عزمي بشارة

الثورة التونسية المجيدة

بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها



الثورة التونسيّة المجيدة

بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميّاتها

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بشارة، عزمي

الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها/ عزمي بشارة.
٤٩٦ ص. : ايض.، خرائط؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص. ٤٦٣ - ٤٧٠) وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2823-1

١. الثورة التونسية (١٤ جانفي ٢٠١١). ٢. الثورات - تونس. ٣. الإصلاحات السياسية - تونس. ٤. الإصلاح الاجتماعي - تونس. ٥. الديمقراطية - تونس. أ. العنوان.
322.4409611

العنوان بالإنكليزية

Tunisia: The Diary of a Resplendent Revolution in the Making

by Azmi Beshara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ - الدوحة - قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ - ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ - ٤٤٨٣١٦٥١
جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ - ١١ - رياض الصلح - بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ - لبنان
هاتف: ٨ - ٩٩١٨٣٧ ١ - ٠٠٩٦١ فاكس: ١٩٩١٨٣٩ - ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢
الطبعة الثانية: بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣

«إن كلمة ثورة لا تنطبق إلا على الحركات التي قد يكون هدفها الحرية»

كوندورسيه ١٧٩٣



المحتويات

تمهيـــد

انطلقت الثورات العربية قبل أن نَفرغ من تأسيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وقد دفعتنا التحولات الجارية في المنطقة إلى ترك ما بأيدينا والتفرغ بسرور لمواكبة التطورات في تونس ومصر ثم سوريا، باللغة التي يعرفها مركز أبحاثٍ عابر للتخصصات في العلوم الاجتماعية، أي بلغة التوثيق والتحليل والاستدلال والاستقراء.

لقد قمنا بإعداد هذا العمل التحليلي التوثيقي عن ثورة تونس في فترة اضطُررنا فيها إلى أن نتابع تطوّر عدة حركات شعبية وثورات في العالم العربي، وأن نتابع عملنا النَّظري عمومًا، وكان في ذلك فائدة للكتاب، ولكنه تضّمن أيضًا عبئًا على الكتاب وكاتبه.

وتم تجميع المواد لهذا الكتاب بتكاتف جهد جماعيٍّ، سواء في توثيق الوقائع أو إجراء المقابلات ومراجعتها، ولكن مسؤولية تأليفه والتحليل النظريّ الوارد فيه، بإيجابياته وسلبياته، هي مسؤولية الكاتب وحده. من هنا، وجب شكر كلّ من الزملاء الباحثين في المركز: حمزة مصطفى، رامي سلامة، نيروز ساتيك، عبد العزيز الحيص. وقد انضمّ إليهم مؤخّرًا الباحث هاني عواد الذي قام بعمل مثابر في تدقيق الموادّ المنشورة عن الثورة، وتشخيص ما هو أساسيّ وما هو هامشيّ فيها، وحذف المبالغات بمقارنة الموادّ المنشورة عن الثورة بما جرى في الواقع قدر الإمكان.

وتبقى المشكلة الكبرى أنّ الكتابة تجري والأحداث مستمرّة وقبل أن

تكتمل الصورة، ولا تزال حقائق أيام الثورة المجيدة تتكشّف[1]. إنها كتابة يُدرَك قُصُورها، ومع ذلك، فقد قرَّرنا القيام بالتحليل في خضمّ الأحداث لما لذلك من أهمية للرأي العام العربيّ عمومًا، وليس للباحثين فقط، وذلك في فترة تكثر فيها الأسئلة ويزداد فيها الاهتمام الشعبيّ بالسياسة والقضايا العامّة.

ليس هذا الكتاب محاولة نظريّة ندين بها لثوّار تونس الأحرار فحسب، بل هو مُهدى للديمقراطيّين العرب الملتزمين بالقضايا الوطنيّة والقوميّة للشّعوب العربيّة بوجه عامّ.

عزمي بشارة
الدوحة
نهاية صيف ٢٠١١

(١) لقد تم إقرار انتخابات المجلس التأسيسي وتأجيل هذه الانتخابات ثم جرت الانتخابات بعد أن فرغنا عمليًا من العمل على الكتاب. من هنا، فقد أدخلنا بعضًا من نتائج الانتخابات على شكل ملاحظات هامش، وحيث تمكنا أدخلنا ملاحظة أو اثنتين في النص. وقد فعلنا ذلك لأن نتائج الانتخابات للمجلس التأسيسي تؤكد فرضياتنا في هذه الانتخابات حول كون الثورة بمجملها بدأت كانتفاضة طرفية قامت بها الجهات الفقيرة ضد المركز المتطور ثم تحولت إلى ثورة تقطع سياسيًا وثقافيًا وعلى مستوى الهويّة مع النظام القائم. وقد فازت في الانتخابات القوى التي تمثّل بعدي الثورة هذين، البعد الجهوي الاجتماعي الاقتصادي، والبعد الثقافي السياسي.

الفصل الأول

بدلًا من المقدمة..
العربي والتونسي في الثورة التونسية

أشرفت مرحلةٌ عربية على الانتهاء. ونحن نحدّد المرحلة التي تشارف على الانتهاء بواسطة تقسيم التاريخ العربي الحديث إلى ثلاث مراحل: الأولى منذ نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى وتفكّك الدولة العثمانية (وقد وقع تفككها بالنسبة إلى حالتي مصر والمغرب العربي قبل الحرب الأولى)؛ والثانية بين الحربين العالميتين (أو منذ نهاية الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن العشرين، أو حتى نكبة فلسطين ومرحلة استقلال الدول العربية بتحقيب آخر مختلف قليلًا)؛ والثالثة منذ نشوء دولة الاستقلال ما بعد الاستعمار المباشر. ونقسِّم المرحلة الثالثة؛ أي تاريخ دولة الاستقلال، أو بلغة أخرى تاريخ الدولة القطرية العربية؛ إلى قسمين رئيسين، ويمكن تحقيبهما بأشكال مختلفة: ١. حتى حرب ١٩٦٧ وما بعدها؛ ٢. حتى انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج المسماة حرب الكويت، وما بعدها؛ ٣. منذ الاستقلال وحتى استقرّت أنظمة الاستبداد العربية من دون انقلاباتٍ عسكرية، وما بعدها. وفي كلّ الحالات فإنّ المقصود هو تلك الفترة الزمنيّة التي استقرّت فيها الدولة العربية وبانت أزمتها، منذ ثلاثة أو أربعة عقود (حسب كل دولة)، أي منذ سبعينيات القرن الماضي. وحينما نقول إنّ مرحلةً عربيّة تشارف - كما يبدو - على الانتهاء، فإننا نقصد القسم الثانيَ من المرحلة الثالثة، بموجب أيّ من التقسيمات المذكورة أعلاه لتاريخ الدولة العربية الحديثة.

هل نبدأ بذلك حقبة جديدة تبدأ تاريخًا جديدًا، أم ندخل في مرحلة ثالثة في إطار التاريخ نفسه؟ من المبكر الإجابة عن هذا السؤال، فظاهرة الثورات العربية تحتاج إلى سنوات أو حتّى عقود لتظهر نتائجها، وتتّضح بنيتُها. وإذا كانت النتيجة قيامَ مجموعة دولٍ عربيّة ديمقراطيّة، فليس لدينا شكّ أننا سوف نبدأ بذلك تحقيبًا جديدًا في تاريخ الوطن العربيّ.

وقد تميّز فصل الختام الطويل بسمةٍ بارزةٍ، هي تقارب أنماط الأنظمة العربية المختلفة. فقد تخلّصت تلك الأنظمة حتّى من المظهر الأيديولوجيّ الذي كانت تُغطّي به نفسها، أو تعلنه مصدرًا لشرعيّتها. لقد تشابهت الأنماط المختلفة، حتّى إنها انتهت إلى مُركَّبٍ يكاد أن يعمّ عربيًا لتشترك فيه الجمهوريات والملكيّات في نوعٍ من «جمهوكيات»[1]. وتشمل عناصر هذا المركّب أُسَرًا حاكمةً (بحزبٍ، أو من دون حزب)، وأجهزةً أمنيةً قويةً دخلت السياسة بشكلٍ علني، وفئةً من رجال الأعمال الجدد، الذين يختلطون في علاقات القرابة والمصاهرة والبيئة الاجتماعية مع رجالات السياسة والأمن. وهي فئة تستفيد من علاقتها بالسياسيين الحاكمين و«تفيدهم» على حساب اقتصاد البلد. فهذه الفائدة المتبادلة تشمل اعفاءات من الضرائب، التي تتحول الى أداة في السيطرة السياسية، كما تشكل حيازة مناقصات وأراضي دولة ووكالات وتراخيص بناء ومشاريع.

لقد نشأت طبقة حاكمة جديدة مؤلفة من شبكة أبناء وأقارب الأسرة الحاكمة في نمط عربيّ من تنويعات الـ «نيبوتيزم» (Nepotism)، وفئة رجال أعمالٍ جددٍ متقاطعة معها، وفئة رجال الأمن والأجهزة الأمنية، وفي خدمتها فئة واسعة نسبيًا من المثقفين و«التكنوقراط» الذين يشكّلون الوجه الإعلاميّ والمؤسّسيّ عمومًا لهذه الطبقة. وفي خدمة هذه الطبقة الحاكمة تبدو الحكومات والوزارات وظائف ليس مهمًّا من يشغلها، إن كان سياسيًّا أو «تكنوقراطيًّا،» فهو في الحالتين ليس صانعَ قرار. وصارت الوزارات في بعض الدول مجالًا حتى لاستقبال معارضين سابقين واحتوائهم، أو لمكافأة موالين واستبقائهم. وهو تركيب شبيه بتركيب أنظمة زميلة نشأت في أمريكا اللاتينية في الستينيّات والسبعينيّات، وحتّى نهاية القرن الماضي.

وبدا لفترةٍ طويلةٍ نسبيًا كأن هذه الخاتمة التي انتهت إليها الدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار هي المستقبل القاتم ذاته. وكان واضحًا أن أسوأ ما في نهاية المرحلة السابقة هو هذه الخاتمة السلطانية المملوكية الرثّة التي بدت دائمة أو مستدامة. وبدا وكلاء المرحلة واثقين بأنفسهم إلى درجة

(١) على حد التوليف المعبّر الذي صاغه أول من صاغه بشكلٍ مبكّرٍ ومستبقٍ لمآلات النظم العربية الشاعر والمؤرخ اليمني عبد الله البردوني في كتابه **اليمن الجمهوري**.

المجاهرة بالفساد، وهم القطاع الاقتصادي الاجتماعي السياسي المتوسع باستمرار، والناجم بالضرورة عن تداخل السياسة والأمن والاقتصاد، وعن غياب الفاصل بين المجال الخاصّ والعامّ، وغياب دولة القانون.

في الديمقراطيات، يكتسح العامّ الخاصّ من مداخل محدّدةٍ ومعرّفة قانونيًّا، ويقتحم الخاصُّ حدودَ العامّ في مجالاتٍ أخرَى. وينشأُ عبر التغيّرات وتمدّد الحدود وتقلّصها، بالصّراعات الاجتماعية وتغيّرات الوعي وسنّ القوانين، مجالٌ في التقاطع بين الخاصّ والعامّ يسمَّى «المواطنة». وللمواطنة حيّزها الخاصّ والعامّ.

وفي الأنظمة الشمولية يقتحمُ العامُّ الخاصَّ من كافة المداخل حتى لا يُبقِي له على أثرٍ، وبما أنّه عامٌّ مفروض من أعلى فهو ليس سوى عموم الدولة. وفي الأنظمة السلطوية الرثّة حيث لا توجد مؤسّسات وطنية للدولة منفصلة عن الحاكم وبطانته فإن عامَّ الدولة هو خاصٌّ بالنسبة إلى الحكّام وحدهم، وخاصّ المواطنين هو عامٌّ بالنسبة إلى الحكّام. من هنا، فإنّ خاصّ الحكّام يَقتحمُ ما يفترض أن يسمّى المجال العامّ من كلّ بابٍ ممكنٍ، ليصبح العامّ هو خاصّ الحكّام. ويصبح الفساد هو القاعدة، أمّا مجال المواطن الخاصّ فليست له أيّ قدسيّة، ولا سيّما حين تتدخّل الآلهة التي تنتهك متى شاءت كلّ خاصٍّ. إنّها آلة الأمن.

لقد غدا الحكّام العرب من الوثوق بالنّفس واستقرار الأحوال في المرحلة المذكورة إلى درجة الإعداد لتوريث الأبناء في الجمهوريّات العربيّة كافّةً. وهو سلوك لا يقتصر على جمهوريات الاستبداد العربيّ، بل يميّز العديد من جمهوريات الاستبداد المعمِّرة في أماكن أخرى في العالم[٢]. وكما يبدو، فقد أوقفت الثورات العربية التي نشبت في مصر واليمن وسوريا

---

(٢) انظر دراسة: Jason Brownlee, «Hereditary Succession in Modern Autocracies,» *World Politics,* vol. 59, no. 4 (July 2007), pp. 595-628.

يراجع المؤلف ٢٢ حالة توريث في الجمهوريات ويقارن بينها، ويحاول إثبات الفرضية التالية. إنّ التوريث في الجمهوريات يتم في حالة الخشية من الخلاف على من يخلف الزعيم من دون وجود تجربة انتخابات حزبية، وأن عملية التوريث تكون أكثر نجاحًا في حالة أن حكم الفرد سابق على حكم الحزب. وهي مقولة يفنّدها نجاح التوريث في سوريا، حيث كان حكم الحزب سابقًا على حكم الفرد، وفشله في مصر حيث حكم الفرد سبق حكم الحزب.

وليبيا محاولات التوريث من الأب إلى الابن في الأسر الحاكمة في الجمهوريات العربية. وتفجّرت الثورات عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ تحديدًا في الجمهوريات التي نشأت فيها أسرٌ حاكمةٌ.

والجمهوريات (Republics) مشتقّة في الأصل من العامّ، أو العموم، وقد وُفِّقت الترجمةُ العربية إلى «جمهوريّات» لأنّ العامّ (Public) هو ما يتعلّق بالجمهور. ونميّزه عن العامّ (General) بلفظ «عموم». والترجمة الحرفيّة لـ(Republic) هي «عموميّات». وفي حالة الجمهوريات العربيّة، يعني نشوء الأسر الحاكمة والتّوريث إعلانًا رسميًّا عن تحوّلها إلى «خصوصيات»، أي تكريس تحويلها إلى مُلْكِيّة خاصة، أو إلى مزارعَ لحكّام يتصرفون وكأنهم «يملكون الأرض وما عليها». وليس مصادفة في رأينا أنَّ الثورات العربية نشبت بالذات في الجمهوريات التي يُعَدّ فيها للتوريث (مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا التي جرى فيها التوريث)، وفي تونس التي يوجد فيها أسرة حاكمة تجمع الاقتصاد بالسياسة، ولكن من دون وريث ابن. ففي هذه الحالات يحتدم التناقض بين مصدر الشرعية لنظام الحكم كمفهوم وكمصدر لشرعية الدولة كجمهورية من جهة؛ ومصدر شرعية الحكم الممارس فعليًّا من جهة أخرى، ويصلُ الذروة. ويتحوّل الموقف ضدّ التّوريث، والمُعبّر عنه أيضًا في الشّائعات حول الأسر الحاكمة في هذه الدول إلى رمز للصّراع مع النظام، كرفضٍ لتأبيد النظام. وهو أحد نتائج تخلّي النظام عن مصادر شرعيته الأيديولوجية. والدليل على أزمة الشرعية في هذه الحالة أنّ النظام يُنكر عادة أنه سوف يقوم بالتوريث، وذلك على الرغم من الإعداد العلني للوريث الابن، والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها من دون صفة رسمية. ولا يشكّل الكذب والإنكار نفيًا لهذه الحقيقة الشائعة بين الناس والتي تشكّل واقعًا يُمارَس في ظلّ حكم الأب، وإنّما يقدّم الإصرار على إنكاره اعترافًا بعدم الشّرعيّة.

لا يقدِّم هذا التحليل أيّ دليل بالطبع على عدم إمكانية نشوب ثورة في الأنظمة الملكيّة. فهذا أمر وارد جدًا. وأزمة مصدر الشرعيّة ليست العامل الوحيد لنشوب الثورات. ولا شكّ أن السعودية والمغرب والأردن ونظمًا ملكية محافظة أخرى، تقدّم نماذجَ للحكم السلطوي متباينة الحدّة، وقد قام بعضها

بإصلاحات متفاوتة الدرجة. ومصادر شرعيتها مختلفة عن مصادر الشرعيّة في الجمهوريات، لكنها تجتمع مع الجمهوريات في سلطة أجهزة الأمن. وحكم الأقارب قائم فيها أصلًا بحكم تعريفها، ويغيب فيها الفصل الواضح بين الحيّز الخاصّ والحيِّز العامّ كذلك. ولا بأس من تذكير من ضعُفت ذاكرته وصار يزعم تحت تأثير الثورات العربية الأخيرة أنّ الجمهوريات أكثرُ تعرّضًا للثورة من الملكيات بأنّ الثورات الديمقراطية بدأت كثورات ضدّ أنظمة ملكية في أوروبا، وأنّ أهمّ ثورة شعبية قبل الثورات العربية الأخيرة كانت الثورة الإيرانية على نظام الشّاه الملكيّ، هذا فضلًا عن الثورات والانقلابات على الأنظمة الملكية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وكان من المثير للقلق والإحباط أنّ انحلال المرحلة السابقة قد اتّضح بينما ظلّت ملامح النهاية وأدواتها غير واضحة لفترة طويلة، وكأنّ المجتمعات العربية سوف تبقى رهن هذه الجماعات الحاكمة التي تجمع ما بين الـ «نيوليبرالية» الاقتصادية والسلطوية السياسية، حتى بعد أن اتّضح أنها في مرحلة التفكّك. وفي ظل علاقات المحسوبية والزبونية، لا تعني الـ «نيوليبرالية» إلّا الفساد. لم تمرّ على العرب في حداثتهم حالة انسداد أفق شبيهة بالحالة السابقة من الاستبداد والعوز والفقر والفساد وانهيار مجتمعات الإنتاج وقيَمِه، ونشوء المجتمعات الاستهلاكية وازدهار قيمها، وفقدان السيادة والتبعية للدول الغربية الكبرى. وكاد انتشار أجواء اليأس من السياسة أن يُنسيَ العربَ عناصر قوّتهم، وهي كثيرة.

لقد أعلنت الثورة الشعبية في تونس دخول هذه الخاتمة البائسة مرحلة الاحتضار عربيًّا. والأهم أنها بشَّرت بالإمكانيات الكامنة في المرحلة المقبلة. لقد انفتح المدى مجدّدًا، وبانت ملامحُ الأفقِ.

لتونس تاريخٌ غنيّ في مجال الاحتجاج الشعبيّ في شأن القضايا الاجتماعية والسياسية. ففي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وقعت انتفاضة الوردنين ضدّ تعميم سياسة التّعاضد في تملّك الأراضي. وفي ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٧، نشبت انتفاضةٌ في قصر هلال. وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، أُعلن الإضراب العامّ ووقع «الخميس الأسود». وفي ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، كانت أحداث قفصة، وفي ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤

انتفاضة الخبز الأكثر شبها في رأينا بانتفاضة ٢٠١١ التي تحوّلت إلى ثورة[٣].

وقد بدأت ثورة تونس بانتفاضات خبزٍ محليّةٍ، تكرّرت عدة مرّاتٍ في الأعوام الخمسة التي سبقت الثورة، وذلك في وسط البلاد وجنوبها الداخليَّين، والطرفيَّيْن بالنّسبة إلى الساحل الذي يحظى بثروةٍ وتنميةٍ واهتمامٍ أكبر. ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنًا يكفي كي تنضّم إليها المدنُ والجهات (الأقاليم) التونسيّة الأخرى. ويعود الفضل في ديمومتها إلى عناد وبسالة أهالي ولاية سيدي بوزيد والولايات الطّرفية الأخرى التي انضمّت إليها، وناشطيها السياسيّين الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعيّ بالغضب والدّفاع عن الكرامة التي جسّدها حرق شابٍّ لنفسه رافضًا تقبّل العجز في مواجهة الإذلال. وحرقُ الذَّات هو صرخة قصوى، ذهب فيها فرد يشعر بالظلم والعجز أمام الانسداد إلى أقصى ما يمكنه الصّراخ. كانت البداية إذن انتفاضة الخبز والكرامة، وليس الخبز وحده. هذا المركّب من رفض الحرمان ورفض الذلّ هو الذي يؤدّي إلى العناد في التعبير عن الغضب.

كانت ثورة تونس إلى حدّ بعيد ثورة الأطراف المهمّشة ضدّ المركز السياسيّ والاقتصاديّ. وسوف تظلّ بنية الثورة هذه تحكم مسار السياسة التونسية لمرحلة طويلة[٤].

لم يكن الفساد من مميزات حكّام الجمهوريات العربية المؤسّسين. فلم يكن الرعيل الأوّل من قادة دول الاستقلال فاسدًا من الناحية الماليّة، فلم يُعرف عن عبد النّاصر أو بورقيبة أو بن بلّة وبومدين، أو شكري القوتلي وعبد الكريم قاسم أيّ نوع من الفساد وحبّ الإثراء وجمع المال. وبغضّ النّظر عن مفاسد حكمهم، فإنّ الجشع للمال والإثراء على حساب المال العامّ لم يكن أحدها، وقد دخلت الأنفة والترفّع عن مثل هذه الأمور في تعريفهم لعظمة القائد الباني للدولة ووطنيّته. ولكن صعود النّخب الطفيليّة والانتهازيّة المتزلّفة للزعماء في

---

(٣) لاحظ تكرار شهر كانون الثاني/ يناير في كافة الثورات والانتفاضات في تونس.

(٤) لقد انتهينا من وضع الكتاب قبل الانتخابات التونسية للمجلس التأسيسي يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ونحن نعتقد أن هذه البنية هي التي حكمت مسار التصويت في العملية الانتخابية، إذ عبّرت عن رفض الأطراف والجهات المحرومة. . . ليس فقط عن رفضها للنظام السابق، وثقافته المهيمنة في المراكز المتطورة، بل أيضًا عن تأييدها لما يمثّل نقيضه السياسي والثقافي.

غياب الديمقراطية وانعدام الدوافع الوطنيّة وتآكل الشرعية الأيديولوجية والفساد الماليّ، هي ظواهر ميّزت هذه المرحلة الأخيرة من حياة دولة الاستقلال بموجب التقسيم أعلاه. ولكن الفساد لم يكن يومًا بهذا السّفور إلى درجة ارتباط غالبية طبقة رجال الأعمال ارتباطًا مصلحيًّا بأمثال مبارك وبشار الأسد وبن علي وإحاطتهم بهم وبأسرهم. وقد أثبتت الأحداث التونسية أنّ الشعوب تنفر من الفساد، ولا تعتبره نوعًا من سوء الإدارة، بل تراه من أنواع الظلم. وهو يثير فيها من الغضب أكثر ممّا يثيره الفقر وحده. فربما يرضى الناس بالفقر إلى حينٍ، ولا سيّما إذا اعتقدوا أنه واقعٌ غير ناجمٍ عن ظلم. لكن الفساد الظاهر للعيان هو أكثر ما يُشعِرُ الناسَ بأنّ حالة الفقر هي حالة ظلم وحرمان.

لقد امتدّت الثورة إلى سائر أرجاء تونس، وجوبهت بالقمع. وكان الثمن باهظًا، ولكن ما أن أدركت الجموع قوّتها، واكتشفت شجاعتها التي كانت دائمًا في حالة كمونٍ، حتى أصبح وقف الثورة شبه مستحيل. وليست كلّ انتفاضة خبزٍ مرشّحة للتوسّع والامتداد حتى التحوّل إلى ثورة. وربّما تركت عبارة «انتفاضة الخبز» في الذاكرة العربية تصورًا خلّفته انتفاضة الخبز في عام ١٩٧٧ في مصر أكثر من غيرها. ولكنها كغيرها لم تتحول إلى ثورة سياسية، وكانت هذه حال انتفاضة الخبز في تونس (١٩٨٤) التي احتواها بورقيبة بعد سقوط ١٤٣ قتيلًا وإصابة ٤٠٠.

ويكمن أحد أهم التحديات أمام هذا الكتاب في التمييز بين الانتفاضة الشعبية الجهوية والثورة الشعبية السياسية. وهو ما سوف نحاول القيام به إضافة إلى تشخيص إشكاليات أخرى هامة مثل القابلية للثورة وعناصر الحالة الثورية في تونس[٥]. وتبقى انتفاضة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ هي التي

---

(٥) نعتمد هنا على استخلاصات توصّلنا إليها في دراسة نُشرت حول الثورة والقابلية للثورة والحالة الثورية، ونميز فيها الثورة عن الانقلاب العسكري وعن الانتفاضة الشعبية بكون الثورة حركة شعبية واسعة خارج الشرعية الدستورية القائمة، تسعى إلى تغيير نظام الحكم القائم. انظر: عزمي بشارة، في «الثورة والقابلية للثورة،» سلسلة دراسات وأوراق بحثية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) (آب/ أغسطس ٢٠١١)، ص ٢٢ وقد كان الهدف من تلك الدراسة هو أن تشكل مقدمة نظرية لهذا الكتاب، ولكنها نشرت منفصلة، ونحن نحيل إليها بدلًا من إعادة طبعها هنا: <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6a25f83f-63b9-4807-8834-791d4a793d90>.

أشعلت الثورة. ومن تلك النقطة يجب أن يؤرَّخ لها. ومن غرائب الحالة التونسية أنّ تسمية الثورة ارتبطت بتاريخ نجاحها وليس بتاريخ اندلاعها، كما في الحالة المصرية والثورات العربية الأخرى. قد يشعر البادئون في سيدي بوزيد أن تجنّب تسميتها «ثورة ١٧ ديسمبر»، وتسميتها بدلًا من ذلك «ثورة ١٤ جانفي (يناير)» هو محاولةٌ لتجاهل دور الداخل من قبل مثقّفي الساحل. وقد يكون هذا صحيحًا، ولكن ربما يصحّ أيضًا أنّ اليوم التاريخيّ المتمثّل في سقوط أوّل رئيس عربيّ وهروبه هو ما بهر الناس وجعلهم ينحتونه في الذاكرة الجمعيّة كتسمية للثورة، وأنّ الموقف الذي يشدّد على البداية ليس صحيحًا دائما. وربّما يُنظر بأثر رجعيّ إلى البداية كأنها تقود إلى النهاية التي نعرفها بشكل حتميّ. ولكن الحقيقة أنّ الكثير من الانتفاضات الجهوية التي لم تقلّ حدّةً عن انتفاضة سيدي بوزيد، لم تتحوّل إلى ثورات، وبالتالي لم يُنظر إليها كـ «بداية ثورة».

في هروب بن علي الذي شكّل علامة الطريق الرئيسة على انتصار الثورة نوعٌ من عزلة الزعيم الفرديّة في النهاية أمام المجتمع حين تتراصّ قواه. لقد استبدلت هذه اللحظة يأسَ الفرد العاجز، «اللا ـ مواطن» محمد البوعزيزي، الذي أحرق عجزه عن فعل شيء أمام النظام في بداية الثورة، بعجز الزعيم الفرد زين العابدين بن علي الذي كان مثل كلّ زعيم سلطويّ حتّى ما قبل شهرٍ من هروبه «المواطن الوحيد» في الدولة. لقد استُبدِلَ عجز البوعزيزي بهرب الزعيم «كلّيّ القدرة» من مصيره المحتوم، حتى تحوّل الهرب ذاته إلى مصيره المأساوي في نهاية الملحمة الثورية التونسية.

حين تصرّف الأفراد جميعًا باعتبارهم مواطنين واعين حقوقهم، انتهت امتيازات مَن كان المواطن الوحيد في البلاد، ألا وهو المستبدّ. وقد فضّل مستبدّون آخرون في أنظمةٍ شموليةٍ الانتحار على الهرب أو الاستسلام حين أدركوا النهاية. ويبدو أن طابع نهاية الأنظمة السلطوية الرثّ مستَمَدٌّ من طبيعتها الرّثة. فغالبًا ما يتصرّف قادة الأنظمة الشمولية المنظّمة والمؤدلجة بشكلٍ مختلفٍ لا يتضمّن الهرب ولا المثول أمام المحكمة في وضع استلقاء على سرير لاستدرار العطف.

لقد وقعت انتفاضة سيدي بوزيد على حالةٍ ثوريةٍ في تونس، أو على ما

يمكن تسميته بـ «قابلية للثورة»[٦] كانت هذه «القابلية للثورة» قائمة في ناحية سيدي بوزيد. وتلخّصت بجاهزيةٍ نضاليّةٍ عاليةٍ تعبّر عن عدم قبول الناس الاستمرار في العيش في ظلّ الظروف القائمة، واستعدادهم لفعل شيء ضدّ هذه الظروف، بما في ذلك الوصول إلى درجة التصادم مع سياسات الدولة ـ وسوف نعالج هذا الموضوع لاحقًا ـ ، ولكن الحالة الثورية توفّرت في غالبية أرجاء تونس. وعندما يأتي الاحتجاج الشعبي على خلفية حالة ثورية، فإنّ كلَّ ما تقوم به الدولة كردٍّ على الاحتجاج يساهم في نشر الانتفاضة وتحوّلها إلى ثورة. وفي حالة تونس، كان ردّ فعل الدولة مستخفًّا بذكاء الناس، ما أدّى إلى سوء إدارة الأزمة من زاوية نظر مصلحة النظام. وكان ردّ فعل الأجهزة الأمنيّة مستهترًا بحياة الناس. ويدلّ تطوّر وانتشار الأحداث أنّ تونس أصبحت ناضجةً لرفض الوضع القائم من قبل الفئات الاجتماعية المتضرّرة من انعدام الحقوق المدنية والسياسية، والتمييز والاستغلال، والمتأذّية من اقتصاد نموّ معاق مفتقر إلى تنمية حقيقية ومستدامة، أو «نموّ دون تنمية»، ومن استئثار حفنةٍ ضيقةٍ من رأسماليّي «الحبايب والقرايب» و«المحاسيب» بثمار النموّ التي يجعلها النظام السلطويّ تتساقط في سلال رجال الأعمال أولئك، بينما لا تتساقط في سلال الفقراء إلّا «الثمار العجاف». يُضاف إليهم المتضرّرون من الاقتصاد السياحيّ الخدماتيّ الذي يصبّ في مجمل الناتج المحلّي ويرفع نسبة النموّ، ولكنه يغْني ويطوّر مناطقَ معيّنةً، ويُفقِرُ مناطق أخرى، ويرفع أسعار العقارات، من دون تنمية توزّع ثمارها على سائر فئات المجتمع والقطاعات الاقتصاديّة الأخرى. وفقد الاقتصاد الذي يعتمد على صناعات صغيرة تصدّر إنتاجها إلى أوروبا أهليّته للمنافسة حين دخلت الصّين منظّمة التجارة الحرّة العالمية، وانحسرت صناعة النسيج والألبسة التونسية، وزادت نسبة البطالة. وفي هذه الحالة تعود حتى الإنجازات التي حققها النظام السابق وبالًا عليه. فقد ارتفعت نسبة التعليم في تونس، واهتمّ نظاما بورقيبة وبن علي بالتعليم فعلًا، ويظهر ذلك جليًّا عند مقارنة تونس ببقية الدول العربية. ولكن نسب التعليم المرتفعة تتحوّل إلى عبءٍ على النظام في حال عجز الاقتصاد عن توفير فرص عملٍ

---

(٦) في مقابل مصطلح مالك بن نبي «القابلية للاستعمار».

للخرّيجين، في الوقت الذي ترتفعُ فيه عند المتعلمين سقوف التوقعات لمستقبلٍ أفضل. فحجم الخيبة غالبًا ما يكون بقدر حجم التوقعات وبقدر منسوب الوعي الرافض للظلم والفساد. ويتحوّل هذا الوعي الرافض إلى فجوةٍ بين الجيل الشاب والمتعلم، الذي يرفض اعتبار انعدام الحقوق طبيعيًّا من جهة، وجيلٍ آخر يبدو وكأنه قد طبّع علاقته مع واقع فقدان الحقوق من جهة أخرى، وذلك بغضّ النظر عمّا إذا كان ذلك ناجمًا عن تقبّلٍ لهذا الواقع أو عن يأس تولّد من وصول النضال إلى طريقٍ مسدود. وتنتشر هذه الحالة الرافضة أيضًا بين الأجيال الشابة في النواحي الطرفية التي تعاني فجوة إهمالٍ وتخلّفٍ تنموي مقارنةً بالمراكز المدينية الاقتصادية، وتتحوّل إلى شعورٍ بالظلم والمرارة، فهي ترفض اعتبار هذه الفجوة بين المركز والأطراف أمرًا طبيعيًّا.

ونحن نجد أن هذه العناصر قائمة بدرجاتٍ متفاوتةٍ في الدول العربية كافّة، يضاف إليها التفجّر السكانيّ الشبابيّ الناتج من أن الزيادة السنوية في السكان تكون في الفئة العمرية الشابّة أعلى منها في الفئات العمرية الطفليّة والمسنّة، ومعدّل زيادتها أعلى من معدّل النموّ السكانيّ. وعندما يترافق ذلك مع ضعف معدّلات النموّ الاقتصاديّ القادر على توليد فرص العمل بشكلٍ مرنٍ ومتنوّعٍ، تكون النتيجة اتّساع حالات البطالة وضعف استيعاب سوق العمل لطالبيه من الخرّيجين وغير الخرّيجين. من هنا، بإمكاننا الاستنتاج بسهولةٍ أنّ الزيادة السّنويّة في أعداد الشّباب القادرين على العمل سوف تؤدّي إلى عدم استقرارٍ في ظلّ السّياسات الاقتصاديّة الرّاهنة في المجتمعات العربيّة جميعها.

وبالفعل ما إن انتشر الأمل في احتمال التّغيير، وشوهد المثال على قدرة الشّعب أن «يُريد»، وأن يُغيّر، حتّى تحوّلت هذه العناصر إلى حالةٍ ثوريّةٍ وهي تعني: عدم تمكّن النظام القائم من الاستمرار في الحكم بالوسائل القديمة، وعدم استعداد المحكومين للاستمرار في العيش في ظلّ الأوضاع القائمة. هذه الحالة الثوريّة ليست ظرفًا موضوعيًّا بسيطًا، بل هي تشابك الظّرف الموضوعيّ بوعي البشر السياسيّ بإمكانية التغيير. ووعي إمكانيّة التغيير لا يعني وعي المظلوميّة فحسب، بل يعني أيضًا نُشدان واقعٍ

أفضل، والإيمان بإمكانية تحقيق ذلك مع إدراك أن الفعل الشعبي الذي يفسح المجال لتغيير النظام القائم أمرٌ ممكن. لقد أصبح هذا الإدراك سائدًا في معظم الدول العربية، وإن بدرجات متفاوتة، بعد أن توسَّعت كوّةُ الأمل التي فتحتها تونس، وأصبحت بالنموذج المصري المؤثر بوابةً مفتوحةً في جدار الأنظمة العربية.

تحدّثنا عن المشترك بين حالات الاستبداد العربية، خاصة في الجمهوريّات، فماذا يميّز تونس؟ لقد تفاوتت درجات الاستبداد القائمة بين النظم العربية التي تقوم على المركّب المفصّل أعلاه. فمنها من أتاح نشوء الأحزاب الصوريّة أو المختَرَقة بالموالين للنظام وبممثلي الأجهزة، ومنها من أتاح حريةً نسبيّةً للإعلام إلى سقفٍ محدّدٍ مخترِقًا هذا الهامش بوسائل أخرى مثل عيون وآذان الأمن، وبإفساد جزءٍ من الصحفيين والمثقفين. ومنها من أتاح متنفّسًا للناس، ومنها من ضغط على صدورهم وأحصى أنفاسهم، وأفرغ المجال العام من المواطنين. ومن الأنظمة الاستبدادية من تبنّى قضيةً وخطابًا أيديولوجيًّا يتطابقُ مع المزاج الشعبي السائد والحسّ القوميّ من دون أن يفتح للناس أيَّ متنفّسٍ سياسيّ سواء على مستوى حرية التنظيم والتجمع، أو على مستوى حرية التعبير والإعلام. وفي الحالة الأولى، أفسح نظام الحكم القائم في المجال لنوعٍ من التدرّب على العمل السياسي والاجتماعي والنقابي، ولهامش في نقد النظام توسّع باستمرار. ولم يدَّع النظام في مثل هذه الحالة تمثيلَ أيديولوجية. ولذلك، لم يتحوّل إلى تكفير المعارضة بشكل عام، بل لاحقها كما يلاحق خصمًا سياسيًّا لا بد من احتوائه أو تأديبه إذا تجاوز حدودًا معينة. وحين نشبت الثورة في هذه الحالة فإنها نشبت على خلفيةٍ من التجارب السياسية المتراكمة، والناشطين المدربين، كما وجدت الحدّ الأدنى اللازم من المؤسسات لملء الفراغ. ودار حوارٌ سياسي على مستوى عالٍ من التركيب والوعي. أمّا في الحالة الثانية فقد ضاق هامش النقد، ولم تتطور مؤسسات سياسية ونقابية ومدنية وازنة، كما أن النظام دأب على تخوين خصومِه، ونزع الشرعية الوطنية عنهم، ما اعتبره مبررًا لاستخدام العنف بشكل متطرف ضدهم.

تُعتبَر هذه الأنظمة كافةً أنظمةً سلطويّةً. وإذا كانت جهنّم ذاتها درجات

ودركات، فإن لتسلّط هذه الأنظمة درجات أيضًا. وبهذه الدرجات يرتبط الكثير مما يحدّد مسارات التغيير والثورة. فمن النظم العربية من يتيح مرانة للعمل السياسي والمشاركة المجتمعية، ويسمح بالخروج إلى الحيّز العام بانتقاداتٍ تتزايد جرعاتها فتصل إلى درجة التظاهر. ومن تظاهرةٍ إلى أخرى، ومن اعتقال إلى آخر، تتدرّب الحواس والنفوس على الجرأة تدريجيًّا، وتتشكّل أنماط من التنظيم والاحتجاج بالتجربة والخطأ، وترتفع وتيرة الصوت المطالب بالحقوق وبالديمقراطية إلى أن يصبح مسموعًا وأحيانًا مؤثّرًا، أقلّه في الرأي العام... وبعض الأنظمة يقمع أي محاولةٍ للتنفس سياسيًّا، ويقوم بوأدها في المهد، بحيث لا يتيح إقامة تنظيماتٍ سياسيةٍ أو نقابيةٍ معارضةٍ، وبعضها لا يُتيحها على الإطلاق سواء أكانت معارِضةً أم مواليةً.

كانت حالة تونس أشبه بحالة دولةٍ بوليسيةٍ لم تُتَح فيها فسحةُ حريّةٍ للإعلام، ولكنها أتاحت العمل النقابيّ إلى حدٍّ ما، وفي إطار المقبول سياسيًّا من النظام، كما أتاحت منطقةً رمادية لأحزاب نقدية غير برلمانية في ظلّ الرقابة والتعقبّ الأمنيين. ووصل فيها تسامح النظام مع الأحزاب القليلة المسموح بها إلى حصولها في الانتخابات على عدد من المقاعد البرلمانية، ارتفعت نسبتها من ٩ في المئة في انتخابات عام ١٩٩٤، إلى ٢٥ في المئة عام ٢٠٠٩، ولم يحترم النظام حقوق الإنسان والمواطن بل داسها بحذاء الأجهزة الأمنية. وتجاهل النظام الحاكم نداءات منظمات حقوق الإنسان التونسية والغربية، التي يقال - لصالحها - إنّها ثابرت على فضحه على الرغم من صداقة الدول الغربية للنظام، نظرًا لفظاظته في الدوس على حقوق الإنسان. ولم يترك النظام في تونس أيّ مجالٍ، أو هامشٍ لفئاتٍ وسيطةٍ بين الدولة والشعب. وقد قام الاتحاد العام التونسي للشغل بدورٍ مزدوجٍ في هذا السياق، فقد كان في العقد الأخير جزءًا من دولة بن علي، ولكن دوره التاريخي تراوح بين الاحتواء والمعارضة بحسب تطور الحالة الجماهيرية. فهو في النهاية تنظيم جماهيري فعلًا، وقد تضغط قواعده على قياداته بقوةٍ مؤثرة في لحظاتٍ تاريخيةٍ معينةٍ.

لقد كان النظام التونسي في عهد بورقيبة جمهوريًّا وطنيًّا تقوده شخصية

كاريزمية طاغية حتى جنون العظمة (Megalomania). وكانت قضيته هي التحرر الوطنيّ، ثم التحديث وبناء الأمّة. وقد قصد بورقيبة ببناء الأمة «تربيتها» حرفيًا، بموجب تصوّره هو لما يجب أن تكون عليه أمّةٌ هو صانعُها. أمّا زين العابدين فقد كان الإصلاح والديمقراطية قضيته ومصدر شرعيته المزعوم بدايةً، خاصة بعد فشلٍ متكرّر للتيارات الديمقراطية في عهد بورقيبة. ولكن بعد التخلّي السريع عن الدمقرطة والإصلاح، رسب على الأرض التونسية نظامٌ سلطوي بوليسي غير كاريزمي، وبلا قضية. وقد اختلف بذلك عن دكتاتوريّاتٍ عربيّةٍ اكتسبت شرعيتها الجماهيرية لفترةٍ ما من الزعم أنّ لديها رسالة أيديولوجية، أو مهمة قوميّة تاريخية. كان نظام بن علي دكتاتوريةً رمادية لا صلة لها بمزاج الشارع والرّأي العامّ. وقد تطوّر استبداده من وعد بالإصلاح وتحديد مدّة الرئاسة إلى بناء نظامٍ بوليسي وطغمة حاكمة. وبدا غير مبالٍ بشكلٍ كاملٍ بالقضايا العربية، ورتّبً علاقاته مع إسرائيل منذ توقيع اتّفاق أوسلو في عام ١٩٩٣ بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وجعل قِبلته الشمال بشكلٍ سافرٍ وعلنيّ. ولم يملك ما يتغطّى به أيديولوجيًّا سوى براغماتية هدفها الحفاظ على استقرار النظام، وعلمانويّةً أعمت أعين الكثير من المثقّفين والفنّانين وغيرهم عن رؤية طبيعة النّظام الحقيقية. وما فتئت تفعل مثل هذا الفعل بفئاتٍ من المثقفين والفنانين، وخاصة أولئك المتأثرين بالفكر اليساريّ سابقًا، الذين في حيرتهم بين خياري الاستبداد من جهة، والانتخابات التي - في تقديراتهم أو هواجسهم - قد تأتي بالأصولية الإسلامية إلى الحكم من جهةٍ أخرى، ينتهون إلى «اختيار»[٧] الاستبداد، حتى انتفض الشعب وصنع ثورته.

وفي فترة الصراع مع الحركات الإسلامية منذ ثمانينيات القرن العشرين، استخدمت الأنظمة هذا الصراع والسجالات السياسية والفكرية التي رافقته لكي تثبت؛ للفئات الاجتماعية التي تخشى من الإسلاميين على نمط حياتها المنفتح نسبيًّا؛ وللمتنورين وللمثقفين العلمانيين الذين يفترض أن يكونوا معارضين للاستبداد؛ أنها هي الحاجز أمام وصول الإسلاميين إلى الحكم، وهي الضامن لنمط حياتهم. وقد طوّرت هذه الآلية لتشمل استرضاء

(٧) الاختيار هنا بين أقواس لأنه اختيار موهوم، إذ لا يمنحهم النظام حق الاختيار.

الغرب، ودفعه إلى تجاهل «مثالب النظام» بنظر بعض مجموعات الضغط داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وتخويف الدول الغربية من أن البديل من النظام سوف يكون وصول الإسلاميين للحكم. كانت هذه إحدى أدوات الدفاع عن النظام التونسي والمصري والأردني والسعودي واليمني وغيرها من الأنظمة. وقد فعلت ذلك حتى دولٌ غير مرضيّ عنها غربيًا، أو عُرِفَت بتناقضها مع الإملاءات الأمريكية، وبرفضها للهيمنة الأمريكية الشاملة في المنطقة مثل سوريا، وليبيا التي عادت وانسجمت مع نظام الهيمنة الأمريكية في ظل حكم القذافي.

ولا شكّ أنه كان لتحديث مؤسسات الدولة التونسية وعلمنة المجتمع أثرٌ بالغ في الاحتجاج الاجتماعي الواعي المؤطّر وطنيًا. ففي تونس، كما في مصر، لا تستقوي قوى اجتماعية كبيرة على قوى أخرى بالتحالف مع قوى خارجية. ويصعب تخيّل وضعٍ تطالب فيه المعارضة التونسية أو المصرية بتدخّلٍ أجنبي.

ليس الانقسام السياسي القطبي بين متديّنين وعلمانيّين في ظل الاستبداد إلا انقسامًا وهميًا. فلا تكفي العلمانية للتدليل على موقفٍ سياسيّ. وهي ليست نظام حكم، ولا هي تيار سياسي يحمل سياسةً اقتصاديةً اجتماعيةً محدّدةً. وقد توسعت الأوساط المتضررة من نظام بن علي وشملت فئات متدينةً وعلمانيةً. ولكن في مرحلة التلويح بالخطر الإسلامي لكسب ودّ الغرب والطبقات الوسطى والمتعلمة في آن، نشأ ما يمكن أن نسميه «سياسة الاحتواء المزدوج» من قبل الأنظمة؛ احتواء النقد العالمي، واحتواء النقد الديمقراطي الممكن من الداخل؛ وذلك بواسطة التخويف من «الخطر الإسلامي». وفي عصر أزمة اليسار، كان من السهل على عدد من أوساط اليسار سابقًا استبدال مفهوم «اليسار» بمفهوم العلمانية؛ وذلك، في غياب البديل الأيديولوجي وللتميز عن البديل الصاعد للأنظمة القائمة. ولكن مفهوم العلمانية يجمع اليسار مع اليمين. وهذا الاستبدال لم يلغ القضايا والصراعات الاجتماعية والسياسية مع أنظمة الحكم ضد الظلم الاجتماعي غير الموزّع بموجب خطٍّ فاصل بين العلمانية والتدين، بل بموجب خطوطٍ أخرى.

مع أخذ المشترك بين الدول العربية في الحسبان يمكن القول إنّ الحركة التغييرية التي تمثّلها الثورات هي حركة ضدّ الأنظمة السلطوية بأشكالها المختلفة. لقد صادرت هذه الأنظمة جميعها حقوق المواطن الفرد، واحتكرت مصادر القوة بمزاوجة السياسة والاقتصاد، والنفوذ السياسي والربح المالي. واستسهلت بناء الولاء السياسي للنظام على أساس علاقاتٍ وشائجية، وأيسرها علاقات الولاء بقرابة الدم أو العشائرية والجهوية (التي قد تتقاطع مع المذهبية والطائفية). وكان الناتج غالبًا نظامًا سلطويًّا مملوكيًّا رثًّا، ومُعصرَنًا بواجهاتٍ ويافطاتٍ حديثة. اختلفت الجمهوريات العربية عن الدول الملكية والنظم المحافظة بتبنّيها بدايةً اقتصاديات التنمية بواسطة القطاع العام، كما تميّزت عنها بأيديولوجية الحزب الحاكم الوحدوية عمومًا، وبالفكرة القومية العربية، وبمقاومة الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية على المنطقة. وأدّت هذه الميّزات دورا ثوريًّا في الاقتصاد والسياسة. وقد تآكل الفرق تدريجيًّا مع نشوء رأسمالية الدولة واقتصاد الفساد المرتبط بها عبر الولاءات السياسية المذكورة أعلاه. كما أدّى اندثار نظام القطبين على المستوى العالمي إلى تبنّي هذه الدول إستراتيجية براغماتية تمامًا في العلاقة مع الولايات المتحدة، بما في ذلك قبول إستراتيجية التفاوض مع إسرائيل.

وقد ضاقت الفجوة بين نمطي الأنظمة العربية مع تعميم وتجذّر سلوكيات الدولة القطرية. فالأنظمة القومية أصبحت منذ فترة طويلة قومية خطابًا، وقطريةً على صعيد الممارسة. كما ضاعت الفوارق بالتحوّل من الحفاظ على استقرار النظام إلى مطابقة فهم الاستقرار مع طلب الحكم مدى الحياة، ومع نشوء نيّات علنية وخطط للتوريث كُيِّفت بموجبها سلوكيات وبنية النظام. كما قرّبت مشاريع اللبرلة الاقتصادية وتنفيذ شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ وفق المبادئ المعروفة بتوافق واشنطن ـ بين طبائع الأنظمة. لقد كانت هذه اللبرلة الاقتصادية المتعايشة مع السلطوية السياسية كفيلة بطمس الفوارق بين النظم الاقتصادية في الدول العربية المختلفة.

ساهمت اللبرلة الاقتصادية، في ظلّ الاستبداد السياسي، في اختلال توزيع الدخل القومي وتكديسه في أيدي حفنة من المقرّبين لإنتاج رأسمالية جديدة هي «رأسمالية الحبايب والقرايب». كما ساهمت في توسيع الفجوة

بين الأغنياء والفقراء وبين المناطق المختلفة داخل كل قطر عربي، وذلك من دون السماح بالتعبير السياسي عنها، ما شكّل خلفيات اجتماعية لانتفاضات متتالية. وأدّت الهزات الاجتماعية التي قادت إليها اللبرلة الاقتصادية المقترنة بالتسلطيّة السياسيّة بدايةً إلى إصلاحات شكلية، ثم ما لبثت أن استغنت عن الشكلية ودفعت إلى تشديد الاستبداد لحفظ الاستقرار السياسي للنظام وتوازن الدولة. وبدل أن تؤدي الخصخصة في ظل الاستبداد إلى الدمقرطة، فإنها أدت إلى تشديد السلطوية. لقد كانت اللبرلة الاقتصادية الانتقائية ـ القاصرة عن ضبط التكسب الريعي ومنع الاحتكار ـ طريقًا لنفي المنافسة، ولتركيز الثروة ومصادر القوة بصورة مضادّة للإنصاف وعدالة التوزيع، ومضادّة للديمقراطية بشكل حاسم. ذلك أن فئات البرجوازية الجديدة المستفيدة من الخصخصة والبرامج الليبرالية ـ التسلطية أصبحت أكثر تصالحًا مع الاستبداد السياسي، وشكّلت عنصرًا جديدًا انضم إلى مكوّنات النظام. لقد تمتعت هذه الفئات بالقرب الاجتماعي من النظام السياسي الأمني، الذي سمح لها بممارسة حياة استهلاكية بشكل أكثر انفتاحًا، بما في ذلك بعض الحريات الشخصية والاجتماعية التي مارستها هذه الفئة، فبدا ذلك وكأنه إصلاح سياسي[٨]. وحين شاركها النظام المغانم، لم يهمّ هذه الفئة التي كانت تنتقد الاستبداد أن تتصالح مع النظام حتى حين زاد استبدادًا. وإذ سمح لها بممارسة نمط حياة أكثر انفتاحًا، فإنها وسمت نمط حياتها الاستهلاكي في ظل الاستبداد بأنه علمانية. هكذا تساوي البرجوازية غير المنتجة في حالات انحطاطِها بين العلمانية وأنماط الحياة الاستهلاكية. ولا يعنيها أن النظام يسوّق للجمهور تدينًا شكليًّا، ويشجّع الوعّاظ الموالين للنظام، وينقَضّ في الوقت ذاته على التطرف الديني الذي تولّده المناطق المحرومة وأحزمة الفقر حول المدن حين يتحوّل إلى العنف السياسي.

إن انضمام الطبقة البرجوازية المدينية إلى المستفيدين مباشرة من العلاقة مع النظام الحاكم هو أحد أهم أسباب حالة الارتباك التي أصابتها مع نشوء الثورات ضدّ الاستبداد. ويرتبط بهذه الفئة من «النوڤوريش» وصالوناتها جزءٌ من مثقفي المدينة.

---

(٨) ينطبق هذا الوصف على سوريا أيضًا في مرحلة اللبرلة الاقتصادية في السنوات العشر الأخيرة.

لقد نشأت فئة من أبناء المسؤولين ورجال الأعمال الذين يرغبون في الظهور بمظهر الحضاريّين على خلاف أهلهم من السياسيين والعسكريين ورجال الأمن. ويغطي انغماس هؤلاء في ثقافة الاستهلاك والأنماط المنحلّة من المجتمعات الاستهلاكية الغربية على الجرائم التي تُرتكَب في أقبية التعذيب. ويشكّل قطاع من الفنّانين والمثقفين في هذا السياق جمهورَ صفوة ذا امتيازات، يرتبط بهم قطاع من صناعة تسويق الثقافة في المدن من خلال علاقات صالونية. ويتوهم المنخرطون في مثل هذه العلاقات أنها شهادات في التنوّر، وأن عقاقيرها تزيل رائحة الاستبداد والفساد. كما تنشأ على هامش النظام فئة من المثقفين والمنظّرين الذين لا يكتفون بالإشادة بعلمانية النظام، بل يقدّمونه كنظام ديمقراطي تعدّدي، يقوم باستمرار بعملية «تعميق الديمقراطية وتعزيز التعددية وحرية الإعلام»[٩]. وفي المقابل تنشأ فئة من المثقفين والكتّاب والفنّانين المناهضين للاستبداد، الذين يفهمون العلمانية كفكر عقلانيّ يؤكّد على المواطنة وعدم استخدام الدولة للإكراه الدينيّ، ولا يجوز أن يتحالفَ هذا الفكر مع الاستبداد خوفًا من الشعب. فالمنطق الذي يبرر التحالف مع الاستبداد هو المنطق نفسه الذي قد يُستخدم في تبرير التحالف مع الاستعمار ضدّ الشعب. ويستخدم بعضُ المثقفين مقولة الاستبداد المتنوّر في دفاعهم عن النظام القائم ضدّ بدائل اجتماعية تحمل أيديولوجيات جماهيرية غير ديمقراطية من نوع الدين المسيّس والمتحوّل إلى أيديولوجية. ولكنهم ينسون في خضمّ النقاش أنهم يدافعون عن استبداد غير متنوّر فقد وظيفته التاريخية التحديثية، فلا هو استبداد عبد الناصر ولا هو استبداد بورقيبة، مع حفظ الفرق بينهما. وهم ينسون أيضًا أنهم يتحدثون إلى جماهير تخلّت عن الأوهام المتعلقة بهذه النظم. فهي لم تعد توفّر الشروط لتلبية حاجات المواطن اليومية، كما أنها تقمع الحريات من دون أن يكون لها شرعيّة وطنيّة.

---

(٩) هنالك الكثير من هذا النوع من الأدبيات بالعربية، ولكننا نشير هنا إلى نموذج بارز لهذا النوع من التنظير الترويجي للنظام كنظام ديمقراطي تعددي يرسخ حرية الإعلام بالإنكليزية للقارئ الغربي، انظر: Mohamad Nejib Hachana, «Twenty Years of Change: Tunisia's Journey of Progress Continues,» *Mediterranean Quarterly,* vol. 19, no. 2 (2008), pp. 1-4.

الغريب أن هذه الدورية تصدر عن منشورات جامعة ديوك، ما يطرح علامات استفهام عن جدية مثل هذه الدوريات ومدى تسييسها، وتأثرها بالسياسة الخارجية لبلدانها.

ويتعقّد التحوّل الثوري في الدول المتعددة الهويّات التي يتضامن بعض هوياتها مع النظام القائم. هنا ينشأ خطر أن يشقّ التحرك الثوري المجتمع شاقوليًا بين هذه الفئات. وفي هذه الدول مثل سوريا والعراق يفضّل أن يتم الإصلاح بالتدريج وأن يشمل التخفيف من حدّة تسييس الهويّات؛ أو أن يتمّ انتقال السلطة سلميًّا بمشاركة النظام القائم. ولكن السؤال الكبير هو: ما العمل حين ترفض الدولة الإصلاح وتصرّ على تأجيج سياسات الهوية كوسيلة لتعبئة جمهورها؟ هذا السؤال يجب أن يشغل القوى السياسية المناضلة من أجل التحول الديمقراطيّ في بلدانٍ مثل سوريا وغيرها، حيث تبرز بقوّة إمكانية تحوّل تفكيك النظام السياسيّ إلى تفكيك الكيان السياسي، أو هزّه بعمق وتحويله من دولة إلى ساحة صراع قوى محلية وأجنبية كما حصل في العراق ويحصل في لبنان على شكل حروبٍ أهليّة باردة أو ساخنة.

ويكمن التحدّي هنا في السّعي نحو الديمقراطية على أساس المواطنة المتساوية وتجنّب صراع الهويّات. ففي المشرق العربيّ عمومًا، يَنضّم عدم شرعيّة حدود الدولة الوطنية، وتقاعس النظم الأيديولوجية عن بناء مثل هذه الشرعية، إلى التعددية الهوياتية المسيّسة، لتوليد خطر تحالف قوى محلية مع قوى خارجية دولية في صراعها مع قوى محليّة أخرى. فالمؤسسات والهويّة الوطنية أضعف من أن تُؤطِّر الصّراع في داخلها.

في المجتمعات غير المتجانسة التي يراهن فيها النظام الاستبداديّ على التفرقة الاجتماعية، يجد الذين يقودون الصّراع ضدّ النظام ـ في كثيرٍ من الحالات ـ أنّهم قد تحوّلوا إلى صراعٍ ضدّ جماعاتٍ متماهيةٍ مع النظام يربطها به الانتماءُ إلى جماعةٍ أهليّةٍ معيّنةٍ. والمجتمع التونسي مجتمع متجانس على مستوى الهويّة الوطنية، ولا تتحوّل فيه الصّراعات الطبقية والسياسيّة إلى صراعاتٍ على مستوى الهويّات الجزئيّة. وتخطئ القوى التونسيّة العلمانية والدينية السياسيّة حين تحوّل النقاش بينهما إلى نقاش هويّاتي(١٠).

---

(١٠) عبّر الشعب التونسي بشكل قاطع عن رفضه لهذه المحاولة في انتخابات المجلس التأسيسي حين منح ثقته للأحزاب الدينية والعلمانية التوافقية والمنفتحة على بعضها البعض، وامتنع عن دعم القوى التي صعّدت المعركة بين المتدينين والعلمانيين إلى صراع على مستوى الهويات المتنافرة.

إنّ وجود جماعةٍ وطنيّةٍ تفهم نفسها على هذا المستوى كشعبٍ في علاقةٍ مع الدولة باعتبارها كيانه السياسيّ، وتتحوّل في خيال الفرد إلى جماعةٍ (بمعنى Community) يتخيل أنه ينتمي إليها ككلّ (جماعة متخيّلة) أو شعب، هو بالضّبط ما يُمَكّن من فصل الشعب عن النظام في لحظة الثورة من دون أن ينقسم إلى جماعاتٍ؛ وذلك، باعتبار أنّ الدولة هي ملكٌ لكلّ الشعب. من هنا لا بدّ من تخليصها من أيدي جماعاتٍ ينظر إليها المواطنون كجماعات مصالح، وليس كجماعات هويّة. وهي الآليّة ذاتها التي تمكّن من فصل الدّولة عن النظام حين يصبح عبئًا عليها.

ومن هنا، فإنّ الثورة الديمقراطية هي ممارسة الشعب لسيادته. وأيّ ثورة تجزِّئ الشعب إلى هويات جزئيّة على المستوى السياسيّ ليست ثورة ديمقراطية.

إنّ البنية نفسها التي تمكّن من أن يقوم الشعب ضدّ النظام من دون أن ينفرط عقده إلى جماعاتٍ أهليّةٍ متخاصمةٍ، هي التي تمكّن الدولة من التضحية بالنظام والانفصال عنه من دون أن تنهار. وفي حالة تونس ومصر تمثّلت هذه الخطوة في رفض مؤسّسة الدولة بامتياز، ألا وهي الجيش، الانصياع لأوامر النظام بإطلاق النار على الشّعب كأنه العدوّ. وهذا ما قد لا نجده بالضّرورة في حالاتٍ عربيّة أخرى تحتاج فيها الثورة إلى بلورة برنامجٍ وطنيّ غير طائفيّ، وللبحث عن آليّاتٍ تجنّبها التدخّل الأجنبيّ ضدّ قمع النظام المسلّح. وأهمّ هذه الآليات هي توحيد الشّعب على برنامجٍ وطنيّ ديمقراطيّ وإحداث انشقاق في النّخب المؤيّدة للنظام.

وفي حال رفض الجيش الامتثال لأوامر النظام بقمع الثورة، تقف الحركة الثورية بعد الإطاحة بالنّظام أمام معضلة التعامل مع الجيش كجزء من النظام السابق. وهي قضيّةٌ تحتاج إلى دقّة لإيجاد توازنٍ بين تأجيل إجراء تغييراتٍ في الجيش إلى مرحلة استتباب النظام الديمقراطي، والضغط الشعبي على الجيش لإفساح المجال للتغيير الديمقراطي المدنيّ لكي يجري بأقلّ قدر ممكن من الاحتكاك من دون المسّ بدايةً بامتيازات الجيش نفسه. وتكمن معضلة إضافية في أنّ عدم استقرار القوى السياسية على احترام قواعد الديمقراطية وغياب الثقة المتبادلة، يؤدّي إلى جرِّ الجيش باستمرار إلى التدخّل في الخلافات السياسيّة بينها.

لدينا في حالة تونس دولة مركزية ذات تاريخ. وكان يصعب فصلها كدولة عن النظام في حياة بورقيبة الذي كانت تجري الخلافات بين أتباعه، من دون أن ينشب خلافٌ معه أو عليه. ولكن إنجازه أنه أسس دولة وطنية على شكل جمهورية. ولذلك، بدأ النظام يتمايز عن الدولة في نهاية حياة بورقيبة كلّما وهن وتقدّمت به السّنّ. كما تمايز الشعب عن النظام كمؤسسة حاكمة بمركباتها كافّة في الوقت ذاته. وللشعب التونسي هويّة وطنية متبلورة موصلة للاحتجاج والتّضامن كالأجسام الموصِلة للحرارة. وهي في الحالة الثورية توصل من خلال تجانسها وجزيئاتها المتراصّة احتجاج ناحيةٍ أو جهةٍ، إلى النواحي أو الجهات الأخرى وتتفاعل فيما بينها من دون أن تنشأ مقاومة لهذا الانتشار بافتعال تسييس اختلاف الهويّات، إذ لا يرى جزءٌ من تونس جزءًا آخر كأنه من هويّةٍ أخرى، ولا تفسّر فيه طائفة الاحتجاج كأنه موجّه ضدها. ومن هذه الناحية تتقارب الحالتان التونسية والمصرية.

وفي المجتمع التونسي طبقة وسطى واسعة، ونِسبُ تعليمٍ عالية. وسوف نرى ماذا يعنيه ذلك، خاصةً عندما تحمل طبقة وسطى واسعة الوعيَ بحاجات الطبقة الوسطى من دون مقدّرات هذه الطبقة، أي بتفاوتٍ بين الوعي بالحاجات وبين واقع هذه الطبقات الذي لا يشمل إمكانية تلبية هذه الحاجات. ولا شكّ أنّ الطبقة الوسطى تطمح للمشاركة السياسيّة لأسباب عديدة متعلّقة بالوعي والوعي الوطنيّ والمساهمة الفاعلة في الإنتاج الاقتصاديّ والاجتماعيّ[11]. وسبق أن لاحظ باحثون أنّ تَوسّع الطبقة الوسطى سوف يترتب عليه التطلّع لمشاركة سياسية أوسع[12].

لقد كتبنا قبل سنوات أنّ تونس كمجتمع ودولة جاهزة للتحوّل الديمقراطيّ، لو توفّرت الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للقيام بالإصلاح المؤدّي إلى الديمقراطية كما جرى في إسبانيا، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية. ما أردنا قوله هو أن المجتمع التونسي جاهز للتحوّل

---

(١١) أقصد هنا المشاركة بشكل فاعل في عملية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع.

(١٢) Gema Martin-Munoz, «Political Reform and Social Change in the Maghreb,» *Mediterranean Politics*, vol. 5, no. 1 (Spring 2000), pp. 96-130.

الديمقراطي، حتى بموجب نظريات الحداثة. ولكن النخبة السياسية الحاكمة، لا تبادر إلى الإصلاح السياسيّ الديمقراطي. كان ذلك في مناقشتنا لنظريّات التحوّل الديمقراطيّ، ولتثبيت دور الديمقراطيين في عملية التغيير في البلدان العربية. وفي هذا السياق نورد اقتباسًا طويلًا حول النموذج التونسيّ ضدّ المقولات التي تتحدث عن ظروفٍ غير جاهزة، وعن غياب ثقافة ديمقراطية: «. . . في مقابل ذلك نجد في بعض حالات الوطن العربي أمثلة عكسية تمامًا، وهي حالات تتوفر فيها الظروف والشروط التاريخية، ولكن الدولة ترفض أن تؤدّي دورًا باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح بحجّة أنّ المجتمع غير جاهز. خذ على سبيل المثال لا الحصر الحالة التونسية! هنا يصبح قرار الإصلاح من عدمه من قبل المؤسسة الحاكمة قرارًا مصيريًّا. في تونس يتوفر تاريخ من التجانس القوميّ والدينيّ، وتاريخ للهويّة الوطنيّة، والحدود السياسيّة طويل نسبيًّا وسابق على التقسيم الاستعماريّ، وطبقة وسطى واسعة ومتعلمة نسبيًّا في ظلّ اقتصاد سوق. . . ومع ذلك تقرّر النخبة الحاكمة أن تدعم النظام السلطويّ وتعزّزه وتمنع الحريات بحجّة أنّ الشّعب غير جاهز، وأنّ الديمقراطيّة سوف تأتي إلى الحكم بقوى سياسيّة أصوليّة غير ديمقراطيّة. . . هنا يحقّ للمثقّف الديمقراطيّ أن يدّعي أنه يمتلك الحجج المقنعة ضدّ تأجيل الإصلاح، وهذا يبرّرُ برنامجًا سياسيًّا ديمقراطيًّا، وأن هذا واجبه، خاصّة أنّ الدولة تجد حلفاء لها في المجتمع من النّخب المثقّفة وغيرها ممّن يبرّرون رفضها الإصلاح. . .»[(١٣)].

لقد طرحنا في كتاب **المجتمع المدني** منذ عام ١٩٩٧ أن السياسة هي مسألة نظام الحكم. وهذا ما كان يجب أن يطرح من قبل المثقفين المسيسين، وفي عام ٢٠٠٧ طرحنا ضرورة أن تطرح قوى التغيير السياسيّ برنامجًا سياسيًّا ديمقراطيًّا ضدّ النظام ومثقّفيه، لأن تونس كانت جاهزة للتحوّل الديمقراطيّ. نعم! كان واضحًا أنّ تونس كدولة هي الدولة العربية الجاهزة للتحوّل. وكانت الثورة التونسية مفاجَأةً سياسيّة للجميع، بمن فيهم الكاتب، ولكنّها لم تكن مفاجأة نظرية. فقد كان من الواضح أنه في تونس

(١٣) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٢.

وبعض الدول العربية الأخرى الجاهزة للتحوّل الديمقراطيّ يجب أن تُطرح الديمقراطية من قبل الشعب.

وكانت هنالك تحليلات واقعية أيضًا لمدى استقرار الأوضاع في تونس. ففي مقالٍ نُشِر عام ٢٠٠٩ عن أهمية دور تونس في الإستراتيجية الغربية (اقرأ الأمريكية!) لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار ـ ولو على حساب حقوق الإنسان في شمال إفريقيا ـ لا سيّما بعد تجربة الجزائر التي أدّت إلى صراعٍ مسلّح يهدّد بتجاوز الحدود إلى الغرب، تساءل باحثٌ عن قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها على المدى البعيد. ومع أنّه لا يستبعد إمكانية نشوء تيار إسلاميّ مسلّح، إلا أنه يثير أيضًا إمكانية تكرار نمط الانتفاضات التي حصلت في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزيا والبيرو في السنوات الأخيرة. وفي النهاية يقول الكاتب إنّ التغيير يعتمد على «سكّان تونس» ثمّ يختم قائلًا: «كان الجمع بين قمع الحريات المدنيّة، وجمع المعلومات الاستخبارية، والعلمانية المفروضة وسياسات اقتصادية ناجحة جزئيًّا ناجعًا بالنسبة إلى رئيسيْ تونس حتّى الآن. ويبقى السؤال إذا ما كان صالحًا في الماضي [هل] سوف يصلح دائمًا في عالم ما بعد الحرب الباردة المتغيّر باستمرار»[١٤].

عن البداية

انطلقت الانتفاضة الشعبية من سيدي بوزيد، ووصل الاحتجاج إلى العاصمة بعد أسابيع. فأين كانت بداية الثورة؟ هل هي أحداث سيدي بوزيد؟ أم حين امتدّت هذه الأحداث إلى المدن الأخرى فتميّزت بذلك عن انتفاضةِ خبزٍ في إحدى الجهات؟ أم حين دخلت العاصمة واضطرّت الجيش إلى الحسم بين ولائه للنظام وولائه للدولة؟ أم قبل ذلك حين اشتعلت القصرين وصفاقس؟

ليس اختيار نقطة البداية مصيريًّا، فكثير من البدايات الشبيهة لم توصل إلى مثل هذه النهاية. المهم هو الظرف الموضوعيّ وطبيعة القوى الفاعلة والصيرورة التي حوّلت هذه الأحداث إلى بداية ثورة. المهم أنّها امتدّت

(١٤) Alejandro Sanchez, «Tunisia: Trading Freedom for Stability May not Last-An International Security Perspective,» *Defense Studies,* vol. 9, no. 1 (March 2009), pp. 85-92, (esp. 90-91).

بشكلٍ كافٍ على الرّغم من التّضحيات، وأنها وجدت حالةً اجتماعيّةً شعبيّةً جاهزةً لاستقبالها تتميّز بـ «القابليّة للثورة». وهذه «القابليّة للثورة» هي عنصر أساسيّ في تشكيل الحالة الثورية التي عرّفناها أعلاه. وسوف نحاول في استعراضنا ليوميات الثورة تعيين تلك اللحظة التي تمّ فيها الانتقال النوعيّ من أعمال الاحتجاج المتلاحقة إلى الثورة المطالبة بتغيير النّظام. ولكنّنا لا نكتب في أيّ مكان أنّ الثورة التونسية قد بدأت يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير لكي تسمّى «ثورة ١٤ جانفي». ولا شكّ أنّ هذه التسمية تتجاهل فضل النواحي التي بدأت فيها الثورة، في حين أنّه إذا كانت تونس المستقبل تنوي التّعامل بمساواةٍ تنمويّةٍ مع النواحي المظلومة والمغبونة في الوسط والجنوب، فربّما تقتضي الرمزيّة أن يشار أيضًا إلى ١٧ ديسمبر (كانون الثاني) اعترافًا بفضل سيدي بوزيد، المكان الذي بدأت منه أعمال الاحتجاج التي قادت إلى الثورة.

لم يجْر التّخطيط لثورةٍ تقلب نظام الحكم في تونس. فقط بهذا المعنى كانت الثورة عفويّةً! وهذا الفهم للعفويّة لا يخرج عن فهمنا حتّى للثورات الكبرى في التاريخ. لقد كانت الحركة الأمريكية التي قادت إلى الثورة بمعنى ما حركةً دستوريّةً تطالب بالحريات، وكان لها تفسيرها الإصلاحي للقانون البريطاني، ولكنها وجدت نفسها تنقاد إلى ثورةٍ من أجل الاستقلال عن بريطانيا تحوّلت في الواقع إلى ثورة ديمقراطية، ولكن لم يُخَطَّط لها كثورة. لقد كانت بهذا المعنى تحديدًا حركةً عفويّةً، ليس لكونها لم تُنظَّم، بل لكونها لم تُنظَّم كثورةٍ. ومن هنا كتب بنجامين فرانكلين لاحقًا عن تلك الأيام يقول: «لم أسمع قطّ في أيّ محادثةٍ من أيّ رجلٍ صاحٍ أو سكران عن أيّ رغبةٍ في الانفصال أو أيّ إشارةٍ إلى أنّ مثل هذا الأمر سيكون نافعًا لأمريكا»[١٥]. ويصحّ ذلك أيضًا في حالة الثورة الفرنسية، فقد كان غالبية الثوّار عام ١٧٨٩، بل كلّهم من الملكيّين الذين لا يسعون إلى تغيير الملك. ولكنهم اندفعوا بعد العام ١٧٩٣ إلى اعتبار المَلَكيّة نفسها جريمةً. لقد بدأوا بحركةٍ احتجاجيّةٍ أو تمرّدٍ يطالب بمطالبَ محدّدةٍ. وقد فاجأ التحرّك ذاته، وفاجأ التاريخ، إذ تحوّل إلى ثورةٍ تغيّر نظام الحكم الملكيّ، وتغيّر أكثر من

---

(١٥) مقتبس عن حنّة أرندت، **في الثورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب؛ مراجعة رامز بورسلان، العلوم الإنسانية والاجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٦٠.

دستورٍ واحد في العام. وكانت بذلك تضيف دليلًا بعد آخر أنّ الصّيغة المطلوبة لم تكن واضحةً منذ البداية، حتّى أصبحت الثورة الفرنسية هي نموذج الثورة بالمفهوم الحديث.

لم تكن الثورة التونسية مخطّطًا لها إذن كثورةٍ. لقد تطوّرت إلى ثورة. . . وقد حصل ذلك سابقًا في دولٍ مثل الفلبين حيث أسقطت التظاهرات الشعبية فرديناند ماركوس الذي حكم الفلبين من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٨٦، كما في إندونيسيا في سقوط سوهارتو في عام ١٩٩٨، وهو الذي حكم تلك البلاد منذ عام ١٩٦٨. هنالك بالطبع فوارق، ولكن الشّبه بين طبيعة الحكّام والأسر الحاكمة ودَوْر الأمن والفساد والتحالف السياسيّ مع الغرب، ومع الولايات المتحدة تحديدًا، وطبيعتها في حالتي مصر وتونس ملفتٌ جدًا للنظر. والملفت للنظر أنّ الشبه ينسحب أيضًا على طبيعة الحركة الشعبية التي أطاحت الأنظمة في الحالتين، بما في ذلك دور الجيش والأحزاب.

لقد كان الردّ على حرق محمد البوعزيزي لنفسه منظّمًا من قبل ناشطين سياسيّين، وتحويل الردّ إلى انتفاضةٍ عارمةٍ كان أيضًا منظّمًا. وانضمّ الجمهور بالتدريج إلى هذه النّواة السياسيّة المنظّمة التي شملت ناشطين سياسيين حزبيّين وغير حزبيّين. وكون المنظّمين ليسوا من قيادات الأحزاب أو المشاهير لا يعني أنّ أعمال الاحتجاج كانت عفويّة، هذا مع العلم أنّ بعضهم كان ناشطًا حزبيًّا ونقابيًّا. وانضمّت النقابات والمنظّمات الحقوقيّة وناشطو قوى سياسيةٍ متعدّدةٍ، واتحادات الطّلاب إلى الاحتجاجات. وبدأ الانضمام على المستوى الجهويّ، ومن قبل القواعد النشطة والراديكالية، ثمّ توسّع مع توسّع الانتفاضة، واضطرّت قيادات المؤسّسات النقابيّة والحزبيّة للانضمام مع انضمام قواعدها في عدة مناطق. لم تكن للانتفاضة قيادة سياسية معارِضة معروفة. وهذا لم يمنع الأحزاب السياسية من استثمار الثورة من أجل التغيير الديمقراطيّ؛ فهذا دورها. قد تكون الثورة غير عفويّةٍ، لوجود مناضلين قصدوا تطويرها وتثبيتها؛ لكن إدارة المجتمعات والدول تطلب أكثر من ذلك. فمباشرةً بعد الثورة يصبح الأمن الشخصيّ والاجتماعيّ وتنظيم الحياة العامّة مطلبَ المجتمع. ولا يجوز الاستهانة بحالة القلق والارتباك نتيجةً للهزّة الاجتماعية الاقتصادية وحتى النفسيّة التي تسبّبها الثورة.

تنتقل الثورة بالبلد من الزمن العاديّ إلى زمنٍ آخر، كما تنتقل الأجسام إلى سرعة الضّوء، فيتغيّر مفهوم الزمن. وكان ألبرت أينشتاين يوضّح نظريته النسبيّة باستخدام مثالٍ متخيّلٍ لشابّ غادر الكرة الأرضية بسرعة الضّوء وعاد إليها شابًّا بعد دقائق، ولكنه وجد أترابَه وقد شاخوا. هكذا تمرّ أحداث يفترض أن تمتدّ حتى يشيخ أثناء تغيّرها البشر، ولكنها لحظات في عمر التونسيين الذين يمضون الآن نحو المستقبل بسرعة الضّوء. تتوالى الأحداث في تونس ويتغيّر مفهوم الزمن. إنه زمن الثورات. لقد غادر الرّئيس على عجلٍ مخلّفا وراءَه مبنًى هرميًّا مقلوبًا. فالهرم في هذه الأنظمة يقف على رأسه. هرب الرأس، فتمايل الهرم مترنّحًا، ثمّ راح يتداعى. الأجهزة الأمنيّة كبيرة وعاتية، إنّها مؤلفة من ١٣٠ ألف رجل أمن (١,٣ لكلّ ١٠٠ مواطن). كان يمكنها من دون شكّ أن تقمع وأن تتصدّى دفاعًا عن النظام بـ «أنجع» ممّا فعلت. وقد توقّع الرئيس الذي غادر ـ «مؤقّتًا» كما اعتقدَ ـ أن تفعل هذه الأجهزة ذلك، ولا سيّما الحرس الرئاسيّ بقيادة علي السرياطي. ولكنّها فقدت توازنها، فهي من دون رأسٍ لا تدرك حتّى ذاتها. لقد انهارت أمام جيشٍ مهنيّ تفوقه عددًا وعدّةً وتدريبًا، وذلك بانهيار تماسكها الداخليّ الذي كان يمرّ فيها كالعصب، من الرأس إلى الأطراف. ذهب الرأس في ظروف انتفاضة شعبيّة عارمة، وفجأةً أصبح كلّ رجل أمنٍ وحده، يواجه مصيره وحيدًا. لقد تخلّى الجيش عن رئيسه، أمّا ابن الأجهزة الأمنية الذي بقي مخلصًا للرئيس حتّى اللحظة الأخيرة فقد حصل له العكس. لقد تخلّى رئيسه عنه. وشعر أنّه وحده أمام الحشود وارتبك، فبحث أوّلًا عن نجاته كفردٍ. لقد انهارت مقاومة الأجهزة الأمنية للثورة بعد «١٤ جانفي»، وتحوّلت إلى فلولٍ يلاحقها الشعب والجيش. وهي التي كانت تفوق الجيش عددًا وعدّةً.

رئيس الحكومة (المسمّى عند المغاربيّين الوزير الأول) عيّن نفسه رئيسًا خلفًا لوليّ الأمر للحفاظ على استمرارية الحكم ومنعًا للفوضى. لم ينشأ فراغ. إنه النظام المُمَأسس في حالة تونس يتصرّف كدولةٍ في غياب الزّعيم الذي غادر لا يلوي على شيء. لقد كان رؤساء وزراء مرحلة الاستقلال؛ من أمثال الباهي الأدغم والهادي نويرة؛ وحتّى محمد مزالي نسبيًّا؛ قادةً حزبيّين وسياسيّين. ولكن في عهد زين العابدين، رئيس الوزراء هو موظّف. وفي دولةٍ تعتبر محدّثة نسبيًّا يكون الموظّفون المهنيّون الملتزمون عادةً أكثر

مسؤوليّةً من قيادتهم السياسيّة. واستمرّت التظاهرات. وبعد أقلّ من ٢٤ ساعة عاد المجلس الدستوريّ وعيّنه رئيسًا للوزراء في حكومةٍ مؤقّتةٍ تدير البلاد بعد الانتخابات. وعرفت البلدان العربية عن ظهر قلب البند ٥٦ والبند ٥٧ من الدّستور التونسيّ والفرق بينهما. وأصبح كلُّ مواطنٍ خبيرًا قانونيًّا. وكان ذلك النّقاش الدستوريّ العقلانيّ بداية نشوء الحيّز العامّ المواطنيّ الجديد، الذي فيه يساهم المواطنون في تقرير حاضرهم ومستقبلهم. واستمرّت التّظاهرات. فانسحب وزراء النّقابات (الاتّحاد العام التونسيّ للشغل) قبل عقد أوّل اجتماعٍ للحكومة المؤقّتة. واستمرّت التظاهرات، فاستقال الوزير الأوّل وغيره من الوزراء من صفوف حزب التجمّع الدستوريّ الحاكم.

جرى كلّ هذا في أربعة أيام بين ١٤ (يوم هروب الرئيس) و١٩ كانون الثاني/ يناير. لقد سمعت في المنطقة العربيّة رفرفة «أجنحة التاريخ» وهو يحلّق فوق تونس في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وبدا أنّ مرحلةً تاريخيّةً جديدةً وجدت لها مدخلًا إلى المرحلة المقبلة، وبدأ أمل الثورة ينبعث في بيئاتٍ عربيّة أخرى تتميّز بـ «قابليّتها للثورة».

ولكن من تولّى المرحلة الانتقاليّة هم موظّفو مرحلة زين العابدين بن علي، ويصحّ ذلك في حالة محمد الغنّوشي. ولكنه هو بمعنًى ما موظّفٌ مدنيّ أقلّ أيديولوجية من رجال النظام مثل رئيس مجلس النوّاب، رئيس المرحلة الانتقالية فؤاد المبزّع، ورئيس الحكومة الثاني الباجي قائد السّبسي، وهما من رجالات النظام البورقيبيّ تحديدًا. ولم يُعرفا بنضالات ديمقراطيّة داخل الحزب الدستوريّ، بل بالولاء السياسيّ والأيديولوجيّ المطلق لبورقيبة، وقد تردّدا طويلًا بين مواقفهما الليبراليّة وبين الولاء للحزب، وتقلّدا في عهد بورقيبة مناصبَ أمنيّة ومنصب وزير الداخلية[١٦].

(١٦) في عام ١٩٦٢ عُيّن الباجي قائد السبسي مديرًا للأمن الوطني في تونس خلفًا لإدريس قيقة الذي نُقل إلى السياحة بعد ما سُمي بمؤامرة ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٢. ثم خلف الطيب المهيري كوزير للداخلية بعد وفاته في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، وظلّ في هذا المنصب حتى شهر آب/ أغسطس ١٩٦٩ حين عُيّن سفيرًا في واشنطن. ومن جانبه، عُيّن فؤاد المبزع الرئيس الحالي لتونس بعد الثورة، مديرًا عامًا للأمن الوطني حتى التظاهرات التي قام بها التونسيون بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ضد إسرائيل والصدامات التي حصلت مع الشرطة، حين اتُّهمت الشرطة بالتساهل، وحل محله الطاهر بلخوجة الذي كان أول من تسلم مسؤولية الشرطة والأمن الوطني سويّة.

لقد تفاوتت آراء الأحزاب بين من اعتبر هذه الحكومة إنجازًا، ومرحلةً ضروريّةً، ومن رفض وجود ممثّلي الحزب الحاكم فيها. وفي الحالات كافّة جرى النقاش بحضاريّةٍ ملفتةٍ للانتباه، من دون تخوينٍ، ومن دون عنفٍ. واستمرّ الاحتجاج حتّى حُلَّت حكومة الغنّوشي وقامت حكومة السّبسي. وبعد كلّ تراجعٍ لبقايا المؤسّسة الحاكمة تقدّمت الحركة الشعبيّة خطوةً إلى الأمام. كلُّ تراجعٍ هو تقدّم، كلّ تنازلٍ تضطرّ إليه المؤسّسة الحاكمة هو إنجاز للثورة. إنّ عدم اكتفاء الحركة الشعبية به، والتطلّع إلى غيره لحظة تحقيقه، لا يعني أنه ليس إنجازًا.

لقد حقّقت الثورة إنجازًا بعد آخر من دون قيادةٍ مركزيّةٍ. وبعد تردّدٍ انضمّت الأحزاب السياسية للحركة الشعبيّة. وجرى ذلك بوضوحٍ فقط بعد مغادرة بن علي، إذ لم تثق الأحزاب بدايةً في ديمومة الثورة، ناهيك في انتصارها. فقد كانت محكومةً بعقلية السياسة الحزبية اليومية في فترة استقرار النظام السابق، فبدا لها كلُّ إنجازٍ كافيًا. وهي تأبى التعوّد على إيقاع الثورات. ولم يكن ذلك دائمًا من منطلقٍ انتهازي. نقول ذلك لأنّ الانتهازيّة تنتشر لدى قوى سياسية تدور في فلك الأنظمة وتعتبر كلّ ما يقدّمه أو لا يقدّمه النّظام إنجازًا. ولكن خطاب بن علي الثالث عشيّة رحيله قدّم تنازلاتٍ حقيقيّةً كانت تعتبر حلمًا في عُرفِ أحزابٍ ناضلت وقدّمت التّضحيات. وكانت مأساة بعض الأحزاب، حتّى تلك المعارضة للنظام فعلًا، أنها لم تستوعب إيقاع الثورة، ولم تتمكّن من مواكبة الحركة الشعبية التي كانت تتجاوز الإنجاز، وتنتقل للعمل على تحقيق إنجازٍ آخر. وظلّ الوضع على ذلك إلى أن قرّرت الأحزاب السّير على إيقاع الشارع، وكان عديد من ناشطيها الميدانيّين في الشارع أصلًا.

وعلى الرّغم من غياب مؤسّسات الأحزاب عن الاحتجاج، يمكن ملاحظة أنّ سنوات العمل الحزبي الطويل وعمل اتّحاد النقابات المعروف باسم «الاتحاد العام التونسيّ للشغل» ومنظّمات حقوق الإنسان لم تبقَ دون أثرٍ في الجملة السياسية التي نطق بها المواطن التونسي خلال الثورة. فقد كشف خطاب الاحتجاج وممارسته عن تجربةٍ متراكمةٍ، ومخزون نضاليّ، وذاكرةٍ كامنةٍ وفاعلةٍ في الثقافة الجمعية. وسواء أدركها الإنسان أم لم

يدركها، فقد كانت فاعلة في التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز، وفي رفض الظّلم، وفي السلوك واللغة المسيّسة.

في هذه الأثناء صدر عن الحكومة المؤقّتة في جلسةٍ واحدةٍ من القرارات ما يحتاج إلى عهودٍ في بعض الدول. لقد عقدت الحكومة المؤقّتة التي شُكّلت بعد رحيل بن علي أوّل اجتماعٍ لها في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ برئاسة محمد الغنوشي، وذلك بعد استقالة أربعة وزراء من الاتحاد العام التونسي للشغل، وبعد أن أعلن حزب التكتل الديمقراطي انسحاب وزرائه منها. وقبيل عقد جلسة الحكومة توافق رئيس الوزراء محمد الغنّوشي والرئيس التونسي المؤقّت فؤاد المبزّع على استقالتهما من حزب التجمّع الدستوريّ، وخرجت الحكومة في أوّل اجتماعٍ لها بقراراتٍ يحتاج إصدارها إلى عقودٍ في دولةٍ أخرى. فقد أعلنت العفو العامّ عن السجناء السياسيّين، والاعتراف بالأحزاب المحظورة، وفصل الدولة عن الأحزاب السياسيّة، ومصادرة ممتلكات الحزب الدستوري[(١٧)].

ويوم ٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، أعلن وزير الداخلية فرحات الراجحي حظر كلّ نشاطات حزب التجمع الدستوريّ الحاكم سابقًا، وذلك «لمنع انهيار الوضع الأمنيّ في البلاد»[(١٨)].

وفي يوم ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١١، أرجأت محكمة الاستئناف في العاصمة التونسية البتّ في قضيّة الطّعن في حكم ابتدائي قضى بحلّ حزب التجمع الدستوريّ الديمقراطيّ وتصفية ممتلكاته وأمواله. وجاء هذا القرار بناءً على طلب هيئة الدفاع عن التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم سابقًا في تونس الذي كان مقرّه وسط العاصمة التونسية، أحد الأهداف الفعلية والرمزية الأولى للثورة. وأصدرت المحكمة الابتدائية في تونس (١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١) قرارًا بحلّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحاكم سابقًا، وتصفية كل أملاكه، وذلك على خلفية الدعوى

---

(١٧) انظر الملحق الرقم (٨).

(١٨) انظر: «تونس: حظر نشاطات حزب الرئيس السابق بن علي،» موقع «بي بي سي» باللغة العربية، ٦/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110206_tunisia_ruling_party.shtml>.

القضائية التي رفعها عليه وزير الداخلية التونسي فرحات الرّاجحي، الذي كان قد قرّر سابقًا تجميد أنشطة التجمع، «للضرورة القصوى، ولمنع انهيار الأمن العامّ وحماية المصالح العليا للبلاد،» ولا سيّما بعدما شهدت البلاد خلال الفترة التالية للثورة عمليات نهبٍ وتخريبٍ أصابت المحال التجارية والإدارات العامّة في العاصمة، وفي عددٍ من كبرى المدن. وألقت الشرطة القبض على المئات من «المخرّبين،» وبدا الأمر مرتبطًا بالدعوى القضائية التي رفعها محامون بتهم «الاستيلاء على أموال عمومية» ضدّ نحو خمسة وعشرين مسؤولًا قياديًّا في حزب التجمّع.

كانت هذه قرارات تاريخية بكلّ المقاييس. وكانت تلك القرارات الإنجاز الثاني لثورة تونس بعد رحيل بن علي، أمّا الإنجاز الثالث فكان رحيل الحكومة التي اتّخذت هذه القرارات الهامّة والتاريخية منتحلةً صفة أداة الثورة من داخل النظام. **لقد دفعت الثورةُ المؤسّسةَ الحاكمة إلى اتّخاذ قراراتٍ تتّخذها عادةً مؤسسات ثوريّة جديدة، وذلك من دون أن تستولي عليها بواسطة حزبٍ ثائرٍ أو حركةٍ مسلّحةٍ، وكل ذلك قبل انتخاب مؤسّساتٍ جديدةٍ. وهو ما حصل في مصر أيضًا. وصار يشكّل نمطًا عربيًّا لثوراتٍ تحاول قلب النظام من خارجه، وتحاول دفعه إلى تغيير نفسه بقوّة الضّغط الشعبيّ، إذ تدير البلاد عناصر من النظام السّابق، من خارج الرئيس وأسرته وأجهزته الأمنيّة، قبل أن تدفعها الحركة الشعبية بوزنها النوعي والمعنوي الجديد الى الاستقالة، ثم تستولي القوى الجديدة عليه بواسطة الانتخابات. إنها الثورة الشعبيّة على أنظمةٍ استعصت على الإصلاح، فأجبرتها الثورة عليه. ليس في الحالة العربيّة رجالات من النظام قادوا عمليّة إصلاح تدريجيّ نحو الديمقراطية. إنّ ما جرى هو ثورات شعبيّة أجبرت رأس النظام على الذّهاب قبل أن يقوم رجالات من داخل النّظام باتّخاذ إجراءات إصلاحيّة تمهّد لانتخابات. هذه هي حالة النّموذجين، التونسيّ والمصريّ(١٩).**

وتحرّرت وحدات مجتمعية كاملة بشكلٍ يذكّر بالثورات الكبرى (وثورة

(١٩) في النموذج الليبي انتهت حركة الاحتجاج إلى التسلح أو طلب العون من الخارج وانضمّت إلى قوى الثورة عناصر من النظام كأفراد، وفي بعض الحالات كجماعات. ولقد تم الانتصار بقوة السلاح وبالدعم الأجنبي العسكري على النظام الذي قاوم بشدة. ولم تظهر بعد بوادر نموذج التحول الديمقراطي الذي سوف يتّبع.

تونس إحدى هذه الثورات إذ سوف يتذكّرها الناس برأينا كثورة كبرى). في كلّ زاوية وحيّ وناحية ومؤسّسة نشبت ثورة. قامت اللّجان الشعبية لحماية الأحياء. تمرّد الصحفيّون وطردوا الإدارات في عدد من وسائل الإعلام، وقرّروا أن يديروها بأنفسهم. . . أصبح الإعلام التونسيّ فضاءً للحوار المدنيّ العقلانيّ الحيويّ الذي لا يهدأ. إنه الحوار الجاري بين مواطنين وفعاليّاتٍ ونخبٍ حول ماضي تونس ومستقبلها، وحول مطالب الثورة. لم يعد كسر احتكار الإعلام الرسميّ مقتصرًا على الفضائيات الإخباريّة العربيّة، فمَن شاهد القنوات التلفزيونية التونسية في الأيام الأولى التي تلت الثورة رأى بأمّ العين مجتمعًا مدنيًّا يتحرّك بحيويّةٍ، وفضاءً عامًّا حيًّا في حالة تواصل وحوار عقلانيّ بين المواطنين. ولا شكّ أنّ الوسائل الإعلامية هذه هي جزء من المؤسّسة الحاكمة، وقد حاولت احتواء الجديد، وامتصاص الصّدمة إلى حين. ولكن امتحان نجاح التحوّل الديمقراطي يكمن في رفضه الاحتواء وتغيير الموالين للنّظام القديم لاحقًا.

وطوال مدّة الثورة، منذ اندلاع شرارات أحداثها وحتّى سقوط النظام في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وعلى الرّغم من انضمام فئاتٍ واسعةٍ من الجمهور إليها؛ فإنّه لم يتولّد عنف فوضويّ أو انتقاميّ عامّ، ولا حتّى على هوامش الحركة. وظلّت الحركة الشعبيّة منضبطةً، بل وازدادت تنظيمًا. وتمّ تجاوز حالات العنف المحدودة إلى تنظيمٍ وانضباطٍ على درجةٍ أرقى[٢٠].

تحسم الثورة مسألة السّلطة. وقد تطوّرت الثورة التونسية بسرعة إلى طرح قضية مصير النظام: وصار الشّعار ضرورة مغادرة النظام الحاكم بأسره، ولا تكفي مغادرة الرئيس. و«أدركت» الثورة أنه يجب منع الحزب الحاكم من العودة إلى تسيير البلاد بوسائل أخرى. هنالك فرق بين منع الحزب الحاكم من العودة إلى السّيطرة بوسائل أخرى وبين الاجتثاث. ولا يقود الاجتثاث إلى الديمقراطيّة تمامًا كما لم يقد إليها في العراق. الاجتثاث هو نفي لملايين من أبناء الشعب ممّن انتسبوا للحزب والشّرطة والجيش في

(٢٠) ذكّرت إجراءات الباجي قائد السبسي القمعية وخطاباته العصبية ضد الاحتجاج والتي جرت بعد الانتهاء من تأليف هذا الكتاب بالنبرة البورقيبية وماضيه البورقيبي المتزمت. ولكن علينا أن نتذكر أيضًا أنه التزم بعملية الانتقال.

ظروفٍ أخرى، لأسبابٍ شتّى، من دون أن يكونوا كلّهم مجرمين.

ولكن لا بدّ من الانتباه في الوقت ذاته إلى أنّ الحزب الدستوري حتّى بعد قرار منعه يمكن أن يتوزّع على العديد من الأحزاب حاملًا معه أفكاره. وينطبق ذلك على الحزب الوطنيّ الديمقراطي الحاكم (سابقًا) في مصر. ولا بأس بتنافس الأفكار طبعًا، بما فيها أفكار حزب التجمّع الدستوري، فمن دون سيطرته على الدولة ووظائفها والمصالح التي تتحكّم فيها سيحرم أصحاب هذه الأفكار من أيّ أفضليّةٍ على الآخرين، وتزول الحاجة لمنعهم من المنافسة. ولكن يجب التأكّد من عدم حمل الأجهزة الأمنيّة تحديدًا لولاءات هذا الحزب والنظام السّابقين.

وكما أنّ ثمّة خطرًا باحتواء عناصر النظام القديم للقوى الجديدة في هذا النمط العربيّ، فإن خطرًا آخر يكمن في دفع بعض العناصر إلى الانتقال من العجز الكامل أمام الاستبداد إلى الاستقواء الكامل والشّامل عند التمكّن. فمثل هذا الاستقواء يشكّل مزاجًا لإنتاج نوعٍ جديدٍ من الاستبداد الذي قد يسقط نتيجته الأبرياء، أو يخلق بيئةً قابلةً لإنتاجه. والمهم بعد أن حسمت مسألة النظام القائم هو تحديد طبيعة النظام القادم. ويتطلب ذلك مرحلةً انتقاليّةً.

ولا تتّسم المرحلة الانتقاليّة بالوضوح، فهذه طبيعتها كعملية اجتماعيّة تاريخية معقّدة. إنها ليست قفزة من الأسود إلى الأبيض. ولكن في حالة وجود قوى سياسيّة ديمقراطية منظّمة فإن وجهة التطوّر يجب أن تكون واضحةً، ويكون هدفها تفكيك النّظام تدريجيًّا. ولكن لا يُستغنى عن الطبقة الحاكمة بأسرها، بل يُستعان بأوساطٍ منها في عمليّة التفكيك هذه، حيث يضعف نفوذ النّخب القديمة وتتقدّم نخبٌ جديدة. وينفتح مجالٌ واسع للانتهازيّين، إذ تختلط الانتهازية بالمبدئية في الحالات الانتقاليّة، فيحاول الجميع الظهور بمظهر الناقد للنّظام السابق والمعارض له، حتى إنّ زبائنه المستفيدين منه، وحتّى من كانوا يَشُون بالناس، يظهرون في أشكال «النقّادين» وليس «النقّاد» فقط. هذه الظواهر طبيعية وغير مقلقة، فالانتهازيّون يقفون مع المنتصر وإلا لما عُدّ منتصرًا، ولمَا كانوا انتهازيّين. ولكن الأمر المنطقيّ هو الحذر من أن يسيطروا على المؤسّسة من جديدٍ، خاصّة وأنّ لديهم خبرة سياسيّة في السيطرة على المؤسّسات.

أمّا الفوضى فمقلقة لأيّ مجتمع، وهي تخيف فئات اجتماعيّة واسعة من الثورة وتعرّضهم لدعاية الأوساط المحافظة المعارضة التي تحذّر من عواقب أيّ تغيير. تشوب الفوضى المراحل الانتقاليّة كما في الثورات الشعبية كافّةً قبل أن تتّفق النّخب على قواعد اللعبة الجديدة. وفي حالة الانتقال إلى الديمقراطية من المهمّ أن يحصل اتّفاق فوريّ على طبيعة المرحلة الانتقالية. وما يميّز الثورات، هو أنّها لا تساوم بشأن ضرورة حسم نهاية نظام الاستبداد السّابق وقيام نظام جديد. ولكن يدور صراعٌ وتفاوضٌ واتّفاقياتٌ بين القوى المختلفة على طبيعة النظام القادم. وهذا يشمل تبنّي مبادئ الثورة الديمقراطية في الدستور الجديد، وطريقة الانتخابات، والفصل بين السّلطات وتمكين الرّأي العامّ من مراقبة ما يجري. وفي حالة التحوّل الديمقراطي تشترك في هذه العمليّة القوى السياسية الرئيسة، تلك التي كانت محظورةً وتلك التي كانت قانونيّةً مرخّصًا لها بالعمل العلنيّ. فالمطلوب في هذه الحالة هو إجماعٌ على قواعد اللعبة القادمة بين أولئك المختلفين على أمورٍ كثيرةٍ أخرى. ومن يسمح له بدخول التنافس الانتخابيّ هو من يوافق على قواعده وأسسه. من أجل ذلك يلزم دستور جديد، أو قواعد دستورية جديدة على الأقلّ، وربّما جمعيّة تأسيسيّة جديدة. المهم هو أنّ قواعد الديمقراطيّة يجب أن تكون موضع اتّفاق بين المختلفين المتنافسين والمتصارعين.

وإذا كان هدف الثورة هو التحرّر والديمقراطية كما هي الحال في تونس، فهذا يعني أنّ أيّ حزبٍ يرغب في المشاركة كتيّارٍ[٢١] رئيسٍ يجب أن يعترف بهذه الأهداف. والتحرّر يشمل الحقوق المواطنيّة السياسيّة وتلك المدنيّة المكتسبة للرجل والمرأة. ويتناقض مع ذلك أيّ طرح لعلامة استفهامٍ عليها تحت شعاراتٍ أيديولوجيةٍ. ليست المسألة هنا وجود أو عدم وجود مبادئَ فوق دستورية. فمثل هذه المبادئ غالبًا ما لا تكون مكتوبة. ولكن من المفروغ منه ان الثورة الديمقراطية ضد الاستبداد يجب ان تطرح بديلًا ديمقراطيًا، والديمقراطية ليست فقط حكم الأغلبية. إنها حكم الأغلبية بموجب مبادئ

---

(٢١) نحن لا نتحدث عن الأحزاب الصغيرة التي يمكن الاجتهاد في كيفية احتوائها في النظام بطرح أسئلة مثل هل الإقصاء يؤدي إلى زيادة التطرف، وهل الاحتواء داخل النظام يضمن مراقبتها في إطار القانون؟ وغير ذلك من الأسئلة.

ديمقراطية، وقوائم حقوقية توصل إليها نضال الشعوب. وكما أن الديمقراطية لم تخترعها الثورات العربية، بل طالبت بها الشعوب نظامًا ضد نظام الاستبداد، فإن هذا يسري على إعلانات حقوق الإنسان والمواطن المتتالية منذ الثورة الفرنسية وحتى الإعلان العالمي الذي أقرّته الأمم المتحدة.

يمرّ الشعب التونسيّ بتجربةٍ عظيمةٍ هي تجربة التحرّر. وهي تجربةٌ يتسامى فيها الناس فوق ضيق الأفق والمصلحة الشخصيّة، وحتّى فوق الجريمة. إنّها لحظة اكتظاظ الحيّز العامّ بالمواطنين، إنّها لحظة التّسييس الشّامل، وشعور كلّ فردٍ أنه مسؤول كمواطنٍ، إنّها لحظة المواطنة في تونس، التي قد تغدو دولة المواطنين العربيّة الأولى. وقد امتدّت جسور المواطنيّة والمشاعر الوطنيّة إلى رجالات الجيش والشّرطة.

وفيما استكثر البعض على العرب أن تكون لديهم ثورة ديمقراطيّة شعبية؛ فشدّدوا على فرادة الحالة التونسيّة وعدم تكرارها؛ وفيما يعزو البعض خصوصيّتها لقربها من أوروبا، تتصاعد الهتافات من تونس باللغة العربية. ونكتشف فيها أثرًا من هتافات الفلسطينيين، ومن هتافات تظاهرات التّضامن مع العراق، كاشفةً عن العمق الحضاريّ ـ القوميّ لـ «أنا» الوطنيّة التونسيّة، وعصبها الصّلب بوصفه يحكم نظرة الذّات إلى نفسها أو هويّتها. واكتشف العالم جُملةً سياسيّةً عربيّةً متماسكة لدى المثقّفين والنّاشطين التوانسة الذين ملأوا الشّاشات. لقد نطق التوانسة عمومًا بلغةٍ سياسيّةٍ عربيةٍ مثقّفةٍ، وبدت عليهم آثار عهودٍ من المعارضة والتّسييس، ولا يبدو عليهم أثر تناقضٍ بين الخصوصيّة التونسية والقضايا العربيّة، ولا بين الهويّة الوطنيّة التونسيّة والهويّة العربيّة.

لقد كانت خيارات بورقيبة الغربيّة مبكرةً وكانت قاطعةً إلى درجة أنّ من جالسه من السياسيّين الغربيين قد استغرب من «هويّته الفرنسيّة»، وقال عنه الدبلوماسي الأمريكي روبرت ميرفي «لم ألتق خارج فرنسا برجل أكثر فرنسيّة من بورقيبة، وفي العالم العربيّ لم أجد عربيًا أقلّ عروبة منه»[٢٢].

---

(٢٢) عميرة علية الصغيّر، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي** (تونس: المغاربية للطباعة والإشهار، ٢٠٠٧)، ص ٧٢.

وفي مقابلةٍ له مع صحيفة **لوموند** في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٤، قال الحبيب بورقيبة «إنّ من مصلحة فرنسا أن تقبل التخاطب مع حزب ومع رجال عصريّين لائكيّين كوَّنتهم بنفسها، يستلهمون آراءهم من عبقريّتها ومن ثقافتها ومن المبادئ التي علّمتهم إيّاها»[٢٣]. وحتّى خياراته النقابية في الصّراع بين القطبين كانت لصالح الغرب (الولايات المتّحدة)، فقد أوعز لفرحات حشّاد مبكرًا بالتخلّي عن الانخراط في اتّحاد النقابات العالمية ذي التوجّه الشيوعيّ والانخراط في الاتحاد الدوليّ للنقابات الحرّة في آذار/ مارس ١٩٥١.

لقد أظهر إنزال قوّات الحلفاء في شمال إفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢، وإقامتها على الفور قواعد عسكرية أمريكية في المغرب، الأهميّة الإستراتيجيّة لشمال إفريقيا بالنسبة إلى الأمن والسّلم في أوروبا في نظر الولايات المتّحدة. لذلك، فقد راهن بورقيبة بشكل خاصّ على الأهمية التي توليها الولايات المتّحدة لشمال إفريقيا في مواجهة المدّ الشيوعيّ. وقد أكّد بورقيبة في رسالةٍ لفرحات حشّاد ـ يوردها الباجي قائد السّبسي في كتابه عن بورقيبة ـ أنه «في الصّراع الذي لا يخفى بين العالم الأنجلوسكسوني والشّرق البلشفي يحاول كلا الطّرفين أن يمسك بأوراق اللّعبة الواضحة. وشمال إفريقيا هي إحدى الأوراق الرّابحة في أعين الأنجلوسكسونيّين، لأنها مفتاح البحر الأبيض المتوسّط والقاعدة المثاليّة في مواجهة أوروبا في طريقها إلى التبلشف»[٢٤]. وكان رفاق بورقيبة يشاركونه هذا التوجّه نحو الغرب، وخاصّة المنجي سليم والهادي نويرة وغيرهما. ويذكر الباجي قائد السّبسي أنه أثناء زيارة هيوبرت همفري نائب الرئيس الأمريكي إلى تونس، نُشرت عريضة وقّع عليها عددٌ كبير من المثقّفين من أجل السلام في فيتنام وضدّ القصف الأمريكي في ذلك البلد وللاعتراف بالفيتكونغ ممثلًا شرعيًّا لفيتنام؛ فلم تسبّب هذه المبادرة حرجًا يُذكر للوفد الأمريكي بقدر ما أثارت سخطًا لدى الرئيس بورقيبة الذي كان منحازًا بالكامل إلى جانب الولايات المتّحدة في حربها على فيتنام. لقد كانت خيارات بورقيبة الغربيّة أيديولوجيّة وواضحة.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٤) الباجي قائد السبسي، **الحبيب بورقيبة: المهم والأهم**، نقله عن الفرنسية محمد معالي (تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠١١)، ص ٢٧.

وعلى الرّغم من أنّ المؤسسة التونسية منذ بورقيبة قد اختطّت طريقَ تطوّر منفصلًا عن مفاهيم الأمّة فوق الوطنيّة، سواء كانت عربية أو إسلامية، وعلى الرغم من خياراتها المبكرة في التحالف مع الولايات المتحدة وسياستها الدولية، فقد ظلّت هويّة تونس عربية، ودفعت خيارات الدولة أوساطًا واسعة من الشعب إلى التمسّك بالهويّة العربية والإسلامية كجزء من الاحتجاج على سياسة النظام.

ويعزّز ذلك مراجعة الفكر العربيّ لنفسه وإعادة بنائه بوصفه فضاءً للتنوع وليس التماثل؛ وتحوّل الهويات الوطنية إلى جزء من هوية عربيّةٍ عامةٍ؛ ورؤية ما كان يطلق عليه القوميون العرب اسم الدولة القطرية لنفي شرعيتها الكيانية كعنصر شرعي ضروري في التكامل العربي الذي لا ينفي فيه العام العربي الوطني الخاص، بل يستوعبه ويغتني به، مستعيدًا موقف أبي خلدون ساطع الحصري في مجادلاته مع طه حسين في أن القومية العربية لا تعني نفي الهوية المصرية بل إضافة بعدٍ لها هو البعد العربي[٢٥]. ولقد ثبت أنّ الدولة الوطنية القوية هي الأكثر قابلية لتأطير الصراعات في داخلها، بما يحيّد الدولة في صراع الشعب مع النظام، وما يمنع التدخل الأجنبي ويمكّن من التغيير محليًّا. لقد أنجز بورقيبة بناء مؤسسات الدولة الوطنية لأنّ شرعيتها كانت عنده أمرًا مفروغًا منه.

وهؤلاء الكتاب والمثقّفون الذين ما فتئوا يخيّرون الناس بين القضيّة المحلية والهويّة العربية، هم أيضًا من خيّروا (وما زالوا يخيّرون) العربَ الرّازحين تحت هذه الأنظمة بين الاستبداد وقبول التدخّل الأجنبيّ لفرض

(٢٥) في رسالة وجّهها الحصري لطه حسين بعنوان «بين مصر والعروبة: كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين» (نشرت في مجلة **الرسالة** المصرية عام ١٩٣٨)، جادل الحصري دعوة طه حسين الشباب المصري إلى عدم التنازل عن مصريتهم مهما تقلبت الظروف، بأن «دعوة المصريين إلى الاتحاد مع سائر الأقطار العربية، لا تتضمن بوجه من الوجوه حثهم على التنازل عن المصرية، إن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ضمنًا ولا صراحة أن يتنازلوا عن مصريتهم، بل إنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص شعورًا عربيًا عامًّا».

ونحن نفضل أن نقول «الهوية العربية» بدلًا من «الشعور العربي».

انظر: ساطع الحصري [أبو خلدون]، **أبحاث مختارة في القومية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٧، طبعة خاصة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٦٦ - ١٦٧.

الديمقراطية. وقد فشلوا فشلًا ذريعًا. في تونس نجحت ثورة شعبية من دون تدخّلٍ أجنبي، بل وفاجأت دولًا كبرى حليفةً للنظام التونسي، كانت تدّعي أنها من «سدنة» نشر الديمقراطية في العالم، وأربكت هذه الدول(٢٦).

إنّ الذي صنع شعارًا من قضيةٍ عربيةٍ عامّة ثمّ حاول فرض هذا الشعار على خصوصية الأقطار من دون أن يربطها بقضايا هذه الأقطار لم يصنع ثورةً. لقد تجاهل قضايا الناس المحلية وخصوصيّة البلد، وحوّل العروبة بذلك إلى شعارٍ فوقيّ. وكذلك لم يصنع ثورةً أولئك الذين وجدوا تناقضًا بين الاهتمام بقضايا البلد وبين عروبته، فتجاهلوا عروبته بل حاربوها. لقد صنع الثورة أناسٌ يريدون التخلّص من الطّغيان، ويؤكّدون انتماءهم أيضًا للقضايا العربية، ويهتفون ضدّ السياسة الغربية وفقدان السيادة الوطنيّة.

إن الثورة التونسية ومن بعدها الثورة المصرية، قد خلّفتا وراءهما النقاش حول التعارض بين القوميّ والوطنيّ، وبين الحرية والسيادة الوطنية. لكن تبني مواقف من قضايا عربية لم يمنع من تبنّوها من النّضال من أجل الديمقراطية والعكس صحيح، كما أنّ التّوق إلى التحرّر من الاستبداد لم يؤدّ إلى التدخّل الأجنبي ضدّ السيادة الوطنية. وبالعكس، فغالبًا ما استدعى الحفاظ على الاستبداد ودوامه تدخّلًا خارجيًّا.

ولذلك أيضًا تأثر العرب بالثورة كأنها ثورتهم، وتساءلوا جميعًا «متى سيحلّ التحول في بلادنا؟». وعلى الرغم من أن الثورة التي وقعت في إندونيسيا ضدّ نظام حكم سوهارتو وقعت مبكرًا في أكبر دولة إسلامية، وكانت قريبة في بنيتها من الثورة المصرية، إلا أنها لم تؤثر في أي دولة عربية أو مجتمع عربيٍّ، ولم تجر خلفها أيّ تحوّل في الوعي. أمّا تونس الدولة العربية الصغيرة، التي تقع تاريخيًّا في قلب المغرب الكلاسيكيّ، فقد أثّرت في مصر، وغدت قرّة عين المشرق العربيّ وقلبه وقدوته من

(٢٦) وهو ما لم تتمكن الدول الوطنية الضعيفة في العراق وسوريا ولبنان من فعله. ففيها يسهل الاستقواء بقوة خارجية ضد خصمٍ محلي، ويتغلب الصراع على ما هو مشترك، ويصعب تحييد الدولة فيتم تهميشها أو حتى تهشيمها. ونحن نكتب هذه السطور والخشية تملؤنا من أن يقود سلوك النظام في سوريا والدولة المتماهية معه إلى أن تؤدي تركيا فيها دور إيران في العراق، مع استبدال أدوار الطوائف.

حيث إنّ أقطاره تتميز بدورها بـ «القابلية للثورة». لقد أثبتت الثورات العربية وجود الفوارق في بنى المجتمعات العربية، كما أثبتت وجود مشتركٍ عربيّ يسهّل التأثير والتأثّر، وحالة وجدانيّة عربية تدفع إلى التّعاطف والتّضامن والمحاكاة.

واشتدّت الرغبة في الثورة حتّى أخذت شكل محاكاةٍ إلى درجة أنْ حرق مواطنون عرب في دولٍ عديدةٍ أنفسهم احتجاجًا على الأوضاع السّائدة. وفيما عدا دلالتها العميقة على الحاجة الملحّة إلى التغيير عربيًّا، وعلى تأثّر العرب وجدانيًّا بما يجري في أيّ بلدٍ عربيّ، فإن الظاهرة تدلّ على أنّ الإعلام عمّم فهمًا خاطئًا وساذجًا بأنّ سبب الثورة هو إحراق شابّ لنفسه.

للثورة ألف سببٍ وسببٍ. ولكن إحراق شابٍّ لنفسه ليس بالضرورة أحدها. كان يمكن أن يشعل الثورة عامل مباشر آخر. وحيث لم تنضج الظّروف لها لا يكفي لإطلاقها أن يحرق عدّة شبان أنفسهم. كان يمكن أن يبقى محمد البوعزيزي شابًّا مجهولًا أحرق نفسه لو لم تنشب انتفاضة سيدي بوزيد. وحتّى انتفاضة سيدي بوزيد كان يمكن أن تبقى انتفاضةً جهويّةً أو محليةً في ناحيةٍ اشتعلت وهدأت، أو قمعها النّظام واحتوى قياداتها المحلية؛ وحتى الانتفاضة الممتدّة كان يمكن أن تبقى انتفاضة خبزٍ مطلبيّةً يلتفّ عليها النظام بتلبية بعض مطالبها، أو يقمعها أو غير ذلك. إنّ الشرط الأساس للثورة هو سياق يتميز بـ «القابلية للثورة،» لكن العامل المباشر للثورة أيّا كان شكله يأتي دومًا ليقوم بوظيفة كاسر قشرة الشرنقة فيطلق هذه الفراشة الجميلة أو هذا الكيان «آكل الحشرات»، كلّ حسب خياله الأدبيّ.

وهذا الكلام نفسه يمكن أن يقال عن ظروف تفجّر انتفاضة درعا السوريّة الشعبية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١. كان يمكن أن يمرّ اعتقال وتعذيب الأطفال والشبّان دون انتفاضةٍ شعبيّةٍ، وكان يمكن أن تُخنق انتفاضة درعا دون أن تمتدّ إلى أرجاء سورية الأخرى.

كان المجتمع التونسي جاهزًا للثورة، لكن الجيش لم يكن جاهزًا لإطلاق النار عليها. الثورة الممتدّة هي التي حوّلت انتفاضةً في ناحيةٍ إلى جزءٍ من تاريخ ثورةٍ شعبيّةٍ لها مطالب سياسيّة. وليس إحراق شابّ لنفسه، ولا انتفاضة الخبز هي سببها، بل إنّ لها ألف سبب وسبب في العلاقة بين

الدولة والمجتمع أنضجت بتفاعلها الظروف للثورة. وسوف تعلن عن نفسها في دولٍ عربيةٍ أخرى بأشكال أخرى، وربّما تُعيقها هناك عوامل غير قائمةٍ في الحالة التونسيّة. ولكنّ الظرف العامّ قائم، وكذلك الرغبة العربية العامّة في التغيير، ولا بدّ أن يتفاعل البعدان ليتّخذ التغيير الثوري فيها أشكالًا وألوانًا لا تخطر حاليًّا على بال أحد. . . ولكنّها قادمة. فالعقد القادم هو عقد التّوْنَسة. . توْنسة العرب. والوعي بالحرّية وإرادة التغيير قد تتحوّل إلى طاقةٍ سلبيّةٍ تعني رفض حامل هذا الوعي الاستمرار في العيش في ظلّ الأوضاع القائمة، وكأن الأمر يتمّ ـ على الرغم من أنّ التاريخ لا يكرّر نفسه ـ بشكلٍ قريبٍ من حيث المقارنة مع انتشار ثورات الأعوام ١٨٣٠ ـ ١٨٤٨ في أوروبا كثورات وطنيّة، وتداعي آثارها وانتشارها كثورات ديمقراطيّة في بيئاتٍ قابلةٍ للتحوّل الديمقراطيّ.

يبدو أنّ الأنظمة الاستبداديّة سوف تستمرّ تتفاجأ بثوراتٍ تستبعدها، لأنها لا تشخّص لحظة الثورة. أو قد تلجأ إلى الاستنفار الدائم بعد ثورتيْ تونس ومصر لتفسّر أيّ تحرّكٍ على أنه بداية ثورة، فيكون تجنّب المفاجأة بحالة مستمرّة من الاستنفار عن أنظمةٍ مصابة برهاب التجمّعات البشرية.

لماذا يصعب على النظام ومحلّليه تشخيص الثورة في بدايتها؟ لأنّها في بدايتها شبيهة بأيّ عمل احتجاجيّ، وبأيّ تظاهرةٍ، وبأيّ انتفاضةٍ ممتدّةٍ أخرى. فما يصنع الثورة ليس البداية. أمّا مفاجأة النظام من وقوعها فيصعب الخوض في أسبابها. أهي التقارير المطمئنة من الأجهزة الأمنيّة التي تعتقد أنّها قادرة على إدارة كلّ شيء من الناس وحتّى حركة الهواء؟ أهي الشّعبية المفبْركة للحاكم التي سرعان ما يتلبّسها الحاكم بالفعل؟ أم هو الشّعور بالعظمة الذي تمنحه القوّة والسّلطة للحكّام، وتنمّي خصائصهم التسلّطية، وأوهامهم عن ذواتهم و«ملكاتهم» و«مواهبهم» مع أنّهم بشر عاديّون متوسّطو القدرات والذّكاء؛ فيعمي الشّعور بالعظمة أبصارهم وبصائرهم عن رؤية عاديّتهم، ويحول بين فطنتهم ـ المحدودة أصلًا والمكبّلة فوق ذلك بالتّقارير الكاذبة وبالمراءاة، وبتملّق الناس للقوّة والسّلطة ـ وبين ملاحظة هشاشة هذه السلطة والسّطوة؟ وحين تنشأ الحالة الثوريّة ويتحوّل الحدث العاديّ إلى حدثٍ غير عاديّ تحصل المفاجأة، بل الصّدمة. ويصبح الحدث العاديّ غير

عاديّ، **لأنّ الأفراد في زمن الثّورة لا يتصرّفون كأفرادٍ ولا كمجاميع من الأفراد بل كشعبٍ.**

الثورة هي حالة شعبيّة يتحوّل فيها الشّعب من مجازٍ إلى واقع فعليّ. في مرحلة ما قبل الثورة في ظلّ الاستبداد، يكون الشّعب تجريدًا أيديولوجيًّا بنظر المعارضة، وفي واقع الخضوع للاستبداد يكون الشّعب رعايا من أفرادٍ وجماعاتٍ متناثرةٍ. أمّا في الثورة فيصبح الشّعب واقعًا فعليًّا.

وفي البداية لا يفقد الحكّام ثقتهم بأنفسهم. ويتصرّفون بناءً على تقاريرَ مقلقةٍ تصلهم وتفيد بأنّ تظاهراتٍ نشبت، وإذا كانت التّظاهرات غير عاديّة قد يصلهم الخبر فقط بعد أيّام، أي بعد أن يتّضح أنها ليست عاديّةً، وأنّها لا تتوقّف.

أجهزة الأمن تقدّم التقارير عن كون الأمور تحت السّيطرة. وتنقسم الآراء حول: هل تستخدم القوّة؟ أم يتمّ تجاهلها والتعامل معها بلينٍ ورفقٍ والاكتفاء باعتقال المنظّمين وحدهم؟ وفجأةً تدرك الأجهزة أنّه لا يوجد منظّمون، أو أنّه يوجد منظّمون، ولكنّها لا تعرفهم لأنّهم ليسوا من وجوه المعارضين الذين تعرفهم ويعرفونها. وحين يُستخدَم العنف يتبين أنه يزيد من الإصرار والانتشار بالتضامن وغيره، وأن المحتجّين يبالغون في تقدير عدد الضحايا لتجنيد التعاطف المحلّي والعالميّ، وأنّ الحاكم يُصوَّر كقاتل أبرياء. وحين يستخدم اللّين يتبيّن أنّ هذا «التسامح» يشجّع المحتجّين على الاستمرار من دون حسابٍ للعواقب.

يخرج الزعيم يرغي ويزبد ويتوعّد. فتشتدّ أعمال الاحتجاج في اليوم التالي. وبعد أن يقترح بعض المستشارين تشخيصًا يتلخّص في أنّ الثورة ناجمة عن عدم الرّضى عن الظروف الاجتماعية يخرج الزعيم ليعدَ بتوفير بعض المطالب الاجتماعية. ويهلّل إعلاميّو النظام ويطبّلون لهذه المكرمات من قبل النظام الذي «يشعر مع شعبه بالحاجة إلى التغيير» ويذمّون المعارضة التي تستغل «رغبة الشعب الصّادقة في التغيير» وتسيّس «مطالب الشعب المشروعة». ولكن التظاهرات تشتدّ وتزداد انتشارًا، فيشخّص المستشارون هنا الحالة بأن الجمهور فسّر الوعود كتعبيرٍ عن ضعفٍ من قبل النظام. وهنا يتورّط النظام في عملية قمعٍ شاملةٍ، ويولغ في الدّم.

الثورة هي حالة لا ينفع فيها مستشارون، وتتحوّل فيها عادةً كلّ مشورةٍ إلى نصيحةٍ سيئةٍ كما يقول تاريخ الثورات. ويبدو فيها أنّ كلّ ما يفعله النظام يجلب نتيجةً معاكسةً. فحين تنطلق الثورة يبدو أنّ كل شيء يغذّيها. اللّين يغذّيها والقسوة تزيدها شدّةً. رفض المطالب يزيد من عنادها، وتلبية المطالب يشجّعها على الاستمرار. هذا ما يميّز زمن الثورات.

تشتدّ التظاهرات وأعمال الاحتجاج وتتحوّل إلى ثورةٍ شاملةٍ تطالب بإسقاط النظام. فيخرج الزّعيم الذي يرفض الاستماع أكثر لمشورة المستشارين ويعد بإصلاحاتٍ كانت الحركة الإصلاحيّة لا تكاد تحلم بتحقيقها في ظلّه. ولشدّة صدمته يكتشف أنّ الناس لم يعودوا راغبين في إصلاحاته، وأنهم لا يريدون إلا ذهابه. إنّ زمن الثورات متسارع دومًا، فالمقبول شعبيًا يغدو مرفوضًا خلال فترة قصيرة، بمعنى أنه قد تمّ تجاوزه. وهذه هي حال كل ديناميات عمليات التغيير الكبرى في تواريخ المجتمعات التي تشيخ فيها صور نظمها القديمة والمتقادمة وتستدعي صورةً فتيّةً وجديدةً للتكوّن والولادة، متحمّلة عسر الولادة وآلامها حالمةً بصورة «الوليد» الوسيمة والواعدة بزمن قادمٍ جديدٍ.

حين يخوض المجتمع نضالًا ضدّ قادةٍ لا يقبل بهم، فإن أيّ تنازلٍ من قبل هؤلاء لإرضاء الجماهير يُعتَبَرُ ضعفًا، ويشجّع الناس والحركة الشعبية على المطالبة بالمزيد. ومهما قدّم هؤلاء القادة غير المرغوب فيهم من تنازلاتٍ فلن يرضى الناس بأقلّ من ذهابهم. أمّا حين يكون النظام مقبولًا، فيمكنه إقناع الناس بالنزول عند مطالبهم، وأحيانًا يمكنه إقناعهم حتى بعدم تمكّنه من تلبية مطالبهم. . . . وطبعًا كل شيء بمقدار.

وبعد أن تتحوّل الاحتجاجات إلى ثورةٍ شاملةٍ لا يعود ينفع في وقفها منع التجول، ولا تنفع الإجراءات الأمنية والقمع والاضطهاد. ويبدأ بعض الموالين المقرّبين من النظام في الابتعاد منه، وتبدأ بعض وسائل الإعلام الموالية في توجيه النّقد. والجيش نفسه يبدو أنه أصبح يفصل بين ولائه للوطن وولائه للنظام.

وندرك حجم المفاجأة لدى النظام في تونس إذا ما أخذنا في الحسبان أنه عشيّة الثورة كان تنظيم شعبي كبير مثل الاتحاد التونسي للشغل ينوي عقد

مؤتمر يجهّز فيه نفسه لاستمرار بن علي في الحكم، وأنّ الثقة بالنفس عند بن علي قد بلغت حدّ التخطيط لاستغلال ذلك للتمديد لنفسه مرّةً أخرى. وكانت حملات كاملة قد نُظّمت حال انتهاء الانتخابات في عام ٢٠٠٩، لمناشدة الرئيس أن يترشّح مرةً أخرى، وذلك كجزءٍ من المسرحية السياسية التي تساهم في خلق مزاجٍ عامّ في اتّجاهٍ معيّنٍ. ولكن في ظروف مثل الحالة الثورية التي نشأت في تونس، وانكسار احتكار السلطات لأدوات تكوين الرّأي العامّ بفعل ثورة الاتّصالات، تحوّل مشهد العرائض الموقّعة من قبل كتّابٍ وفنّانينَ ومثقفين وسياسيين تطالب بن علي بالترشّح مرّةً أخرى إلى نوعٍ من الاستفزاز للناس.

لقد تفاجأ النظام في تونس بما حدث لعدة أسباب سوف نذكر بعضها. ولكن بعد ذلك، وبعد الثورة المصرية بوجه خاصّ، أصبحت الأنظمة العربية كلّها على أهبة الاستعداد. لم يعد أحد يتفاجأ. وأصبح كلّ نظام يفسّر أيّ تحرك شعبيّ أو شبابيّ كإعدادٍ لثورةٍ.

كانت «العفوية»[٢٧] وقرينتها «مفاجأة النظام» (بمعنى عدم التخطيط للثورة وصدمة النظام لأنه لم يعلم، لأنه لا يوجد مخطّط) امتيازًا للثورتين. فالأنظمة العربية تجهّز نفسها منذ نجاح ثورة مصر لمواجهة الثورات القادمة. إنها تستعدّ لذلك. ومع أنّ الثورتين المصرية والتونسية قد ألهبتا الوجدان العربيّ المشترك، وأطلقتا خيال الجماهير نحو الثورة؛ ومع أنّ الدلائل كافّة

---

(٢٧) يحاول أحد السوسيولوجيين، في سعيه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من العدة المفهومية السوسيولوجية التقليدية، أن يفسّر «العفوية» في ثورتي تونس ومصر، عبر المزاوجة بين الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر وموضوعية الفعل عند دوركهايم. فالفعل الاجتماعي كما يُورد عن دوركهايم هو «مميز باعتباره يصدر في الوقت عينه عن «عفوية» (إذ إن أهداف الفعل، و«أفضلياتنا» أيضًا، تفرض نفسها علينا بشكل شبه انفعالي) وعن عقلانية موضوعية (فنحن محقون باحترام القواعد الأخلاقية)».

انظر: جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١)، ص ٢٢.

وهذا الجهد قد يكون مفيدًا، إلا أنه ينزع عن النصوص السوسيولوجية الكلاسيكية تاريخيتها، فليس من المهم لكي ينطبق على ثورتي مصر وتونس وصف الثورة أن تخضع صيرورتهما بأثر تراجعي لتوقعات فيبر أو دوركهايم، أو غيرهما ممّن كتبوا وفق فهمهم للجدليات الاجتماعية التي تتشكل أمامهم.

تشير إلى أنّ هذه النزعة سوف تستمرّ حتّى حصول تغييرٍ في الوطن العربيّ، إلا أنّ مجرد وقوعهما أدّى إلى تأهّب الأنظمة العربية الأخرى واستخلاصها العبر. وليست الاستنتاجات التي تتوصّل إليها العبر صحيحةً دائمًا. فبعض هذه الأنظمة استنتج ـ كما يبدو ـ أنّ كُلًا من النظامين التونسيّ والمصريّ لم يستخدم القمع بشكلٍ كافٍ في البداية، ما جعل تطور الأحداث، وضوابط التحكّم الممكنة فيها خارج سيطرتهما، ولم يعد ممكنًا إيقافها عند حدٍّ معيّن يسمح باحتوائها. كان هذا كما يبدو هو استنتاج الأنظمة في اليمن وليبيا، ثمّ سوريا حيث لجأ النظام الحاكم إلى عنفٍ مضاعف منذ البداية.

سوف يُكتب الكثير عن الثورة التونسية. وسوف تتوقّف عندها بحقٍّ العلوم الاجتماعية كافّةً للبحث والتأريخ والأرشفة والتشخيص واستخلاص العبر؛ ذلك، أنّها كانت أوّل ثورةٍ شعبيةٍ تندلع في الوطن العربي لإسقاط نظام حكم استبدادي بعد سنواتٍ من الركود السياسي. وقد افتتحت هذه الثورة ـ كما يبدو ـ ربيعًا من الثورات في الدول العربية الأخرى، فشكّلت نموذجًا من عدّة نواحٍ:

١ ـ **الطابع الاحتجاجيّ بدايةً**: بدأت كحركة احتجاجٍ اجتماعيةٍ يختلط فيها الشعور بالنقمة على الفقر والبطالة مع الشعور برفض الذلّ في ظلّ نظام سياسيّ بوليسيّ استبداديّ يجمع بين الاستغلال والتهميش الاجتماعيّ والقمع السياسيّ الذي يصل إلى حدّ تنكيل الأجهزة الأمنية بالشعب وممارسة التعذيب في السّجون.

٢ ـ **الشعبيّة التي تجمع بين العفويّ والمنظّم**: ما هو منظّم هو الاحتجاج والحفاظ على استمراريّته وتصعيده. وما هو عفويّ هو تحوّله إلى ثورةٍ عارمةٍ تطالب بإسقاط النّظام. العفويّ في الموضوع أنه لم يكن مخطّطًا للاحتجاج بشكلٍ مسبقٍ أن يتحوّل إلى ثورةٍ. إنّها حركة شعبيّة منظّمة من عدّة بؤرٍ تنظيميّةٍ، ولكنّها عفويّة من حيث تطوّر احتجاجاتها في هذه الأثناء إلى شعار إسقاط النّظام. لقد توسّعت من نويّات احتجاجيةٍ صلبةٍ متناثرةٍ متعاونةٍ، من دون هرميّة تجمعها، إلى ثورةٍ شعبيّةٍ في زمنٍ قصيرٍ نسبيًّا. ومن سماتها مشاركةُ فئات الشّعب كافّة فيها، وخاصةً الشّباب، الذي كان الأكثر معاناةً من نمط النّظم السّلطوية النيو ـ ليبراليّة، من دون تميّزٍ اجتماعيّ أو

أيديولوجيّ واضحٍ للمشاركين عن بقية فئات المجتمع، وبمشاركة الجنسين رجالًا ونساءً، متديّنين وغير متديّنين، ومن أجيالٍ مختلفةٍ.

٣ ـ نشأة الحراك الثوريّ خارج إطار الأحزاب المعارضة القائمة: فقد نشأت في ظلّ وجود أحزابٍ سياسيّةٍ معارضةٍ شرعيّةٍ وغير شرعيّةٍ نجح النّظام في احتوائها أو إرهابها، لكنّه تمسّك باستمرارها كي تستمرّ في أداء دور «شاهد الزّور» عن حداثيّة النّظام وديمقراطيّته المزعومة. وفي الحالتين، باتت هذه الأحزاب غير قادرةٍ على تجنيد جمهورٍ واسعٍ بل عن قيادة مثل هذا الجمهور في تحرّك ثوري. وقد برزت في هذه الثورات ظاهرة تمرّد قواعد الأحزاب الشبابيّة على روتين أحزابها، وتجاوز الشباب للحدود والحساسيات الفاصلة بين الأحزاب إلى تعاونٍ بين شباب الأحزاب كافّةً، وخاصّةً بين الفئات المنظّمة للاحتجاج.

٤ ـ الطّرح السياسيّ الشّامل: فقد انتقلت الثورة التونسيّة إلى طرح شعار إسقاط النّظام بسرعةٍ نسبيًا، حتّى نكاد نقول إنّها بدأت به.

٥ ـ اللاّعنف: إنها كانت سلميّةً وغير عنيفةٍ، ولكنها واجهت عنفًا بوليسيًّا شرسًا. وبعد كل موجة عنفٍ ازدادت صلابةً وانضمّت إليها قوى اجتماعيّة جديدة ناقمة على العنف ذاته[٢٨].

٦ ـ القدرة على تحييد الجيش: فقد حافظ الجيش على حياده في المعركة ولم يتدخّلْ لحماية النّظام القائم.

٧ ـ استعمال وسائل الاتّصال البديلة بكثافةٍ بين الشباب في الإعداد للثورة وفي الثورة ذاتها: إنّ المتظاهرين الشّباب استخدموا وسائل الاتصال الحديثة لتنظيم أنفسهم، وطرح المبادرات قبل الثورة، والتواصل فيما بينهم في نواحي البلد المختلفة، ونقل أخبار الثورة وصورها، وتجنيد التضامن

---

(٢٨) في حالة ليبيا تحولت الثورة إلى مسلحة تستدعي تدخلًا خارجيًا، حتى أصبح هذا طابعًا. ويصعب تلخيص آثار ذلك في سيادة ليبيا وطبيعة نظامها حاليًا. وفي سوريا برزت مظاهر تسلّح في عدة مناطق. وهنالك خطر جدي أن تنزلق الثورة السورية السلمية المدنية لأسباب كثيرة نحو العنف، والعنف الطائفي هو الأسوأ في حالة المشرق العربي. إذا حصل هذا الكابوس المشرقي العربي تفقد الثورة مدنيتها وديمقراطيتها، وبالتالي لا تشكل بديلًا للاستبداد.

العربيّ والعالميّ معها بعد نشوبها. وكما شكّلت هذه الوسائل ـ الجديدة بالنسبة إليهم ـ أسلوبًا لكسر احتكار الدولة للإعلام، فقد شكّلت أيضًا مكان لقاءٍ واجتماعٍ، وحلبةً للتفاعل، وحوضًا للتأثير حتّى فيمن يكتفون بالمشاركة الإلكترونية دون الفعل، بينما ينضمّون عادةً إلى الفعل في مراحلَ معيّنةٍ من تطوّره.

٨ ـ **التأكيد على المواطنة**: جرى التأكيد بشكل غير مسبوقٍ على حقوق المواطنة في تزامن مع إبراز مشاعر الوطنية وحبّ الوطن، والتأكيد على الهوية الوطنية المحلية، من دون تناقضٍ مع الهوية العربية بل في انسجامٍ معها. فقد رافقت الأحداث وسائل إعلام عربية غير محلّيةٍ بشكلٍ مكثّفٍ، وتابع العرب من المحيط إلى الخليج لغة الثوّار التوانسة والمصريّين وشعاراتهم التي وصموا بها الأنظمة المطاحة، بالنقمة على تخلّيها عن القضايا العربيّة وتبعيّتها للغرب. لقد نشأت عبر الثورة وطنيّات جديدة، هي وطنيات تقوم على المواطنة، ولا يمكن من دونها أن يتبلور أيّ نظام ديمقراطي. وهي في ذلك ثورات وطنيّة وثورات المواطنة. وسوف نشهد كم هو شاقّ تطبيق هذا كنموذج في دولٍ لم يكتمل فيها بناء مؤسّسة الدولة، ولا تجانس في هويّاتها الفرعيّة القابلة للتّسييس.

٩ ـ **غياب قيادةٍ واضحةٍ سواء أكانت فرديّةً أم حزبيّةً**: لم يبرز للثورة «قائدٌ ملهم» ولا حزب قائد. وفي الحالة المصريّة، نشأت قيادةٌ جماعيّة مؤلّفة من شباب الحركات السياسية. كان الاحتجاج في تونس منظّمًا، ولكن الثورة كانت عفويّةً، وأصبحت أكثر تنظيمًا مع دخول ناشطين ميدانيّين حزبيّين وغير حزبيّين، ثمّ قيادات نقابيّة وقيادات أحزاب. ولكنهم جميعًا انضمّوا إلى الثورة، ولم يقودوها أو يحسبوا خطواتها في مراحلها كافّة حتّى هروب بن علي. لقد بدأت النّقاشات الحقيقيّة بين قياداتٍ حزبيةٍ حول المسار والاستمرار بعد هروبه وليس قبله.

سنحاول في هذا الكتاب إعادة تشكيل مسار الثورة، وتحوّله من عمليةٍ احتجاجيةٍ إلى ثورة، ثم عملية انتقالٍ ديمقراطيّ فرضت على النظام القائم. وسوف نتوقّف عند أهمّ محطاتها وعناصرها بما يتّسق مع منطق صيرورتها الداخلية. كلّ ذلك من خلال تعدّدية منهجية من مجالات العلوم

الاجتماعية المختلفة، وفي ضوء مقاربة التاريخ الحيّ أو المباشر.

ليس هذا الكتاب محاولة تأريخيّة، فما زال الوقت مبكرًا للتّأريخ. وقد اتّخذ المؤرّخون المحترفون باستمرار موقفًا حذرًا من المحاولات المبكرة لكتابة تاريخ ظاهرة ما. لكن يمكن وصف هذا الكتاب بأكثر التحميلات الممكنة بأنه ينطوي على نوع خاصّ من المقاربة التاريخيّة لسببين: أنّ العلوم الاجتماعية هي في الواقع علوم تاريخيّة، بمعنى أنها تتعامل مع وقائع متشكّلة تاريخيًا؛ وثانيًا ولفهم شرعيّة هذا النوع من المقاربة منهجيًّا ومعرفيًّا، فيمكننا إدراجه على نحوٍ ما في فضاء ما يعرف اليوم بالتاريخ المباشر (Histoire Immediate). وينتمي هذا الكتاب إلى هذا الفضاء العامّ للتاريخ المباشر من زاوية تركيزه على التاريخ اليوميّ لـ «الحدث التاريخي» الذي تعرّض ـ كما هو معروف ـ لنقد حادّ في مدرسة **الحوليّات** بوصفها منهج «التاريخ الطويل». ولكن الأمر لا يتعلق بتبنّي «التاريخ المباشر» مقابل «التاريخ الطويل» في اتجاهات «التاريخ الجديد» وريث **الحوليات**، بقدر ما يتعلق باستدعاء عملية التغير الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي لمثل هذا النوع من المقاربة، التي تعتمد هنا على مقاربة عابرةٍ للاختصاصات في العلوم الاجتماعية. وندمج فيها ما بين التحليل السوسيولوجي والاقتصاد السياسي والتاريخ التسجيلي والتحقيق الميداني، ونستعين بالمقابلة والندوة التفاعلية وتحوّلات الأفكار والمؤسسات والوثائق بمعناها التقليدي وبمعانيها وأشكالها الجديدة، وبما يمكن بناؤه منها، محمّلةً بتحليل سوسيولوجي ـ اقتصادي ـ سياسي مركب لعملية تغيّر كبرى، ناقلةً «روح الحدث التاريخي» في سيرورته وآثاره اليومية. وإذا كان هذا الكتاب قد نقلها بوجه عام، فإن مقاربة التاريخ المباشر تحتمل تشكيل التاريخ اليومي المتعدد الأبعاد لكل يوم في حدّ ذاته.

وتكمن إيجابية هذا النوع من التاريخ في كونه يُكتب قريبًا من أجواء الأحداث بأدوات المعرفة الموضوعية الواعية لذاتها قدر الإمكان، والتي تشتق استخدامها وتطويرها من منطق الأحداث نفسها، ولكن مع قربٍ من روح الحدث. وهذا في حدّ ذاته أمر مهم بقدر ما هو سلبي. ففي مقابل المثلبة البحثية الناجمة عن قصر المسافة الزمنية، يكتسب البحث أفضلية

القرب من روح الحدث وأجوائه، التي سوف يصعب على المؤرّخين لاحقًا تتبّعُها وفهمُها، وخاصةً بعد أن تتصلّب الآراء المسبقة والأحداث المضخّمة والأساطير.

إن الكتابة العلمية بأدواتٍ علميةٍ على مسافةٍ زمنيةٍ من الحدث هي كتابة أكثر حصانة إزاء الأساطير حتى حين ترى جزءًا من الحقيقة فحسب، لأنها ترى بأم العين كيف تُصنع الأسطورة؟ ومن صنَعها، ولماذا؟ وهي لا تحتاج إلى تفكيكها لأن بإمكانها أن تراها ككذبٍ في مقابل الواقع الماثل أمامها جزئيًا. والواقع لا يَمثُل أمام الحاضرِ إلا جزئيًا. كما أنّ الأحداث تتسارع على نحوٍ يحتّم إصدار مواد بحثيّةٍ قد تقدّم عبر التحليل والمقارنة عونًا في تشخيص أحداثٍ أخرى جاريةٍ أو يحتمل أن تجري في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى التي يشهدها الوطن العربي، والتي يمكن وصفها مبدئيًّا بمرحلة «ثورات المواطنة» أو «ثورات المواطنين» تمييزًا لها عن «الثورات الانقلابية» في العقود السابقة.

الفصل الثاني

مـا قبــل الثــورة

أولًا: خصوصية الاستبداد

تقدّم التجربة التونسية مثالًا مكثّفًا لحالة الاستبداد السياسيّ، التي تعتبر من السّمات العامّة المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف بنياتها وتوجّهاتها ونصوصها الدستورية. لقد مورس الاستبداد في الدولة التونسيّة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ مع الزعيم المؤسّس الحبيب بورقيبة، الذي جسّد مُركبًا من الزعيم الوطني والدكتاتور الحديث، وبعد ذلك مع ورثته من العسكر والبيروقراطيّين إبّان عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

ولم يكن ممكنًا حتّى أن يوازَن الاستبداد السياسيّ بنفوذ الجماعات الأهلية الذي يضع عادة حدًّا للاستبداد في الكثير من المجتمعات التقليدية، لأن الدولة قد اتّسمت منذ وقتٍ مبكرٍ بنوعٍ من المرْكزة الشديدة المتجاوزة للبنى الأهليّة والمحليّة. وقد لفتت مرْكزة الدّولة ـ لصغر المساحة الجغرافية، وغلبة التمركز المديني والحضري ـ نظر الكثير من الباحثين[1]. وإذا ما أضفنا عملية التحديث المركّزة وارتفاع نسب التعليم وحجم التمدرس العام، والتجانس الشعبي على مستوى الهوية، نرى أن هذه العوامل تضافرت فيما بينها، وساهمت في التمهيد لانتشار ثورةٍ اندلعت من الأطراف لتشمل مناطق البلاد كافّةً بسرعةٍ نسبيةٍ، بمطالبَ مركّزة وموجّهة نحو الدولة.

وهي أيضًا المعطيات التي وفّرت أرضًا صلبةً لتشكُّلِ حكمٍ هو أقرب إلى الشمولي الحديث منه إلى السلطوي الرثّ، وذلك تحت غطاء الحزب الدستوري، حيث عمل بورقيبة على توثيق علاقة الحزب بالمؤسسات المدنية

---

(١) رفيق عبد السلام بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجًا،» في: علي خليفة الكواري، محرر، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٨٥ ـ ١٠٨، خاصة ص ١٠١.

وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. وما جعلنا نرى أن النظام التونسي كان يتصرف في بعض الحالات بنمط سلوكٍ أقرب إلى الشمولية منه إلى السلطوية الرثّة، هو أن مؤسسات الدولة محدّثة ويمكنها أن تعمل بتضافر آليات القمع مع آليات الرقابة والهيمنة الثقافية. ولكن الشموليّة لم تنجح. بمعنى أنه لم ينشأ مبدأ يتخلل وظائف الدولة والمجتمع كافة ويربطها في وحدة شمولية واحدة. فقد امتلك بورقيبة ـ كما يبدو ـ رؤية براغماتية تجعله لا يرى مشكلةً في الانتقال من منظومة فكرية إلى أخرى، ومن الليبرالية إلى الاشتراكية «التعاضدية» (الكوربوراتية)، ثم إلى الرأسمالية من جديد، ما دام الهدف هو تحديث الدولة والمجتمع، وطالما ظل هو على رأسها مبدأ وحيدًا متماهيًا مع الأمّة. لقد وقع بورقيبة في تناقض المستبدّين الكبار المؤسّسين، حين حاول أن يكرّس ويروّج تاريخًا خاصًّا لأمّةٍ متميّزة منذ حنبعل ويوغرتة[٢]، مرورًا بسانت أوغسطين وابن خلدون وحتى بورقيبة ذاته، ويدّعي في الوقت ذاته أنه هو الحبيب بورقيبة قد صنع الأمّة التونسية من لا شيء، أو من خليط من القبائل والعشائر[٣]. كما أنّ التاريخ الوطني لتونس كان متداخلًا مع تاريخه الشخصيّ. فالعيد الوطنيّ لتونس هو الأوّل من حزيران/ يونيو، يوم عودته من المنفى إلى تونس عام ١٩٥٥، وليس يوم الاستقلال في ٢٠ آذار/ مارس. وكان عيد ميلاده يوم ٣ آب/ أغسطس عيدًا وطنيًا، تقام فيه الاحتفالات. وفي يوم ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٥، انتُخِبَ رئيسًا لتونس مدى الحياة، وكان حينها في الخامسة والسبعين من عمره.

ويمكن القول إنّه بدل الشمولية لم تنشأ في تونس سلطويّة رثّة كما في حالة مصر في عهد مبارك والسّادات، بل سلطوية منظّمة (Authoritarian) تبدو كأنها شموليّة (Totalitarian) من حيث المظهر، ولكنها لا تحمل أيديولوجيةً شموليّةً تخترق بها المجتمع، كما أنّ درجة الحداثة والتحديث لم تبلغ مبلغ الشموليّة في الضّبط والسّيطرة على المجتمع. من هنا، بقيت من بعد بورقيبة

---

(٢) بالمعجم الأمازيغي أكبر القوم سنًا، أو أقواهم، وهو اسم ملك في شمال إفريقيا ولد عام ١٨٦٠ ق. م. في قسنطينة الحالية، وتوفي عام ١٠٤ ق. م. تمرد على حكم الرومان، وشنّ ضدهم ما يشبه حرب العصابات لسنوات عديدة.

(٣) الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٣.

دكتاتوريّة جوفاء، تتباهى بالعلمانية من دون رونقِ البورقيبية. وقد أثبتت التجربة أنّ العلمانية وحدها هي مجموعة أفكارٍ وإجراءاتٍ قانونيةٍ ضامرة أيديولوجيًا. ولا تكفي لكي تشكّل للناس عقيدة. فالعلمانيّ يمكن أن يكون ديمقراطيًّا أو ليبراليًّا أو فاشيًّا، متديّنًا أو غير متديّنٍ، أو مجرّد انتهازيّ يتبع النّظام القائم لمجرّد أنه قائم.

اتّسمت الحياة السياسية في تونس بالانفراد الكامل للزعامة البورقيبية التي وصلت إلى درجة ادّعاء الأبويّة، أو التعامل الأبويّ بين القائد من جهةٍ ومؤسّسات الدولة والشعب من جهةٍ أخرى. وقد أسهم التفرّد البورقيبي بالسلطة في حصول شرخٍ عميقٍ شقّ صف النخبة الاستقلالية التونسية في إطار الحزب الدستوري، وداخل الأمانة العامة للحزب، التي كان يتولاها صالح بن يوسف في منتصف القرن الماضي. وكان موضوع الانقسام متعلقًا بالاستقلال الداخلي (الحكم الذاتي) الذي رفضه بن يوسف، داعيًا إلى مواصلة الثورة حتى الاستقلال التام والسيادة، وذلك تحت تأثير الثورة الجزائرية والناصرية. أمّا بورقيبة، فقد أقنع الفرنسيين الذين كانوا يواجهون ثورة الجزائر بعد هزيمة ديان بيان فو، بأنه يمثّل الاعتدال، ثم عاد إلى تونس يوم ١ حزيران/يونيو (عيد النصر) بوعد الحكم الذاتي، وجعل نجاحه في تلك المفاوضات عنوانًا لما سمّاه «سياسة المراحل». وكان لهذا الانقسام السياسي ـ الأيديولوجي الأفقي والعمودي المبكر تداعياتٌ كبيرةٌ على الحياة السياسية وتوازنات الحكم في تونس. فقد عمل بورقيبة على مواجهة بن يوسف من خلال التحالف مع المنظّمات والمؤسّسات الوطنية، وعلى رأسها قسم من الحزب الدستوري وقسم من الاتحاد العام التونسي للشغل، في حين عمل صالح بن يوسف على تقوية الصلة بالتيار الزيتوني والقوى الاجتماعية التقليدية[٤] وبعض عناصر الحزب الدستوري القديم. وقد تحوّل الصراع إلى شبه حرب أهلية وعمليات ملاحقةٍ بوليسيةٍ وقمعٍ لليوسفيين.

لقد أدّى هذا الصراع إلى انحسارٍ أكبر لهامش الحرية المتاح والموروث

---

(٤) رفيق عبد السلام بوشلاكة، «الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: التجربة التونسية نموذجًا،» في: **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٨٥ ـ ٢١٩، خاصة ص ٢٠٣.

من مرحلة التحرر الوطني. ومع نجاح بورقيبة في التخلص من صالح بن يوسف وتياره، اتجه فورًا نحو إلغاء شرعية المعارضة السياسية، باعتبارها عنوانًا لـ «الفتنة» وللخروج على الإجماع الوطني الذي يتلخّص في شخص الزعيم القائد. لقد كان بورقيبة خلدونيًّا في رؤيته أن السّياسة هي عمل فرد ينفرد في القمّة وفي إدارة الدفّة.

لقد تزامن الاستقلال مع إلغاء الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا، فهاجرت الرّساميل الأجنبية بشكلٍ مفاجئ، وانهار الاقتصاد عمليًّا. وفي مثل هذا الوضع الذي كانت فيه الحكومة الوليدة تحاول طمأنة المستثمرين الأجانب بانتهاج سياسةٍ تحرّريةٍ، خرج الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل في مؤتمره لـ عام ١٩٥٦ ببرنامج اشتراكيّ. وأدخل هذا الحدث نظام بورقيبة في مواجهةٍ مع المنظّمة النقابيّة[٥].

وحمل برنامج الاتحاد الاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي تمّت مناقشته أثناء المؤتمر السّادس ملامح اقتصاد تشاركيّ وأبرزها: إحداث تعاونيّاتٍ فلاحيّةٍ تدعمها الدولة، ومطلب أن تشرف الدّولة على مراقبة القطاع الصناعيّ لاحتواء ظاهرة البطالة المنتشرة في المدن في فترةٍ لا تتجاوز الخمس سنوات، وتجميع الحرفيّين في تعاونيّاتٍ وتطوير التعاونية الاستهلاكية. وأكّد المؤتمر على أنّ الاتحاد أصبح «قوّةً من واجبها أن تتحمّل مسؤوليتها في بناء الدولة»، خاصّةً وأنّ الاتحاد كان شريكًا في الحكومة آنذاك بأربعة وزراء، هم عز الدين العباسي ومحمود الخياري، ومصطفى الفيلالي والأمين الشابي، وكان المئات من كوادره يحتلّون مناصبَ مهمّةً في أجهزة الدولة[٦].

وفي إطار ردّ الفعل على المؤتمر، بدأ نظام بورقيبة سلسلة من الإجراءات ضدّ الاتحاد، أبرزها إقصاء الأمين العام للاتحاد أحمد بن صالح، وتعيين الموالين من الحزبيّين على رأسه، وأخضع الاتحاد لسلطة الدولة ورقابة حزبها. لكن، وبعد أن فشلت الحكومة في استقدام الرّساميل الأجنبيّة، عادت

---

(٥) انظر تعقيب أحمد نجيب الشابي على بحث بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجًا،» ص ١١٥.

(٦) سالم لبيض، **الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١٥ ـ ١١٨.

من جديدٍ لتتبنّى البرنامج الاشتراكي للاتحاد[٧]. وأفضت تلك التجربة إلى مراجعة الحزب الدستوري الحاكم لتوجّهاته الاقتصادية، ليحصل نوع من التقارب وصل إلى حدّ التماهي بين برامج الحزب والاتحاد العام التونسي للشغل عندما تبنّى الحزب الحاكم جزءًا كبيرًا من البرنامج الاقتصاديّ والاجتماعي للاتحاد في مؤتمره الذي عُقد في مدينة بنزرت في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٤. وأصبحت سياسة التّعاضد الاشتراكيّة بذلك خيارًا حكوميًّا، وأُسند تنفيذها إلى أحمد بن صالح الأمين العامّ السابق للاتحاد[٨].

لقد ظهر مصطلح الاشتراكية الدستورية أوّل مرة في الوثيقة التي أعدّها قادة في الحزب الدستوريّ ضمن مناقشات مطوّلة في أعقاب ما سُمّي مؤامرة ١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٦٢ التي شارك فيها مقاومون سابقون يوسفيّون وضبّاط في الجيش وبعض منظّمات الحزب الدستوريّ. وجرت الاجتماعات في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ في ظلّ هذه الأزمة بعد قطع المساعدات الفرنسيّة وعلى وقع المطالبات الجهويّة بالإصلاح الزراعيّ وسياق الأوضاع الاقتصاديّة الصّعبة، بما في ذلك ندرة موادّ أساسية ونشوء ظاهرة الطّوابير الطويلة لشراء الأغذية. لقد قدم ذلك الاجتماع وثيقة حرّرها الطيّب السّحباني وذكر فيها مصطلح «الاشتراكيّة الدستورية» باتّجاه الإصغاء إلى المطالب الاجتماعيّة وإنشاء نظام يمكن تسميته نظاما تعاضديًّا. وقد حرص منذ البداية أن يميّز المصطلح عن الشيوعيّة أو «الاشتراكية العلميّة» وغيرهما، كما حرص على توازن بين ما سمّاه الحزب الدستوريّ في حينه «القطاعات الثّلاثة» وهي: القطاع العامّ والقطاع الخاصّ والقطاع التعاضديّ (الكوربوراتي بلغة بعض الاقتصاديين).

لقد قاد أحمد بن صالح عملية بناء الاقتصاد التعاوني (التعاضديّ) في تونس وسياساته، وقد كان مدعومًا من قبل الاتحاد التونسيّ للشغل أيضًا. ومن الواضح أنّ الخلاف مع أحمد بن صالح لم يكن اقتصاديًّا فحسب، بل إنّ الحبيب بورقيبة شعر في مرحلةٍ ما أنّ مكانة وزيره للاقتصاد تعزّزت كثيرًا

---

(٧) الشابي، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٨) لبيض، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

بدعم من تيّار كامل في الحزب، وأصبحت له شعبيّة تتجاوز السلطات التي يمنحه إيّاها صاحب القرار في تونس. وطبعًا، كانت هنالك مبرّرات متعلقة بتجاوزات كثيرة ناجمة عن عملية تملّك الأرض في الرّيف وغيرها من الخطوات التي استغلّها أعداء هذه السياسة بالتّحريض. وفي نهاية المرحلة، جرت فبركة محاكمة لأحمد بن صالح للقطع بشكل كامل مع مرحلته بحجّة سوء التصرّف الماليّ. وجرى ذلك في ظلّ حكومة الباهي الأدغم، وكان هدفها التشهير بالرجال الذين قادوا تلك السّياسات الاقتصادية. ولم تلق تلك المرحلة في الحقيقة معارضة جدّية في البداية سوى من سياسيّ واحد هو أحمد التليلي، الذي كانت معارضته لهذه السّياسة حاسمة وقاطعة.

وحين عاد وتخلّى عن هذا النهج لم ينمّ سلوك بورقيبة المتحوّل عن هذه السياسات أو سلوك من عادى تلك السياسات بعد فشلها عن مبادرة نحو أيّ تحوّل ديمقراطيّ. ولم يكن بورقيبة ديمقراطيًّا، وقد آمن بالقرار الفرديّ ودافع عنه. ولكنه حاسب الآخرين على فشل قراراته الفرديّة. ولم ينج مسؤول من العقاب والتشهير الشخصيّ حين تحمّل مسؤوليّة فشل السياسات التي كان بورقيبة قد وافق عليها أو بادر إليها.

كان لتحالف الحكومة مع الاتحاد العام التونسيّ للشغل في المرحلة التعاضديّة أثرٌ بارز في ترسيخ انفرادية بورقيبة بالحكم، مستندًا إلى دعم نقابيّ وغياب تعدديةٍ حزبيةٍ، رافقها إجهاض للمعارضة السياسيّة، بما أسهم في تماهٍ وتشابكٍ بين الحزب الدستوري ومؤسّسات الدولة، وفي سيطرةٍ شبه مطلقةٍ على تفاصيل الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في تونس.

إلا أنّه، ومنذ بداية السبعينيّات من القرن الماضي، ظهرت على الساحة السياسيّة معطياتٌ جديدة تجلّت في نزوع ساد لدى الاتحاد التونسي للشغل للتميّز عن بورقيبة، ورافقه انتعاش للمعارضة السياسية التي وجدت في الاتحاد متنفّسًا لها وغطاءً يوفّر لها مظلّةً بجميع توجّهاتها من الليبراليين واليساريين إلى الإسلاميين والقوميّين[٩]. وهو أمر شبيه بما جرى للاتحاد أثناء الانتفاضات الاجتماعية في مرحلة بن علي. وبعد أزمة ١٩٦٩ عملت

(٩) بوشلاكة، «الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية: الحالة التونسية نموذجًا،» ص ٢٠٥.

الحكومة التونسية في السبعينيّات للانتقال بشكلٍ مفاجئ إلى الليبراليّة كنظام اقتصاديّ، وفتحت الباب للمبادرة الحرة المحلّية وللرأسمال الأجنبي. لقد عارض السياسات التعاضدية في حينه، من بين قيادات الحزب، أحمد التليلي وحده. ولكن إبان التطبيق، نشأت بالتدريج معارضة لهذه السياسة، وما لبثت أن ربطت معارضتها له بطرح منهج ديمقراطي داخل الحزب ذاته. وكان أحمد المستيري في صدارة القيادات التي قادت هذه المعارضة.

في تلك الفترة تزعّم أحمد المستيري التيار الإصلاحي الداعي إلى دمقرطة الحزب أوّلًا، والدولة ثانيًا. وكانت أغلبية المشاركين في مؤتمر المنستير للحزب الاشتراكي الدستوري ـ كما سُمِّي في مرحلة الاقتصاد التعاضدي ـ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ تؤيّد هذا الخط. وقد عبّرت هذه الأغلبية عن ذاتها في انتخابات أعضاء اللجنة المركزية. وجاء أحمد المستيري في المركز الثاني بعد الباهي الأدغم[١٠]. لقد اتّخذ بورقيبة ومعه الهادي نويرة الذي جاء ترتيبه في المرتبة الخامسة القرار بمحاربة تيار الأغلبية في حينه بأساليب غير ديمقراطية. وقرّر الرئيس بورقيبة إبعاد أحمد المستيري، وعيّن الديوان السياسي بقرار منه ضدّ الأغلبية. وواصل مؤتمر المنستير الثاني الذي عُقد بين ١٢ و١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ حملة تصفيات داخل الحزب الدستوريّ، والتضييق على التيار الديمقراطيّ إلى درجة فصل عناصره من الحزب.

يمكن القول إنّ الحزب الدستوري قد قطع نهائيًّا مع ماضيه الدستوري ـ إذا صحّ التعبير ـ في مؤتمر المنستير عام ١٩٧١، وتحوّل إلى حزب سلطوي بالكامل. وقد كان الحزب دائمًا حزب الرجل الواحد، خاصّة منذ تصفية تيار صالح بن يوسف؛ ولكن منذ مؤتمر المنستير قُضي على أيّ وهم بإمكانية أن

---

(١٠) يدّعي الطاهر بلخوجة مؤيد الهادي نويرة ضد أحمد المستيري أنه جرى استغلال غياب بورقيبة لإحداث انقلاب في الحزب، في حين يدّعي مؤرخ آخر لسيرة بورقيبة هو خصم للطاهر بلخوجة، الباجي قائد السبسي، أنها كانت أغلبية ديمقراطية، وأن بورقيبة فوّت فرصة الدمقرطة حين انقلب عليها. وكلاهما مخلص لبورقيبة، ويدّعي كل منهما أنه استنتج من تجربته ضرورة الديمقراطية في فترة بورقيبة وأنه دعمها. كما استبشر كل منهما خيرًا بقدوم زين العابدين بن علي.

انظر: بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، ص ١٤٢ ـ ١٤٥، والباجي قائد السبسي، **الحبيب بورقيبة: المهم والأهم**، نقله عن الفرنسية محمد معالي (تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠١١)، ص ١٧١ - ١٨٠.

يلتزم الحزب بمبادئه الليبرالية التاريخية، وتحوّل إلى حزب سلطة دكتاتورية، وصفّى حتى جزءًا من القيادات التاريخية التي ساهمت في القضاء على تيار بن يوسف، فقد بدأت البورقيبية تأكل أبناءها. وكانت هذه بداية النهج الحزبي الذي أوصل الحزبَ إلى بن علي، وهو نهج اكتفاء قائد الحزب بمجموعة من القادة المطيعين الذين ينفّذون أوامره. لقد هيّأ بورقيبة الحزب لكي يكون مطيعًا لأمثال بن علي لاحقًا.

وقد قاد الهادي نويرة ومجموعته ـ بمباركة بورقيبة ـ عملية التضييق على معارضيهم داخل الحزب، فطرد أحمد المستيري من الحزب ومن مجلس الأمة مع أنه حصل في مؤتمر الحزب المذكور على عدد أصوات يفوق الأصوات التي حصل عليها الهادي نويرة نفسه. وتمّ تلفيق التهم له دون أساس. كما وقع ذلك لاحقًا لرئيسة الاتّحاد القوميّ النسائي راضية حدّاد، فمثُلت أمام المحكمة ثلاث مرات بتهمة منح قرض اجتماعي لعضو في الاتحاد بقيمة ١١٨ دينار، وقد اشتهرت هذه القضية نتيجة للخسّة التي رافقتها. وتعرّض كذلك حسيب بن عمّار للمضايقة بسبب رغبته في إصدار صحيفتي **الرأي** و*Democratie* (**الديمقراطية**).

وهكذا، تبلور عمليًّا تيارٌ ديمقراطي داخل الحزب من بعض القادة المخضرمين الذين لم يوافقوا على سياسات بن صالح وبعض الشباب ممّن تولّد لديهم ردّ فعل عنيف على محاكمة أحمد بن صالح والطريقة التي حُمِّل بها مسؤولية الفشل الاقتصادي. وقد أسّس هذا التيّار الرّابطة التونسيّة للدّفاع عن حقوق الإنسان عام ١٩٧٦، واعتُرف بها رسميًّا يوم ٧ أيار/ مايو ١٩٧٧. وقام أحمد المستيري في تلك الأيام بتأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في حزيران/ يونيو ١٩٧٨، وتأجّل الاعتراف بها حتّى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣. وهذا يعني أنّ حركة الديمقراطيّين الاشتراكيين التي تحوّلت في عهد بن علي إلى حزبٍ مُوالٍ للسلطة التي احتوته بوعودها الإصلاحية في البداية قد تولّدت في الحقيقة عن تيار ديمقراطي مناهض لطريقة بورقيبة والهادي نويرة في إدارة الحزب الدستوري.

في تلك الفترة نفسها التي أُسّس فيها الحزب الديمقراطي الاشتراكي وقامت الرابطة التونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان، التي أصبحت حلبة لتطور

عدد من النشطاء والقادة المعارضين البارزين لاحقًا. وانطلقت الصراعات بين تيارات داخل الحزب الدستوري، وانتفض الاتحاد التونسي للشغل وأعلن الإضراب العام في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. وبعد هذا الإضراب العامّ، بدأ نجم الهادي نويرة يأفل وبدأت مرحلة محمد مزالي الذي قاد عملية اللبرلة الاقتصادية بشكل حثيث، ولكنه بدّد الآمال المعقودة على كونه ليبراليًّا سياسيًّا. فما تبقّى من ليبراليته هو اللبرلة الاقتصادية. وقد تابع عمليًّا سياسة حزب الرجل الواحد المتّبعة سابقًا. وهذا الجمع بين الليبرالية الاقتصادية والسلطوية السياسية هو النظام الذي ورِثه زين العابدين بن علي. هذا مع أنّ مزالي بدأ مرحلته عام ١٩٨١ بإعادة بعض المفصولين إلى الحزب واتّخاذ قرار بالسّماح بالتعدّدية الحزبية بشروط معيّنة. ولكن، في انتخابات عام ١٩٨١ «التّعدّدية» بعد عشر سنوات من مؤتمر المنستير، قام الحزب بتزوير الانتخابات ولم يُمثَّل أيّ حزب معارض في البرلمان. لقد أُجهِض الإصلاح باكرًا، واتّضح لاحقًا أنّ منع الأحزاب الأخرى من دخول البرلمان قد تمّ بعد نقاشٍ على أعلى مستوى: «تشير كل الشهادات حول الانتخابات إلى الزّيارة التي أدّاها إدريس قيقة إلى محمّد مزالي في المنستير يوم السبت ٣١ أكتوبر [تشرين الأوّل] مساءً. وكان هذا التاريخ هو اليوم السّابق لإجراء الانتخابات. كان الهدف من هذه الزيارة هو إعلام الوزير الأوّل بقرار الرّئيس القاضي بالحيلولة دون نجاح أيّ قائمة معارضة مهما كانت»[(١١)].

ورغم المآخذ الكثيرة عليها، أرست السياسة التعاضديّة الأساس للصّناعة التونسية، في الفوسفات وتكرير النفط وصناعة النسيج، وحتى لمركزة السياحة عبر شركة النزل بإقامة ثلاثة عشرَ فندقًا فخمًا. ومن ناحية أخرى، أسهمت السياسات الاقتصادية الليبرالية بدايةً في تقليص البيروقراطية وإنجاز

---

(١١) السبسي، المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

وهو تقييم يتفق معه بلخوجة بوضوح. ولكنه يدّعي أن سبب التزوير في العاصمة كان الخطر المحدق بقائمة السبسي، وكان ضروريًا إسقاط قائمة المستيري. انظر: بلخوجة، المصدر نفسه، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥. «وسيؤكد مزالي تلك الألعوبة فيما بعد، خلال سنة ١٩٨٧، في رسالته المفتوحة إلى بورقيبة فكتب: «باح لي قيقة في سنة ١٩٨١ أن الرئيس أمر بأن يكون انتصار قوائم الحزب انتصارًا تامًا. . . وأذكر تحول كومندوس إلى مقر ولاية تونس ليلة فرز الأصوات للتلاعب بالنتائج»، (ص ٣٠٦).

معدّلاتٍ مرتفعةٍ من النمو الاقتصادي، ولا سيّما في قطاعيْ الصناعة التصديرية والسياحة، لكن الثمن الذي دفعته البلاد من الناحية الاجتماعية والسياسية كان باهظًا. إذ قلب التحول الاقتصادي التركيبة الاجتماعية، وعمّق الفوارق بين الطبقات. وحدث في تونس ما حدث في بلدانٍ أخرى، وهو أن الأنظمة التسلطية والعسكرية يمكنها أن تنجز معدّلاتٍ مرتفعةً من النمو الاقتصادي في مرحلةٍ ما، غير أنها تخفق دوما في التوزيع العادل أو حتى المنصف للثروة، وتضع سدًّا منيعًا بين المشاركة المجتمعية والنموّ الاقتصادي، وتنظر إليه في مضماره الكميّ المستند إلى تعبئة الموارد واستنزافها وليس في علاقته مع التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة بموارد بلادها، أو مع التنمية البشرية.

وعلى الرغم من بروز دور بعض أصحاب المشاريع في استحداث الأعمال، وتوفير فرص عملٍ، على غرار ما يتم في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي المرتفع نسبيًّا، إلا أنّ الظّاهرة الأبرز تمثّلت في تكديسٍ ريعيٍّ سريعٍ للثروات المرتبطة بالاحتكار، من خلال اللجوء إلى الممارسات الاحتكاريةً والمضاربات والنشاطات الاقتصادية الريعية أكثر منها ارتباطًا بالإنتاجيّة.

لقد برز تيّار يساريّ راديكاليّ في بداية السبعينيات من القرن الماضي خارج إطار الحزب الشيوعيّ التونسيّ المعروف بنزعته التصالحية مع النظام. وقد شكّلت هذه الفئات اليسارية النشطة عاملًا ضاغطًا على التوافق بين الحبيب عاشور والهادي نويرة الذي مثّل الوئام بين الحكومة والاتّحاد العام التونسيّ للشغل. ويكتب من كان في حينه مديرًا للأمن الوطني: «وبرزت في تونس سنة ١٩٧٣ معارضة يسارية ذات نزعة متطرّفة. وكان قد أعلن مناضلوها سنة ١٩٧٢ عن «إنشاء حزب عمّالي يضمّ المثقفين الثوريين والعمّال الرياديّين» وكنّا في الداخلية على علم دقيق بنشاطاتهم. . . فقامت الشرطة ببعض الاعتقالات وأحيل ٣٣ منهم إلى المحكمة»[١٢].

---

(١٢) بلخوجة، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

حول تلك الفترة من نشاط منظمة العامل التونسي وانشقاقاتها المختلفة انظر: عبد الجليل بوقرة، **حركة آفاق: من تاريخ اليسار التونسي، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥** (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٩٣).

وكانت الطّبقات الوسطى ـ التي شكّلت تاريخيًا العمود الفقري للحركة الوطنية ـ والتي احتواها قطاع الوظيفة العمومية؛ كون نظام التعليم قد وُجّه تخطيطيًّا وسياساتيًّا لتكوين كوادر وملاكات الدولة الحديثة المتوسعة والمنتشرة الوظائف؛ هي صاحبة النصيب الأدنى في الدخل القومي بسبب ما أفرزه توجيه الاقتصاد نحو القطاع الخاص. وقد أسهم ذلك في تكوّن شعور ساد لدى أغلبية الشباب المثقف الذي تحتضنه الطبقة الوسطى، إضافةً إلى قطاع العمال، بالغبن وانعدام المساواة. وشكّل هذا، بالإضافة إلى النشاط السياسي اليساري الضاغط على الاتحاد العام التونسي للشغل، أبرز الأسباب التي قادت إلى الانتفاضة الاحتجاجية في عام ١٩٧٨[١٣].

لقد خرج الاتحاد العام التونسي للشغل من التحالف مع بورقيبة وحكومته، وأصبح يطالب منذ أواخر عام ١٩٧٧ باستقلال المنظّمة. ولم تقتصر مطالب الاتحاد على حقوق العمال، بل رفع مطالب سياسيّةً ذات علاقة بالحريات، ولا سيّما أنّ الصّراعات داخل السلطة حول خلافة بورقيبة كانت على أشدّها، وأفرزت تيارًا داخل الحزب الدستوري طرح مقترحاتٍ عامةً تجلّت في دعواتٍ للانفتاح السياسي تتجاوز مرحلة هيمنة الحزب الحاكم على مفاصل الحياة السياسية والعامة في تونس.

إزاء تكرار الاعتداءات على النقابيين، وبعد أن تمّت تصفية هذا التيار، قرّرت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل الدعوة إلى إضرابٍ عام في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨[١٤]. كان من أبرز النتائج التي انتهت إليها الأزمة سقوط مئات القتلى والجرحى بعد مواجهاتٍ دمويّةٍ بين النقابيين وقوّات الأمن التونسيّ. كما انتهت الأزمة بإلقاء القبض على قيادة الاتحاد بمن فيها أمينه العامّ الحبيب عاشور الذي تمّت محاكمته مع ٧٠٠ من النقابيين. وتمّ القضاء على استقلالية الحركة النقابية التونسية، وجُعل الاتحاد

---

(١٣) عبد الباقي الهرماسي، «الإسلام الاحتجاجي في تونس،» ورقة قُدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**(ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(١٤) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «جانفي، شهر المجازر الفالتة من العقاب،» ١٠/ ١/ ٢٠٠٥، <http://albadil.org/spip.php?article363>.

مجرّد أداةٍ من أدوات الحزب الحاكم عبر تكوين مكتب تنفيذيّ جديد من طرف بعض النقابيّين الموالين للحزب الحاكم[١٥].

وتركت المواجهة العنيفة بين الاتحاد التونسي للشغل، بقيادة زعيمه الحبيب عاشور، والدولة في عام ١٩٧٨ آثارها على صعيد الحكم والمعارضة وعموم الحالة السياسية التونسية. فلقد «أفرز فشل تجربة التعاضد والاحتقان الشعبي، فضلاً عن مخلّفات الحكم الانفرادي حراكًا سياسيًّا واجتماعيًّا، إنْ على صعيد التكتلات السياسية الآخذة في التشكّل، أو على صعيد المجتمع المدنيّ، وفي مقدّمة ذلك الحركة الطلابيّة المتمرّدة على السلطة»[١٦].

وطبعت أزمة عام ١٩٧٨ بدايةَ تحوّلٍ في الحياة السياسية في البلاد، وشكّلت فرصةً لاكتشاف قدرة وشرعية النقابات من حيث التمثيل الشعبي. وقد أثبتت بأنها قطاعٌ حيوي في النظام الاجتماعي، وشكّلت انطلاقةً لعمل الأحزاب التي غُيِّب دورها في الساحة، ولا سيّما الحركة الإسلامية التي فوجئت بالتحرّك النقابيّ، فدعت أفرادها إلى الالتحاق بالاتحاد العام التونسي للشغل انطلاقًا من أنّ الاتحاد يشكّل حاضنًا لمطالب العمال بتحسين ظروفهم المعيشية. وهو لا يحمل طروحاتٍ أيديولوجية تمنع من الانخراط في فعالياته؛ الأمر الذي يجعل أفراد الحركة قادرين على التفاعل مع الحركة النقابية والمطالب الشعبية دون أن يتعارض ذلك مع أيديولوجيتها ورؤيتها حول التغيير وطريقته.

لم تتبلور الحركة الإسلامية كتنظيم سياسي على الساحة التونسية إلا في حزيران/ يونيو ١٩٨١، وجاء التأسيس من قبل راشد الغنوشي كردّ فعلٍ على غياب التيار الإسلامي عن احتجاجات عام ١٩٧٨، وكقطيعةٍ مع الفهم الإسلاموي الضيّق الذي يصوّر الإسلاميين وكأنهم وُجِدوا لمواجهة

---

(١٥) سالم لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس، ١٩٥٧ ـ ١٩٨٧،» **مجلة علوم إنسانية** (تونس)، السنة ٢، العدد ١٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، <http://www.alhiwar. net/ ShowNews.php?Tnd = 13181>.

(١٦) بوشلاكة، «الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية الحالة التونسية نموذجًا،» ص ٢٠٤.

الشيوعيين واليساريين، وكتجاوزٍ لتقليدية الخطاب الإخواني المشرقي(١٧). وعلى الرغم من محاولة الحركة الإسلاميّة في تونس أن تنأى بنفسها من النموذج المصري لحركة الإخوان المسلمين، إلا أنّ اعتقال زعمائها بعد ستة أسابيع من تأسيس الحركة وضعها في مواجهةٍ مباشرةٍ وسريعةٍ مع نظام بورقيبة. وعلى الرغم من توجهاتها الفكرية الإسلامية، فإن ذلك لم يمنع المعارضة العلمانية من التعاطي معها، على اعتبار أنّ مقاطعتها ستفسر على أنها شكلٌ من أشكال تأييد الحكومة في خطواتها ضدّ الحركة(١٨). وقد جعل هذا الأمر المعارضة التونسية تَجمع فئاتٍ واسعةً من الشارع التونسي. وكان لذلك أثره في انتفاضة الخبز في عام ١٩٨٤ واحتجاجات عام ١٩٨٧.

في بداية الثمانينيّات من القرن المنصرم، حاول بورقيبة امتصاص الاحتقان السياسيّ الحاصل في تونس، ولا سيّما بعد العنف المفرط في قمع انتفاضة عام ١٩٧٨، حيث عمل على تعيين محمد مزالي المعروف بدفاعه عن الديمقراطية كوزيرٍ أوّل (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦). ووعد مزالي بالتخلّي عن سياسة الانغلاق والتشدّد، متعهّدا بإنجاز إصلاحٍ شاملٍ. وقد استطاع إقناع بورقيبة باتّخاذ بعض المبادرات لتخطّي الأزمة الخانقة، كتعيين بعض الوزراء المعروفين بالدّفاع عن الانفتاح السياسيّ، والإفراج عن السّجناء السياسيّين والنقابيّين. وعمل على إغلاق ملفّ أحداث ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ بتمكين النقابيين من عقد مؤتمرٍ للاتحاد العام التونسي للشغل في ١ أيار/ مايو ١٩٨١، تمخّضت عنه عودة القيادة النقابية التي اعتقلت بعد انتفاضة ١٩٧٨ باستثناء الحبيب عاشور الذي رفع عنه الاستثناء وعاد إلى رئاسة الاتحاد لاحقًا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. لكن سرعان ما توقّف الانفتاح السياسيّ الحاصل في تونس آنذاك عندما أمر الحبيب بورقيبة بتزوير

---

(١٧) ربما باستثناء حالة الإخوان السوريين في مرحلة مصطفى السباعي، حين مارسوا نهجًا شبيهًا في الانفتاح على النضالات والمواقف القومية واليسارية بشكل أكثر تقدمًا حتى من حركة النهضة في تلك الفترة.

(١٨) غوردون كريمر، «الدمج لأنصار الاندماج: دراسة مقارنة لمصر والأردن وتونس،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

الانتخابات التشريعية في عام ١٩٨١ التي ترشّحت إليها أربع قوائم منافسة للحزب الاشتراكي الدستوري[١٩].

لقد أفشل بورقيبة خطوات المصالحة التي عمل مزالي على إرسائها، ووضعها كأولويّةٍ في برنامج عمل حكومته، في إطار برنامجه الإصلاحيّ السياسيّ داخل قواعد ومبادئ الحزب الدستوريّ نفسه وقيمه الاجتماعيّة ـ السياسية. ولكنه بقي أسير رؤيةٍ سياسيّةٍ للإصلاح، من دون إدراك العلاقات المترابطة بين مسألتي التنمية والديمقراطية، والاقتصاد والسياسة. وهذا ما يفسّر أن مزالي ركّز بعد تولّيه رئاسة الحكومة على الجوانب السياسية، وتجاهل الأوضاع الاقتصادية نتيجةً لافتقاد الخبرة الاقتصادية والإدارية. لقد حاول أن يعالج حالة الركود الاقتصادي في مظاهرها وليس في عواملها الهيكليّة من خلال الزيادات غير المدروسة في الأجور، متسببًا في تضخم الاستهلاك بنسبةٍ أعلى من نموّ الإنتاج. ولم يكن بالإمكان في إثرها توفير فرص التشغيل اللازمة. فلقد كان اختلال الاقتصاد التونسي من نمط الاختلالات الكلية، التي لا تقبل الحلّ إلا على مستوى الاقتصاد الكليّ كما يقول الاقتصاديون.

أسهم ذلك في تجدد الاحتجاجات التي بدأت في المعاهد الثانويّة وفي الجامعات لتتّسع إلى إضراباتٍ عمّاليةٍ، وبلغت الأزمة الاجتماعية ذروتها عندما قرّرت الحكومة مضاعفة أسعار الموادّ الغذائيّة الأساسية دفعةً واحدةً في أواخر كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٨٣ للتخلّص من عبء صندوق التعويض، وهو ما شكّل انطلاقة ما اصطلح على تسميته «انتفاضة الخبز» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

انطلقت أحداث انتفاضة الخبز من مدينة دوز في الجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في ٢٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٣ في صورة تظاهراتٍ أدّت إلى المواجهة بين المتظاهرين وقوّات النظام العامّ. وانتشرت الظاهرة لتشمل مدينة قبلي المجاورة في اليوم التالي، متّخذةً طابعًا عنيفًا بعد

---

(١٩) عبد الجليل بوقرة، «الدولة الوطنية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٧،» في: خليفة الشاطر، محرر، **الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، سلسلة تونس عبر التاريخ؛ ج٣ (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

أن اتّسعت لتشمل مدينة الحامّة. ومع دخول مشروع الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته حيّز التنفيذ يوم ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، شملت الحركة الاحتجاجية مناطق الشمال والوسط الغربي في الكاف والقصرين وتالة، وبقيّة مناطق الجنوب في قفصة وقابس ومدنين؛ ما استدعى دخول الجيش إلى هذه المناطق بعد أن سجّل عجز قوّات النظام العامّ عن الحدّ من توسّع الانتفاضة. ومع إعلان وزارة الداخلية يوم ٢ كانون الثاني/ يناير عن سقوط قتلى وجرحى في مناطق قبلّي والحامّة والقصرين وقفصة، دخلت المنطقة الصناعيّة بقابس في إضرابٍ شاملٍ ومسيراتٍ كبرى شارك في تنظيمها كلّ من العمّال والطلاب. كما التحق طلبة الجامعات والمدارس الثانوية في مدن تونس وصفاقس بالشوارع، معبّرين عن رفضهم إلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته. وفي يوم ٣ كانون الثاني/ يناير، بلغت الانتفاضة أوج أحداثها، وباتت المواجهة مفتوحةً بين المتظاهرين من ناحيةٍ وقوّات النظام العام والجيش من ناحيةٍ أخرى، فأُحرقت المحال والسيارات والمؤسّسات والحافلات في شوارع العاصمة وضواحيها، وفي كثيرٍ من المدن في الساحل وفي الدواخل. لقد نجم عن ذلك إطلاق الرصاص وسقوط مزيدٍ من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين قدّر بنحو ١٤٣ قتيلًا و٤٠٠ جريح، قبل أن يقرّر رئيس الدولة إنزال الجيش إلى شوارع العاصمة، وإعلان حالة الطوارئ. وعلى الرغم من إقرار الوزير الأول محمد مزالي بأن تلك الإجراءات نهائية لا عودة فيها، إلا أن التظاهرات المعادية للحكومة تواصلت في اليوم التالي، أي يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، في كثيرٍ من مدن تونس وفي العاصمة وضواحيها. كما أن العطلة القسريّة التي مُنحت للجامعات ومختلف المؤسسات التربوية في الأيام من ٤ إلى ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤؛ وما صاحب ذلك من اعتقالاتٍ في صفوف من أطلقت عليهم الحكومة تسمية «المجرمين والمخرّبين»؛ لم تحل دون تواصل الحركة الاحتجاجية التي لم تتوقّف إلا مع إعلان رئيس الدولة التراجع عن تلك الإجراءات، وإعادة النظر في الميزانية الجديدة في فترةٍ لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية المنهارة، وعدم تحميل المواطن أعباء هذا التدهور[٢٠].

---

(٢٠) لبيض، «الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس، ١٩٥٧ - ١٩٨٧».

عُيّن زين العابدين بن علي مديرًا عامًّا للأمن الوطني في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٤ من قبل محمّد مزالي. وانطلق لاحقًا التّحالف بينه وبين سعيدة ساسي ابنة أخت الرئيس بورقيبة وصاحبة النّفوذ الكبير المتزايد باستمرار في قصر قرطاج، وقد ازداد نفوذها أكثر فأكثر كلّما تقدّم العمر بالحبيب بورقيبة.

وشكّلت انتفاضة الخبز نقطة البداية لتراجع حضور الحبيب بورقيبة في الساحة السياسية. فقد مكّنت من بلورة موقف تنسيقي بين قوى معارضة أسهم في تكوين نواةٍ صلبةٍ ومتماسكةٍ تفرض التغيير. وقد كان لقبول الأطراف ذات الأطياف السياسية المتباينة ببعضها أثره الملحوظ. من ذلك أن الحركة الإسلامية شهدت تغييراتٍ فكريّةً وسياسيّة جعلتها أكثر ميْلًا إلى القبول بالفكرة الديمقراطية ومشاركة الآخرين. وفي مقابل ذلك، بدا اليساريون والليبراليون أكثر ميلًا إلى التعاون مع الإسلاميين ومواجهة حكومة بورقيبة[٢١].

اختلفت حركة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ عن كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ بأنها شملت المهمّشين في المجتمع، أي كانت انتفاضة أطراف شبيهة بانتفاضة سيدي بوزيد عام ٢٠١١، وأنها حصلت على الرغم من الاتفاق بين الحكومة وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة الحبيب عاشور. لقد اندلعت على شكل اضطرابات شملت تظاهرات وأعمال احتجاج في ٢٨ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٣، وامتدّت إلى تونس الكبرى، وتحديدًا إلى أحياء الفقر فيها. وقد دُعي الجيش لإخماد الانتفاضة التي انطلقت احتجاجًا على مضاعفة ثمن الخبز. وقد وقف الجيش مع النظام من دون تردّد. إنّ أحد أهمّ الفروق بين أحداث ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ وأحداث ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ هو أنّ الجيش عام ٢٠١١ لم يقمع الانتفاضة. في ١٩٨٤ انطلقت الانتفاضة من مدينة دوز في ولاية قبلّي، ثمّ امتدّت إلى سبيطلة وتالة وفرنانة، ثمّ إلى بقية أنحاء البلاد حتّى وصلت إلى قفصة، ومن قفصة إلى تونس العاصمة.

لقد كان قرار مضاعفة سعر الخبز في حينه قرار بورقيبة ولكنه لم يتحمّل

---

(٢١) محمد هلال الخليفي، «الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية: قراءة في توجهات الأوراق والمناقشات،» في: **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**، ص ٢٧٩.

مسؤولية قراره. وبالعكس خرج بورقيبة ليعد الناس بمشروع آخر لتحديد الأسعار فهتفت الجماهير «يحيى بورقيبة! والاستقالة يا مزالي!».

في حالة عام ١٩٨٤، انتفض الشعب على قراراتٍ تمّ اتّخاذها في الحكومة والحزب ومجلس النوّاب ووافق عليها الاتحاد العام التونسيّ للشغل، وهذا يعني أنّ الشعب قد انتفض ضدّ المؤسّسة السياسيّة بكاملها. وهو وضع يختلف عن انتفاضة ١٩٧٨ التي قادها الاتحاد العام التونسي للشغل، ويشبه إلى حدٍّ بعيد انتفاضة ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ التي أصبحت الثورة التونسية والتي انضمت إليها النقابات. ففي الحالتين لم يقع الصدام داخل النظام، بل بين الشعب والنظام برمّته. ولا شكّ أنّ بداية الانفصال بين الشعب والنظام كمؤسسة تجلّت أوّل مرّة عام ١٩٨٤ بصورة واضحة. أي أنّ الدولة البورقيبية انتهت تمامًا. كما اتّضح في تلك المرحلة أن التفاوت في التنمية الجهويّة والتفاوت الاقتصاديّ الاجتماعي بين المناطق ليس مؤطرًا داخل النظام بحيث يمكن أن يدار الصّراع المعبّر عنه داخل النظام، داخل الحزب أو بين النقابات والحكومة مثلًا. لقد اتّضح أنه صراعٌ مع النظام، وأنه لا توجد تعبيرات عنه داخل المؤسسة.

نلاحظ هنا التشابه في بنية انتفاضة ١٩٨٤ ومناطق انطلاقها، وانتفاضة عام ٢٠١٠. هنالك تشابه حتى في توقيت الانتفاضتين في كانون الأوّل/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير. ولكن من الواضح أنّ انتفاضة الخبز عام ١٩٨٤ كانت انتفاضة شعبية واسعة حرّكتها سياسات اقتصادية ـ اجتماعية، ولكنها لم تتحوّل إلى ثورةٍ شاملةٍ ذات مطالب سياسيةٍ تطرح قضيّة نظام الحكم. وقد واجهتها الدولة بمزيج من القمع والوعود بإصلاحاتٍ سياسيةٍ. وهكذا عمليًّا احتوت الدولة الانتفاضة ولم تتحوّل إلى ثورةٍ. كما نلاحظ أنّ الجيش لم يرفض الأوامر عام ١٩٨٤.

من هنا، فإنه لا يكفي أن تنشب انتفاضة بغضّ النظر عن السّبب المباشر لنشوبها؛ وأن تدوم أيامًا؛ وأن تخلّف قتلى وجرحى، لكي تتحوّل إلى ثورةٍ. بل يجب أن يتوفّر وضع ثوريّ ينشرها أفقيًّا في فئات واسعة من المجتمع، وعموديًا فيحوّل مطالبها إلى مطالب سياسيةٍ، ويصعّب بالتالي على النظام السياسي القائم احتواءَها. كما يجب أن يتوفر وضع ذاتي من الوعي والإرادة

عند فئات واسعة تشعر بالظلم وتعيه، وتعي إمكانية الفعل ضدّه، وهو ما أطلقنا عليه اسم «القابلية للثورة».

لم يستوعب بورقيبة أهمية الحراك الاجتماعي والسياسي الذي أنتجته انتفاضة الخبز عام ١٩٨٤، فهي وإن حملت في طيّاتها طابعًا احتجاجيًا على غلاء الأسعار، وعدم توفّر الموادّ الأساسية، فقد عكست الغضب الشعبي من غياب العدالة الاجتماعيّة. وقد استُنفد خطاب بورقيبة الأيديولوجيّ المعروف. ولم ينتج بورقيبة خطابًا سياسيًّا أو فكريًّا يمكن بثّه في الساحة التونسية بعد هذه الانتفاضة، واستمر فّي خطابه «الديماغوجي»[٢٢]. لقد لجأ بورقيبة إلى إلقاء اللائمة على من حوله، واتهمهم طبعًا بأنهم أخفوا عنه ما يجري، وهو في الحقيقة من ألحّ على مضاعفة سعر الخبز. ويذكّر هذا بخطاب زين العابدين بعد أن استفحلت الثورة عام ٢٠١١، ولومه لمساعديه أنهم أخفوا عنه الحقائق. ولجأ بورقيبة إلى الاعتماد على العسكريين وقادة المؤسّسة الأمنية، منها تعيين وزير الداخلية آنذاك زين العابدين بن علي كوزيرٍ أول ليستولي لاحقًا على رئاسة البلاد في انقلابٍ أبيض عام ١٩٨٧. وتتكرّر مسألة إقالة وزير الداخلية هذه لإرضاء الشعب بعد الانتفاضات في التاريخ التونسي. فقد أقيل أيضًا إدريس قيقة بعد ما سمّي مؤامرة ١٩٦٢، وأقيل فؤاد المبزّع بعد التظاهرات احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وهي أيضًا أوّل خطوة، فكّر زين العابدين في اتّخاذها لاحتواء الاحتجاج في الثورة التي أطاحت به، وهو نفسه جاء وزيرًا للداخلية ليحلّ محلّ محمّد مزالي بعد أزمة ١٩٨٤.

كان بورقيبة يعتقد أنّ الحفاظ على مكانته أمر مقدّس يشبه الحفاظ على وحدة الوطن. وهو بذلك يبرّر الكذب والتضحية بمسؤولين آخرين ثمنًا لأخطائه من أجل الحفاظ على مكانته، ولكي يبقى فوق الشبهات كعنوان للإجماع. لقد حوّلت الممارسة التسلطية للسلطة بورقيبة من «الزعيم الوطني» و«المجاهد الأكبر» إلى رجل سلطةٍ وحاكمٍ يأبى أن يرى أن أمرًا ما قد تغيّر.

---

(٢٢) Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*, Oxford Studies in Democratization (Oxford; New York: Oxford University. Press, 2010), p. 200.

وقد تحوّل منطق الحفاظ على السلطة عنده إلى استبداد. وهذه كانت عمومًا إشكالية قادة التحرر الوطني حين يدخلون في مرحلة ما بعد الدولة الاستعمارية في بلدانهم باسم الاستقلال. لقد تحوّل الحفاظ على السلطة إلى استبدادٍ، وأنتج الاستبداد مع استفحال بعده الأمنيّ نوعًا من كولونياليةٍ داخليّةٍ.

لقد كان بورقيبة مصمّمًا على بناء دولة حديثة، من ضمن ذلك تغيير عقلية التونسيين وبناء ثقافة جديدة حديثة. من هنا، فقد ركّز بقوة على قضية المرأة ومساواتها مع الرجل وتفكيك المؤسسات الدينية التقليدية وتقليص هيمنتها الثقافية والسياسية. فقد كان لدى بورقيبة مشروع اجتماعي، وقضى مرسومه الأول المؤرخ في ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٦ بحل جمعية الأوقاف وحظر إنشاء أوقاف عامة جديدة وتحويل أصول الجمعية إلى دائرة أملاك الدولة. وأعيدت هذه الأراضي إلى الدورة الاقتصادية بعد أن كانت مجمّدة، ما فتح الباب أمام استصلاح مساحات شاسعة من الأرض للزراعة والبناء. كما عُدِّلَت مجلة الأحوال الشخصية يوم ١٣ آب/ أغسطس ١٩٥٦، فمُنع التطليق، وأصبح الطلاق قضائيًّا متاحًا للزوجين على قدم المساواة ومشفوعًا بجبر الضّرر في حالة وقوع ظلم، وأُلغي تعدّد الزوجات وأصبح يُعدُّ جريمة، ولم يعد الأب قادرًا على تزويج ابنته دون استشارتها. ثم جاءت قوانين الستينيات فأباحت الإجهاض وشجّعت تحديد الولادة وسمحت بالتبنّي، ودخل بورقيبة في مواجهاتٍ كثيرة لتمرير هذه الإصلاحات. ولا شك أنّ هذه الإصلاحات لو عُرضت على استفتاء شعبيّ أو انتخابات ديمقراطية لما مرّرها الرأي العامّ التونسي. نحن هنا في مرحلة صناعة المجتمع والرأي العامّ، وهذه وظيفة القادة التاريخيين العظام عادة؛ فغالبية الإصلاحات المهمة في بناء الأمم لم تعرض لاستفتاءات بل غيّرت الواقع وغيّرت الرأي العام الذي ما كان ليقبلها لو استُشير قبل تنفيذها. لقد ربطت تلك الإصلاحات نفسها بالثقة بضرورة التحديث وحتمية التطور، وولّدت ثقافة مختلفة ورأيًا عامًا يعتبرها إنجازات ولا يقبل التنازل عنها.

كان بورقيبة حاكمًا انفراديًّا ومتسلّطًا، ولم تؤثّر القيم الديمقراطية الفرنسية في تكوينه بقدر ما أثّرت القيم العلمانية الراديكالية للجمهورية

الثالثة. ومن الواضح أنه كان متأثرًا بأوغست كونت كما يذكر ذلك الباجي قائد السبسي في كتابه عن بورقيبة[٢٣]. وكان تكوينه في ذلك قريبًا من تكوين مصطفى كمال أتاتورك. وقد مارس بورقيبة القيم الفرنسية الحداثية المستندة إلى مسار التنوير والعقلانية بواسطة فهم تسلّطيّ للعلمانية، أُسقطت منه مسألة الديمقراطيّة لصالح مسألة الحداثة بمعناها الضيّق. والواقع أنّ مسار بورقيبة يشبه نسبيًّا في بعض الجوانب مصطفى كمال، فكما اتّخذ مصطفى كمال من الصّراع مع الحزب الديمقراطيّ المعارض؛ الذي خاض قادته معه حرب التحرر الوطني التركية؛ مسوّغًا لحلّ الأحزاب؛ وفرض دكتاتورية الحزب الواحد؛ فعل بورقيبة ذلك تمامًا بعد انتصاره على اليوسفيين. وكما جعل أتاتورك الحزب الجمهوري مركز تتريك الأتراك أو قوْمَنَتهم تركيًّا وفق مثال الدولة ـ الأمة الأوروبي التجانسي والتمازجي مطوّرًا بمضمونٍ علمانوي، اتبع بورقيبة النموذج نفسه بجعل الحزب الدستوري مركز التكوين البيروقراطي السياسي للأمة التونسية، و«تخليقها،» و«توْنسة» التونسيين حولها، في إطار تحفيز منظورٍ «تغريبي» للهوية، يحرِّف الأنا الحضارية العربية ـ الإسلامية التونسية. ولكن على الباحث أن لا ينسى للحظة واحدة أنّ أتاتورك بنى دولة قومية حديثة، دولة مؤسسات، وأن بورقيبة أيضًا بنى دولة، وربما بنجاح أقلّ نسبيًّا من أتاتورك، ولكن قياس النجاح في حالة تونس لا يكون مقارنة بتركيا، بل بدول عربية وإفريقية أخرى.

وبحكم ما كان يتمتع به من شرعيةٍ تاريخيةٍ مرتبطةٍ بالاستقلال وبناء الدولة الحديثة، سمّاه بعض السائرين على التقليد البطريركي في التعامل مع الزعماء بـ «أبي الأمّة». ونظرًا لقدراته الخطابية التي يتميز بها عادةً القادة الكاريزميون في تواريخ الشعوب والدول، وحضوره القويّ بالاستناد إلى تاريخه المشعّ في قيادة الحركة الوطنية التونسية، وتأمين دعمها العربي ـ الإسلامي الواسع في مرحلة النضال من أجل الاستقلال، فإنه كثيرًا ما كان يستعيض من العنف بسلطته الأبويّة الدائمة الحضور، إلا أنّه احتاج إلى العنف البوليسي مرارًا، كما احتاج إلى العنف المليشياوي الطابع ضد خصوم الحزب، وضد الخصوم داخل الحزب منذ مرحلة قمع صالح بن يوسف.

---

(٢٣) السبسي، **الحبيب بورقيبة... المهم والأهم**، ص ٢١.

وفي فترة الاستقلال الداخلي الذي لم يمتلك فيه وزير الداخلية جهاز شرطة، استعان الحبيب بورقيبة في صراعه مع التيار اليوسفي بعناصر من قدماء المقاومين (الفلاقة) ومن الحزب، كما استخدم اتحادات الشباب لضبط الأمن ولقمع التيار اليوسفي. وقد استخدم العنف بإفراط، وغالبًا ما استخدمت عناصر ممّا قد يسمّى في عصرنا «ميليشيات» أو «بلطجية» لقمع تجمّعات أو اجتماعات التيّار اليوسفيّ. والحقيقة أنّ الحبيب بورقيبة ربّما كان إلى حدٍّ ما ليبرالي التوجّه بحكم تأثّره بالثقافة الفرنسية. وهو لم يختلف في ثقافته عن صالح بن يوسف، ولكنه لم يكن ديمقراطيًّا في أيّ حال. واعتبر مرحلة التحرّر الوطني وبناء الدولة مرحلته، وأن السياسة هي عملُ شخص واحد بالمفهوم الخلدونيّ للكلمة، وبالتالي، فقد ذهب حتّى النهاية في احتكاره للقرار وقمع المخالفين.

لقد بانت دكتاتورية بورقيبة مبكرًا جدًّا، وبدأت داخل حزبه بالذّات، فهو لم يسمح لأيّ حزب خارج الحزب الدستوريّ بالتنظّم ولا لأيّ تيار بالتنظّم داخل الحزب الدستوريّ. ويبدو أنه في إثر انشقاق بن يوسف وما انجرّ عنه من حوادث عنف واقتتال بين أنصار الزّعيمين، لم يتوان عن استخدام الاغتيالات ضدّ التيار اليوسفيّ، منذ عام ١٩٥٥. كان قد قتل ثلاثة من الحزب الدستوريّ اليوسفي القديم، أحدهم مدرّس وعضو القيادة المركزية للحزب عبد الكريم قمحة. وقتل طلابًا في اجتماعات لهذا الحزب. وجرت محاولات لاغتيال بن يوسف نجحت في نهاية المطاف. وقد استخدمت فرق «الرعاية» عام ١٩٧٧ و١٩٧٨ للتنكيل بالناشطين النقابيين المؤيدين لبن عاشور إبان الخلاف بين الحزب والنقابة، وهو الخلاف الذي نشب عشية إعلان الاتحاد الإضراب العام. ومن أطرف ما يروى، حادثة لم تُثر ضجّة كبرى في حينه عن عودة مباشرة لشخص شارك في اغتيال صالح بن يوسف يهدد أنه سوف يستخدم نفس السلاح لاغتيال الحبيب عاشور[٢٤]، في تجسيد عينيّ لاستمرار العنف كنهج في تصفية

(٢٤) يرويها الطاهر بلخوجة عن أيام تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، حين ظهر شخص معروف بسوابقه اسمه مبروك عبد الله الورداني يشهر مسدسه في فندق بسوسة ويهدد أنه سوف يصفّي بن عاشور بنفس السلاح الذي اغتال بن يوسف. انظر: بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**، ص ١٧٦.

الخصوم السياسيّين في الدولة وفي الخلافات الحزبيّة تحديدًا.

ومن الواضح أنّ بورقيبة لم يكن راضيًا عن «التراخي» في قمع التظاهرات ضدّ العدوان الإسرائيليّ في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، التي رافقها هجوم على المركز الثقافيّ الأمريكي والمعبد اليهوديّ في تونس. وبعدها قام ببناء قوى أمن داخليّ محترفة بالاستعانة بخبراء أمريكيين. وقد تحوّل النظام لدى خليفته إلى دولة بوليس برقابةٍ أمنيّةٍ مشدّدةٍ، على الرغم من أنّ بن علي لا يتمتع بأيّة شرعيةٍ تاريخيةٍ، وكان نموذج وراثة «السلطة» في نسختها المباشرة الفظّة. وأصبحت الدولة البوليسية نمطًا راسخًا ودائمًا في إدارة الحكم وتسيير شؤون السياسة، وبذلك أصبحت أبسط المسائل السياسية والإجرائية في عهد الرئيس بن علي خاضعةً لسلطة الأجهزة الأمنيّة والاستخباريّة، على الرغم من أن الخطاب الرسميّ للدولة كان يتحدث لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنيّ[٢٥].

لقد كانت الوراثة التي تمّت بالتنسيق مع ابنة أخت الرئيس بورقيبة تنطوي على مفارقة، إذ تولّى رجل أمن كان يشرف بنفسه على استجواب المعتقلين وتعذيبهم رئاسة الدولة. وأعلن عن نيّته إجراء إصلاحات ديمقراطية بعيدة المدى ليكتسب شرعية في مرحلة احتجاج شعبي. ولكنه في النهاية عاد وقاد الدولة بعقلية ضابط الأمن ـ المحقّق. ولهذا عرفت تونس منذ بداية التسعينيّات تراجعًا كبيرًا على صعيد الحريات العامة والشخصية، وذلك في أجواء تصميم السلطة على القضاء على خصومها الإسلاميين تحت عنوان «القضاء على الخطر الأصولي». وأقدم نظام بن علي على اتخاذ عدة خطواتٍ لإحكام سيطرته على الدولة والمجتمع، أبرزها[٢٦]:

ـ استعادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى حظيرة السلطة، بعد إزاحة زعيمه التاريخي الحبيب عاشور، والإتيان بقيادةٍ تنفيذيةٍ قابلةٍ للاحتواء، واستمالة المعارضات اليسارية والليبرالية والقومية وإبعادها من المعارضة الإسلامية، باحتواء بعضها ومخاطبة البعد العلماني فيها، والتخويف من

(٢٥) بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجًا،» ص ١٠٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

«الإخوانجيين»، حتى يبدو النظام أقرب إليهم من المعارضة الإسلامية اجتماعيًا على الأقل، ما يمنح نظام الحكم غطاءً سياسيًّا لمواجهة الإسلاميين وعزلهم عن القوى السياسية الأخرى. وقد ازدادت فاعلية هذه الإستراتيجية مع تفشّي العنف بين الدولة والإسلاميّين في الجزائر، وتلطُّخ التجربة الديمقراطية الجزائرية بالدّماء وبنشاطات فرق الموت هناك والتّخويف من الديمقراطية بوصفها مجرد حافلة توصل الإسلاميين إلى السلطة، وأداة لهم لفرض برنامج أسْلمة الدولة والمجتمع. وما لبث أن وفّر تاريخ المنطقة الدّامي بعد عقدين، وتحديدًا في الأعوام التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، أدواتٍ إضافيةً للتخويف من الديمقراطية بالتّجربة العراقيّة في المشرق العربيّ.

وفي هذا السّياق استحضر النظام التونسي الأفكار التنويرية الأوروبية والفرنسية المرجعيّة بشكل أداتي لتخويف النخبة من إسلاموية «العامّة». وحدث الأمر نفسه، وبتمويلٍ ضخمٍ من قبل الدولة في مصر، كما حدث بدرجةٍ معيّنةٍ في سورية. وبذلك، يشكّل هذا الاستدعاء الأداتي لفكر التنوير من دون تذوّته أو ممارسته مشترَكًا بين الأنظمة العربية التسلطية المتلبرلة اقتصاديًّا. لقد غدت أجهزة الدولة حاملًا لأفكار التّنوير، ولكن بشكل أداتي مشوّه مسخ الجوهريّ في التنوير، وهو العقل الحرّ الناقد الذي يجب أن يبرّر كل شيء نفسه أمامه، إلى تسلطية منفلتة. وأصبح هذا العقل أداة تسويق الدولة التسلطية كدولة اضطرار تاريخية في مواجهة أصولية «العامة» و«ظلاميتها». وفي آخر سنواته وضع مبارك على كل حال حلفاءه وخصومه أمام خيار: إمّا أنا أو الإخوان.

- بعد أن أظهرت تجربة بن علي صعوبة القيام بانفتاحٍ مجتزأ، بدأ النظام الأمني بانتهاج سياسةٍ قمعيةٍ عاريةٍ تشمل مختلف تكوينات الطيف السياسي والمجتمعي التونسي. وقد أدّت هذه الممارسات في مراحلها النهائية بشكل غير مباشر إلى تقارب بين أطياف المعارضة التونسية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية. وقد تكرّس هذا التقارب بخطوة تكوين «هيئة ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥»، التي ضمّت قوى سياسيةً وفكريةً مختلفةً، منها التجمع الديمقراطي والتكتل الديمقراطي وحزب العمّال الشيوعي التونسي وحركة

النهضة. وبدأت الهيئة بإصدار بياناتٍ كان لها أثرها في الحراك الديمقراطي في تونس ما قبل ثورتها الشعبية. وعلى الرغم من محاولات النظام وقوى المعارضة التي يحتويها اختراق الهيئة بنشر فكرة استحالة التحالف بين العلمانيين الماركسيين والإسلاميين، وميل ناشطين إسلاميين داخل التحالف نفسه لتفضيل النظام الحاكم بوصفه أقلّ علمانيةً من هؤلاء اليساريين، كما ميْل يساريين داخل التحالف ذاته لتفضيل النظام بوصفه علمانيًّا تجاه خطر هؤلاء الإسلاميّين، إلا أنّ التجربة برأينا هي «بروفة» بارزة على طريق نشوء النمط الذي تحقّق لاحقًا في الشارع التونسي من خلال أعمال الاحتجاج والثورة التي تجاوزت الخلافات الأيديولوجية التقليدية، وذلك في خضمّ الصراع لإسقاط النظام الحاكم.

ثانيًا: خلفيّات اجتماعيّة ـ اقتصاديّة

قبل انتشار اقتصادات السوق المفتوح التي بدأت في المرحلة الأولى كانفتاحٍ اقتصادي في السبعينيات (من القرن الماضي) وانتهت إلى تعديلاتٍ بنيويةٍ شاملةٍ بموجب إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد في الثمانينيات والتسعينيات، انتشرت في عدد من دول العالم الثالث النامية سياسات تعتمد على بناء الاقتصاد الوطني بواسطة القطاع العام، وعلى التصنيع والاكتفاء الذاتي في الاستهلاك بدل الاستيراد، أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية العربية بـ «إحلال التصنيع محلّ الواردات» (Import Substitution Industrialization-ISI).
لم تتميز مجتمعات الإنتاج عن الاستهلاك في أنها تمتنع عن الاستيراد، بل في أنها تحمي إنتاجها، وتنتج ما يمكنها أن تنتجه بدل استيراده. وهي لا تحدّد ذلك بموجب أنماط الاستهلاك المستوردة والمعمّمة، بل بموجب حاجات الاقتصاد المحلي. وقد تَمثّلت المفارقة في أن احتذاء نموذج الإنتاج والتصنيع قد جعلها أقلّ اعتمادًا على استيراد السلع الاستهلاكية والأساسية وهو أمر إيجابيّ، وأكثر اعتمادًا على استيراد حاجاتها من تجهيزاتٍ وسلعٍ وسيطةٍ وغيرها، وهو أمر لا بد منه.

وقد رافقت هذه السياسات على مستوى نموذج الدولة عملية بناء دولة مركزية، كما رافقها خطاب سياسيّ قوميّ وأنظمة سلطويّة. لقد احتاجت هذه السياسات الاقتصادية إلى بنى سياسيةٍ من هذا النوع، تعزّزها كما عزّزت

البنى السياسية الدولتية وطبيعة أنظمة الحكم تطوير مثل هذه الاقتصادات. لقد بنت هذه السياسات مؤسسة الدولة، كما تمكنت من تنفيذ إصلاح زراعي وتعميم التعليم. وسجّلت منجزاتٍ كثيرةً على مستوى بناء المجتمع الوطني.

وغالبًا ما أدّت هذه السياسات في إطار مفارقاتها بين استهداف الاستغناء عن الاستيراد لأهداف استهلاكية وبين زيادة الاعتماد عليه لغايات أخرى مثل المشاريع الطموحة غير المدروسة، إلى الاستدانة، والوقوع في فخّ المديونية الخارجية. وتحوّلت هذه إلى قوةٍ ذاتية الدفع والتضخم بحكم تعثرات عمليات التنمية، وارتفاع خدمة هذه الديون بالنسبة إلى الناتج المحليّ الإجماليّ أو الدخل القومي، والتورط في تشييد مشاريع غير مدروسةٍ وفق منطق جدواها أو الحاجة إليها. وجرى اللجوء أحيانًا إلى استيراد مشاريع جاهزة عانت باستمرار من عيوب تقنيةٍ كبيرةٍ بسبب صفقات الفساد التي حكمت عقودها، والتي شكّلت أساس نشوء نوعٍ من طبقاتٍ بيروقراطيةٍ مرسْملةٍ. كما أن السياسات الاجتماعية اللازمة لخلق الإجماع الوطني، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، تطلبت رفع معدّلات الإنفاق العام بشكلٍ يفوق مصادر الدخل المتوفّرة لدى الدولة، ويتخطّى قدرة الناتج المحليّ الإجماليّ على تلبيتها.

وظلّت مشكلتها الأساسية في تحوّل «الديمقراطية الشعبية» أو «الجماهيرية» إلى استبداد، ليصبح الاستبداد حاضنة لفساد سياسي ومالي؛ ثم إلى حاضنة لتتجدّد الفوارق الطبقية بنشوء طبقات غنية جديدة مستفيدة من النظام، بحيث تترجم علاقات الولاء لرأس مال سياسي، وتترجم الأخير إلى رأس مال اقتصادي.

لقد احتذت تونس في ستينيات القرن العشرين نموذجًا «اشتراكيًا» من نوع «رأسمالية الدولة» التي سادت في العالم الثالث، لكن مع قدرٍ أكبر من الانفتاح على الغرب والتوجه إلى الخارج. وقام النموذج على أساس تعزيز دور القطاع العام في عملية التنمية، وإجراء تحويلاتٍ اقتصاديةٍ ـ اجتماعيةٍ في ضوء هذا النموذج. وقد وصلت الاقتصادات التي انطلقت من هذا النموذج إلى أزماتٍ في عدد من الدول لأسبابٍ مختلفةٍ. أما في تونس، فقد كانت المحطة الأساسية للأزمة عام ١٩٦٩ مع انهيار الخطط الزراعية القائمة

على الملكيات التعاونية وملكيات الدولة التي قادها الوزير أحمد بن صالح، واندلاع احتجاجاتٍ واسعةٍ من ملاك الأراضي، ما أدّى إلى بدايات اللبْرلة الاقتصاديّة في عهد بورقيبة.

وقد شكّلت خصْخصة الأرض في التسعينيّات المرحلة الأخيرة من عملية تفكيك القطاع العامّ في الاقتصاد التونسي. وهي العملية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين بعد أزمة ١٩٦٩ الاقتصادية ـ السياسية. وقد استفاد ملاك الأرض الكبار من هذه الخصخصة، وتحوّل جزء كبير منهم إلى رجالِ أعمالٍ في المدن. وقد ارتبط هؤلاء بعلاقةٍ قويةٍ مع النظام الحاكم، وتقربوا سياسيًّا منه بهدف الاستفادة الاقتصادية.

وفي حالة خصخصة الأرض بالتحديد، برز مثال على عملية لبرلةٍ اقتصاديةٍ لا تؤدي إلى ديمقراطيةٍ بل تعيد إحياء السياسة التقليدية والتبعية الشخصية في الريف، وهي التبعية لمالك الأرض البرجوازي المستثمر الذي غالبًا ما يكون قياديًّا في الحزب الحاكم في الوقت ذاته. لقد أدّى فقدان الفلاحين لملكية الأرض إلى تقليص قوّتِهم السياسية داخل النظام، وتراجع تأثيرهم في اتجاهاته وسياساته الاقتصادية الاجتماعية التي انبثقت في عصر بورقيبة عن نظام شعبوي يستند إلى تأييد الفئات الاجتماعية المستفيدة من القطاع العام، ومن سياسات الدولة الاجتماعية(٢٧).

بعد خمس سنوات على الاستقلال، تخلّى بورقيبة عن أجندته الليبرالية في الاقتصاد وتبنّى نموذج الدولة المركزية. وعندها غيّر الحزب اسمَه من الحزب الحر الدستوري إلى الحزب الاشتراكي الدستوري. وعُين أحمد بن صالح وزيرًا للاقتصاد. ولا شكّ أن هذا الخيار كان اقتصاديًّا متعلقًا بضرورة تدخّل الدولة في التخطيط الاقتصاديّ في دولة نامية بواسطة توسيع القطاع العام والحماية الجمركية والاستثمار في البنية التحتية وغيرها. ولكن، كانت هنالك أيضًا أسباب سياسية متعلقة بتكريس ارتباط المجتمع بالقيادة السياسية للدولة. ويشمل ذلك الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص المعتمد

---

(٢٧) حول هذه المواضيع يكتب ستيفان كينغ بتوسع في كتابه: Stephen J. King, *Liberalization Against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003).

بشكل كليّ على قربه من مؤسسات الدولة للحصول على عطاءات ومشاريع، أو لترخيص مشاريع، أو لامتيازات وكالات وغيرها. كما تجلّت هذه السياسة بوجه خاص في وضع قيود مشدّدة على الاستيراد، وفي إقامة التعاونيات الزراعية، والرقابة على الأسعار وتثبيت الفائدة البنكية وغيرها. ومع عام ١٩٦٨، كان القطاع العام قد سيطر على قطاعات البنوك والمواصلات والطاقة والمناجم وتجارة الجملة، و٧٠ في المئة من الصناعة، و٩٠ في المئة من الزراعة، وحتى قسم من المهن الفنية واليدوية. وعلى الرغم من ظهور عجز في الموازنة ناجم عن الإنفاق العام وإجراء تخفيض عملة لأول مرة في تونس عام ١٩٦٤، إلا أن هذه السياسات استمرّت حتّى عام ١٩٧٠، محققةً معدّلات نموّ تبلغ ٥ في المئة سنويًّا.

كان لسياسات التخطيط المركزي ونظام الحماية الجمركية أن نجحت في إرساء بنى تحتية متطورة وتحقيق إنجازات في مجال التصنيع، كما نجحت في بناء نظم إدارية متميّزة وإقرار قانون عصري للأحوال الشخصية (١٩٥٦) للبدء في التنظيم الأسري عام ١٩٦٢، الذي أسهم في خفض نسبة زيادة الولادات من ٧,١ في المئة إلى ٥,٨ في المئة عام ١٩٧٥. كما ارتفعت نسبة تعليم الإناث فأصبحت الأعلى في المنطقة.

وقد اعتمدت الدولة في الإنفاق على مشاريعها على النفط والتمويل الدولي وعائدات القوة العاملة المهاجرة، ولكن الارتفاع المطّرد للأجور وتوسّع القطاع العام أدّى إلى زيادة العجز المالي. كما أن القطاع الخاص لم يصمد أمام ارتفاع الأجور، فلجأ إلى المضاربات العقارية. وفي عام ١٩٦٧، بلغ الإنفاق على تسديد الديون سنويًا ما يعادل ٢٦,١ في المئة من مجمل الصادرات، مقابل نسبة لا تتجاوز ١ في المئة عام ١٩٦١، كما تضاعفت نسبة الدين إلى الناتج الوطني خلال هذه الفترة[٢٨].

إلى جانب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع الديون والعجز في

---

(٢٨) Myriam Blin, «The Political Economy of IMF and World Bank Interventions: Is Tunisia Really a Model Student?,» in: Jane Harrigan and Hamed El-Said, eds; *Aid and Power in the Arab World: IMF and World Bank Policy-Based Lending in the Middle East and North Africa*, (Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 107.

الموازنة والمضاربات العقارية للقطاع الخاص، انتفض ملاك الأرض ضدّ المصادرة وساهم في ذلك مرور ثلاث سنوات من الجفاف. وفي تلك الفترة، تم استبدال أحمد بن صالح بالهادي نويرة وبدأت فترة اللبرلة الاقتصادية الأولى من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٦. وعلينا هنا أن نحذر الانجراف وراء المفهوم كما يعرف في الدول الغربية. فقد جرى تطبيق الليبرالية الاقتصادية هنا بإشراف الدولة وتدخّلها المباشر.

وتلخّصت السياسات الجديدة في تشجيع التصدير بواسطة تنمية القطاع الخاص، وتفكيك التعاونيات وإعادة بعض الأراضي المصادرة إلى أصحابها الأصليين، مع بقاء أنظمة حماية في الزراعة، والتخلّي عن بعض استثمارات الدولة لصالح القطاع الخاص. فقد تقلّص الاستثمار من قبل الدولة في هذه المرحلة من ٦٧ في المئة من مجمل الاستثمارات إلى ٥٧ في المئة، الأمر الذي أدّى إلى تنويع في مجموعات المصالح القائمة في الاقتصاد التونسي وخاصة نشوء طبقة رجال الأعمال المقربة من صنّاع القرار السياسي. في هذه الفترة، ارتفعت قيمة الديون الخارجية من نسبة ٣٨ في المئة من مجمل الناتج الوطني عام ١٩٨١ إلى ٦٣ في المئة عام ١٩٨٦.

ولاحت مؤشرات الأزمة الاقتصادية مع انخفاض نسبة النموّ إلى ٣,٦ في المئة. ومع التسهيلات التي قُدّمت لرجال الأعمال والمبادرات الخاصة في الاستدانة والحصول على قروض من البنك، تحوّلت هذه القروض إلى ديون غير قابلة للسّداد. وانتشرت منذ عام ١٩٨٤ ظاهرة إعلان الإفلاس في الشركات الخاصة. وفي الفترة ذاتها تقريبًا، أي في عام ١٩٨٣، حاولت الدولة رفع الدعم الذي تقدّمه للسلع الأساسية. ورُفِع سعر الخبز ١٠٠ في المئة، وبدأت التظاهرات والانتفاضة الشعبية، التي أدّت إلى تدخل بورقيبة وإلغاء القرار الذي كان هو صاحبه في الواقع كما أسلفنا. وتواصل التدهور الاقتصادي على المستوى الكلّي للاقتصاد (Macro). وهي الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط، وانخفض سعر الفوسفات عالميًّا، وتفاقمت مشكلة العمال الأجانب في أوروبا، وطُرِدَ في الوقت ذاته ٣٠ ألف عامل تونسي من ليبيا عام ١٩٨٥. هذه هي المرحلة التي مهّدت لانقلاب زين العابدين عام ١٩٨٧ ولبدء تدخل المؤسسات المالية الدولية المباشر في الاقتصاد التونسي.

انتقل الاقتصاد التونسي إلى الانفتاح والخصخصة في المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٦، كما في حالة مصر، ولكن في ظل الرئيس نفسه، الذي تحوّل إلى «المجاهد الأكبر» و«أبي الأمّة» التي يتحوّل نظامها الاقتصادي - الاجتماعي ويتبدّل بينما يبقى هو «خالدًا» «مُخلّدًا» على رأسها. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة الفترة الثانية من حكم بورقيبة الذي انتهى بنهايتها. ولكن التعديلات البنيوية الشاملة للاقتصاد التونسي تمّت بعد عام ١٩٨٦ بموجب «برامج التكيّف الهيكلي» المتّفق عليها مع صندوق النقد الدوليّ Structural Adjustment Programs, SAP.

لقد أطلق جون وليامسون[٢٩] عبارة «توافق واشنطن» على المبادئ المتوافق عليها بين الإدارة الأمريكية والمؤسسات الدولية المالية في واشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمالية الأمريكية) والمتعلقة أساسًا بالانضباط المالي لتخفيض عجز الموازنة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتحرير التجارة الخارجية. وقد لخّص وليامسون توافق واشنطن بأنه: «ردّ فعل على الدور القيادي للدولة في المبادرة إلى التصنيع وإحلال الواردات». وتَوافق كل من البنك الدولي وصندوق النقد ووزارة الخزينة الأمريكية عمليًا على أنّ هذه المرحلة قد انتهت... وتتلخص خصائص الوفاق باقتصاد السوق، والانفتاح على العالم، وانضباط مالي على مستوى الاقتصاد الكلّي (Macro)[٣٠]. وقد وصفها ستغلتز بأنها حركة «أصولية سوقيّة» (إذا صحّت الترجمة) بمعنى أنها عودة إلى أصولية اقتصاد السوق[٣١]. وتتألّف سياسات «توافق واشنطن» من سياسات للإصلاح الاقتصادي في الدول التي تمرّ بأزماتٍ ماليّةٍ واقتصاديةٍ ناجمةٍ برأي مؤسّسات «توافق

(٢٩) John Williamson, «What Washington Means by Policy Reform,» paper presented at: *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?* (conference), edited by John williamson (Washington DC: Institute for International Economics, 1990).

(٣٠) John Williamson, «A Short History of the Washington Consensus,» in: Narcis Serra and Joseph Stiglitz, *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance,* Initiative For Policy Dialogue Series (Oxford; New York: Oxford University Press, 2008), pp. 14-30, esp. 16-17.

(٣١) Joseph E. Stiglitz, «Is There a Post Washington Consensus Consensus?,» in: Serra and Stiglitz, Ibid., pp. 41-42.

واشنطن» عن غياب الانضباط في الماليّة العامّة وتضخّم القطاع العام ونقص كفاءته والاعتماد في سياسة التنمية على الحماية الجمركية العالية، وتدخّل الدولة في تحديد الأسعار، وتخفيض أسعار السلع الأساسية بواسطة دعمها الحكومي المباشر وغير المباشر، ومحاولة بناء صناعة وطنية تستغني عن الاستيراد (إحلال الواردات). كل ذلك يؤدّي إلى هبوط معدّلات النموّ، وارتفاع المديونية، وعجز الموازنة والفساد وغيرها.

وتدعو مبادئ «توافق واشنطن» إلى تصحيح السياسات المتسبّبة في ذلك بالتركيز على الاستقرار في عناصر الاقتصاد الكلّي بواسطة: ١ ـ ضبط عجز الموازنة بخفض الإنفاق الجاري. ٢ ـ السيطرة على التضخم. ٣ ـ تحرير سعر الصرف أو تثبيته بما يعكس توازن المدفوعات الخارجية. ٤ ـ إلغاء تدخل الدولة في أسعار السلع والخدمات عن طريق دعمها.

وتؤلف هذه الخطوات سوية سياسات ما سُمِّي الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو النيو ـ ليبرالية. وهي تضيف إستراتيجية الاستقرار المالي (Stabilization) إلى إستراتيجيات التعديلات البنيوية (SAP) المذكورة أعلاه، وتضيف إليها وقف الدعم المقدّم للموادّ الاستهلاكية الأساسية، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

تؤدّي غالبية هذه الإصلاحات عمومًا إلى إلحاق الأذى بالفئات الفقيرة المستفيدة من دعم أسعار المعونات على المواد الاستهلاكية، ومن التحكّم في الأسعار. كما تنشئ هذه السياسات طبقاتٍ جديدةً قائمةً على التواطؤ بين أصحاب النفوذ السياسي والطبقات الجديدة المستفيدة من الخصْخصة ومن لبرلة الاقتصاد، وترخيصات المشاريع الخاصة، والعطاءات وغيرها. وتؤدّي في حالة حكم الاستبداد ليس إلى دمقرطته، بل إلى انتشار الفساد على نطاقٍ واسعٍ.

لقد قارن جوزيف ستغلتز مثلًا بين طريقين. طريق دول أمريكا اللاتينية التي طبقت مبادئ توافق واشنطن فبدأت بنسب نمو مرتفعة طوال سبع سنوات في بداية التسعينيّات، تلاها ركود في منتصف التسعينيّات لتكون حصيلة التسعينيّات نسبة نمو تبلغ نصف النّسب التي حُقّقت في هذه الدول في الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي حين اتّبعت سياسات مناقضة.

في حين أنّ دول شرق آسيا قد حقّقت تقدّمًا هائلًا في التنمية والنموّ وذلك بأن حافظت على استقرار ماليّ، وسياسات ضبط الصّرف العام، ولكنها كانت أكثر حذرًا في الخصخصة. وأعلنت مجموعة من المفكّرين الاقتصاديّين الدوليّين والمسؤولين السّابقين في المؤسّسات الماليّة العالمية ما يمكن تسميته مبادئ برشلونه كنوع من النّقد الذاتيّ. وهي مبادئ تؤكّد على ضرورة التّوزان بين دور الدّولة ودور السّوق. فالأولى مطالبة بالتدخّل على مستوى الماكرو حين يقع فشل في السوق، وكذلك في قضايا الحفاظ على البيئة وتقليص الفقر والتّوزيع العادل للدّخل[٣٢].

لقد مرّ العالم العربيّ بمثل هذه التعديلات التي أُطلق عليها اسم «إصلاحات» في حالتيْ مصر وتونس وغيرهما، وجرى الردّ عليها نظريًّا من قبل مجموعة من الاقتصاديّين النقديّين العرب، ولكن الضّرر الذي لحق باقتصادات أمريكا اللاتينية[٣٣]، وحالات الإفقار الواسعة التي نتجت عن هذه السياسات في بعض دول العالم الثالث، خاصّة في إفريقيا، هي التي أدّت إلى تنظيرٍ ضدّها على المستوى العالمي. وقد اتّخذ هذا التنظير فيما بعد شكل تطوير بدائل اقتصاديّةٍ نظريّةٍ جديّةٍ؛ هذا، مع العلم أنّ البنك الدولي ذاته اضطرّ إلى الاعتراف بوجاهة بعض توصيات نقّاد سياساته في تسعينيّات القرن الماضي. لقد تحوّل البنك الدوليّ إلى تعديل سياسة التعديلات البنيوية في نظريّة المشاركة في عملية النموّ (Shared Growth) التي تشرح الإستراتيجيّة التي تؤدّي إلى مشاركة الجميع في النموّ واستفادتهم منه، الأمر الذي يؤدّي إلى تعديل توزيع القوى السياسية في المجتمع، وهو ما يؤدّي بدوره إلى تسهيل عملية الدمقرطة بموجب هذه النظرية.

تستند هذه النظرية إلى محاولة إقناع المستفيدين من النموّ بأن يشاركوا الآخرين في ذلك، وأن يعتبروا أن هذه المشاركة ضرورية من أجل الاستمرار

(٣٢) انظر: Paul Krugman, «Inequality and Redistribution,» in: Serra and Stiglitz, Ibid., pp. 31-40.

Joseph Stiglitz, «Is There a Post Washington Consensus Consensus,» pp. 41-56.

(٣٣) Douglas A. Chalmers [et al.], *The New Politics of Inequality in Latin America: Rethinking Participation and Representation*, Oxford Studies in Democratization (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997).

في الربح، وذلك عن طريق المعونات الموجّهة بشكل عيني للفئات الفقيرة، بدلًا من دعم البضائع الاستهلاكية بشكل عام، وعن طريق الإنفاق في قضايا تهمّ الرّفاه الاجتماعي بشكل عامّ.

ولكن النظريات المناقضة لهذا التوجّه تصرّ على أن يشكّل التوزيع العادل للدخل أساسًا لسياسةٍ اقتصاديةٍ قائمةٍ بذاتها، وليس مجرد اقتناع من قبل الطبقات المستفيدة من النموّ بمشاركة المجتمع في ذلك. فالمساواةً في توزيع الدخل تتطلب سياسةً خاصةً منفردةً، إضافةً لسياسات النموّ. وبشكل عامّ يتطلب ذلك استثمار الدولة في مجالات مثل التعليم والصحّة واتّباع سياسةٍ ضريبية تصاعديّةٍ، ومساواةً في إمكانية الوصول إلى مصادر رأس المال المتاح في البلد، وفي ملكية الأرض وغيرها(٣٤).

ويرى عدد ممّن يمكن تسميتهم أتباع «التوافق الجنوبي الجديد» (دول الجنوب) مقابل «توافق واشنطن» أن اللامساواة في الوصول إلى المصادر الاقتصادية تؤدّي في النهاية إلى إعاقة النموّ نفسه، لأنها تعيق التنمية البشرية. لم تقد سياسات اللبرلة الاقتصادية في تونس إلى إرساء قاعدةٍ اجتماعيةٍ للانتقال الديمقراطي، بل أدّت إلى تشديد السياسات السلطوية، وارتفاع نسب الفساد. وقد كانت علاقة أسرة بن علي وزوجته (الطرابلسية في لغة الشعب التونسي السياسية) بمنظمة الأعراف أحد أهم رموز وأدوات الفساد الذي تجاهله الاتحاد الاوروبي والمؤسسات النقدية الدولية التي وزّعت شهادات الامتياز لسياسات تونس الاقتصادية، إذ مثّل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة إحدى قنوات العلاقة بين رجال الأعمال والنظام. وقد أدّى تشابك مجال المال والأعمال بسلطة القرار السياسي إلى صمت الصناعيين ورجال الأعمال حتى عن السياسات التي تضر بهم أو تميّز فيما بينهم، والصمت عن الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي التي تضر بالصناعة المحلية وغير ذلك. وأدوات السيطرة هي أدوات الفساد، فالنظام الحاكم يستخدم الإعفاءات من جباية الضرائب مكافأةً أو فرضها عقابًا

---

(٣٤) Andres Solimano, «Beyond Unequal Development: An Overview,» *World Bank Paper* (March 1999), <http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/1999/07/22/000094946_99040705593066/additional/107507322_20041117181520.pdf> (accessed 24 June, 2002).

كأدوات في ضمان الولاء السياسي. وهذا يفسِّر أيضًا أن جباية الضرائب لا تشكِّل أكثر من ٢١ في المئة من مجمل الناتج المحلي، فهي أداة سياسية أكثر مما هي أداة اقتصادية(٣٥).

وكان النضال ضدّ هذه اللبرلة هو الذي حمل مطالب ديمقراطية. ويمكننا القول إن النضال عمومًا ضد النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في الدولة الاستبدادية يتضمن عادةً بعض المطالب الديمقراطية(٣٦). ويشمل ذلك النضالات التي سبقت مرحلة اللبْرلة في تونس. فقد اتّخذ نقد سياسات التعاضد بقيادة تيار أحمد المستيري داخل الحزب الاشتراكي الدستوري طابع مطالب ديمقراطية. وقد اتخذت النضالات في مرحلة اللبرلة الاقتصادية طابعًا نقابيًا يساريًا بشكل عام. ولا شكّ أن الجماعات الإسلامية بدأت في التنظّم سياسيًّا مع انتشار الانطباع في الستينيات والسبعينيّات من القرن الماضي عن أنّ اليسار قد يشكّل بديلًا للنظام القائم.. . وقد حملت جميعها مطالب ديمقراطية، حتّى قبل أن تؤمن فعلًا بالديمقراطية كنظام سياسيّ.

كان أول إضراب عام أعلنه الاتحاد العام التونسي للشغل عام ١٩٧٨. وتلته أوّل انتخاباتٍ تعدّديةٍ في عام ١٩٨١(٣٧). وهي من نوع الإصلاحات التي عرفناها في الثمانينيّات في العالم العربيّ بعد الانتفاضات الاجتماعية، وقد جرى ذلك بعد سنواتٍ في الأردن ومصر والمغرب أيضًا. هنا يجري الحديث عن إصلاحاتٍ سياسيةٍ يُجريها النظام ليس لأنّ قناعته عن سبل إدارة الدولة تغيّرت، بل لاحتواء حالة غضب اجتماعي نتيجةً للتضرّر من سياساتٍ اقتصاديةٍ. ولكن الإصلاحات السياسية تلك لم تمسّ المؤسّسات الأساسية صانعة القرار في الدولة، وبالتالي ثبت أنه

---

(٣٥) انظر: وليد حدوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية،» ورقة غير منشورة قدمت إلى: مؤتمر «الثورات والإصلاح والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية،» عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

(٣٦) Chris Alexander, «State, Labor, and the New Global Economy in Tunisia,» in: Dirk Vandewalle, ed., *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy* (New York: St. Martin's Press, 1996), p. 183.

(٣٧) لم يحقق فيها أي حزب معارض نجاحًا يذكر.

يسهل التراجع عنها حين يجد النظام ذلك مناسبًا، أو حين يجد خطرًا في توسّعها، أي تحوّلها إلى إصلاحاتٍ جذريّةٍ حقيقيةٍ. في تلك الانتخابات التي جرت خلال عام ١٩٨١، لم يسمح بانتخاب حتى معارض واحد في البلد، وكان واضحًا أنّه قد جرى تدخّل أمنيّ في مجرى الانتخابات، وتحديد النتائج.

وبعد الإطاحة ببورقيبة عام ١٩٨٧ فيما يسمّى «الانقلاب الطبّي»، جاء زين العابدين بن علي إلى الحكم متبنّيًا شعارات الليبرالية في الاقتصاد والدمقرطة السياسية في الوقت ذاته، ومبشّرًا بالانفتاح والإصلاح. ونشأ انطباع عام بعد انتخابات عام ١٩٨٩ كأن تونس تمرّ بعملية تحوّل ديمقراطيّ هامّة، وقد تعدّل هذا الانطباع في انتخابات عام ١٩٩٤. ولكن العقد الذي تَلا تلك الانتخابات شهد تعميقًا للّبرْلة الاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع تشديد سلطوية النظام وقمعيته، ولا سيّما منذ منتصف العقد التاسع[٣٨].

ومنذ عام ١٩٨٩، ومع انخفاض القوة السياسية للطبقة العاملة التونسية نتيجةً للخصخصة، حصل للاتحاد العام التونسي للشغل ما حصل لنقاباتٍ أخرى كثيرةٍ في مثل هذه الظروف. إذ تحوّل من النضال النقابي الذي يرفع من حينٍ إلى آخر شعارات سياسية ديمقراطية إلى التورط في المشاركة مع النظام، والاكتفاء بالمساومة الموسمية على الأجور بموجب جدول الغلاء. في هذه المرحلة، نشأت قيادات الاتحاد التي احتواها النظام، والتي عملت في ظروف فجوة كبيرة تفصلها عن قواعد الاتحاد النضالية، والتي احتفظت على مستوى الفروع ببعض الاستقلالية النضالية مكّنتها من التعاون مع الناشطين المحليين.

---

(٣٨) لقد اعتقد كثيرون أن زين العابدين يقوم بإصلاح ديمقراطي فعلًا، وشارك في هذا الاعتقاد زعيم حزب النهضة التونسي راشد الغنوشي بداية، وربما كان ذلك الاعتقاد مبررًا في نهاية الثمانينيات في بداية حكمه. ولكن ما هو غير مبرر أن يعتقد مثقف تونسي ذلك في نهاية التسعينيات، حين بانت معالم استبداد زين العابدين تمامًا. انظر تصريحات محمد عبد الباقي الهرماسي من عام ١٩٩٨ حين كان وزيرًا للثقافة، أن ما يجري في تونس هو عملية تحول ديمقراطي. انظر: Georgie Anne Geyer, «Tunisia: A Country that Works,» *Washington Quarterly*, vol. 21, no. 4 (Autumn 1998), p. 98.

ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن الاقتصاد التونسي حقّق بعض النجاح اللافت للنظر على مستوى الـ «ماكرو» (Macro) في دولة لا تتوفر فيها مصادر طبيعية، ويعتمد نجاحها على الاستثمار في التعليم وعلى سبل الإدارة العصرية. ومن المهم أن نؤكد أن دحض تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية الإيجابية عن الاقتصاد التونسي، التي تصنف تونس كطالب متفوق (Star Student) في مدرسة هذه المؤسسات، لا يجوز أن يقود إلى اعتبار التجربة التونسية مجرد فشل. فمن بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي طبّقت خطط إعادة الهيكلة والتعديلات التي اقترحها البنك الدولي وصندوق النقد، كانت تونس الوحيدة التي حققت نجاحًا يُذكر، على الأقل من ناحية المؤشرات العامة على مستوى الماكرو. وقد تقلصت معدلات الفقر وخفضت نسبة الديون الخارجية وحافظت على نسبة نموّ معقولة ولجمت التضخّم الماليّ. ويبقى السؤال مطروحًا: هل كان هذا النجاح ناجمًا عن اللبرلة الاقتصادية التي اقترحها البنك الدولي وصندوق النقد؟ أم هو نتيجة مختلطة لتطبيق الحكومة التونسية بعض هذه التعليمات ورفضها تطبيق البعض الآخر، واتّباعها إيقاعها التدريجي في الإصلاح عام ١٩٨٠؟ نحن نميل إلى ترجيح فضل البيروقراطية والخبرات التونسية المحيطة بالحكومة التي أصرت على التدرّج وعلى التمسّك بشروطها في الإبقاء على دور للدولة وإصرارها على الخصخصة الجزئية فقط، وقاومت الخصخصة الشاملة التي تدفع إليها اللبرلة التي تؤمن بها المؤسسات المالية الدولية.

لقد بدأت تونس عملية الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٧٠ قبل تدخّل المؤسسات المالية الدولية المكثّف في عام ١٩٨٦. وقد أصرّ اقتصاديّو وموظّفو الحكومات التونسية الذين فاوضوا المؤسّسات الدولية على الحفاظ على إيقاع تونس الخاصّ الذي بدأ في تلك الفترة فيما يتعلق بالخصخصة. وفي الحالات كافّة، حقّقت تونس بعض النّجاح كما أسلفنا، ولكنها لم تحقّق النّجاح الكبير الذي تنسبه لها المؤسسات الدولية بوصفها طالبًا متفوّقًا، أو طالبًا نجيبًا عندها. فقد ظلت نسب البطالة عالية نسبيًا خاصة في صفوف الشّباب، وظلّت معدّلات الاستثمار الخاصّ منخفضة، كما تعمّقت حالة عدم المساواة في توزيع الدّخل بشكل مطّرد جنبًا إلى جنب مع تعمّق القمع

السياسي. ولا شكّ أن تدفّق الأموال والقروض من المؤسّسات المالية الدولية إلى تونس كان عاليًا جدًّا بشكل لا يتناسب مع حجم الاقتصاد التونسي، ولا مع النّجاحات المذكورة.

وإذا أخذنا في الحسبان أنّ جزءًا من هذه النجاحات لم ينجم عن سياسات المؤسسات العالمية بقدر ما نجم عن رفض الحكومة الالتزام بتعليماتها بحذافيرها، وعن الإصرار على استمرار تدخّلها المركزيّ في الاقتصاد، غالبًا لأسباب سياسية تخصّ السيطرة والإمساك بأسباب ومصادر القوّة، فإننا ندرك أنّ قسمًا كبيرًا من المديح الذي كان من نصيب الاقتصاد التونسي قد بذل لأسباب غير اقتصادية، بل سياسية غالبًا.

ويمكن تفسير تدفّق الأموال والعلامات الإيجابية الدائمة لتونس بأسباب سياسية متعلقة بقبول الحكومة التونسية بصورة عامّة للغةٍ وسياسات توافق واشنطن الليبرالية إضافة إلى مواقفها «المعتدلة» في القضايا الإقليمية وعلى المنعطفات التي كانت تهمّ السياسات الغربية، مثل مكافحة الإرهاب وحرب الخليج وعملية السلام مع إسرائيل وغيرها. ويبدو أنه في الكثير من الحالات كانت هذه العوامل أكثر أهمية بالنسبة إلى المؤسّسات الماليّة من الاقتصاد التونسي[٣٩]. يُشار أيضًا إلى أنّ مصر والأردن فقط تلقّتا مساعدات مالية أعلى من تونس قياسًا على عدد السكّان، ويعود مصدر تفوّق مصر والأردن على تونس في تلقّي المساعدات، إلى مصادر غير المؤسّسات المالية مثل حكومة الولايات المتّحدة وغيرها، وذلك أيضًا لأسباب سياسيّة وإستراتيجية.

لقد نجمت صحّة الاقتصاد التونسي وتنوّعه مقارنة بمحيطه عن أسباب متعلّقة ببناء مؤسسات الدولة والإدارة، وسياسات اقتصادية محلية، أكثر من تعلّقها بالالتزام بتعليمات المؤسسات المالية الدولية. وقد كانت دواعي مديح النظام من قبل هذه المؤسسات هي أيضًا أسباب ضعفه وعدم شعبيته. وجدير بالذكر أنّ هذه المؤسسات ـ يضاف إليها الاتحاد الأوروبي ـ لم تفرض على

(٣٩) Blin, «The Political Economy of IMF and World Bank Interventions: Is Tunisia Really a Model Student,» p. 141.

تونس شروطًا أو مطالبَ متعلقة بالاستبداد والقمع السياسيّ عند إبرام العقود وتقديم المساعدات المالية.

من ناحية أخرى، ناقضت التطورات في تونس وغيرها من الدول العربية عددًا من النظريات المنتشرة في الصناعة الأكاديمية الغربية حول التحول الديمقراطي، التي شكّلت في كثيرٍ من الأحيان أساسًا للتدخل الغربي. وهي النظريات التي ترى أن اللبْرلة تؤدي إلى توزيع مصادر القوة الاقتصادية، وبالتالي تهيّئ لعملية دمقرطةٍ سياسيةٍ. ومن أصحاب هذه النظريات عدد من المندرجين في تقليد فكري من مارتن ليبست مرورًا بصموئيل هانتنغتون وحتى كارلوس وايزمان ولاري دايموند[٤٠]. ومن الواضح ـ كما يبدو ـ أنّ السياسات النيو ـ ليبراليّة في حالة الدول النامية أو غير المتطورة اقتصاديًّا في ظروف الاستبداد لا تؤدّي إلى الديمقراطية. وقد أصبحنا نعرف الآن أن عواقبها تؤدي إلى الغضب الاجتماعي وربما الانتفاض، وأن النضال ضدّها في ظروف نظام استبدادي قد يؤدّي إلى نضال ديمقراطي، أي أنها لا تقود إلى الديمقراطية بل قد يقود النضال ضدّها إلى الديمقراطية.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة خطط ومراحل كما يفترض أن يفعل الاقتصاديون حين يستعرضون تطور هذه السياسات بين عام ١٩٨٦ وحتى الثورة التونسية، أو بموجب المدد التي تحددها الاتفاقيات المتتالية الموقّعة مع البنك وصندوق النقد الدوليّين. ولكن هذا الكتاب ليس بحثًا تفصيليًّا في تاريخ الاقتصاد التونسي القريب. وفي المجمل نقول إنّ الاستقرار المالي تحقّق وبدأ تطبيق خطة لتحقيقه بتخفيض في سعر الدينار. وجرى التخفيض على مرحلتين. كما تم العمل على تخفيض العجز في الموازنة ونسب

---

(٤٠) Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), pp. 69-105; Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991); Carlos Waisman, «Capitalism, the Market, and Democracy,» *American Behavioral Scientist*, vol. 35, nos. 4-5 (March-June 1992), pp. 500-516; Larry Diamond: «Economic Development and Democracy Reconsidered,» *American Behavioral Scientist*, vol. 35, no. 4 (March-June 1992), pp. 450-499, and *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University, 1999).

التضخم المالي، وزيادة معدّلات النموّ. كانت هذه عناصر الاستقرار في الاقتصاد الكلّي (Macro). أمّا التعديلات الهيكلية الأخرى فشملت لبرلة التجارة الخارجية فيما يتعلق بتراخيص التصدير والاستيراد، وتعزيز الصادرات، وخصخصة الزراعة، وزيادة المحفزات للاستثمار الخارجي، وتعويم نسب الفائدة، وبدء برنامج خصخصة تدريجيّ.

وقد ارتبطت سياسات الاستقرار والتعديلات الهيكلية بقروض قدّمتها المؤسسات المالية على مراحل تغطي خطط إعادة الهيكلة في كافة مجالات الاقتصاد، بما في ذلك الصناعة والزراعة والبنوك والتجارة. وانضمّت تونس إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٨٩. وبدأت في خصخصة قطاعات الفنادق والسياحة وصناعة النسيج. ومنذ بداية هذه المرحلة ظهرت فئة المستفيدين من الخصخصة المقرّبين من الحكومة[٤١].

وقاومت الحكومة التونسية الخصخصة في الشركات والصناعات الكبرى مثل صناعة الفوسفات والصناعات البتروكيميائية والإسمنت والاتصالات والنفط والغاز ومشاريع البنى التحتية بتأثير الاعتبارات الاقتصادية المهنية للخبراء وموظفي الدولة التونسيين. وكانت اعتبارات الخبراء التوانسة وموظفي الدولة اقتصاديةً، أمّا قبول النظام لنصائحهم بعدم الخصخصة في هذه المجالات الحيوية فقد كان لاعتبارات سياسية متعلقة بسيطرته على الاقتصاد وعلى المجتمع. وغالبًا ما ينجح الاقتصاديون في إقناع السياسيين إذا كانت الحجة الاقتصادية متوافقة مع مصلحة سياسية.

لقد تضاعف معدّل دخل الفرد مرتين ونصف المرة قبل التعديلات الهيكلية. وفي عام ١٩٦١ كانت نسبة ٦٠ في المئة من صادرات تونس مؤلّفةً من موادّ خامّ وموادّ أوّلية، أمّا في عام ١٩٨٦ فشكّلت هذه المواد ٣٨ في المئة فقط، أي أن تونس بدأت في تنويع صادراتها قبل تدخّل المؤسسات

---

(٤١) Blin, Ibid., p. 121.

انظر أيضًا: Abdelsetar Grissa, «The Tunisian State Enterprises and Privatization Policy,» in: I.William Zartman, Ed., *Tunisia: The Political Economy of Reform,* SAIS African Studies Library (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1991), pp. 109-127.

الدولية. وتواصل التقدم كما تدلّ المؤشّرات الرئيسة، التي سجّلت انخفاض نسبة الفقر إلى ٤,١ في المئة في عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت ١١,٢ في المئة عام ١٩٧٥. وقُدِّر حجم الطبقة الوسطى ذلك العام بـ ٨٠ في المئة من السكان[٤٢]. لكن، ثمّة مؤشّرات تدلّ على أنّ الإحصاءات حول الفقر مخفّفة، والمعطيات حول الطبقة الوسطى مضخّمة. وعلى الرغم من هذه الأرقام الاسميّة، فإنّ الفجوة الطبقية كانت في ازدياد بين طبقة ثرية محدودة الحجم نسبيًا من جهة، وطبقة وسطى واسعة أميلُ إلى الفقر بالنظر إلى مستواها المعيشي المنخفض، رغم احتفاظها بمستوى وعي وحاجات الطبقة الوسطى من جهة أخرى.

والحقّ يقال، إن سياسة التنمية في تونس كانت سياسة دولة يربط رئيس الدولة بورقيبة وخليفته زين العابدين مكانتهما الشخصية بنجاحها. ولا شكّ أنها حقّقت نتائجَ ملموسة. كانت الوحدة الوطنية مصدر الشّرعية، ثمّ كمّلها بالسياسات الاجتماعية عندما تفكّكت الوحدة الوطنيّة طبقيًا. وصار لا بدَّ من التعويض منها بسياسات اجتماعية واسعة من قبل النظام، ثم حلَّ في التسعينيات مصدر قلق جديد للنظام وهو الخوف من الإرهاب بعد انقلاب العسكر على نتائج الانتخابات في الجزائر وبدء ما يشبه الحرب الأهلية. ولجأ النظام إلى التأكيد على العلمانية والتحذير من الفوضى الأهلية، وحافظ النجاح الاقتصادي في مرحلة بن علي على مكانته كأحد أسس الشرعية عند النظام[٤٣]. وظلّت علاقة الدولة بالمجتمع علاقة إيجابية عبر العمل الدولتي الاجتماعي المنظم، الذي ظهرت نتائجه الإيجابية في نظم الإدارة والمستوى العالي للموظفين الذين تخرّجوا على النموذج الفرنسي من المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، وكذلك عبر تطوير التعليم وتنويع فروع الاقتصاد الوطني؛ أمّا من الجهة السلبية فإنّ هذه العلاقة تمرّ عبر القمع السياسي البوليسي لضمان استقرار النظام ولضمان تمرير الخطط الاقتصادية، وكذلك عبر علاقات الزبونية التي قامت على استفادة الموالين للنظام من الأقرباء

---

(٤٢) Blin, Ibid., p. 129.

(٤٣) Eva Bellin, «Tunisian Industrialists and the State,» in: Zartman, ed., Ibid., p. 450.

The Political Development, vol. 22, no. 3 (1994), pp. 427-436.

والمقرّبين اقتصاديًّا، ولا سيّما في السنوات الأخيرة التي بدأت تخفّ فيها مقاومة الدولة لعملية الخصخصة. ويشير عددٌ من المؤلّفين إلى ظاهرة الفساد البنيويّ التي نجمت عن هذه الزبونية الاقتصاديّة السياسية(٤٤).

في نهاية هذه العملية كانت نسبة ٧٥ في المئة من التجارة الخارجية تتم مع الاتحاد الأوروبي ودوله. وكانت هذه الدول هي مصدر ٦٧ في المئة من رأس المال الأجنبي المستثمر في تونس. واعتمدت الصادرات بشكل خاصّ على تصدير النسيج إلى السوق الأوروبية الذي شكّل ٤٢ في المئة من مجمل الصادرات، ما جعل الاقتصاد التونسي معرّضًا للأزمات الاقتصادية ولتقلّبات سوق التجارة الحرّة في أوروبا وتحديدًا بعد دخول السلع الصينية إلى سوق النسيج الأوروبيّة، ما ساهم في زيادة حدّة أزمة البطالة.

ومن المفيد في ختام رسم الصورة الاقتصادية قبيل الثورة أن نلخّص تقييم المؤسّسات الدولية لهذه الصورة، إذ أشارت إلى أن الاقتصاد التونسي كان قويًّا نسبيًّا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أي عندما بدأت الثورة التونسية. فقد بلغت نسبة النموّ الحقيقي ٣,٨ في المئة، والعجز في الميزانية ١,٣ في المئة من إجماليّ الناتج الوطني، وانخفض الدّيْن العامّ إلى ٤٠ في المئة من هذا الناتج.

وخلال الفترة السّابقة لشهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تميّزت تونس بتقدّمها التنمويّ، وأوضاعها الاجتماعية التي تعتبر بين الأكثر تطورًا على مستوى المنطقة، وانفتاحها الاجتماعي، ووجود طبقة وسطى كبيرة، والمساواة بين الجنسين. ولكن من الواضح أن تقارير المؤسسات الدولية لا تأخذ في الحسبان النتائج الاجتماعية والجهوية للسياسات.

فعلى الرغم من أوجه التقدم الظاهرة هذه، عانى التونسيون من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن نظام سياسي خانق. وبينما حقّق البلد بعض التقدّم في مجال النموّ، وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضيين،

---

(٤٤) انظر بشكل خاص التقييم النقدي عند: Beatrice Hibou, «Domination and Control in Tunisia: Economic Levers for the Exercise of Authoritarian Power,» *Review of African Political Economy*, vol. 33, no. 108 (2006), pp. 185-206.

لم يتم التغلّب على الارتفاع المستمرّ في معدّل البطالة (١٣,٣ في المئة في عام ٢٠٠٩ بموجب الإحصاءات الرسمية)، ولا على التذمّر المتزايد من الأوضاع السياسية. وقد أثّرت هذه الأوضاع تأثيرًا رئيسًا في المواطنين من الشّباب والمتعلّمين، إذ بلغت نسبة البطالة الفعلية ٣٠ في المئة لدى الأفراد في الشّريحة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة، و٢٥ في المئة لدى الشباب خرّيجي الجامعات.

وأسهمت ثلاثة عواملَ في ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلّمين: ١ ـ دخول عدد كبير من خرّيجي التعليم العالي لسوق العمل، ما أدّى إلى ارتفاع المعروض من العمالة. ٢ ـ توجّه القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة، والنسيج والملابس، وقطاع السيارات نحو توظيف العاملين ذوي المهارات المحدودة. ٣ ـ عدم توفّر عدد كافٍ من الشركات التي تعتمد على كثافة معرفيّة في الاقتصاد التونسي[٤٥].

لكن الآفاق الاقتصاديّة لتونس على المدى القصير تعكس آثارًا سلبيّة ليست ناجمة فقط عن ظروف الثورة، بل أيضًا عن الأزمة التي عصفت بالبلد المجاور ليبيا. وتتعلّق هذه السلبيات بقطاع السّياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبينما كانت التوقّعات تشير في السابق إلى نموّ سنويّ في الناتج الوطنيّ بحوالي ٥ في المئة في ٢٠١١ ـ ٢٠١٢[٤٦]، من المنتظر أن يسجّل هذا النموّ تباطؤًا يسهم في تفاقم نسبة البطالة. ورغم هذه التحدّيات على المدى القصير، تظلّ الآفاق المستقبلية للاقتصاد التونسي بعد الثورة إيجابيّة، إذ من المتوقّع أن ترتفع وتيرة النموّ خلال السنتين المقبلتين مع تعافي الاتّحاد الأوروبي ـ الشّريك التجاريّ الرّئيس لتونس ـ من تبعات الأزمة الماليّة لسنة ٢٠٠٨. وثمّة عوامل أخرى تسهم في تحقيق النموّ، منها تعافي الصّادرات، والاستثمارات الحكوميّة الكبرى، وحزمة الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الانتقاليّة تطبيقها[٤٧].

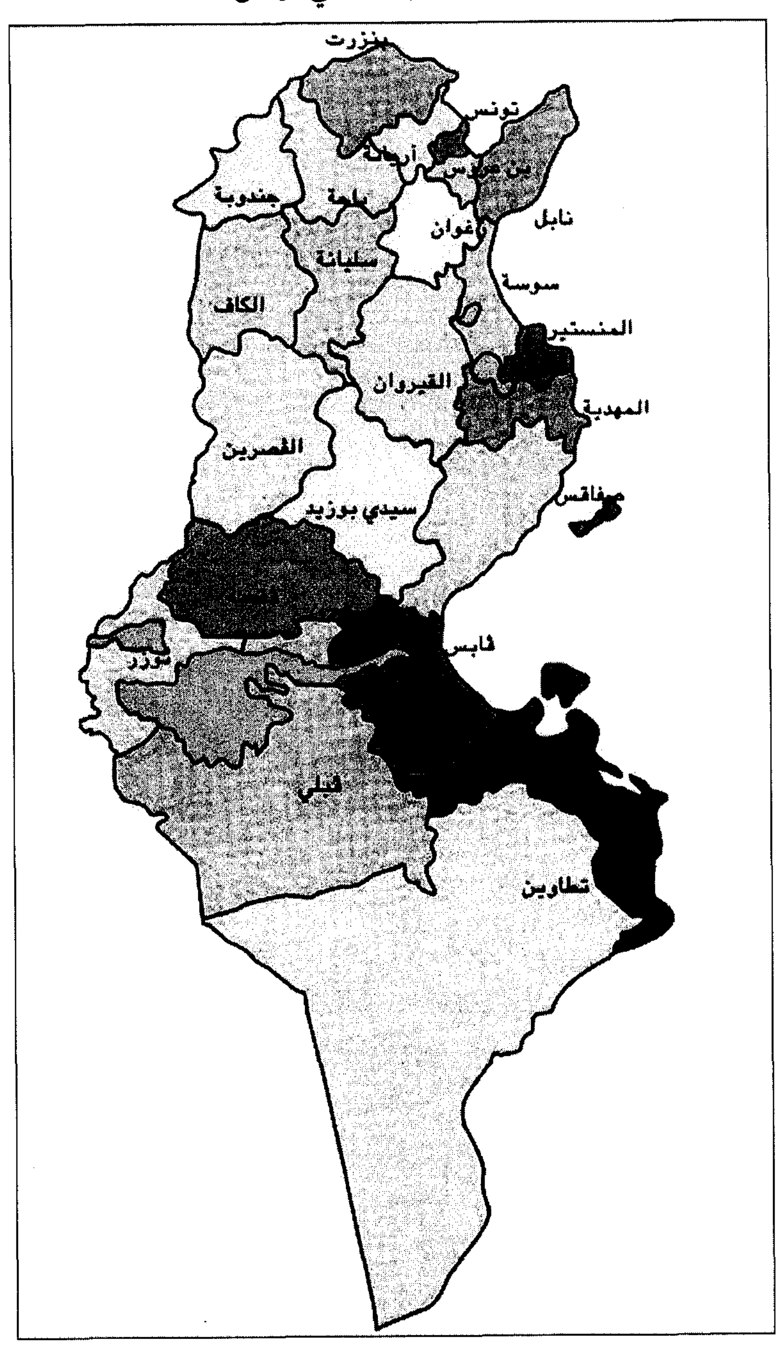
---

(٤٥) البنك الدولي: مذكرة تونس، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

(٤٦) IMF, Tunisia-Preliminary conclusions of the 2010 Article IV mission, 15 June 2010.

(٤٧) البنك الدولي: مذكرة تونس، نيسان/ أبريل ٢٠١١.

الخريطة رقم (٢ ـ ١)
الولايات الإدارية في تونس



الجدول رقم (٢ ـ ١)

عدد سكان تونس بحسب الولايات والأقاليم (٢٠١٠)

الإقليم	الولاية	عدد السكان (بالألف)	عدد سكان الإقليم (بالألف)
الشمال الشرقي	تونس	١٠٠٠,٣	٣٩١٤,٤
	أريانة	٤٩٨,٠	
	بن عروس	٥٧٧,٥	
	منوبة	٣٦٨,٧	
	نابل	٧٥٢,٨	
	زغوان	١٧٠,٥	
	بنزرت	٥٤٦,٦	
الشمال الغربي	باجة	٣٠٦,٢	١٢٢٠
	جندوبة	٤٢٣,٢	
	الكاف	٢٥٦,٦	
	سليانة	٢٣٤,٠	
الوسط الغربي	القيروان	٥٥٩,٧	١٤٠٤,٥
	القصرين	٤٣٢,٣	
	سيدي بوزيد	٤١٢,٥	
الوسط الشرقي	سوسة	٦١١,٨	٢٤٥٤,٤
	المنستير	٥١٥,٣	
	المهدية	٣٩٦,٣	
	فاقس	٩٣١,٠	
الجنوب	قفصة	٣٣٨,١	١٥٥٥,٩
	توزر	١٠٣,٥	
	قبلي	١٥٠,٧	
	قابس	٣٦١,٥	
	مدنين	٤٥٥,٩	
	تطاوين	١٤٦,٢	
المجموع		**١٠٥٤٩,١**	**١٠٥٤٩,١**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

ثالثًا: عن الفقر

في عام ٢٠٠٠ كانت نسبة ١٤,٨ في المئة من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانًا من حقوقهم بنسبة تزيد على المعدّل الطبيعي، وذلك وفق المؤشّر الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR). وهو يقيس درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات: سوء التغذية لدى الأطفال، والبطالة، وانعدام الأمان الوظيفي، ومعدلات الموت المبكر، وضعف الخدمة الصحية، وتلوّث المياه، وانعدام تمديدات الصرف الصحّي، والأمّية، والتسرّب من المدارس. وزادت هذه النسبة لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان إلى ما بين ٢٢ و٢٥ في المئة، لتليها ولايات الشمال الغربي التي تضم نحو ١٩,٣ في المئة من عدد السكان. وكانت النسب أيضًا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية، وفي الولايات الوسطى.

وهكذا، فإن ثلاث مناطق من أصل سبع، وخمس عشرة ولاية من أصل ثلاث وعشرين، عاشت في ظروف حرمان بنسبة أعلى بشكل جدي من المتوسط في تونس.

وقد تراوحت النسب المئوية فوق المعدل في الجغرافيات المذكورة أعلاه بين السُبع في أدناها حرمانًا (بلغت نسبة الحرمان الشاملة في قابس ١٥,٦ في المئة وهي من الولايات الجنوبية الشرقية)، والربع في أعلاها حرمانًا (بلغت النسبة المئوية للحرمان الشامل في القصرين في الوسط الغربي ٢٤,٨ في المئة).

وتشير النسب أيضًا إلى أن سكان تونس العاصمة، وولايات وسط الشرق التونسي يتمتعون بحظوظ أعلى في الرعاية الصحية، في حين يعاني الخمس من عدد سكان الولايات الشرقية من الحرمان في هذا المجال.

وتتراوح نسبة المحرومين من وصول تمديدات الصّرف الصحّي إلى منازلهم بين ٧٥ و٩٠ في المئة في معظم الولايات الجنوبية الشرقية، والوسط الغربي، والشمال الشرقي، والجنوب الغربي، بالإضافة إلى ولاية المهدية وبشكل أقلّ حدّة في صفاقس (وكلاهما في الوسط الشرقي). أمّا معدّلات الأمّية بين البالغين، فإن النسبة العليا هي في القيروان والقصرين وجندوبة وسليانة وسيدي بوزيد وزغوان وباجة بواقع ٣٥ إلى ٤٠ في المئة.

ويبيّن الجدول رقم (٢ ـ ٢) ترتيب المناطق من ناحية الفقر والبطالة [إحصاءات عام ٢٠٠٠].

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
نسب الفقر والبطالة في تونس بحسب المناطق (عام ٢٠٠٠)

المنطقة	نسبة الفقر (في المئة)	نسب البطالة (في المئة)
الجنوب الغربي	١٢,١	٢١,١
الشمال الغربي	٩,٣	٢١,١
الوسط الغربي	٧,٧	١٧,٩
الجنوب الشرقي	٧,١	١٤,٧
الشمال الشرقي	٤,٦	١٤
الوسط الشرقي	٣,٦	١٢,٨
العاصمة وضواحيها	٢,٩	١٥,٩
النسبة الكلّية	٥,٦	١٥,٨

المصدر: المصدر نفسه.

ويبيّن الجدول رقم (٢ ـ ٣) ترتيب المناطق من ناحية الحرمان [الإحصاءات عام ٢٠٠٠. ولاحظ أنّ الترتيب من ناحية الحرمان الشامل مختلف عن الترتيب من ناحية مؤشّر الفقر وحده!

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
نسبة الحرمان في تونس بحسب المناطق (عام ٢٠٠٠)

المنطقة	نسبة الحرمان الشامل (في المئة)
الوسط الغربي	٢٣,١
الشمال الغربي	١٩,٣
الجنوب الشرقي	١٧,٩
الجنوب الغربي	١٦,٧
الشمال الشرقي	١٣,٨
الوسط الشرقي	١٣,٤
العاصمة وضواحيها	٧,٦
النسبة الكلّية	١٤,٨

المصدر: المصدر نفسه.

ويعرض الجدول رقم (٢ ـ ٤) قائمة بأكثر الولايات التونسية فقرًا.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
نسب الفقر في تونس بحسب الولايات

اسم الولاية	نسبة الفقر (في المئة)	الإقليم
توزر	١٧,٥	الجنوب الغربي
قبلّي	١٣,١	الجنوب الغربي
سليانة	١١,٨	الشمال الغربي
تطاوين	١١,٦	الجنوب الشرقي
زغوان	١١	الشمال الشرقي
مدينة الكاف	١١	الشمال الغربي
القصرين	١٠,٦	الوسط الغربي
قفصة	١٠,٢	الجنوب الغربي
جندوبة	٨,٧	الشمال الغربي
قابس	٧,٥	الجنوب الشرقي
سيدي بوزيد	٦,٧	الوسط الغربي
القيروان	٦,٣	الوسط الغربي
المهديّة	٥,٥	الوسط الشرقي

المصدر: المصدر نفسه.

وإذا ما رتّبنا الجدول رقم (٢ ـ ٤) حسب نسبة الحرمان الشّامل (من الأكثر إلى الأقلّ) فسوف يبدو كالآتي:

الجدول رقم (٢ ـ ٥)
نسب الحرمان الشامل في تونس بحسب الولايات

الولاية	نسبة الحرمان الشامل (في المئة)	الإقليم
القصرين	٢٤,٨	الوسط الغربي
القيروان	٢٢,٥	الوسط الغربي
سيدي بوزيد	٢٢,٢	الوسط الغربي
سليانة	٢١,٦	الشمال الغربي

يتبـع

تابــع

جندوبة	١٩,٨	الشمال الغربي
تطاوين	١٩,٦	الجنوب الشرقي
زغوان	١٨,٩	الشمال الشرقي
المهديّة	١٨,٤	الوسط الشرقي
مدينة الكاف	١٧,٨	الشمال الغربي
قبلّي	١٦,٥	الجنوب الغربي
قابس	١٥,٦	الجنوب الشرقي
توزر	١٢,٤	الجنوب الغربي

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ مثلًا، أنّ نسبة الفقر في سيدي بوزيد في منطقة الوسط الغربي متدنّية (٦,٧ في المئة) في الأرقام الرّسمية، مقارنةً بولايات أخرى مثل توزر وقبلّي، ولكن نسبة الحرمان الشامل في سيدي بوزيد مرتفعة (٢٢,٢ في المئة). في المقابل، فإن ولاية توزر في الجنوب الغربي هي أشدّ الولايات فقرًا (١٧,٤ في المئة)، ولكن نسبة الحرمان الشّامل فيها هي (١٢,٤ في المئة)، بحسب ESCR. مع ضرورة الأخذ في الحسبان تزوير الحكومة في النّسب. يتّضح إذًا، أنّ الجغرافيات الاجتماعية للتّهميش تستند إلى مجمل الحقوق الأساسية، وليس إلى مؤشّر واحد هو الفقر.

لقد اعتمدت الإحصاءات أعلاه على معطيات المعهد الوطنيّ للإحصاء التونسيّ، محسوبة ومنظّمة من قبل الباحث بمؤشرات ESCR العالمية[٤٨]. وهي ليست إحصائيات دقيقة، ولا موضوعيّة، ولا تشكّل مصدرًا علميًّا. ولكنّها تشير إلى التفاوت في النّسب على الأقلّ. فهي حتّى عندما تتحكّم في الأرقام المطلقة يبقى التفاوت بين المناطق المختلفة واضحًا[٤٩].

---

(٤٨) Azzam Mahjoub, «Economic, Social and Cultural Rights in Tunisia: An Assessment,» *Mediterranean Politics*, vol. 9, no. 3 (Autumn 2004), pp. 509-512.

(٤٩) أكد علي جعيدي، وهو متخصص بعلم اجتماع الفقر في تونس، أن التوزيع حسب الجغرافيات الاجتماعية، التي كان يعلنها المعهد صحيح، والتزوير كان من ناحية الكمّ. كان ذلك في حديث شفهي أجراه معه الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عوّاد.

وقد أورد مسح الفقر الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء التونسي عام ٢٠٠٥ البيانات التالية عن نسب الفقر، دون أن يفصّل نسب الفقر في الجغرافيات الاجتماعية التونسية المختلفة، بل اكتفى بعرضها بشكل شديد العمومية، بينما لا يورد الموقع الإلكتروني للموقع إحصاءات عام ٢٠٠٠.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)
تطور نسبة الفقر في تونس (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥)

السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
نسبة الفقر (في المئة)	٧,٧	٦,٧	٦,٢	٤,٢	٣,٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة ٢٠٠٥.

وفي تاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١١، أي بعد أكثر من أربعة شهور من هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية محمد الناصر، عبر وكالة تونس إفريقيا للأنباء «وات،» أنّ نسبة الفقر في تونس هي ٢٤,٧ في المئة، وهي أضعاف النسبة الرسميّة المعلنة بالأرقام لنفس السنة[٥٠]. وإذا كان هذا هو معدّل نسبة الفقر في تونس كدولة فبإمكاننا أن نتخيّل كيف تكون النسبة الحقيقيّة للفقر في الأطراف بعد أن أخذنا فكرة عن نسبة التّفاوت بين الأطراف والمتوسّط الوطنيّ.

كيف يؤثّر الفقر في المواقف وأنماط السلوك السياسية؟ لا يوجد نموذج نظريّ يؤطّر تأثير الفقر في الفعل السياسيّ في بنية نظريّة واضحة، تمكّن من التوقّع العلمي. فالنظريات الماركسيّة التي جرى تعديلها عبر السّنين تؤكّد على دور الطبقات («البروليتاريا» عند ماركس، و«البروليتاريا الرثّة» و«الطبقات الدنيا» في تطويرات لاحقة للماركسيّة)، ومدى قابليتها للتّنظيم وإنشاء قيادة سياسيّة. وحتّى هذه الحالة لم تعد تعني أنّ دور الطبقات الفقيرة هو «دور ثوريّ» وأنّ لها «وظيفة ثوريّة» بالضرورة. ولا يوجد إجماع في

---

(٥٠) وكالة تونس إفريقيا للأنباء، «٢٤ فاصل ٧ بالمائة نسبة الفقر في تونس وتوقّع نشوب احتجاجات واعتصامات جديدة،» ٢٧/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.tap.info.tn/ar/ar/2010-12-15-11-00-25/3amalijtime3i/2943-24-7-.html>.

النظريات الاجتماعيّة حول كون الفقر يولّد الشّعور بالغبن، وأنّ الفقر هو دافع للعمل السياسيّ التغييريّ أصلًا. لقد تحكّم الإشكال النظري القائم بشأن تأثير الفقر في السياسة في المداولات المتعلّقة بالإسقاطات الاجتماعية والسياسية لتطبيق مبادئ توافق واشنطن في الدول النامية وتأثير ذلك في السياسة العالمية[٥١]. كما تحكّم في تقارير التنمية البشريّة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هنالك شواهد كثيرة أنّ الفقر يهمِّش فئات سكانيّة واسعة عن الشأن العامّ، وعن التأثير السياسي بشكل خاصّ، ويدفعها إلى الخمول والفراغ الثقافيّ، وسهولة التبعيّة للنظام القائم نتيجة للانشغال بتلبية الحاجات القائمة. ولكن، حتّى في ظلّ عدم اليقين النظريّ، لا يستطيع العاملون في الشّأن العامّ في العالم أجمع تجنّب الشّعور بأنّ الفقر قد يشكّل محرّكًا للاحتجاج غير المنظّم وغير المسيّس بالضرورة. صحيح أنّ الفقر قد يعلن عن نفسه فجأة كقوّة غاضبة تنفجر، ثمّ تقمع وتنسحب من دون أن تترك أثرًا سوى لجان التحقيق التي سرعان ما تُنسى توصياتها. ولكن، هنالك حالات عديدة أدّى فيها الهامش التنظيميّ المتاح إلى أن تعمل فئات واعية سياسيًّا من بين القطاعات الفقيرة نفسها أو من خارجها على تعبئة الفقراء على مستوى الهويّة أو على مستوى الوعي الطبقيّ، واستفادت من طاقة الاحتجاج الاجتماعيّ القائمة لديهم في تنظيم عمل سياسيّ مثابر نسبيًّا.

وإنّ أحد أهمّ تجلّيات هذا النّمط هو وجود أطراف مهمّشة ومُفقرة في مقابل مركز قويّ اقتصاديًّا وسياسيًّا. فهذه الأطراف لها مراكز تبلور نخبًا سياسية قادرة على قيادتها. أمّا الأطراف التي يكون مركزها هو المركز ذاته على مستوى الدولة، كما في حالة أحزمة الفقر حول العاصمة أو حول المدن الكبرى، فإن قواعد تحرّكها السياسي مختلفة تمامًا. فهي متأثّرة مباشرةً بالمركز السياسيّ والاقتصاديّ ونشطائه، من النظام والمعارضة. وهي غير

---

(٥١) بهذا الخصوص، انظر المداولات النظرية عند: Mike Davis, *Planet of Slums* (London; New York: Verso, 2006).

S. Gill, «Globalization, Democratization and Politics of Indifference,» in: James H. Mittelman, ed., *Globalization: Critical Reflections,* International Political Economy Yearbook; v. 9 (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996), pp. 205-228.

متجانسة سكانيًا لأنها مؤلّفة من هجرات متنوّعة إلى المدينة (ومن المدينة إلى الأطراف، في حالة إفقار الطبقة الوسطى). فهي لهذا لا تشكّل جماعات أهلية، وعلى العكس، قد يؤدي بها الاغتراب عن المركز إلى تشكيل بدائل افتراضية للجماعة الأهلية المفقودة. وفي حالة عدم انسجامها في حركة سياسية معارِضة تطوّر هذه الهوامش ثلاثة أنماط من العمل السياسي:

١ ـ قاعدة اجتماعية للنظام القائم تزوّده غالبًا بالأصوات في حالة الانتخابات، وتزوّده بموارد بشرية للاستخدام حتّى من أجل العنف.

٢ ـ الانسحاب الكامل وتشكيل قاعدة اجتماعية لسياسات هويّة معادية للحداثة قد تلتقي مع فئات من الطبقة الوسطى في المركز.

٣ ـ الخروج الكامل من السياسة والشّأن العام وانفجارات غضب في فترات زمنية متباعدة.

ويختلف الأمر في حالة الأطراف المهمّشة بعيدًا من المركز السياسي والاقتصادي للدول؛ فغالبًا ما تكون لها مراكز مدنية هي مراكز مهمّشة بحدّ ذاتها. كما أنّ فقرها محليٌّ، وهويّتها غالبًا متجانسة، لأنها طاردة وليست جاذبة للسكان. من هنا، فالحديث في هذه الحالة هو عن فقراء يشكّلون تجانسًا ضمن جماعات لها تاريخ، وتعيش في إطار اجتماعيّ من الالتزامات المتبادلة والتّضامن الأهلي[٥٢].

من الواضح أنّ ثورتي تونس وسوريا انطلقتا كانتفاضات شعبية من مراكزَ طرفيّة تقتربان من هذا النمط، في حين أن ثورة مصر تمثل نمطًا مختلفًا لثورة انطلقت من المدن الكبرى: القاهرة والإسكندرية. وحين تنطلق الانتفاضة من مركز طرفي لمدينة سيدي بوزيد تتبعها الولاية، أو في حالة مدينة درعا تتبعها المحافظة، ويصحّ ذلك في حالتيْ حمص وحماة... فغالبًا ما يتبع المركز الطرفي ريفه وأطرافه الأكثر تهميشًا.

---

(٥٢) لا يصح ذلك في مراكز الأطراف السورية، حيث أدّت الهجرة من الريف إلى المدن الطرفية مثل اللاذقية وحمص إلى تركيب سكاني غير متجانس على مستوى الهوية الطائفية والمذهبية، ما شكّل أساسًا لاحتكاك مذهبي ناجم عن سهولة ترجمة التوترات السياسية والاجتماعية إلى مواقف على مستوى الهوية.

لم تتوزّع ثمار النموّ بشكل متساوٍ، بل وسّع هذا النمو الهوّة بين الغنيّ والفقير. وحتى حيث لم يحصل إفقار بالأرقام المطلقة، فمن الواضح أنّ زوال الحواجز الجمركيّة والتنافس الاقتصاديّ وتقليص دور الدولة أدّى إلى زيادة نسب البطالة، كما أدّى إلى تفاقم حدّة الشعور بعدم المساواة. ومع توسع حالة الإفقار نتيجة لفقدان الدولة دورها الأبوي في تقديم الخدمات، زادت الفئات المحتاجة والمعرّضة لخطر عدم تلبية حاجاتها المادية، ما يعني عدم الأمان الاجتماعيّ.

وقد توقّع باحثون أنه مع نشوء هذا النوع من الفقر يتراجع دور الاحتجاجات الشعبية الواسعة والعمل النقابيّ، ويحتلّ مكانهما المنظّمات غير الحكومية والعمل الاجتماعي الإسلامي[٥٣]، الذي غالبًا ما يصبّ في صالح تيارات الإسلام السياسيّ. وقد أثبتت الثورة التونسيّة عدم صحّة هذه التحليلات، وأنه لا يوجد نموذج حصريّ لتجنيد الفقراء في عملية التغيير السياسيّ.

لقد وصل السّعي لتوقّع السلوك السياسي للطبقات الفقيرة حدّ محاولة وضع معادلات تقسّم الفقراء إلى أنماط من الفقر يعزى لكلّ منها نمط سلوك سياسيّ مختلف. وهي نزعة علموية مبرّرة إلى حدّ بعيد في محاولة الباحثين جعل السلوك السياسي أمرًا يمكن التنبّؤ به. وهم يدّعون أنّ ما يلزمهم هو المعلومات الدقيقة الإمبريقية عن توزّع الفقراء بين عاطلين من العمل، وعاملين بالمياومة، ومتحيّني فرص، وأصحاب أعمال صغيرة يعيش صاحبها من هامش ربح ضيّق، وأخيرًا عمّال في قطاعات «كوبوراتية» (قطاع عامّ وشركات حكومية وغيرها)، وعمّال شركات رأسمالية وغيرها، وأنّ كُلًّا منها يؤدّي إلى نوع مختلف من التموضع السياسيّ. . . ونحن مع احترامنا لهذه النظريات[٥٤] نرى

---

(٥٣) انظر مثلًا: Stephen R. Hurt, Karim Knio and J. Magnus Ryner, «Social Forces and the Effects of (Post) Washington Consensus Policy in Africa: Comparing Tunisia and South Africa,» *Round Table,* vol. 98, no. 402 (June 2009), pp. 301-317, esp. 304.

(٥٤) Robert W. Cox, *Production Power and World Order: Social Forces in the Making of History,* Power and Production; v. 1 (New York: Columbia University Press, 1987), and Jeffrey Harrod, *Power, Production, and the Unprotected Worker,* Power and Production, v. 2 (New York: Columbia University Press, 1987).

أنه لا يمكن عزل أيّ مجموعة على حدة؛ وتوقّع سلوكها السياسي معارضًا أو مواليًا؛ ديمقراطيًّا أم سلطويًّا؛ لأنها تتبادل التأثير، ولأن وجود تحركات سياسية في الظرف المناسب قد يفتح لحركتها آفاقًا لم تكن متوقّعة.

وما جرى في تونس عمليًّا، هو ثورة الأطراف التي تتمتّع بقيادات محلية والتي امتدّت لتشملها جميعًا في الطريق إلى العاصمة، والتقت هناك في العاصمة مع الأطراف المفقرة أيضًا. ولكن ما يميّز حالة تونس أنّ هذا الاحتجاج الاجتماعيّ وجد فئات واعية من الطبقة الوسطى الواسعة نسبيًّا وذات الطموح في التخلّص من الاستبداد والمشاركة وتأدية دور سياسيّ. وهي طبقة كان لها هامش نسبي للتنظّم في اتّحادات ونقابات وأحزاب سرّية ونصف علنيّة. كان هذان هما جناحا الثورة التونسية اللّذان حلّقت بهما. وهما جناحا الثورة المصرية أيضًا، ولكن بترتيبٍ مقلوب.

وقد انضمّ المركز التونسي في النهاية لمطلب تغيير النظام، ولكنه ظلّ يحكم. أي لم يجد النظام السياسيّ ما بعد الثورة حتّى الآن الصّيغة التي تشمل التعبير عن الأطراف التي قامت بالثورة. من هنا يستمرّ التوتّر السياسيّ والاجتماعيّ في تونس. فالمركز الاقتصاديّ والسياسيّ ما زال يقبض على مقاليد الحكم والسّياسة والاقتصاد. ما زال السّؤال مفتوحًا: هل تحلّ الانتخابات وصيرورة تطوّر الديمقراطيّة التونسيّة هذه المعضلة؟ لا شكّ أنّ هذه المسألة سوف تحدّد طبيعة الصراعات السياسيّة القادمة وأشكال التنظيم السياسيّ، ونوع المطالب التي سوف يُخاض من أجلها النّضال.

الفصل الثالث

تاريخ من الانتفاضات

أولًا: الفقر والنيوليبرالية في ظل التسلطية

لقد دأبت الحكومات التونسيّة في عهد بن علي على انتهاج سياساتٍ اقتصاديّةٍ نيو ـ ليبرالية في ظلّ نظام حكم تسلّطي ذي سمات استبداديّة، فيما غابت الليبراليّة السياسيّة بمعناها الديمقراطي التّمثيلي والمؤسّسي العميق، لصالح استحضار دعايةٍ «تنويريّة» ديماغوجيّةٍ، تفصل بين الحداثة وبين انخراط الشّعب في السّياسة. وقد أسهم ذلك في زيادة الانفتاح على أوروبا والاتّحاد الأوروبي إلى درجةٍ وصلت تونس فيها إلى أن تصبح شريكًا متقدّمًا للاتحاد الأوروبي في العلاقة ما بين ضفّتيْ المتوسّط، ذات أفضليّة فيما عدا تدفّق الاستثمارات، بإبرام اتّفاقيات الهجرة وفق قواعد الاتحاد الأوروبي «نعم للتّعاون، لا للهجرة»، والتي تمّ تجسيدها من خلال توفير فرص عملٍ في إطار تعاقديّ لمُعارين ذوي خبراتٍ لمدد محدّدة، للحيلولة دون الهجرة والتوطّن النّهائيّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ الاتّحاد الأوروبي ولا سيّما فرنسا وإيطاليا، قد ساعد بن علي كثيرًا في ذلك، باعتبار أنّ السياسة الديمغرافية التونسية منذ أيّام بورقيبة قد جعلت المجتمع التونسيّ يقترب كثيرًا من معدّلات «الإحلال»، وانفتاح «نافذته الديمغرافيّة» بما يعنيه ذلك من ارتفاع حجم الفئة البشرية في سنّ العمل، مقابل انخفاض حجم الفئات العمرية الطفليّة (ما دون ١٥ سنة)، وارتفاع نسبيّ في فئة المعمّرين. وبصيغة أخرى، وجد الاقتصاد التونسي الصغير في عهد بن علي فرصةً ذهبيةً كبرى متاحةً له في التعاون الدولي المتوسّطي، مكّنته نسبيًّا من تخفيف أزمته بتصدير الفائض في عقود الهجرة المؤقّتة، والتي كان رصيدها الصافي يعود إلى مجالات التنمية البشرية في المجتمع التونسي. استطاعت السياسات الاقتصادية في هذا السياق أن تحقّق نسب نموّ عاليةً، ولا سيّما في قطاعي الصّناعة والسّياحة. بيد أنّ اعتماد الحكومات التونسية على اقتصاد السوق من دون وجود ضوابط مؤسّسية قويّة، ومن دون الحقوق السياسيّة، والمؤسّسات

التي تسمح بالشّفافيّة والمنافسة؛ أسهم في تكدّس رؤوس الأموال في أيدي شريحةٍ صغيرةٍ من رجال الأعمال الجدد، وساد الاحتكار الذي تصفه الأدبيات السوسيو ـ اقتصادية بـ «احتكار القلّة»، والناجم غالبًا في هذه الحالة عن تزاوج المال والسّياسة، وقطاع الأعمال وأصحاب النّفوذ السياسيّ والأمنيّ، ما أدّى إلى بروز استقطاب اجتماعيّ تكدّحت بموجبه الطّبقة الوسطى، وانحدرت في السلّم الاجتماعيّ.

وإذا ما حَمَلة الشهادات في إطار الطبقة الوسطى في تونس باعتبارهم يمثّلون الشّريحة الأكبر في المجتمع، والنقابيّين، والعاملين في الحكومة، والمهنيّين، فإنّ عجز الحكومة نتيجة السياسات الاقتصاديّة النيوليبرالية عن تأمين فرص عملٍ جديدةٍ للعاطلين من العمل قد أدّى إلى صدامٍ مع هذه الطبقة الواعية أيضًا. فلقد انعكس هذا العجز على الطبقة الوسطى باعتبار أنّ القطاع العامّ هو المولّد الرئيس للطبقة الوسطى الحديثة في الدّول النامية. ويمكن القول إنّ تونس منذ الاستقلال وحتّى منتصف الثمانينيّات دولة يربو فيها النشاط الاقتصاديّ للقطاع العامّ والقطاع المختلط على نشاط القطاع الخاصّ، ولا سيّما في مجالات البنية التحتيّة والمواصلات والطّاقة والبنوك. أمّا البناء والأشغال العامّة والخدمات والصناعات الاستهلاكيّة فيربو فيها نشاط القطاع الخاصّ على القطاع العامّ. ولكن، يمكن القول في المجمل إنّ الأجور في القطاع العامّ كانت أعلى ممّا كانت عليه في القطاع الخاصّ، وأنّ نظام التعليم كان يفرز جزءًا كبيرًا من مخْرجاته إلى ملاكات الدولة. وساهم في ذلك أيضًا ازدياد قوّة النّقابات في تلك الفترة، وتحسّن الوضع المالي للكثير من الدول العربية في السبعينيّات نتيجة ارتفاع سعر النفط وعائدات العمالة في الخارج، ولا سيّما منذ عام ١٩٧٣.

لكن، منذ تطبيق ما يسمّى برنامج الإصلاح الهيكليّ في أواسط الثمانينيّات، وهو البرنامج الذي انخرطت فيه الكثير من دول العالم الثالث مثل مصر والأردن وتونس وغيرها، وشمل الانفتاح على الاستثمارات الخارجيّة بشكلٍ مطلقٍ؛ تخلّت الدولة عن جزءٍ كبيرٍ من دورها الاجتماعيّ الاقتصاديّ. وأدّى ذلك إلى نشوء فئاتٍ طفيليّةٍ داخل القطاع العامّ تعيش على العمولات والفساد بالتّفاعل مع الاقتصاد المنفتح نحو الخارج والاستثمارات

والوكالات والعطاءات من ناحيةٍ، وإلى تآكل الطّبقة الوسطى من ناحيةٍ أخرى.

لقد تعرّضت تونس لما تعرّضت له دول أخرى في العالم الثالث، حين نزعت إلى تضخيم القطاع العامّ، ونشوء ظاهرة التكدّس الوظيفي، وانخفاض الأجور في القطاع العامّ بعد أن كانت مرتفعةً، وذلك بموازاة ارتفاع النشاط الاقتصاديّ في القطاع الخاصّ، وارتفاع الأجور فيه. وهذا ما أدّى إلى حدوث تآكلٍ في الطبقة الوسطى ونشوء الطبقة الوسطى المفْقرة أو المكدّحة، التي تضمّ المثقّفين الذين لم تعد تكفي عائداتهم لتغطية كلفة حاجياتهم الأساسيّة، واضطرّوا للعيش في فاقةٍ أو العمل في عدّة وظائف. وبرأينا، فإنّ تآكل الطبقة الوسطى من حيث القدرات لم يعنِ تآكل الطبقة الوسطى من حيث الحاجات. والمقصود هنا ليس فقط التوقّعات التي لدى هذه الطبقة لمستوى معيشيّ أفضل، بل أيضًا الحاجات الحقيقية. وهذه الحقيقة هي أحد أسباب التوتّر الاجتماعي والاحتقان الدائم في مثل هذه الدول؛ إذ إن الطبقات الوسطى تتوسّع باستمرار من حيث الثقافة نتيجةً لانتشار التعليم العالي، وازدياد أعداد الخرّيجين، وتتقلّص اقتصاديًّا في الوقت ذاته.

وينتج هذا النّوع من التعليم طبقةً وسطى من حيث الوعي والطّموح والحاجات، أي من حيث التوقّعات، ولكنّها طبقة فقيرة من حيث الواقع والإمكانيات، ما يخلق حالة التذمّر الدائم، الذي قد ينفس عنه بخيارات عديدة. ومن هذه الخيارات التّساوق مع النظام القائم بحثًا عن فرص في إطاره، ومنها الهجرة، أو الانزلاق إلى أفعال سياسيّة مغامرة. ونادرًا ما يترجم التذمّر إلى فعلٍ سياسيّ شعبيّ واسعٍ ومؤثّر. والانتفاضات الشعبية، والثورة بشكل خاصّ، تأتي حين يتوفّر الظّرف لتسييس ما كان يعتبر تذمّرًا جاريًا في الحلقات الضّيقة وفي المجال الخاصّ. إنّها تسمح له بـ «الخروج» إلى الحيّز العام.

إنّ التجسّد الملموس لهذا، هو التضخّم في عدد خرّيجي الجامعات. وفي حالة تونس، يبلغ عدد الخرّيجين ثمانين ألف خرّيجٍ سنويًّا بأرقام عام ٢٠١٠. وتتناقض الأرقام حول عدد العاملين من فئة خرّيجي الجامعات ما بين ١٥٧ ألفًا بحسب الأرقام الرّسمية، وبين ٣٠٠ ألف في بعض الأرقام المتداولة في الصّحافة عام ٢٠١٠. وهذا يعني أنّ الاستثمار في التعليم لم

يعد عاملًا في التقدم الفردي والاجتماعي، بل قد يتحوّل إلى عبءٍ مع بطالة الخرّيجين. وقد تراجع عائده على مستوى الدخل مقارنة بارتفاع كلفة الحياة اليومية. وهذا ما عكسته مفارقة عدد المهاجرين خارج تونس قبل عام ١٩٩٩ وبعده، كما يبرزها الجدول التالي؛ ففي حين كان صافي الهجرة في العشرية الأولى إيجابيًا، فقد استحال إلى سلبيّ متطرّف في العشريّة الثانية. ويعكس هذا معالم الحقبة الجديدة في الاقتصاد التونسي. كلّ ذلك مع استقرارٍ نسبيّ لمعدّل نموّ السكان. مع الأخذ في الحسبان أنّ مصدر الإحصاء قد لا يكون موثوقًا فيه لناحية الأرقام المطلقة على الأقلّ.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

تطور معدل الهجرة في تونس (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٤)

الفترة	١٩٩٤ ـ ١٩٩٩	١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤
العائدون إلى تونس	٢٨,٨٠٠	٢٨,١٠٠
المهاجرون من تونس	٩,٣٥١	٧٦,١٠٠
صافي الهجرة	٩,٣٥١ (عائدون)	٤٨,٠٠٠ (مهاجرون)

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤

كما نجد تجسيدًا آخر لذلك في ارتفاع حجم الدّيون الأسريّة أو المبالغ التي تضطرّ العائلة المتوسّطة لاقتراضها، كي تتمكّن من بناء البيت، أو تمويل الدراسة الجامعيّة أو تمويل الحياة اليوميّة. فلقد بلغت هذه الديون في عام ٢٠٠٣ في تونس ما يقارب ٥,١ مليار دينار تونسي أي ما يمثّل ٤٣ في المئة من مجموع الأجور، مقارنةً بالعام ١٩٩٧ حين بلغ الدين ٢,٢ مليار أي ٢٩ في المئة من مجمل الأجور. إنّ حالات الدّيْن الأسري الكبيرة هي من أهمّ مصادر القلق الاجتماعيّ وعدم الاستقرار لدى الأسر، وهي من أهمّ مظاهر إنهاك وتكديح الطّبقة الوسطى التي تستمرّ في العيش وفق نمط حياةٍ لم يعد بإمكانها أن تموّله من مداخيلها. كما زاد اعتماد هذه الأسر على تحويلات الأبناء أو الأقارب من الخارج، أي التحويلات الخارجية التي ارتفعت من ٣٥٠ دينارًا للأسرة الواحدة في عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠ دينار في عام ١٩٩٧، أي أنها تضاعفت بأكثر من ست مراتٍ خلال أقلّ من ٢٥ عامًا.

ولكن ذلك لا يعود فقط إلى طفرة الهجرة، بل ويعود جزء منه إلى تدنّي قيمة الدينار مقارنة باليورو[1].

مع ذلك، تسهم التّحويلات الخارجية للمهاجرين - والمجتمع التونسيّ مجتمع مرسل للهجرة الخارجية - في سدّ جزء مهم من عجز الميزان التجاري، وفي الناتج المحلّي الإجمالي، وفي تحسين مستويات التنمية البشرية لعائلات المهاجرين، وفي تخفيف عبء تشغيل الخرّيجين الشباب الذين يمثّلون نسبةً كبيرةً في التركيبة العمرية التونسية نتيجة السياسات السكانية التقييدية البورقيبية. فبالمقارنة مع سورية، كان عدد سكان تونس في عام ١٩٦٣ مساويًا تقريبًا لعدد سكان سورية، لكن عدد سكان تونس في تقديرات عام ٢٠١١ يتجاوز بقليل فقط نصف عدد سكان سورية اليوم. وتعني هذه المقارنة أنّ نسبة السكّان في سنّ العمل كانت في تونس دومًا أكبر ممّا هي في سورية، ما يعني نشوء التوتّر بين ارتفاع حجم العرض الديمغرافي ومحدودية الطلب الاقتصادي. إنّ الهجرة الخارجية كانت على وجه الضّبط أحد متنفّسات هذا التوتّر بين العرض والطلب، بينما أخذت سورية تدخل في السنوات الأخيرة في عتبات التحوّل الديمغرافي، كما أخذ فيها معدّل نموّ حجم القوّة البشرية في سنّ العامل يزداد بأعلى من معدّل النموّ السكاني، ويضع سورية أمام إشكاليّة توفير فرص عمل، وهو ما يتطلّب رفع معدّلات النموّ الاقتصادي. وهذا التوتّر بين ارتفاع حجم القوّة البشرية في سورية وبين محدوديّة فرص التّشغيل والعمل يفسّر جانبًا أساسيًّا من خلفيّة الحركات الاحتجاجية الأخيرة في سورية، وكأن سورية تعيش موضوعيًّا بعض الخصائص المشتركة مع المشهد التونسي، مع فارق أنّ عبء الأسرة السوريّة أكبر كثيرًا من العبء الملقى على الأسرة التونسية.

ففي المشهد التونسي، أدّت زيادة معدّلات البطالة بشكل عام إلى توليد حركاتٍ احتجاجيةٍ، كان من أبرزها احتجاجات منطقة الرديّف في عام

(١) أُخذت هذه الأرقام من مقال حسين الديماسي، «الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس،» ورقة غير منشورة قدمت إلى مؤتمر «الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية»، عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

٢٠٠٨، واحتجاجات منطقة بن قردان في عام ٢٠١٠. وقد انطلقت احتجاجات الرديّف أو الحوض المنجميّ في إثر إعلان نتائج مسابقة توظيف «شركة فوسفات قفصة» بسبب قلّة عدد الناجحين مقارنةً بما كان منتظرًا، وطغيان المحسوبية في اختيار الناجحين، ووجود نسبةٍ مهمةٍ منهم من أبناء المناطق الأخرى بينما لم يتمّ استيعاب أبناء المنطقة المتقدمين إلى المسابقة. وانتقلت شرارة الغضب إلى مدينتي أمّ العرائس والمظيلّة، واتّسع نطاق الاحتجاجات لتشمل قفصة.

في هذه الحالة أيضًا، اختلطت النقمة على الفقر بالنقمة على الفساد والمحسوبية في الدولة، لتشكّل مادّةً مشتعلةً تسعّر نار الغضب. فكان إعلان نتائج توظيف شركة فوسفات قفصة الشرارة المندلعة من تراكماتٍ أهمّها تفاقم حالة الفقر والتّهميش والمحسوبيّة وقمع الشرطة الدائم للّجان الجهوية للعاطلين من العمل. وساهم غلاء الأسعار الذي شمل الموادّ الأساسية، ولا سيّما الموادّ الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائيّة للسكان في اتّساع نطاق الاحتجاجات[٢]. وارتفاع عبء الإعالة الاقتصاديّة بسبب ارتفاع نسبة العاطلين من العمل.

واستمرّت انتفاضة الحوض المنجميّ ما يقرب من خمسة أشهر بين تظاهر واعتصام وإضراب، تجاهلت فيها السلطات مطالب المحتجّين، وعملت على قمعها بطريق العنف، وزجّت بعشرات المواطنين والنقابيين في السجن. وقد أوضح خيار القمع عجز السلطة عن تلبية مطالب المحتجّين. وقد انكشف تواطؤ بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل مع النظام الحاكم في الدولة في حينه، إذ سهّلت هذه البيروقراطية موضوعيًّا للسلطة عمليّة قمع الانتفاضة بأن جرّدت العناصر النقابيّة الفاعلة في قيادة الاحتجاجات من صفتهم النقابية، ومنعت كلّ مبادرةٍ نقابيّةٍ لمساندة الانتفاضة في فروع الاتّحاد الأخرى[٣].

---

(٢) عمار عمروسية، «انتفاضة الحوض المنجمي.. محاولة تقويمية،» البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، ٧/٤/٢٠٠٨، <http://albadil.org/spip.php?article1757>.

(٣) بشير الحامدي، «عامان على قمع انتفاضة الحوض المنجمي،» **الحوار المتمدن**، ٧/٦/٢٠١٠، <http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=218275>.

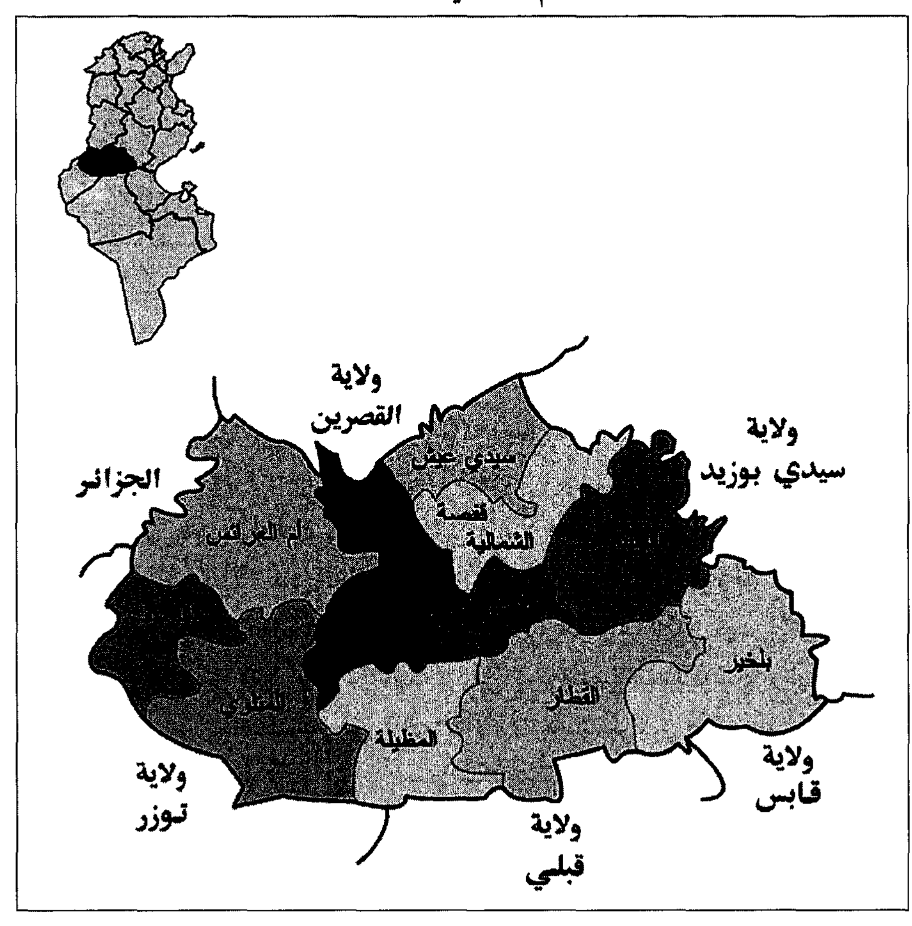
وقدّم تقرير لمنظمة العفو الدولية ماجريات انتفاضة الحوض المنجمي والإجراءات السلطوية القمعيّة ضدّها. ويسرد تقرير المنظمة لعام ٢٠١٠ الأحداث كما يلي: «اجتاحت تظاهرات عارمة منطقة قفصة، وهي منطقة لمناجم الفوسفات في جنوب شرقيّ البلاد، واستمرّت لعدة أشهرٍ اعتبارًا من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وذلك احتجاجًا على دوّامة البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى إجراءات التوظيف التي تتبعها «شركة فوسفات قفصة،» وهي الشركة الرئيسة في المنطقة. وردًّا على ذلك، نشرت السلطات قوّات الأمن في بلدة الرديّف وغيرها من البلدات، ولجأت هذه القوّات إلى الإفراط في استخدام القوّة لتفريق بعض التظاهرات، ممّا أسفر عن مقتل شخصين وإصابة كثيرين آخرين. وقُبض على مئاتٍ من المتظاهرين ومن المشتبه في أنّهم نظّموا التظاهرات أو أيّدوها. وقُدِّم ما لا يقلّ عن ٢٠٠ شخصٍ للمحاكمة، وأُدين بعضهم وصدرت ضدّهم أحكام بالسجن لمددٍ متفاوتةٍ أقصاها ١٠ سنواتٍ. وقد قُتل الحفناوي المغزاوي إثر إطلاق النار عليه، يوم ٦ حزيران/ يونيو، عندما استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحيّة لتفريق متظاهرين في الرديّف. وادّعت مصادر غير رسميّةٍ أنّ ٢٦ شخصًا آخرين قد أُصيبوا، بينما قالت السلطات إن عدد المصابين ثمانية. وقد تُوفّي أحدهم، ويُدعى عبد الخالق العميدي، متأثّرًا بجروحه في أيلول/ سبتمبر. وذكر شهود العيان أنّ قوّات الأمن أطلقت النار دون تحذيرٍ، وأنّ كثيرًا من المصابين لحقت بهم جروح ناجمة عن عياراتٍ ناريّةٍ في ظهورهم وسيقانهم. وأعرب وزير العدل عن أسفه على وفاة الحفناوي المغزاوي، ولكنه أنكر أن تكون قوّات الأمن قد ارتكبت أيّة أخطاءٍ، وقال إنّ ثمّة تحقيقًا جاريًا في الواقعة. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، أُلقي القبض على عدنان الحاجّي، الأمين العام لفرع الاتحاد العام التونسي للشغل في الرديّف. وقد وُجّهت إليه، مع ٣٧ آخرين ممّن اتهمتهم السلطات بقيادة التظاهرات، تهم إنشاء عصابةٍ إجراميةٍ، والانتماء إلى جماعةٍ تهدف إلى تخريب الممتلكات، وتهم أخرى. وقد مثُلوا أمام المحكمة، في كانون الأوّل/ ديسمبر، وحُكم على ٣٣ منهم بالسجن لمددٍ متفاوتةٍ أقصاها ١٠ سنواتٍ، بينما بُرّئ الخمسة الآخرون»[٤].

---

(٤) منظمة العفو الدولية، «تونس ـ تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠،» <http://www.amnesty.org/ar/region/tunisia/report-2010>.

شكّلت انتفاضة الحوض المنجميّ حدثًا مفصليًّا في تاريخ العمل النقابيّ في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي باعتبارها أوّل انتفاضةٍ «احتجاجيّةٍ» انتشرت واتّسع مداها، ورفعت مطالبَ سياسيّةً منذ انتفاضة الخبز عام ١٩٨٤ التي مهّدت له الوصول إلى الحكم عمليًّا، وذلك بتعيينه مسؤولًا أمنيًّا. كما شكّلت انتفاضة الحوض المنجميّ مقدّمةً لسلسلةٍ من الاحتجاجات التي قادت إلى الثورة الأخيرة. وكان النظام قد انتهى عمره في الواقع، ولم يتمكّن من طرح بديلٍ من داخله. فهذه المرّة، لم يكن الحدث مجرد أعمال احتجاجٍ أو حتّى عصيانًا أو تمرّدًا بل كان ثورةً.

الخريطة رقم (٣ ـ ١)
التقسيم الإداري لولاية قفصة



الجدول رقم (٣ ـ ٢)
معدل البطالة في ولاية قفصة التونسية

المعتمدية	نسبة البطالة (في المئة)
قفصة الشمالية	٦,٣
سيدي عيش	٧,٥
القصر	٢١,٤
قفصة الجنوبية	١٥,٧
أمّ العرائس	٣٨,٠
الرديّف	٢٧,٠
المتلوّي	٢٠,٩
المظيلّة	٢٧,٩
القطار	٢٠,٠
بلخير	١٧,١
السّند	٢٧,٦
المجموع	٢١,١

سبق أن شرحنا أنّه في الدول التي تنقسم بموجب نمط التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلى مركزٍ وأطراف، يكون للأطراف ذاتها مراكز جهويّة، ويكون للمركز أطرافه المحلّية. وطرحنا فرضيّة أنه حيث تتطوّر احتجاجات ذات طابع طرفيّ شامل ضدّ المركز، فإن مراكز الأطراف هي التي تقود التحرّكات، لأنّ المراكز تحمل الوعي بالتمييز والطّموح للمساواة. وفيها يوجد مثقّفو الأطراف، وهي مراكز صناعة هويّة المظلوميّة الطرفيّة ضدّ المركز القُطري.

يمكن الآن بحسب هذه الفرضيّة، تفحّص أرقام البطالة في ولاية قفصة، التي شهدت احتجاجات الحوض المنجميّ عام ٢٠٠٨. لقد انطلقت شرارة الاحتجاجات في ٦ كانون الثاني/ يناير في معتمدية الرديّف في إثر إعلان شركة فوسفات قفصة عن نتائج مسابقة التّوظيف التي نظّمتها. ورفع المتظاهرون وهم يجوبون أرجاء البلدة شعارات منددّة بالتجاوزات التي حصلت، ومطالبة بالحقّ في العمل. وفي إثر التظاهرة وفي اليوم نفسه، أعلن ١٩ عاطلًا من العمل دخولهم في إضراب عن الطّعام في مقرّ الاتحاد المحلّي للشغل. وفي اليوم التالي، تواصلت في الرديّف حركة الاحتجاج واتّسعت

التّعبئة وانضمّ إلى المحتجّين عددٌ كبيرٌ من السّكان، وحظي الاحتجاج كذلك بدعم ومساندة النقابات المحلّية؛ وهو ما دفع السلطات المحلّية إلى التفاوض مع مجموعة من ممثّلي العاطلين من العمل لم تسفر عن حلّ.

وفي تاريخ ٩ كانون الثاني/ يناير اتّسع نطاق الاحتجاجات، فتوسّعت إلى معتمدية المظيلّة حيث خرج، بحسب متابعين، جميع سكّان هذه البلدة، وأغلقوا كلّ المداخل إليها ورابطوا في الشوارع، ولم يلتحق التلاميذ في اليوم التالي بمعاهدهم ومدارسهم بل انضمّوا إلى أهاليهم وتعطّل العمل بشركة فوسفات قفصة. ومثلما وقع في الرّديّف، فقد حاولت السلطات المحلية السّيطرة على الوضع وإعادة الهدوء إلى البلدة لكنها لم تفلح في ذلك.

وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير، اندلعت الاحتجاجات في معتمدية أم العرائس، حيث انطلق الاحتجاج بتجمّع غفير من الطلاب والعاطلين من العمل، فرفعت شعارات تنادي بالحق في الشّغل، ثم أضرب عمّال البلدية ودخلت اللجنة المحلية للدّفاع عن المعطلين في اعتصام بمقرّ معتمدية المكان، ونصب عددٌ من المواطنين خيامًا في العراء، ورابطوا فيها ومنعوا شركة فوسفات قفصة من مواصلة عملها، وسدّوا المنافذ لتعطيل قطار الفوسفات عن التحرّك.

وفي يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير، التحقت معتمدية المتلوّي بأخواتها، ونصب عدد من السكان خيامهم وسط البلدة، وعلى خطوط السكة الحديد، وأوقف العمال عملية الإنتاج في مغاسل الفوسفات، وبذلك توقّف العمل في أكبر مراكز إنتاج شركة فوسفات قفصة، ثم توقفت جميع الأحداث عند هذا الحدّ، بعد إطلاق جملة من الوعود من المسؤولين وممثّلي السلطة، بتوفير فرص عملٍ كافية لأبناء البلدات المنتفضة(٥).

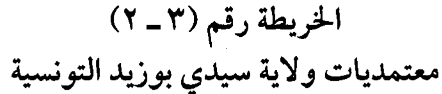
نلاحظ من الجدول رقم (٣ ـ ٢) تبعًا لأرقام البطالة أنّ بلدات الرديّف والمظيلّة وأمّ العرائس والمتلوّي، حيث تتصاعد نسبة البطالة من ٢١ في المئة

---

(٥) بشير الحامدي، «هذا ما يحدث في تونس: احتجاجات مواطني الحوض المنجمي في جهة قفصة. . معركة من أجل الحق في الشغل ومن أجل حياة كريمة،» الموقع الإلكتروني للتوجه النقابي الديمقراطي الكفاحي، ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.kifah-nakabi.org/spip.php?article 183&artsuite=0#sommaire_2>.

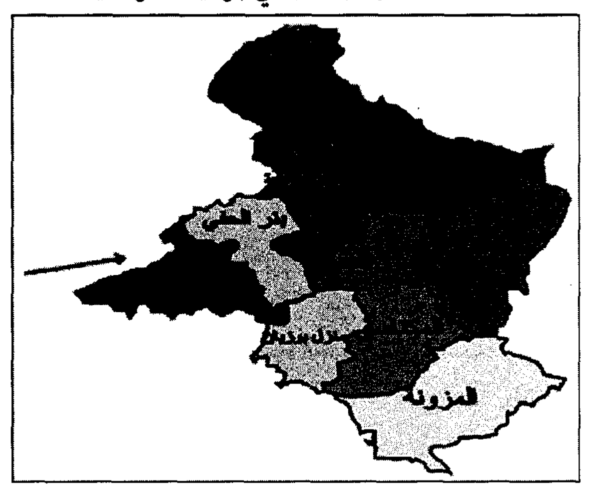
إلى ٣٨ في المئة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٤، هي معتمديّات طرفيّة في قفصة، في حين أنّ في الولاية نفسها ثمّة معتمديات يمكن اعتبارها مركزيّة مثل معتمدية قفصة الشمالية وسيدي عيش، حيث تبلغ نسبة البطالة فيهما ٦,٣ في المئة و٧,٥ في المئة على الترتيب، ولم تستقبل هذه المعتمديات الاحتجاجات، وبالتالي وُئدت الاحتجاجات في مهدها واعتُبرت موضعيّة.

سوف نقارن الآن أحداث الحوض المنجميّ عام ٢٠٠٨ والتي انتهت بوعود شفويّة من السلطة(٦) إلى أهالي المعتمديّات المنتفضة بأحداث ولاية سيدي بوزيد عام ٢٠١٠ والتي تطوّرت لتصبح ثورة شاملة.



الخريطة رقم (٣ ـ ٢)

معتمديات ولاية سيدي بوزيد التونسية



---

(٦) اعتبر أحد الصحفيين المعارضين آنذاك في تقرير أعدّه عن نتائج أحداث الحوض المنجمي، أن الوعود التي اقتصرت على فرص توظيف محدودة لأهالي المنطقة، كانت إنجازًا كبيرًا: «في ظل تدهور الوضع الاجتماعي بصفة عامة في الجنوب، انتهزت الهياكل النقابية الفرصة ونجحت في تحقيق إنجاز كبير تجاه العمال في الخطوط الجوية التونسية، وهو إنجاز يتضمن مكاسب على مستوى التوظيف الرسمي للعمال ويقضي على عمليات السمسرة باليد العاملة».

خميس بن بريك، «أحداث الرديف تحرك العمل النقابي في تونس،» الجزيرة نت، ١٨/٦/٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF7CD0DE-158F-449B-8AA0-681E2F3FBC3B.htm>.

ويعبر الاقتباس المنقول أعلاه عن الحالة التي تنتفض فيها إحدى المعتمديات الهامشية في الولاية الطرفية، وتدير مراكز الأطراف ظهرها لها، فتستحيل أمور هذه المعتمديات إما إلى القمع السلطوي، أو إلى وعود ومنح تافهة، وتصبح هذه الأخيرة في عُرف المحللين إنجازًا كبيرًا.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
نسبة البطالة مع ولاية سيدي بو زيد التونسية

المعتمدية	نسبة البطالة
سيدي بوزيد الغربية	١١,٧
سيدي بوزيد الشرقية	١١,١
جلمة	١٩,٥
سبّالة أولاد عسكر	١٩,٧
بئر الحفي	١٠,٨
سيدي علي بن عون	١٠,٤
منزل بوزيّان	٢٣,٠
المكناسي	٣٠,٥
سوق الجديد	٢٧,٣
المزّونة	١٤,٣
الرّقاب	٥,٩
أولاد حفوز	١٣,٤
المجموع	**١٤,١**

لقد انطلقت شرارة الثورة التونسية يوم ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر من معتمدية سيدي بوزيد الشرقية، وهي المركز الإداري والاقتصادي للولاية. ونلاحظ أنّ نسبة البطالة فيها متدنّية (١١,١ في المئة) مقارنة إلى متوسّط النسبة في الولاية ككلّ (١٤,١ في المئة)، وهي كما يُلاحظ من الجدول، متدنّية بفارق كبير مقارنةً بمعتمديات طرفيّة مثل المكناسي (٣٠,٥ في المئة)، وسوق الجديد (٢٧,٣ في المئة). ونحن نستخدم نسب البطالة للمقارنة بين أحوال الولايات والمعتمديات للتدليل على الغبن الكامن في النموّ غير المتكافئ، وللتدليل على وجود أساس لتوتّر اجتماعيّ.

واستنادًا إلى يوميّات الثورة التونسية التي تمّ توثيقها في هذا الكتاب، فقد استقبلت معتمدية المكناسي الثورة في اليوم الرابع لانطلاقتها (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، أي بعد أن انفلتت الأمور تمامًا في معتمدية سيدي بوزيد. هذا يفسّر لنا سبب تعميم الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد تحديدًا، فقد كان المبتدأ في مركز الولاية ثم جرّت خلفها الأطراف، لتنتقل بعدئذٍ العدوى إلى ولايات طرفيّة أخرى.

لقد تكرّر سيناريو سيدي بوزيد نفسه في القصرين، وكانت أولى المدن الثائرة في ولاية القصرين، كما يتبيّن من خلال الصّحافة التونسية، هي مركز الولاية، أي معتمديّتا القصرين وتالة، وقد سقط بحسب تقرير لجنة تقصّي الحقائق التي شُكّلت بعد هروب بن علي من البلاد، يومي الأحد والاثنين (٩ و ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١) ٢٣ شهيدًا في مركز الولاية (معتمديّة القصرين)، وستّة شهداء في معتمدية تالة، وشهيد واحد في معتمدية فريانة، وواحدٌ في ماجل بلعباس[٧].

لقد تعمّمت الثورة إذنْ في الولايات الطرفية، في بداية الأحداث حينما نجحت الاحتجاجات في مراكز الأطراف، أي أنّ الولايات الطرفية لحقت مراكزها. ولكنّنا سوف نلاحظ أنه في حالة المركز، العاصمة التونسية، استقبلت أطراف المركز الثورة، لا مركز المركز. فيسجّل تقرير منظّمة العفو الدوليّة لشهر شباط/ فبراير ٢٠١١، أنّ «أغلبية الوفيات في مدينة تونس الكبرى وقعت في الفترة بين ١٢ و١٦ من كانون الثاني/ يناير في أحياء الطبقة العاملة، كحيّ التّضامن والسّيجومي والملاسين»[٨].

وسيكون من السهل عند الرجوع إلى أرقام البطالة في ولاية تونس، تفسير سبب استقبال هذه الأحياء تحديدًا للثورة التي أشعلتها الولايات الطرفية، فنسبة البطالة في معتمدية السّيجومي تصل إلى ٢٤,٩ في المئة، وهي التي شهدت مع معتمدية سيدي حسين، احتجاجات موضعية متعددة منذ نهاية التسعينيّات، وفي سنة الإحصاء نفسها (عام ٢٠٠٤)، شهدت انتفاضة مباشرة ضدّ السّلطة كانت شرارتها آنذاك غرق المنطقة بمياه «السّبخة» مخلّفة قرابة ١٥٠ عائلة دون مأوى بعد أن أصبحت منازلهم عائمة[٩] كل ذلك مقارنةً بنسب متدنّية في

---

(٧) سعيدة بوهلال، «المخلوع أمر بقصف حي الزهور بالقصرين بالقنابل.. وعمليات القتل كانت شرسة ومتعمدة،» **الصباح**، ١٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.assabah.com.tn/article-52172.html>.

(٨) منظمة العفو الدولية، «تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة،» رقم الوثيقة: MDE 30/011/2011، (المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، ٢٠١١)، ص ٢٣.

(٩) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «السلطة تواجه المطالب المشروعة لمتظاهري سيدي حسين السيجومي بالقمع الوحشي،» ١٠/ ١/ ٢٠٠٤، <http://albadil.org/spip.php?article125>.

المنزه (٤,٦ في المئة)، وفي حيّ الخضراء (٨,٨ في المئة)، وفي المرسى (٩,٥ في المئة)، وحلق الوادي (١١,٥ في المئة)، وقرطاج (١٢,٦ في المئة)، وهي في مجملها مناطق ساحلية ونخبوية كما يظهر في الخريطة أدناه.

الخريطة رقم (٣ ـ ٣)
ولاية تونس



والأمر كذلك في حيّ التضامن، الذي كان بوّابة الثورة لولاية أريانة المركزية شمال العاصمة التونسية، فهو صاحب الرصيد الأعلى من البطالة فيها (١٦,٨ في المئة)، أي أنه حالة طرفية بالنسبة إلى المدينة التي تتدنّى النسبة فيها إلى (٦ في المئة)، ولا شكّ أنّ حيّ الملاسين وصل من التّهميش درجة جعلته يُستثنى من الإحصاءات الرسميّة الصّادرة عن المعهد الوطني

التونسي للإحصاء، وإلى حدّ عدم ذكره على الخريطة الإدارية لولاية تونس، وهو الحيّ المفضّل لدى علماء الاجتماع التوانسة لمقاربة ظاهرة الفقر، لتوحّش لغته وتعبيراته الاحتجاجيّة[١٠].

قبل شهرين من حرق الشابّ محمد بوعزيزي نفسه، تفجّرت الأوضاع في الجنوب الشرقي من تونس، حيث انتفض سكّان مدينة بن قردان احتجاجًا على تضييق السلطات على التجارة مع ليبيا التي تُعتبر مصدر الرّزق الرّئيس لسكّان المدينة.

بدأت الاحتجاجات في إثر قرار تحويل العمليات التجارية مباشرةً بين ميناءيْ طرابلس الليبية وصفاقس، ما يعني عمليًا القضاء على دور الحمّالين والوسطاء بمعبر المدينة الحدودي. وتطوّرت الأزمة لتتخذ أبعادًا خطيرةً بعد قرار ليبيا فرض ضريبة دخولٍ على السيارات، ومنع بيع البضائع الليبية إلا لمن يملكون رخصة تصديرٍ وتوريدٍ. واندلعت مواجهات بين الأهالي المتظاهرين وقوّات الأمن التونسية التي حاولت السيطرة على الأوضاع بعد قرار غلْق معبر رأس جدير الحدودي. وبدأت الاحتجاجات في الاتّساع نتيجة الغموض في القرار الليبي بعد سريان شائعاتٍ تؤكّد وقوف جهاتٍ تونسيةٍ متنفّذةٍ وراء القرار[١١].

حاولت السلطات الأمنيّة التونسية قمع الانتفاضة على غرار سابقاتها، وشهدت بن قردان مواجهاتٍ عنيفةً بين المتظاهرين وقوّات الأمن، إلا أنّ الانتفاضة الشعبية لم تتوقّف حتى تمّ التوصّل إلى اتّفاقٍ بين تونس وليبيا لإعادة فتح معبر «رأس جدير». ولقد أسهم نجاح هذه الانتفاضة في إرساء قوّة زخْمٍ للحركات الاحتجاجية، وفي توليد الناشطين المسيّسين وفي زيادة الجرأة. وكانت هذه آخر الانتفاضات التي سبقت انتفاضة سيدي بوزيد التي أنتجت ثورةً شعبيةً شاملةً.

---

(١٠) انظر على سبيل المثال: محسن بوعزيزي، **التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي،** (تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٩).

(١١) «من الرديف ٢٠٠٨ إلى سيدي بوزيد: تونس سلسلة من الاحتجاجات،» الجزيرة نت، ٢٦/١٢/٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F1880670-61DD-4016-863B-4DEBAB0F11EE.htm>.

لقد مرّت تونس بموجاتٍ متتاليةٍ من أعمال الاحتجاج الفردية أحيانًا على خرْق حقوق الإنسان، كما مرّت بانتفاضاتٍ شعبيةٍ عارمةٍ على خلفيةٍ اجتماعيةٍ اقتصاديةٍ. ومن الواضح أن هذه الموجات قد درّبت الوعي الشعبي على الاحتجاج، وعلى النّقمة ضدّ احتوائه من قبل السلطة الحاكمة، والقوى التي تدور في فلكها. ولكن، علينا أن نذكر أنّ قدرة السلطة على احتوائها لا تجعلها أكثر استعدادًا للإصلاح إلا مؤقّتًا، فالأهمّ أكثر هو تولّد ثقةٍ مبالغ فيها بالنفس لدى النظام تجعله يثق بقدرته على احتواء أيّ انتفاضةٍ مستقبلًا، وتجعله يمعن في ارتكاب الأخطاء، كما تجعله يتأخّر في الردّ اللازم عليها حين تنشأ. من هنا فإنّ هذه الأنظمة تتفاجأ حين تندلع انتفاضة لا يمكنها احتواؤها. وكلّ انتفاضةٍ تتّخذ شكل اندلاع النار بالضّرورة، فما يشعلها عادةً هو شرارة على خلفيّة عوامل معقّدةٍ تخلق قابليّة الانتفاضة أو الثورة. وما يحصل في حالة الثورة أنّه كلما استثمرت هذه الأنظمة الأدوات التي كانت ناجعةً سابقًا تتالت موجات الانتفاضة حتى تتحوّل أخيرًا إلى إعصارٍ لا يمكن السيطرة عليه بأدوات النظام المعهودة. وتتجلّى ببساطةٍ كـ «ثورة» ما دامت تنطوي على احتمال التطوّر إلى تغيّر النظام السياسي نفسه، والدّخول في مرحلة ما بعده.

ثانيًا: سيدي بوزيد في هذا السّياق

مناطق الوسط والجنوب هي مناطق اندلاع الانتفاضات الشعبية في تونس. إنّها المناطق الأكثر تضرّرًا من النموّ المناطقي اللامتكافئ على المستويات كافة، بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحّة وفرص العمل. لقد انطلقت الانتفاضات التونسية العمّالية والريفية من هذه المناطق بعيدًا من الساحل المتطوّر، الذي يتركّز فيه التطوير الاقتصاديّ ومرافق الدولة ومؤسّساتها وموظّفوها.

وفي عصر تطوّر وسائل الإعلام وانتشار التعليم لا يسود توافق بالضرورة بين مستوى النموّ ومستوى الوعي السياسيّ والاجتماعيّ. وعلى العكس، ينشأ توتّر سياسي في حياة الناس ناجم عن الفرق بين الواقع والتوقّعات قد يؤدّي إلى زيادة الوعي السياسيّ. فمن الممكن أن ينشأ في منطقةٍ غير متطورةٍ اقتصاديًا شبابٌ متطوّر سياسيًّا، يرى في الفجوة الاقتصادية بين الجهات المختلفة ظلمًا، ويرى نفسه مستحقًّا ومؤهّلًا لوضع اقتصاديّ لا

يقلّ عن النواحي الأكثر نموًّا وتطوّرًا، والتي تشاركه الوطن نفسه. وقد يحصل ذلك من دون أن يطرأ التطوّر نفسه في الثقافة السياسية لمجمل سكّان هذه الجهة التي تعاني من التّمييز في التنمية. من هنا، قد يحصل عدم تكافؤ بين توقّعات الشباب الواعي من السكّان ودوافعه للاحتجاج، وبين الدوافع التي حذت بالناس للانضمام إليه.

لقد طرأ تغيّر في السياسة الاقتصادية عند بن علي، عندما قرّر التخلّي نهائيًّا عن دولة القطاع العامّ لصالح الليبرالية الاقتصادية، ما أدّى إلى ارتباكٍ أو تخلخلٍ في العقد الاجتماعي لدولة بورقيبة والشّعب التونسي. وقد كان القطاع العامّ أحد مصادر شرعيّتها. وتحوّل جزء من الخدمات التي تقدّمها الدولة إلى التّنافس في اقتصاد السوق، وانضمّت تونس إلى منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤)، ودخلت في اتّفاقية شراكةٍ مع الاتّحاد الأوروبي ومناطق التجارة الحرّة (١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٥). لكن فوائد هذا الانفتاح على الأسواق العالميّة راحت تتقلّص مع تعرّض الصّادرات التونسية لتنافس خطر، حين بدأت المنتجات الصينية تغزو الأسواق الأوروبية، ما زاد من معدّلات البطالة في صناعات النّسيج، وذلك في غياب تنوّع في الصّادرات ونوعيّتها. لقد احتلّت تونس المرتبة السابعة من ضمن البلدان غير الصناعية في معدّلات التنمية البشريّة (تعليم، صحّة، دخل) بين السنوات ١٩٨٠ و٢٠١٠. ويعود ذلك بدرجةٍ كبيرةٍ إلى الإنفاق المرتفع نسبيًّا في مجالات الصحّة والتعليم، حيث كانت دولة بورقيبة تستثمر ما يعادل ٣٠ في المئة من الميزانيّة السنويّة للدولة في التّعليم. وينطبق ذلك بشكل خاصّ على تعليم المرأة، فنسبة الإنفاق عليه تفوق نسبته من الموازنة في بعض الدول المتطوّرة. ولكن ارتفاع نسبة التعليم مع ازدياد معدّل البطالة نتيجة ضعف تنوّع الاقتصاد، حوّل التعليم ـ خاصّة عند شباب المراكز الطرفيّة المتعلّمين في ظروف بطالة ـ إلى مفجّرٍ للاحتجاج الاجتماعي بدل أن يتحوّل إلى مسرّعٍ لعملية النموّ الاقتصادي. لم تمرّ تونس بما مرّت به عدة دول أخرى، ومن ضمنها دول عربية مثل مصر ودول الخليج، من ناحية حجم الفجوة بين النموّ الاقتصادي بالمعنى الكميّ الضيّق، ومن ناحية غياب سياسات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (الإنسانية) المستدامة، بل صاحب النموّ الاقتصاديّ التونسي مقدارٌ من التطوّر العلميّ والاجتماعيّ يدخل في باب التنمية

الإنسانية. لكن هذه التنمية عانت من قصورٍ في عدالة التوزيع الاجتماعي والجهوي للنشاط الإنتاجيّ وفرص العمل، وبالتالي في الدّخل والثروة. كما رافقه حرمان متزايد من الحقوق المدنيّة والحرّيات.

لقد ترافقت معدّلات التعليم المرتفعة مع معدّلات بطالةٍ واسعةٍ، ففي الوقت الذي عمل في ليبيا وحدها ٣٠٠ ألف عامل وموظّف تونسي، جرى الحديث على نحو مبالغ فيه عن ٣٠٠ ألف خرِّيج عاطل من العمل في تونس.

البيئة الاجتماعية في ولاية سيدي بوزيد بيئة تقليدية، والمجال قرويّ وفلاحيّ، والبنية العائلية والعشائرية متماسكة نسبيًّا. وتَفَاعَل كلّ هذا مع ظروف تفاوتٍ في التنمية الجهوية بين الأطراف والساحل ووسط البلاد. فقد انصبّ الاستثمار على المناطق الساحلية التي تحتوي ٨٤ في المئة من المناطق الصناعية واستوعبت ٨٠ في المئة من العاملين في الصّناعة(١٢). وللمقارنة، كانت قيمة الاستثمارات في الشمال الشرقي في تونس ١٦٥٨٣ مليون دينار، في حين كانت في الجنوب الغربي الذي يضمّ ولاية سيدي بوزيد ١٩٤٨ مليون دينار نصفها تقريبًا للقطاع العامّ، وهو ما يعادل نحو ١٥ في المئة من الاستثمارات في الشمال(١٣). وعلى الرغم من هذا القصور في المزاوجة بين النموّ الاقتصادي والتوزيع المتكافئ اجتماعيًّا لثمراته، تمّ تصنيف الأداء التنموي التونسيّ تحت صفة «المعجزة التونسية».

تتضمّن سياسات النموّ نفسها إذن توزيعًا غيرَ عادلٍ، فيؤدّي النموّ إلى تفاقم النقمة. وكما أسلفنا تسبّب ذلك في أنّ قسمًا كبيرًا من الهبّات الشعبية نشب في الجنوب الغربي، وفي الجنوب والوسط بشكل عامّ، بعيدًا من المناطق الساحلية المتطوّرة التي تتمتّع بمستوى معيشةٍ مرتفعٍ. وتجلّى ذلك في انتفاضة ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، وفي أحداث الخبز في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، ثمّ في أحداث انتفاضة سيدي بوزيد في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠.

---

(١٢) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التشغيل والتنمية في ولاية قفصة: العوائق والآفاق** (تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ١٦ ـ ١٧ و١٦٤.

(١٣) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة** (تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠)، ص ٦٤ و١٨٦.

شهدت منطقة الجنوب الغربي كذلك أحداث الحوض المنجمي عام ٢٠٠٨، والتي استمرّت ستة أشهر، وكانت مؤهّلةً لأن تتحوّل إلى ثورةٍ كما في حالة سيدي بوزيد. وقد امتدّت من منطقة الرديّف إلى كامل قرى الحوض المنجمي في نضالٍ ضدّ البطالة عبر الإصرار على أن تكون الأولويّة في العمل في التنقيب والإنتاج لأبناء المنطقة الغنيّة بالفوسفات. ولا شكّ في أنه كان لانتفاضة الحوض المنجميّ عام ٢٠٠٨، التي لم تفصلها عن احتجاجات مدينة بن قردان الحدوديّة في صيف ٢٠١٠ وانتفاضة سيدي بوزيد في كانون الأوّل/ديسمبر من نفس العام سوى فترة تقلّ عن عامين، أعظم الأثر في تهيئة الأجواء لثورةٍ شاملةٍ بعد أن جرى كسر حاجز الخوف في دولةِ زين العابدين بن علي البوليسيّة. ولا يعني ذلك أنّ ثمّة رابطًا سببيًّا بين انتفاضة الحوض المنجمي وانتفاضة سيدي بوزيد تحديدًا. ولكنّها تحوّلت جميعها إلى انتفاضة أطراف، وما لبثت أن تحوّلت إلى ثورة شاملة. وهو تطوّر شبيه بذلك الذي حصل مع انتفاضات الأطراف المحرومة اجتماعيًّا وسياسيًّا في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي وحّدها الشعور الحادّ بالغبن والتّوق إلى الحرية في ثورة سياسيّة وطنيّة شاملة.

كانت هذه الاحتجاجات المتتالية في سيدي بوزيد، يضاف إليها النشاط التّضامني مع العراق ومع الشعب الفلسطيني إبّان الحرب على غزّة، بمثابة حرث للأرض وبذرها ببذور الناشطين أصحاب الوعي السّياسي. فلقد نشأت في تلك النّواحي النّواة السياسيّة الصّلبة للاحتجاج الاجتماعيّ المسيَّس، يحملها أصحاب الوعي الذين دخلوا الأحزاب والاتحاد التونسي للشغل لكي يحتموا فيها ويناضلوا، أو ليستخدموها لأهدافٍ نضاليّةٍ محلّيةٍ.

ومع أهمّية الناشطين السياسيّين، علينا أن نذكر أيضًا أنّ الجماعة الأهليّة أو صلة القرابة تمثّل في هذه المناطق نفسها ملجأً للفرد. وفي حالة سيدي بوزيد، كانت هذه الجماعة فاعلةً جدًّا في تعبئة التّضامن الاجتماعيّ الأهليّ تضامنًا مع عائلة بوعزيزي. وهي عائلة كبيرة وممتدّة حتّى بمقاييس النواحي الجهويّة. ويتّضح أنه قد وُجدت بين الناشطين أنفسهم علاقات قرابة وصداقة أهليّة ساهمت في تعاضدهم من دون شكّ. لكن تجاهل دور المنظّمين والمناضلين السياسيّين والنقابيّين في تنظيم الثورة بحجّة أنّ الثورة عفويّة هو أمر

لافت حقًّا، خاصّة وأنّ الصحافة الرسميّة نفسها التي تتجاهل دورهم التاريخي في تحويل حادثة البوعزيزي إلى احتجاج عنيدٍ تحوّل إلى انتفاضةٍ شعبيةٍ في الناحية، كانت قد اتّهمت هؤلاء المناضلين والنقابيّين في بداية الثورة بأنّهم يتحمّلون مسؤوليتها، حين كانت تلك المسؤولية تهمة. فقد اتّهمتهم بأنهم يحاولون التّحريض لتحويل قضيّةٍ اجتماعيّةٍ مطلبيّةٍ إلى قضيةٍ سياسيةٍ. وهذا هو بالضّبط تعريف الجهد الثوري. إنّه الجهد الذي يحوّل قضايا مطلبيّةً إلى قضايا سياسيةٍ متعلّقةٍ بالنظام. وهو الذي يمتلك المصداقيّة الشعبية لكي يفعل ذلك. وعندما انتصرت الثورة، حاولت القوى التي تدين تسييس الغضب الشعبي، أي الجهد الثوري بالذات، أن تسرق منهم دورهم بحجّة أنّها عفويّة.

يقول أمين بوعزيزي أحد هؤلاء المنظّمين الذين نتحدّث عنهم: «وهنا نعود إلى الصحافة الواقعة تحت رقابة السّلطة والتي قالت إنّ هناك فئةً من المتطرّفين والأحزاب الراديكالية الذين يريدون الانحراف بحادثةٍ اجتماعيّةٍ يمكن معالجتها. وبعد نجاح الثورة نفوْا ذلك وراحوا يتحدّثون عن أنها ثورة لقيطة وليس لها قيادة. لكن لو شاءت الأقدار وفشلت الثورة لاصطادوا تلك المجموعة وسجنوها وأعدموها». نلاحظ هنا وعي النّاشطين بفكرة اعتبارهم محرّضين ومسؤولين عن تحويل قضيّة مطالب اجتماعيةٍ عادلةٍ إلى قضيةٍ سياسيةٍ. ويعتبر التسييس «حرامًا» في نظر الأنظمة جميعًا، لأنه يعني التطرّق إلى مسألة الحكم ويطرح قضية السلطة. ثمّ يسارع نفس من اتّهمهم بالتحريض إلى تجاهل دورهم عند النجاح، «لذلك هم في الفشل يتحدّثون عن قيادةٍ لتحميلها مسؤوليّة الفشل، وفي النّصر يتحدّثون عن أحداثٍ عفويةٍ»(١٤).

لا شكّ أنّ مثقفي النظام فكّكوا الاحتجاج قبل نجاح الثورة إلى قضايا جهويّةٍ ومطلبيةٍ وحتى عائلية متعلّقة في هذه الحالة بعائلة البوعزيزي نفسها، يمكن للنظام حلّها. وهذا ما يفعله مثقّفو الأنظمة عمومًا؛ إذ إنهم حين يعترفون أخيرًا بوجود مشكلة، يهاجمون كلّ من يسيّسها ويَسِمونه بالتطرّف. في غير لحظة الثورة، تُعتبَر هذه القوى قوًى متطرّفةً تقوم بتسييس قضايا

---

(١٤) من شهادة المناضل أمين بوعزيزي، في مقابلة معمقة أجريت معه يوم ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الدوحة. أجرى المقابلة باحثا المركز حمزة المصطفى ورامي سلامة.

مطلبيةٍ. وهذا أحد تعريفات التطرّف في نظر الأنظمة السلطوية. في الثورة فقط، تصبح القوى التي تُعتبر متطرّفةً في الأيام العاديّة تيارًا مركزيًّا. وبعد نجاح الثورة يصبح همّ مثقفي السلطة السابقة المحافظين منع القوى التي قامت بتنظيم الثورة وتوجيهها من ادّعاء أيّ أحقّيةٍ عليها، ومن واجب حراسة أهدافها والنّطق باسمها. من هنا يتمّ التأكيد على عفويّتها، وأنه «ليس من فضلٍ لأحدٍ في تنظيمها». وليس ذلك مجرّد اجتهاد في التفسير أو اختلاف علميّ في التشخيص، بل هو تشخيص مغالِط يُقصَد منه إقصاء الفئات الثورية عن التأثير في ماجريات الأمور بعد الثورة، بحجّة أنّ الجميع ثوّار، والجميع شاركوا، ولا فضل لأحدٍ على أحد.

وبالعودة إلى سيدي بوزيد لا تكتمل الصورة إذا لم نوضّح أنه في هذه المناطق ذاتها تمثّل الجماعة الأهليّة، سواء أكانت العشيرة أم العائلة أم غيرها، ملجأ للفردِ في الملمّات[١٥]. وفي حالة سيدي بوزيد كانت هذه الجماعة بأنواعها المتعددة فاعلةً جدًا اجتماعيًا في التضامن مع عائلة البوعزيزي وفي الحفاظ على استمرارية الغضب الشعبي لرفض المذلّة. وبالإضافة إلى ذلك، مثّلت هذه الجماعة حالةً من التّعاضد العائلي والأهلي ضدّ النظام البارد عديم الملامح، وعديم الحساسية لكرامة الناس ومسألة إذلالهم. وقد استمرّت الجماعة الأهلية تتفاعل مع الناشطين السياسيين لفترةٍ قبل أن تتضامن معها بقيّة العائلات والنواحي بمجملها، وذلك قبل أن تنضمّ إليهم الأحزاب والنقابات في مرحلةٍ لاحقةٍ. وقد أدت الجماعة الأهلية في هذه الحالة مع قواعد الناشطين الحزبيين وغير الحزبيين دورًا لا يتناقض مع

---

(١٥) يرفض الناشطون السياسيون والشباب المثقف الذي قابلناه من سيدي بوزيد هذه المقولات. وهذا مفهوم؛ فهم يرغبون في التأكيد على دور الوعي السياسي في تحريك الانتفاضة التي أدت إلى ثورة. وهم يرفضون مقولات العفوية والتضامن الأهلي. وقد أنصفنا المستوى التنظيمي والوعي السياسي في تحليلنا لبداية الثورة، ولكننا أكدنا على أهمية هذه العلاقات الوشائجية في تحفيز التضامن. وأخيرًا، جاءت بعض الأحداث بعد الثورة ـ والانتخابات آخرها ـ لتثبت أن العروشية قائمة اجتماعيًا، وأن استغلالها سياسيًا أصبح أمرًا أكثر احتمالية في ظروف ضعف الدولة المركزية في المرحلة الانتقالية. ونحن نعتقد أن قائمة العريضة الشعبية قد استفادت من هذه العلاقات الاجتماعية في الانتخابات إن لم تكن قد استغلتها مباشرة في ولاية سيدي بوزيد تحديدًا. وطبعًا، هذا لا يعني أن كل مرشح أو قائد قائمة يأتي من سيدي بوزيد أو غيرها من المناطق المظلومة هو جهوي أو قبلي؛ ومن هنا، ضرورة التأكيد على أن الديمقراطية لا تعني ضعف الدولة.

كرامة الفرد، بل يحتضن كرامة الفرد كجزءٍ من كرامة الجماعة عندما تقوم الدولة بإذلال الأطراف.

يستحيل معرفيًا تحديد حدثٍ مُفسّرٍ للأحداث الكبرى، فمن يحرك الثورات ويشارك فيها (معها أو ضدّها) هو عدد كبير من الوكلاء والفاعلين الاجتماعيين الذين تحرّكهم عديد من الدوافع التي يصعب حصرها، يضاف إليها الوعي الإنساني وحرية الإرادة والاختيار التي تجعل كثيرًا من الباحثين يفقدون التمييز بين العلاقات السببية والغائية؛ فيخلطون لهذا السبب بين الضرورات والمفارقات. ويسمّون القرارات طفرات داخل العلاقات السببية، و«تراكمًا كميًّا يؤدّي إلى تغيّر كيفي،» وغير ذلك من الرواسم التعبيرية. وكل هذا، لأنهم لا يأخذون الوعي الإنساني في الحسبان. فهو في حالة المجتمع، خلافًا لحالة الطبيعة، قادرٌ على صنع طفرة بواسطة التفكير وحرية الإرادة. وحرية الإرادة التي تقود إلى الفعل من جهة، والتوق للحرية في الدولة من جهة أخرى، هي عوامل رئيسة في تحرّك المبادرين إلى الفعل السياسيّ. وهما العاملان اللذان يصعب على الأبحاث والتنبؤات العلمية أخذهما في الحسبان.

ويمكننا على الرغم من هذه الصعوبة تحديد الفرق بين بداية الانتفاضة الشعبية، وبداية تحوّلها إلى ثورة، وبين وضع الثورة كهدف. وسنعتمد في تحديد البداية في التسلسل الزمني ليوميات الثورة في الفصل الخامس من هذا الكتاب منهجيًّا على الحادثة التي انطلقت منها سلسلة أحداث ثورة الشعب التونسي، معتبرين عنوان يومها الأوّل إقدام الشابّ محمد البوعزيزي على إضرام النّار في جسده، من دون أن نتوقف عند حدث وفاته، مع تقدير أن هروب رئيس الدولة زين العابدين بن علي لم ينه عمليًّا أحداث هذه الثورة، بل نقلها إلى مرحلةٍ ثانيةٍ من الحراك الاحتجاجي الذي أصبح سياسيًا بامتيازٍ نظرًا لرفعه شعاراتٍ برحيل منظومة الحكم التي كان يقوم عليها نظام حكم الرئيس المخلوع. ومن الجدير بالإشارة إليه كذلك، أنه وبسبب تسارع أحداث هذه الثورة فإنه يصعب ترتيبها بنقطة ولادةٍ وذروةٍ وخمولٍ. وعليه سنكتفي بالتقسيم الثنائي المذكور أعلاه.

في صرخة البوعزيزي اليائسة الرافضة للعيش في حالة ذلّ، والمتمثلة

في إحراق الذات، نوعٌ من الغضب الموجَّه ضدّ الظلم الذي يشعر به الكثير من أبناء جيله. فهو يبدو مثل غضبٍ على العجز في محاربة الظّلم، بما يساوي الغضب على الظلم نفسه.

تحوَّل إحراقُ النّفس هنا إلى عملٍ «تطهُّريّ» تشوبه القداسة بنظر الشباب في تونس، والعديد من الأقطار العربيّة. فالفاعل هنا عاجزٌ عن إيذاء من آذوه أو إيقافهم، أو تغيير النظام، فيقرّر أنّ الحياة فقدتْ معناها. والانتحار هنا لا يتمّ في غرفةٍ مغلقةٍ، بل أمام الناس في ساحةٍ عامةٍ. ممّا جعله يتجاوز فقدان معنى الحياة إلى رغبةٍ في التأثير عبْر صرخة يأسٍ يتفاعل معها الناس. فهم مدعوّون للوقوف في وجه الظلم كخيارٍ جماعيّ بدلًا عن العزلة الفرديّة والعجز الفردي الذي يؤدّي إلى الخنوع أو إلى إحراق الذات.

وربّما كان هذا الفعل العمومي هو ما حوّل الانتحار من فعل خاصّ إلى فعل عامّ جعله أشبه بالاستشهاد كما يُفهم في العرف الشعبي، وليس كما يُعرّف في الدين بالضرورة. وهو ما دفع مفتي الجمهورية التونسية أن يعيده إلى فعل انتحارٍ محرّم دينيًّا. هنا بدت المؤسسة الدينية في أسوأ وظائفها كمبرّرٍ لنظام يجاهر بالأيديولوجية العلمانية، وكحارسٍ لحدود الدين خوفًا من ميل الجماهير لتحويل البوعزيزي إلى أيقونة[١٦].

لقد كان إقدام البوعزيزي على إحراق نفسه بداية ثورةٍ. وكان يمكن أن يبقى حدثًا يؤدّي إلى احتجاجٍ في أفضل الحالات. كما كان يمكن أن تؤدّي احتجاجات سيدي بوزيد إلى تفاهمٍ مع النظام أو أن تنتهي بإخمادها، كما حصل في حالاتٍ أخرى. ولكن الحالة الثوريّة التي نشأت تاريخيًّا تحت رماد الجمود والسّكون المرئيّين، وعبّرت عن نفسها في عدّة انتفاضات سابقة، أدّت إلى تحويل أحداثٍ كهذه إلى أسباب لثورة[١٧].

---

(١٦) جاء في تصريح لمفتي الجمهورية (كما نشرته صحيفة **الصباح** التونسية يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١) أن «الانتحار جريمة وكبيرة من الكبائر، ولا فرق شرعًا بين من يتعمد قتل نفسه أو قتل غيره». وهو كلام حق دينيًّا، يراد به باطل سياسيًّا.

(١٧) انظر: عزمي بشارة، «بصدد ثورة تونس الشعبية،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٨/ ١/ ٢٠١١، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=fc3d0719-dedf-4024-80f9-1307b142c66b>.

ثالثًا: الطفرة الإعلامية التي سبقت الثورة الشعبية

رغم المستوى الثقافي العلمي المرتفع نسبيًّا لم يكن في تونس حرية إعلام. وهي أيضًا من حالات أنظمة الاستبداد القليلة التي يسمح فيها بعمل الإعلام الخاصّ، بما فيه المرئيّ. ولكن من دون حريّة إعلام، وذلك حتّى مقارنة بمصر في ظلّ حكم مبارك. فقد تزامن تأسيس وسائل الإعلام الخاصّة مع حرية نسبيّة للإعلام في نقد ممارسات السلطات الحاكمة في مصر. وقد تمّ تقييد هذه الحرية بوسائلَ استخبارية ورقابة داخلية، وبواسطة زرع ودعم صحفيين مؤيّدين للنظام في الوسائل الإعلامية كافّة. ومع ذلك تُرك في مصر في العقود الأخيرة هامشٌ من الحرية الإعلامية. وقد شكّل النشاط النقدي في هذا الهامش أحد روافد تهيئة الأجواء للثورة المصرية. ولكن تونس مثّلت نموذجًا فريدًا من حيث سيطرة الدولة على الإعلام والثقافة، ومن حيث أنّ وجود إعلام خاصّ، لا يعني بالضّرورة وجود إعلام مستقلّ أو حرّ.

جاء في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن حرية الصحافة في تونس في العام الذي سبق عام الثورة، أنه لا يوجد بين المطبوعات ووسائل الإعلام المحلية ما يُقدّم تغطيةً نقديّةً لسياسات الحكومة، باستثناء عددٍ قليلٍ من المجلات ذات التوزيع المحدود مثل **الموقف**، الناطقة باسم حزبٍ معارضٍ، والتي تخضع للمصادرة في بعض الأحيان. كما جاء في التقرير أنّ في تونس محطات إذاعة وتلفزيون مملوكة للقطاع الخاص، ولكن الملكيّة الخاصة ليست مرادفًا لاستقلال هيئات التحرير. وتقوم الحكومة بحظر الوصول إلى مواقع الإنترنت السياسية أو الحقوقية المحلية والدولية التي تتضمن تغطية صحفية ناقدة للنظام التونسي.

في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، قام صحفيون مؤيّدون للحكومة بفصل مكتب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، والاستعاضة عنه بمكتبٍ جديدٍ آخر يسيطر عليه أعضاء موالون للحكومة. وجاء هذا الإجراء في أعقاب حملةٍ لتشويه سمعة المكتب السابق ورئيسه المنتخب ديمقراطيًّا، بعدما أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في أيار/ مايو تقريرًا ينتقد قمع الحكومة لوسائل الإعلام. كما منعت السلطات بوجيه فلورنس، مراسلة

صحيفة **لوموند** لشمال إفريقيا، من دخول تونس يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، واتّهمتها بأنها «تظهر دومًا ضغينةً صارخةً وتحيّزًا عدائيًّا مُمنهجًا تجاه تونس»[١٨].

وأشار تقرير منظّمة العفو الدولية عن تونس ٢٠٠٩، الذي صدر عام ٢٠١٠، إلى أنّ الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة، أو يكشفون النّقاب عن الفساد في الدوائر الرسمية أو عن انتهاكات حقوق الإنسان، يتعرّضون للمضايقة والترهيب والاعتداء الجسدي على أيدي ضباط أمن الدولة. كما تعرّض بعضهم للمحاكمة والسجن بتهمٍ ملفّقةٍ، وأصبحوا هدفًا لحملات تشهيرٍ في وسائل الإعلام الموالية للحكومة. وكانت الانتهاكات تُرتكب مع بقاء مرتكبيها في منأى من المساءلة والعقاب، ونادرًا ما أُجريت تحقيقات بشأن الشكاوى التي قُدِّمت ضد الانتهاكات. وتعرّض بعض المنتقدين لمراقبةٍ صريحةٍ وقمعيةٍ، بالإضافة إلى قطع خطوط الهاتف أو التنصت على المكالمات، أو اعتراض سبل الاتصال بالإنترنت الخاصة بهم. وحجبت السلطات عددًا من مواقع الإنترنت، وواصلت سيطرتها الشديدة على وسائل الإعلام.

- في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، أغلقت السلطات «إذاعة كلمة» وهي محطة إذاعية مستقلّة، بعد أربعة أيام من بدء البثّ من خارج البلاد عبر الأقمار الاصطناعية. وقد حاصرت الشرطة مقرّ المحطة، وتعرض العاملون فيها للمضايقة، وخضعت سهام بن سدرين، رئيسة تحرير «إذاعة كلمة» للتحقيق، بزعم أنها استخدمت ترددًا للبثّ من دون ترخيص.

- وفي ٤ نيسان/ أبريل، أيّدت محكمة الاستئناف في تونس العاصمة الحكم الصادر بالسجن لمدة عام على سجين الرأي الصادق شورو بتهمة «الحفاظ على منظمة غير مرخّص لها». وكان الصادق شورو قد أبدى تعليقاتٍ عن الوضع السياسي في تونس خلال مقابلاتٍ إعلاميةٍ، وطالب بمنح ترخيصٍ لحركة «النهضة» الإسلامية المحظورة، حتى يتسنى لها

---

(١٨) «تونس: أحداث في ٢٠٠٩،» منظمة هيومان رايتس ووتش (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، <http://www.hrw.org/ar/world-report-2010-23>.

استئناف أنشطتها السياسية. وكان قد أُفرج عنه إفراجًا مشروطًا، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، بعد أن أمضى ثمانية عشر عامًا في السجن. وفي أعقاب إعادة القبض عليه، أُلغي الإفراج المشروط، وأصبح يتعين عليه إكمال السنة المتبقية من مدة الحكم السابق بالإضافة إلى مدة الحكم الجديد.

ـ وفي آب/ أغسطس، عُزل أعضاء المكتب التنفيذي في «النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين،» في إثر نشر تقريرٍ في أيار/ مايو، ينتقد غياب حرية الصحافة في تونس. وقد عقد مؤيّدو الحكومة اجتماعًا استثنائيًّا، وانتخبوا هيئة جديدة للمكتب التنفيذي، ثم حصل المكتب التنفيذي الجديد على حكم قضائي يلزم أعضاء المكتب التنفيذي المعزولين بإخلاء مقرّ النقابة.

ـ وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر، تعرّض حمّة الهمامي، المتحدّث الرسمي باسم «حزب العمّال الشّيوعي التونسي» غير المرخّص له، للضّرب على أيدي أشخاصٍ يُعتقد أنهم أفراد شرطةٍ في ملابس مدنيةٍ، وذلك في مطار تونس العاصمة. وكان قد عاد من فرنسا، حيث وجّه انتقاداتٍ للانتخابات وللرئيس زين العابدين بن علي وللفساد.

ـ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، صدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهرٍ ضدّ الصحفي المعارض توفيق بن بريك، وذلك بعد محاكمةٍ جائرةٍ، واستنادًا إلى تهمةٍ ذات دوافع سياسية.

لقد اخترنا هنا وقائع عام واحد، ومن مجال واحد هو منع حرية التعبير. والنضال من أجل حرية التعبير وصراع النظام الدائم ضد حرية الإعلام لهما تاريخ طويل في تونس. وفي مرحلة بن علي، لم يوجد هامش لحرية الإعلام. ولكننا اكتفينا بإيراد أمثلةٍ عن تقييد حريّة الإعلام أثارت اهتمام المؤسسات الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في العام الذي سبق الثورة التونسية.

في ظروف احتكار الحقيقة والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام من قبل الاستبداد، ساهمت القنوات الفضائية العربية، كما ساهمت الشبكات

الاجتماعية في نشر النقد والاحتجاج والشعور بعدم الرضى. وتتميز وسائل الإعلام الاجتماعية بأنها فعاّلة لا يقتصر فيها المشارك على التلقّي، كما أنها تحمل طابعًا نادويًّا أو منتدويًّا (من نادي ومنتدى). تنشأ فيه مجموعات تضامن وجماعات وصداقات، وتتطوّر استخدامات جديدة للغة، الأمر الذي يُشعِر المستخدِم بالانتماء إلى جماعة يسود فيها تعريف خاص بها للمصطلحات والمفاهيم، وما هو مقبول وغير مقبول. ولا شكّ في أنّ هذا المجتمع الشبابي قد قدّم نفسه كعالَم قيميّ وكمحفّز جماعيّ في ظلّ أزمة الأحزاب تحت الحكم الدكتاتوري، وفي ظروف كبت الإعلام. لقد حلّت المنتديات هذه محلّ وسائل التعبير، كما حلّ تطوير وتوحيد تعابير خاصة باللغة الدارجة والفصحى والاصطلاح عليها بين المستخدمين محل الزيّ الرسمي لحركات الشباب. وحلَّ الحوار الذي ينتج توافقاتٍ حول الذوق والإحساس بالظلم والقبح والعدل والجمال محلّ التعبئة الأيديولوجية.

ليست شبكات التواصل الاجتماعي وسيلة اتصال،«ميديا» فقط، بل هي مكان أيضًا،«فضاء». إنّها مكان عامّ افتراضي. ويجتمع فيه شباب من دون الحاجة إلى قاعة أو إلى ترخيص تجمّع، ويتبادلون الرأي في الشأن العامّ بدينامية وديمومة تفوق ما يمكن للقاء في المكان العادي توفيره. ويصحّ هذا طبعًا في حالتي الثورة التونسية والمصرية. ولكنه لم يعد محصورًا بالشباب النقدي في حالة الثورة السورية، إذ استخدمه مؤيّدو النظام للترويج له ولشنّ حملات هجوميّة على الثورة. وعلى الرغم من أهمّية شبكات التواصل الاجتماعي، ودورها في بلورة نواة الثورة ونشر أفكارها، إلا أن التغطية الإعلامية الغربية بالغت في شأنها وحجمها ومدى انتشارها في أوساط الملايين الذين شاركوا في الثورات[١٩].

الدّور البارز للإعلام في هذه الثورات يميّزها عن أيّ ثورات أخرى في المراحل السابقة. والمقصود ليس وسائل الاتصال. ففي كل مرحلةٍ تاريخيةٍ هناك وسائل اتصال خاصة بها، إذ لا يمكن تجاهل تأثير «الكاسيت» أو شريط

(١٩) إن دور هذه الشبكات مهم على الرغم من أن انتشارها متواضع في سوريا، ويكاد لا يكون قائمًا في اليمن.

التسجيل في الثورة الإيرانية. فبواسطته تم تعميم خطابات الخميني على الشعب الإيراني حين كان في المنفى. وكذلك لا بدّ من قراءة تأثير المذياع، وبشكل خاص الراديو المحمول (ترانزستور)، في نشر أفكار ثورة يوليو ١٩٥٢ عربيًا، وخاصةً في المناطق العربية التي لم تصلها الكهرباء حتى ذلك الحين. وبالتالي لا يمكن تجاهل دور الصحيفة والسكة الحديد في الثورة الروسية ١٩١٧، وقبلها في الثورات في ربيع الشعوب في الأعوام ١٨٣٠ _ ١٨٤٨.

ولكن وسائل الاتصال الجديدة (New Media) ميّزت الثورتين المصرية والتونسية، وأنشأت سياقًا لعملية التحوّل في الوطن العربي عمومًا، تساهم فيها إلى حدٍّ كبير الشبكات الاجتماعية على شبكة الإنترنت. وهي وسائل اتصال يصعب على النظام التحكم فيها، إذ إنها تتغلب على كافة أنظمة الرقابة، فحتى إذا حجب موقع يمكن نشر المواد نفسها على مواقع أخرى غير محجوبةٍ، ممّا يؤدّي في النهاية إلى اضطرار النظام إلى أن يسمح بشبكة الإنترنت بمجملها أو منعها منعًا تامًّا، والخيار الأخير أمر صعب في دولٍ ترغب في اللحاق بركب الحداثة، ولو من ناحية التعاملات الاقتصادية والمالية فقط. فنحن أمام وسائل اتصال تتميّز بالقدرة على الالتفاف على وسائل الاعلام الرسمية ورقابتها. أمّا مميّزها الثاني، فهو إمكانية تحوّل المستخدم إلى صحفي خاص أو صحفي فرد، يصوّر ويبثّ الخبر والصورة، إمّا على مدوّنته أو مباشرةً إلى وسائل الإعلام خارج بلده، ومن ضمنها قنوات التلفزيون الفضائية، أو عبر موقع يوتيوب الذي تعود وسائل الإعلام وتعتمد على تسجيلاته، خاصة في تغطية أحداث تقع حيث لا تصل كاميراتها وطواقمها.

لقد نشأ وضع أصبح من غير الممكن معه تطويق الحدث بمنع المراسلين من دخول مدينةٍ أو قريةٍ. فقد أصبح بوسع مواطنٍ يحمل هاتفًا محمولًا من الجيل الثالث أو الرابع، ولديه اتصال بالشبكة أن يبثّ الصور بنوعيةٍ قابلة للانتشار بالرسائل وغيرها، وبنوعيةٍ قابلةٍ حتى للبثّ تلفزيونيًّا. أمّا الأمر الثالث والجديد، فهو نشوء شبكات التواصل الاجتماعي وهي بالقطع وسيلة اتصال (ميديا)، ولكنها ليست وسيلة اتصال

فحسب. إنها كما أسلفنا مكان لقاء ومجال افتراضي تتشكل فيه جماعات افتراضية متفاعلة فيما بينها. والجماعات الافتراضية ليست جماعات غير حقيقية أو وهمية، بل هي جماعات حقيقية تنشأ في مكان افتراضي. وتتميز وسائل الاتصال الاجتماعية بأنها وسيلة اتصال دينامية حيوية يطرح فيها الخبر بشكلٍ خلّاقٍ، وطبعًا أحيانًا بشكلٍ مختلقٍ. وتنتشر فيها الحقيقة وأيضًا الأكاذيب. ولكن في حالة الخبر يمكن القول إنه يُنشر بتصرفٍ مع تعليق نقديّ، ولا يلتزم بقواعد التحرير في الصحافة الرسمية. من هنا، تنشأ حالة متحررة بالكامل من قواعد النشر. وتنتج وضعًا يتّسم بسمة إيجابية هي الوجه الآخر لسلبياته هذه، وهي إفلاته من سيطرة قواعد النشر والرقابة المعروفة.

تؤدّي الحرية المتاحة إلى نشر يتّسِم بعدم الدقة، والناشر في وسائل الإعلام هذه غالبًا ما يكون صاحب قضية أو موقف، ولذلك فهو لا يدّعي الدقة، ولكنه يلفت النظر لما لا ينشر في وسائل الإعلام الممأسسة، سواء لأنها لم تدركه، أو فاتها نشره، أو بسبب انحيازاتها هي. الصراحة تسمح أيضًا بتشارك أحكام عقلانية على الأشياء، وفي المشاركة في بلورة قيم مشتركة. وتكمن الخصوصية في هذا النوع من الإعلام في كونه مجال اللقاء بين أفرادٍ مهتمّين بالشأن العام، أو من غير المهتمين الذين ينشأ لديهم اهتمام بالشأن العام نتيجةً لهذا اللقاء. ويفسح إنشاء هذا الفضاء العام الجديد في المجال للقاء أفرادٍ، لم يكن ممكنًا أن يلتقوا في أي مكانٍ آخر حتى لو أتيحت لهم حرية اللقاء. فهم لا يرتادون المدارس أو الجامعات ذاتها ـ ولا يعملون في أماكن العمل نفسها، ولا يعيشون في الأحياء ذاتها.

تنتج الشبكات الاجتماعية في الفضاء الافتراضي جماعاتٍ عابرةً للطبقات والفئات السكانية والطوائف والجهات. وهذا أمر بالغ الأهمية. يصحّ هذا طبعًا مع شرط توفّر الإرادة، فمن الطبيعي أنّ شخصًا طائفيًّا مثلًا ينزع للقاءٍ مع أفراد طائفته أيضًا في هذا المكان الافتراضيّ، في حين يفسح هذا المجال الافتراضيّ له الإمكانية في أن يلتقي الكثير من الأفراد الذين ينحدرون من طبقاتٍ وطوائف مختلفةٍ إذا أراد. وهذا الخيار الثاني هو

الملائم و«الطبيعي» لروح هذه الوسائل الجديدة. فليس الإنسان في حاجة إليها لكي يلتقي مع أبناء ذات الحيّ أو المدرسة، وهي تكتسب أهميتها بالذات لأنها تتجاوز هذه الحدود وتمنح القدرة للفرد لكي يتجاوزها إذا أراد. من هنا نشأت جماعات تبلور رأيًا عامًّا مشتركًا فيما بينها وتتّجه أيضًا نحو الفعل.

هذا ما حصل في تونس ومصر، وهذا ما حصل في ليبيا أيضًا، مع أنه في خضمّ الصراع المسلّح الذي نشب في هذا البلد مال البعض إلى نسيان شبّان حركة ١٧ فبراير الذين دعوا إلى الثورة في ليبيا على «الفيسبوك». فقد دعا هؤلاء للثورة حين كان عدد من البارزين في المجلس الوطني الانتقالي يعملون في إطار النظام أو يؤمنون بالإصلاح بالتعاون مع مؤسسة سيف الإسلام القذافي.

ولا شكّ في أنّ هذا الواقع الجديد يجب أن يدخل كمركّبٍ في نظرية تفسير التحول الاجتماعي، ومن ضمنها التحولات الديمقراطية. ويجب أن يُعطى الحجم الكافي لأن الكلام الآن هو عن تحولاتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ من الدرجة الأولى. وكما نُظِر مثلًا إلى الجامعة والحركات الطلابية في ستينيّات القرن الماضي كحيّز للاعتراض على النظام، لأنها تجمعات وطنية شاملة، ولأنها متحررة إلى حدٍّ ما من شروط الإنتاج الاجتماعي للنظام القائم، كذلك فإنّ الشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال الاجتماعية والنيوميديا تشكّل سوية مجالًا اجتماعيًّا جديدًا لتشكل قوى اجتماعيةٍ وسياسيةٍ قادرةٍ على الارتفاع عن شروط الحياة المادية، وهو بالضبط ما تتطلبه الحالة الثورية. لا تخلق هذه الوسائل حالةً ثوريةً ولا أشخاصًا ثوريين، ولكن الحالة الثورية تتطلّب قوى سياسيةً واجتماعيةً قادرةً على الارتفاع للحظة عن الشرط المادي القائم والتواصل مع الشرط المادي المقبل بواسطة رؤيتها أنها قادرة على خلقه. وهذه بالضبط هي العناصر الإرادوية المطلوبة في التفاعل بين الحالة الثورية وحامل الفكرة الثورية. بالطبع كل هذا ما كان ليؤثر لولا وجود حالةٍ ثوريةٍ في مصر وتونس، ولولا الذاكرة الاحتجاجية وتقاليد النضال لما فيها من نجاحاتٍ وإخفاقاتٍ تحملها الذاكرة.

بلغ عدد مستخدمي (الفيسبوك) من التونسيين أكثر من مليونين ومائتي ألف مستخدم، أي بنسبةٍ تفوق الـ ٢٥ في المئة من سكان البلاد. وهي، وأربع دولٍ عربيةٍ أخرى، تسبق بهذه النسبة بلدانا أكثر تقدمًا مثل روسيا وبريطانيا والبرازيل والصين وألمانيا. وفي حالة تونس، انتظم المستخدمون وغالبيتهم طبعًا من الشباب ذكورًا وإناثًا في مجموعتين إخباريتين (MaTunisie, Touwenssa)، ويصل أعضاء المجموعة الواحدة منها إلى ما فوق نصف مليون مشترك. وكانت تبثّ وتتبادل الأخبار والصور وأشرطة الفيديو وغيرها من كافة أنحاء تونس.

من الجدير بالذكر أن ما يزيد من الاعتماد على الشبكات الاجتماعية ووسائل الاتصال البديلة هو حالة مفارقة ناتجة من احتكار الدولة للإعلام من جهةٍ، وعملية التنمية التي تؤدي إلى انتشار أجهزة الحواسيب في البيوت من جهةٍ ثانيةٍ. لدينا في تونس حالة لرأي عام مثقف ونشط في ظروف منع حرية الإعلام. وفي تونس تحديدًا، طرح النظام «مشروع حاسوبٍ لكلّ أسرةٍ،» وذلك بتيسير عملية شراء الحواسيب بأقساط. كما أن امتلاك بنات الرئيس زين العابدين بن علي لشركات الإنترنت ساهم في أن تشجّع الدولة عملية الاشتراك في الإنترنت، ما أدّى إلى أن يشارك في صفحات التواصل الاجتماعي مليونا مشترك على موقع فيسبوك وحده. . . وهو ضعفا عدد المشتركين في إسبانيا والبرتغال، ويفوق عدد متصفحي الإنترنت عمومًا في المغرب[٢٠].

ويشير موقع «إنترنت وورلد ستات» (Internet World Stats) المتخصص إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في تونس عام ٢٠١٠ بلغ ٤ ملايين مستخدم، يمثلون ٣٤ في المئة من عدد السّكان. وللمقارنة، يوضّح الجدول رقم (٣ ـ ٤) انتشار الإنترنت ومعدل نموّه على مستوى كل قطر عربي، وعلى المستوى العربي بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩[٢١].

---

(٢٠) «جيل الإنترنت العربي وكسر تابو السلطة السياسية،» **السفير**، ١٠/ ٢/ ٢٠١١.

(٢١) Internet World Stats, «Arabic Speaking Internet Users Statistics: Internet User Statistics and Population Stats for the Countries and Regions with Arab Speaking Internet Users,» <http://www.internetworldstats.com/stats19.htm#arabic>.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
معدل استخدام الانترنت في البلدان العربية

	الدولة	السكان (٢٠٠٩)	استخدام الإنترنت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠	استخدام الإنترنت (٢٠٠٩)	معدل النمو (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩)
١	مصر	٧٨,٨٦٦,٦٣٥	٤٥٠,٠٠٠	١٢,٥٦٨,٩٠٠	٢٦٩٣,١
٢	المغرب	٣١,٢٨٥,١٧٤	١٠٠,٠٠٠	١٠,٣٠٠,٠٠٠	١٠٢٠٠,٠
٣	السعودية	٢٨,٦٨٦,٦٣٣	٢٠٠,٠٠٠	٧,٧٠٠,٠٠٠	٣٧٥٠,٠
٤	السودان	٤١,٠٨٧,٨٢٥	٣٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠	١٣٩٠٠,٠
٥	الجزائر	٣٤,١٧٨,١٨٨	٥٠,٠٠٠	٤,١٠٠,٠٠٠	٨١٠٠,٠
٦	سوريا	٢١,٧٦٢,٩٧٨	٣٠,٠٠٠	٣,٥٦٥,٠٠٠	١١٧٨٣,٣
٧	الإمارات	٤,٧٩٨,٤٩١	٧٣٥,٠٠٠	٢,٩٢٢,٠٠٠	٢٩٧,٦
٨	تونس	١٠,٤٨٦,٣٣٩	١٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٢٧٠٠,٠
٩	الأردن	٦,٢٦٩,٢٨٥	١٢٧,٣٠٠	١,٥٠٠,٥٠٠	١٠٧٨,٧
١٠	الكويت	٢,٦٩٢,٥٢٦	١٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦٦,٧
١١	لبنان	٤,٠١٧,٠٩٥	٣٠٠,٠٠٠	٩٤٥,٠٠٠	٢١٥,٠
١٢	عمان	٣,٤١٨,٠٨٥	٩٠,٠٠٠	٤٦٥,٠٠٠	٤١٦,٧
١٣	قطر	٨٣٣,٢٨٥	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	١٣٥٣,٣
١٤	البحرين	٧٢٨,٧٠٩	٤٠,٠٠٠	٤٠٢,٩٠٠	٩٠٧,٣
١٥	اليمن	٢٢,٨٥٨,٢٣٨	١٥,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠	٢٣٦٦,٧
١٦	فلسطين (الضفة الغربية)	٢,٤٦١,٢٦٧	٣٥,٠٠٠	٣٥٥,٥٠٠	٩١٥,٧
١٧	ليبيا	٦,٣٢٤,٣٥٧	١٠,٠٠٠	٣٢٣,٠٠٠	٣١٣٠,٠
١٨	العراق	٢٨,٩٤٥,٥٦٩	١٢,٥٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٣٠٠,٠
١٩	أريتريا	٥,٦٤٧,١٦٨	٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٩٠٠,٠
٢٠	الصومال	٩,٨٣٢,٠١٧	٢٠٠	١٠٢,٠٠٠	٥٠٩٠٠,٠
٢١	موريتانيا	٣,١٢٩,٤٨٦	٥,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	١١٠٠,٠
المجموع		**٣٤٩,٨٦١,٢٠٩**	**٢,٥١٥,٠٠٠**	**٥٤,٦١٥,٨٠٠**	**٥٨٣٦,٩**

أمّا في عام ٢٠١٠، فقد قدّرت إحصاءات غير دقيقةٍ أنّ عدد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي قد وصل إلى ٧٥ مليون مستخدم. وكانت مصر هي الأولى عربيًا بحسب عدد المستخدمين نتيجة كثافتها السكانية، إذ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في مصر وحدها ٢٣ مليون مستخدم، أي أكثر من ربع

السكان. ولأجل تصوير ما يعنيه هذا التطور على مستوى الناشطين السياسيين المثقفين في ناحيةٍ طرفيةٍ مثل سيدي بوزيد، نورد هنا مقطعًا تحليليًا تصويريًا من شهادة أحد أبرز مناضلي تلك الناحية الميدانيين ومن أوسعهم ثقافةً. يقول أمين البوعزيزي: «للإجابة عن عدد مستعملي الإنترنت، والفيسبوك، لا نستطيع أن نجمل أرقامًا، لكن التلاميذ والنقابيين وتقريبًا كلّ شخصٍ تحت سنّ الأربعين له حساب على الفيسبوك، فيما عدا كبار السن. وهذا يعني أن ثقافة الوسائط الجديدة كان عليها إقبال بقوةٍ في سيدي بوزيد، وأمام التضييق الذي كان يحصل أحيانًا على منح خطوط الهاتف، كان يتم التوجه إلى المقاهي (السايبر كافي). لكن رغم وجود مكانين للإنترنت مرخص لهما فقط، إلا أنه كان هناك أكثر من عشرين مركزًا غير شرعي، وكانت تفلتر المواقع السياسية. وتقريبًا كان في تونس أرقى وأمهر المهندسين لـ «فَلْترة» المواقع في العالم، إذ كانت تونس تعدّ من الدول الأولى المعادية للإنترنت. لكن ذلك لم ينفع بشيء لأن الـ «بروكسي» كان البديل الموجود دائمًا. فيما يتعلق بـ «الفيسبوك»، كان هناك منتديات للشباب غير المسيّس، لكن كانت تطرح فيها قضايا سياسية، بما فيها المنتديات الخاصة بكرة القدم. وبالتالي فإن الـ «فيسبوك» أصبح مُورّد قنوات الإعلام الكبرى، وهنا تم اختزال دور الصحفي من خلال التصوير بالجهاز النقال الذي لا يتعدى سعره ٤٠ دولارًا. وللفيسبوك فرادته وطرافته في فكّ الحصار، لأنّ الصحف في الأسبوع الأوّل لم تتطرّق إلى سيدي بوزيد، إلى حدّ أن الكثيرين كانوا يعتقدون أنّ تلك المشاهد من الدخان وغيرها تحدث في الفلوجة. ولولا علم الأهالي بتفاصيل المنطقة لم يكونوا ليقتنعوا أنها تحدث في سيدي بوزيد. وخلال فترةٍ من النشاط السياسي على الفيسبوك تمّ الوصول إلى التوقيع بالأسماء الحقيقية، فكان للفيسبوك دور في كسر حاجز الخوف، وأصبح الناس ينشطون عن طريق إيصال مقاطع الفيديو ومشاركتهم بالأسماء الحقيقية»[٢٢].

هذا تطوّر مهم، ومتغيّر جديد. الانتباه له مهم جدًا، ولا يقلّ عنه أهميةً أن نمتنع عن أسطرته. فالإعلام الجديد هو جزء من الواقع الجديد الذي يجري فيه العمل السياسي. وهو يفعل فعل النار في الهشيم عند أجيالٍ كاملةٍ. وهو يتغلب

---

(٢٢) من شهادة أمين بوعزيزي، في مقابلة أجريت معه يوم ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

على الحجْرِ الإعلامي لبلادٍ بأكملها. ولكن لو جلس الجميع وراقبوا الحاسوب أو اكتفوا بالمشاركة في الشبكات الاجتماعية لما نشبت تظاهرات احتجاجية. إنها أكثر من وسائل اتصال، إنها مكان لقاء، ووسائل لإنتاج الوعي وإنتاج الجماعة الاحتجاجية. ولكن مجرّد المشاركة فيها ليس فعلًا ثوريًّا، ولا فعلًا احتجاجيًّا، ولا يُسقِطُ نظامًا. وقد لاحظنا مع بداية أعمال الاحتجاج في سوريا كيف احتاط الأمن السوري وسيطر على هذه الأدوات بفتح صفحاتٍ وهميةٍ على الـ «فيسبوك» يستخدمها في تنظيم حملاتٍ تشهيريةٍ ضدّ نقّاد ومعارضي النظام، وفي نشر حملاتٍ دعائيةٍ مؤيّدةٍ له قامت بها مجموعات منظّمة من قبل أجهزة النظام تسمّي نفسها «الجيش السوري الالكتروني»[٢٣].

كان التقاء عالم الصورة المنقولة بواسطة «يوتيوب» مع التعليق عليها وتحويلها إلى رمز بواسطة الشبكات الاجتماعية فاعلًا منذ اللحظة الأولى. هكذا وُلدت أيقونة البوعزيزي المشتعل نارًا. لقد عمّمت شبكات الإنترنت صورةً كأنها للبوعزيزي وهو يحترق، وهي ليست للبوعزيزي، إذ لم يصوّره أحد وهو يحترق، وإنما أُخذت الصورة من الإنترنت من حالة انتحار شابّ كوري، وعُمّمت، كما عُمّمت صور الغضب والاحتجاج من سيدي بوزيد. ثم حصل التعاضد. ورأى أهالي كل منطقةٍ احتجاج المناطق الأخرى وصمودها في الزمن الحقيقي، فشعروا أنهم ليسوا وحدهم بل جزء من شعبٍ عظيمٍ يتحرك. وهكذا نشأ الزمن الوطني المتجانس. إنه يمنح الشعور بالانتماء إلى حركةٍ شعبيةٍ عظيمةٍ يصاحبه من الشجاعة والإقدام ما يحرّك الجبال. يحضر هنا الدور المحوري الذي أدته وسائل الإعلام في الأحداث التونسية مثل قناة الجزيرة، وبعض القنوات الفرنسية، والأوروبية، التي كانت ترصد أوّلًا بأوّل تطوّر الأحداث، كما أسهمت الشبكات الاجتماعية، فضْلًا عن المواقع الإخبارية عامّة، والمنتديات الخاصة، في نشر تفاصيل الأحداث وكشف الحقائق بعد أن حاول النظام التعتيم والتستّر عليها.

(٢٣) من الأمور العجيبة المتعلقة بدور نظام الحكم الأخلاقي، أن رئيس الجمهورية في سوريا (في خطابه بتاريخ ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١) قام بتهنئة ما يسمى «الجيش السوري الإلكتروني» على نشاطه رغم أنه عُرف بنشر الشتائم وترويج الشائعات على الشبكة ضد نقّاد النظام بألفاظ غير مسبوقة في حدتها وبذاءاتها في عالم الشبكات الاجتماعية.

الفصل الرابع

الخريطة الحزبية في تونس عند نشوب الثورة



جاء بن علي إلى الحكم بوعود الديمقراطية والمُصالحة الوطنية وتحديد مدّة رئاسة الجمهورية. وبدا من ميثاق ١٩٨٨ أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعدّدية. والتقت هذه النزعة مع تطورات مشابهة في مصر والأردن والمغرب. وقد جاءت موجة الإصلاحات في بعض الدول العربية على خلفية انتفاضات شعبية، غالبًا ما سُمّيت انتفاضات خبز. ولم تمسّ هذه الخطوات بصلاحيات صانع القرار الحقيقي في البلد، ولكنها سمحت للمعارضة التقليدية بالتعبير عن نفسها عبر انتخابات برلمانية، وحكومة مفتوحة لعضوية شخصيات معارضة سابقة، وتخضع نسبيًا لمساءلة البرلمان. ولا شكّ في أنّ الإصلاح فتح نسبيًّا فضاء هذه البلدان للنقاش السياسي وتبادل الآراء. ولكن النظام الذي قام بالإصلاحات لم يفقد زمام المبادرة في أي من هذه الدول إلى أن نشبت الثورات. وقد نشبت بداية في بلدان قامت بمثل هذه الإصلاحات: مصر، تونس، البحرين، ويمكن حساب اليمن ضمنها إلى حدٍّ ما بسبب انفتاحها على الأحزاب والانتخابات مع بقاء السلطة الحقيقية بيد الرئيس وأسرته في قيادة الأجهزة الأمنيّة. أمّا في الجزائر، فكانت إصلاحات نهاية الثمانينيات أكثر عمقًا ولامست التحول الديمقراطي الحقيقي، ولكنها لهذا السبب بالذات جوبهت بتحرك العسكر، وما تلاه من نزاع أهلي مديد، سقط ضحيته ما يقارب مئة ألف جزائري.

وظهرت تونس في حينه واعدة أكثر من غيرها بسبب أوضاعها الاجتماعية المتطورة لناحية وجود مؤسّسات دولة متطورة نسبيًا واتّساع الطبقة الوسطى وحقوق المرأة ومستوى التعليم المرتفع نسبيًا قياسًا بباقي الدول العربية. . .، وعوامل أخرى قد نجدها جميعًا في سلم نظرية التحديث (Modernization Theory). ولكن السبب الحقيقي لعمق التحوّلات مقارنة ببقية التجارب كان حاجة بن علي لبناء شرعية شعبية ووطنية لزعامته بعد الانقلاب الطبّي ونهاية فترة بورقيبة «الأبويّة».

أطلق بن علي سراح آلاف المعتقلين من الحركة الإسلامية، وبادر إلى ميثاقي ١٩٨٨ و١٩٩١ اللذين قرأ فيهما العديد من الباحثين تحوّلًا ديمقراطيًا، وصل الأمر ببعض الباحثين الجديّين إلى حدّ مقارنته بالتحوّل الديمقراطي في إسبانيا بعد فرانكو وميثاق مونكلوا[١]. ولم يشبه هذا التغيير في الحقيقة تحوّلًا ديمقراطيًا بقدر ما شابه خطوات السادات لبناء شرعيّة بعد حكم عبد النّاصر الكاريزمي، أو خطوات مبارك عام ١٩٨٤، وخطوات الملك الأردني في نهاية الثمانينيّات أيضًا. وبقدر ما كانت إصلاحات بن علي أكثر عمقًا من الإصلاحات في الدول الأخرى، كان الارتداد عنها أكثر حدّة.

وتبنّى زين العابدين للشرعية الجديدة شخصية رجل الأمن القويّ القادر على قيادة التحوّل. وقد ظلّ التفاؤل قائمًا عند البعض حتّى انتخابات ١٩٩٤، أو إلى ما قبل انتخابات ١٩٩٩، حيث «تبرّع» النظام بطريقة المحاصصة لمنح أحزاب المعارضة ١٩ مقعدًا، و٣٤ مقعدًا على التوالي. وفي انتخابات عام ١٩٩٩، فاز بن علي بأكثر من ٩٩ في المئة من الأصوات، في حين «اكتفى» بوتفليقة في الفترة ذاتها وبعد حرب أهليّة مدمّرة بـ ٧٠ في المئة من الأصوات. وما لبث أن تجاوز دستوره نفسه، إذ قام البرلمان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ بتعديله بشكل يسمح للرئيس بالترشّح أكثر من ثلاث مرّات. وأصرّ المتفائلون على أنّه حتى سلطوية بن علي اللاحقة لا تمسّ بصورة التحوّل الديمقراطي، بل هي جزء من صيرورة تحوّل ديمقراطي، وجزء من عملية تحديث قسريّة شبيهة بما جرى في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان. ولكن الحقيقة أن شرط التحول الديمقراطي أصبح هو الإطاحة ببن علي. فقد تحول نظامه إلى دولة بوليسية ونظام استبداد، ولكنه ظل يحافظ على قدر من التعددية المنضبطة، والمعارضة الموالية (Loyal Opposition) التي تسمى في تونس «أحزاب الديكور»، إضافة لهامش رمادي من أحزاب نقدية نصف

---

(١) Larbi Sadiki, «Political Liberalization in Bin Ali's Tunisia: Façade Democracy,» *Democratization,* vol.9, no. 4 (Winter 2002), p. 133.

يذكر العربي الصديقي، مارك تسلر وليزا أندرسون في مقاله، وهو مقال ما زال يحتفظ ببعض التفاؤل ولكنه يراجع هذه الفترة نقديًا ويعتبر التعددية الحزبية القائمة في تونس زائفة.

قانونية لا يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة. كما أن صلات النظام التجارية والاقتصادية بالشمال الأوروبي منحت بعض الحماية لناشطي حقوق الإنسان والصحفيين. فبعد ملاحقة الصحفيين النقديين وسجنهم، وبعد ملاحقة ناشطي حقوق الإنسان، كان بالإمكان شنّ حملة تضامن مؤثّرة تؤدّي إلى إطلاق سراحهم وإنقاذ حياتهم. وكان هذا الهامش للعمل الحزبي غير القانوني الذي غالبًا ما تَغطّى بالعمل النقابي مفيدًا في تطوير استقلالية نسبية لمؤسسات نقابية، وتسييس الناشطين وتدريب كوادر المعارضة في تونس، على نحو لم يكن متاحًا في دول مثل سوريا مثلًا، حيث تظاهر الناس شهورًا طويلة وتعرّضوا لصنوف من القمع لم تستخدم في تونس، ولا يجدون مؤسسة نقابية تنتقل إلى صفوفهم، فضلًا عن مؤسسات الدولة الأخرى مثل الجيش الذي حسم قرينة المعركة في تونس أصلًا.

لم تعلن الأحزاب في تونس أو غيرها من التنظيمات الثورة على نظام الاستبداد، فالأحزاب الموالية المسمّاة في تونس بـ «أحزاب الديكور» لشكليتها، هي عناوين سياسية وهمية لا تقوم على قاعدة اجتماعية وتقوم بالدفاع عن النظام وتبرير خطواته. أمّا الأحزاب الحقيقية المعارضة في إطار النظام، فقد تقمّصت دور الحزب المعارض الذي لا يخرج عن إطار الدور المرسوم سلفًا، وهو دور المعارضة «الليّنة» أو «المطواعة» في إطار النظام القائم، وإن انتقد النظام بعنفٍ من حينٍ إلى آخر. والمعارضة التي تنتقد ـ لأن هذا هو دورها كمعارضة ـ ولا تطرح مسألة السلطة، ولا ترغب في الوصول إلى السلطة، ولا تسعى إلى ذلك هي في الحقيقة في نمط نظام بن علي، جزء من النظام، وليست معارضةً بالفعل.

ينصّ قانون الأحزاب في تونس على أنه يجب على الحزب السياسي أن يعمل في نطاق الشرعية الدستورية والقانون. كما يجب عليه أن يدافع عن الهوية العربية الإسلامية، وحقوق الإنسان، كما ضبطت بالدستور، وبالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية ويحترمها[٢].

---

(٢) قانون الأحزاب السياسية في تونس، الصادر في ١٠/ ٤/ ١٩٩٩. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.pogar.org/publications/other/laws/ppl-laws/tppl-tun-99-a.pdf>.

ويفرض قانون الأحزاب السياسية في تونس على الأحزاب نبذ العنف بمختلف أشكاله والتطرف والعنصرية وكل الأوجه الأخرى للتمييز، واجتناب القيام بأيّ نشاطٍ من شأنه أن يخلّ بالأمن القومي وبالنظام العام وحقوق وحريات الغير. كما لا يجوز لأيّ حزب سياسي أن يستند أساسًا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دينٍ أو لغةٍ أو عنصرٍ أو جنسٍ أو جهةٍ. ويجب أن يُنظَّم الحزب السياسي على أسسٍ ومبادئ ديمقراطيةٍ، ويكون نظامه الأساسي مطابقًا لها.

ولا يتكوّن حزب سياسي قانونيًّا إذا لم يكن متميّزًا في مبادئه وخياراته وبرامج عمله عن مبادئ وخيارات وبرامج عمل أيّ حزبٍ من الأحزاب المعترف بها قانونيًّا. كما لا يجوز للحزب السياسي في تونس أن يتلقّى دعمًا ماديًّا من جهةٍ أجنبيةٍ، أو من أجانب موجودين في تونس بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ، مهما كان عنوان هذه الجهة أو طبيعتها. كما يعطي القانون الحقّ لوزير الداخلية بأن يتقدّم بطلبٍ للمحكمة الابتدائية في تونس بقصد حلّ حزب سياسي في صورة خرقٍ فادحٍ لأحكام هذا القانون إذا ما نالت برامج هذا الحزب أو نشاطه من المبادئ السابقة[٣].

وهذه كلّها مبادئ مقبولة حتى في نظام ديمقراطي. ولكن المشكلة في حالة الدول التي تحكمها نظم على غرار نظامي بن علي ومبارك وغيرهما، أنها مبادئ شكلية، وأن هذه النظم تُخضِع الأحزاب لنظام أمني غير ديمقراطي. واللافت للنظر في هذه الحالة أن تهتم الدولة بديمقراطية الأحزاب الداخلية وبتميّز برنامجها السياسي عن غيرها. وهي شؤون لا يفترض أن تهمَّ الدولة، بل المواطن. فهو الذي يختار أن يؤيّد أو لا يؤيّد الحزب أو ينضمّ إليه.

الحزب اتّحاد طوعيّ، يُفضَّل أن يكون ديمقراطيًا، ويجب أن يلزم قانونيًا باحترام دستوره المعلن. لكن الحزب ليس مضطرًّا أن يكون ديمقراطيًّا لأن المواطن يمكنه أن يختار ترك صفوف الحزب في أيّ وقت. أمّا الدولة فليست رابطة طوعيّة. والديمقراطية هي أوّلًا وقبل كل شيء نظام حكم في الدولة. إن

(٣) المصدر نفسه.

الدول غير الديمقراطية التي تتظاهر بالاهتمام بالديمقراطية في الأحزاب، وتضع شروطًا على تسجيلها، إنّما تقوم حرفيًا بذرّ الرّماد في العيون.

أولًا: الأحزاب الممثلة في البرلمان عشية الثورة

ضمّ البرلمان التونسي عشية الثورة ٢١٤ مقعدًا منتخبين عن الأحزاب ويضاف إليها ٢٥ مقعدًا لأعضاء معيّنين.

١ ـ التجمّع الدستوري الديمقراطي (١٦١ مقعدًا)

وهو الحزب الحاكم في تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦. وقد أُسّس الحزب على يد عبد العزيز الثعالبي (١٨٧٦ ـ ١٩٤٤) عام ١٩٢٠ تحت اسم «الحزب الدستوري التونسي،» أو حزب الدستور. كان الحزب مهتمًّا في بداياته بالاستقلال وبالقضية العربية. وعلى الرغم من موقفه العربي، إلا أنه وقف في البداية ضدّ حركة الشريف حسين بن علي وأبنائه في الحجاز بدواعي الانحياز إلى الإنجليز، ولأنهم لم يتمكّنوا من تحقيق الدولة العربية الموعودة. وكان الثعالبي مؤسّس الحزب يعتبر أن تخلف العرب إنما هو عائد لـ «تسلط الأتراك»[٤]. وكانت للحزب إذن بداية عروبية وإسلامية على مستوى الهويّة، وكانت هذه أيضًا أيديولوجية الثعالبي كما وردت في كتاب **تونس الشهيدة**[٥]. وفي آذار/ مارس ١٩٣٤، أصبح الحزب يسمّى «الحزب الدستوري الجديد» الذي خاض معركة التحرير بقيادة الزعيم الحبيب بورقيبة. وتولّى الحزب التّفاوض مع فرنسا من أجل الاستقلال، وقد أسفرت تلك المفاوضات عن نشوب خلافاتٍ داخليةٍ ضمن الحزب انتهت لصالح الحبيب بورقيبة، وتولّيه رئاسة الحكومة. وفي عام ١٩٥٧ أعلن بورقيبة إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري. ثم في أعقاب مؤتمر بنزرت، الذي عُقد في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٤، تغيّر اسم الحزب إلى «الحزب الاشتراكي الدستوري».

---

(٤) سالم لبيض، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٦٥.

(٥) محمد الفاضل بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٣)، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦.

وحصل التحوّل في الحزب بعد انضمام الجامعيّين من خرّيجي الجامعات الفرنسية وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة (١٩٠٣ ـ ٢٠٠٠). وهي القوى التي أسّست لاحقًا حزب الدستور الجديد. ومنذ أن تسلّم السلطة بعد الاستقلال، تكرّست صورة بورقيبة كقائد سياسيّ وفكريّ لحزبٍ يحمل أيديولوجيته التي تركّز على خصوصية تونس كهويّةٍ وأمّةٍ إلى درجة الحديث ليس عن «الأمّة التونسيّة» بمعنى الدّولة ـ الأمّة فحسب، بل وحتّى عن «القوميّة التونسيّة» أيضًا.

لم تنسجم رؤية الثعالبي التي كانت تميل للقومية العربية مع رؤية الجيل الجديد من خرّيجي الجامعات الفرنسيّة من أمثال الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة ومحمود الماطري وغيرهم، الذين انضمّوا إلى الحزب عام ١٩٣٣. وتمايزت النخبة الجديدة من الدستوريّين أيضًا عن النّخبة السابقة بموقفها العلمانيّ الراديكاليّ الذي يتخطّى حدود الفصل بين الدين والدولة إلى موقف فكري مضادٍّ للدين في حدّ ذاته، وحصره على غرار المفهوم الفرنسي «اللائكي» في الشأن الشخصي البحت، حيث كانت هذه النخبة «غربيّة الثقافة وعلمانيّة المنهج» بالمعنى الفرنسي الـ «لائكي» للعلمانية[٦]. واتّضحت معالم خطّ هذه النخبة الجديدة بعد الاستقلال؛ فقد كان بورقيبة لا يزال محكومًا بصراعاته القديمة مع النخبة الدستورية السابقة التي واصلت خطّ الثعالبي وطبعًا خطّ صالح بن يوسف، وشيوخ الزيتونة. ومع أنه يصعب القول بتعميم تبسيطي إنّ بورقيبة كان في فترة الاستعمار متعاضدًا إلى حدٍّ ما مع هذه المواقف الإسلامية والعروبية، ولكن يمكن الجزم أنه كان داعمًا بشكل غير مشروط لنضال شعوب المغرب العربي من أجل التحرر من الاستعمار.

ويبدو أن الخلاف بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة هو خلاف قديم داخل الحزب الدستوري الجديد، وله جذور فكرية. ولكن من دون شك أن الصراع الذي نشب بعد اتفاقيات ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ التي أقرّت الحكم الذاتي أو ما سُمّي في حينه الاستقلال الداخلي لتونس، أدّى إلى تنافس شخصيّ سريع على الزعامة، ما دفع إلى تعميق رغبة كل من الشخصيتين في القيادة، «المجاهد الأكبر» بورقيبة و«الزعيم الكبير» بن يوسف، وأيضًا دفعهما

(٦) لبيض، المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

إلى تحالفات متناقضة عمّقت بينهما الخلاف الشخصي. فتوجّهات بورقيبة كانت علمانية غربية معروفة، اختار فيها التحالف مع المعسكر الغربي في الصراع ضد المعسكر الشرقي بعد الحرب العالمية الثانية. في حين أن صالح بن يوسف اعتقد أن مكان تونس الطبيعي يجب أن يكون في التحالف مع الحركات الوطنية والتيار العروبي بقيادة عبد الناصر وفي إطار دول عدم الانحياز. فقد بدأ الخلاف يتجلّى بشكل واضح بعد خطاب منديس فرانس في تمّوز/ يوليو ١٩٥٤ حول ما يمكن أن تتوقّع تونس الحصول عليه من فرنسا. إذ رحّب بورقيبة بهذا الخطاب واعتبره خطوة إلى الأمام وتغيّرًا جذريًا في الموقف الفرنسي، ولخّص رؤيته في قوله: «بلادنا صغيرة ولا يمكننا أن نعيش في عزلة فنحن نريد البقاء كبلاد مستقلة في مداري فرنسا والعالم العربي»[٧]. في حين كان بن يوسف يعتقد أنّ استقلال تونس ممكن من دون هذه التحالفات لأنّ الاستعمار كان في حالة تراجع منذ الخمسينيات، ولأن حركة المقاومة في الشمال الأفريقي يجب أن تكون موحّدة، وكذلك الاستقلال المغربي التونسي الجزائري يجب أن يكون موحّدًا.

ونحن نعتقد أنّ إصرار بورقيبة على مسألة الدولة الوطنية وبناء الأمة وخصوصية تونس ازدادت حدّة في سياق هذا الصّراع. أي أنّ مواقف بن يوسف والصّراع معه داخل الحزب الذي أدّى في النهاية إلى تصفيات حقيقية فكرية وحتّى جسدية، جعلت بورقيبة يرفع مسألة بناء الدولة الوطنية التونسية في إطار التحالفات الغربية إلى مصافّ الأيديولوجيات. وقد لاقى هذا الموقف البورقيبي بالتأكيد دعمًا من فرنسا، وكون فرنسا والرأي العام الفرنسي والمثقفين الفرنسيين جميعًا رأوا فيه شريكًا للتفاوض وعقد الاتفاقيات، قوّى موقعه داخل الحركة الوطنيّة التونسية.

لقد وصم بن يوسف عملية التوقيع على اتفاقية الاستقلال الداخلي بالأحرف الأولى يوم ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ التي تمّت حين كان هو نفسه يحضر مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونغ، بالخيانة، وسحب الوصم أيضًا على المفاوض المنجي سليم على وجه الخصوص. في حين طوّر الاستقلال

---

(٧) عميرة علية الصغيّر، **اليوسفيون وتحرر المغرب العربي** (تونس: المغاربية للطباعة والإشهار، ٢٠٠٧)، ص ١٩.

على مراحل إلى نظرية سياسية تحصل فيها الحركة الوطنية التونسية على ما تريد، وتستمر في نضالها من أجل الهدف الأسمى بشرط أن لا يضيع الهدف في هذه الأثناء. وقد يحتاج إلى الانتقال من مرحلة إلى مرحلة النضال العنيف، ولم يستثن بورقيبة هذا الخيار أيضًا طالما أنّ الهدف واضح. وقد شرح الباجي قائد السبسي طريقة التفكير البورقيبية هذه بتوسّع وبإعجاب[٨].

الحقيقة أنّه لم يكن أحد الرجلين وطنيًا أكثر من الآخر ولا مقاومًا أكثر من الآخر، فقد شارك رجالات التيار اليوسفي أيضًا بشكل فعّال في المقاومة، ولكن خياراتهما لتونس كانت مختلفة. وبعد الاستقلال، جرت محاولة لتشويه دور صالح بن يوسف وتيّاره في المقاومة وفي النّضال، وموْرست الأساليب الستالينية في محو كل ذكر له في التاريخ التونسي، فيما عدا اعتباره تيارًا تخريبيًّا. وعلى الرغم من الخلافات فإن نضال المعارضة اليوسفية المسلّح ضدّ الفرنسيّين بعد الاستقلال منذ أواخر ١٩٥٥ حتى ما بعد صيف ١٩٥٦، وحضور عناصرها على كامل الشريط الحدودي مع الجزائر، هي من العوامل التي أقنعت فرنسا بتوقيع الاستقلال الكامل وليس المفاوضات البورقيبية وحدها. الحقيقة أن المؤرخين التونسيين يتجاهلون هذا الدور، ويتفاجأ المرء أن لا يجد ذكرًا لهذا الدور حتى عند أحد رجالات بورقيبة الليبراليين ورئيس الحكومة في تونس بعد الثورة وهو ابن المؤسسة البورقيبية الباجي قائد السبسي، وهو لا يجد ما يقوله عن صالح بن يوسف سوى عبارة واحدة «كان الزعيم صالح بن يوسف يزور باريس أحيانًا ولا يتخلف عن الاتصال بشُعبتنا وكان من المفترض أن تتوثق بيننا العلاقات... لكن صالح بن يوسف كان يبدو لي فظًّا ومتسلّطًا وهو ما كان يضايقني كثيرًا»[٩].

بعد خطاب منديس فرانس في ٧ أيار/ مايو ١٩٥٤ والذي أعلن فيه موافقة فرنسا على الاستقلال الداخلي لتونس، وجَّه بورقيبة يوم ٢٣ تشرين

---

(٨) وذلك في استعراضه لإستراتيجية بورقيبة للتخلص من الوجود العسكري الفرنسي على مراحل وقبوله المؤقت ببقاء القاعدة العسكرية الفرنسية في بنزرت. فالقبول بالمراحل أمر مقبول إذا كان محكومًا بهدف لا يجوز التخلي عنه، ويتم السعي لتحقيقه بشكل مثابر. انظر: الباجي قائد السبسي، **الحبيب بورقيبة.. المهم والأهم**، نقله عن الفرنسية محمد معالي (تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠١١)، ص ٩٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

الثاني/ نوفمبر بيانًا رسميًّا إلى المقاومة المسلّحة لتسليم أسلحتها إلى الحكومة التونسية. وقد واجهت عملية نزع سلاح المقاومة معارضة ناجمة ليس فقط عن أنصار صالح بن يوسف وإنما عن التعاون المستمر مع المقاومة الجزائرية واختلاط المقاومتين على الحدود.

لقد طُرد بورقيبة من عضوية هيئة تحرير شمال إفريقيا التي كان يرئسها علال الفاسي ومقرّها القاهرة يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥. ورفض صالح بن يوسف المثول أمام مؤتمر الحزب في صفاقس في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. وتطوّر صراع عنيف ضدّ اليوسفيّين بعد المؤتمر، واعتقل قادة الحركة اليوسفيّة في بداية عام ١٩٥٦، أمّا بن يوسف نفسه فقد فرَّ إلى ليبيا. واستمرّ الصّراع إلى ما بعد إعلان الاستقلال في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٦[١٠]، فقد أصبح للصراع منطقه الخاصّ ودخل في تحالفات دولية، فأصبح بن يوسف ممثلًا عن تونس في هيئة تحرير شمال إفريقيا وكان متحالفًا مع التيار القومي وعبد الناصر، مدافعًا عن عروبة تونس وإسلامها مقابل النهج الذي اختطّه بورقيبة وتيّاره.

حمل مفهوم الحزب عن «القومية التونسية» بعض السمات الشمولية باعتبارها فوق الصراعات الطبقية والاجتماعية وغيرها. وقد عبّر نمط الحزب الواحد عن هذا المفهوم المزعوم لوحدة الأمّة، في صيغة وحدة «الدولة ـ الأمّة». وقد بذل الحزب بقيادة بورقيبة جهدًا أيديولوجيًا مركّزًا لمحاولة «توْنسة» هوية الشعب، وقوْمنة الهوية التونسية في الوقت ذاته وفق المفهوم الجديد. وقد كرَّس الحزب رؤيته عبر تضخيم وتفخيم التاريخ المتوسطي والفينيقي والروماني في مواجهة الموجة الجماهيرية الناصرية، وفي مواجهة

---

(١٠) في ذلك اليوم كانت الإدارة والقضاء والشرطة والاقتصاد والتعليم تحت الهيمنة الفرنسية، وبقي في تونس ٥٣ ألف جندي فرنسي، واحتاج الأمر إلى صراع طويل لجلاء الجنود الفرنسيين عن تونس. وبدأت المفاوضات من أجل الجلاء في باريس في حزيران/ يونيو ١٩٥٦، واستؤنفت في تونس في شباط/ فبراير ١٩٥٧. وتم الجلاء على مراحل إلى أن وافق بورقيبة في إطار سياسة المراحل على بقاء الجيش الفرنسي في بنزرت دون التنازل عن جلائه في المستقبل، ولكن مقابل الجلاء عن بقية أنحاء تونس. وكان ذلك الاتفاق في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٨. وظل بورقيبة يسعى إلى تحقيق الجلاء عن بنزرت ذاتها حتى غادر آخر عسكري فرنسي بنزرت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣. وقد احتفل بورقيبة بهذا الحدث في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، وحرص أن يدعو جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة إلى ذلك الاحتفال.

قوة الدعوة العروبية التونسية، التي شكّلت أحد محاور الصراع بين البورقيبية التي باتت بعد الاستقلال غربية الميل واليوسفيّة المتّسمة بالتوجّه نحو الوحدة العربية. وطوّرت النخب «الفرنكوفونية» الدستورية مفهوم «الأمة التونسية» في هذا السياق، إذ كانت هذه النخبة عمومًا ـ وكذلك بورقيبة في مرحلة ما بعد الصراع مع اليوسفية خصوصًا ـ متأثرين بنموذج الجمهورية الثالثة الفرنسية اليعقوبي والراديكالي في مفاهيمه عن العلاقة الضرورية بين العلمانية والجمهورية في صيغة القيم الجمهورية.

ولكن كما هو معروف، تفجّرت أثناء حكم الحزب عدة انتفاضاتٍ شعبيةٍ ذات طابع اجتماعي وصولًا إلى الثورة، وأشهرها محاولة انقلابية عام ١٩٦٢ من قبل اليوسفيين[١١] وانتفاضات أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٤ و١٩٨٥. وقد تعرّضت عدة قوى سياسية للملاحقة والسجن السياسي كالناصريين والبعثيين واليوسفيين. وكذلك تعرّض اليساريون للملاحقات والسجن، ومن ضمن ذلك محاكمات «مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي» المعروفة بـ «آفاق الستينات» ومجموعة «العامل التونسي» التي تولّدت عنها في السبعينيات، ومجموعة الشعب السرّية عام ١٩٧٩، والتجمع الاشتراكي التقدمي عام ١٩٨٦، وحزب العمال الشيوعي عام ١٩٧٨. وينطبق هذا أيضًا على التيار الإسلامي الذي بدأ

---

(١١) تحيل كلمات «اليوسفية» و«اليوسفيون» إلى تيار ينظر إليه بأثر تراجعي كتقليدٍ يقف في وسطه «صالح بن يوسف،» ولكنه كان قائمًا قبل أن يرتبط باسمه، إذ يعود إلى عام ١٩٥٢ الذي ظهرت فيه الجماعات التي تتبع الكفاح المسلح كنهج في مقاومة الاستعمار الفرنسي، والمثال الأبرز على ذلك «جيش التحرير الشعبي» بقيادة الطاهر لسود. وقد ظهر التيار بشكل أوضح بعد توقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة ١٩٥٥. وارتبطت الظاهرة بالمقاومة المسلحة للاستعمار في المغرب العربي عمومًا. ثم ظهر الاسم مرتبطًا بصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد. وحظي بدعم وشعبية واسعين عند الشعب التونسي وفي الحزب نفسه. «اليوسفية» هي تيار سياسي ذو هوية مغاربية وعربية إسلامية في الوقت ذاته. ويمكن ربطها بنفس نوع الأمزجة والأفكار والتطلعات التي أيدت الناصرية في حينه.

في هذا السياق لا بد من رؤية تاريخ تونس بعد بن يوسف كنتاج انتصار بورقيبة الذي تزعم ما سمي في حينه «الديوان السياسي» في الحزب على جناح الأمين العام بن يوسف العروبي المعادي للاستعمار، وذلك بفضل تحالف بورقيبة مع الإدارة الاستعمارية ضد غريمه في السياسة، وعلى الزعامة. واستمر الصراع بعد الاستقلال ضد سياسة الرئيس بورقيبة بعد إعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧. وجرت تصفية المجموعات اليوسفية المعارضة بالملاحقات والمحاكمات الصورية وعمليات التصفية الجسدية التي مسّت صالح بن يوسف نفسه يوم ١١ آب/ أغسطس ١٩٦١ في ألمانيا.

الصدام معه عبر «حركة الاتجاه الإسلامي» عام ١٩٨١. وكذلك، فإن الحركة النقابية التي انتهت إلى التدجين في مرحلةٍ من مراحل حكم بن علي، وعلى الرغم من أنها ساهمت في تأسيس الدولة الجديدة فيما سُمّي الجبهة القومية عام ١٩٥٦، إلا أنها لوحقت في كافة حالات الصراع الاجتماعي. وتعرّض قادتها للسجن والمحاكمة، ولا سيّما في أيام الإضراب العام عام ١٩٨٧، ثم في إثر انتفاضة عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦.

وبين أعوام ١٩٥٥ و١٩٨٦، كانت أيديولوجية الحزب تشدّد على «الوحدة القومية» لتونس، التي ترتكز على مفاهيم مثل «القومية التونسية» و«الوحدة التونسية» و«الهوية التونسية». وبدا واضحًا أن المنطلق هو حرص هذه النخبة السياسية على تشكيلِ «أمّةٍ تونسيةٍ» قائمةٍ بذاتها، ومستقلةٍ عن الامتداد والخيارات العروبية والإسلامية. وقد تجلى ذلك للرأي العام العربي في خصوصية الموقف الرسمي التونسي القائمة على سياسة الحزب الحاكم تجاه القضايا القومية العربية في تلك الفترة، مثل قضية فلسطين، والحروب العربية مع إسرائيل[١٢]. لقد كان هذا التوجّه امتدادًا لمحاولات وطنية ليبرالية في مصر وغيرها ممّا شهدناه عربيًّا في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. ولكنه شكّل الحالة الوحيدة التي نجحت في إقامة دولة وطنية ومؤسسات، رغم الاغتراب في المواقف عن الرأي العام التونسي.

وظلت مشكلة النظام الرئيسة أنه رغم تشديده على الوطنية التونسية، إلا أنها لم تشكّل في نظره غطاء كافيًا لسيادة التونسيين كأمة ديمقراطية، وظلت عائقًا أمام التحول الديمقراطي. من هنا، فقد ارتبط النضال ضد الاستبداد بمواقف معارضة للموقف السياسي للنظام، وبمواقف عروبية وإسلامية عمومًا.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ قاد زين العابدين بن علي انقلابًا غير دموي، وأعلن أنّ الرئيس بورقيبة عاجزٌ عن تولّي الرئاسة. واختار للحزب اسم «التجمع الدستوري الديمقراطي». وقد حاول الحزب تحت مسمّاه الجديد إحداث نوعٍ من القطيعة الرمزية مع التوجه السابق. فقد جاء في المؤتمر التأسيسي للحزب المعروف بمؤتمر الإنقاذ المنعقد بين ٢٩ و٣١

---

(١٢) لبيض، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسة**، ص ٧٠.

تمّوز/ يوليو ١٩٨٨، أن «الحفاظ على الشخصية التونسية بهويتها العربية الإسلامية مبدأ أساسي تقوم عليه الرسالة الحضارية للتجمع». ولكن التجربة أثبتت أن هذا التغيير ظل شكليًّا، في محاولةٍ لحصْد شعبيةٍ تتلاءم مع توقعات الجماهير من مرحلةٍ جديدةٍ، وظلّ الحزب مقادًا بنخبٍ لا تتحرّج من التصريح بانتمائها للتقليد الفرنكوفوني[١٣].

ويتمّ تعيين أعضاء «الديوان السياسي» (المكتب السياسي) من قبل رئيس الحزب، ويختارهم من بين أعضاء اللجنة المركزية التي ينتخبها المؤتمر الوطني العام. وهي تجتمع بدعوة من رئيس التجمع مرة كل ستة أشهر، وهي المسؤولة عن متابعة تنفيذ مقرراته. وقد شهدت تركيبة اللجنة المركزية في السنوات الأخيرة من عهد بن علي صعودًا قويًّا لرجال الأعمال، كما شهدت انضمام كل من بلحسن الطرابلسي وصخر الماطري، صهري الرئيس المخلوع. أي أنّ هذا الحزب تحوّل ليس فقط إلى أداةٍ بيد النظام بل بيد العائلة الحاكمة أيضًا. وقد جسّد عبر هويّة أعضاء القيادة انتقاله التام إلى حزب النيو ـ ليبرالية الاقتصادية ورجال الأعمال الجدد.

تتكوّن اللجنة المركزية للحزب من ٣٥٠ عضوًا (منهم ٢٥٠ عضوًا منتخبًا). وهناك الأمانة العامّة للحزب والتي تشرف على ٢٨ لجنة تنسيقٍ موزّعة على ولايات الجمهورية، أي لجنة في كلّ ولاية، باستثناء ولاية تونس العاصمة التي تضم خمس لجانٍ، وتضم لجان التنسيق مجتمعةً ٣٥٨ جامعةً، وتتكوّن هذه الأخيرة من ٨١٠٠ شعبة موزّعة على كامل البلد، بالإضافة إلى ٤٠ شعبةً تضم أساتذة التعليم العالي، و٥٠٩ شعب في الخارج.

لا شكّ أن الحزب الدستوري يملك تجربةً طويلةً بدأت بقيادةٍ فعليةٍ للنضال الوطني، وقد امتلك منذ ذلك الوقت قواعدَ شعبيّةً حقيقيةً، وظلّ يحتفظ بها لفترةٍ طويلةٍ إبّان إدارته للدولة. ولكنه تحوّل إلى حزب أصحاب الوظائف وأصحاب المصالح. وبعد فترةٍ طويلةٍ من عدم الاضطرار لخوض نضال حزبي أو مناقشةٍ فكريةٍ، وترك الصراعات السياسية والفكرية لأجهزة الأمن لكي تحسمها، أصبح الحزب جزءًا من الفساد الاقتصادي والسياسي

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

والمؤسّسة الأمنية. وعندما نشبت الثورة كان ما بقي منه هو جسد ضخم مترهّل متلاحم مع السلطة غير متميّزٍ عنها. وقد حاول كثير من الناشطين النقديين خلق مثل هذا التميّز بعد الثورة باستعادة ماضٍ أيديولوجي كان للحزب، أو حتى ادّعاء وجود يسارٍ للحزب يمكنه أن يشكّل قاعدة لأحزاب جديدة بعد الثورة. ولكن الحزب الدستوري الذي يعرفه التونسيون فقد مصدر قوّته المتبقّي الوحيد، وهو الوجود في الحكم. لقد كان الحزب قد شاخ بالفعل قبل الثورة.

٢ ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (١٦ مقعدًا)

بدأت هذه الحركة في التشكل منذ بداية السبعينيّات، ووُلدت في خضمّ الصراعات والانقسامات التي حدثت في الحزب الدستوري. وقد انشقّت عن الحزب الدستوري على خلفية المطالبة باحترام الحريات الفردية والعامة وحرية التعبير والأزمة مع أحمد المستيري والتيار المطالب بالديمقراطية في مؤتمر المنستير عام ١٩٧١[١٤].

وقد عملت هذه الحركة على أن تتميّز عن الخطاب الدستوري القديم، ففي أوّل مجلس وطني للحركة، الذي عُقد في آب/ أغسطس ١٩٨١، أعلنت الحركة أن من بين أهدافها «دعم الشخصية الحضارية لتونس، باعتبارها جزءًا من الأمة العربية والمجموعة الإسلامية»، كما كان للحركة مواقف نشطة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي[١٥].

بعد ماضٍ نقديّ حافل وصراع مع النظام، صارت الحركة تعتبر من مجموعة الأحزاب الرسمية التي تزيّن التعددية الحزبية للنظام، وذلك منذ أن أيّدت التغيير الحاصل في السلطة عام ١٩٨٧. وقد أصدرت الحركة جريدة **الرأي**، السياسية الأسبوعية في تونس، التي كان لها دور في تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عام ١٩٧٧، وهي أول جمعيةٍ في نوعها في الوطن العربي وإفريقيا، وقد كان من بين محرّري الجريدة منصف المرزوقي ونزيهة رجيبة، وتمّ إيقاف الجريدة نهائيًا في كانون الأول/ ديسمبر

(١٤) علية العلاني، «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول،» (شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الاجتماعية، تونس، ١٩٨٦).

(١٥) لبيض، المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧.

١٩٨٧، على خلفية مقال سياسي نقدي. وفي الوقت الحالي، تصدر الحركة جريدةً أسبوعيةً اسمها **المستقبل**.

ويعتبر الحزب ثاني أكبر الأحزاب القانونية في تونس بعد الحزب الحاكم، وقد ساند بن علي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس حتى عام ٢٠٠٩، كما حصل في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٤ على ١٦ مقعدًا في مجلس النوّاب.

٣ ـ أحزاب أخرى

أ ـ حزب الوحدة الشعبية (١٢ مقعدًا من المقاعد المخصصة للمعارضة)

تعود جذور هذا الحزب إلى حركة الوحدة الشعبية التي أسّسها أحمد بن صالح، وانشقّت عنها مجموعة أواخر السبعينيات عرفت باسم حزب الوحدة ٢ (MUP 2)، من ثمّ أطلقت على نفسها «حركة الوحدة الشعبية ٢» تميزًا عن الحركة الأم. ثم عرفت فيما بعد باسم حزب الوحدة الشعبية بقيادة محمد بلحاج عمر.

ب ـ الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (٩ مقاعد)

أُسس في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٨، وتم الاعتراف به قانونيًا ومنحه الترخيص بعد ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه. يعتبر عبد الرحمن التليلي القيادي السابق وعضو اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم إبان عهد زين العابدين بن علي من أبرز مؤسّسيه. وكان التليلي قد انفضّ عن التجمع وأسّس الحزب واستمرّ في قيادته حتّى عام ٢٠٠٣، بعدها أودع السجن بتهمة الفساد، ليخلفه أحمد الإينوبلي الذي ظلّ على رأس الحزب حتى الثورة.

ج ـ الحزب الاجتماعي التحرري (٨ مقاعد)

يقود هذا الحزب منذر ثابت، ويقوم على فلسفةٍ وأفكارٍ ليبرالية، كالحرية والتعددية السياسية والحوار الوطني. أُسّس هذا الحزب في عام ١٩٨٨ على يد منير الباجي، وعلى الرغم من جهوده للتوسع التنظيمي والقاعدي إلا أن قاعدته الشعبية لم تتوسّع كما أراد، فلقد حجّمت سيطرة وتمدد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم دوره بسبب التشابه

الأيديولوجي على مستوى الخطاب، كما حجّمت أحزابًا أخرى في البلد، وأضعفتها، وقلّصت انتشارها الأفقي والعمودي.

د ـ حزب الخضر للتقدم (٨ مقاعد)

أمينه العام المنجي الخماسي، عضو مجلس النواب، وقد أُسّس الحزب عام ٢٠٠٥، منشقًّا عن الحزب الاجتماعي التحرري، وتمّ الاعتراف به عام ٢٠٠٦. ويرى الحزب أنه يسلك مسلك الاعتدال، لذا فهو منسجم مع المسار السياسي للبلد في فترة بن علي، كما يقوم برنامجه على كل ما ينتصر للبيئة ويحافظ عليها، وهو يصدر صحيفةً أسبوعيةً عنوانها **التونسي**.

هـ ـ حركة التجديد (مقعدان)

هي التسمية التي اتّخذها الحزب الشيوعي التونسي منذ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد تأسس الحزب الشيوعي التونسي في عشرينيّات القرن العشرين، كامتدادٍ للحزب الشيوعي الفرنسي. وقد حمل الحزب الشيوعي التونسي، مثل أحزابٍ شيوعيةٍ أخرى في المنطقة العربية، عبء نشأته الاستعمارية. فقد بدأ كفرعٍ من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي، وظلّ تابعًا للحزب الشيوعي الفرنسي حتى بعد قرار توْنسة الحزب عام ١٩٣٩، حين غيّر تسميته وأصبح الحزب الشيوعي للقُطر التونسي، وانتخب علي جراد أمينًا عامًّا له. وبقي الحزب لفترةٍ طويلةٍ فرنسيّ الخطاب يعتبر تحرّر فرنسا شرطًا لتحرّر تونس. وعلى الرغم من أن تونس كانت تمر بمرحلة تحرر وطني إلا أن التغيير الحقيقي في سلوك الحزب بدأ بعد الاستقلال، ما أثّر في شعبيته في فترة التحرر الوطني. وقد حلّ الحزب عام ١٩٦٢ في إثر إلغاء التعددية السياسية. وعاد إلى النشاط العلني عام ١٩٨١ إبان فترة سياسة محمد مزالي الانفتاحية التي استثنت الأحزاب القومية والإسلامية من انفتاحها بحجّة أن اللغة والدين لا يصلحان للتميّز الحزبي باعتبارهما قاسمًا مشتركًا لجميع التونسيين.

وفي مرحلة بن علي، دعم الحزب بقيادة محمد حرمل سياسات النظام عام ٢٠٠٤ حين صدم الحزب بحصول مرشّحه محمد علي الحلواني لانتخابات الرئاسة على نسبة أقلّ من ١ في المئة. فراجع نفسه بقيادة أحمد بن إبراهيم، واتخذ مواقف أكثر نقديةً من النظام.

وفي مرحلة الثورة ارتكب الحزب نفس خطأ الحزب الديمقراطي التقدمي ذي المواقف الأكثر جذريةً والأكثر نضاليةً ضد الدكتاتورية. فقد أصدر بيانًا يوافق فيه على تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ بقيادة بن علي بعد خطابه الأخير يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير. وبعد هرب بن علي شارك الحزب في حكومة الغنوشي.

عمل الحزب على التنسيق مع حزبين يساريَّين آخرين غير معترفٍ بهما، هما حزب العمل الوطني الديمقراطي والحزب الاشتراكي. وقد أعلنت الأحزاب الثلاثة عام ٢٠٠٨ عمّا سمّته المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم التي تهدف إلى «تجميع القوى الديمقراطية والتقدمية في النضال من أجل الحريات العامة والمطالب الاجتماعية والسيادة الوطنية والدفاع عن مبادئ العدل والمساواة».

كان الحزب معترفًا به في عهد بن علي. وهو من أهم المنظّرين للتوافق مع النظام بسبب خطّه العلماني. والحقيقة أن توافق هذا الحزب مع خطّ السلطة يعود إلى بداية الاستقلال، فالخطوات العلمانية التي اتخذتها الحكومة في تونس مثل إصدار مجلة الأحوال الشخصية، وإغلاق جامع الزيتونة، ووضع نظام تربوي علماني، لاقت تأييد الحزب الشيوعي التونسي ودعمه. واستمرّ الحزب في دعم التوجه العلماني اللائكي. وقد تولّد عن ذلك صراع حادّ، ولا سيّما في فترة تنامي المدّ الإسلامي في تونس أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وقد كانت جريدة **الطريق الجديد** التي يصدرها الحزب منبرًا للمثقفين العلمانيين في الصراع مع الإسلاميين، حيث اعتبر منظّرو الحزب أن مشاركة الإسلاميين السياسية ليست إلا توظيفًا للدين والشعائر الدينية في أمورٍ غير دينيةٍ[١٦].

(١٦) بعد الثورة شارك الحزب بشكل فعّال في تأسيس القطب الحداثي الذي خاض الانتخابات للمجلس التأسيسي. وخاض صراعه الرئيس ضد الإسلاميين واعتبرهم خطرًا على الديمقراطية والمنجزات الاجتماعية في تونس، ولكنه خسر الانتخابات إذ حاز على خمسة مقاعد في المجلس التأسيسي المؤلف من ٢١٧ مقعدًا. حصل القطب الديمقراطي الحداثي على مقعد واحد في دائرة تونس ٢ (٨ في المئة من نسب المقترعين)، في حين كانت نسبته في دائرة تونس ١ والتي حصل فيها أيضًا على مقعد ٢ في المئة من نسبة المقترعين ويعود ذلك إلى نخبوية دائرة تونس ٢ التي تعج بها الأحياء الراقية. كما حصل القطب على ما نسبته ٥ في المئة من أصوات المقترعين في أريانة، وعلى نسبة أقل في بن عروس، وهو ما يعكس حضوره في إقليم تونس الكبرى التي لم يتعداها إلا إلى دائرة باريس في فرنسا حيث حصل على نسبة ٨ في المئة من الأصوات.

ثانيًا: أحزاب مرخّص لها لكنّها غير ممثّلة في البرلمان

١ ـ الحزب الديمقراطي التقدّمي

أُسّس الحزب الديمقراطي التقدمي عام ١٩٨٣. ورُخّص له عام ١٩٨٨. وفي عام ٢٠٠٦ اختيرت ميّة الجريبي كأمينٍ عام له خلفًا لمؤسّسه أحمد نجيب الشابي. والحزب صاحب مواقف تاريخيةٍ معارضةٍ ضدّ بن علي. وقد تحدّى سياساته وقراراته عدة مراتٍ، مثل معارضته للتعديلات الدستورية التي منحت بن علي حصانةً قضائيةً تمكّنه من تمديد ولايته عام ٢٠٠٢، وقد تعرّض الحزب لمضايقاتٍ كثيرةٍ نتيجة معارضته لسلطة بن علي الاستبدادية.

رحّب الزعيم التاريخي للحزب الديمقراطي التقدمي أحمد نجيب الشابي بقرارات بن علي التي أعلن عنها ليلة ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، قبل أن يسارع إلى قبول المشاركة في وزارة محمد الغنوشي بعد رحيل بن علي. وبدت هذه الخطوة بعيد الثورة خطأً كبيرًا ارتكبه الحزب، وأودى برصيده التاريخي الكبير في معارضة بن علي، وفي تبنّي الانتفاضة منذ بدايتها وحتّى أصبحت ثورةً. وهو الحزب الذي اشتهر بإضرابات الجوع والملاحقات التي تعرّض لها هو وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية. لكن خطوته هذه خلال الثورة أدّت إلى وضعه في مصافّ حزب التجديد (الشيوعي سابقًا) الذي عُرف بإصلاحيته ومهادنته نظام بن علي ونظام بورقيبة سابقًا. ولكن إذا ما نظرنا مليًّا إلى سلوك الحزب التقدمي الديمقراطي، نجد أن موقف الحزب من تصريحات بن علي لا يعكس انتهازيةً على الإطلاق بل يعكس مثابرةً سياسية. ولكن مشكلته تمثّلت في أنه لم يتمكن من فهم الفرق بين العمل النضالي قبل الثورة والعمل النضالي في الثورة، أي أنه لم يفهم الفرق بين الأجواء الاجتماعية والجماهيرية والسياسية قبل الثورة وبعدها.

لا بدّ من التوقف هنا لشرح سوء فهم هذا السياق. فالكثير من المناضلين المثابرين في مرحلة ما قبل الثورة يناضلون بصدق من أجل مطالب محددةٍ، ولا يقبلون أن يشكّلوا غطاءً للنظام مثل الانتهازيين على أنواعهم، ولا يجمّلون النظام مقابل الفتات. ولكن عندما يتراجع النظام أمام الضغط الجماهيري، ويستجيب خاضعًا لكلّ المطالب التي سعى من أجلها هؤلاء المناضلون في

خطاب واحد، فلا بدّ أن يرى هؤلاء في ذلك إنجازًا كبيرًا طالما حلموا به. ولكنهم لا يرون أنه عند هذه النقطة تحديدًا تكون فئات واسعة من الشعب قد وصلت إلى قناعةٍ بأن النظام قد ضعف أمام الثورة، وأن ما يقدّمه لم يعد كافيًا، وأنهم لم يعودوا يكتفون بأقلّ من رحيل النظام.

هنا تحصل مفارقة غريبة تتمثل في أن الكثير ممّن لم يناضلوا في حياتهم لا يكتفون فجأةً بما يقدّمه النظام، في حين أن من ناضلوا فعلًا يرون أنّ ما يقدّمه في لحظة ضعفه هو إنجاز كبير لنضالهم. لذلك لا بدّ من تذكير الأوائل بأن من يقبل بهذه الإصلاحات لا يقلّل من مبدئيته ونضاليته، بل هي نتيجة طبيعية لنضاله الطويل في ظروف غياب المد الشعبيّ. وهو نوع من النضال يحتاج إلى شجاعةٍ كبيرةٍ وإلى واقعيةٍ، ولا يجوز أن يوضع هؤلاء في مصافّ الانتهازيّين الذين كانوا دائمًا يقبلون بكلّ ما تعرضه السلطات مقابل الفتات. وكما قلنا، هذه هي مفارقات الحالة الثورية في العديد من الدول العربية. وتتمثل هذه المفارقة في أن الكثير من المناضلين المبدئيين الذين ناضلوا في ظروفٍ صعبةٍ يبدون الآن أقلّ ثوريةً من الفئات التي لم تناضل في الظروف الصعبة، وخرجت إلى الشوارع في المدّ الثوري، ولم تعد تكتفي بإصلاحاتٍ، بل تتطلع إلى تغيير النظام برمّته(١٧).

كان للحزب موقف من الجيش التونسي، حين قام بإصدار بيانٍ ندّد فيه بتواطؤ الجيش مع قوات الأمن في مهاجمة معتصمين في ساحة القصبة في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. ومن المنتظر أن يؤدي الحزب دورًا كبيرًا في رسم ملامح المرحلة المقبلة. فالحزب يشدّد على ضرورة المضيّ قدمًا في الإصلاح السياسي وإطلاق الحريات. ولكنه كما يبدو قد اختار خلال ذلك التركيز على مسألة علمانية تونس في المرحلة القادمة. ويطالب الحزب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بمطالب منها: تتبع الرئيس السابق بن علي وعائلته وكل من

(١٧) لقد ظهرت آثار هذه المفارقات وتوجه الحزب التصعيدي ضد الإسلاميين ـ في محاولة لكسب المعسكر العلماني المتخوف من نفوذهم ـ على نتائجه الضامرة والمفاجئة في انتخابات المجلس التأسيسي، فقد حصل على ١٧ مقعدًا من ضمن ٢١٧ مقعدًا في المجلس. ما جعله في المرتبة الخامسة. وفي المرتبة الثالثة بين الأحزاب العلمانية، فقد سبقه حزبان علمانيان لم يشاركا في التصعيد ضد الحركة الإسلامية، وظهرا كحزبين معارضين تمامًا إلى درجة القطيعة مع نظام الاستبداد.

ثبت تورّطه في جرائم ضدّ الشعب التونسي، وإطلاق مبادراتٍ تنمويةٍ عاجلةٍ لصالح المناطق المحرومة مثل ولايتي القصرين وسيدي بوزيد، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكومة جهويًّا وسياسيًّا من أجل دعم استقرارها.

٢ ـ التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

يتزعّم هذا التكتل السياسي التونسي مصطفى بن جعفر. أُسّس الحزب في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، من قبل مجموعة من الناشطين رفعوا شعارات الحرية والديمقراطية والتقدم، ومن اتجاهات سياسية مختلفة من نقابيين وناشطي حقوق الإنسان، ولم يُمنح الترخيص القانوني حتى تاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، ويعتبر بذلك أوّل حزبٍ يحصل على ترخيصٍ منذ عام ١٩٨٨. إذ إنه بعد قدوم بن علي إلى السلطة، وقّعت الأحزاب والحركات التونسية على وثيقة «الميثاق الوطني». وهي وثيقة تنصّ على «مبدأ الديمقراطية المستند إلى تعدّد الأحزاب»، وقد كان هناك توسّع في إعطاء تراخيص للأحزاب السياسية في تونس، حتى تلك التنظيمات غير المرخّصة مثل «حركة الاتجاه الإسلامي» و«حزب العمال الشيوعي»؛ ولكن بن علي نسف الإصلاحات لاحقًا وجرى التنكيل بالتيار الإسلامي ولوحق أيضًا حزب العمال الشيوعي، وتحوّلت أحزاب عام ١٩٨٨ إلى أحزاب معارضة موالية، ولم تُمنح تراخيص جديدة حتى عام ٢٠٠٢. وكان الحزب من ضمن هذه التراخيص بعد سنوات نضالية ضد مبدأ «الميثاق الوطني» والتعددية الحزبية المقيّدة منذ العام ١٩٨٨.

يعتبر التكتل أحد مكونات «هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات»[١٨]، التي جمعت بين أحزاب وشخصيّات من اتجاهات إصلاحيّة وعلمانية وإسلامية بغاية الدفاع عن الحريّات العامّة والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطيّة في تونس، وذلك بعد إضراب عن الطعام في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، دام ثلاثين يومًا طالبوا فيه بحرية التعبير والصحافة، وحرية

---

(١٨) رغم تردده في الدفاع عن التحالف مع الإسلاميين كجزء من العمل السياسي التونسي في تلك المرحلة نتيجة ربما لعلاقاته الدولية وعضويته في الأممية الثانية، وهذا مجرد اجتهاد في التفسير وليس أكثر.

التنظيم الحزبي، وتحرير المساجين السياسيين وسَنّ قانون العفو العامّ.

وقد تميز التكتل بنشاطه في إطار هذه التظاهرة الحقوقية كما تميز بموقفه المؤيد للتعاون مع الإسلاميين على خلفية النقاش بين العلمانيين حول هذا الموضوع. وهو النقاش الذي أدّى إلى شقّ الهيئة. فقد أيّد التكتل سياسة تقوم على دمج الحركة الإسلاميّة في عملية التغيير الديمقراطي.

قدّم التكتل برنامجًا ديمقراطيًا متكاملًا، وأكّد في الوقت ذاته على الهويّة العربية الإسلامية لتونس، أي أنه قدّم نموجًا جديدًا لحزب علماني وسطي حديث يتّخذ مواقف واضحة بشأن الاستبداد، ولا يتحالف مع الاستبداد ضد الحركات الإسلامية بل يعتبر أن الديمقراطية يجب أن تدمج في داخلها الحركات الإسلامية.

وبعد نجاح الثورة التونسية، رفض الحزب المشاركة في حكومتي الغنوشي والسبسي واعتبرهما امتدادًا للنظام الاستبدادي للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. ولذلك، فقد تم استيعاب الحزب على المستوى الشعبي كحزب معارض قطع مع نظام الاستبداد بشكل كامل[(١٩)].

ثالثًا: الأحزاب المحظورة

١ ـ حركة النّهضة

ترجع بدايات الحركة إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين حين تشكّلت نويّاتها تحت اسم «الجماعة الإسلامية» التي أقامت أولى لقاءاتها التنظيمية بصفةٍ سريّةٍ في نيسان/ أبريل ١٩٧٢. ومن أبرز مؤسّسيها أستاذ الفلسفة راشد الغنوشي والمحامي عبد الفتاح مورو. واقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقاتٍ في المساجد، ومن خلال الانخراط في جمعيات المحافظة على القرآن الكريم.

---

(١٩) حقق الحزب إنجازًا كبيرًا في الانتخابات يؤهله لأن يؤدي دورًا هامًا في تشكيل النظام التونسي المقبل، فقد حصل على ٢١ مقعدًا، بمواقفه الديمقراطية والتصالحية مع التيار الإسلامي، ما يجعل تحالفه معه في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات أمرًا طبيعيًا وقائمًا في برنامجه. وينطبق ذلك بنفس الدرجة على حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بقيادة منصف المرزوقي.

لم تكن حركة النهضة في يومٍ من الأيام حركةً منسجمةً فكريًا مثل الإخوان المسلمين، ولكنها كانت تحمل عدة أيديولوجياتٍ على الرغم من أن فكر راشد الغنوشي القائم بذاته هو الذي منح انطباعًا بأن للحركة فكرًا واضحًا. ولكنها احتوت تياراتٍ تستخدم مرجعياتٍ من نوع مرجعيّات حسن البنا وسيد قطب وعلي شريعتي وباقر الصدر، وتضمنت أيضًا تيارات يسارية، وذلك في نقاشها مع التيارات العلمانية القومية واليسارية. وفي بيان الإعلان عن حركة الاتجاه الإسلامي في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨١، كانت العناصر الرئيسة المطروحة هي الرفض المبدئي للعلمانية، وارتباط الحركة بقضايا المسلمين في العالم أجمع، ورفض قضية القومية العربية، واعتبار قضية فلسطين نتاج ابتعاد العرب والشعوب العربية من الطريق الصحيح، وأن قضية فلسطين تحلّ في حالة نشوء أنظمةٍ تعبّر عن مصالح الجماهير، وبعث الشخصية الإسلامية لتونس، وتبنّي المبادئ الإسلامية في الحياة الاقتصادية، وتوزيع الثروة على أسسٍ إسلاميةٍ[٢٠].

في عام ١٩٨١ غيّرت الجماعة اسمها إلى «حركة الاتجاه الإسلامي»، وتقدّمت بطلبٍ إلى السلطة للترخيص الرسمي لم تتلقّ ردًّا عليه، كما قامت السلطات باعتقال الغنّوشي ولم تفرج عنه حتى عام ١٩٨٤. وشهد منتصف الثمانينيات صعودًا للحركة، وتناميًا للصدامات مع السلطة، بلغت أوجها في عام ١٩٨٧ مع الحكم على الغنوشي بالأشغال الشاقّة مدى الحياة، واتّهام الحكومة للحركة بالتورّط في التفجيرات التي استهدفت أربعة نزلٍ في جهة الساحل.

لقد اضطرّت الحركة الإسلامية بداية إلى تأسيس مجموعات في الخفاء كـ «الاتجاه الإسلامي» و«حركة التيار الإسلامي». وقاد هذا التيار راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. وركّزت هذه الحركات على الخطب في المساجد

(٢٠) انظر: فايز سارة، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤** (دمشق: [د.ت.]، ١٩٨٦)، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.

انظر أيضًا: عبد الباقي الهرماسي، «الإسلام الاحتجاجي في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ط٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٧ ـ ٣٠٠.

والمدارس الدينية من خلال انتقاد الحكومة التونسية لعدم احترام الثقافة الإسلامية للمجتمع التونسي، ومن خلال الدعوة إلى إعادة أسلمة المجتمع التونسي بعد سياسات بورقيبة.

رحّبت الحركة بالإطاحة بالرئيس بورقيبة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وبنت علاقةً جيّدةً مع بن علي، كما شاركت في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩ تحت لوائح مستقلةٍ، وحصلت رسميًّا على١٧ في المئة من الأصوات، واحتلّت المركز الثاني بعد حزب التجمع متقدّمةً على جميع الأحزاب المرخّص لها. ثم غيّرت الحركة اسمها إلى «حركة النهضة» للتكيّف مع قانون الأحزاب الذي يمنع «إقامة أحزابٍ على أساس ديني»، إلا أن طلبها بالترخيص جوبه بالرفض من طرف السلطة، ممّا أعاد التوتّر بين الجانبين إلى نقطة البداية.

ولا شكّ أنه بعد الانقلاب الدستوري لزين العابدين بن علي في عام ١٩٨٧، تحسّنت علاقة النظام قليلًا مع الحركات الإسلامية. وبعد أن توحّدت الحركات السابقة تحت اسم «حركة النهضة»، عملت هذه على إعادة أيديولوجيتها ومراجعتها لتتوافق مع الطابع العلماني للبلاد. فقد أسّست عمليًّا أو ساهمت في التأسيس للمرحلة ما بعد الإخوانية في التيار الإسلامي. وقد سبقت في ذلك التيار الإسلامي في تركيا، أو زامنته في تجربة متقاربة فعلًا. وقد صاغ الغنوشي رؤية التيار الإسلامي «ما بعد الإخواني» في عدة كتب يعتبر كتابا **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، و**مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني** و**الحركة الإسلامية ومسألة التغيير** من أهمّها. وفي المغرب كان قسم من الإسلاميين قد بلور المقاصديّة في الشّرع إلى توجّهٍ إصلاحي وكتصحيح أو تنقيح لمطلب تطبيق الشريعة الذي ميّز الإسلام السياسي طوال القرن العشرين. وتبلور في تركيا حزب الرفاه في تجربة شبيهة للتجربة التونسية لناحية نوع الدولة العلمانية التي أسّستها الحركة الوطنية والقائد الكارزمي، ونمط المعارضة الإسلامية على مستوى الهوية من دون التنكر للهوية الوطنية بل بتأكيد ذاتها كحركة تونسية، إسلامية ووطنية معًا. ومع استيعاب هذه الحركات لمنجزات الدولة الوطنية: المؤسسات والإدارة العامة، والقوانين بما فيها مجلة الأحكام العدلية وقوانين الأحوال الشخصية، تم تجاوز

المفهوم الإخواني التقليدي ومشتقّاته في طرح «تطبيق الشريعة».

وعلى الرّغم من هذه التّعديلات الجوهرية، لم يُسمح للحركة بدخول الحياة السياسية، وظلّت حركة النهضة حركة غير قانونيّة ولم تمنح الترخيص. وبعد الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٩، بدأت الحكومة حملةً ضدّ حركة النهضة وحظرتها نهائيًا عام ١٩٩٠. ولاحقتها ونكّلت بأعضائها، ما أدّى إلى تهجير ما يقارب ٨٠٠٠ من أنصارها. رغم ذلك، حافظت النهضة على شعبية داخل المجتمع التونسي ولم تستطع سياسات بن علي التي جاءت امتدادا لتوجهات بورقيبة التحديثية اجتثاث النهضة من المجتمع التونسي(٢١). وقد اتّبع نظام بن علي منهجًا مبتكرًا في مقاومة وجود الحركة في المجال العام، إذ فرض جدارًا من الصمت على مناقشة موضوعها، وفرض تعتيمًا كاملًا على مناقشة قضيّتها سواء مع أو ضدّ.

وقد شهدت الحركة أربع محاكماتٍ سياسيةٍ في تاريخها، تمّت في أعوام ١٩٨١ و١٩٨٤ و١٩٨٧، وكانت الأخيرة عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، حين سُجن الآلاف من أنصارها.

وتجد الحركة بين الطبقات الشعبية تأييدًا أوسع ممّا تجد في صفوف الطبقات الوسطى(٢٢). وظلّ السّؤال يدور في الأوساط السياسية والثقافية المغاربية، بعد الثورة، وحيازة بعض الحركات الإسلامية مؤخّرًا على ترخيصٍ للعمل، مثل حركة النهضة: إلى أي مدى ستنجح الحركات الإسلامية في الحضور على الساحة والتأثير السياسي والاجتماعي؟ ولا سيما أن المجتمع في تونس قد عُرف عنه نمط حياة علماني على المستوى العام، وليبرالي على مستوى الحريات الفردية ومساواة المرأة بالرجل، وتعمل النساء فيه في مجالات متعددة.

---

(٢١) Katarína Pevnà, «Revolutions in Tunisia and Egypt and Political Participation of Islamists,» *International Issues and Slovak Foreign Policy Affairs*, vol. 20, no. 2 (2011), pp. 42-44.

خلافًا لما يرد في عنوانه، لا يبحث هذا المقال دور الحركات الإسلامية في الثورتين المصرية والتونسية ويكتفي بتكرار تعميمات رائجة ومعروفة عن الحركات الإسلامية وأن الاستبداد يؤدي إلى التطرف وأن الديمقراطية كفيلة بتحويلها إلى حركات شبيهة بحزب العدالة والتنمية.

(٢٢) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

وقد أجابت الحركة بتأكيد احترامها للمؤسسات الوطنية التونسية ومنجزاتها، وبإدراك أنه لا يمكن أن تدير تونس حركة واحدة بالتزامها مبادئ الديمقراطية والإسلام. وقد اتجهت الحركة توجهًا توافقيًا ساهم في تعميق شعبيتها. فالشعب التونسي ينظر إلى حركة النهضة كنفي كامل للنظام السابق على مستوى السياسة وعلى مستوى الثقافة والهوية والتونسية[٢٣].

٢ ـ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

أُسّس حزب المؤتمر في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠١، ومن مؤسّسيه عبد الرؤوف العيّادي، وعماد الدائمي، وسليم بن حميدان، ويرئسه حاليًّا منصف المرزوقي الناشط السياسي والحقوقي. والمرزوقي معارض جذريّ للنظام السابق في تونس ومناضل قديم. وقد نظر إليه أيضًا كناشط من أجل حقوق الإنسان في أوروبا، وطوّر علاقات واسعة مع القوى الديمقراطية في الدول الأوروبية.

لم يحصل الحزب على ترخيص قانوني للعمل منذ تأسيسه. لكنه كان من أوّل الأحزاب التي حازت الترخيص بعد الثورة.

شارك الحزب في هيئة ١٨ أكتوبر وعبّر عن قطيعة كاملة مع نظام الاستبداد، كما أنه تميز بمواقفه العروبية الديمقراطية. وقد عبّر منصف المرزوقي الذي شارك في الإضراب عن الطعام عن موقف واضح بخصوص حقّ حركة النهضة في أن تشارك في العملية الديمقراطية.

بعد نجاح ثورة ١٤ كانون الثاني/ يناير في تونس في اقتلاع نظام بن علي، عاد منصف المرزوقي رئيس الحزب إلى تونس في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ من باريس.

---

(٢٣) فاز حزب النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي بـ ٨٩ مقعدًا واعتبر المنتصر الأول في هذه الانتخابات، وقد أكد على نفس هذه المواقف بعد فوزه في تصريحات عدة ناطقين باسمه. ولكن الحزب رغم طريق الإصلاح الطويل الذي مر به، ظل حزبًا سياسيًّا إسلاميًّا، ومن الضروري الانتباه إلى أن الغنوشي حتى في كتبه المتعلقة بالحريات العامة في الدولة الإسلامية وفي كتاب **الموقف من المجتمع المدني** قد عبر عن آراء متفاوتة ومواقف حادة تجاه الفرق والمذاهب الإسلامية، كما عبر عن موقف حاد من العلمانية في حينه. ولكن الأمور ينظر إليها دائمًا في مثل هذه الحالات في سياق التطور التاريخي.

وقد طالب المرزوقي بتشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ انتقاليةٍ تضم كلّ الأحزاب باستثناء حزب التجمع الدستوري. وجاء في بيانٍ صدر عن الحزب بعد الثورة كتبه المرزوقي نفسه أن الحزب يسجّل بفخرٍ اعتزازه بالثورة، وأنه معني باستكمالها وتحقيق كلّ أهدافها، كما أن الحزب يرحّب بكل الطاقات الوطنية رجالًا ونساء على اختلاف توجهاتهم الفكرية والعقائدية من أجل العمل للبلاد، وإرساء النظام الديمقراطي، وضمان الحقوق، والتمسك بالهوية العربية والإسلامية.

لقد نُظر إلى الحزب في تونس وخارجها كحزب معارض جذريّ لبن علي[٢٤].

٣ ـ حزب العمّال الشيوعيّ التونسيّ

هو أكبر الأحزاب الماركسية ـ اللينينية الناشطة في تونس. أُسّس الحزب عام ١٩٨٦ من طرف عددٍ من المناضلين السابقين في منظّمة العامل التونسي. و لحزب العمّال الشيوعي التونسي وجود هامّ على الساحة الطلابية ويعمل بشكل سرّي منذ تأسيسه لرفض السلطة الاعتراف القانوني به.

وقد جاهر الحزب بالدعوة إلى إسقاط نظام بن علي، ويقول في أحد منشورات موقعه الإلكتروني: «إنّ الشّعار الرّئيسي الذي نراه يجمع الخاصيّات التي ذكرناها والذي ينبغي طرحه اليوم بإلحاح هو شعار (ليرحل بن علي)»، ويبرّر المنشور شعاره بعدة أسباب، منها ـ كما يذكر ـ طبيعة منصب الرئاسة في النظام الذي «يجمّع بين يديه كافّة السّلطات، التّنفيذيّة والتّشريعية والقضائيّة. ولا توجد أيّ مؤسّسة قادرة على مراقبته أو محاسبته أو مقاضاته أو عزله عند الاقتضاء». ومنها أيضًا «استغلال العمّال وعامّة الطّبقات والفئات الشّعبيّة»، و«الفساد الذي يشمل مختلف أجهزة الدّولة ودواليبها والذي تمثّل العائلات القريبة من القصر (عائلة بن علي وأصهاره وأقرباؤه وأصدقاؤه. . .) محوره استفحل وتحوّل إلى ركيزة أساسيّة من ركائز النّظام النّوفمبري». ومنها أيضًا العمالة للدّول والمؤسّسات الماليّة والشركات الاحتكارية الإمبرياليّة

(٢٤) حصل الحزب على ٢٩ مقعدًا في انتخابات المجلس التأسيسي، وأصبح بذلك الحزب الثاني من حيث القوة، ويبدو أن ائتلافه مع حركة النهضة والتكتل في تشكيل الائتلاف الأغلبي في المجلس هو الأمر الطبيعي.

والتي كانت إحدى نتائجها، كما يقول، تطبيع النظام لعلاقاته بالكيان الصّهيوني. ليستنتج الحزب أن رحيل بن علي «شرطٌ ضروري للنّهوض بالمجتمع التّونسي بعد نحو نصف القرن من الدّكتاتوريّة الدّستوريّة»[٢٥].

يُعتبر حزب العمّال الشيوعي حزبًا راديكاليًّا، سواء من حيث طروحاته الأيديولوجية والسياسية، أو أهدافه، في زمن سقطت فيه الماركسيّة ـ اللينينية كأيديولوجية حزبيّة ولم يبق في فلكها سوى أحزاب هامشية. إلا أنه امتلك ـ كما نلحظ من المقتطف السابق ـ تشخيصًا دقيقًا لحالة النظام التونسي في عهد الانفتاح النيوليبرالي، كما أنه لا بدّ لأيّ باحث رصين أن يعترف بنضالات قياداته التي ظلّت ملاحقةً طوال فترة الدكتاتورية، وجذرية مواقفه من الدكتاتورية. لكن قاعدته الشعبية ظلت محدودة.

على أي حال، كان للحزب قبل غيره، دور إعلامي كبير في تغطية يوميات الثورة التونسية، وقد لاحق النظام مراسليه وأعضاءه الذين قاموا بنقل وتوثيق الأحداث، والتشبيك مع وسائل الإعلام المحلية والعربية، وقد اشتهرت مقالته اليومية منذ الأيام الأولى للثورة والتي جاءت تحت عنوان «انتفاضة الفقراء». ولا شك أن تغطية نشطائه للثورة تعتبر أمينة لوجودهم المباشر في الشارع بين الناشطين خلال الثورة.

رابعًا: ملاحظة ختامية حول الأحزاب قبل الثورة وهيئة ١٨ أكتوبر

غنيّ عن القول إنّه قد طرأت تحوّلات جذريّة في المشهد السّياسي في تونس بعد الثورة، من ذلك حصول الأحزاب غير المرخّص لها على تصاريح قانونيةٍ مثل حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، كما منع الحزب الدستوري من العمل، وانهارت أحزاب المعارضة الموالية المرتبطة بالنظام.

ولكننا ارتأينا أن نقدّم لمحة عن الأحزاب القائمة عشية الثورة، والتي

---

(٢٥) حزب العمّال الشيوعي التونسي، «من أجل بديل ديمقراطي: ليرحل بن علي (مقتطف)، أيار/ مايو ٢٠٠١،» في: حزب العمّال الشيوعي التونسي، موقف ثابت ومتماسك من انقلاب ٧ نوفمبر ١٩٨٧، (منشورات البديل)، نسخة إلكترونية متوفرة على: <http://www.albadil.org/spip.php?article246>.

لم يكن لغالبيتها من دور سوى دور شاهد الزور على وجود تعددية سياسية هي في الواقع تعددية اسمية. وقد برزت من بينها الأحزاب المحظورة التي ناضلت في ظروف صعبة وثقّفت كوادرها في العمل السياسي، والأحزاب التي كانت أكثر نشاطًا عشية الثورة، لأنها تمكنت من العمل في المساحة ما بين المحظور ونصف المحظور... أحزاب ناضلت ونظّمت صفوفها في ظروف صعبة، وشكّلت قواعد مسيّسة صاحبة جملة سياسية. لقد كانت في تونس مؤسسات حزبية قائمة عشية الثورة، خلافًا لبلد جارٍ مثل ليبيا، وكان فيها هامش للعمل النقابي والحزبي أوسع ممّا في سوريا.

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن النقابات، نتطرق باختصار لهيئة ١٨ أكتوبر التي جرى الحديث عنها في سياق الحديث عن أحزاب المعارضة الجذرية قبل الثورة. وقد اكتسبت أهمية لأن النقاش الذي دار فيها وبين أحزابها هو عمليًّا النقاش الذي شقّ المعارضة التونسية بعد الثورة وخاصة في انتخابات المجلس التأسيسي. كما أنّ الائتلاف الذي صمد فيها هو كما يبدو ائتلاف الغالبية التونسية بعد هذه الانتخابات. ويمكن القول إن القوى السياسية التي رفعتها أصوات الشعب التونسي بعد الثورة هي القوى التي صمدت في هيئة ١٨ أكتوبر، ولا سيّما بعد انشقاقها بسبب رفض قوى علمانيّة التّعاون مع الإسلاميّين، مع استثناء وحيد هو الحزب الديمقراطي التقدمي (أحمد نجيب الشابي) الذي دافع بقوة ومبدئية عن شرعية التحالف مع الإسلاميين في مقابل القوى التي شكلت «القطب الحداثي» في هذه الانتخابات. ولكنه استدار بعد الانتخابات معتقدًا أن هذه المهمة قد انتهت، وأن واجبه يقضي بتصعيد نبرته العلمانية، بما في ذلك اعتبار حركة النهضة منافسته في غياب الدكتاتورية.

وُلدت هيئة ١٨ أكتوبر بعد احتجاجات قام بها محامون وقضاة تونسيون وحقوقيون، بعد منع الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة الصحافيين التونسيين من عقد مؤتمريْهما، وإطاحة النظام بالقيادة الشرعيّة لجمعيّة القضاة التونسيين، فقامت عدة شخصيّات من منظمات حقوقية بالإعلان عن الإضراب عن الطعام[٢٦].

---

(٢٦) نجيب الشابي، «العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس،» **الآداب**، العددان ١١ ـ ١٢ (٢٠١٠)، <http://www.adabmag.com/node/353>.

انطلق الإضراب يوم ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٥ من مكتب أحد المحامين المشاركين في الإضراب. وأعلن المضربون خلال ندوة صحفيّة عن مطالبهم: حريّة التعبير والصحافة، وحريّة التنظيم الحزبيّ، وتحرير المساجين السياسيين وسنّ قانون العفو العامّ. ولاقى الإضراب تغطية إعلاميّة واسعة من مختلف وسائل الإعلام العربيّة والدوليّة، حيث استغل المشاركون انعقاد «القمّة العالميّة لمجتمع المعلومات» في تونس والتغطية الإعلامية التي واكبته من أجل لفت أنظار العالم إليهم[٢٧]. وكان المؤتمر نفسه قد أثار ضجّة في الرأي العام التونسيّ وقوّى المعارضة في بداية العام، إذا سمحت الحكومة التونسية بدعوة رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون إليه بصفته مؤتمرًا لمنظمة دولية. وكان هذا الاستفزاز الرسمي لمشاعر الشعب التونسي الوطنية والقومية أحد أسباب تصعيد المعارضة للاحتجاج عشية ذلك المؤتمر.

وقد لحق بالهيئة معظم الحركات وأحزاب المعارضة والمنظمات الحقوقية والنقابية، منها حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات وحزب العمال الشيوعي التونسي والحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد وحزب العمل الوطني الديمقراطي وحزب تونس الخضراء وعدد من الأحزاب اليسارية الأخرى[٢٨].

ومن المنظّمات الحقوقية التي ساندت الهيئة: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمجلس الوطني للحريات، ورابطة الكتاب الأحرار، ومركز استقلال القضاء والمحامين، وفرع منظمة العفو الدولية بتونس، ونقابة الفنيين التونسيين المشتغلين في السينما والسمعي البصري، وغيرهم. أمّا بخصوص الاتحادات النقابية، فقد ساندت التحرك الاتحادات الطلابية العامة، والاتحادات الجهوية للشغل بصفاقس والمهديّة والقيروان وجندوبة، بينما انضمّ إليها أعضاء من الاتحاد الجهوي للشغل بتونس[٢٩]. أي أننا

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) «الأحزاب والجمعيات والنقابات تساند حركة ١٨ أكتوبر،» البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٥، <http://albadil.org/spip.php?article595>.

(٢٩) المصدر نفسه.

نلاحظ في التأييد النقابي للهيئة نفس الفصل بين مستوى القواعد الجهوية والمستوى العامّ في الاتحاد العامّ التونسي للشغل الذي ميّز المواقف النقابية من الثورة لاحقًا.

ودام الإضراب أكثر من ثلاثين يومًا، وزارت الوفودُ المشاركة في قمة «مجتمع المعلومات» مقرّ الإضراب، وتدخّل عدد من الشخصيّات الدولية التي طلبتْ من المضربين نيابةً عن الوفود الدوليّة المشاركة في القمة تعليقَ إضرابهم، وتعهّدتْ بدعم مطالبهم والعمل على تحقيقها. واستجاب المضربون وعلّقوا إضرابهم يوم ١٨/ ١١/ ٢٠٠٥ [٣٠].

ولاحقًا، انقسم المجتمعون حول الإعلان بين فريقين؛ الأوّل يرى أنّ الإسلاميين جزء من مكوّنات الحركة السياسيّة، لهم موقعُهم في عمليّة الانتقال إلى الديمقراطيّة وقد وقف على رأس هذا التيار حزب العمال الشيوعي والحزب الديمقراطي التقدمي والمؤتمر من أجل الجمهورية. أمّا الفريق الثاني والذي كان بزعامة حركة التجديد وأحزاب يسارية خرجت من رحم الحزب الشيوعي التونسي[٣١]، فقد رفض التعامل مع الإسلاميين، لأنهم برأيه يمثلون استبدادًا أشدّ بأسًا بسبب طبيعته الشموليّة[٣٢]. ولا شكّ في أنّ «القطب الحداثي» في الانتخابات التونسية التي جرت بعد الثورة هو استمرار لهذا الموقف ولهذا التقليد السياسي الثقافي الفكري.

وقد استمرّت الهيئة في عقد اجتماعاتها طوال السنوات التالية، لكن سرعان ما خفت نشاطها بعد أن تفرّقت مكوّناتها. ولكن هذه الحركة هي التي جسّدت المستقبل التونسي بمعنى التعاون بين العلمانيّين والإسلاميّين على أساس الهويّة العربية لتونس، ليس ضدّ الحداثة، بل من أجل الديمقراطية. ولهذا كان الجزم أنها هي القوة التي انتصرت في الانتخابات للمجلس التأسيسي بعد الثورة.

---

(٣٠) الشابي، المصدر نفسه.

(٣١) الذي نؤكد على ضرورة تمييزه عن حزب العمال الشيوعي التونسي الذي وقف موقفًا مبدئيًا ضد الدكتاتورية ومع الهوية العربية لتونس، في مقابل فرانكفونية الحزب الشيوعي تاريخيًا.

(٣٢) المصدر نفسه.

خامسًا: المنظّمات غير الحكوميّة في تونس

نشأت الحركة النقابية التونسيّة على يد محمّد علي الحامّي الذي أسّس عام ١٩٢٥ «جامعة عموم العملة التونسيين». وبعد ذلك قرّر جمع كبير من العمال التونسيين يقودهم فرحات حشّاد (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) إطلاق «النقابات المستقلة»، وكان ذلك عام ١٩٤٤. وعلى الرغم من أن التجربتين لم تستمرّا، إلا أنّهما كانتا نواةً لإطلاق الاتحاد العام التونسي للشغل[٣٣]. وتعتبر التجربة التاريخية لتونس في الممارسة النقابية وفي مجال حقوق الإنسان، التجربة الأقدم والأكثر أصالةً في العالم العربي، لكنها تعرّضت للتهميش والإقصاء، أو أدرجت في ممارسات جعلتها تابعة لسياسات الدولة في وقت بن علي. وهو ما يحصل في الدول السلطوية عمومًا، فضلًا عن الدول الشمولية. ولكن في تونس، بقي هنالك هامش للعمل النقابي. وفي هذا الهامش عملت فروع الاتحاد بشكل نشط. كما أنها شكّلت متنفّسًا هامًّا لقوى حزبية دستورية للتعبير عن علاقتها مع الشعب والعمّال، ولترفع مطالبهم أمام قيادة الدولة بمرونة لا يتمتع بها الحزب.

ويعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل من أهم الاتحادات والكيانات المدنية في تونس. وعُقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل في قاعة الخلدونيّة في العاصمة تونس عام ١٩٤٦. وقد أشرف فرحات حشّاد على هذا المؤتمر، وانتُخب أمينًا عامًّا للاتحاد. ومنذ البداية، أدّى الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا رياديًّا على المستوى الاجتماعي والوطني. وكان المميزّ في تجربته بين فترة تأسيسه (١٩٤٦) واستقلال تونس (١٩٥٥) هو أنه انخرط في كفاحٍ وحركات إضرابٍ شكّلت تهديدًا لمصالح المستعمر في البلد، وأدّى ذلكَ إلى اغتيال مؤسِّسه فرحات حشّاد من طرف منظمة «اليد الحمراء الفرنسية»[٣٤]، إذ كان صيف ١٩٥٢ قد شهد غليانًا كبيرًا في أوساط الطلاب الجامعيين خاصة بعد انطلاق المقاومة الوطنية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ على شكل حركات احتجاجية واسعة واغتيالات. وتحوّلت

---

(٣٣) حول هذا الموضوع، انظر: عبد السلام بن حميدة، **تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦** (صفاقس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤).

(٣٤) لبيض، **الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة**، ص ١١٤.

الحركات الشعبية إلى صدامات دامية مع الاحتلال الفرنسي. وقد اغتيل فرحات حشاد في يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.

وشارك الاتحاد في مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة، حيث شارك عشرون من أعضائه في انتخابات المجلس القومي التأسيسي، وكان للاتحاد برنامج اقتصادي واجتماعي. ومنذ بداية عهد بورقيبة عملت الدولة على إضعاف الاتحاد، وانتقلت بعده إلى ممارسة التضييق على الإسلاميين. وحتى بعد فترة الاستعمار، استمرّ الاتحاد فاعلًا في نضاله الوطني والاجتماعي، مثل تقديمه لبرنامجه عام ١٩٥٦، والذي عارض فيه خطّ الدولة، وإعلانه للإضراب العام في البلاد في أزمة عام ١٩٧٨، ومشاركته الاحتجاجية في «انتفاضة الخبز» عام ١٩٨٤.

وقد خبت حركة الاتحاد في التسعينيات، ولكن مشاركته تحسّنت بعد عام ٢٠٠٠، ولم تخْلُ أنشطته من ممارساتٍ نضاليةٍ وطنيةٍ، فقد قدّم الاتحاد خطابًا مؤيّدًا بشكل قاطع وجذريّ للقضية الفلسطينية، ودان تدخّلات الحكومة التونسية في أنشطة رابطة حقوق الإنسان. ولكن الصورة العامّة تشي بتعرّض الاتحاد للاحتواء كمسايرٍ للممارسات الحكومية في مرحلة بن علي بوجه عام، وقد ساند ترشيحه الرئاسي عامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩.

لم تنشأ في المنطقة العربية منظمة نقابية لها هذا الثقل السياسي والوطني مثل الاتحاد العام التونسي للشغل. ويتكوّن الاتحاد من عددٍ من الهيئات والمجالس، أهمها المؤتمر الوطني، وهو السلطة العليا في الاتحاد، ويجتمع كل خمس سنواتٍ. وهناك المجلس الوطني الذي يعقد اجتماعاته مرةً كل سنتين، ثم الهيئة الإدارية الوطنية، وهي السلطة الثالثة المسيّرة للاتحاد، وتتخذ قراراتها على قاعدة التمثيل النسبي، وتجتمع بدعوةٍ من المكتب التنفيذي الوطني كل ثلاثة أشهرٍ أو استثنائيًا وقت الحاجة. كما أن هنالك الجامعة العامة، التي تضم مختلف العاملين، والنقابة العامّة التي تضم العاملين في فرعٍ أو قطاعٍ معيّنٍ طبقًا للتصنيف الذي يحدّده الاتحاد.

وينشط في تونس أيضًا الاتحاد العام لطلبة تونس الذي يعتبر أهم تجربةٍ طلابيةٍ تنظيميةٍ في تاريخ هذا البلد الحديث. وقد أُسّس في خضمّ فترة الاحتجاجات ضد المستعمر عام ١٩٥٢. وفي بدايات الاستقلال لم تكن

المنظمة، على الرغم من دورها الاحتجاجي، وانتقادها للتوجهات الليبرالية الاقتصادية للحكومة، مستقلةً عن الحكومة أو عن سيطرة الحزب الحاكم، بل طالما أمدّت الجهازين بالكثير من القيادات. وقد مرّت بالاتحاد أزمات وانقطاعات، وقد توقّف نشاطه من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٧ بعد انتهاء فترة الحكم البورقيبي. ولكن اتحاد الطلبة في ثوبه الجديد ظل ضعيفًا على الساحة نتيجة صراعٍ بين فصائل يساريةٍ، وانشقّ هو نفسه إلى اتحادين جديدين. وعُقد عام ١٩٩٧ آخر مؤتمر للاتحاد فيه إجماع بين مختلف التيارات الطلابية، بينما شهد الاجتماع الثالث والعشرون الذي عُقد في مقرّ الاتحاد في تونس عام ٢٠٠٣ انقسامًا حادًّا.

وتوجد في تونس نقابة المعلمين، ونقابة التعليم الثانوي. وبعض هذه النقابات عبّر عن مواقف نقدية من خلال بعض الممارسات الاحتجاجية في فتراتٍ سابقةٍ. وهناك أيضًا نقابة المحامين الشبّان، التي كان لها دورٌ نوعيّ في إنتاج النخبة السياسية في تونس، بدايةً من عام ١٩٩٨ بعد أن غابت الأحزاب السياسية عن المشهد. وكان لأعضائها حصانة قانونية، سهّلت لهم أن يكونوا ناشطين وجريئين مع الدولة، على عكس الأحزاب المعارضة التي ضعف دورها كثيرًا.

كما تنشط في تونس، المنظمات الحقوقية، مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهي أعرق منظمةٍ عربيةٍ وأفريقيةٍ في مجالها، أُسّست عام ١٩٧٧. وسياسيًا، كان لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين حضورٌ لافت للنظر في تسيير الرابطة منذ البداية، ثم ما لبث أن انضمّ إلى هيئتها مختلف ألوان الطيْف التونسي المعترف به وغير المعترف به، بما في ذلك حركة الاتجاه الإسلامي وحزب العمال الشيوعي التونسي. والرابطة منظمة تم خنقها والتضييق عليها من قبل السلطة، ولكن كان موقفها السياسي إيجابيًّا في ما يخصّ الدفاع عن حقوق الإنسان. ونتيجةً للخنق والتضييق الحاصل في تونس نتجت بعض المبادرات في وقت بن علي، فوُجد المجلس الأعلى للحريات الذي كان يضمّ طيفًا واسعًا ومتنوّعًا من الإسلاميين والعلمانيين وغيرهم، وكانت إلى جانبه الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، ومنظمة «حرية وإنصاف» أيضًا. وأصبحت هاتان الأخيرتان أنشط مؤسّستين حقوقيتين

في تونس، ونجحتا بشكلٍ جيّدٍ في تغطية الجانب الحقوقي والإنساني نتيجة التنوع في تركيبتهما ومجالات اهتمامهما.

وكما بيّنّا في الفصل الأوّل من هذا الكتاب، خضعت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل للاحتواء في العلاقة مع النظام منذ بدأ المرحلة النيوليبرالية في الاقتصاد، وتحوّلت إلى مفاوضٍ على الأجور. ولكن فروع الاتحاد القريبة من قواعده الاجتماعية استمرّت في تشكيل متنفّسٍ نضالي وتنظيمي لعدة قوى سياسيةٍ في مرحلة الانتفاضات الاجتماعية وفي الأيام العادية. وقد أدت قواعد الاتحاد والنقابات بشكل عام، مثل نقابة المحامين ومنظمات حقوق الإنسان وناشطيها، دورًا أساسيًّا في الثورة. أمّا قيادة الاتحاد، فقد تأخّر انضمامها إلى الثورة حتّى بلغت مرحلتها، بل أيّامها الأخيرة.

وقد وصف تقريرٌ صدر عن منظمة «هيومن رايتس وتش» شهرين قبل نشوب الثورة حال النشاط النقابي ومدى استقلاليته وما يتعرّض له. وقد ذكر التقرير أن حقّ المواطنين في تشكيل الاتحادات والنقابات والعمل بشكلٍ مستقلٍّ بعيدًا من التدخل الحكومي، مكفول في المادّة الثامنة من الدستور التونسي، وفي مجلة الشغل (قانون العمل)، وكذلك في مواثيق أممية وإفريقية لحقوق الإنسان ومعاهدات منظمة العمل الدولية، التي صدّقت تونس عليها. لكن وعلى الرغم من هذا، فإنّ العمّال التونسيين، وأعضاء النقابات يواجهون عوائق، لا أصل لها في القانون، على حقّهم في حرية التنظيم، ومنها الحرمان من الاعتراف القانوني بالاتحادات خارج إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، واختراق الحكومة للنقابات التي توجّه الانتقادات للحكومة وسيطرتها عليها، واضطهاد أعضاء الاتحادات الطلابية.

ورأى التقرير أن علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل مع الحكومة تتأرجح عادةً بين التعاون والمواجهات، ومع ذلك فإن التونسيين ما زالوا يرون الاتحاد جهةً مستقلةً تكافح من أجل مصالح العمّال. لكن عددًا من أعضاء الاتحاد يقولون إنّ قيادته تحوّلت على مدار السنوات العشر الماضية نحو تبنّي علاقة تواطؤ مع الحكومة، وهو ما لا يفضّله أعضاء الاتحاد الأكثر استقلاليةً. ومع حرصها على السيطرة على هذه المنظمة القويّة، فقد

سحقت الحكومة محاولات تشكيل اتحاداتٍ ونقاباتٍ جديدةٍ، وتعمل على اضطهاد النقابيين باللجوء إلى المضايقات والترهيب والاحتجاز بل وحتى التعذيب.

وتطرّق التقرير إلى «الاتحاد العام التونسي للطلبة» وهو اتحاد الطلبة الوحيد الذي ينتسب إليه أعضاء من مختلف أنحاء البلاد، وقد وجد نفسه بدوره في مرمى نيران الحكومة. ويحمي الاتحاد الذي يتّخذ من جامعة تونس مقرًّا مصالح الطلبة التونسيين ويدعم مطالباتهم بتخفيض رسوم التعليم، وإصلاح التعليم، والحق في السكن. ورغم أنه اتحاد من الناحية الاسمية، فهو يؤدّي مهمات النقابة. ومثل الاتحاد العامّ التونسي للشغل، كان اتحاد الطلبة لاعبًا سياسيًّا واجتماعيًا مهمًّا، وتنشط من خلاله مجموعات قويّة من الطلاب في عدة أحزابٍ سياسيةٍ. وبالنتيجة، طالما عاملته الحكومة بصفته نقابةً مستقلةً، فلجأت إلى اضطهاد قياداته، واعتقال وتعذيب أعضائه. وثبتت فعالية هذه الخطة. وفي الوقت الحالي، فإن هذا التنظيم الذي كان في الماضي قويًّا وفعّالًا، أصبح ضعيفًا، ومنحسر النشاط، وعدد أعضائه منخفض جدًا خشية عمليات الانتقام الحكومية. وخلص التقرير إلى أن مثل هذه الأساليب التي تمارس في حقّ النقابات تقوّض المجتمع المدنيّ الهامّ والمضمون بموجب الدستور، وتعكس عدم تسامح الحكومة بشكل عام مع أيّ تنظيمٍ أو منظّمةٍ خارج سيطرتها. كما أنها تخلّ بالدعائم الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الحقّ في حرية التعبير، والحقّ في تكوين الجمعيات، وما يستتبع ذلك من حق في حرية التجمع. كما أنها تنفي انطباع الليبرالية الذي تثيره القوانين التونسية في موقفها من الاتحادات العمالية[٣٥].

وفي خضمّ الأحداث التي سبقت الإطاحة بالرئيس بن علي، حدّدت النقابات والقوى السياسية أربعة شروطٍ تتلخص في «إقالة الحكومة الحالية، وتأليف حكومةٍ انتقاليةٍ تعدّ لانتخاباتٍ تشريعيةٍ مبكرةٍ، ومحاسبة المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين، والإفراج عن المعتقلين، وفتح صفحةٍ

(٣٥) «ثمن الاستقلالية ـ إشكالية النقابات العمالية والاتحادات في تونس،» تقرير منظمة «هيومن رايتس واتش»، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

سياسيةٍ جديدةٍ عنوانها الحوار في شأن مستقبل الوضع السياسي في البلد، بما في ذلك الرئاسة»[٣٦]. وقد أصدرت المركزية النقابية بيانًا يوم الأربعاء ١٢ كانون الثاني/ يناير تدعم فيه الانتفاضة، واستمرّ دعمها للحراك الذي لم يتوقف يومي الخميس والجمعة اللاحقين ١٣ و١٤ كانون الثاني/ يناير ممّا كان له أكبر الأثر في إسقاط الرئيس بن علي وحكومته. وأدى الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا مهمًا أيضًا بعد الأحداث عبر تبنّيه للتحركات الموجّهة للحفاظ على منجزات الثورة، ولتغيير النظام فعلًا، ولعدم عودة رموزه. ولا سيّما أنه شكّل سقفًا أو مظلةً شرعيّةً للعديد من القوى السياسية في غياب قيادةٍ سياسيةٍ واضحةٍ للثورة.

وقد كان هناك مشاركة ودعم من الجمعيات الأهلية في التغطية الأمنية للبلاد، وحراسة المنشآت والتعاون مع الجيش والشعب في ذلك بعد انسحاب قوّات الأمن وفراغ الشارع، ومن ذلك توجيهها لرسائل تحذيريةٍ وتنبيهيةٍ للشارع التونسي تجاه بعض الأخطاء والأخطار. وفي يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني/ يناير انطلقت من أمام مقرّ الاتحاد التونسي للشغل مسيرة في اتجاه شارع الحبيب بورقيبة، حيث مقرّ وزارة الداخلية التونسية. وكانت تلك المسيرة خاتمة للمرحلة الأولى من الثّورة وإيذانًا بنهاية بن علي كرئيس للبلاد.

---

(٣٦) بشير البكر، «بوادر تمرد في الجيش التونسي: بن علي يحاكي تشاوشيسكو،» **الأخبار**، ٢٠١١/١/١٣، <http://www.al-akhbar.com/node/1725>.



الفصل الخامس

يوميـــات:
من انتفاضة سيدي بوزيد إلى الثورة التونسية

المرحلة الأولى: احتجاجات عشية الثورة

بدأت ثورة تونس الشّعبية المجيدة بانتفاضات خبزٍ محلّيةٍ تكرّرت عدّة مراتٍ في وسط البلاد وجنوبها في العامين السّابقين. ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنًا يكفي كي تنضمّ إليها المدن والنواحي التونسيّة الأخرى.

غالبًا ما يُنظَر إلى مراحل الاستقرار النسبيّ لأنظمة الاستبداد رغم اتّضاح أزمتها على أنها فترات يأسٍ وجمودٍ وقنوطٍ يتبدّد فيها الأمل من إمكانيّة تحرّك النّاس للاحتجاج على النّظام فضلًا عن تغييره. ولكنّها تتّخذ معنى آخر في منظور الثورة بعد وقوعها، إذ تبدو بشكلٍ جليّ مرحلة تراكم الغضب الشعبيّ. وتتميّز هذه الفترات بعلاماتٍ فارقةٍ تعتبر رموزًا لانحطاط المرحلة. وتبدو كأنّها تمرّ من دون حراكٍ اجتماعي، مع أنها تشكّل فضيحةً إعلاميةً كبرى حين وقوعها. وذلك من قبيل غرق عبّارة الحجّاج المصريّين في البحر الأحمر بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ حين لقي ما يقارب ١٠٣٣ مصريًّا حتفهم[١]، أو حريق القطار في مصر يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، أو سقوط عمارات أو الانهيارات الصخريّة على الفقراء عند سفح جبل المقطم وصخرة الدويقة في ٢٠٠٦/٩/٦. وهي عبارة عن نصُبٍ تذكاريةٍ، أو علامات فارقة في مرحلة الانحطاط التي تبدو جامدةً. ولكن الثورة تلقي ضوءًا جديدًا على هذه الأحداث التي يمكن فهمها كعلامات في مراحل مراكمة غضب شعبي

(١) يتهم أهالي المفقودين أمن الدولة المصري وجمال مبارك وماجد عزمي وحبيب العادلي بإخفاء معلومات واختطاف العديد من الناجين لعدم الكشف عن أسباب غرق السفينة، ولا تزال قضية عبارة «السلام ٩٨» لم تغلق حتى اليوم، حيث طالب نحو ١٢ من أهالي المفقودين بعد الثورة المجلس العسكري ورئيس الوزراء عصام شرف بفتح التحقيق من جديد.

انظر: «أهالي مفقودي «السلام ٩٨» يتهمون مبارك وعزمي والعادلي بخطف ذويهم لإخفاء حقيقة غرقها،» **المصري اليوم**، ٢٠١١/٤/١٣، <http://www.almasryalyoum.com/node/398455>.

ضدّ النظام تشكّل فيها هذه الأحداث رموزا ذات دلالةٍ، إلى أن يأتي حدثٌ واحد شبيه بأحداثٍ كثيرةٍ قبله، ولا علامة فارقة تميّزه، وكان يمكن أن يمرّ مرور الكرام، فيفجّر انتفاضةً. وقد نشبت في تاريخ المنطقة والعالم كثير من الانتفاضات التي لم تتحوّل إلى ثوراتٍ، حتّى تأتي انتفاضة واحدة من هذا النّوع وتفجّر ثورةً.

تقع أحداثٌ عديدة صادمة تؤثّر في الرّأي العامّ، إذ تتكثّف فيها عناصر الظلم وتتحوّل إلى رمز، وهي تقع غالبًا بسبب الإهمال أو سوء الإدارة أو الفساد، ولكن الضّحايا يجسّدون مغزًى محدّدًا في نظر الناس هو أنّ المظلومين أو المحرومين هم دائمًا من يدفع الثمن. ولكنّ حدثًا واحدًا منها يؤدّي إلى انفجار الغضب على شكل انتفاضة. وتنشب عدة انتفاضات في تاريخ شعب من الشعوب كما بيّنا في الفصل السابق في حالة تونس، ولكنّ انتفاضةً واحدةً تتحوّل إلى ثورة. ويرتبط تطور مثل هذا التفاعل بوجود ظروف ملائمة على مستوى الواقع ووعي هذا الواقع.

وفي حالة تونس، كانت تلك حالات غرق القوارب التي تحمل الشباب التونسي المهاجر (بطريقة غير شرعية) إلى أوروبا نحو الشمال طلبًا للعمل نتيجةً لأزمة البطالة، وحالات الانتحار التي تحوّلت إلى نوعٍ من المانيفستو أو البيان الاحتجاجي. فقد شهدت تونس معدلات انتحار عاليةً قبل أن يقدم محمد بوعزيزي على إحراق نفسه. فكاد الانتحار بين الشباب التونسيين أن يشكّل ظاهرةً في تونس منذ عام ٢٠٠٥ كما أحصت ذلك منظمات حقوقية. وقد أفرد سوسيولوجي تونسي دراسة عن ظاهرة اللامبالاة، رصد فيها شبابًا «يغرقُ في وحل التشابه» و«لا يكاد يتكلم، وإن تكلّم، فلا يكاد ينتج سوى اللامعنى لغياب الرؤية والمرجع»[٢].

وبرأينا، فإنّ الثورة في المقابل هي الاهتمام الشّامل بالهمّ العامّ، هي

(٢) محسن بوعزيزي، «سوسيولوجيا اللامبالاة: دراسة في التعبيرات الصامتة لدى الشباب التونسي،» في: ساري حنفي، محرر، **حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٨.

الاكتراث كلّه الذي ينفي واقع اليأس واللامبالاة والرّتابة والعجز وفقدان المعنى. وما يجمع الثورة والانتحار هو أنّ كليهما يرفضان اللامبالاة بالواقع القائم. ويقع الانتحار على الحدّ الفاصل بين المعنى واللامعنى، فهو يصرخ صرخةً ذات معنى في عالم من اللامبالاة، ولكنه يحتاج إلى الموت لكي يوقظ المعنى، وليثير اكتراث أولئك الأحياء الموتى. يبحث الانتحار عن المعنى في الموت. أمّا الثورة فتعطي جوابًا للباحثين عن المعنى في الحياة. الانتحار هو نفي للواقع القائم، بما فيه اللامبالاة والحياة ذاتها، أمّا الثورة فترفض الواقع القائم، ولكنها كنفْيٍ جدليّ للانتحار وللوضع القائم، فهي تعود إلى الحياة.

لقد كانت قصص القوارب التي تغرق مع شباب تونس وغيره من شباب القارة الإفريقية الذي يحاول اجتياز المتوسط مُخاطرًا بحياته من أجل الهرب من واقعه، وقصص مصّاصي الدماء من السماسرة الذين يبيعون الأوهام للشباب اليائسين بحشرهم مقابل مبالغَ كبيرة في هذه القوارب الخطرة تثير ضجّةً إعلاميةً. وكانت الحوادث تترك ندوبًا في ذاكرة الصّمت في مراحل انحطاط الأنظمة، ومنها النّظام التونسي، ثمّ يتبين لاحقًا أنها كانت محطّاتٍ تمتلئ فيها النفوس بالغضب حتّى تصل إلى الاحتقان.

ليس هنالك دليل أفضل على هشاشة مقولة المعجزة الاقتصادية التونسية من هرب الشباب التونسي من مكان وقوع «المعجزة الاقتصادية» بهذا الأسلوب الخطر والمستميت بحثًا عن عالم أفضل. ومن التطورات التي ساهمت في مراكمة السخط الشعبي، نشر الوثائق التي سرّبها موقع «ويكيليكس،» والتي بيّنت حجم الفساد في أسرة بن علي الحاكمة. كما كشفت الوثائق عن عمق تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى حليفته هذه «تعتبر أنّ الإصلاح والتغيير في تونس يتمّ بعد رحيل بن علي». وقد أشارت الوثائق «إلى أنّ الدولة التونسية وإن امتلكت مفاتيح الانفتاح الاقتصاديّ، إلا أنّها لا تزال ضعيفةً في مجال الحرّيات السّياسية. لكن، ونظرًا لسياسة بن علي التي تحافظ على مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة في شمال إفريقيا، وتؤدي دورًا متقدّمًا في «الحرب على الإرهاب»، والمرونة التي يبديها بن علي تجاه إسرائيل، ورفضه مقاطعتها اقتصاديًّا؛ تعتبر عوامل

تجعل الولايات المتّحدة تنظر إلى بن علي كحليفٍ يجب المحافظة عليه»[٣].

وهنا لا بدّ من التّذكير بالمكانة التي تحظى بها القضية الفلسطينية عند التونسيين. فقد لوحظ أنّ علم فلسطين قد رفرف عدّة مراتٍ في تظاهرات تونس العاصمة لاحقًا، أي أنّ علاقة زين العابدين بإسرائيل كانت أحد عوامل انعدام شعبيّته ومن مصادر تغذية حالة النقمة الشعبية ضدّه.

ما نريد أن نسلّط الضّوء عليه هنا أنه قد قام قبل أشهر من إحراق بوعزيزي نفسه في محافظةٍ ثانية في ولاية المنستير شابّ حُرم من العمل بالفعل ذاته، وأحرق نفسه من دون وقوع صدى احتجاجيّ، إذ لم يجر في ولاية المنستير التي تُعتبر من الولايات المركزيّة اقتصاديًّا وسياسيًّا ما جرى في سيدي بوزيد. ولذلك، تبرز هنا أهمّية سيدي بوزيد «كحاضنةٍ» للحدث.

وكانت «البروفة» التي مرّت بها سيدي بوزيد تحديدًا هي أعمال الاحتجاج التي قامت في الرّقاب من نفس الولاية، «والملفت في تأثير البنية التقليدية هو أنّ العائلة الكبرى للبوعزيزي لديها استثمارات في منطقة الرّقاب القريبة من سيدي بوزيد وهي «أنشطة فلاحيّة». وقبيل ما يقارب شهرين من إحراق بوعزيزي نفسه أنتجت العائلة حراكًا احتجاجيًّا مطلبيًّا نتيجة التّلاعب بين البنوك ورجال الأعمال وصمت القضاء الذي أدّى إلى ظهور ما يسمّى بـ «رسملة الأراضي الزراعية». أي أنّ هنالك مستثمرين يستحوذون على الأراضي الزّراعية، نتيجة عجز الفلاحين عن سداد القروض، وخاصّةً بعد الجفاف الذي ضرب المنطقة في السّنوات الأخيرة. وهنا، لم يقم البنك بجدولةٍ للقروض، ولكنه ادّعى أنّ هناك «مستثمرين» قادرين على دفع القروض. بعد ذلك بدأ اعتصام (في الرّقاب) ثمّ جاؤوا إلى مركز الولاية، وهنا شاركت كلّ الفئات العمرية في الاعتصام إلى درجة قامت فيها فلّاحة عجوز أمّية بسحب عون تراتيب[*] من عنقه. وقام شيخ في السّبعين بوضع عكّازه في رقبة عونٍ للتّراتيب. وهو ما يدلّل على حالة الغضب التي لم يلتقطها النظام آنذاك»[٤].

---

(٣) النص الكامل لوثائق ويكيليكس عن تونس، متوفر على هذا الرابط: <http://stade7-tunisie.over-blog.com/article-63792683.html>.

(*) موظفو شرطة البلدية.

(٤) من شهادة أمين بوعزيزي، في مقابلة معمقة أجريت معه يوم ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الدوحة. أجرى المقابلة باحثا المركز حمزة مصطفى ورامي سلامة.

لقد وقع خبر انتحار بوعزيزي على حالة من التنظيم السياسيّ أيضًا. وكما يقول الناشط أمين بوعزيزي، جرى ذلك في نفس العام قبل ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٠، وأسهم في إنجاح الحركة الاحتجاجيّة. «نرجع هنا إلى شهر حزيران/يونيو ٢٠١٠، على إثر الاعتداء الإسرائيليّ على سفينة مرمرة التركيّة في عرض البحر المتوسّط في ٣١ أيار/مايو لمنع وصول قافلة سفن الحرية إلى غزّة، إذ انطلقت تظاهرة كبيرة في سيدي بوزيد تضامنًا مع غزّة. وهنا نلاحظ خطأين، فالعديد من النّاس اكتفوا بشعاراتٍ عامّةٍ من نوع «غزّة، غزّة رمز العزّة،» أمّا الشّعارات الأخرى التي أربكت الأوساط النقابيّة فقد تم فيها الرّبط بين المطالب المحلية والقضايا القوميّة، والتي تقوم على قراءة أنّ نصرة القضايا القوميّة لا تتمّ دون تحرير أنفسنا، فكانت ترفع شعاراتٍ موازيةً أربكت أيضًا العديد من الأوساط السياسية، والتي ربطت بين أحداث الحوض المنجميّ وأحداث غزّة مثل «المبادئ لا تتجزّأ من الرّديّف حتّى غزّة» و «يسقط نظام السّابع، فاشي وعميل وتابع». إلى حدّ أنّ البيروقراطيّة كانت تتسامح مع مسيراتٍ تتعاطف مع قضايا عربيّةٍ لأنّ هذه المسيرات لا تتّجه إليها مباشرةً، ولأنها تفكّ عنها بعض العزلة، ومن هنا فهي لم تمانع في تنفيس حالة الاحتقان تجاه القضايا القوميّة. وحدث المقتل عندما تمّ الربط بين القضايا القوميّة وهموم الناس، وهذا ما لم تستطع السلطة قمعه على اعتبار أنّ التّظاهرات ذات البعد القوميّ كانت مؤطّرةً في البنية البيروقراطية، ومرخّصةً قانونيًا. وعليه، كانت نصرة القضايا القومية مناسبةً لطرح مطالب وهموم الناس في الشّارع. والمقصود بالبيروقراطية هنا هو الاتحاد العام التونسي للشغل»[٥].

وللتّأكيد على نوع الدّور الذي أدّاه النّاشطون السياسيون ليس فقط محلّيًا، بل وفي ربط المحلّي بالقُطري أيضًا، نورد هنا اقتباسًا من شهادة ناشط حزبي سياسي مناضل هو علي بوعزيزي الذي نشط في سيدي بوزيد طوال سنوات ما قبل الثورة، ثم رافق الثورة ذاتها منذ اليوم الأول، ونحن نرى فيه نموذجًا لشباب ناشط موجود في أحزاب غير الحزب الذي ينتمي هو إليه أيضًا أو لشباب نقدي وناشط مسيّس بوجه عام: «أنا أنشط في الحزب

(٥) المصدر نفسه.

الديمقراطي التقدمي، إذ كنّا نعمل فيه منذ ثلاث سنوات تقريبًا. انطلقنا من فكرةٍ أتى بها مناضل اسمه الأسعد بوعزيزي في سيدي بوزيد. ورغم اختلافنا الفكري والإيديولوجي اتفّقنا على أنّ نظام بن علي هو نظام ضعيف وهشّ يعيش آخر أيامه، ويشكو من صراعاتٍ في داخله. انطلقنا من هذه الفكرة والمعلومة. وكوّنا نواةً تتركّب من العديد من الأفراد والمنخرطين لتوسيع هذه النواة، وكسب أكثر ما يمكن من المؤيدين لهذه الحركة، لنجبر بن علي على الالتفات للمعارضة، وتقديم تنازلاتٍ وإصلاحاتٍ سياسيةٍ، كحرية التعبير والتشريع العام وكل ما يمكن تحقيقه من حرياتٍ أساسيةٍ. كانت تلك هي الانطلاقة، حيث كنا نقوم ومنذ ثلاث سنوات بالاعتصامات والاحتجاجات أمام مقر الولاية، سواء أكانت سياسيةً أم لتحقيق مطالبَ اجتماعيةٍ لفائدتنا وفائدة أهالي سيدي بوزيد. وكان يؤازرنا في ذلك العديد من أطراف المجتمع المدني والأحزاب السياسية الناشطة سرّيًا، وكذلك النقابيّون والمحامون. وكنّا نشكّل لحمةً في خطٍّ وهدفٍ واضحٍ هو محاربة بن علي ومحاربة الظّلم والاستبداد الذي كان يمارسه علينا [...].

قمنا بأوّل اعتصامٍ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ شارك فيه ٦ من أعضاء مكتب الجامعة أمام مقرّ الولاية للمطالبة بالإفراج عن ناشطٍ في الحزب الديمقراطي التقدمي، كان قد حكم عليه بالسجن سنتين وأربعة أشهر في قضايا ملفّقةٍ، وبحكم قانون الإرهاب. كنّا نطالب بإطلاق سراحه وتحرير جميع المساجين السياسيّين، وبعفو تشريعيّ عامّ. ومن ثمّ تمّ تفريقنا بالقوة من أمام مقر الولاية. وهنا أذكر أسماء أعضاء هذا المكتب الجامعي للحزب التقدمي الديمقراطي في سيدي بوزيد، وعلى رأسهم محمود المزداني وعلي بوعزيزي والأسعد بوعزيزي وهادي خليفة وعبد الرزاق العيّاشي وعبد القادر قصيري. وبعد تفريقنا، التقينا في مقهى وقمنا بتوزيع بيانٍ شرحنا فيه ما حصل في ذلك اليوم، فتمّ اعتقالنا، ولم توجّه لنا تهمة سياسية، وإنّما فوجئنا باتهامنا بعدم سداد ثمن المشروبات في المقهى للتقليل من شأننا. وتم اعتقالنا لمدة ٤ أيام. ورافق هذا الاعتقال حملة إعلامية كبيرة من طرف ناشطين وحقوقيين ونقابيين وكانت هذه هي الانطلاقة بالنسبة إلينا. وتوالت هذه الاعتصامات على مدى ثلاث سنواتٍ، وكانت في كلّ مرةٍ تحتدّ وتكسب أكبر ما يمكن من تعاطف الأهالي، وتكسر حاجز الخوف والتعتيم

الإعلامي الذي يفرضه بن علي الذي كان يحاول تلميع صورة تونس في الداخل والخارج [...].

نأتي هنا إلى حادثةٍ وقعت قبل يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وهي اعتصام أهالي وفلّاحي الرّقاب احتجاجًا على سلب أراضيهم بطرقٍ ملتويةٍ، وذلك باستعمال القانون من خلال علاقات السلطة مع أطرافٍ برجوازيةٍ. وقفنا مع أصدقائنا من جميع أطياف المجتمع المدني والحقوقيّين، والمناضلين إلى جانب الفلّاحين. وقمنا بمؤازرتهم، وحضرنا معهم الاعتصامات، وقمنا بتوثيقها إعلاميًّا من خلال تصويرها، ونشر الصور في الإنترنت، أو كتابة مقالات ونشرها في جرائد أحزاب المعارضة الراديكالية. وبهذه الحركات والاعتصامات كنّا دائما نحرج السلطة، ونجبرها على التنازل، وعلى أن تقدّم لنا وتجد حلولًا لمطالبنا السياسية والاجتماعية»[٦].

تمايزت أشكال التّعاطف والتّضامن التي أبداها سكّان سيدي بوزيد بتضامنٍ شعبي ملفتٍ للانتباه. وهو التضامن ذاته الذي جرى في حالات سابقة كاحتجاجات الحوض المنجمي وبن قردان، وقد جرى ذلك إضافةً إلى تضامن نقابي واعتصاماتٍ وحملاتٍ إعلاميةٍ، والنشاط على الفيسبوك الذي كان منبرًا لمن لا منبر له. وهنا التركيز على نقطة العلاقة بين انتفاضة الحوض المنجمي وانتفاضة سيدي بوزيد على اعتبار أنّ انتفاضة الحوض المنجميّ لم تحظ بدايةً بكثيرٍ من التضامن الشعبي في سيدي بوزيد.

لقد نشأت انتفاضة الحوض المنجميّ، بعد أن نجح شباب من سيدي بوزيد في مناظرة القبول للعمل. وبحسب سكّان الناحية في سيدي بوزيد فإنّ الاحتجاجات انطلقت من أهالي قفصة ضدّ البطالة المحلية وأثارها سؤال: كيف يمكن أن ينجح أغراب (والمقصود مواطن من سيدي بوزيد) في مسابقةٍ جهويّةٍ؟ ورُبط ذلك بكون مدير شركة مناجم الفوسفات في الحوض المنجميّ هو أصيل من سيدي بوزيد. هنا فاحت رائحة الجهويّة. وهذا يعني أنه في البداية، وعلى الرغم من عظمة الاحتجاجات، أسهمت

(٦) من شهادة علي بوعزيزي، في مقابلة معمّقة أجراها معه لأغراض هذا الكتاب باحثا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حمزة مصطفى ورامي سلامة يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الدوحة.

رائحة الجهويّة في امتصاص بعضٍ من التعاطف مع انتفاضة الحوض المنجميّ وأهالي قفصة. أمّا في حالة علاقة التّضامن الشعبيّ مع حادثة إحراق بوعزيزي نفسه، فقد كان التّضامن فوق جهويّ وعابرًا للمناطقية، لأنّ ما رُوِّج هو أنّ شابًّا جامعيًّا أحرق نفسه. وهنا رأى شباب تونس الجامعيّون العاطلون من العمل، وليس فقط في سيدي بوزيد، أنفسهم جميعًا محترقين[7].

لقد تفاعل الوضع الاقتصاديّ ـ الاجتماعيّ الذي أسهبنا في شرحه في الفصل الثاني والوعي السياسيّ واحتدام الشعور بالظلم وانعدام الحرية السياسية عند فئاتٍ واسعة؛ والمعبّر عنه في انتفاضات متتالية؛ مع الانتفاضة التي بدأت في سيدي بوزيد. لقد وقعت الانتفاضة على نظام سياسيّ اجتماعيّ لم يعد قادرًا على الحكم بنفس الوسائل، فثمّة جمهورٌ لم يعد يرضى أن يُحكَم بهذه الطريقة. وكانت الانتفاضة في الأطراف المحرومة اقتصاديًّا واستمرّت تمتدّ غالبية أيام الثورة إذا بدأنا الحساب من يوم ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠ حتّى وصلت إلى العاصمة.

وفيما يلي سردٌ ليوميّات الأحداث بدءًا من ذلك اليوم. لقد أثبتت مراجعتنا ليوميّات الثورة بشكل تفصيليّ صحّة الفرضيّات التي طرحناها في الفصول السابقة من هذا الكتاب. حيث ثبت لنا كما سيرى القارئ أنّ الثورة كانت ثورة أطراف، وأنّها نجحت في المناطق التي انضمّت فيها مراكز الأطراف إلى الثورة وجرّت معها ولاياتها. وأنّ الثورة لم تنتشر في المناطق الأكثر تطوّرًا من الناحية الاقتصاديّة إلّا في الأيّام الأخيرة للثورة، وبعضها انضمّ للتّظاهرات بعد رحيل بن علي.

لقد اعتمدت اليوميّات عن الأسبوعين الأوّلين من الثورة التونسية، على الإعلام الاجتماعي الذي تناولناه بالتّمحيص النقديّ، وكذلك «النيو ميديا» ومن ضمنها «يوتيوب» الذي تمّ التحقّق من تواريخ أشرطته ومكان تصويرها، وكذلك جرى مقارنتها بالمعلومات المتوفّرة لدينا. وقد لجأنا إلى مصادرَ أخرى مثل مقابلة شهود ومشاركين لتدقيقها. واعتمدت اليوميّات على مصادرَ

(٧) من شهادة أمين بوعزيزي.

إعلاميّة محلية تونسية، أهمّها راديو «كلمة تونس»، وصحيفة **البديل** الإلكترونية التي تصدر عن حزب العمّال الشيوعيّ التونسي. لقد أدت وسائل الإعلام المحلّية المعارضة، التي تبثّ من الخارج، وتعتمد على مواقعها الإلكترونية لنشر الأخبار، دورًا مركزيًا في إخراج أخبار الثورة إلى العالم. وساهم الناشطون والمدوّنون في نسخ أخبار الاحتجاجات على صفحاتهم، وبالتالي تجاوز حجب تلك المواقع من قبل أجهزة رقابة النظام. كل ذلك في الوقت الذي لم تكن وسائل الإعلام العربية قد فهمت ما يجري. ولكننا سنلاحظ أيضًا أن الإذاعات المعارضة ووسائل إعلام المعارضة لم تكن محايدة وأدت دورًا في تعميم الصورة الاحتجاجية، لتساوي بين طبيعة الاحتجاجات في الأقاليم المختلفة، وذلك في خدمة قضية مواجهة دعاية النظام. لقد قام الإعلام المعارض المجنّد بإخفاء بعض المعلومات والمبالغة في عرض أخرى. وهذا ما سيتبيّن من مراجعتنا لأحداث العاصمة، وفي احتجاجات بعض ولايات الشمال الغربي.

وسوف يلاحظ القارئ أننا نستخدم أحداث اليوم لتحليل قضايا ذات صلة بأمور تستجدّ فيه، ولإلقاء الضّوء على صيرورة الأحداث من خلال استنتاج بنيةٍ داخليةٍ لها. وسوف نتوسّع في تفصيل ما جرى في الأيّام الثلاثة الأولى بشكل خاصّ، إضافةً للخلفية المباشرة للأحداث. فهي تفسّر لنا الاشتعال المحليّ على الأقلّ، وديمومته التي من دونها، لَما تحوّل الاحتجاج والسّخط إلى انتفاضةٍ في الولاية. وقد دامت الانتفاضة الأخيرة بشكلٍ كافٍ لكي تنضمّ إليها بقيّة الولايات حتّى تحوّلت إلى ثورةٍ.

اليوم الأوّل ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠

في تجسيدٍ مأساوي لرفض الذّلّ، وإزاء حالة الظّلم والحرمان، أضرم الشاب محمد بوعزيزي، وهو في السادسة والعشرين من عمره، النّار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجًا على مصادرة عربةٍ كان يبيع عليها الفاكهة والخضار، وذلك بعد أن تعرّض إلى اعتداءٍ من قبل «عون تراتيب» شرطة الولاية. وأشيع أنّه صُفع من قبل شرطيّةٍ في مقرّ الولاية، كما أشيع أنه عاطل من العمل من حملة الشهادات الجامعية. وهذه المعلومة

الأخيرة ليست صحيحة. وقد أقدم على إحراق نفسه بعد أن مُنِع من مقابلة أحد المسؤولين في الولاية لتقديم شكوى[٨]. وخلافًا لما راج من أنّ ما أثاره هو القيم الذكورية التي ترفض تقبّل أن تصفعه شرطية (مع أنّ فعل الصّفع نفسه غير ثابت)، فإنّ بوعزيزي لم ينتحر بعد عملية الصّفع ذاتها، لو صحّ وقوعها فعلًا، بل بعد أن حاول أن يتظلّم، ولم يهتمّ أحد في الولاية بسماع شكواه عمّا جرى له، بما في ذلك الاعتداء عليه، ومصادرة عربته، أي أنه أطلق صرخته القصوى بحرق نفسه، بعد أن انسدّت في وجهه السّبل.

هذا هو تسلسل الأحداث، وليس لنا أن نحدّد سواه، أمّا السبب المباشر الذي يفوق بقية الأسباب أهميّة في الدّفع إلى حرق الذّات، فليس مهمًّا في هذا السياق. ليس مهمًّا لفهم الثورة السبب الذي أدّى إلى حرق الذّات بقدر ما يهمّ لماذا أدّى هذا الفعل في هذه الحالة تحديدًا إلى إثارة هذه الضجّة الكبرى.

يقول الناشط أمين بوعزيزي في تفسيره للحدث: «. . . إنّ [سبب] احتجاج بوعزيزي حرقًا يتمثّل في أنّ الرجل ذهب ليتظلّم، لكن لا أحد استمع له. وهنا تظهر حالتان: إمّا أن يلجأ إلى العنف أو إلى الاحتجاج بشكلٍ سلبيّ يتجلّى بحرق الذات. وهنا ظهرت فكرة أنّ كلّ شابّ ذهب ليتظلّم ولم يسمع أحد له قد رأى نفسه محروقًا. في لحظة احتراق الشّاب محمد بوعزيزي اتّصل أهله بمن ينجدونهم. وكانت كوكبة من النقابيّين والسياسيّين جاهزين لاستقبال أيّ قضية تظلّم. وكانت السلطات تعمل دائمًا على عزْلهم، وبالتالي كان الناشطون على استعدادٍ للالتحام بأيّ حالة تظلّم. والتحق النقابيّون ببعضهم أمام المشفى، ثمّ عادوا إلى مكان وقوع الحادث»[٩].

منذ بدء التظاهر عمل الناس والناشطون على تصدير صورة بوعزيزي المحروقة عن طريق الفيسبوك. وقد اتّضح لنا من مقابلة الناشطين أنْ لا أحد صوّر بوعزيزي وهو يحترق، وأنّ الصورة التي رُوّجت هي لحالة احتجاجٍ

---

(٨) المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية، «شابّ معطل يضرم النار بنفسه أمام مقر الولاية،» ١٧/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=12330>.

(٩) شهادة أمين بوعزيزي.

بحرق النّفس في كوريا. ولكن الصورة روّجت بهدف تعبئة الرّأي العام وتشكيل اتّجاهاته نحو الانتفاضة. وقد عبّر ذلك عن الدور الجديد للصورة المرئيّة والمشهديّة الإعلاميّة (Spectacle) في عمليّة تشكيل الرّأي العام وتعبئة اتجاهاتها السلوكية، حيث تحمل الصورة المرئيّة المشهديّة قدرة على التمثيل، وبالتالي على التأثير في عالمٍ يزداد تشابكه وتفاعله بفضل ثورة المعلومات. ونستنتج هنا الكثير عن خلط الصّحيح بغير الصحيح في الصور التي تُبثّ للتعبئة. ونميّز هنا أيضًا بين صورة وهميّة لحدثٍ حصل فعلًا، وبين صور مختلقة تُبثّ أحيانًا لغرض اختلاق حدثٍ لم يحصل. الصورة في الحالة الثانية تُختَلق ولا تُصوَّر مجازيًّا، إنها تستخدم الكذب الصّريح. ويحصل هذا في بعض حالات الدعاية السياسية، ويشي بثقافة سياسية تبرّر فيها الغايةُ الوسيلةَ، ولا تبشِّر بخير بالنسبة إلى نوعية الأشخاص الذين يستخدمونها وقيمهم.

شكلّت محاولة انتحار الشابّ بوعزيزي إذن المدخل لاجتماع بعض الناشطين السياسيّين والنقابيّين الذين شاركوا في تجمّعٍ كبيرٍ مع عائلة الشابّ محمد بوعزيزي، وأهالي مدينة سيدي بوزيد للتّنديد بمن دفع الشابّ إلى الانتحار، على شكل حركةٍ احتجاجيّةٍ حملت في طيّاتها شعاراتٍ ضدّ البطالة والتّهميش.

«لحظة احتراق الشابّ محمد بوعزيزي حصل إذًا أمران: أنّ أهله اتّصلوا بمن ينجدونهم، وثانيًا أن كوكبة من النقابيّين والسياسيّين كانت جاهزة لاستقبال أيّ قضية تظلّم. وكانت السلطات دائمًا تعمل على عزلهم، وبالتالي كانوا متحمّسين للعمل في أيّ قضية تصلهم وعلى استعداد للالتحام بأيّ حالة تظلّم. واكتسبت هذه الشعارات رمزيّةً معيّنةً من خلال توجيه الغضب نحو الدولة، واستثارة التّضامن الأهلي المحليّ مع دوافع بوعزيزي. لقد عمل ناشطون حزبيّون وغير حزبيّين (لكن مسيّسون) مع ناشطين من الحزب الديمقراطي التقدمي لكي ينتقل الاحتجاج تدريجيًّا إلى تضامنٍ نقابيّ وحزبيّ أوسع مع عائلة بوعزيزي، حيث أصدر الحزب الديمقراطي التقدمي بيانًا[١٠] حمّل فيه الحزب الحاكم والحكومة المسؤولية عن حالة الاحتقان

(١٠) بيان الحزب الديمقراطي التقدمي، انظر ملحق رقم (١١/ ١).

الشعبي والظلم الاجتماعيّ الحاصل، مطالبًا بضرورة مراجعة الخيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، في اتّجاه التوزيع العادل للثّروات، ودفع التنمية في الجهات المحرومة، في مناخ من الشفافية وتكافؤ الفرص، وفتح مجالات التعبير الحرّ لكلّ فئات الشعب التونسي»(١١).

لقد كان من أكثر حالات تشويه حراك سيدي بوزيد أنه تمّ إغفال الحديث عن دور النقابيين والسياسيين الحديث لصالح إبراز دور رابطة القرابة الأهلية التقليدية. ومع أهمية الروابط الأخيرة كما أسلفنا(١٢) إلا أنّ الحقيقة أنّ من حوّل الحدث إلى فضيحةٍ كبرى لا يمكن السيطرة عليها لم يكن إلا النقابيّون والسياسيّون، فقد التحقوا بالمشفى في الساعة الواحدة، وبدأت أعداد كبيرة منهم في التقاطر إلى دار بوعزيزي. وفي الساعة الثالثة كان عدد كبير من النقابيّين والسياسيين أيضًا قد احتشد في ميدان سيدي بوزيد، وجاءت قوّات الأمن بأعلى مراتبها، غير أنّ هذه القوى لم تتدخّل. وبرأينا فإنه في هذه الجهة الطرفيّة لم يكن سهلًا فصل دور الجماعة الأهليّة عن دور النّاشطين. ومن الخطأ فعل ذلك في البحث، لأنّ المستويات الاجتماعية متشابكة في الواقع. وصحيح أنّ التفسير المعتمد على البعد الأهلي والعشائري هو تفسير قاصر، فالرابطة العشائريّة قد تستغلّ من قبل قوى في العشيرة للتّهدئة وللوساطة في علاقة تصالحية مع السلطة، ولكن عند وجود ناشطين معارضين قد تتحوّل الرابطة الأهليّة إلى دعمهم هم أيضًا.

هنا يُطرح السّؤال: لماذا انطلق ردّ حادّ بسرعة؟ يجيب أمين بوعزيزي: «الجواب أنّ أعوان الأمن يعرفون حجم الاحتقان إلى درجة أنّ أحدهم قال لي لماذا لا يحتجّون من دون استخدام العنف، فأجبت أنه قد تمّ إلغاء كلّ مؤسّسات الوساطة بين المواطن والدولة وهؤلاء لا يستطيع سوى الله تهدئتهم... وهو ما نريد توضيحه هنا، إنّ الهبّة لم تكن تضامنًا أهليًّا فقط، بل هي حركة سياسيّة منظّمة شارك فيها ناشطو الأحزاب السياسيّة. وعندما نقول الناشطون السياسيّون فيعني ذلك أنّ هناك أطرافًا سياسيةً سنسمّيهم،

(١١) شهادة أمين بوعزيزي.

(١٢) وكما أثبتت انتخابات المجلس التأسيسي في سيدي بوزيد تحديدًا.

وأقول إنّ الحزب العلنيّ الوحيد الذي كان مناضلوه ميدانيّين كان هو الحزب الديمقراطيّ التقدّمي الذي كان أنصاره يعرفون خاصيّة سيدي بوزيد القابلة للانتفاض، لأنّ السّقف على مستوى المكتب السياسي مرتفع لكن النضال الديمقراطي كان غالبًا ما تقوده نخب قصيرة النفس. أمّا على مستوى الأحزاب السرّية غير المعترف بها، والتي تمسك بخريطة سيدي بوزيد فتمثّلت في التيّار الماركسي والتيار القوميّ العربي، أمّا حركة النّهضة فكانت مربكةً. وعلى الرغم من شعبيّتها الكبيرة إلا أنّها افتقدت الوجوه النقابيّة السياسية الواضحة، التي اقتصرت على القوميّين واليساريين ممثّلين بالتيّار القومي بقسميه البعثي والناصري، والتيار اليساريّ (حزب العمّال الشيوعيّ والتروتسكيون)».

و«ضمّ التجمّع الأول عائلة بوعزيزي وأصدقاءه والنقابيّين والسياسيين وكان العدد الإجمالي نحو ٣٥٠ شخصًا. ومع الساعة السّادسة حلّ الظلام. لكن الذي استجدّ هو الآخر تمثّل بالتظاهر يوم السبت، باعتبار أنّ المدينة لديها ظاهرة السّوق الأسبوعية، وهذا تجمّع كبير في سيدي بوزيد، واستغلّ النقابيّون هذا التجمّع للقيام بتظاهرةٍ كبيرةٍ. وكانت قوّات الأمن على درايةٍ مسبقةٍ بأنّ الاحتجاجات ستكون يوم السبت ١٨ ديسمبر [كانون الأول]»[١٣].

هنا لا بدّ من التوقّف مرةً أخرى عند الجماعة الأهلية التي احتضنت جثمان ابنها مشكّلة جسرًا من الاحتجاج الأهلي في الطريق نحو الاحتجاج المجتمعي. نحن نعرف أن الجماعة الأهلية توظّف كحامٍ للفرد في مواجهة الاستبداد حين لا تحميه المواطنة القائمة على فرديته، وحين لا يحميه القانون. وتزداد هذه الوظيفة حضورًا في الجهات البعيدة من مراكز السلطة والاقتصاد، وهي المراكز المهمّشة، حيث تكاد الجماعة الأهلية أن تتطابق مع مجتمع الفرد اليومي، في مجتمعٍ ثابتٍ نسبيًا من ناحية التجانس السكاني، ولا يشهد هجرةً داخليةً مثل ما تشهده المراكز الصناعية والاقتصادية. هنا أدت «الجماعة الأهلية» مع النواة الصلبة من الناشطين، المتمثلة في عائلة بوعزيزي، دورًا فاعلًا في تعبئة الاحتجاج ومواصلته طوال ما يربو على الأسبوع وتضامن معها «أهالي» الناحية قبل أن يتحرّك المجتمع التونسي،

---

(١٣) من شهادة أمين بوعزيزي.

كمجتمعٍ مؤلّفٍ من مواطنين وحركاتٍ واتحاداتٍ نقابيّةٍ وغيرها. لقد قام الناشطونَ بتسييس التّضامن، وبما أنّ جزءًا منهم ينتمي إلى «الأهل» بالمعنى الواسع في بلدٍ متجانس ومستقرّ سكّانيًّا مثل سيدي بوزيد، فقد كان من السهل أن يشكّلوا جسرًا بين «الفزعة» المحلية ونشاط الأحزاب الجهوي ثم القُطري.

لقد تقابلنا مع هذه الظاهرة وجهًا لوجهٍ في أحداث درعا في سوريا في النصف الثاني من آذار/ مارس، وطوال شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١، عندما بدأت تلك المدينة السورية الحدودية انتفاضتها ضدّ الذلّ، وممارسات أجهزة الأمن التعسفية، وضدّ الحرمان بتضامنٍ أهلي واسعٍ، تبعه تنادي المجتمع السوري بأكمله في ثورة انتفاضةٍ لم تكتمل صورتها وشخصيتها عند كتابة هذه الدراسة بعد. ولكن ما يهمّنا من هذا المشهد أنّ العائلات الكبيرة والممتدّة في مدينة درعا وكافّة مدنها الصغيرة وبلداتها، والتي تتميّز بقوّة ترابطاتها العائلية والجهوية والعشائرية، وبتداخل هذه الترابطات فيما بينها، ثم العشائر في جوارها، تضامنت واحتضنت صبيةً من أبنائها اعتقلوا بتهمة كتابة شعاراتٍ «معاديةٍ» على الجدران، ورفضت الأجهزة الأمنية في المدينة إطلاق سراحهم. وزادت على ذلك بإهانة وجهاء المدينة الذين طالبوا بإطلاق سراح الصبية. مع الفرق أنه لوحظ قدر أكبر من النشاط السياسي المحزّب وغير المحزّب في سيدي بوزيد التونسية مقارنة بدرعا السورية.

هذه باختصار هي بداية الاحتجاج في مدينة درعا كما يجمع على ذلك الشهود الذين كانوا في المدينة، والذين تكلّم معهم مؤلف هذا الكتاب. وقد تبيّن لاحقًا أن عددًا من الناشطين السياسيين والصحفيين وناشطي حقوق الإنسان قد ساهموا في تنظيم الاحتجاج في المدينة. وأن الصفات الثلاث قد تلازم الناشط الواحد في النواحي، فهو ناشط سياسي، ومؤسّس للجنة حقوق إنسان، وصحفي بالضرورة، إذ عيّن نفسه مراسلًا للصحف في الخارج وللمواقع التواصلية الالكترونية في الخارج والداخل معًا، ينقل إليها الصورة والخبر والمعلومة عن مناطق غير معروفةٍ للصحف من دون دليلٍ يقودها بين الأسماء والتواريخ والأماكن. والناشط هو أيضًا ابنٌ لعائلة قد تكون عائلة ممتدّة وعشيرة ما زال لها دورٌ اجتماعي هامّ في الأطراف.

نعود إلى شهادة الناشط السياسي علي البوعزيزي. كيف يرى هذا الشابّ

الميداني والمثقّف سياسيًّا مجرى الأحداث في أوّل أيّام الثورة التونسية؟ سوف نجد في شهادته عن ماجَرَيات ذلك اليوم حضور الجماعية الأهليّة المحليّة، وكذلك النشاط الحزبيّ والنقابيّ، والاتّصال القُطري مع قياداتٍ سياسيّةٍ معارضةٍ في العاصمة، والنّشاط الإعلامي الذي تم تدريبه. الناشط السياسي هنا هو «ابن بلد» وهو حزبيّ وصحفيّ ومحلّل وغيرها. طبعًا، لم يفكّر هو وبقية الناشطين المثقفين مثل أمين بوعزيزي في أنّ هذا اليوم سوف يتحوّل إلى يومٍ تاريخيّ في حياة تونس، ولكن نشاطهم في تنظيم الاحتجاج لم يكن عفويًّا بل كان منظّمًا ومفكّرًا فيه. ولا نعرف ماذا كان سيحصل لولا هذا النّشاط. هل كان الاحتجاج سيدوم ليتحوّل إلى انتفاضةٍ؟ وهل كانت الأخيرة ستدوم لكي تتحوّل إلى ثورةٍ؟

يقول علي بوعزيزي في وصف نشاطه في ذلك اليوم:

«نأتي الآن إلى يوم ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر يوم أحرق محمد بوعزيزي نفسه. بعد نصف ساعةٍ من الحادثة اتصلّ بي قريبه وهو خاله صالح بوعزيزي، وكان يعلم أنني أنشط في مجال حقوق الإنسان، وفي المجال السياسي. وأخبرني بأنّ شابًا أحرق نفسه عند مقرّ الولاية، وكان ينتظر منّي الحضور للقيام بالاحتجاج ولتنظيم مجموعةٍ كمحاولةٍ لاستدعاء الرّأي العامّ، وتعبئته في الاحتجاج على ما حدث».

«اتّصلت بالأمين بوعزيزي وبعض الأصدقاء والناشطين السياسيّين والحقوقيّين في مجال ميدان النضال السياسيّ. ونلاحظ من خلال صور الفيديو التي أخذتها في اليوم الأوّل وجود العائلة الضيّقة (أسرة محمد بوعزيزي) وهي تحتجّ أمام باب مقرّ الولاية، وكانت محاطةً بالناشطين السياسيين. وكان باقي أهالي سيدي بوزيد تقريبًا يتفرّجون من الخلف. قمنا بالصّمود لتثبيت العائلة أمام مقرّ الولاية، ومحاولة كسر حاجز الخوف، وإطلاق خطاب راديكالي تأجيجي لمساعدة الآخرين في أن يكسروا حاجز الخوف ويلتحقوا بباقي أفراد العائلة والناشطين السياسيين».

«إن الرسالة التي نُشرت على الفيسبوك باسم محمد بوعزيزي إلى والدته من تركيب الخيال. فمحمد بوعزيزي لم يكتب أي شيء. لقد شارك محمد بوعزيزي في اعتصام فلاحي الرقاب (٢٠١٠)، إذ كان متضامنًا مع خاله

الذي يملك قطعة أرضٍ من الأراضي التي كانت السلطة تحاول الاستيلاء عليها. أمّا قبل الحدث فلم يكتب بوعزيزي أيّ رسالةٍ، ولا أدري من كتب تلك الرسالة. ولكن الشيء الأكيد أنّ بوعزيزي لم يكتب رسالةً لوالدته».

إذن، لا الصورة التي بُثّت لشابّ يحترق كانت صورة محمّد بوعزيزي، ولا الرسالة التي نُشرت كانت رسالته.

«التحم الجمهور بالنّخبة والعائلة. كما انضمّ الأستاذ خالد العويني والعديد من الحقوقيّين والسياسيّين إلى الاحتجاج، وكان الجميع يحمل خطابًا تحريضيًّا. انطلقت المطالب كمطالب اجتماعيّةٍ مثل محاربة الفساد والفاسدين، والحقّ في العمل، والاحتجاج على المحسوبيّة والرّشوة، ووصف الوضع المأساوي لسيدي بوزيد، وما تعانيه من تنميةٍ غير عادلةٍ، وتهميشٍ وبطالةٍ».

«أهمّ نقطة مفصليّةٍ هي الانتقال إلى الإعلام، كون سيدي بوزيد غير معروفةٍ حتى في تونس نفسها، فهي مدينة صغيرة. وقبل ١٧ كانون الأول/ ديسمبر كان هناك من لا يعرف سيدي بوزيد لأنها مدينة فلاحية وداخلية، إلا إذا ما كان مارًّا نحو ولايةٍ أخرى، أو عن طريق المصادفة. قمنا بتصوير ما حدث في ذلك اليوم. وساعدني في التحميل على حسابي على فيسبوك الناشط وائل العيفي كونه مختصًّا في المونتاج والتحميل. وبعد نصف ساعةٍ تفاعل معها الجميع، وحصلت ضجّة إعلاميّة كبيرة. وبالفعل بعد نصف ساعةٍ كما قلت اتّصل بي المناضل الزميل زهير مخلوف، وقال لي: قناة الجزيرة تطلب الرابط، وتريد أن تأخذ هذا الفيديو، وتريد أن تكون ضيفها في ليلة ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر في الحصاد المغاربيّ. وبالطّبع وافقت على ذلك. كما أخذت قناة الجزيرة الفيديو. وكان نور الدّين العويديدي، وهو منتج أخبار في الجزيرة صلة الوصل بيني وبين الجزيرة في أخذ باقي الصّور على امتداد الثورة من ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر إلى ١٤ كانون الثاني/ يناير وما بعد ذلك التاريخ أيضًا. لقد كان من الصّعب أن نقوم بالعمل الميدانيّ والفكريّ والسياسيّ ثم نقوم بدورٍ الصحفيّ، ونعلّق على ما جرى، وكان بالفعل عملًا كبيرًا يتطلّب شجاعةً وإقدامًا كبيرَيْن».

لقد كان التفاعل مع الإعلام الفضائي قائمًا مع سيدي بوزيد بشكل مثابر بواسطة الناشطين والنشر على الشبكة من اليوم الثاني للثورة وصاعدًا. وهنا

تظهر أهمية تحوّل العولمي، أو المعولم إلى أداة ربط داخل حدود المحلّي الوطني. ففي هذه المرحلة لم تكمن أهمية قناة تلفزيون فضائية في عالميتها وقدرتها على نشر الصورة خارج تونس، بل في قدرتها على إطْلاع سكّان النواحي الأخرى، وربّما سكّان الولاية ذاتها، على ما يجري في سيدي بوزيد. . . ليعيشوا اللحظة ذاتها».

يتابع علي بوعزيزي: «في تعليقي في ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر كنت حذرًا جدًّا في خطابي وأحاول أن أكون الصحفيّ الذي ينقل الحدث مع أنني اعتدت صفتي السياسية. لقد تحدثت دون أن أعبّر عن أني جزء من مجموعة تقف وراء قيادة ما يجري، لأننا لم نكن نتصوّر أنّ هذه الحركة سوف تطيح بهذه السّرعة بالدكتاتور، وإنّما فقط تحقيق شيءٍ كبيرٍ. فالكلمات التي تخرج من فمي كانت يمكن أن تشكّل دليلًا، ووثيقة إثباتٍ من أجل إدانتنا قانونيًا. ولو عدتم إلى الفيديو ستلاحظون ذلك. وعندي أشرطة الفيديو. لقد حاولت رمي مسؤولية كلّ ما حصل على السلطة، وبالتالي على السلطات، أن تحاسب وتتحمّل مسؤوليّتها وعدم لجوئها إلى الحلول الأمنيّة. بعد ظهوري على قناة الجزيرة، قامت وكالة أنباء إفريقيا التونسية الرسمية بنشر خبرٍ من ثلاثة أسطرٍ، وعبّرت فيه أنّ ما حدث في سيدي بوزيد هو حدث عادي، وتمّ تضخيمه، وأن بعض الأطراف السياسية حاولت استغلاله، وقالت إنهم أقلية متطرفة ومأجورة، وأن ولاية سيدي بوزيد أخذت حظّها من التنمية، فقد تم صرف ما يقدر بنحو ٢٣٠٠ مليون دينار تونسي لهذه المنطقة[١٤]، فلماذا يقومون بالاحتجاج؟».

«وفي اليوم التالي خرج هذا التصريح نفسه من الصحف الرسمية. في اليوم الأول كانت الأجهزة الأمنية لسيدي بوزيد موجودةً فقط، وكان الأمن يخشى من النخبة السياسية نظرًا لأنها كانت تقلقه كثيرًا. لكن أوامر محاصرتنا وإيقافنا كانت تأتي من القيادات العليا في تونس.

«قام الشباب برشق مقرّ الولاية، وحاولوا اقتحام الباب، وهناك من قفز فوق السور ورشق مقر الولاية بباقي أغلال عربة محمد بوعزيزي وبالحجارة.

---

(١٤) وهذه مبالغة تصل حد الكذب الصريح، فهذا المبلغ ضخم هومبالغ فيه على دولة ميزانيتها لا تتجاوز ٢٠ مليار دينار تونسي سنويًا (المؤلف).

وحدثت مشادّات واستفزازات بين المتظاهرين والأمن نتيجة الغليان بسبب التهميش، والتنمية غير العادلة، والبطالة المنتشرة بين الشباب والحاصلين على شهاداتٍ عليا. في اليوم الأول تمّ اعتقال عددٍ من الشباب، ولكن لم يتمّ اعتقال أيّ من النّخب».

لا شكّ في أنّ الحديث عن تقاريرَ صحفية موضوعية في هذه الحالة هو محض خيال. الحياد طبعًا غير وارد في مثل هذه الحالات، ولكن حتى الموضوعية تضيع بمعنى أن الصورة والخبر يهدفان إلى نقل الحقيقة التي يخفيها الإعلام الرسمي، ولكنهما يهدفان أيضًا بشكل واعٍ للتعبئة والحشد إلى جانب المظلومين. الموضوعية هنا ملاءَمة الخبر والصورة لضرورات النضال. وهذا يتضمن نقل حقائق طبعًا في مقابل إعلام رسمي يخفيها، ولكنه إعلام الثورة أيضًا يخفي حقائق أخرى، ويستخدم الأسلوب الانتقائي. ومن يسمّون صحفيين هنا هم في الواقع ناشطون سياسيون فاعلون في الساحة، بل ولديهم رأي في وزنهم الحقيقي، ولا يرون من واجبهم إجراء تحقيق صحفي عمّا خلف الأحداث يستقصي حقيقة توزيع المواقف داخل المؤسسة الحاكمة مثلا. وقد جرى ذلك أيضًا في سوريا وليبيا واليمن ومصر، خاصة حيث منعت السلطة الحاكمة وسائل الإعلام من التغطية المباشرة. في مثل هذه الحالات تحوّل الناشطون المحلّيون إلى مراسلين. ولوحظ أيضًا أنه في الأماكن التي وصلت إليها طواقم الإعلام فإنها شكّلت نوعًا من الإعلام المرافق للثوّار (Embedded Journalism) المندرج في صفوف طرفٍ واحد[١٥].

وعن دور القيادات المعارضة المركزيّة في اليوم الأوّل يقول علي بوعزيزي: «في اليوم الأوّل، جرى اتّصال لقياداتٍ من الحزب التقدّمي معي.

(١٥) ولوحظ ذلك في ليبيا بشكل خاص، إذ تماهت الأطقم الإعلامية مع الثوار، وتجنبت ذكر أخطائهم وتسترت حتى على جرائم ارتكبوها، وفي الوقت ذاته لم تتم تغطية الطرف الآخر حتى حين يتعرض للقصف، وحين تقع جرائم يروح ضحيتها أتباع النظام كانت وسائل الإعلام تكتفي عمليًا بنقل رواية الثوار عما جرى. وحدث هذا في سوريا أيضًا إلى حد بعيد. فحين تحول الصراع إلى صراع مسلح في بعض المناطق، وحين قامت أطراف من الثورة السورية بالرد على القتل بالقتل، بما في ذلك على خلفية طائفية، أو حين ردت على الخطف بالخطف، فإن وسائل الإعلام المؤيدة للثورة صمتت عن ذلك، ولم تقم بما يتطلبه دورها كوسائل إعلام حتى لو كانت منحازة للثورة، ويفترض أن تنحاز وسائل الإعلام للثورة بسبب انحيازها للحقيقة خلافًا لانحياز الإعلام الرسمي المعروف.

فقد اتصلّ بي إنصاف حمزة الناشط في جربة وعضو المكتب السياسي أحمد نجيب الشابي، والأمينة العامّة ميّة الجريبي، ورئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان السيّد مختار الطّريفي. وكانوا مستغربين ممّا سمعوا، ويحاولون الاستفسار منّي عن المعلومات، ماذا يحدث؟ وطلبوا مني التروّي والانتباه لأنفسنا وأرواحنا، والتحذير من العمل واللّجوء إلى السياسة. أي أنّ السقف لدينا كان سقفًا ثوريًّا مقابل دور إصلاحيّ للقيادات، لأنّ سيدي بوزيد بطبيعتها ثوريّة وتركيبتها كذلك. هم لم يحاولوا التّهدئة ولكنهم كانوا خائفين علينا بسبب التجربة المريرة السابقة لممارسات النظام الدكتاتورية. كانوا يحيّون عملنا ولكنهم يحذّرون من العمل خوفًا على الأرواح. كانوا يستخدمون عبارة «سايسوا أرواحكم»».

ولا شكّ أنّ ردّ الفعل في اليوم الأوّل هو ردّ فعل طبيعيّ. وعلى كل حال، لم يُصدر أيّ حزب بيانًا عمّا جرى كأنه انتفاضة. وتناولت البيانات في اليومين التاليين موضوع بوعزيزي ذاته. فالتنظيم كان محليًّا، والنزعة للتّصعيد كانت محلية. وهو ما سمّاه إعلام المركز الاقتصادي والسياسي ومثقفوه «عفويّةً» لاحقًا.

يتابع بوعزيزي الشابّ الحزبيّ قائلًا: «كانت قياداتنا في الحزب تسمّينا دائما قبل الثورة بالاندفاعيّين، وكانوا يطلقون علينا جمهوريّة سيدي بوزيد لأننا كنّا نتكلّم مع الصحفيّين والإعلاميّين العالميّين دون الرّجوع إلى القيادات. إنّ الحزب التقدمي هو حزب راديكالي ومعارض للسلطة، وهو قانونيّ. ولكن دوره إصلاحيّ وليس ثوريًا لقلب الحكم، أي كان يريد عبر الإصلاحات الانتقال إلى دولةٍ ديمقراطيةٍ ومدنيّةٍ تشمل جميع الحرّيات. في اليوم الأوّل حصلت اشتباكات واعتقالات محدودة لكن دون وقوع قتلى. وفُضّ الاعتصام مع الغروب وحلول الظّلام، في هذه الأثناء كان قد تمّ نقل محمد بوعزيزي إلى مشفى في صفاقس، لأنّ مشفى سيدي بوزيد لم يكن يحتوي على مقوّمات المعالجة والموادّ اللازمة لعلاج الحروق الشديدة، ومن ثمّ جرى نقله إلى ولاية بن عروس وهي مجاورة لتونس العاصمة لأنّ فيها مشفى الجروح البليغة»[١٦].

---

(١٦) من شهادة علي بوعزيزي.

نقابل هذه الشهادة بشهادة أمين بوعزيزي عن ذلك اليوم. وهو المناضل الميداني والباحث في الأنثروبولوجيا الثقافية الذي سبق أن اقتبسنا من شهادته. وكما في حال علي بوعزيزي، لن نجد في هذه الشهادة مجرّد سردٍ للأحداث، بل سوف نجد سردًا مسيّسًا، يرافقه تحليل. وهذا لا يقلل من أهمية الشهادة أو موضوعيتها. فهؤلاء الشبان لم يراقبوا الأحداث، بل ساهموا في صنعها في الواقع أيضًا. وقد ساهموا في صنعها وهم يحملون هذا الوعي وهذه الرؤية السياسية للأمور، لذا فنحن نرى أن التحليل الذي يتبرّعون به ويرافق السرد إنما يزيد من موضوعية الشهادة لأن وعيهم السياسي هذا هو بالضبط ما شكّل سلوكهم في الأحداث. فهم ليسوا محللين سياسيين محايدين، بل ناشطون مسيّسون. من هنا فإنّ نقْل وعيهم السياسي هو نقل لجزء من الواقع: «بدأت الأحداث الساعة ١١ ظهرًا، واستمرّت التجمّعات من الساعة الواحدة إلى الخامسة، ومن الثالثة إلى الخامسة مساءً. كانت ذروة الحشد من الشباب الغاضب والنقابيين والعائلة المضيقة لعائلة محمد بوعزيزي.

حاولت الأجهزة الأمنية أن تضبط أعصابها إلى أقصى حد لأنها كانت مدركة حجم الغضب وحالة الاحتقان وأول حركة قام بها الشّباب نزعوا خوذ أعوان الأمن من فوق رؤوسهم، ولم يتحرك الأمن ولم يردّ. حتّى إنّ أعلى رتبة في الأمن، وهو رئيس المنطقة تمّ دفعه، وسقط على الأرض ولم يتحرك أحدٌ من الأمن، رغم إهانة أعلى رتبةٍ أمنيةٍ في المنطقة. ذلك لأن قوى الأمن كانت تريد امتصاص حالة الاحتقان لأنهم كانوا يعرفون أن الأمور ستأخذ منحى تصعيديًا. كلّ الذين نعرفهم ممّن تابعوا الأنباء عن بعد يعتبرون أن ١٧ ديسمبر شكّل الانطلاقة الأساسية للثورة، إلا أن الناشطين والنقابيين اعتبروا ذلك تتويجًا لما سبقه من تكثيف الاعتصامات ونشاطات على الفيسبوك الذي كان بمنزلة الجريدة والتلفاز وكلّ شيء لنشر تلك الأحداث. إضافةً إلى انتفاضة فلّاحي الرّقاب عندما هجم ملّاك الأرض على الفلاحين الصغار حين بدأ النشاط الفلاحي يخرج من طابعه الفلاحيّ الأسريّ إلى الاستثماريّ، فغضب الفلاحون، والتفّ حولهم الحقوقيّون والنقابيّون.

دخل الفلاحون في الرّقاب من رجالٍ ونساءٍ في عمر الشيوخ في معركة حقيقية يجادلون ويهينون رجال الأمن دون خوفٍ. يعني أنّ الناس العاديّين

دخلوا في معركة الدفاع عن مصالحهم. كذلك منطقة المكناسي المعروفة بتاريخها النضالي في مرحلة التحرر الوطني، حتى أن مقولة كل شبرٍ فيه شهيد لم تكن بعيدةً من الأحداث. فعندما حاولت السلطات أخذ الأراضي من سكان أهل المنطقة التي منحهم إياها بورقيبة بعد الاستقلال كمكافأةٍ لهم نظرًا لتاريخهم النضالي. وقد أخطرت سلطات بن علي الفلاحين بأن الأراضي ليست على ملكيّتهم بعد ٥٠ سنةً من تملّكهم لها، لذلك خرج نحو ٢٥٠٠ فلّاح حسب الفيسبوك في انتفاضةٍ، وأقاموا في الأراضي خيامًا تمسّكًا بأراضيهم، ولكن تلك الانتفاضة لم تتمّ تغطيتها إعلاميًّا بشكلٍ جيّدٍ.

كذلك ما كان يفعله النقابيون في قطاع التعليم الابتدائي والثانوي، وخصوصًا الثانوي. تقريبًا في كلّ يومٍ في الخريف هناك اعتصام في مؤسّسةٍ من مؤسّسات التعليم. وكان الشعار هو الدفاع عن حقّ العمل النقابي في مؤسّسات العمل على اعتبار أن البيروقراطية النقابية حاولت أن تحصر العمل النقابيّ في مؤسّسة الاتحاد، في حين أن اللوائح تنص على حقّ الناس في ممارسة حقهم النقابيّ في المؤسّسات التي يعملون فيها. هنالك كوكبة من النقابيين لا يتجاوز عددهم ٥٠ ناشطًا نقابيًا حوّلوا الاعتصامات إلى خبز يومي، حتى سخر منهم من لا تقنعه مثل تلك النضالات النقابية، باعتبار أن اختصاصهم أصبح اعتصاماتٍ، ولكن لم يكن أحد يدري أن تلك الاعتصامات المكثّفة ستكسر حاجز الخوف لدى الناس. ثمة حقيقة أقولها للتاريخ إنّ الحزب القانوني الوحيد الذي شارك في تلك الاعتصامات هو الحزب الديمقراطي التقدمي. أمّا الباقي فكانوا من الأحزاب غير المعترف بها، والتي تعتبرها السلطة أحزابًا متطرفةً حتى أنها ترفض أنْ تسمّيها راديكالية. هؤلاء الناشطون كانت بوّابتهم تجذير العمل النقابي لإيمانهم بأن التغيير السياسي لا يمكن أن يُبنى بناشطين سياسيين على واجهاتٍ حزبيةٍ ضيقةٍ. لماذا؟ لأن العمل الحزبي تمّ هرسلته(*) من قبل النّظام المستبدّ، وتشويه هؤلاء بهدف عزل الناشطين السياسيين عن القاعدة الشعبية، ممّا أدخل العديد من الأحزاب في أزمة بأن لها خطابًا راديكاليًّا ومناضلين من

(*) كلمة عربية فصحى غير دارجة حاليًا لكنها تستخدم على نطاق واسع في تونس للدلالة على القمع المعنوي.

طينةٍ متميّزةٍ جدًا، لكنهم لم يستطيعوا إحداث الفارق لالتحام الناس بهم.

القراءة كانت كالتالي: نحن نطالب بتعدّديةٍ حزبيّةٍ، وبتمثيلٍ حقيقي في إدارة الشأن العامّ، أمّا المدخل فهو الالتحام بمطالب وقضايا الناس. عندما تلتحم مع الفلاحين، وعندما تلتحم مع الباعة، فأنت تدفعهم للمشاركة في الرأي العام. هذا الربط السريع سوف يساعدنا في فهم الأحداث في مدينة سيدي بوزيد في ظل التعتيم الإعلامي، حيث كان أزلام النظام السابق يروّجون بأنها حادثة معزولة وعادية، وأن أقليّةً متطرفةً تضخّم الحدث. وهذا مدوّن في الصحف الرسمية، بل وذهبوا إلى تشويه صورة محمد بوعزيزي.

هناك ملاحظة مهمة. مساء ١٧ ديسمبر بدأنا نلحظ شيئًا جديدًا بدخول عشراتٍ من السيارات المدرّعة إلى سيدي بوزيد، باعتبار أن قوى الأمن المحلية أخبرت السلطة بأنها غير قادرةٍ على ضبط الحركة. جاءت تعزيزات من أجهزة البوليس المختصة بمكافحة الشغب من قفصة والقصرين وتوزر»[١٧].

اليوم الثّاني ١٨/ ١٢/ ٢٠١٠

شكّلت محاولة الانتحار التي أقدم عليها الشابّ محمد بوعزيزي، الزّناد الذي انطلق لإنتاج حراك احتجاجيّ، وخاصّةً بعد الانتشار والتغطية من قبل وسائل الإعلام الاجتماعي (الفيسبوك). وتشكّلت مجموعات شبابية أفردت مساحةً كبيرةً لمناقشة الموضوع الذي تلقّفته القنوات الفضائية بعد ارتفاع حجم الاهتمام الشعبي الذي حظي به، على غرار قضية الشاب المصري «خالد سعيد،» الذي قُتل تحت التعذيب من قبل رجال الأمن المصريين في مدينة الإسكندرية يوم ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

يقول أمين بوعزيزي عن اليوم الثاني: «يوم السبت أي اليوم الثاني على مستوى المدن الصغيرة كسيدي بوزيد هو يوم سوق أسبوعي، أي أن الكثافة السكانية تتضاعف مرّتين أو ثلاث مرّات. في الساعة ١١ قبل الظهر تجمّع الناس. النقابيون والسياسيون كانوا حاضرين منذ ساعات الصباح الأولى، كما حضرت الشبيبة غير المسيّسة والغاضبة بسبب الأحوال التي جعلت إنسانًا

---

(١٧) من شهادة أمين بوعزيزي.

يحرق نفسه. حاولت الأجهزة الأمنية تفريقنا وكان سلاحها القنابل والغازات المسيلة للدموع رغم أن الشباب غير مسيّسين، لكن عندما تراهم في الشارع تلاحظ مدى مهارتهم في التعامل مع القوى الأمنية عندما كان رجال الأمن يرمون القنابل في وجوههم كانوا يلتقطونها من الأرض، ويردّونها إلى وجوه الأمن حتى أننا كنّا نبتسم لأن يّومها كانت هناك ريح عاصفة، فكانت الأدخنة تعود إلى وجه الأمن، ممّا أرهقهم وساعد الشباب على الصّمود»(١٨).

بعد مواجهاتٍ بين عددٍ كبيرٍ من المواطنين ورجال شرطة الولاية في إثر تظاهرةٍ احتجاجيةٍ قادها الناشطون وعائلة الشابّ محمد بوعزيزي، عمدت قوى الأمن والشرطة التونسية إلى استخدام الهراوات والقنابل المسيلة للدموع لتفريق التظاهرة. وكسر المحتجّون فيها الباب الخلفيّ لمركز حرس الولاية. كما فُرضت في إثرها حالة الطوارئ الجزئية في المدينة، وتم اعتقال ما يقارب ثمانين شخصًا. كما قامت قوّات الأمن بتعزيز حضورها في عددٍ من الولايات المجاورة وخاصّة ولاية قفصة، حيث كانت تتمركز قواعد أمنية منذ اندلاع انتفاضة الحوض المنجمي، وجرت محاصرة مداخل المدينة كافةً. وبدأت بوادر السخط العام على نظام بن علي تظهر، كما أن وسائط الاتصال الجديدة بدأت تفعل فعلها في نشر صور ما يجري من صدامات.

ومن شهادة علي بوعزيزي عن أحداث اليوم التالي نورد مقتطفاتٍ في وصفه للنشاط في ذلك اليوم: «قرّرنا في اليوم الثاني مواصلة العمل. تبادلنا الاتصال، وذهبنا إلى مقرّ الولاية ووجدنا العائلة الصغيرة والنخب أي المجموعة نفسها. وهناك أيضًا خطاب سياسي تأجيجي كما في اليوم الأول، ولم يخاطبنا أحد لا المحافظ ولا غيره. بدأت الحشود الأمنية في اليوم الثاني، وبحلول المساء جميع التشكيلات الأمنية كانت موجودة. والمدراء العامّون كلهم كانوا موجودين في سيدي بوزيد، حتى أنّ والي سيدي بوزيد ورئيس منطقة الأمن الوطني فقدا سلطاتهما لمن هو أعلى منهما. وتمت عملية محاصرة سيدي بوزيد. أنا كنت أقوم بالتصوير وأركّز على هذه النقطة

(١٨) المصدر نفسه.

من أجل التوثيق، ومحاولة توسيع كل ما يحدث في سيدي بوزيد، وتصديره إلى باقي مناطق تونس عن طريق الإعلام وبالتالي للعالم بأسره. لأنه سوف يعطينا دعمًا معنويًا وماديًا. وبالفعل يمكن أن ينقل المعركة إلى باقي الأماكن، وكان لدينا قناعة في ذلك.

في اليوم الثاني، جرى الاحتجاج أمام مقرّ الولاية. وانطلقت مسيرة تمّ تفريقها بالقوّة، ووقعت صدامات عنيفة، واعتُقل العديد من المشاركين، ولم يسقط أي شهيد. وبدأت المعركة الميدانية حقيقية. في النهار كانت تنظم مسيرات سلمية، وفي الليل مصادمات عنيفة مع الأمن في الأحياء الداخلية لولاية سيدي بوزيد. وكنّا ننسّق مع الشباب عن طريق التلفون أو مباشرة وكنّا نوزّع خلايانا وشبابنا بحكم خصوصية سيدي بوزيد كون كلّ الناس يعرفون بعضهم ويثقون ببعضهم»[١٩].

في هذا اليوم الثاني صدرت بيانات حزبية أولى، من الأحزاب المحظورة. ويتّضح منها أنّ قضية بوعزيزي كانت موضوع البيانات. ووصف بيانٌ لحركة النهضة حادثة بوعزيزي بالتفصيل مبديًا التعاطف مع عائلته. ورأى البيان بوادر انتفاضة اجتماعية ضدّ البطالة والفساد والتمييز بين المناطق ودعا إلى حوار وطني يقطع الطريق أمام اشتعال البلاد: «وعبّر أهل المدينة عن غضبهم بموجة احتجاج عارمة تعيد للأذهان ما حدث في منطقة المناجم وفي فوسانة وجبنيانة والصّخيرة في بحر السنتين الماضيتين. وكان واضحًا اشتداد ضغط الأزمة الاجتماعية في البلاد تفاقمًا للبطالة وللفوارق المشطّة بين الجهات وتفشّي أخبار نهب الأرزاق من قبل العوائل المتنفّذة وشركائهم في الحزب الحاكم والدولة. . . إنّ حركة النهضة:

- تعبّر عن تضامنها الكامل مع الشابّ المصاب راجيةً له من الرحمن الرحيم عاجل الشفاء وتترحّم عليه إن سبق إليه القضاء، كما تعبّر عن تضامنها مع أسرته وعشيرته ومع أهل سيدي بوزيد المظلومين.

- تدعو كلّ القوى السياسية إلى حوار وطنيّ حول أزمة البلاد الاجتماعية والسّياسية المتصاعدة من أجل وضع حدٍّ لمسارٍ من تدهور متسارع قد لا يقف

(١٩) من شهادة علي بوعزيزي.

عند احتراق ثلّة من خيرة شباب البلاد بل إلى حرق البلاد كلّها». هذا نذير من النّذر الأولى[٢٠].

أمّا بيان حزب العمّال الشيوعي فبدأ في استعراض التّظاهرات المستمرّة لليوم الثاني في سيدي بوزيد وكان أكثر حدّة في تأكيده على الجانب الاجتماعيّ للانتفاضة وعَنونَه بشعارٍ من شعارات المتظاهرين في ذلك اليوم «التّشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق». وجاء في البيان: «... وبهذه المناسبة الأليمة، وبالرّغم من تضارب الأنباء في شأن حياة الشابّ المذكور، فإنّ حزب العمّال الشيوعي التونسي يعبّر عن مواساته لعائلة المُتضرّر أو الضحيّة. ووقوفه المطلق مع أهالي سيدي بوزيد من جهة ضدّ الغطرسة البوليسيّة، ومن جهة أخرى مع مطالبهم العادلة في الشغل الكريم والتنمية العادلة، وإدانته الشديدة لخيار القوّة المتنامي لدى الطغمة الحاكمة لفرض الأمر الواقع بما يخدم «السلم الاجتماعية» التي استغلّتها ومازالت الدكتاتوريّة النوفمبريّة، لمراكمة الثروات الفاحشة على حساب كرامة المواطنين وعزّة الوطن، وسط صخب إعلاميّ حكوميّ كاذب بطبيعة الحال عن نجاح «النموذج التونسيّ» في التنمية والعدالة الاجتماعيّة الذي انكشف على حقيقته اللاشعبيّة أثناء انتفاضة الحوض المنجميّ المجيدة سنة ٢٠٠٨ وبعدها في فريانة والصخيرة وبن قردان»[٢١]. ولم يدعُ البيان إلى حوار وطني.

اليوم الثّالث ١٩/ ١٢/ ٢٠١٠

كان اليوم الثالث ١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١ يومًا مفصليًّا في نظر الناشطين، إذ تمّ تكوين لجنتين في سيدي بوزيد. ويقول علي بوعزيزي: «تمّ اللقاء وتكوين هذه اللّجنة في مقهى «سمرقند» وهو بشكل عامّ ملتقى جميع أطياف المجتمع المدنيّ، وهو منبر للمثقّفين وفيه حديقة وساحة كبيرة من أجل حرّية الحديث.

---

(٢٠) انظر ملحق رقم ١١/ ٢.

(٢١) بيان حزب العمال الشيوعي التونسي، بعنوان: «سيدي بوزيد ـ بعد إضرام الشاب محمد بوعزيزي النار في نفسه: إلى النضال ضدّ التهميش الاجتماعي والبطش،» ١٨/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3492>.

«اللجنة الأولى لجنة المواطنة والدّفاع عن ضحايا التهميش، وتضمّ جميع الأحزاب السياسية القانونية وغير القانونية الراديكالية، ولكن من دون الأحزاب الكرتونية الموالية لبن علي، وممثّلًا عن عائلة الضحيّة (محمد بوعزيزي)، وممثّلين عن العاطلين من العمل، وممثّلًا عن نقابة الأطبّاء والمحامين، والاتّحاد التونسي للشغل. أمّا الإسلاميون فلم يكونوا موجودين مباشرةً بسبب حظر حركة النّهضة، وإنّما وُجد من الناشطين من هو متعاطف معها. ولكن الانتماء الأيديولوجي لم يكن مهمًّا لأنّ المطالب كانت اجتماعيّةً وكذلك محاسبة المسؤولين. كان هذا قبل أن يصبح المطلب هو إسقاط بن علي»[٢٢].

«أمّا اللجنة الثانية فهي لجنة سيدي بوزيد، وتضمّ النقابيين والأحزاب الراديكالية والقانونيّة، وتتوافق على نفس المطالب مع اللجنة الأولى. بعد تكوين هذه اللجنة انطلقنا في مسيرةٍ من المقهى إلى مقرّ الولاية وكانت المسافة نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مترًا. وكانت المطالب هي الإفراج عن المعتقلين. وردّدنا الشعارات التالية: «شادّين . . شادّين في إطلاق المساجين»، «شادّين . . شادّين في إطلاق المعتقلين،» كما ردّدنا شعار اليوم الأوّل والثاني «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق». وكنت أنا مشاركًا في هذه المسيرة، وتمّ التعامل معها بشكل عنيف بوجود التشكيلات الأمنيّة، وكنّا نقوم أيضًا بالتصوير والتوثيق. وعمومًا بعد المسيرات، كان يتم النّقاش بخصوص أحداث اليوم وبرنامج الغد، ومن ثمّ ننزّل الصور مع وائل العيفي ونرسلها عبر الفيسبوك، ومن خلال صديقي نور الدين العويديدي المنتج في الجزيرة كانت تصل الصّور إلى قناة الجزيرة، فقد كان يأخذها من حسابي مباشرةً من على الفيسبوك (وفق اتّفاق مسبق بيننا) وينشرها على الجزيرة. كما قدّمت مداخلة أيضًا في هذا اليوم على القناة ولاقت نجاحًا إعلاميًّا كبيرًا».

«بدأت الضّغوط تتزايد على الرّئيس بن علي، فأرسل النظام أناسًا هامّين أصلهم من سيدي بوزيد منهم الأمين الحفصاوي المدير العامّ لبنك التّضامن، ومحمد سعد مسؤول في البيروقراطية النقابية في المركزية النقابية للاتحاد التونسي للشغل، من أجل الضغط على الناشطين السياسيين وتحديدًا

---

(٢٢) من شهادة علي بوعزيزي.

أنا والأستاذ خالد العويني والعديد من الناشطين السياسيين. تحدّثوا مع عمّي من أجل تراجعي ومساومتي على ما أريد، لكنني لم أهتمّ بالموضوع أصلًا. لقد تمّ قطع الإنترنت عنّي، وحجبوا صفحتي على الفيسبوك، ولكن بمساعدة وائل تم إنشاء صفحةٍ أخرى وباسمٍ آخر. ومن خلالها كنّا نرسل الصور ومقاطع الفيديو. حيث لم يقطع الإنترنت بشكلٍ كاملٍ عن سيدي بوزيد. كما تمّ شنّ حرب إعلامية على وسائل الإعلام الخارجية كالجزيرة»[٢٣].

تواصلت الاحتجاجات في سيدي بوزيد، وامتدّت إلى الأحياء الشعبية الداخلية، ورافقها اعتقال العشرات من المتظاهرين. في هذه الفترة كانت هذه الاحتجاجات جزءًا من النقاشات والحراك الذي طغى على الساحة الحقوقية في تونس عقب مصادقة البرلمان التونسي على المشروع المتعلّق بإضافة فقرة للمادّة ٦١ من القانون الجنائي تجرّم الإساءة إلى الاقتصاد التونسي في الخارج، وخاصّةً عندما اعتبر كلّ من الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والشبكة الأوروبية ـ المتوسّطية لحقوق الإنسان، ومراسلون بلا حدود، ومنظّمة العفو الدولية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» أنّ هذه المصادقة تعتبر تخطيطًا مباشرًا للنّيل من أنشطة التوعية التي يقودها المدافعون عن حقوق الإنسان في تونس، وذلك بقصد تجريم الدفاع عن حقوق الإنسان الذي تقوم به مجموعة من الحقوقيّين في سياق تفاوض السلطة التونسية مع الاتحاد الأوروبي بشأن تبوّء مرتبة الشريك المتقدّم[٢٤].

يشبه هذا التجريم القانونيّ المحاولات المتكرّرة في البرلمان الإسرائيليّ لتجريم الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل في الخارج بسبب سياسات القمع التي تنتهجها ضدّ الشعب الفلسطيني. ليس المقصود هنا المقارنة بين البلدين بقدر تبيين التّحدّي الذي باتت المنظّمات الوطنية الحقوقية تمثّله بالنسبة إلى السّلطات الاستبدادية حين تنقل نشاطها إلى الحلبة العالمية. وخلافًا لما يُعتقد، ليس هذا النشاط محرجًا للدولة الوطنية فحسب، بل وللدول الديمقراطية أيضًا التي يجري فيها هذا النشاط، والتي تحتفظ بعلاقاتٍ مع

---

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) انظر على سبيل المثال: راديو كلمة تونس، «منظمات دولية تدين قانون الأمن الاقتصادي،» ١٨/١٢/٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-1779.html>.

نظام استبدادي بسبب المصلحة الاقتصادية، أو السياسية، أو بسبب التقاطع الأيديولوجي في رؤية الصراعات الكونية القائمة حاليًا. فغالبًا ما تضطر الدول في أوروبا مثلًا إلى إخفاء علاقاتها الفعلية مع دول الاستبداد، أو تزويرها، أو الاعتراف العلني أمام رأيها العام بأن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان هي مسألة ثانوية أو تخضع لقيم أعلى منها مثل الاستقرار الأمني في شمال إفريقيا خشية الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ وطبعًا النفوذ والاقتصاد وغيرها.

انطلاقًا من الأخبار المتوالية القادمة من تونس في تلك الفترة التي شهدت هذا النقاش، تعاطت المنظمات الحقوقية مع محاولة انتحار بوعزيزي في هذه الأيام الأولى من منظور حقوقي ركّز على أن السياسات الاقتصادية التي يجرّم القانون تناولها في الداخل والخارج هي المسبّب الرئيس لمحاولة بوعزيزي الانتحار. وتجدر الإشارة إلى أن الحراك الذي أحدثته المنظمات الحقوقية بشأن قانون الأمن الاقتصادي ساعد بشكلٍ كبيرٍ في الإضاءة على الاحتجاجات في سيدي بوزيد، وذلك على خلاف النقابات والأحزاب السياسية المعارضة التي احتاجت إلى وقتٍ أطول للتحرك.

في اليوم الثالث، أصدر الحزب الديمقراطي التقدمي بيانًا ثانيًا، قدّم فيه مطالب سياسية إصلاحية تدعو إلى وضع خطّة حتى عام ٢٠١٤ للتحوّل الديمقراطي. والمهم أن الحزب طرح المطالب السياسية، ولكن ليس في إطار ثوري لإسقاط النظام بل في إطار إصلاحي. ومن هنا، طالب الحزب بـ: «تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية (وخاصة في وسائل الإعلام والاتصال والفضاءات العامة). والدعوة إلى ندوة وطنية تتناول الإصلاح السياسي والاجتماعي وتشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئات المجتمع المدني لتأمين طريق للانتقال إلى الديمقراطية في أفق سنة ٢٠١٤»[٢٥].

كما أصدر حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بيانًا موقّعًا من منصف المرزوقي يدعو فيه إلى كسر الحصار على سيدي بوزيد ويطالب بإعلان الإضراب العامّ: «إن أحداث سيدي بوزيد تؤكّد مرة أخرى أن البلاد في

(٢٥) انظر ملحق رقم ١١/٣.

كفّ عفريت وتونس اليوم في خطر ومن ثمّ فإنه من واجب كل التونسيين وأصدقاء الحرية في العالم التجنّد لإنقاذ بلادنا من عنف طغمة معزولة لا خيار لها غير مزيد من القمع لمواصلة النهب والسلب»[٢٦].

اليوم الرابع ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠

أدّت وسائل الاتصال البديلة دورًا هامًّا في تغطية توسّع الاحتجاجات وتكوين لجان مساندة داخل سيدي بوزيد وخارجها، وأسهمت في استقطاب اهتمامٍ شبابي تجاهها. ويمكن ملاحظة أن البعد الاحتجاجي الذي عمّ سيدي بوزيدً لم يكتسب الكثير من الزخْم النقابي على مستوى أوسع من الجهة، ولا حتى في إطار تنظيم حراك احتجاجي نقابي، وذلك على الرغم من أن العامل المحرّض لانتفاضة الحوض المنجميّ (٢٠٠٨) وبن قردان (٢٠١٠) كان أقلّ حدّةً من إقدام بوعزيزي على حرق نفسه، وهو ما يدلّل على رسوخ فكرةٍ عامّةٍ بقدرة النظام على احتواء انتفاضاتٍ مشابهةٍ، عمل على إرسائها من خلال أدوات القمع التي استخدمت، والاعتقالات في صفوف النقابيين الذين شاركوا في تلك الاحتجاجات، الأمر الذي أدّى إلى تضاؤل التضامن النقابي في الأيام الأولى لاحتجاجات مدينة سيدي بوزيد ونُدرته.

«في اليوم الرابع (الإثنين) أرسلوا وزير التنمية مع «بروبجندا» إعلاميةٍ، ووعدوا بمشاريع كبيرةٍ لسيدي بوزيد. وتم استدعاء الموالين للسلطة من الأحزاب الكرتونية كحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وكل من يساندها، وحاولوا أن يحتووا هذه الحركة الاحتجاجية.

وفي هذا اليوم حافظت التظاهرات على نفس المستوى، بل وزادت حدّتها. وهنا حصل تغير في الشعارات وأصبحت هذه التظاهرات تنادي بمحاسبة (عائلة) الطرابلسية و«يسقط جلاد الشعب» و«يسقط نظام السابع من نوفمبر». ويتابع علي بوعزيزي: «نحن كنخبةٍ سياسيةٍ كنا ندرك ضعف السلطة وأن وعودها كاذبة. وليس لها حلول بديلة. لكن المشكلة كانت في الصمود مع آلة القمع التي كان يفرضها بن علي. لأن جميع الأجهزة والمؤسسات

---

(٢٦) انظر ملحق رقم ١١/ ٤.

كانت تحت السلطة، فقد كان من الممكن أن تحكمك (تسجنك) مدى الحياة أو تقتلك أو أي أمر آخر. خصوصًا أن جميع التشكيلات الأمنية (كانت) موجودة. حتى أن الفرق الأمنية الخاصة بالدّراجات التي كانت مدرّبة تدريبًا جيدًا كانت تدخل الأحياء. وكان الشباب يربطون أسلاكًا في الطرقات ويستفزّون الأمن، وعندما يسقطون بفعل الأسلاك كان الشباب يركلونهم ويضربونهم بالحجارة. لقد كانت أفكارًا شبابيةً خالصةً. أي في النهار مسيرات سلمية، وفي الليل شباب ملثمون ويقاتلون ويحاربون قوى الأمن»(٢٧).

وعن اليوم نفسه يقول أمين بوعزيزي: «قامت السلطة بأكبر عملية قصم ظهرٍ لإيقاف ومحاصرة الأحداث، حيث جاء وزير أرسله الأمين العام لتجمع الفاسدين الغرياني مع حملةٍ إعلاميةٍ للتذكير بما أنفقته الدولة لتنمية هذه المنطقة والوعد بـ ٦٥٠٠ مليون دينار سيخصصونها لولاية سيدي بوزيد»(٢٨).

لقد حصل منعطفٌ هام في اليوم الرابع للثورة، فقد سجّلت إذاعة «كلمة تونس»، توسّع رقعة الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، لتكون بذلك كل من معتمديتي المكناسي ومنزل بوزيان أول من ساهم في المدّ الشعبي من خارج سيدي بوزيد، مع بروز إشاراتٍ مبكرة إلى تنسيقٍ بين أهالي المعتمديّات المنتفضة.

ففي المكناسي تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوّات الأمن إلى ساعة متأخّرة من المساء، لتغلق قوّات الأمن مداخل المدينة ومخارجها تمامًا، ولتُسَجَّل إصابات متفاوتة الخطورة بين المحتجّين، والذين هاجم قسمٌ منهم بلدية المكان ومركز الحرس الوطني. أمّا في منزل بوزيان القريبة من المكناسي، فقد قطع شبّان الطريق الرئيسة للمدينة بالحواجز، وهي «الحركة التي فسّرها البعض بمحاولة فكّ الطّوق الأمنيّ عن المكناسي وسيدي بوزيد»(٢٩).

---

(٢٧) من شهادة علي بوعزيزي.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) راديو كلمة تونس، «توسع المواجهات في ولاية سيدي بوزيد بين المحتجين وعناصر الأمن،» ٢٠/١٢/٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2633.html>.

اليوم الخامس ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠

بدأ النظام في الالتفاف على الانتفاضة الشعبية بواسطة الوعد بتلبية بعض حاجات بعض السكّان المادية، وبواسطة حلّ مشاكل اجتماعيّة عالقة تسبّب تذمّرًا بين السكّان منذ سنين. وهو ما تقوم به الأنظمة عادةً في مثل هذه الحالات، إذ تعترف بالدوافع المادية الاقتصادية للتحرك الشعبي بعد حين من نشوبه، ولكنها لا تعترف بالدوافع السياسية. ويرافق ذلك ترويج صحفي يقوم به إعلام النظام عن ارتياح عام بين السكان للخطوات التي يقوم بها النظام لمعالجة قضاياهم. ولكن في المجمل حين يكون الوضع ثوريًا، فإنّ حركة النظام هذه تنجح فقط في احتواء أفرادٍ، وحتّى البعض من عائلات المتضرّرين الذين قُتلوا أو أقدموا على الانتحار. وما يميّز الحالة الثورية هو أن الجمهور يفّسر هذه الخطوات كمحاولات احتواءٍ والتفافٍ، أو كاستجابة جزئية لمطالب ناجمةٍ عن ضعفِ السلطة. وهذا في حد ذاته يشجّع أعمال الاحتجاج على الاستمرار.

يقول أمين بوعزيزي: «كانت محاولةً لسحب البساط من تحت أقدام النقابيين وعامة الناس، وقد نجحوا في ذلك نسبيًا، فرغم عدم استجابة الشباب لتلك الدعوات، تمّت الاستجابة من قبل بعض أهالي الناس من كبار السنّ، وأصبحت ترى عشرات الآلاف يذهبون إلى مقرات الولاية والمعتمدية والضمان الاجتماعي للحصول على تلك المعونات. ولكن الإهانة كانت تُمارَس في تلك الحلول نفسها، حيث طُلِبَ من الشّباب تسليم شهادات تخرّجهم لحل مشكلة البطالة مع أن تلك الشهادات مودعة (لدى جهات التشغيل) بالأصل منذ سنوات طويلة. إضافة إلى أن المعونات لم تكن أكثر من معونات غذائيّة، كسكسي وطحين... الخ. وهو ما اعتبر إهانةً كبيرةً لأنهم عامَلوا سيدي بوزيد كأنها منطقة منكوبة. فجاءت هذه العمليات لتُؤجّج الأحداث ومشاعر الناس والعودة إلى المربّع الأوّل: الشباب. لكن الفارق النّوعي الذي فكّ الحصار عن سيدي بوزيد في ظلّ هذه الأحداث والمزيد من إهانة النّاس، هو اشتعال الأحداث في منطقةٍ أخرى في الليل هي منزل بو زيان وهي إحدى معتمديات الولاية (المعتمدية هي تقسيم إداري دون المحافظة) وتبعد عن سيدي بوزيد ٧٠ كيلومترًا».

«انطلقت الانتفاضة في تلك المنطقة وبنت على آخر المنجز في سيدي

بوزيد. ومنذ أن انطلقت سقط فيها شهداء، لأن قوى الأمن أطلقت الرصاص مباشرةً، ودخلوا في مواجهاتٍ عنيفةٍ مع المتظاهرين. فقام الشباب الثائر بإحراق مقرات الأجهزة الأمنية. كما كان هنالك حدث ذو دلالة هو أن أوّل شهيد سقط في منزل بو زيان والده شهيد في الحركة الوطنية قبل الاستقلال. فالمنطقة معروفة بمناضليها الكبار، وكان يحمل إجازةً جامعيةً، وكان قادمًا من أمريكا، فقد كان شابًّا متعلمًا»[٣٠].

برز أوّل تحرّك نقابي تجاه الأزمة الخاصّة بعد الاجتماع الذي عُقد بين الاتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد وبين والي سيدي بوزيد. وتمّ الاتّفاق على إطلاق سراح ٣٤ من الموقفين على أن يتمّ إخلاء سبيل الآخرين في مدة لا تتجاوز شهرًا أو شهرين على أقصى حدّ[٣١].

لم ينجح ذلك في احتواء بوادر الأزمة، واستمرّت التظاهرات الاحتجاجية على الرغم من الطّوق الأمنيّ المفروض عليها من أعوان الأمن التونسي، الذين اعتدوا على الصحفيّين بهدف منعهم من تغطية الأحداث.

وفي الوقت الذي كثّفت قوّات الأمن التونسية جهودها للسيطرة على الاحتجاجات في سيدي بوزيد، ونجاحها النسبيّ في ذلك بمساندة من حزب التجمع الدستوري الذين كانوا يعتدون على المتظاهرين، اشتدت حدة الاحتجاجات في المعتمديات الطرفية، لتنضم إليها معتمدية جلمة التي تبعد ٢٦ كم عن مركز الولاية. وذكرت بعض المصادر أيضًا أن اشتباكات حدثت بين قوّات الأمن والمحتجين بمعتمدية سيدي علي بن عون، استُعملت فيها القنابل المسيلة للدموع بكثافة[٣٢].

---

(٣٠) من شهادة أمين بوعزيزي.

(٣١) المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية، «إطلاق سراح الموقوفين واتفاق حول مشكلات التنمية ومسيرة سلمية في الرقاب،» ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠، عن موقع «أخبار تونس»، <http://www.tunisnews.net/21Decembre10a.htm>.

(٣٢) راديو كلمة تونس، «تواصل المسيرات في ولاية سيدي بوزيد وأتباع الحزب الحاكم يعوّضون البوليس،» ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2639.html>.

وانظر أيضًا: البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «ميليشيا التجمع تعتدي على المواطنين وبقية المعتمديات تلتحق،» ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3514>.

وقد نقلت وكالات الأنباء شعارات عن السكّان المتظاهرين جوهرها المطالبة بالعمل وحقوق المواطنة، والمساواة في الفرص والتنمية، لتؤدّي هذه الاحتجاجات إلى مواجهات بين الشرطة والمحتجّين بعد استهداف مراكز الشرطة، ومقرّات حزب التجمع الدستوري الحاكم[٣٣].

نلاحظ أنه في اليومين الرابع والخامس، تخلّصت الحركة الاحتجاجية من طابعها الموضعي حيث بدأت في مركز ولاية سيدي بوزيد. وبالطبع لم يكن لهذا التعميم الاحتجاجي أن يحدث لولا انتفاضة المركز الطرفي نفسه، الذي سحب معه كما تبيّن، المعتمديات الطرفية على مستوى الولاية الطرفية ككلّ. وساهمت هذه بدورها في شحن مركز الولاية من جديد ليعيد هو الآخر شحنها في عملية تفاعل مستمرّ انتقلت إلى العديد من المراكز الجهوية الطرفيّة ومحيطها.

ولقد شكّل التحرّك النقابيّ من قبل الاتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد، وامتداد الاحتجاجات عاملًا هامًّا في مسار الثورة التونسية، على اعتبار أنها انتقلت من إطار احتجاجاتٍ موضعيةٍ، مسيّسة كانت أم متضامنةً بشكل تقليدي مع أسرة بوعزيزي، إلى انتفاضةٍ حملت مطالب التشغيل والسّخط على السياسات الاقتصادية للحكومة، وهو ما اضطرّ الاتحاد الجهوي للشغل إلى تبنّيها، وخاصّةً بعد امتدادها إلى مدن الولاية القريبة من سيدي بوزيد.

اليوم السّادس ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠

أقدم شابّ عاطل من العمل يدعى حسين ناجي (٢٤ عامًا) على الانتحار أمام الاتحاد الجهوي للشغل في سيدي بوزيد، حيث صعد إلى عمود كهربائي ملقيًا نفسه من أعلاه. في إثر ذلك تجدّدت التظاهرات واكتسبت زخْمًا أكبر، في معتمدية سيدي بوزيد وأحيائها[٣٤] وفي هذا اليوم شهدت ولاية سيدي

---

(٣٣) قناة فرنسا ٢٤، «مسلسل الأحداث منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس،» ١٣/ ١/ ٢٠١١، < http://www.france24.com/ar/20110113-tunisia-events-chronology-sidi-bouzid-bouazizi- >.

(٣٤) ميديل ايست أون لاين، «انتحار شاب بلا عمل في تونس،» ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، < http:// www.middle-east-online.com/?id = 102194 >.

بوزيد أولى التّنازلات من قبل السلطات الأمنيّة، فقد أفاد الاتحاد العام التونسي للشغل أنه تمّ الإفراج عن جميع الموقوفين في الاحتجاجات[٣٥].

وسوف يتكرّر هذا المشهد كثيرًا في مشهد الثورات العربية كما سبق وبيّنا، فبوجود حالة ثورية يفهم المتظاهرون كلّ تنازل تقوم به السلطة على أنّه تراجع فيرفعون سقف مطالبهم.

وقد تعمّمت الحركة الاحتجاجيّة في المعتمديات المنتفضة، وأصبح الناس أكثر جرأة على تحدّي السلطة الأمنيّة ورموزها من مقارّ للشرطة ومقارّ الحزب الحاكم ومباني الولاية الإدارية التي باتوا ينظرون إليها على أنها رموز للفساد والظلم والتّنمية غير العادلة.

فقد نقلت وكالات أنباء متعدّدة أنّ مواجهاتٍ حدثت بين أهالي المكناسي وقوّات الشرطة حُرقت خلالها سيّارة شرطة. وقد قذف المحتجّون مقارّ لجان التّنسيق التابعة للحزب الحاكم ومقرّ المُعتمدية والبلدية بالحجارة وزجاجات «المولوتوف»، وفي معتمدية منزل بوزيان أحرق المتظاهرون مقرّ المعتمدية وحاصروا مقرّ الشرطة فكثّفت أجهزة الأمن من استعمال قنابل الغاز المسيل للدموع[٣٦].

وفي هذا اليوم انفلتت الأمور تمامًا في معتمدية الجلمة بعد أن انضمّت إلى التظاهرات في اليوم السابق، فانطلقت من أمام مقرّ الاتحاد المحلّي للشغل مسيرة شارك فيها عددٌ كبير من المواطنين والنقابيّين، ورُفعت فيها شعارات مطالبة بالحقّ في العمل. وقد لوحظ في تجدّد التظاهرات توحيد الشعارات التي أطلقها المحتجّون على مستوى الولاية ككلّ، والتي كان أبرزها شعار: «الشغل استحقاق يا عصابة السُرّاق»[٣٧]، الأمر الذي حدا بوكالات الأنباء المختلفة على مدار الأيّام اللاحقة إلى

---

(٣٥) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «الشاب حسين ناجي يلقي بنفسه من أعلى عمود كهربائي،» ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3520>.

(٣٦) «كلمة تونس»، «استمرار المسيرات الاحتجاجية في سيدي بوزيد،» ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2641.html>.

(٣٧) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «الشاب حسين ناجي يلقي بنفسه من أعلى عمود كهربائي».

عنونة تقاريرها الصحفيّة بالشّعارات التي عبّرت عن وحدة المزاج العابر لحدود المعتمديات المتعدّدة.

وكان أفضل تعبير عن تطوّر تنسيق الحالة الاحتجاجيّة على مستوى الولاية ككلّ هو إقدام مئات الشباب التوانسة على تداول قائمة أسماء أتباع الحزب الحاكم، الذين ساهموا ليلة اليوم السادس في عمليات الاقتحام وملاحقة المتظاهرين[٣٨]، وهي القائمة التي يمكن رصدها في صفحات الثورة التونسية المبكرة على الفيسبوك. وسوف تصبح هذه الآلية متداولة بيد الثوار في الثورات العربية الأخرى، وقد طوّرتها الثورات العربية حتى شملت هذه القوائم التي صارت تسمى «قوائم العار» أسماء السياسيين والمثقفين والفنانين الذين ناصبوا الثورة العداء. لقد بدأت في الثورة التونسية كأداة مساءلة لمن ساهموا مباشرة في القمع، ووفّرتها وسائل الإعلام التفاعلية الحديثة، ولكنها تحولت لاحقًا في الثورات الأخرى إلى أداة تشهير ضدّ من وقف ضدّ الثورة.

وفي هذا السّياق، توضّح شهادة المدوّن رمضان بن عمر، وهو من أوّل المدوّنين السياسيين التونسيين، كيف ساهمت احتجاجات الحوض المنجمي عام ٢٠٠٨، في تدشين ما يمكن أن يسمّى مجتمع المدوّنين الذي أخذ على عاتقه توثيق وتسجيل الاحتجاجات على مستوى الجمهورية التونسية. وكان له دور أساسي في نقل الصورة الاحتجاجية في الأطراف إلى المراكز المختلفة. يقول بن عمر: «ظاهرة المدوّنين كانت موجودة قبل عام ٢٠٠٨، ولكنها لم تعرف أي اهتمام بالسياسة، وكانت البداية الفعلية لتحوّل المدوّن إلى ناشط سياسي واجتماعي مع انتفاضة معتمديات الحوض المنجمي[٣٩]. وعلى الصّعيد الشخصي قمت عبر مدوّنتي آنذاك، برفع المقاطع المرئيّة وأخبار الاحتجاجات، وإرسالها إلى وسائل الإعلام. وقد استمرّت ظاهرة التّدوين بعد ذلك واتّسعت إلى درجة أنّ نظام بن علي خصّص جهازًا من أجهزة نظامه، أطلق عليه المدوّنون اسم (عمّار ٤٠٤)، متخصّصًا بملاحقة

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) وهي ظاهرة تشبه إلى حد بعيد ظاهرة انشغال المدونين المصريين بالاحتجاج الاجتماعي خاصة إبان إضراب عمال غزل المحلة المصريين في أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٧.

المدوّنين. ولا شكّ في أنّ الخبرة التي اكتسبناها من هذه المرحلة قد حصدت ثمارها في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠، ولا شكّ أيضًا في أنّ شيوع وسائل التواصل الاجتماعيّ الجديدة مثل الفيسبوك وتويتر، قد أتاحت للمدوّنين مساحة أوسع للتشبيك مع بعضهم البعض»(٤٠).

نلاحظ في اليوم السّادس أنّ بشائر استقبال الحركة الاحتجاجية في الولايات المجاورة، وخاصة في ولايتي قفصة والقصرين، كانت قد بدأت في التحركات النقابيّة والعمّالية التي قادها أصحاب المهن المختلفة نُصرةً لأهالي سيدي بوزيد. فقد وقف خمسة عشر محاميًا في القصرين وقفة احتجاجيّة، ثمّ تحوّلوا في شكل مسيرة بزيّ المحاماة إلى دار الاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين تعبيرًا عن تضامنهم ومساندتهم. وقد شهد الاتحاد الجهويّ بالقصرين تجمّعًا عمّاليًّا ونقابيًّا(٤١). كما نظّم نقابيون في معتمدية بنزرت تجمّعًا نقابيًّا، وفي معتمدية جبنيانة تمّ تأسيس لجنة مساندة لأهالي سيدي بوزيد(٤٢).

اليوم السّابع ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠

شهدت معتمدية سيدي بوزيد منذ صباح اليوم السّابع تعزيزاتٍ أمنيّة كبيرة قادمة من كلّ أنحاء البلاد، وأُغلقت المنافذ المؤدّية إلى مقرّ الولاية. وقد حاول وزير التنمية والتعاون الدولي النوري الجويني استعادة زمام المبادرة عبر إطلاق وعود بالتنمية وتوفير فرص العمل. وانطلقت مسيرة في معتمدية المكناسي بقيادة نقابيين، رافعةً شعاراتٍ مطالبة بحقّ العمل والتوزيع العادل للتّنمية. وشهدت معتمدية المزونة اعتصامًا للعاطلين من

---

(٤٠) من شهادة المدون رمضان بن عمر، في مقابلة أجريت معه يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عبر «السكايب». أجرى المقابلة الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد.

ولمشاهدة المقاطع المرئية التي قام برفعها بن عمر يمكن زيارة صفحته على الفيسبوك:

<http://www.facebook.com/romdhane.benamor>.

(٤١) راديو «كلمة تونس»، «استمرار المسيرات الاحتجاجية في سيدي بوزيد».

(٤٢) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «الشاب حسين ناجي يلقي بنفسه من أعلى عمود كهربائي».

العمل، شارك فيه عشرات الشباب من المعتمدية. واقتحمت قوّات الأمن قرية الاعتزاز الواقعة على بعد أربعة كيلومترات من معتمدية منزل بوزيان بقوّات كبيرة، مستعملة الغاز المسيل للدّموع. واعتقلت عددًا من الشّباب المتّهم بالمشاركة في التحرّكات الاحتجاجية الدائرة في الولاية(٤٣).

يمكن من خلال الأحداث التي حفل بها اليوم السّابع، قراءة جانب من تفكير المؤسّسة الأمنيّة في تعاملها مع الحركة الاحتجاجيّة في ولاية سيدي بوزيد في بداياتها، فقد نقلت إذاعة «كلمة تونس»، توجيه عدد من رؤساء الإدارات المحلّية والجهويّة (المعتمدون والولاة) مراسلات إداريّة إلى أئمّة المساجد والجوامع تضمّنت طلب التّخفيض في صوت الأذان وعدم بثّ القرآن(٤٤). وفي ولاية المنستير شنّت قوّات الأمن السياسي حملة اعتقالات ضدّ «الشباب المتديّن»، فداهمت عددًا من المنازل بمعتمديات بنبلة وخنيس والمديوني، لينقل عدد من المحامين أنّ الاعتقال جاء في «إطار الاشتباه بانتمائهم لإحدى المجموعات السلفية»(٤٥).

تشير هذه الأحداث التي تكرّرت على مستوى الولايات التونسية، إلى تخبّط المؤسّسة الأمنية وعدم إدراكها لطبيعة الاحتجاجات، وقد سبق وأشرنا في تحليلنا في الفصل الأول عن بدايات الثورات أنه عادة ما تقدّم الأجهزة الأمنية تقاريرَ عن أنّ الأمور تحت السّيطرة. وتنقسم الآراء بشأن: هل تستخدم القوّة؟ أم يتمّ تجاهلها والتّعامل معها بلينٍ ورفقٍ والاكتفاء باعتقال المنظّمين وحدهم؟ وفجأة تدرك الأجهزة أنه لا يوجد منظّمون، أو أنه يوجد منظّمون، ولكنها لا تعرفهم لأنهم ليسوا من وجوه المعارضين الذين تعرفهم ويعرفونها، فقد انضمّت إلى الانتفاضة فئات جديدة من صلب «الحياة العاديّة»، ومن خارج المجتمع السياسيّ، وهي تقوم ليس فقط بالاحتجاج بل أيضًا تشارك في التّنظيم في أحيائها.

---

(٤٣) راديو «كلمة تونس»، «تواصل انتفاضة أهالي سيدي بوزيد لليوم السابع على التوالي،» <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2651.html>.

(٤٤) راديو «كلمة تونس»، «تونس: مناشير وزارية للتخفيض من صوت الأذان وعدم بثّ القرآن،» ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2646.html>.

(٤٥) راديو «كلمة تونس»، «حملة اعتقالات للشباب المتدين بولاية المنستير،» ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2648.html>.

وسوف نلمس هذا التخبّط الأمنيّ جليًّا في أحداث سيدي بوزيد، ففي الوقت الذي عالج الأمن الحالة الاحتجاجيّة بهذه الطريقة، نلاحظ أنّ الحكومة في المركز لم تأبه كثيرًا بتلك الأحداث وتركت معالجتها إلى أجهزتها الأمنيّة. ففي نفس اليوم، وقّعت تونس اتّفاقيات أمنيّة جديدة «للتعاون الأمني العربي»[٤٦]، وفي اليوم السابق استعرضت وسائل الإعلام الرسميّة خبر استقبال بن علي للسبّاح الأولمبي التونسيّ أسامة الملّولي في المطار[٤٧]. لقد تصرّف النظام على أنّ كلّ شيء طبيعيّ، وأنّ هنالك حدثًا في الأطراف يعالج مثلما عولج غيره في السابق. ولم يدرك النّظام أنّ ثمّة جديدًا هذه المرّة.

لقد ختمت مرحلة «بدايات» الثورة التونسية نفسها بإنضاج الحركة الاحتجاجيّة، وتعميمها على مستوى ولاية سيدي بوزيد في معظم معتمدياتها أوّلًا؛ وبانخراط مجمل الحركة النقابيّة في الولاية كما تشهد على ذلك بيانات الاتّحادات النّقابية والطّلابية التي سرعان ما احتلّت المقدّمة ثانيًا؛ وحين ركّزت قوى الأمن جهودها بلا جدوى لقمع المتظاهرين الذين نسّقوا فيما بينهم بواسطة مواقع التّواصل الاجتماعيّ على الإنترنت، كانت الولايات الأخرى قد بدأت في الاشتعال من مراكزها أيضًا. كان ذلك حين قرّرت الفروع الجهويّة للاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل في مراكز الولايات الطرفيّة وكذلك الحركات النقابيّة والطلابيّة أخذ المبادرة للتّضامن مع أهالي جارتهم سيدي بوزيد، ولرفع نفس الشّعارات المطلبيّة المشتركة. عند هذا المفصل، دخلت الحركة الاحتجاجيّة التونسية مرحلة جديدة بوصفها «ثورةً».

حاول شابّان من أصحاب الشّهادات العليا القيام باعتصام رمزيّ أمام المجلس القرويّ في قرية «زانوش» التابعة لولاية قفصة التي شهدت عام ٢٠٠٨ احتجاجات ضمن «انتفاضة الحوض المنجمي». وأقدم شابٌّ ثالث هو

(٤٦) راديو «كلمة تونس»، «تونس توقّع على اتفاقيات أمنية جديدة للتعاون الأمني العربي،» ٢٣/١٢/٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2649.html>.

(٤٧) وزارة الشباب والرياضة التونسية، «رئيس الدولة يستقبل بطل العالم أسامة الملولي،» ٢٢/١٢/٢٠١٠، <http://www.jeunesse.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=901>.

الهاشمي علياني على إحراق نفسه(٤٨). بعد ذلك، شهدت القرية تعزيزات أمنيّة تحوّلت إلى اشتباكاتٍ ردّد المتظاهرون فيها الشّعارات التالية: «التّشغيل استحقاق، يا عصابة السرّاق» و«فلوس الشّعب مسروقين، أبناء الشّعب مسجونين»(٤٩).

برزت خلال هذه المرحلة ظاهرة إقدام الشّباب على الانتحار، التي لا نستطيع تفسيرها باعتبارها ظاهرة تقليدية أو ردّ فعل عاطفيًا من قبل هؤلاء على حادثة انتحار بوعزيزي فحسب، وإنّما يمكن قراءتها في إطار الرّغبة الشعبية في استدامة الاحتجاجات، وإكسابها زخمًا يوميًا وقوّةً دافعةً باستمرارٍ، وخاصّةً بعد امتدادها. ولذلك، كانت هذه المحاولات تشكّل إرهاصاتٍ لإنتاج الحالة الثورية. حيث لم يرتبط البعد الاحتجاجي والمواجهة مع السلطات في الإطار التقليدي اللازم لاستمرار الاحتجاجات، وهو سقوط الضحايا من جراء عنف السلطات كما برز خلال الثورة المصرية، بل من خلال المبادرة الذاتية والتنافس الجهوي في تقديم المساهمة في الثورة، وهي المساهمة التي حملت بعدًا «مقدّسًا» بإحراق الذات الذي أصبح يعتبر عملًا استشهاديًا لإنضاج الحالة الثورية. وهو ما اكتسب بعدًا عاطفيًا لدى الشعب التونسي نتيجة التنشئة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع التونسي، وما تمثله قضية الانتحار، وإحراق النفس. في حين، لم نجد لمحاولاتٍ مشابهةٍ في مصر والجزائر ذات الأثر الذي أحدثته في الوجدان الشعبي التونسي.

في تلخيصنا لهذه المرحلة الأولى نورد مثالًا لشابّ نشط بشكلٍ كاملٍ في الثورة، مع أنه لم يكن سياسيًّا أو حزبيًّا في السابق. ولأنه لا يصيغ تسلسل الوقائع بلغةٍ حزبيّةٍ مسيّسةٍ أو حتّى نقابية، فإنّه يعطي صورةً عن تشابك العوامل الأهليّة والنقابية. كما أنّه يشدّد بحقّ على عنصر التجرّؤ على الأمن، وتعميم ذلك التّجرّؤ في وسائل الإعلام. وهو عنصر تجاوز حاجز الخوف، ليس سرًّا، بل بشكل علنيّ، ويقصد من تعميمه أن يتحوّل إلى

---

(٤٨) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد - اليوم السابع: الاحتجاجات تتواصل وتتوسّع،» ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3523>.

(٤٩) المصدر نفسه.

عدوى. وفي الأنظمة التي يقوم حكمها على خوف الناس من الأجهزة الأمنيّة ومن عواقب الاحتجاج، يصبح كسر حاجز الخوف مصيريًّا إذا ما انتشر مثل عدوى وتحوّل إلى نموذجٍ يقلِّده آخرون.

تمنحنا شهادة الناشط الشابّ رشدي حرشاني فكرةً عن نوع الشباب الذي انضمّ إلى الثورة في بدايتها. ويقول حرشاني في وصف وقائع الأيّام الأولى في سيدي بوزيد:

«دوري في الأحداث كان في جوٍّ نضاليّ، وتسوده المعارضة بحكم قرابتي مع علي بوعزيزي المنخرط في الحزب الديمقراطيّ التقدّمي، وبحكم الجوّ المعارض الذي نشأت فيه. وانطلاقًا من هذا حدث التّضامن والانضمام إلى الاحتجاج، ولو لم يكن تحت راية أيّ حزبٍ. وفي إثر تفجّر الاحتجاجات في سيدي بوزيد انضممتُ إلى الحركة الاحتجاجية. وفي البداية لم تكن الأمور واضحةً بالنسبة إليّ. فتوجّهت في اليوم الأول إلى عليّ، وسألته مَنْ محمد بوعزيزي الذي أحرق نفسه؟ فقال لي إنّه الشخص الذي يعمل بائعًا للخضار وهو صديقنا، بالنسبة إليّ كان هذا الحادث الشخصيّ سببًا في دخولي في الاحتجاجات، ضدّ الظلم، وتوجّهت إلى المنطقة التي أحرق نفسه فيها أمام مكتب اتّحاد الشغل، وعلى الرغم من أنّ هذا الشخص لم يكن سياسيًّا، إلا أنّ حادثة حرقه لنفسه ولّدت تعاطفًا كبيرًا لتفجّر الغضب المكبوت في نفوس سكّان البلدة. وانتشر خبر إحراق محمد بوعزيزي نفسه. وبدا واضحًا أنّ المكان مرتبك. ونقلنا الصّور الأولى للاحتجاجات في ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر إلى قناة الجزيرة. وكان عليّ بوعزيزي يحرّر ورقةً، ويقوم وائل العيفي بتصوير عليّ أثناء إلقاء البيان، وتحميله على الإنترنت. . سيدي بوزيد مدينة طوليّة وليس لها عرض، ومنازلنا على صفٍّ واحد وبيتي كان أمام مقهى سمرقند الذي كان مقرًّا للنقاشات السياسية في المدينة، ومتجر علي ومتجر وائل ومتجر ابن عمي على امتداد الشارع مع منزلنا والمسافات بيننا قريبة، ولذا كان التّواصل بيننا سريعًا، ومن دون استخدام الهاتف ونشطنا في اليوم الأوّل في تصوير الأحداث وبثّها، ووائل العيفي يحمّلها على الإنترنت، وأثناء التصوير كنّا نركّز على عناصر الأمن، ولم ينتبهوا لذلك لأنّنا كنّا نقف أمام بيوتنا».

«حركتنا الميدانيّة والصّور التي كنّا نبثّها أثّرت في معنويّات المشاركين في الثورة، حيث استطعنا سلب بندقيةٍ من جندي تُستخدم لإطلاق الغاز المسيل للدموع، كما كنّا نجبر عناصر أمنيّةً على خلع بزّاتهم والهرب. وانتشار هذه الصّور زاد الثّقة في المواجهة وسقوط أسطورة رجل الأمن، هذا انتصار رمزيّ ولم نقم بأيّ عمليّة تخريب أو تكسير».

كان رشدي نموذجًا للناشط الذي لا تعرف عنه الأجهزة الأمنيّة الكثير، لأنه من نوع الشّباب الواعي والناقم الذي انضمّ إلى الفعل السياسي من دون سوابق: «أحداث بوزيّان وسقوط شهداء وجرحى في اليوم الأول دفعتنا للتوجه إلى هناك فورًا، وتصوير الضّحايا من داخل المشفى، ونشر الصّور على الفيسبوك. واستفدت من عدم وجود أيّ سجلّ لي عند الأمن السياسي في تأمين حركتي، هذه المعلومات والصّور التي كنّا نجمعها حشدت التّأييد الشعبي للثورة. . . كان هنالك أيضًا تسجيل وتوثيق للأحداث التي جرت في كلّ ليلةٍ من داخل سيدي بوزيد، وفي كلّ حيّ، ولأن بيتنا مقابل مقرّ المحافظة فلم أشارك في أعمالٍ عنيفة كرمي الحجارة وزجاجات المولوتوف، لكن أحياء سيدي بوزيد، كل واحدٍ منها شارك بطريقته. وكلّ منها له خاصيّة أن أبناءه معروفون، وبينهم صلات قرابة قويّة، ما أثّر في أداء أجهزة الأمن ومنعها من تفتيت وحدة الجمهور الغاضب، لأنه كان هناك تكتّمٌ على المعلومة. وبسبب تلك القرابات أدت العائلات دورًا متقدّمًا مع السياسيّين والنقابيّين والأحزاب. والأحياء التي اشتهرت، هي حيّ البراقة في سيدي بوزيد، نسبة إلى البرقوقي، وخاصيّته أنه مؤلّف من عشيرةٍ واحدةٍ، ويشتغل أهله جزّارين، ولديهم مهارة في القتال بالأسلحة البيضاء والعصيّ المعدنية، وتحدّوا عناصر الأمن، وأظهروا عدم اكتراثهم بالغاز المسيل للدموع. وكذلك حيّ الفريجية، والإبراهمية، والعواصي «السنافر» (منطقة مكتظّة ولم يكن يدخلها الأمن حتّى قبل الأحداث)، وحيّ ولاد بلهادي، والخضراء، والنور الغربي والعمارات. وكلّ هذ الأحياء يوجد فيها لجان تنظّم الاحتجاجات، ويوجد لدينا في داخلها مندوبون لنقل وإرسال الأحداث والصّور، وكنّا بدورنا نقوم بنشرها».

«وكان اللافت أنّ أجهزة البلدية تسعى مع بدء الاحتجاجات إلى تنظيف

الشوارع مع الفجر حتّى يظهر أمام الإعلام أنّ الوضع هادئ في سيدي بوزيد. عملية تنظيف لإخفاء الحقيقة. وكنّا نعرف أين تتطور الأحداث، ونفنّد الصّور التي ينقلها الإعلام الرسميّ بصورٍ نلتقطها للاحتجاجات في اللّيل. وتطوّرت الاحتجاجات في الرّقاب، وانتقلت بنفسي هناك، وكنّا نسمع وقع إطلاق النّار، لكن المتاجر مفتوحة، وانقسمت المدينة قسمين، أحدهما يناوش عناصر الأمن وقوّات مكافحة الشّغب، وقسم لم يشارك. ولمّا دخلنا المدينة، أظهرنا أنّنا غرباء وعابرو سبيل»[٥٠].

في هذا اليوم، صدر أوّل تصريح رسميّ عن الحكومة التونسية، فقد أصدر وزير الداخلية التونسيّ بيانًا قال فيه إنّ الأوضاع في تونس عاديّة، وأنّ ما يجري في سيدي بوزيد هو حالة فرديّة ومعزولة.

المرحلة الثانية: انتفاضة شعبية.. وانخراط نقابي وحزبي

لقد اتّسعت الانتفاضة في هذه المرحلة لتشمل المناطق كافّةً، كما أنّ الأحزاب بدأت تتجرّأ في الانضمام. ولكن منظّماتها القاعديّة وقواعد الاتحاد التونسي للشغل بقيت في المجمل أقرب إلى الجمهور وأكثر راديكاليّةً ونشاطًا وانخراطًا في الثورة من قياداتها المركزية وبياناتها التي ما زالت تتحدث عن عودة للحوار الوطني والاعتراف بالملفّات الاجتماعية الحارقة «حرصًا على الاستقرار». وقد انفرد حزب العمّال الشيوعي ببياناته الراديكالية، التي ترى في الانتفاضة استمرارًا للانتفاضات الأخرى مثل الحوض المنجمي. لقد أدرك طابعها الاجتماعي من دون شكّ، ولكنّه ظلّ حتّى تلك المرحلة غير مدرك تمامًا لخصوصيّتها السياسية[٥١].

يقول أمين بوعزيزي: «أوّل شهيد في بوزيان كان ابن أوّل شهيدٍ في ثورة وحركة الاستقلال، والغضب في بوزيّان انتقل إلى القصرين لاحقًا،

---

(٥٠) من شهادة رشدي حرشاني، في مقابلة معمّقة أجراها معه لأغراض هذا الكتاب باحثا المركز حمزة مصطفى ورامي سلامة، يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١ في الدوحة.

(٥١) انظر بيان الحزب الديمقراطي التقدمي في يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبيان حزب العمال الشيوعي في يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، في: ملحق رقم ١١/ ٥ وملحق رقم ١١/ ٦.

بوزيان كانت امتدادًا وتضامنًا مع سيدي بوزيد من جهة الحقوقيين والسياسيين والنقابيين. وكان المطلب الرئيس توسيع رقعة الاحتجاجات، وكان لدينا تواصل مع بوزيان عبر الفيسبوك والإنترنت. وبدأت المواجهة في بوزيان قويّةً، وسقط فيها شهيد في أوّل مواجهة، وكان عددٌ من المتظاهرين هناك قد شاركوا في أحداث سيدي بوزيد».

«عندما غضبت بوزيّان ومن ثمّ المكناسي، لم تتمّ التّحركات بسبب القرابة والرّابط الأهلي، لأنّ العلاقة العضويّة شكلّتها الأحداث والانتماءات السياسية، ومن ثمّ تحركت مدينة الرقاب، وكانت تحركات النقابيين مؤطّرةً. وعندما اشتعلت القصرين والرقاب زادت الاحتجاجات بشكلٍ أقصى وأعنف. طالت الاحتجاجات في سيدي بوزيد، ولكن ما إن وصلت إلى بوزيان حتى احتاجت إلى ساعاتٍ فقط لكي تنطلق في بقية المعتمديات في المحافظة والمحافظات المجاورة، ولم يكن حضور الأحزاب هنا رسميًّا.

ولم يكن من السّهل الاتّصال بالفضائيّات. لكن التّراكمات السياسية السابقة جعلتنا نتوجّه إلى الـ «فيسبوك» بسبب الحظر الإعلاميّ. وكان الحذر في إعلان الهويّة السياسية للناشطين بسبب درس الحوض المنجميّ، حيث حصر طرف سياسي في تبنّي الأحداث. وجهّزت السلطة تهمةً حاضرةً لجهةٍ سياسيّةٍ محرّضةٍ، ولذا كان اختيار الصّفة النقابية بدل الحزبية. لم يكن ذلك انسحابًا سلبيًّا من قبلنا. وأنا شخصيًّا كنت أتساءل عن مدى صدقيّة عمل الأحزاب السياسيّة في السّابق، فقد كان رفع سقف المطالب يتصادم مع التوجّه النّخبوي، ولذا حاولنا رفع سقفها مع ضمان شعبيّتها، ولأنّ الصّفة النقابيّة للسياسيّ فقط وليس حزبه ستوفّر له حمايةً من قبل الاتحاد العامّ للشّغل في كامل الجمهورية. وقد قاد الأحداث في سيدي بوزيد ناشطون نقابيّون يحملون هويّةً سياسيّةً. ولضمان الكثافة الجماهيريّة، فقد أكسبتنا صفة اتحاد الشغل إمكانيّة تشكيل لجان تضامنٍ في كافّة مناطق الجمهورية. وقد قامت اللّجان بمسيراتٍ مساندةٍ، لكن هذه المسيرات لم تبدأ الاحتجاجات، وقادت اللجان مسيراتٍ واعتصاماتٍ محدودةً لدعم وإسناد سيدي بوزيد، وذلك منذ ١٨ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠، وقادها محامون وسياسيون، ولكنّنا كنّا نطالب بتوسيع الاحتجاجات الاجتماعيّة إلى ولاياتهم. وقد تأخّر هذا كثيرًا إلى

أن تطوّرت الأحداث من سيدي بوزيد إلى باقي أنحاء تونس. والحادث النّوعي بدأ في القصرين بعد اليوم الحادي عشر من انطلاق الثورة»[٥٢].

تبدأ هذه الفترة بأعمال تضامن مع ولاية سيدي بوزيد ضدّ القمع والتّنكيل فيها، وضدّ الحصار الذي فُرض عليها، وتزداد القوى السياسيّة التي تنضمّ لحملة الإدانة والاستنكار وتقوم قوى بالمطالبة بلجان تحقيق وطنية[٥٣]. ليس سهلًا تحديد متى تتوقّف الاحتجاجات عن أن تكون أعمال تضامن مع سيدي بوزيد وتتحوّل إلى انتفاضات قائمة بذاتها، هل بعد أن يسقط شهداء في المنطقة التي تبدأ بالتّضامن، أم لأنّ المطالب تتحوّل إلى مطالبَ عامّة شاملة؟ لا ندري بالضّبط. ولكن هنالك نقطة لا تعود بعدها التظاهرات مسيرات تضامنية فقط ضدّ ممارسات النظام في مكان آخر، بل تصبح أعمال احتجاج قائمة بذاتها ضدّ النظام بشكل عامّ. يصعب تحديد اللحظة الزمنية، فهي صيرورة تختلط فيها عناصر التضامن والاحتجاج، ولكن كفّة عناصر معيّنة ترجح على عناصر أخرى بالتدريج. ولا يبدو ذلك فقط من طبيعة أعمال الاحتجاج ومظاهرها، بل أيضًا في طبيعة البيانات السياسية الصادرة عن القوى السياسية المنَظّمة. نلاحظ ذلك بشكل جليّ في بيان لحزب العمّال الشيوعي التونسي يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر يرى فيه ملامح انتفاضة شاملة[٥٤]، أي في اليوم العاشر لبدء الانتفاضة، وهو بالتالي لا يريد التوقّف ولا يريد لدم الشّهداء أن يذهب سدى: «إنّ حزب العمال الشّيوعي التّونسي إذ يؤكّد وقوفه إلى جانب التحرّكات الشعبيّة المتزايدة والتي تؤشّر لإمكانية قيام انتفاضة شعبيّة عارمة ضدّ الاستغلال والنّهب والفساد والاستبداد السياسي، فإنّه يعتبر أنّ مسؤولية كلّ القوى المناضلة تكمن اليوم في توحيد الحركة الاحتجاجيّة حول شعار مركزيّ واحد «شغل حريّة كرامة وطنيّة»، وحول مطالب اجتماعية وسياسيّة واضحة حتّى لا تذهب التّضحيات سدًى».

---

(٥٢) من شهادة أمين بوعزيزي.

(٥٣) انظر مثلًا بيان «التيار القومي التقدمي» يوم ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في الملحق رقم ١١/ ٧.

(٥٤) انظر ملحق رقم ١١/ ٨.

شهدت الأحداث منعرجًا خطيرًا في ولاية سيدي بوزيد، حيث تبلورت الاحتجاجات في شكل انتفاضةٍ شعبيةٍ شملت جميع مدن الولاية، وأطلقت قوّات الأمن الرّصاص الحيّ على المتظاهرين في عدّة مناطق. وسقط عددٌ من القتلى والجرحى في مدينة منزل بوزيان التابعة للولاية برصاص الأمن. وتمّ حرق سيّارات قوّات الشرطة وعرباتها وعربة قطار. وقد شهدت مدن أخرى مثل مدينة صفاقس ـ التي تعدّ أكبر المدن العمالية التونسية ـ وقفات تضامنية نقابية.

لقد كان هذا اليوم هو الأشدّ شراسة من ناحية حجم التظاهر في معتمدية منزل بوزيان، إلى حدّ اعتراف وزارة الداخلية عبر بيانٍ أصدرته ونقلته وكالة «وات» الحكومية، باستخدام الرصاص الحيّ: «اضطرّ بعض الأعوان إلى استعمال السّلاح في نطاق الدفاع الشرعيّ عن أنفسهم، وقد أدّى ذلك إلى مقتل أحد المهاجمين وجرح اثنين آخرين فيما أصيب عدد من أعوان الحرس بحروق من بينهم اثنان في حالة غيبوبة»[٥٥].

ونقلت إذاعة «كلمة تونس» أنباء مسيرة حاشدة بالآلاف من مختلف الشرائح الاجتماعية جابت شوارع معتمدية منزل بوزيان وجوبهت باستعمال الرّصاص الحيّ، فسقط متظاهر، أتبعه رشق قوّات الأمن بالحجارة وإشعال النار في ثلاث سيّارات حرس وطني كانت بصدد إطلاق قنابل الغاز والرّصاص الحيّ على المتظاهرين. كما أُضرمت النّيران في مركز للحرس الوطنيّ وفي أحد مقارّ الشعب التابعة للحزب الحاكم بحسب مصادر نقابيّة. وقد داهمت قوّات الأمن، مستعينة بعددٍ من أتباع حزب التجمّع الحاكم، المنازل باستعمال الكلاب البوليسية، واعتقلت عشرات الشباب المتّهم

(٥٥) وكالة «وات»، «توضيحات من وزارة الداخلية حول أحداث الشغب المسجلة اليوم في مدينة منزل بوزيان من ولاية سيدي بوزيد،» ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٠.

وعلى ما يبدو فإن وكالة «وات»، الناطقة باسم النظام التونسي، قد ألغت أرشيف أخبارها قبل الثورة. على أيّ حال يمكن البحث في الإنترنت عن تصريح وزارة الداخلية التي قامت وسائل إعلام بنسخه وقدمته كوجهة نظر الحكومة آنذاك.

بالمشاركة في الاحتجاجات(٥٦). ويعتبر تقرير منظّمة العفو الدوليّة حوادث بوزيّان نقطة التحوّل في قرار النظام التونسي استخدام «القوّة المميتة» ضد المتظاهرين(٥٧).

ومن الملاحظات التي تجدر الإشارة إليها، والتي هي سبب من أسباب انتقال الحركة الاحتجاجيّة إلى الولايات المجاورة وبخاصّة صفاقس، افتقار ولاية سيدي بوزيد إلى البنية التحتيّة الصحّية، مقارنة بالولايات الطرفيّة المجاورة التي قد تفوقها في نسب البطالة والفقر، حيث بلغ عدد الأسرّة بالمستشفيات فيها؛ بحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء، ٣٧٢ سريرًا عام ٢٠١٠، مقابل ٥٣١ سريرًا في القصرين، و٥٠٦ أسرّة في القيروان، و١٦٧٩ سريرًا في صفاقس.

وقد أدّى هذا الوضع إلى عدم قدرة الولاية على إيواء الجرحى في مشافيها الصحّية، واتّجاه الأهالي لنقل جرحاهم إلى ولاياتٍ مجاورة. ولم تعمد الأجهزة الأمنية التونسية إلى ملاحقة الجرحى، كما لم تمنع نقلهم إلى ولايات مجاورة للعلاج. وهو الأمر الذي ساهم في كسر التعتيم الإعلامي عن التظاهرات كما يظهر ذلك في حالة معتمدية منزل بوزيّان في هذا اليوم. فقد نقل سكّان بوزيّان عشرات الجرحى إلى مستشفى الحبيب بورقيبة في صفاقس(٥٨)، وهي المدينة التي سوف تلحق أخواتها وتنتفض، وسوف يكون لانتفاضتها أثرٌ حاسم في مجرى الثورة كما سيتبيّن لاحقًا. ويمكن القول من المعلومات المتوفّرة لدينا إنّ مسار الثورة التونسية قد حُسم في النهاية في صفاقس. وقد حاولت قوّات الأمن السياسيّ محاصرة مداخل المستشفى لمنع زيارة الجرحى(٥٩)، ولكن ردّ الفعل هذا كان قد فات أوانه.

---

(٥٦) راديو «كلمة تونس»، «ملخّص ما حدث في اليوم الثامن من احتجاجات سيدي بوزيد،» ٢٤/١٢/٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2655.html>.

(٥٧) منظمة العفو الدولية، «تونس في خضمّ الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة».

(٥٨) راديو «كلمة تونس»، «ملخص ما حدث في اليوم الثامن من احتجاجات سيدي بوزيد».

(٥٩) المصدر نفسه.

تشرح لنا نجاة بن منصور، وهي نقابيّة تعمل في مستشفى الحبيب بورقيبة، وقد شكّلت مع رفاق لها حلقة الوصل بين الوضع داخل المشفى وبين وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية، كيف كان لنقل الجرحى وعائلاتهم إلى صفاقس الأثر الأوّل في تأجيج الحركة الاحتجاجيّة فيها(٦٠). ويتبيّن أنّ النقابيّين هناك كانوا يخوضون بسرّية تامّة معركة كبيرة على صعيدين؛ أوّلهما كسر التّعتيم الإعلاميّ الذي حاولت قوّات البوليس السياسيّ فرضه من خلال محاصرة المستشفى ومنع الزّيارات، وثانيهما محاولة تعميم الحركة الاحتجاجية على صفاقس من خلال نقل المعلومات إلى الحركة النقابية فيها(٦١). ولا عجب في أنّ الاحتجاجات اندلعت في اليوم التالي إلى جبنيانة شمالًا بسواعد مئات من النقابيّين الذين كانوا يتواصلون مع نقابيّي صفاقس(٦٢).

في هذه المرحلة أيضًا؛ انضمّت إلى انتقاد السلطة والتّضامن مع سيدي بوزيد أحزابٌ ذات ماضٍ نقديّ ولكنها باتت محسوبة على التعدّدية الرسميّة للنظام. فقد أصدرت حركة الديمقراطيّين الاشتراكيين بيانًا موقَّعًا من رئيس الحركة أحمد خصخوصي، يحمّل فيه الدولة المسؤولية، ولا يتوقّف عند إثارة المسألة الاجتماعية والبطالة، بل يضيف إليها أيضًا كبت الحرّيات. ونلاحظ هنا وجود تفاوت بين هذه الأحزاب، فبيان حزب الخضر للتقدّم مثلًا الذي أصدره رئيسه منجي الخماسي يوم ٢٧ كانون الأوّل/ ديسمبر، أي بعد أن اتّضحت الصورة تمامًا، ظلّ يدافع عن زين العابدين ويتحدّث عن «العنف المتبادل» بين المتظاهرين وقوّات الأمن، ويتفهّم مشاكل المواطنين ولكنّه لا يحمّل المسؤولية عن هذه المشاكل للنظام السياسي، بل للبيروقراطية(٦٣).

---

(٦٠) ونحن نسجل هنا أنه سوف تنتبه أجهزة الأمن في سوريا لاحقًا إلى هذه النقطة، وتتلافى هذا الخلل في تعاملها مع الحركة الاحتجاجية السورية، وتلاحق الجرحى وتحجزهم في المستشفيات المحلية، بل وتمنع إسعافهم في سبيل كتم أنفاس الاحتجاجات في موضعها.

(٦١) من شهادة النقابية نجاة بن منصور، في مقابلة أجريت معها يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عبر «السكايب». أجرى المقابلة الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عواد.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) انظر بيان حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الخضر للتقدم، يومي ٢٤ و٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، ملحق رقم (١١/ ٩) وملحق رقم (١١/ ١٠)

اليوم التّاسع ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠

بعد المواجهات التي شهدتها معظم مدن ولاية سيدي بوزيد، دخلت الاحتجاجات إلى العاصمة تونس حيث تجمّع المئات من النقابيّين والحقوقيّين في بطحاء محمد علي، وهي المقرّ المركزي للاتّحاد التونسي للشغل، للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد، وللاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات، واستخدام قوّات الأمن للرصاص الحيّ ضدّ المتظاهرين. وسرعان ما تحوّلت تلك التجمّعات إلى تظاهرةٍ شارك فيها نقابيون وحقوقيون وطلبة ومدوّنون. وانطلقت من ساحة محمد علي الحامي أمام مقرّ الاتحاد التونسي للشغل في تونس العاصمة لتجوب شارع المنجي سليم. ورفع المتظاهرون شعاراتٍ مثل: «يا حكومة عار.. عار.. الأسعار شعلت نار»، «الشغل استحقاق»، و«لا للاستبداد»، و«حريّة كرامة وطنية». وألقى قياديون نقابيون كلماتٍ أمام المحتجّين طالبوا فيها بحقّ الشّبان الحاصلين على شهاداتٍ في عملٍ كريمٍ يكفل لهم حياة كريمة(٦٤).

وفرضت قوّات الأمن طوْقًا لمنْع المتظاهرين من الخروج بالمسيرة إلى شارع الحبيب بورقيبة، كما منعت عددًا من الشخصيات الوطنيّة من الالتحاق بساحة محمد علي، كان من أبرزهم علي العريّض الناطق الرّسمي باسم حركة النّهضة المحظورة وأحد أبرز قياداتها، والكاتب العامّ لمنظّمة حريّة وإنصاف المهندس عبد الكريم الهاروني(٦٥).

يعتبر انتقال الاحتجاجات إلى تونس العاصمة نقطة تحوّلٍ هامّةً في مسار الثورة التونسية، فالانتفاضة الشعبية التي تبلورت في شكل تظاهراتٍ شبابيّةٍ ومطلبيّةٍ في مدن سيدي بوزيد تمّ تبنّيها من قبل الفئات النقابيّة في العاصمة التي يشكّل الاتّحاد العام التونسي للشغل ـ المقرّ الرئيس ـ الوعاء الحاضن

---

(٦٤) السبيل أون لاين، «التضامن مع أهالي سيدي بوزيد يصل إلى العاصمة،» ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.assabilonline.net/index.php?option=com_content&task=view&id=9448&Itemid=55>.

(٦٥) المصدر نفسه، وانظر أيضًا: «مئات التونسيين يتظاهرون بالعاصمة احتجاجًا على البطالة،» رويترز، ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠، < http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE6BO06T20101225>.

لها، الأمر الذي وضع الاتحاد في موقعٍ يحتّم عليه الاختيار بين الاستجابة لمطالب النقابيّين أو البقاء في تحالفٍ مع النظام. وكانت هذه الإرهاصات المخاض لميلاد ثورةٍ شعبيّةٍ، وخاصّةً بعد مشاركة أحزاب المعارضة، الحامل السياسي والأيديولوجي لها. كما أنّ انتقال هذه الاحتجاجات، على الرغم من محدوديّتها، إلى العاصمة تونس كان له أثره في انتشارها في مختلف ولايات الجمهورية، الأمر الذي شكّل وجه الاختلاف بين انتفاضة سيدي بوزيد والانتفاضات السابقة (بن قردان ـ الحوض المنجميّ) التي اتّخذت بعدًا جغرافيًا محدودًا على اعتبار أنّ العامل المحرّض لهذه الانتفاضات ارتبط بالبعد الجغرافي لهذه المناطق. والمقصود هو معاناة تلك المناطق نتيجةً لتهميشها، أو نتيجة قضايا جزئيةٍ تعاني منها مثل قضية تشغيل العمالة التونسية في الحوض المنجمي.

هنا، علينا أن نذكر ما حللناه في الفصول الأولى من هذا الكتاب، أن أحد أهم تشوهات النمو في دول العالم الثالث بما فيها تلك التي تحقّق معدّلات نمو مرتفعةً نسبيًا هو تفاوت توزيع الدخل، والتوزيع غير العادل لثمرات النموّ، وإسقاط معايير الإنصاف الاجتماعي وقيمه، وكذلك في النمو غير المتكافئ بين مناطق البلاد المختلفة. بحيث تتعمّق الهوّة التنموية بين المراكز والأطراف. ويغدو الانقسام السابق بين دول الشمال والجنوب على المستوى العالمي قائمًا داخل كلّ تشكيلةٍ وطنيةٍ. وهذا يعني أن قانون الاستقطاب (مركز ـ محيط، أو مركز ـ هامش) كما تقول مدرسة التبعية عمومًا، وسمير أمين خصوصًا، قد غدا إشكاليةً وطنيةً داخلية في دول مرحلة ما بعد الاستعمار. وأن تطوّر الشرائح التسلطية في نظم تلك الدول وصولاً إلى درجة الاحتكار العائلي والقرابي الموسّع باحتكار زبوني، قد جعل هذه النظم تبدو في عيون «رعاياها» الذين يظهرون رسميًا بمرتبة «مواطنين» على أنّها نظم «احتلال داخلي»[٦٦].

(٦٦) ولا يمكن مثلًا تجاهل الشبه بين ممارسات النظام السوري في قمع التظاهرات إبان كتابة هذا الكتاب وممارسات الاحتلال الأجنبي لبلد من البلدان، وذلك من حيث العنف والإذلال المتضمن فيها. فهي تتوقف عن الاعتماد على أي منطق يبررها ذي علاقة بانتماء مشترك للبلد يجمع القامع والمقموع، وتعتمد تمامًا على القوّة العارية والإذلال، أي على إقناع الشعب أنه لا يمكنه أن =

إنّ هذه المفاهيم التي صيغت بشكلٍ مبكّرٍ في تجربة أمريكا اللاتينيّة تبدو في تجارب العقدين الأخيرين في الأقطار العربيّة، وكأنها مشتقّة من واقع تطوّر العلاقة بين الدولة والمجتمع في الأقطار العربيّة. وكان هذا هو المآل بالنّسبة إلى تونس، فقد انتشر الشّعور بنوعٍ من «كولونياليةٍ داخليةٍ». وفي هذا السّياق فإنّ المؤسّسات الدولية تمنح علامات استحسانٍ للنموّ كمصداقيةٍ لنجاحات الالتزام بتعليمات صندوق النّقد والبنك الدوليّ من ناحية تخفيض عجز الموازنة، وتحقيق ما يطلق عليه «توازن الموازنة،» والسّيطرة على التضخّم، ورفع معدّلات النموّ. ولكن هذه المؤسّسات لا ترى أنّ النموّ يمرّ على أنقاض الزّراعة في مناطقَ معيّنة من دون تطويرها؛ وأن توسّع الهوّة بين الطبقات والنواحي والفئات الاجتماعية نتيجةً للتهميش والفقر والنموّ المشوّه، وحرمان مناطق بأكملها من التطوّر ومن ثمرات التطوّر؛ تفرّغ هذا النموّ من المضمون وتسرّع الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. والأخطر أنّها تبني برامجها فعليًّا على حساب الجماهير الواسعة، وأنّ هذه البرامج غالبًا ما تقود ـ حتّى وإن كانت تحقّق بعض النجاحات في تجاوز الاختلالات الاقتصاديّة الكليّة ـ في ظلّ الإدارة التسلطية لعملية النموّ، إلى رمي جماهير غفيرة في حمأة عدم الأمان النفسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وإلى توسيع حجم الفئات الضّعيفة والهشّة. وتؤدّي برامج هذه المؤسّسات أيضًا إلى تكوين نخبٍ وطنيّة في أصولها ومشاربها، لكنّها بعد فترةٍ معيّنة تغدو بمنزلة رؤوس جسرٍ لتلك المؤسّسات في مجتمعاتها. وهو ما يجعلها جزءًا من أدواتٍ شبه «كولونياليّةٍ» معصرنة في سياق عمليّة العولمة.

وبالتّزامن مع انتقال الحركة الاحتجاجيّة إلى العاصمة تونس، دخلت معتمديّات ولاية سيدي بوزيد معركة مع النّظام، وتمّ فرض حظر التجوّل وحصار مختلف معتمديات الولاية بقوّات كثيفة. وقامت قوّات الأمن بحملات مداهمة وانتهاك حرمات المنازل، كما تمّ خلع عدد من المحالّ التجاريّة. ونظرًا للتّهميش الذي تعاني منه الولاية من ناحية البنية التحتيّة كما

= ينتصر وأنّ هذا يكفي كي يكون سببًا للامتناع عن الثورة. وفي حالة سوريا وبسبب عدم انتشار الثورة حتى مرحلة متأخرة منها إلى مركز البلاد السياسي الاقتصادي في حلب ودمشق، وبغضّ النظر عن الأسباب، أصبح الصراع يتحول بالتدريج إلى صراع مسلّح في الأطراف.

سبق وأشرنا إلى ذلك، فقد استخدم النّظام مدينة صفاقس كقاعدة لنقل مئات المعتقلين من ولاية سيدي بوزيد إلى سجونها، كما استمرّ الأهالي في نقل جرحاهم إلى مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس[٦٧]. إنّ استخدام النظام صفاقس قاعدة له لاحتواء ولاية سيدي بوزيد أمنيًّا، سوف يساهم كما سيتبيّن لاحقًا، في تبديد كلّ جهوده عندما تنتفض هذه المدينة ذاتها.

ومن المهمّ الإشارة أيضًا، أنه في حال راجعنا أرشيفات وكالات الأنباء المختلفة التي قامت بمتابعة أخبار تونس في هذا اليوم، سنسجّل دخول البلاد التونسية ما يصلح بتسميته حُمّى الإضرابات النقابية المختلفة[٦٨]، التي تختلف عن إضرابات الأيام السابقة بأنّها ترفع شعارات مطلبيّة خاصّة بها، وليس في سياق التّضامن مع ولاية سيدي بوزيد، وهو مؤشّرٌ على انهيار حاجز الخوف، ومقدّمة لتطوير حالة سيدي بوزيد من حالة احتجاجيّة موضعيّة إلى حالةٍ ثوريّة عامّة في الجمهوريّة.

يمكن القول إنّ الحكومة التونسية اتّبعت في التّعاطي مع الثورة منذ انطلاقها الحلّ الذي تراه أكثر نجاعةً، وهو الحلّ الأمنيّ المتمثّل في الدّفع بتعزيزاتٍ أمنيّةٍ ضخمةٍ إلى هذه المناطق لقمع الاحتجاجات، وشنّ حملة اعتقالاتٍ واسعةٍ تستهدف من ترى أنهم قادة الاحتجاجات. كما سعت إلى اعتقال القيادات النقابية. وفي حالة إحالة المعتقلين إلى القضاء كانت توجّه لقادة الاحتجاجات تهمُ حقّ عامّ من نوع «تكوين عصابة» و«الانضمام إلى وفاق إجرامي» و«الإضرار بممتلكات الغير» وغيرها، للحصول على عقوباتٍ عالية بالسّجن.

ورافق الحلّ الأمني تعتيمٌ إعلامي مطبق، حيث منعت السلطات جميع الصحفيين التونسيين والأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات، واقتصرت وسائل الإعلام الوطنية على بثّ البيانات المقتضبة. وإلى جانب الحلّ الأمني، كانت الحكومة التونسية تحاول من منظورها الاستجابة إلى

---

(٦٧) راديو «كلمة تونس»، «تفاعلات أحداث اليوم التاسع من أحداث سيدي بوزيد،» ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2661.html>.

(٦٨) انظر إلى أرشيفات هذا اليوم لوكالات الأنباء التونسية المعارضة مثل «كلمة تونس»، ووكالات الأنباء العالمية مثل «رويترز».

بعض مطالب المحتجّين، كالإقرار بمشروعية مطالب حقّ الشباب في التشغيل، والإعلان عن برنامج تنميةٍ شاملةٍ لجميع جهات البلاد. وفي ثاني ردّ فعلٍ رسمي قال محمد النوري الجويني وزير التنمية والتعاون الدولي إن مطالب المتظاهرين مشروعة، لكن ذلك لا يبرّر «استعمال العنف في الاحتجاجات،» وقصد بذلك عنف المتظاهرين. وفي تكرار لجمل جاهزة تُسمَع غالبًا في حالة استمرار الاحتجاج لفترات طويلة في الحالات العربية كافة، دعا الوزير إلى الحوار مع جميع الأطراف الاجتماعية لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة[٦٩] وهي تعابير لا تعني شيئًا، فهي لا تحدّد طرفًا واضحًا للحوار ولا تحدّد أساسًا للحوار[٧٠].

اليوم العاشر ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠

بالتزامن مع تواصل الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، بدأت بوادر الانتفاض في مراكز الولايات المجاورة بدعوةٍ من الاتحادات الجهوية للشغل؛ ففي معتمدية صفاقس، تجمّع المئات من النقابيّين والمناضلين المساندين لأهالي سيدي بوزيد، وقد حوصر مقرّ الاتحاد بأعدادٍ كبيرة من قوّات الأمن التي تصدّت للمتظاهرين ومنعتهم بالقوّة من الخروج إلى الشارع ممّا أحدث بعض المناوشات[٧١]. وفي مركز ولاية القيروان، انطلقت مسيرة جابت شوارع المعتمدية مطالبةً برفع الحصار عن سيدي بوزيد، وقد حاولت قوّات الأمن منع المسيرة من الخروج إلى الشارع إلا أنها فشلت أمام إصرار المتظاهرين. كما نظَّم الاتحاد الجهوي بمراكز ولايتي نابل ومدنين تجمّعات احتجاجية في مقرّي الاتحاد، رافعين شعارات مندّدة بالسياسات الاجتماعية للسلطة ومندّدين بالفساد[٧٢].

(٦٩) الجزيرة نت، «توسع التحركات الاحتجاجية في تونس،» ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://aljazeera.net/NR/exeres/5E8A45FA-A230-4F44-9BD3-4C1045D2BE6C.htm>.

(٧٠) هذه الدعوة العامة للحوار في الوقت الذي تراق فيه الدماء، هي نفسها الدعوة التي أطلقها النظام في سورية أثناء القمع وإراقة الدماء، وأطلقها القذافي أيضًا.. والحقيقة أنها لا تعني سوى الاستمرار في القمع، لأن النظام لا يعترف أصلًا بطرف يحاوره.

(٧١) راديو «كلمة تونس»، «أحداث اليوم العاشر من احتجاجات أهالي سيدي بوزيد،» ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2668.html>.

(٧٢) المصدر نفسه.

وفي مركز ولاية سليانة، ذكرَ البديل الوطني أنّ أكثر من مئتي نقابيّ وسياسيّ تجمّعوا أمام مقرّ الاتحاد من أجل مساندة أهالي سيدي بوزيد، واحتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وحاول المتجمهرون الخروج إلى الشّارع، ولكن قوّات الأمن قامت بمنعهم، فختموا تجمّعهم بالنشيد الوطني(٧٣). ولكنَّ تظاهرات سليانة، في الشمال الغربي، كما سيتبيّن في الأيام التالية سوف تخرج من يد الأطر النقابية(٧٤). كما شهد مركز ولاية سوسة تجمّعًا ضخمًا لأبناء المدينة أمام الاتّحاد الجهوي للشغل، مطالبين برفع الحصار وإطلاق سراح الموقوفين(٧٥).

اليوم الحادي عشر ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠

انتقلت الاحتجاجات إلى مركز القصرين. وارتفعت في المسيرة شعارات ذات بعد اجتماعي وسياسي من قبيل: «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق»، و«شغل ـ حريّة ـ عدالة اجتماعية» و«تونس تونس حرّة حرّة والتجمّع على برّه» و«يسقط حزب الدستور يسقط جلّاد الشّعب» و«لا لا للطرابلسية إلّي نهبوا الميزانيّة». ثمّ سرعان ما انتفضت بقية معتمديات الولاية أهمّها، فريانة وتالة وسبيطلة(٧٦).

وقد شهدت ساحة بطحاء محمد علي بتونس العاصمة، حيث مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل، تجمّعًا حاشدًا شارك فيه مئات المتظاهرين. وقد شارك بالدعوة إلى التجمع النقابة العامة للصناديق الاجتماعية، والجامعة العامّة للبريد والاتصالات، والنقابة العامة للتعليم الثانوي، والنقابة العامة للشباب والطفولة، والنقابة العامّة لأطبّاء الصحة العمومية

---

(٧٣) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد ـ اليوم العاشر: السلطة تعترف بمشروعية مطالب المحتجّين وحركة المساندة تمتدّ إلى عديد الجهات،» ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3545>.

(٧٤) انظر اليوم الثاني والعشرين من هذه اليوميات.

(٧٥) «كلمة تونس»، «أحداث اليوم العاشر من احتجاجات أهالي سيدي بوزيد».

(٧٦) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «سيدي بوزيد، القصرين، جندوبة، مدنين، قفصة، تونس... انتفاضة كل فقراء تونس ضد الفساد والنظام الدكتاتوري،» ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3553>.

والصيادلة وأطباء الأسنان، والنقابة العامّة للتعليم الأساسي[٧٧].

وقد طوّقت مئات من عناصر الأمن وقوّات حفظ النّظام كامل المربّع المحيط بمقرّ الاتحاد العامّ التونسي للشغل، وسدّوا كلّ المنافذ المؤدّية إلى الحيّ مانعين مزيدًا من المواطنين من الالتحاق بالتجمّع. وقد حصلت مناوشات بين محتجّين وأعوان الأمن. كما حصل اشتباكٌ محدود بين مواطنين وأعوان أمن قرب تمثال ابن خلدون في حدود الساعة الثالثة عصرًا، تمّ تطويقه في الحين[٧٨].

ورفع المحتجّون شعارات عديدة أهمّها: «التشغيل استحقاق... يا عصابة السّرّاق»، و«التشغيل موش مزيّة... يا عصابة طرابلسيّة»... كما رفعوا شعارات ضدّ التّمديد والتّوريث وهتفوا مرّات عديدة بالنّشيد الوطني، داعين عناصر قوّات الأمن للالتحاق بهم وعدم تنفيذ الأوامر الصّادرة إليهم بضربهم[٧٩].

لقد حدث تطوّرٌ لافت للنظر على مستوى الشّعارات التي رُفعت، إذ لم تعد محصورةً في قضيّة بوعزيزي وولاية سيدي بوزيد، بل أصبحت تندّد بتردّي الوضع الاجتماعي العامّ، وارتفاع تكاليف العيش، وزيادة نسب البطالة، وحمّلت الحكومة مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وهنا يمكننا القول بوثوقٍ إنّ التحرّك الشعبيّ تجاوز مرحلة الاحتجاج المحلّي التضامنيّ إلى مرحلة الانتفاضة الشّاملة التي أجبرت الحاكم صاحب السّلطة على الظهور ليتحدّث إلى الشّعب أوّل مرّة منذ بداية الانتفاضة.

اليوم الثّاني عشر ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠

قبيل ظهور الرّئيس زين العابدين بن علي في خطابه الأوّل، سعتْ عناصر أمنيّة مختصّة مستعينةً ببعض أقرباء الشابّ محمد بوعزيزي التي تنتمي إلى هياكل الحزب الحاكم إلى التفاوض مع والدة بوعزيزي وإخوته اعتمادًا على

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه. ولمشاهدة تسجيل مرئي لاعتصام ساحة بطحاء علي، انظر الفيديو على موقع «اليوتيوب»: http://www.youtube.com/watch?v=8qr84rfXbnc >.

الترّهيب وبعض التّرغيب. لقد شارك في الاتّصالات مع عائلة بوعزيزي قيادات من الاتّحاد العام التونسي للشغل بهدف تسوية الأمر ماليًّا. ولاحقًا، اتّصلت بوالدته عناصر مرتبطة بالدولة والحزب الحاكم. وأخبرت تلك العناصر والدة محمد بوعزيزي أنّ أحكامًا قاسيةً تترقّب محمد بوعزيزي، وقد تصل به إلى السّجن مدى الحياة بعد تعافيه، وأنّ ذهابها إلى مقابلة الرّئيس بن علي سيعفيه من أيّ متابعةٍ، وسيمكّنه من شغل منصبٍ محترم في الاتّحاد الجهوي[٨٠]. وذكرت والدة محمد بوعزيزي بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بي علي أنّها رفضت في البداية الذّهاب إلى قصر قرطاج، ولكنها قبلت ذلك تحت ضغط الأمن التونسيّ. ووعدها بن علي بإنقاذ ابنها ونقله إلى مشفى بفرنسا، وطمأنها على مستقبل العائلة، وعلى وضعها المادّي[٨١]. بعدها قام الرئيس التونسي بزيارة الشابّ محمد بوعزيزي في المشفى[٨٢].

حاول الرّئيس المخلوع الاستفادة من زيارة والدة بوعزيزي إلى قصر قرطاج وزيارته للمصاب في المشفى، للّعب على رموز عاطفيّة من أجل احتواء الأزمة التي بدأت في التّصاعد تدريجيًّا، ووصلت إلى مرحلة الانتفاضة الشعبيّة العارمة. لقد بات النظام يعترف عمليًّا بالأزمة التي تهدّد بقاءه بعد قصوره عن معالجتها. وحاول تدارك انتشارها، باعتماده آلياتٍ ووسائل قديمة متجاهلًا الأثر التراكمي لتلك الإرهاصات والتجارب التي توافرت لانتفاضة سيدي بوزيد على شكل عوامل ذاتيةٍ وظروفٍ موضوعيةٍ، إضافةً إلى جانبٍ إعلاميّ تفاعليّ نتجت منه ثورة شعبية لا يمتلك النظام خبرةً في التعامل معها.

لقد كان الفشل في طريقة إدارة الأزمة أبرز العوامل التي ساهمت في نجاح الثورة. على اعتبار أنّ المطالب الإصلاحية يمكن التعامل معها قبل أن تتولّد الثورة التي تتحقّق معها هذه المطالب بزوال نظام الحكم القائم.

---

(٨٠) الحوار نت، «ابتزاز خطير يطال أسرة بوعزيزي،» ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٠، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=12748>.

(٨١) حاتم البيطوي، «عائلة بوعزيزي سنلجأ للقضاء إذا لم تنصفنا الدولة التونسية،» **الشرق الأوسط**، ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=607356>.

(٨٢) يمكن مشاهدة زيارة الرئيس المخلوع بن علي للشاب بوعزيزي على موقع «اليوتيوب»: <http://www.youtube.com/watch?v=knzAXfS6qmg>.

ويمكن القول إنّ أيّ نجاح لطرفٍ يعني فشل الطّرف الآخر في مثل هذه الحالات، فلماذا نقول إنّ الفشل في المعالجة هو السّبب الرئيس للنّجاح؟ نقول ذلك لأن الطرف الذي يعالج الأزمة في هذه الحالة هو الطرف الوحيد القادر على التخطيط. فالثورة التونسية التي انطلقت من انتفاضة محلية وتوسّعت تدريجيًا كانت ثورة بلا رأس يخطط أو يضع لها إستراتيجية، وأنها استفادت من عجز النظام في التعامل معها.

وفي محاولةٍ للاستفادة من القدرة الرمزية التي حاول النظام إنتاجها كمخرجٍ له بعد سيناريو «زيارة بوعزيزي»، ألقى بن علي أوّل خطاب له ـ بثّه التلفزيون الرّسمي (تونس٧) ـ ، حذّر فيه من الاحتجاجات العنيفة ضدّ البطالة، واعتبرها غير مقبولةٍ، وتضرّ بصورة البلاد. وهدّد مثيري أعمال الشغب بشديد العقاب، واعدًا باتّخاذ المزيد من الإجراءات الحكوميّة لتدعيم خلق فرص عملٍ جديدةٍ في البلاد. وقبل الخطاب، بثّ التلفزيون التونسي صور زيارة بن علي لمحمد بوعزيزي في أحد مستشفيات بن عروس، وتم استدعاء عائلته إلى تونس مع والدة حسين ناجي الذي انتحر أيضًا خلال الأحداث، ووالد الشهيد العماري من بوزيان؛ حتى يعكس صورةً جيّدةً لرأس النظام. وعرض عليهم الأموال، ومنهم من قبل ومنهم رفض. وبدا واضحًا أنه يمكن تلخيص الإستراتيجية الإعلامية للنظام بما يلي: إن القضية برمّتها هي استخدامٌ سياسيّ لمأساة إنسانيّة، أو لخطأ وقع، وإنّ النظام قد حلَّ الخلاف الحقيقيّ بينه وبين عائلة بوعزيزي بالتراضي، أمّا كل أولئك الذين يستغلّون قضيّته لأهداف سياسيّة ولإثارة قضايا اجتماعية فهم متجاوزون؛ سوف يجري التعامل معهم بقسوة. ويمكن تقدير مدى التسطيح القائم ليس فقط في مثل هذا التفكير، بل أيضًا في الاعتقاد أن بالإمكان ترويجه ويكون مقنعًا حتى لبسطاء الناس.

أسهم الخطاب التصعيدي الأول لبن علي في زيادة الاحتجاجات والمواجهات مع قوات الأمن، وبرز تنسيق بين المحتجّين في مختلف ولايات تونس. حيث اعتمد المتظاهرون على سيناريو إخراج تظاهراتٍ في مناطقَ نائيةٍ وبعيدةٍ من مراكز الولايات لاستنزاف قدرة قوّات الأمن وتشتيتها، الأمر الذي أدّى إلى تجاوزاتٍ أمنيّةٍ من قبلها. وأظهرت مشاهد فيديو تمّ تناقلها عبر

مواقع التواصل الاجتماعيّ تجاوزاتٍ خطرة ترتكبها قوّات الأمن التي تحاصر مناطق الولايات، حيث داهمت قوّات البوليس البيوت بهمجيّةٍ، ونهبت الأموال، وأتلفت الممتلكات، واعتدت بالعنف دون تمييز. كما أظهرت التّسجيلات آثار التّعذيب والعنف على أجساد بعض المواطنين، والأضرار الماديّة التي لحقت بالممتلكات الخاصّة.

كي نصوّر مكانة خطاب بن علي في يوميّات مناضلٍ في الثورة التونسية، نورد هنا مقطعًا من شهادة علي بوعزيزي عن ذلك اليوم: «كان الخطاب في الرابعة مساءً، وفي الثامنة والنصف من اليوم نفسه. كنت عند وائل العيفي، وكنّا نحضّر صورًا وأفلامًا عن احتجاجاتٍ جديدةٍ. واتّصل بي أمين الحزب الديمقراطي التقدّمي نجيب الشابي. وقال لي إنّ أجهزة الدولة اعتقلت المناضل عطيّة العثموني، وطلب منّي أن ننشر خبر الاعتقال. واتّصلت بأسعد بوعزيزي، وهو أحد الكوادر المهمة، الذي نبّه إلى صراعٍ داخل أقطاب السّلطة، وكان قد تفاوض مع النظام سابقًا من أجل الإصلاح، لكن المفاوضات فشلت بسبب موقف مستشاري الرّئيس».

«إيقاف العثموني نبّهنا إلى أنّ الدّور سيأتي علينا، وأنّنا مراقبون وأنّ أجهزتنا الهاتفية النقّالة مراقبة، واتّصل بي أسعد بوعزيزي من تلفون عموميّ. وذهبت فورًا لإحضاره بسيارتي. وعند وصولي هناك، كان في المكان مدير أمن، ومعه عناصر للأمن السياسيّ. وكانوا عند منطقة الهاتف العمومي. واتّصل بي مجدّدًا من الهاتف العموميّ. وقلت له اخرج من خلف مكتب البريد بسرعة لأنّنا مراقبون. وعدنا إلى مقرّنا في سيدي بوزيد. ولحقنا مدير الأمن، وكان يقف بسيّاراته إلى جانب مقرّ فرع البنك الوطنيّ التونسي، وأدركنا أنهم يحاولون اعتقالنا، طلبت من أسعد بوعزيزي المغادرة فورًا، وعدت إلى بيت والدي وليس إلى بيتي، وهو على بعد ١,٥ كم من بيتي، ونزعت شريحة هاتفي النقّال. واختفيت في بيت أبي يوم ٢٨ كانون الأوّل/ ديسمبر (أي ليلة الخطاب الأوّل لبن علي)، وفي يوم ٢٩ كانون الأوّل/ ديسمبر، فكّرنا كيف سنصعّد الاحتجاجات للإفراج عن السياسيّين الذين تمّ اعتقالهم»[٨٣].

(٨٣) من شهادة علي بوعزيزي.

لم يلتفت هذا النّاشط إلى الخطاب عمليًّا، وكلّ ما أحسّ به في تلك المرحلة هو التّصعيد القمعي والأمنيّ وضرورة تحدّيه.

وكنتيجةٍ لفشل خطاب بن علي، حاولت مؤسّسات النظام تحويل مسار الأزمة بالتركيز على الجانب الإعلاميّ. فقد انتقد مجلس النوّاب التونسي تغطية قناة الجزيرة للاحتجاجات التونسية، معتبرًا أنّ التغطية تسعى «لتشويه سمعة البلاد والتّضليل بهدف بثّ الفوضى والفتنة». وقال بيان البرلمان إنّ قناة «الجزيرة تسعى لتشويه سمعة تونس، وبثّ روح الحقد والبغضاء، وتوظيف مجريات الأحداث لغاياتٍ مشبوهةٍ، واختلاق الاستنتاجات المضلّلة والمزاعم الواهية، وفسح المجال للمناوئين والمشكّكين للإساءة لتونس على أساس التّلاعب بالمشاعر، والمغالطة الرامية إلى بثّ الفوضى وزعزعة الاستقرار»[٨٤].

نتوقّف هنا قليلًا لتبيين هذه المسألة. فلا شكّ أنّ قناة الجزيرة وبعدها قناة «فرنسا ٢٤» الناطقة بالعربية، قد أدّتا دورًا أساسيًّا في بثّ أخبار الثورة التونسيّة ومنع محاصرتها. ولم يكن البثّ محايدًا بالطّبع بل متعاطفًا مع المتظاهرين، وخاصّةً أنه يحمّل ويبثّ صورًا صوّرها المتظاهرون وأرسلوها مباشرةً إلى وسائل الإعلام، أو بثّوها على المواقع الإلكترونيّة، كما يبثّ شهاداتٍ من شهود عيانٍ وغيره. فقناة الجزيرة كانت ممنوعةً من التغطية المباشرة في تونس منذ افتتاحها عام ١٩٩٦. وهي لذلك متحرّرة من قيود المراسل الخاضع للسّلطات في البلد. وإنّ عدم وجود مراسلٍ ومكتبٍ أمرٌ مضرّ لأيّ وسيلة إعلامٍ طموحةٍ، ولكنه على نحو جدليّ قد يحرّرها من الحرج مع السلطات، ويضطرّها إلى البحث عن مصادر معلوماتٍ غير رسميّةٍ. لقد تابع الناس في تونس بثّ قناة الجزيرة لكي يسمعوا عمّا يجري في بلدهم. ولكنّها أيضًا حوّلت الجمهور العربي برمّته إلى جمهورٍ مشاركٍ في الثورة. وبغضّ النظر عن النّقاش بشأن «مهنيّة» هذا البثّ، فإنه ساهم في جعل الثورة الديمقراطيّة التونسية أجندة عربية موحّدة.

لقد كان واضحًا دائمًا أنّ وسائل الإعلام العربية، وبسببٍ من اللغة

---

(٨٤) الجزيرة نت، «تونس تهاجم الجزيرة،» ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/29AE3270-7DB0-40BB-B339-4C30346E8754.htm>.

المشتركة وبدافع رغبتها في الانتشار، توحّد السوق الإعلامي العربي، وذلك بغضّ النظر عن الدوافع السياسية وهوية المالك، سواء أكان مصريًّا أم سعوديًّا أم لبنانيًّا أم قطريًّا. ولا شكّ في أنّ السلطات لا تخشى القنوات الأجنبيّة الموجودة، التي تبثّ أخبارًا عن الثورات العربيّة كما تخشى القناة الناطقة بالعربية، التي يراها السكّان في البلد المعنيّ كمحطّةٍ بديلةٍ من وسائل الإعلام الرسمية. وحين كانت المحطّات الفضائيّة العربية الأخرى متحفّظةً في نشر أخبار الثورة بسبب الخوف من انتشار عدم الاستقرار إلى بلدانها، فإنّ محطّة الجزيرة واكبت الثورة وكأنّها منبرها. وفي النهاية اضطرّت القنوات الأخرى للانضمام بشكلٍ محدودٍ لكي لا تخسر جمهور المشاهدين تمامًا. وهو ما حصل في مصر أيضًا، حيث تصدّرت قناة الجزيرة التغطية الشّاملة والكاملة والمستمرّة على الرّغم من ملاحقة السلطات المصريّة لها، وتضييقها عليها[٨٥].

هنالك بعدٌ عربي أساسيّ في الثورات العربية. وهو لا يقتصر على التشابه في بنية الأنظمة ومعاناة الناس والتطلّعات المتشابهة، والتشارك الوجداني، بل يتجاوز ذلك إلى إمكانيّة التأثير في مجرى الأحداث في البلد المعنيّ بواسطة وسائل الإعلام العربية من خارجه، وإمكانية أن يؤثّر هذا البلد بدوره في غيره من العرب بالوسائل نفسها. فعلى مستوى الشعب، تجري متابعة أخبار الشعوب العربيّة الأخرى بتورّط عاطفي غير قائم في متابعته أخبار الشّعوب غير العربية.

على الصّعيد الميداني في هذا اليوم، كان التطوّر الأبرز في ولاية القصرين. فقد رافقت الاحتجاجات النقابيّة في مركز المدينة، بتنظيم تظاهرات ضخمة في المعتمديات الرئيسة للولاية وبالأخصّ فريانة وفوسانة، ففي الأولى نقلت إذاعة «كلمة تونس» عن شهود عيان أن مسيرات حاشدة جابت شوارع المدينة، واعتصم المتظاهرون أمام مقر المعتمدية رافعين شعارات تنادي بحقّهم في التنمية وتندّد بالفساد، لتتحوّل موجة الاحتجاجات في مساء ذلك اليوم إلى مواجهات بين المحتجّين وأجهزة الأمن التي

(٨٥) وقد اختلف الأمر في حالة ثورتي ليبيا وسوريا، فقد نافستها في التغطية قنوات مثل «العربية» و«بي بي سي».

استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرّصاص الحيّ[٨٦]. وفي معتمدية فوسانة من الولاية نفسها، نقلت صفحة تونسية على موقع الفيسبوك تسجيلاً مرئيًّا لتظاهرةٍ تنادي بالديمقراطية والحرية والكرامة[٨٧].

اليوم الثّالث عشر ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠

في سياق ردّ الفعل الحكوميّ على الأحداث، أعلن رئيس الوزراء التونسي محمّد الغنّوشي أنّ الرئيس بن علي قرّر إدخال تعديل على تركيبة حكومته يشمل أربع وزاراتٍ، هي وزارات الاتّصال، والتجارة، والشّباب والرياضة، والشؤون الدينية[٨٨].

واعتقلت قوّات الأمن في هذا اليوم، في محافظة قفصة، عمّار عمروسيّة الناشط في حزب العمّال الشيوعي التونسي على خلفية الأخبار التي ينشرها في صفحات «البديل» الإلكترونية تحت عنوان انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد وفي كافّة مناطق الجمهورية. وأصدر الحزب بيانًا يطالب بإطلاق سراح عمروسيّة، وإطلاق سراح كافّة الموقوفين على خلفيّة الاحتجاجات الاجتماعيّة الأخيرة. كما اعتقلت قوّات الأمن ٤٠ شابًّا في مدينة سليانة في إثر مواجهاتٍ عنيفةٍ بين الشرطة والمتظاهرين في المدينة واعتدت قوّات الأمن بالضّرب على عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطيّ التقدمي، ما تسبّب في إصابته بجروح بالغةٍ[٨٩]. ولا شكّ في أنّ موقع «البديل» قد شكّل نافذة مهمّة لتغطية الأخبار، اعتمدت عليها وسائل الإعلام المختلفة.

---

(٨٦) «كلمة تونس»، «أحداث اليوم الثاني عشر لانطلاق الاحتجاجات،» ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2679.html>.

وانظر أيضًا البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد - اليوم الثاني عشر: بن علي يطلق الوعيد ضد الشعب.. وبكل حزم تتواصل الانتفاضة.. بكل حزم،» ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3568>.

(٨٧) صفحة «شعب تونس يحرق روحو يا سيادة الرئيس ٤،» ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.facebook.com/video/video.php?v=114320965305818>.

(٨٨) للاطلاع على قرارات بن علي قبل التنحّي، انظر الملحق الرقم (٤).

(٨٩) البديل: موقع حزب العمال الشيوعي التونسي، «بلاغ حول اعتقال عمار عمروسية،» ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.albadil.org/spip.php?article3570>.

ويلاحظ هنا أنّ محاولة الأحزاب اللّحاق بالانتفاضة الشعبية بدَت واضحة المعالم بعد خطاب بن علي، إلا أنّ هذه الأحزاب لم ترفع سقف مطالبها خارج إطار المطالب الشعبية التي لم تتبلور كمطالب سياسيةٍ حتى هذه المرحلة. ورغم جميع المحدّدات التي ظهرت والتي بشّرت بثورةٍ شعبيةٍ، استمرّت الأحزاب السياسية في التّعاطي مع الواقع على أنّه انتفاضة فقراء فحسب.

نلاحظ أيضًا حالة ولاية المنستير؛ فهي لم تشهد حركة احتجاجيّة تذكر. وقد رفضت الحركة النقابية في هذه الولاية، وخصوصًا الاتّحاد الجهوي للشغل فيها، حتى الدعوة إلى أيّ احتجاج تضامني. وعبّر عن هذا التوجّه رفض الكاتب العامّ للاتحاد الجهوي للشغل سعيد يوسف رفضًا قاطعًا تنظيم مثل هذه الاحتجاجات، معتبرًا أنّها «تعكّر صفو النظام العامّ وتحدث الشّغب»[٩٠].

من الممكن أن نعزو امتناع المنستير عن المشاركة في الانتفاضة في تلك الفترة إلى اختراق الحركة النقابيّة هناك، خاصّة أنّ سعيد يوسف هو نائبٌ في البرلمان التونسيّ عن حزب التجمع الدستوري الحاكم، وقد تمّ الاعتداء عليه لاحقًا من قبل مجموعة من المتظاهرين كما وثّق ذلك أحد مقاطع الفيديو[٩١]. ولكن هذه تفاصيل، إذ يجب أن نذكر هنا طبيعة الثورة التونسية الاجتماعية كثورة أطراف. والمنستير هي من المراكز المتطوّرة اقتصاديًا، وهي وطن جزء كبير من نخبة النظام السياسي التونسيّ منذ بورقيبة. علينا أن لا نغفل أنّ نسب البطالة في الولاية هي في أدنى مستوياتها مقارنة بمجمل الولايات التونسية، ولا فرق يُذكر بين مركزٍ وأطراف في داخل الولاية نفسها، كما تبيّن لنا الأرقام الواردة من المعهد الوطني للإحصاء (أعلى نسبة بطالة هي ٩ في المئة وأقلّ نسبة بطالة هي ٥ في المئة)، وهي مصنّفة أيضًا وفق مقياس (ESCR) الذي سبق واستعنّا ببياناته في القسم الأوّل من هذا الكتاب، تحت المعدّل الطبيعي لنسب الحرمان

---

(٩٠) راديو «كلمة تونس»، «الكاتب العام الجهوي للشغل بالمنستير يرفض مساندة سيدي بوزيد،» ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2691.html>.

(٩١) صفحة «قناة تونس أولًا» على الفيسبوك، ٢٩/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.facebook.com/video/video.php?v=120491481364945>.

الشّامل. وهذا يؤكِّد أن ثمة علاقة جدلية بين استعداد الأحزاب والحركات النقابية لقيادة الاحتجاج، وبين ظروف قواعدها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجهة والولاية، وقد قدّمت لنا حالة المنستير نموذجًا معتبرًا عن هذه العلاقة(٩٢). ففي حالة تنظيم جماهيري مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، تؤثّر طبيعة القواعد الاجتماعية في كلّ جهة في سلوك القيادة المحلّية، وينطبق ذلك بدرجة كبيرة على أحزاب المعارضة ذات القواعد الواسعة نسبيًّا. أمّا الحزب الصغير والرّاديكالي، فلا يتأثّر بطبيعة قواعده الاجتماعية (ولا سيّما إذا كانت غير موجودة عمليًّا) بقدر ما يتأثّر بمواقفه الأيديولوجيّة.

والأمر الثاني الذي يهمّنا، هو أن هنالك فرقًا في السلوك السياسي الاحتجاجي ودرجة المشاركة في النشاط الشعبي على مستوى الخروج إلى الشارع بين الجهات بموجب الوضع الاقتصادي الاجتماعي. يصحّ ذلك في حالة تونس، كما يصحّ في حالة سوريا بدرجة كبيرة(٩٣).

اليوم الرّابع عشر ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠

أقال الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي محافظ سيدي بوزيد ضمن تعديلاتٍ شملت تعيين ثلاثة ولاةٍ جدد(٩٤). وكانت ليبيا قد أعلنت قبل ذلك

---

(٩٢) يمثل حزب المبادرة، أو حزب كمال مرجان الذي شغل منصب وزير الدفاع ووزير الخارجية في حكومات بن علي، بقايا الحزب الدستوري في الانتخابات للمجلس التأسيسي بعد الثورة. وقد حصل على مقعدين في ولاية سوسة (٣٠ في المئة من أصوات المقترعين)، وعلى مقعدين في المنستير (١٧ في المئة من أصوات المقترعين)، وعلى مقعد واحد في ولاية المهدية (٦ في المئة من أصوات المقترعين). وإن استثنينا ولاية المهدية، التي حصل فيها الحزب على نسبة ضئيلة نسبيًا، فإن حضوره يكون في الساحل الشرقي لتونس. تمامًا كما تبين معنا صيرورة يوميات الثورة، أن هذا الإقليم بشكل عام لم يلتحق بالاحتجاجات. ينسحب هذا التحليل أيضًا على حزب آفاق تونس الذي يضم نخبة من «الدستوريين» على رأسهم وزير النقل السابق ياسين إبراهيم الذي حصل على ما نسبته ٤ في المئة من أصوات المقترعين في دائرة نابل ١ من الشمال الشرقي، وعلى نسبة مماثلة في ولاية مدنين الجنوبية. إن الجنوب التونسي الذي خرج منذ عهد بورقيبة من حسابات الدولة، هو بيئة ناقمة سياسيًا على خلفية الحرمان، وللحرمان وجه آخر غير الغضب وهو أن بيئته سهلة للاختراق عبر الديماغوجيا والمال.

(٩٣) مع الإضافة أنّ الانتماء المذهبي في سوريا يعدل من تأثير الموقع الطبقي والجهوي الاقتصادي الاجتماعي.

(٩٤) الجزيرة نت، «بن علي يعزل والي سيدي بوزيد،» ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20562448-F459-490A-AC88-E0DBB5F60AEA.htm>.

بيوم عن رفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل في ليبيا، وأمر معمر القذافي بمعاملتهم كمواطنين ليبيين[٩٥] لقد دلّل هذا القرار الليبيّ المعلن على مدى تخوّف نظام العقيد القذافي من امتداد الاحتجاجات وانتشارها، كما أظهر مدى الدعم الذي عمدت ليبيا لتقديمه إلى نظام بن علي، في محاولةٍ لمنع تفاقم الوضع وتدهوره باتّجاه إنتاج ثورةٍ شعبيةٍ ضدّ بن علي، قد تصل تداعياتها إلى الشرق الليبي المتململ من حكم العقيد القذافي. ويمكن الدلالة على هذا التحول من خلال مقارنته مع سلوكٍ مخالفٍ للسلطات الليبية قبيل شهرين من اندلاع الثورة التونسية في منطقة بن قردان، التي كانت قد شهدت انتفاضةً من قبل العمال التونسيين عند معبر رأس جدير مع ليبيا، بسبب تضييق السّلطات الليبيّة على حركة البضائع بين ليبيا وتونس، بعد قرارها حصر التّبادل بين ميناء صفاقس وبنغازي.

في هذا اليوم تواصل لليوم الثّاني حصار جبنيانة، إحدى أكبر المعتمديات في ولاية صفاقس، حيث شهدت استنفارًا أمنيًّا ومداهمات عشوائية للمنازل واعتداءات بالعنف الشديد على المحتجّين. وقامت الأجهزة الأمنية كذلك على مدار اليومين السّابقين بمطاردة الشباب داخل الأحياء السكنية، وأجبرت أصحاب المقاهي على إغلاقها وأدخلت السكّان إلى مساكنهم عنوة، كما قطعت التيار الكهربائي عن المدينة[٩٦].

تنبع أهمية مدينة جبنيانة من كونها قناة الوصل بين ولاية المهدية، التي شهدت في الأيام السابقة حراكًا نقابيًا وتململاً شعبيًا، وبين مركز ولاية صفاقس. وكنا قد لاحظنا في الأسبوع السابق من اليوميات، أنه منذ أن اشتدّت الحركة الاحتجاجية في ولايات الوسط عامة، والوسط الشرقي خاصة، استعمل النظام صفاقس قاعدة رئيسة لانطلاق قوّات قمع الحركة الاحتجاجية، وقد انجرّت السلطة إلى ذلك على ما يبدو، لتوفُّر بنية تحتية في المدينة، من مراكز توقيف وسجون وتجهيزات أمنيّة، على عكس

---

(٩٥) الجزيرة نت، «ليبيا ترفع قيود العمل عن التونسيين،» ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/2A4D8CCA-9AA8-4317-93D9-96929D0093D6.htm>.

(٩٦) «كلمة تونس»، «تواصل حملة المداهمات والاعتقالات،» ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٠، <http:// www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2705.html>.

الولايات المجاورة التي كانت مهمّشة على هذا الصعيد أيضًا. وفي حين كانت ولاية سيدي بوزيد قد أفلتت تمامًا من أيدي النظام، فقد كانت الحركة الاحتجاجية في كلٍّ من المهديّة والقيروان وقابس (كما يظهر في الخريطة أدناه) بصدد التحوّل إلى ثورة شاملة كما حدث في سيدي بوزيد، وهو ما سيعني تطويق المقرّ المركزيّ للسلطة على مستوى الطرف وهو صفاقس، ونضوج هذا المسار: أي محاصرة الثّورة لصفاقس حتى سقوطها، وحدث ذلك في اليوم الثّلاثين للثورة في ١٢ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١١.

الخريطة رقم (٥ ـ ١)
خريطة الولايات المحيطة بولاية سيدي بوزيد



اليوم الخامس عشر ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠

على صعيد التطور في الاحتجاجات النقابية، أعلنت منظمة حرية وإنصاف أنّ قوّات البوليس السياسي اقتحمت بهْو محكمة تونس ٢ في مدينة سيدي حسين السيجومي، واعتدت على المحامين المتضامنين مع الحركات الاحتجاجيّة. وحوصرت المنطقة التي توجد فيها المحكمة بأعدادٍ كبيرةٍ من قوّات الشرطة، وكان في مقدّمتها عناصر البوليس السياسي، وعُزلت عن باقي المدينة. وفي تونس العاصمة، مُنع المحامون من دخول قصر العدالة،

وحين تجمّعوا أمام دار المحامين قامت قوّات كبيرة بدفعهم، والاعتداء بالضّرب بالهراوات والأرجل والأيدي على عددٍ كبيرٍ منهم، وأصيب عددٌ منهم بجروحٍ بالغةٍ[٩٧]. وقد رصد أحد التسجيلات المرئيّة على صفحة تونسيّة على الفيسبوك حشد المحامين في العاصمة التونسية وهم يهتفون: «بن علي يا جبان... المحامي لا يُهان»[٩٨].

وأشار بيان حرية وإنصاف إلى أنّ عددًا من المحامين في معتمدية جندوبة في الشمال الغربي، مُنعوا من الدخول إلى محكمتها، وقد سُجّلت حوادث اختطاف، كان آخرها في ذلك اليوم اختطاف رابح الخرايفي المحامي وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي من قبل مجموعةٍ من الأشخاص يرتدون الزيّ المدنيّ، ورموه في أحد الأحياء المتاخمة للمدينة[٩٩].

وفي سوسة، قالت حرية وإنصاف إنّ أعوان البوليس السياسي، والذين حضروا بأعدادٍ كبيرةٍ، اعتدوا على الناشط السياسي في الحزب الديمقراطي التقدمي حليم المؤدب أمام المحكمة. وفي قفصة، وقعت اعتداءات على المحامين في المحكمة الابتدائيّة. كما حُوصرت المحكمة ووقعت اعتداءات على المواطنين الذين حاولوا المرور. وفي بنزرت، حُوصرت المحكمة ومُنع المحامون من عقد اجتماعهم التضامني مع أهالي سيدي بوزيد. كما جرى الاعتداء على المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين النقابيين الذين تجمعوا في مقرّ الاتحاد الجهوي للشغل، وقد ذكر بعض الحضور أن الإصابات كانت بليغةً. وفي المهديّة، جرى الاعتداء على المحامي هشام القرفي. كما أحيل أربعة من شباب مدينة أمّ العرايس إلى التحقيق في المحكمة الابتدائيّة بقفصة بتهمة إضرام النّار في سيّارةٍ إداريةٍ، ومحاولة الإضرار بأملاك الدولة[١٠٠]. وفي صفاقس، رصد مقطع مرئيّ

---

(٩٧) منظمة حرية وإنصاف، بيان حقوقي: «المحامون يتعرضون لهجمة بوليسية شرسة،» ٣١/١/٢٠١٠، نقلًا عن موقع تونس المسلمة: <http://www.tunisalmoslima.com/modules.php?name=News&file=print&sid=1779>.

(٩٨) صفحة «شعب تونس يحرق في روحو يا سيادة الرئيس ٤،» ٣١/١٢/٢٠١٠، <http://www.facebook.com/photo.php?v=115086408562607>.

(٩٩) منظمة حرية وإنصاف، بيان حقوقي: «المحامون يتعرضون لهجمة بوليسية شرسة».

(١٠٠) المصدر نفسه.

تظاهرة حاشدة للمحامين ينشدون: «إذا الشعب يومًا أراد الحياة.. فلا بدّ أن يستجيب القدر»[١٠١].

نلاحظ في هذا اليوم، انتفاض المحامين كجبهة واحدة في مختلف الولايات التونسية، ولا شكّ في أنّ قطاع المحامين كان من أكثر القطاعات تضرّرًا في عهد الرئيس المخلوع، نظرًا لتفشّي الفساد في المحاكم التونسية والضّيق اليوميّ الذي كان يشعر به هؤلاء بوصفهم يعملون قريبًا من مشاهد الظلم القضائي الذي يتعرّض إليه المواطن التونسي، الأمر الذي أدّى إلى تركز أنوية أعمال الاحتجاج في المحاكم حيث يعتصم المحامون أو يتظاهرون.

وقد أثار انتباهنا في هذا اليوم أيضًا، صدور بيان عن الاتحاد الديمقراطي الوحدوي برئاسة أحمد الإينوبلي وهو من «أحزاب الديكور». وفي بيانه الثاني هذا منذ اندلاع الثورة، نجد نموذجًا لحزب يحمّل المسؤولية ليس للنظام الحاكم، بل للسلطات الجهوية، على فشل سياسات التنمية لأنها لا تطبّق الخطط التنموية المركزية، وللإعلام التونسي الفاشل الذي لا يمكنه مجابهة تحدّيات الإعلام الخارجي[١٠٢].

اليوم السّادس عشر ١/ ١/ ٢٠١١

أصدر التجمّع الدستوري بيانًا ردَّ فيه على انتقادات الحزب الاشتراكي الفرنسيّ، واتّهمه بالتدخّل في الشؤون الداخلية لتونس، وانسياقه في انتقاداته للقمع من قبل قوّات الأمن ضدّ المتظاهرين في سيدي بوزيد وراء «التضليل الإعلامي»، معتبرًا أنّ هذه الادّعاءات غير صحيحة وأن «تونس دولة ذات سيادة لا تقبل دروسًا من أحد عن التنمية والديمقراطية»[١٠٣].

---

(١٠١) صفحة «شعب تونس يحرق في روحو يا سيادة الرئيس ٤،» <http://www.facebook.com/photo.php?v=115047711899810>.

(١٠٢) «احتجاجات سيدي بو زيد كشفت محدودية الأحزاب التونسية،» دي برس، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠. يمكن الاطّلاع على الخبر على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=68353>.

(١٠٣) راديو «كلمة تونس»، «حزب التجمع يهاجم انتقادات الحزب الاشتراكي الفرنسي،» ١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2724.html>.

وأصدرت حركة النّهضة المحظورة التي اعتقل العديد من أنصارها وناشطيها بيانًا دانت فيه ما أسمته المحاكمة السياسيّة الظالمة للناشط السياسي والقيادي فيها صالح عبد الله الذي حُكم عليه بستّة أشهر سجنٍ نافذة(١٠٤).

ومن ناحية ميدانيّة، استمرّت السلطات الأمنية في فرض حصارٍ أمنيّ على معتمدية جبنيانة، بعد مواجهات بين قوّاتها ومتظاهرين في المدينة، وتم اعتقال عدد من المتظاهرين بعد حملة مداهمات نفّذتها أجهزة الأمن(١٠٥). وفي هذا اليوم، بدأت بوادر حركة احتجاجيّة تنتشر، كما وثّقت ذلك مقاطع فيديو، وخاصة في مركزي ولايتي سليانة(١٠٦) والكاف(١٠٧)، حيث خرجت تظاهرات متوسّطة الحجم، تضمُّ معطّلين من العمل تطالب بحقّ العمل، وتتضامن مع سكان سيدي بوزيد. وفي ذلك إشارة إلى تكثّف الاحتجاجات في الإقليم الشماليّ الغربي.

على خطّ موازٍ، ومع انخراط طلّاب المدارس والمعاهد الثانوية بفاعليّة في الاحتجاجات، بدأ التجمع الدستوري الديمقراطي في الإشراف على اجتماعات حصلت في فروع وزارة التّربية من أجل ما سمّاه «التصدّي الحازم لمن يحاول أن يلعب بالشباب التلمذيّ والطلابيّ وتفعيل دور التجمّعيين في فضح مضامين وأسماء المناوئين والمشكّكين»(١٠٨).

---

(١٠٤) للاطلاع على بيان حركة النهضة بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. انظر الملحق رقم ١١/١١.

(١٠٥) «كلمة تونس»، «احتجاجات في مدينة جبنيانة وسط حصار أمني،» ١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2722.html>.

(١٠٦) صفحة «شعب تونس يحرق في روحو يا سيادة الرئيس ٤،» ١/ ١/ ٢٠١١، <http:// www.facebook.com/photo.php?v=1811422208321>.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) كان التجمع الوطني الدستوري في اجتماع الديوان العام له بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، قد دعا إلى تجنيد محزبيه من أجل إفشال التجمعات الشعبية، وهو ذات الدور الذي أداه الحزب الحاكم في سوريا من خلال تجنيد طلاب بعثيين هدفهم قمع الاحتجاجات التي تحصل، خاصة داخل الحرم الجامعي.

انظر: راديو «كلمة تونس»، «حملة تجمعية لإحباط تحركات محتملة للطلبة والتلاميذ،» ١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2721.html>

اليوم السّابع عشر ٢/ ١/ ٢٠١١

شاعت أخبار عن وفاة محمد بوعزيزي وهو الأمر الذي أدّى إلى اشتداد حدّة التظاهرات في الولايات المنتفضة، بعد تراجع نسبيّ في وتيرتها في الأيام السابقة. ومن الواضح أنّ التراجعات في هذه المرحلة المتقدّمة من الثورة هي تراجعات مفارقة لا تؤثّر في المسار العامّ الذي قطع مع الماضي. ومن هنا فإنّ أيّ خبر أو حدث، أو حتّى إشاعةٍ قد تثير أعمال الاحتجاج من جديد.

أبرز التطوّرات في هذا اليوم تشير إلى استماتة من قبل النظام لمنع أيّ حراك احتجاجيّ في مركز صفاقس، فقد قمعت أجهزة الأمن التونسية تحرّكًا نقابيًّا أمام الاتحاد العامّ للشغل للتّضامن مع سيدي بوزيد[١٠٩]. وعن هذه الحادثة، أورد أحد النقابيّين من صفاقس (لم يفصح عن اسمه) وقام بتصوير التظاهرة عبر كاميرا هاتفه النقّال، أنّ الكاتب العامّ للاتحاد الجهويّ في المدينة رفض الخروج في المسيرة، «متوعّدا الحاضرين إنْ هم خالفوا تعليماته»، ومستعينًا بعددٍ من أعوان السلطة الذين خرّبوا التظاهرة عبر ترديدهم بعض الشّعارات المؤيّدة للنظام. ويذكر أيضًا أنّ عددًا كبيرًا من المتظاهرين كانوا من الطلّاب الذين اعتقل ستّة منهم[١١٠].

وقبضت الأجهزة الأمنيّة على والد وعمّ أحد الشبّان المصابين بطلق ناريّ في مواجهات منزل بوزيّان ونُقل في إثرها إلى مستشفى صفاقس[١١١]. وقد وصل الأمر إلى تعرّض أعضاء فرع الرابطة التونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان في أحد المقاهي وسط المدينة، إلى التشويش والطّرد من المقهى ومنعهم من البقاء فيه[١١٢]. في حين استمرّت عمليات المحاصرة والمطاردة

---

(١٠٩) راديو «كلمة تونس»، «صفاقس: تجمّع بدار الاتحاد ومطالبة بمسيرة لم تقع،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2731.html>.

(١١٠) مدونة «نواة»، «تجمع عمالي وشبابي أمام الاتحاد بصفاقس والبيروقراطية وأذنابها تفكّ التعبئة وتجهض المسيرة،» (مرفقة بتسجيل فيديو)، ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://24sur24.posterous.com/-video-demo-in-sfax-today-sidibouzid-fb-tag-v>.

(١١١) راديو «كلمة تونس»، «صفاقس: القبض على أفراد عائلة أحد مصابي منزل بوزيان،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2734.html>.

(١١٢) راديو «كلمة تونس»، «صفاقس: منع أعضاء فرع الرابطة من الجلوس في مقهى،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2728.html>.

في معتمدية جبنيانة إلى حدّ قيام البوليس السياسيّ بالذّهاب إلى منازل التلاميذ وترهيبهم، وإجبارهم على توقيع التزامات بعدم المشاركة في أيّ تحرّك احتجاجيّ(١١٣).

وقد رُصدت حادثة مشابهة في أحد مراكز ولاية المهديّة، عندما قام عدد من المسؤولين في حزب التجمّع الحاكم في معتمدية الشابّة بالاتّصال بعدد من التلاميذ، ونقلهم في سيّاراتهم الخاصّة مع أوليائهم إلى منزل أحد المسؤولين، وهناك تمّ ترهيبهم من مغبّة خوض تحرّكات تلمذيّة، وأُلزم البعض منهم بالتّوقيع على التزام بعدم الاحتجاج في معاهدهم ومناشدة الرئيس بن علي للترشّح لانتخابات عام ٢٠١٤(١١٤).

تُظهِر أحداث هذا اليوم واليوم الذي سبقه، أنّ النظام كان منتبهًا إلى خطر تحرّك التلاميذ في صفاقس والولايات المحيطة بها، خاصّة قبل يومٍ واحد من عودة الطّلاب من إجازاتهم إلى مدارسهم ومعاهدهم. ولذلك قامَ بتحرّكات غير عاديّة لحماية المدينة، التي كان سيعني خروجها ضدّه ضربة قاصمة للنظام في مناطق الوسط والجنوب بأكملها.

اليوم الثّامن عشر ٣/ ١/ ٢٠١١

على صعيد مواقف الأحزاب التونسية، أصدر حزب العمّال الشيوعي التونسي بيانًا يصف فيه ما يحدث بثورة شعبية لتغيير النظام، وإقامة نظام ديمقراطي، وأشاد بحسّ الجماهير الشعبي الذي يرفض إجراء الإصلاحات المطلوبة في ظلّ حكم بن علي. ولكن الحزب لم يتوقّع أيّ تطورات، لأنه يدرك أنها ثورة شعبية من دون قيادة، وأنها تعتمد على حركة الجماهير. ودعا إلى تشكيل قيادة سياسيّة لقوى المعارضة الوطنية(١١٥).

مع شيوع الأخبار التي تردّدت عن وفاة الشابّ محمد بوعزيزي،

---

(١١٣) صفحة «شعب تونس يحرق في روحو يا سيادة الرئيس ٤،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.facebook.com/cha3b.tounes.ya7re9.firou7ou.n4/posts/175525959154193>.

(١١٤) راديو «كلمة تونس»، «حملة تجمعيّة لترهيب التلاميذ في الشابة،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2730.html>.

(١١٥) انظر الملحق رقم ١١/ ١٢.

انتشرت موجة من الغليان الشعبيّ في مناطقَ مختلفة، كان أبرزها في مدينة تالة في ولاية القصرين التي شهدت مواجهاتٍ عنيفة، أحرق فيها المتظاهرون مقارّ رسميّةً تابعةً لحزب التجمع الدستوري الحاكم(١١٦).

كما توسّعت الحركة الاحتجاجيّة في منطقة الشمال الغربي لتصل إلى مراكز ولايات جندوبة وباجة والكاف وسليانة، في صورة اعتصامات لخرّيجي الجامعات العاطلين من العمل. وذكرت إذاعة كلمة تونس أنّ السّلطات استقبلت بعضًا منهم، وأوكلت لبعض الموظّفين قبول طلبات التّوظيف في «محاولة لامتصاص الغضب وتأجيل تداعيات الأزمة الاجتماعيّة في البلاد»(١١٧).

ولإلقاء الضّوء على ما وصفته «كلمة تونس» بامتصاص الغضب، تفيدنا شهادة سمير كوكة، معلّم اللغة الفرنسية، الذي شارك في اليوم الأوّل في اعتصامات ولاية سليانة، حيث يقول: «بدأت الاحتجاجات في ولاية سليانة في الثاني من كانون الثاني/ يناير، عندما سمع أهالي المدينة أنّ السلطات قامت بتعيين عدد كبير من أهالي سيدي بوزيد في وظائف تعليميّة عندنا، وهو الأمر الذي جعل العشرات من العاطلين من العمل يذهبون إلى مقرّ البلديّة، ويطالبون بعدالة التوظيف، أو بتعيين معلّمي سليانة في أماكن أخرى. وقد كان ردّ الوالي ورئيس البلدية عنيفًا، الأمر الذي أدّى إلى أن يعتدي المحتجّون على مقرّ البلدية»(١١٨).

لقد انطلقت تظاهرات ولايات الشّمال الغربيّ، وعلى رأسها سليانة وجندوبة، من واقع التهميش الذي عانته المنطقة الفلاحية، وسوف تتّخذ هذه الاحتجاجات طابعًا عنيفًا في اليوم الثاني والعشرين للثورة بسبب عدم نضوج الحركة النقابيّة. ويعود سبب عدم نضوج هذه ـ كما يبدو ـ إلى قلّة

---

(١١٦) راديو «كلمة تونس»، «حرق مقرّ التجمع في معتمدية تالة،» ٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2745.html>.

(١١٧) راديو «كلمة تونس»، «الشمال الغربي: حشود العاطلين تدقّ أبواب مقرّات السيادة،» ٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2739.html>.

(١١٨) من شهادة معلم اللغة الفرنسية سمير كوكة، في مقابلة أجريت معه يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عبر «السكايب». أجرى المقابلة الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هاني عوّاد.

المؤسّسات التي يعمل فيها نقابيّون بسبب التّهميش، لذلك كان من السّهل اختراق الحركة من قبل نظام بن علي، وهو الأمر الذي سيعني تحرّك الاحتجاجات بلا قيادة تحدّد لها أهدافًا عامّة سياسيّة واجتماعية، كما سيتوضّح لاحقًا.

وفي هذا اليوم، حيث عاد الطّلاب إلى مدارسهم ومعاهدهم بعد إجازة الشّتاء، شهدت عدة مؤسّسات تعليمية في كامل البلاد التونسية مواجهات مع قوّات الأمن. ونقلت وكالات أنباء مختلفة أنّ طلاب المدارس الإعدادية والثانوية في القصرين وقابس وقفصة والمهديّة خاضوا جملة من التحرّكات، تراوحت بين التجمهر والمسيرات ورفع شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومندّدة بالفساد، ومطالبة بالحرية[١١٩].

وفي سياق التعليق على انتفاضة الطّلبة في مختلف المدن التونسية، تجدر الإشارة إلى أنّ عودة التلامذة إلى مدارسهم ومعاهدهم قد ساهمت في تركيز الحركة الاحتجاجية في مراكز الأطراف. وقد ساعد النظام في ذلك، عبر سياساته التنموية اللامتوازنة على مستوى الجهات، بإجبار الطلبة على الالتحاق بمدارس ومعاهد وجامعات تقع في المراكز، وهذا يعني أنّ أيّ انتفاضة طلابية لا بدّ أن تكون بهذا الشكل.

تضع احتجاجات الطلاب أيّ نظامٍ أمنيٍّ أمام مأزق، فهو لا يستطيع منعهم من العودة إلى مدارسهم ومعاهدهم وجامعاتهم عبر إعلان تعليق الدوام، لحرصه على دعايته القاضية بأن كل شيء على ما يرام، وأن مؤسسات الدولة التي من بينها المؤسسات التعليمية تسير كما يجب؛ وهو يدرك في الوقت ذاته أنه مع عودتهم سوف يزداد زخْم الحركة الاحتجاجية؛ كما توقعت ذلك تحليلات صحفية[١٢٠]، وكما ظهر من سلوكه الترهيبي للتلاميذ في اليومين السّابقين.

---

(١١٩) راديو «كلمة تونس»، «تحركات تلمذية، إضرابات ومحاصرة للمعاهد الثانوية،» ٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2736.html>.

(١٢٠) انظر على سبيل المثال: شبكة الحوار الإعلامية، «تونس: هل سيقع التمديد في العطلة المدرسية والجامعية؟،» ٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=12879>.

قلّما يرفع طلاب الثانويّة شعارات تحتجّ على البطالة أو على الفقر، لأنهم يوجدون خارج عملية الإنتاج وليسوا مسؤولين عن إعالة أُسَر، ويميلون بسهولة أكبر لرفع شعارات تطالب بالحرّية وبإنهاء الفساد، وغالبًا ما تدفعهم إلى ذلك حماسة الشّباب ومثله، لذلك يعجز النظام عن معالجة احتجاجاتهم عبر الوعود والإصلاحات، ولا يجد بُدًّا من مواجهتها بالعنف(١٢١).

اليوم التّاسع عشر ٤/ ١/ ٢٠١١

استمرّت الاشتباكات في مدينة تالة بين المتظاهرين والشّرطة أمام مقرّ معتمدية تالة التابعة لولاية القصرين. وخرج سير الأحداث عن سيطرة قوّات الأمن، فقد قام المحتجّون بحرق مقرّ التجمّع الدستوري، ومقرّ المعتمدية، ومبنى الشرطة، وعددٍ كبيرٍ من سيارات الشرطة. وقامت القوّات الأمنيّة باستقدام تعزيزاتٍ كبيرةٍ من ولايتي سوسة والمهدية. تشكّلت تلك التعزيزات الأمنيّة من قوّات الشرطة ومن فرقٍ بوليسيةٍ متنوّعةٍ قدمت على متن حافلاتٍ وسيّاراتٍ كثيرةٍ لقمع الاحتجاجات.

وفي القصرين، انطلقت مسيرة ضخمة جابت شوارع المدينة، حاولت قوّات الأمن قمعها ولكنها فشلت، فاكتفت بمراقبة المسيرة(١٢٢).

سوف نلاحظ في صيرورة تطوّر الأوضاع في القصرين أنّ استدعاء قوّات أمنيّة إضافية لقمع الاحتجاجات فيها سوف يتوقّف عند هذا الحدّ، وسوف ينتبه النّظام ـ في مرحلةٍ لاحقة ـ إلى أنّ سحب الأجهزة الأمنية من محيط صفاقس، سيشكّل خطرًا على الأخيرة، لأنّ ذلك يتركها عرضة للتّعبئة والاحتجاجات. ولا شكّ في أنّ أهمية صفاقس بالنسبة إلى النّظام تفوق أهمية

---

(١٢١) يُستثنى من ذلك احتجاجات أحزمة الفقر في العاصمة التونسية بعد ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، حيث ظهر أن شعارات الطلبة تركزت على حق العمل والاحتجاج على الفقر. وموضع الاختلاف هو أن طلبة تونس كانوا من الجامعيين الذين انتقلوا إلى أحياء تونس الشعبية من أجل الدراسة. ونسبة كبيرة منهم تعمل لكي تستطيع مساعدة ذويهم، والإنفاق على تكاليف دراستهم ومعيشتهم.

(١٢٢) راديو «كلمة تونس»، «تجدد المواجهات في مدينة تالة والقصرين وإيقافات بالجملة،» ٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2754.html>.

ولمشاهدة جانب من جوانب المواجهات في تالة في هذا اليوم، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=oy_x_WAkRqA>.

القصرين، لذا سوف يجد نفسه بعد أيام معدودة وهو يستخدم الرصاص الحيّ ضدّ المتظاهرين، أو ما يسمّى «القوّة المميتة»، بدلًا من استدعاء عناصر من ولايات الوسط الشرقيّ.

في هذا اليوم أيضًا، تركّزت الاحتجاجات الطلابيّة في ولاية صفاقس وخصوصًا مركزها، فقد أضرب التلاميذ في بعض المعاهد في المدينة، وانطلقوا في تظاهرات احتجاجيّة متفرّقة. وقامت الأجهزة الأمنية على الفور باعتقال عدد من الذين شاركوا في الاحتجاجات بالمعاهد الثانويّة واستدعاء أوليائهم. وقد شملت الإضرابات في الولاية أيضًا معاهد جبنيانة والعامرة والحنشة والحزق. وانتقلت الإضرابات جزئيًّا إلى بعض مدن ولاية باجة المحاذية لصفاقس[١٢٣].

وللتدليل على وزن ولاية صفاقس في الحركة الطلابيّة التونسية، يمكن مراجعة توزيع أعضاء آخر مؤتمر لنقابيّي التعليم الثانوي قبل أقلّ من سنةٍ من اندلاع الثورة، حيث حصلت ولاية صفاقس على أعلى عدد ممثّلةً باثني عشر نائبا، تليها تونس بأحد عشر نائبًا[١٢٤].

لماذا ركّزت وسائل الإعلام الاجتماعي ووكالات الأنباء على التظاهرات الطلابيّة المنطلقة من المدارس الثانوية والمعاهد في صفاقس، ولم تركّز على احتجاجات طلبة جامعة صفاقس؟ تجيبنا عن هذا التساؤل الطريقة التي حيّد بها نظام بورقيبة أهمّ مؤسّسة تعليمية في عاصمة الوسط والجنوب، فباستثناء كلّية الطبّ التي تقع في قلب صفاقس، تتفرّق بقيّة الكلّيات وتبعد من المركز بمسافةٍ أدناها أربعة كيلومترات (كلّية العلوم الاقتصادية)، وأقصاها عشرة كيلومترات (كلية الحقوق)[١٢٥]، وهذا يدلّ على وعي النّظام التونسيّ منذ فترة مبكرة للخطر الذي يعنيه تجمّع الطلاب ضمن حرمٍ جامعيّ واحد.

(١٢٣) راديو «كلمة تونس»، «تواصل الاحتجاجات في عدد من المعاهد،» ٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2750.html>.

(١٢٤) موقع «تورس»، «مؤتمر نقابة الثانوي: تفاصيل توزيع النيابات على كل الولايات،» نقلًا عن صحيفة **الشروق** التونسية، ٦/ ١/ ٢٠١٠، <http://www.turess.com/alchourouk/155260>.

(١٢٥) للاطّلاع على عناوين الكلّيات الجامعية والمؤسّسات التعليمية الرئيسة في صفاقس، انظر: <http://www.mes.tn/arab/universite/univ_a_sfax.htm>.

مع ازدياد وتيرة التحرّكات الطلابيّة، وخاصّة في مناطق الوسط الشرقيّ، بدأت الانتفاضة التونسيّة في الانتشار ضمن الفئات الوسطى مبرزةً سمات فئة اقتصاديّة وسياسية لم يستطع نظام بن علي التّعاطي مع حاجاتها لجهة الشّغل والبطالة، خاصّة في ظلّ نظام تعليمي متطوّر قياسًا بالدّول العربيّة المحيطة، إضافة إلى التّهميش السياسي وحالة الاغتراب الاجتماعيّ والسياسيّ لهذه الفئات في ظلّ نظام تسلّطي. لقد ضيّق النظام هامش الحريات المكتسبة وأسهم في تمركز القوّة والسلطة والعمل السياسيّ ضمن الإطار الحزبيّ للتجمّع الدستوري الحاكم، إضافة إلى النّفوذ الاقتصاديّ لعائلة بن علي والطّرابلسي التي استغلّت اللّبرلة الاقتصادية لإنشاء عكسها، أي لإنشاء شبكة علاقات اقتصاديّة أمنيّة شكّلت ركائز داعمة للنّظام ولاستمراره سياسيًّا.

اليوم العشرون ٥/ ١/ ٢٠١١

أعلنت وفاة الشابّ محمد بوعزيزي بعد ١٨ يومًا من محاولة الانتحار حرقًا والتي أطلقت شرارة الثورة، وقد شارك عددٌ كبير من سكّان ولاية سيدي بوزيد في موكب جنازته في ظلّ حضورٍ أمنيّ مكثّف استعدادًا لتجدّد التظاهرات والمواجهات[١٢٦].

وبالتزامن مع اندلاع احتجاجاتٍ شاملة في ولاية القصرين وخاصّة في تالة[١٢٧]، تواصلت الاحتجاجات الطلابية في عددٍ من الولايات؛ في سيدي بوزيد والكاف وسوسة وقبلّي وقفصة؛ في حين اشتدّت التظاهرات الطّلابية في صفاقس ومحيطها[١٢٨].

رصدنا في هذا اليوم بيانًا لحركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي

---

(١٢٦) يمكن مشاهدة جانب من جنازة بوعزيزي على هذا الموقع: <http://www.youtube.com/watch?v=YSI4nrMXgKw>.

(١٢٧) راديو «كلمة تونس»، «تجدد الاشتباكات في تالة وحملة واسعة من الاعتقالات،» ٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2769.html>.

(١٢٨) البديل «الحزب العمّالي الشيوعي التونسي،» «انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد ـ اليوم العشرون: الآلاف في سيدي بوزيد يشيعون رمز انتفاضتهم، الشباب الطالبي والتلمذي يصعّد الاحتجاجات،» ٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.albadil.org/spip.php?article3634>.

انظر على سبيل المثال إلى تظاهرات المعهد التقني في صفاقس في هذا اليوم: <http://www.youtube.com/watch?v=xE9EOJICXHk>.

سابقًا) موقّعًا باسم رئيسه أحمد إبراهيم يدعو فيه الحكومة إلى الحوار والإصلاح. وواضحٌ من البيان أنّ الحزب لا يزال بعيدًا من فكرة إسقاط النظام وأنه يطالب بالحوار معه: «تؤكّد حركة التجديد نداءها إلى السلط العليا في البلاد كي تطوي نهائيًّا صفحة التعامل الأمنيّ مع الحركات الاجتماعية في بلادنا والتخلّي عن سياسة التجويع التي لا تولّد إلّا اليأس، وذلك باتّخاذ إجراءات جدّية من أجل تهدئة الخواطر ووضع حدٍّ للاحتقان وتنقية المناخ الاجتماعي والسياسي وفتح صفحة جديدة من الحوار البنّاء في شأن ملفات التشغيل والتعليم والتنمية الشّاملة والعادلة، وعن مستقبل تونس الذي يهم كلّ أبنائها دون استثناء وما يستدعيه أمنها واستقرارها من إصلاحات سياسيّة جوهرية لا غنى عنها فيما يتعلّق بنمط الحكم وبالاختيارات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعية»[١٢٩].

اليوم الحادي والعشرون ٦/ ١/ ٢٠١١

أضرب المحامون عن العمل في كامل أنحاء البلاد[١٣٠]، وخاصّة في صفاقس التي كان الإضراب فيها جذريًّا إلى درجة أنْ رفض المحامون استقبال وفدٍ عن اتّحاد الشغل من الولاية ترأّسه الكاتب العامّ للاتّحاد الجهوي فيها، في حين طرد نقابيّو قطاع العدلية بصفاقس الكاتب العام للاتحاد معتبرين أنه لا يمثّلهم[١٣١]. وكنّا قد أشرنا إلى موقف الكاتب العامّ من التحرّكات الاحتجاجيّة ورفضه خروج مسيرة نقابيّة في اليوم السّابع عشر.

يمكن قراءة ذلك في سياق مواقف الاتّحادات الجهوية للشّغل والمنظّمات النقابيّة المختلفة، وفي إطار التّململ الحاصل لدى القيادات النقابيّة الجهوية ضدّ سياسات الحزب الحاكم، والتي تمّ تدجينها بعد انتفاضة الحوض المنجميّ وبن قردان، باتجاه دور نقابيّ للاتحاد العام التونسي

---

(١٢٩) انظر ملحق رقم ١١/ ١٣.

(١٣٠) موقع قناة «فرانس ٢٤»، «إضراب المحامين التونسيين يمر في هدوء ويسجل مشاركة عالية،» ٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110106-strike-lawyers-tunisia-protest-violence-demonstration>.

(١٣١) موقع إذاعة كلمة تونس على الفيسبوك، «موجز نشرة أنباء راديو كلمة ليوم ٦ جانفي ٢٠١١،» <http://fr-fr.facebook.com/note.php?note_id=480643086324>.

للشغل في رسم توجّهات السياسية الاقتصاديّة للدولة. كما يظهر رغبةً لدى الاتحادات الجهوية في أن يقوم الاتحاد العام التونسي للشغل بشقّ عصا الطّاعة عن الحزب الحاكم، ويمارس دوره الطبيعي على غرار ما حصل في أزمة عام ١٩٧٨، وفي انتفاضة الخبز عام ١٩٨٤.

وقد كان لهذه الضغوط آثارٌ سريعة في جرّ القيادة العامّة للاتحاد الذي عقد مكتبه التنفيذي اجتماعًا، تمخّض عن بيانات نقابيّة تضامنيّة مع الاحتجاجات في سيدي بوزيد، ودعوات للحكومة لحلّ المشاكل الاجتماعية التي فجّرت الاحتجاجات، ودعت إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية، وتعميق الحريات والديمقراطية[١٣٢]. وسوف تسفر هذه الضّغوط بعد خمسة أيام، أي في تاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير، عن سماح الهيئة التنفيذية للاتحادات الجهوية «المعنية» تقرير «ما تراه صالحًا»[١٣٣].

على أيّ حال، هنالك تطوّران جديران بالملاحظة في هذا اليوم، الأوّل: اشتداد التّظاهرات الطّلابية في مركز ولاية صفاقس حيث أضرب لليوم الثاني عدد كبير من المعاهد، صاحبها خروجٌ إلى الشّارع واشتباكات مع أجهزة الأمن[١٣٤]، وفي معتمدية الشابّة أيضًا؛ وهي إحدى مراكز ولاية المهديّة في محيط صفاقس، حيث أضرب تلاميذ المعاهد وشنّت أجهزة الأمن حملة واسعة ضدّ الطلبة الذين حاولوا الخروج في تظاهرات احتجاجية[١٣٥]. أمّا الثاني، فهو ازدياد زخْم التظاهرات المطلبيّة في منطقتي الشّمال الغربيّ (الكاف وسليانة خصوصًا)، والوسط الغربي (ولاية القصرين). وكانت السّمة الغالبة على المتظاهرين - كما تورد مختلف الوكالات والشبكات الاجتماعية - هم من الشباب العاطلين من العمل، رغم ورود أنباء من هنا وهناك عن احتجاجات طلابية كما في ولاية جندوبة مثلًا، في الشمال الغربي.

---

(١٣٢) راديو «كلمة تونس»، «اتحاد الشغل يتضامن مع المحتجين ويدعو إلى الإصلاح السياسي،» ٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2772.html>.

(١٣٣) انظر إلى اليوم السادس والعشرين من هذه اليوميات.

(١٣٤) من شهادة نجاة بن منصور.

(١٣٥) راديو «كلمة تونس»، «تواصل التحركات الاحتجاجية التلمذية،» ٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2776.html>.

يمكن الاستنتاج من هاتين الملاحظتين أن الولايات المهمّشة أخذت فيها الاحتجاجات طابعًا مطلبيًا واضحًا، بداية بمطلب توفير مناصب العمل. أمّا الاحتجاجات في الولايات الكبرى، وخاصّة صفاقس، فإنها أخذت طابعًا نقابيًّا قادها المحامون والطلاب، وعليه، فقد كانت تحمل سقفًا شعاراتيًّا أعلى يمكن تلخيصه في: الحرية.

في هذا اليوم، بدأ نزول الجيش لحماية المباني الحكوميّة في عددٍ من المناطق، بأمرٍ من الرئيس بن علي[١٣٦]، وهو الأمر الذي دلّل على عجز القوى الأمنيّة للنظام التونسي عن احتواء الأزمة التي وصلت إلى مرحلة الذّروة عندما عمّت مختلف أرجاء تونس، ومهّدت لسقوط النظام، بعد أن فشل في كبح جماح المسار التصاعديّ للأزمة.

اليوم الثّاني والعشرون ٧/ ١/ ٢٠١١

عمّت التّظاهرات في ليلة هذا اليوم مختلف مناطق سليانة، وقد واجهت الشّرطة المحتجّين في مركز الولاية، الذين أحرقوا مؤسّسات حكومية؛ بقنابل الغاز المسيل للدموع. وفي صباح هذا اليوم، اعتصم عاطلون من العمل وفقراء في مقرّ الولاية مطالبين بحقّهم في العمل. وفي معتمدية مكثر، دارت مواجهات بين المتظاهرين وقوّات الأمن، وأُضرمت النيران في مبنى البلدية، إضافةً إلى عددٍ من المقارّ الحكومية. وفي معتمدية بورويس، أحرق متظاهرون مكتب العمدة ومقرّات الحزب الحاكم وفرع اتّحاد الفلاحين، وخرّبوا نصب ٧ نوفمبر[١٣٧].

إنّ ما يلاحظ في أحداث سليانة، وهي من الولايات المهمّشة التابعة لإقليم الشمال الغربي، أنّ حوادث فوضى رافقت العمليات الاحتجاجيّة، بما في ذلك أعمال نهب وتخريب ضدّ مؤسّسات خاصّة، لكن وكالات الأنباء المعارضة سكتت عنها أو همّشتها لكي لا تصبّ في دعم دعاية النظام التي

---

(١٣٦) انظر على سبيل المثال بدء دخول مركبات الجيش إلى تالة في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، في هذا الفيديو: <http://www.youtube.com/watch?v=brcbz7fHLnU>.

(١٣٧) راديو «كلمة تونس»، «تواصل التحركات الاحتجاجية في المدن،» ٧/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2806.html>.

وصفت جملة الاحتجاجات بالتّخريب والإرهاب. فقد أشار الموقع الإلكترونيّ لإذاعة «كلمة تونس» بجملةٍ واحدة فقط إلى حرق مؤسّسة ماليّة خاصّة في معتمدية مكثر[١٣٨]، في حين سكت البديل الوطني، وهو الموقع الإلكترونيّ لحزب العمّال الشيوعي التونسي، عن أحداثها تمامًا وأشار إليها بشكل عام[١٣٩].

ومن أجل إلقاء الضّوء على تحرّكات سليانة، نعود إلى شهادة سمير كوكة الذي يقول: «منذ يوم ٢ كانون الثاني/ يناير، كان هناك تظاهرات يوميّة، تطالب بحقّ الحصول على فرص عمل، كانت ذروتها في السابع من كانون الثّاني/ يناير، حيث أحرق المتظاهرون مقرّ البلدية مرّة أخرى ولجنة التّنسيق التابعة للحزب الحاكم. وبالتأكيد فإنّ هناك من استغلّ هذه الفرصة لنهب الممتلكات الخاصّة والمحالّ التجارية والخاصّة. لم يكن المحتجّون، وهم عاطلون من العمل، ينتمون لأيّ إطار سياسيّ أو نقابيّ. والاتحاد العام للشّغل لم يؤدِّ أيّ دور تحريضي في احتجاجات سليانة، كحاله أيضًا في الولايات المجاورة (في الشمال الغربي)، بل أدى دورًا في امتصاص الغضب. فقد كان مخترقًا من قبل نظام بن علي منذ فترة مبكرة، وكان مستفيدًا متربّحًا من النظام. أذكر مرّةً أنّ مواطنين ذهبوا إلى مقرّه في سليانة وتمّ طردهم».

«ولم تشهد سليانة احتجاجات طلابيّة بسبب قلّة المؤسّسات التعليمية في الولاية. وكذلك كان الوضع في معتمدية مكثر (من ولاية سليانة) أيضًا، وقد هبّ في ظرف ساعتين شبابٌ غاضبون، أحرقوا مركز الأمن، ونهبوا البنوك والشركات»[١٤٠].

هكذا يمكن التأكيد، بقليلٍ من الحذر، أنّ المناطق التونسية التي طغت فيها الاحتجاجات المطلبية المباشرة على الاحتجاجات النقابيّة المنظّمة، لم تحتضنها أيّ حاضنة نقابيّة أو سياسية، لذلك رافقتها حوادث عبّرت عن حقدٍ

---

(١٣٨) المصدر نفسه.

(١٣٩) البديل «حزب العمال الشيوعي التونسي،» «انتفاضة الفقراء في سيدي بوزيد ـ اليوم الثاني والعشرون: الاحتجاجات تتوسع في صفوف الشباب التلمذي،» ٧/ ١/ ٢٠١١، <http:// www.albadil.org/spip.php?article3652>.

(١٤٠) من شهادة سمير كوكة.

طبقيّ، حين اعتدى مواطنون غاضبون على منشآت خاصة. وسوف تكون حوادث سليانة نموذجًا لحوادث جندوبة في اليوم الخامس والعشرين، ولحوادث العاصمة التونسية لاحقًا، حين تتعرّض شركات ومحالّ تجارية للتّخريب والنّهب.

بالتزامن مع الاحتجاجات في الشمال الغربيّ، كانت الاحتجاجات الطلابية في صفاقس ومحيطها تكبر شيئًا فشيئًا، وقد سجّلت جبنيانة لليوم الخامس على التوالي مواجهات عنيفة بين الطلاب وقوّات الأمن التي حاصرتهم في معاهدهم ومنعتهم من الخروج إلى الشوارع(١٤١).

المرحلة الثّالثة: ثورة شعبيّة لإسقاط النّظام

اليوم الثّالث والعشرون ٨/ ١/ ٢٠١١

سمة هذه المرحلة من جهة النظام، هي شروع الأجهزة الأمنية في استعمال الذخيرة الحيّة بشكلٍ مكثّف في محاولاتها للسّيطرة على المتظاهرين؛ وسمتها من جهة الثورة انتشار أعمال الاحتجاج في البلاد وبدء التحرك النقابي ممثلًا في الحركة الطلابية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل.

لقد انخرط نقابيو اتحاد الشغل وقياداته النقابية في جسم الثورة، بعد دعواتٍ من الاتحادات الجهوية في مختلف الولايات، واجتمع عدد كبير منهم في ساحة محمد علي أمام مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل في العاصمة تونس، حيث تمّ إغلاقها من قبل الشرطة التونسية لمنع النقابيين من الخروج في تظاهرةٍ، وحتى لا يلتحق المواطنون بهذا التجمع النقابي.

تأتي أهمية التحرك النقابي من كونه جاء بعد اجتماع الوزير التونسي الأول محمد الغنوشي مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، وطلب منهم مساعدة الحكومة في إخماد الحركة الاحتجاجية في تونس. لكن مطالب اتحاد الشغل خلال التجمع النقابي في العاصمة لم تتعدّ بدايةً إدانة للسلطات بسبب استخدام الرصاص الحيّ، والوقوف مع المظلومين، وحثّ الحكومة على حوار جدّي

---

(١٤١) راديو «كلمة تونس»، «تصاعد الاحتجاجات التلمذية،» ٧/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2807.html>.

يحقّق مطالب الحركة الاحتجاجية(١٤٢)، وهو الأمر الذي دفع العشرات من النقابيّين في الساحة المحاذية لمقرّ الاتحاد إلى تجاوزه والهتاف ضدّ النظام وضدّ عائلة الطرابلسية ورفع شعار: «شغل، حرية، كرامة وطنية»(١٤٣).

وبهذه المرحلة تكون الثورة قد أكملت دائرتها الشعبيّة والنقابيّة والحزبيّة. وخاصةً بعد أن استقرّت في العاصمة تونس. وسيتمّ معها إنتاج الحالة الثورية التي سترفع شعار «Degage» (وتعني ارحل!)، والذي أصبح يختصر جميع الشّعارات والمطالب السابقة.

في هذا اليوم، تصاعدت الاحتجاجات والمواجهات في مدينتي تالة والقصرين، ففي تالة سقط خمسة قتلى في ساعات متأخّرة من مساء هذا اليوم، بحسب تقرير منظّمة العفو الدولية(١٤٤)، بينما سقط عشرات الجرحى في معتمديات متعدّدة من الولاية.

وفي مجال التحركات الاحتجاجيّة؛ شهدت بعض مدن الشمال الغربي تحرّكات طلابية محدودة. ففي ولاية جندوبة، استعملت قوّات الأمن قنابل الغاز والرّصاص المطّاطيّ لتفريق الطّلاب. وفي مدينة فريانة والجريسة من ولاية الكاف، استمرّت التظاهرات الطلابية والمواجهات مع قوى الأمن. أمّا في ولاية صفاقس فقد انضمّت معتمدية الصّخيرة إلى الاحتجاجات الطلابية، حيث خرج التلاميذ وأهاليهم من المعاهد في مسيرة ردّدت شعارات تطالب بالتنمية العادلة والتشغيل، ولم تسجّل صدامات مع قوّات الأمن التي راقبت المسيرة عن قرب(١٤٥).

في هذا اليوم أيضًا، بدأ نشر وحداتٍ من الجيش في محافظة سيدي

---

(١٤٢) راديو «كلمة تونس»، «تجمع نقابي في العاصمة مساند للاحتجاجات،» ٨/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2818.html>.

(١٤٣) مقطع فيديو في ساحة بطحاء محمد علي بتاريخ ٠٨/ ٠١/ ٢٠١١ من تصوير رمضان بن عمر، <http://www.facebook.com/video/video.php?v=1743375351517>.

(١٤٤) منظمة العفو الدولية، «تونس في خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة،» ص ١٦.

(١٤٥) راديو «كلمة تونس»، «تحركات واحتجاجات تلمذية في عدة أماكن من البلاد،» ٨/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2810.html>.

بوزيد وفي القصرين لحماية المنشآت الحكومية والبلدية. ولكن ذلك كان مؤشرًا لميول الجيش الذي لم يتدخّل في السياسة منذ أيام بورقيبة، والذي حافظ على عزلته في الثكنات. لقد استُخدِم الجيش مرتيْن في قمع انتفاضاتٍ شعبيةٍ عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤ نتيجةً لفشل الأجهزة الأمنية في قمعها. وقد ضعف نفوذه في مرحلة زين العابدين. الجيش التونسي محدود الحجم، لكنه جيش مهني ومنظّم بشكلٍ جيّدٍ، ولا سيّما وحداته الخاصّة. فلقد بدأ تدريب هذا الجيش في المدارس العسكرية الفرنسية والبلجيكية ثم في المدارس الأمريكية. لكنه في السنوات الأخيرة، غدا نتاج الأكاديمية العسكرية التونسية العاملة منذ عام ١٩٦٧.

اليوم الرّابع والعشرون ٩/ ١/ ٢٠١١

أدرك النظام بلا شكّ حقيقة أنّ الثورة تستهدف وجوده في المطلق. وأنّ الإجراءات التعسّفية، وأسلوب الترهيب المموّه بجرعةٍ خفيفةٍ من التّرغيب، انقلب عليه، وحصّن الثورة بدفعه فئاتٍ وقطاعاتٍ واسعةٍ من المجتمع إلى الانضمام إليها. ساد في هذه المرحلة لدى النظام اعتقاد خاطئ، يتمثّل في أنّ عدم قمع التظاهرات بالعنف المطلوب هو الذي أدّى إلى امتدادها أفقيًّا من ناحية التوسّع المجاليّ، وعموديًّا من ناحية الشدّة والتمكّن والكثافة. لذلك عمد إلى إنتاج نوعٍ من العنف الدموي قبيل إقدامه على تقديم التنازلات. فقد أقدمت قوات الشرطة، وفي توترٍ غير مسبوقٍ لتعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية الشعبية التي انطلقت من ولاية سيدي بوزيد وامتدت إلى ولاية القصرين، على قتل ٢٥ مواطنًا في أقلّ من يومين. وقد شارك القنّاصة في إطلاق النار في القصرين[١٤٦].

في هذا اليوم أيضًا، أصدرت حركة النّهضة بيانًا باسم زعيمها الشيخ راشد الغنوشي شبَّهت فيه ما جرى في القصرين بما يفعله الصّهاينة في فلسطين، وأشارت إلى تمزيق صور الرئيس من قبل المتظاهرين، ودعت إلى رصّ الصفوف مع الانتفاضة. فهي تدرك أنها انتفاضة شاملة، ولكن البيان لم يطالب صراحة

---

(١٤٦) عن أعداد القتلى في مجزرة ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ يمكن الاطّلاع على بيان منظمة «حرية وإنصاف»، ملحق رقم (١٢).

بسقوط النّظام أو رحيله بعد، على الرغم من أنّها حمّلت «السلطة المسؤولية كاملة على ما ارتكبت وترتكب من مجازر. . . وتطالبها بالتوقف فورًا عن إطلاق النار ورفع الحصار عن مدينة تالة والقصرين وباقي المدن والقرى المحاصرة وإطلاق سراح المعتقلين». وعبّرت «عن دعمها الكامل لانتفاضة شعبنا ولمطالبه المشروعة في العيش الكريم واحترام كرامة المواطن ووضع حدٍّ للاستبداد ونهب الأرزاق». ودعت النهضة «كل قوى الشعب ونخبه إلى الالتحام أكثر بفعاليات الانتفاضة الشعبية التلمذية والطلابية والنقابية». ونادت «قوى المعارضة الجادّة إلى الاجتماع السريع والتوحّد لاتّخاذ الموقف الملائم للحدث الجلل»[١٤٧]. أمّا من طالب بشكل واضح برحيل الدكتاتور وإنهاء النظام فكان بيان منصف المرزوقي باسم الحزب من أجل الجمهورية في اليوم ذاته[١٤٨].

أمّا المنظّمات النقابية في تونس فقد بدأت في إعلان مواقفَ تفترق فيها مع النظام، على الرغم من سعي الأخير لتدجينها خلال السنوات السابقة، فقد أصدر اتحاد الشغل بيانًا «طالب بسحب قوّات الأمن ورفع الحصار عن القصرين وتالة وإطلاق سراح جميع الموقوفين على خلفية الاحتجاجات الأخيرة وبعث آليّة تعويض عن البطالة وفتح حوار وطني شامل بخصوص الإصلاح السياسيّ في تونس»[١٤٩].

تأتي أهمية هذا البيان، من كونه يعدّ نقطة الافتراق مع أركان النظام، خاصّة أنّ الاتحاد العامّ أضحى تحت ضغوط نقابية وشعبيّة كبيرة، لجهة المشاكل الاجتماعية والبطالة وتردّي الأوضاع الاقتصادية التي كانت أسبابًا موضوعيّة لتفجّر الثورة وانتقالها عبر الولايات، وقد عمد الاتحاد إلى محاولة الضّغط على الحكومة التونسية لدفعها لمعالجةٍ سريعة لهذه القضايا، إلا أنّ ردّة الفعل الحكومية كانت سلبية[١٥٠].

---

(١٤٧) ملحق رقم ١١/ ١٤.

(١٤٨) ملحق رقم ١١/ ١٥.

(١٤٩) راديو «كلمة تونس»، «اتحاد الشغل يستاء من ردّ الوزير الأول ويصدر بيانًا،» ٩/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2830.html>.

(١٥٠) أخبر الوزير الأول محمد الغنوشي أعضاء المكتب التنفيذي عقب الاجتماع معهم بتاريخ ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ أن المسائل الاقتصادية تخرج عن نطاقه.

لقد كانت معظم الوفيات في صفوف المحتجّين في القصرين وتالة بأعيرة ناريّة، ومن الواضح فيما أظهرته السّجالات في الصحافة التونسية فيما بعد، أنّ خلطًا عامًّا جعل الناس يطلقون على أيّ رجلٍ أمنٍ يستخدم الرصاص الحيّ ويرتدي قناعًا أسود تسمية «القنّاص»[١٥١]. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده عدم اعتياد المواطنين التونسيين على ظهور رجل الأمن باللباس المقنّع. ومن المحتمل أن يكون القناع من أجل إخفاء هويّة رجل الأمن الذي يعيش في المنطقة نفسها وحمايته من انتقام عائلات الضّحايا أو السكّان المحليّين.

على أيّ حال، ارتبط مشهد القنّاص المقنّع بولاية القصرين خاصّة، إلى حدٍّ دفع رئيس الوزراء التونسي الباجي قائد السبسي لاحقًا، بعد الانتقادات التي وُجّهت إليه في شأن ملفّ القنّاصة، إلى التأكيد أنّ «قنّاصة القصرين وتالة أودعوا السّجن منذ فترة»[١٥٢]. وبغضّ النظر عن حالاتٍ أخرى رُصدت في العاصمة التونسية بعد ذلك، إلا أنّ سقوط أغلبية الضّحايا في ولاية القصرين على أيدي ما اشتبه في كونهم قنّاصين، يدلّ على «اضطرار» النظام إلى ذلك بسبب عدم قدرة قوّات النظام العامّ (البوب) على قمع المحتجّين بالوسائل العاديّة من جهة، وعدم استعداده لاستقدام قوّات إضافيّة من ولايات مجاورة يعتبرها أكثر حساسيّة.

هذا يعني أنّ النظام في غمرة انتشار الاحتجاجات في كثيرٍ من المناطق، فاضل بين الولايات، واختار استخدام «القوّة المميتة» ضدّ الولايات الداخلية التي لا يملك سكّانها من البدائل لمواجهته، فلا العصيان المدنيّ في القصرين وسيدي بوزيد سوف يؤدّي إلى تعطيل النظام العامّ في البلاد، ولا حتّى انفلاتها من قبضة السلطات الأمنيّة.

من هنا أيضًا، يمكن تفسير أوامر الرئيس المخلوع بقصف حيّ الزهور في القصرين كما أعلنت عن ذلك لجنة التحقيق[١٥٣]، فلقد كان المقصود

---

(١٥١) أجرت صحيفة **الشروق** التونسية حوارًا مع قنّاص تونسي استنكر فيه الخلط بين القنّاصة ورجال الأمن، انظر: **الشروق**، ٢٥/٨/٢٠١١.

(١٥٢) **الصباح** (تونس)، ٣/٤/٢٠١١.

(١٥٣) الجزيرة نت، «بن علي أمر الجيش بقصف القصرين،» ١٢/٤/٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E931A33E-F535-49E0-91E3-A8009921F5B8.htm>.

إخماد الاحتجاجات بأيّ ثمن في مناطق لا يتوقّع منها أن تصّعد العنف، في حين أنّ مناطق أخرى قادرة على تعطيل النظام مثل صفاقس، امتنع النظام عن مواجهتها بوحشيّة، وفضّل إلى آخر لحظة احتواءها(١٥٤).

في ضوء هذا التّحليل، يصبح من المبكّر الجزم بأنّ مواقف الجيش المبدئية هي السبب الحقيقيّ الذي جعله يرفض تطبيق أوامر بن علي لضرب حيّ الزهور، ويصبح بالإمكان ـ ما لم تتوفر معلومات جديدة ـ الاستنتاج أن الجيش تصرّف بواقعية حيال الأحداث. ففي حالة القصرين، من الممكن قبول الرأي القائل إن الجيش لم ينفّذ الأمر لاستحالة تطبيقه نظرًا لاكتظاظ الحيّ بالسكان، ولعدم جدوى الخطوة، ولإمكانية احتواء الاحتجاجات بطريقةٍ تقلل من الخسائر بالأرواح، وهو ما حصل فعلًا في اليومين التاليين حين هدأت ـ بعد حظر التجول ـ موجة الاحتجاجات في الولاية، وانفجرت في ولاياتٍ أخرى. أي أن الجيش لم ينضمّ إلى الثورة في القصرين بقدر ما كان له اجتهاد أنه لا حاجة إلى قصف حيّ مزدحم، وأنه بالإمكان التغلّب على التظاهرات بواسطة أجهزة الأمن. وهذا ما جرى فعلًا.

اليوم الخامس والعشرون ١٠/ ١/ ٢٠١١

على وقْع نبض شارعٍ لم تعد مطالبه تقتصر على التشغيل ومحاربة الفساد وغيرها من المطالب الاجتماعية التي تشكّلت على خلفيّة اختلالات عملية التنمية فحسب، بل بدأت تتطور في اتجاه المطالبة بإنتاج حياةٍ سياسيةٍ جديدة في البلاد تتجاوز «عصر» الحزب الدستوري ومعاييره للحياة السياسية الرسمية والمعارضة؛ بدأت الأحزاب السياسية المعارضة في تونس ترفع سقف مطالبها، إذ أصدر الحزب الديمقراطي التقدمي بعد الاعتصام الذي دعا إليه صحفيو تونس بيانًا دعا فيه إلى معالجة الأزمة في أسبابها العميقة وأبعادها المختلفة، التي تبدأ بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني(١٥٥).

خلال هذه الفترة، ازداد انخراط الفئات الوسطى في الثورة التونسية،

---

(١٥٤) سوف يتبين لاحقًا أن عدد ضحايا احتجاجات ولاية صفاقس بلغ اثنين فقط.

(١٥٥) بيان الحزب الديمقراطي التقدمي «من أجل حكومة إنقاذ وطنية» ١٠/١/٢٠١١ للاطّلاع على نص البيان انظر ملحق رقم (١١/ ١٦).

ولا سيّما الصحفيّين والمحامين، والمهندسين الذين قامت قوّات الأمن بملاحقة بعضهم واعتقالهم. أمّا ردّ الفعل الشعبي، فقد ذهب أبعد من الأحزاب والنّقابات، إذ بدأ يرفع سقف مطالبه ويرفع شعارات متحدّية للرئيس زين العابدين بن علي كما حصل في تظاهرات ولاية قفصة[١٥٦].

وقد شهدَ هذا اليوم تحرّكات على مستوى ولاية صفاقس ومحيطها، ففي مركز صفاقس بدت الاحتجاجات الطلابيّة أكثر إصرارًا وتنظيمًا، حيث خرج الطلبة من المعاهد ورفعوا شعارات ضدّ النظام. وقد أدّى اعتداء قوّات الأمن على تظاهرة لطلبة أحد المعاهد، واحتماء هؤلاء بالأحياء الشعبية الفقيرة إلى تفاعل سكّانها مع المتظاهرين[١٥٧]. وقد عرض موقع اليوتيوب مقاطع في اليوم نفسه لتظاهرات من أمام المستشفيات والمؤسّسات الحكومية تهاجم شخص بن علي[١٥٨].

أمّا في مركز ولاية قابس (جنوب صفاقس)، فقد شهدت أغلب المعاهد تحرّكات احتجاجية داخل ساحاتها، بعد منع الطلبة بالقوّة من الخروج للشارع. وقد شهدت معتمدية الحامّة، في الولاية نفسها، مسيرة انطلقت من مقرّ الاتحاد المحلّي للشغل، شارك فيها المئات من التلاميذ والمواطنين انتهت إلى اقتحام مقرّ الحزب الحاكم فيها[١٥٩].

وفي مركز القيروان، شرق صفاقس، تواصلت الاحتجاجات الطلابيّة

---

(١٥٦) راديو «كلمة تونس»، «مواجهات مستمرة ودامية في قفصة،» ١٠/١/٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2844.html>.

(١٥٧) راديو «كلمة تونس»، «مسيرات تلمذية وطلابية بصفاقس واعتداءات أمنية،» ١٠/١/٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2847.html>.

(١٥٨) انظر على سبيل المثال المقطع التالي أمام مستشفى المدينة: <http://www.youtube.com/watch?v=tFbqedZkTtM>.

ولمشاهدة جانب من الاحتجاجات الجامعية في نفس اليوم، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=NhYITGBtDeA>.

(١٥٩) راديو «كلمة تونس»، «تحركات احتجاجية في قابس واقتحام مقر للحزب الحاكم،» ١٠/١/٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2843.html>.

انظر الفيديو عن أحداث الحامّة: <http://www.youtube.com/watch?v=bVyFeuzQOoo>.

انظر مقطع الفيديو التالي في اليوم ذاته من قابس: <http://www.youtube.com/watch?v=bVyFeuzQOoo>.

والتي شارك فيها ناشطون نقابيون، وقاموا بتمزيق صور الرئيس زين العابدين بن علي لأوّل مرّة[١٦٠]، وأُحرقت صوره كذلك في تظاهرات سيدي بوزيد، التي هاجمت شعاراتها عائلة الطرابلسية[١٦١].

أمّا في تونس العاصمة، فقد أوردَ موقع اليوتيوب مقاطع حشود طلابية داخل الكليات والمعاهد الثانوية؛ في كلية العلوم بالمركب الجامعي[١٦٢]، ومعهد خزندار[١٦٣] وغيرها. ورُصدت أيضًا تظاهرة سلميّة في ساحة الباساج بوسط العاصمة[١٦٤]. إنّ الفرق بين التظاهرات الطلابية في ولايات الوسط الشرقي، والتظاهرات الطلابية في تونس العاصمة، أنّ التلاميذ المشاركين في الأخيرة كانوا في غالبيتهم العظمى من أحزمة الفقر. ومع وصول التظاهرات الطلابية إلى ذروتها، أعلنت وزارة التربية والتعليم التونسية عن تعليق الدوام في كل المدارس والمعاهد والجامعات التونسية[١٦٥]، في محاولةٍ يائسة على ما يبدو، لحرمان الطلبة من أماكن التجمّع.

أمّا في إقليم الشمال الغربيّ، فقد انفجرت احتجاجات في ولاية جندوبة، قام بها عاطلون من العمل، وأدّت إلى أعمال عنف واسعة وتخريب، فتوقّفت بسببها الشّركة الوطنية للسّكك الحديد وأُلغيت رحلاتها إلى الولاية[١٦٦]، وهو ما يذكّرنا بأعمالٍ مشابهة في الإقليم نفسه، لم تكن منظّمة من قبل القيادات النقابيّة، واجتاح فيها المحتجّون شركات ومؤسّسات وطنية وخاصّة[١٦٧].

---

(١٦٠) راديو «كلمة تونس»، «الاحتجاجات تتواصل في القيروان وتمزيق صور لبن علي،» ١٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2840.html>.

(١٦١) انظر موقع اليوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=dDVMi-AKRHY>.

(١٦٢) انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=7ASYXWcoa0s>.

(١٦٣) انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=03ywETk-9LU>.

(١٦٤) انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=78mhm984pi0>.

(١٦٥) موقع «بي بي سي» بالعربية، «الحكومة تغلق المدارس والجامعات،» ١٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110110_tunisia_benali.shtml>.

(١٦٦) راديو «كلمة تونس»، «تصاعد نسق الاحتجاجات في جندوبة،» ١٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2841.html>.

(١٦٧) حول طبيعة الاحتجاجات في جندوبة انظر إلى الفيديو التالي في هذا اليوم، والذي يتم فيه إحراق مؤسسة مالية حكومية: <http://www.youtube.com/watch?v=RxpFoTUJQuA>.

يُلاحظ من نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أن عددًا من الأحزاب الجديدة والمغمورة =

تدلّل رمزية الشّعارات التي أصابت رأس الهرم في الدولة، واقتحام مقارّ الحزب الحاكم في عدد من المعتمديات والولايات، على أنّ الثورة التونسية وصلت إلى مرحلة ما يسمّى عادةً «نقطة اللاعودة»، فخفتت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الإصلاحية التي تطالب بالحريات، لتظهر شعارات تجعل من الإطاحة بالرئيس هدفًا رئيسًا تندرج تحته كافة المطالب الأساسية الأخرى.

وفي ظلّ هذه المطالب والمطالب الشعبية الأخرى، وجّه الرئيس زين بن علي خطابًا تلفزيونيًا ثانيًا إلى الشعب التونسي، وصف فيه الاضطرابات بأنها «أعمال قلّةٍ مأجورةٍ وإرهابيةٍ تسيّرها من الخارج أطراف يغيظها نجاح تونس الذي تشهد به مؤسسات دولية نزيهة،» وتوعّد «كلّ من يعمد للنيل من مصالح البلاد، وتغرير أبنائها وشبابها، بأن القانون سيكون هو الفيصل»، وأعلن عن خمسة قراراتٍ تشمل مضاعفة طاقة التشغيل، وتنويع ميادينها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ وخلق ٣٠٠ ألف وظيفةٍ جديدةٍ. كما قرّر عقد ندوةٍ وطنيةٍ خلال شهر شباط/ فبراير تشارك فيها المجالس الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعات ذات الصلة، لطرح تصوراتها بشأن تشجيع التشغيل خلال السنوات القادمة. ووجّه الشكر إلى الزعيم الليبي معمر القذافي على «المبادرة الكريمة بتسهيل تنقّل التونسيين

= في منطقة الشمال الغربي التونسي استطاعت أن تحصل على نسبة محدودة من الأصوات. ففي ولاية جندوبة حصلت قائمة النضال الاجتماعي، رغم انسحابها قبل يوم واحد من الانتخابات على ما نسبته ٤ في المئة من أصوات المقترعين. لقد طرحت هذه القائمة نفسها ممثلةً عن العاطلين من العمل. وقد حققت حركة الوطنيين الديمقراطيين نسبةً مماثلة. وفي ولاية الكاف حصلت قائمة العريضة الشعبية وقائمة الأمل على ما نسبته ١١ في المئة من الأصوات. أما في سليانة، فقد حصلت العريضة الشعبية وقائمة أخرى هي الاتحاد الوطني الحُرّ على ما نسبته ١٥ في المئة من الأصوات، في حين حصل حزب الشعب في بنزرت على ٥ في المئة من الأصوات. هكذا، يتضح أن ولايات الشمال الغربي لم تخلُ من صعود أحزاب لم تحقق نجاحًا على المستوى الوطني، وأخرى مجهرية ذات شعارات متعددة، وهو الأمر الذي ينسجم مع طبيعة الحالة الاحتجاجية في هذه المنطقة والتي رصدناها في يوميات الثورة، إذ إن ضعف القيادات السياسية والنقابية في إقليم الشمال الغربي عمومًا، جعل المقترعين فيها يختارون قوائم وأحزاب رفعت شعارات تتطابق مع الحالة المزاجية لفئة كبيرة من المواطنين هناك، وذلك وسط فقدان تلك الفئة ثقتها في رموز الأحزاب الكبرى. هكذا نستطيع القول إن «فَرَط» الأحزاب هذه كانت امتدادًا للحالة الاحتجاجية العشوائية غير الموجهة، وقد تكرر هذا المشهد كذلك في الوسط الغربي المهمش (توزر وقفصة والقصرين وسيدي بوزيد)، ولا شك في أن للعامل الجهوي أيضًا تأثيرًا في كلّ هذه الحالات.

في ليبيا، ومعاملتهم مثل الليبيين ممّا يؤكّد صدق الأخوّة والمساندة»[١٦٨].

ورافق خطاب بن علي مجموعة من التطورات منها:

- بدء انتشار الجيش في بعض المدن التونسية بأمر من الرئيس التونسي.

- الإعلان عن إقالة وزير الداخلية رفيق بلحاج قاسم.

ويمكن التوقف عند عددٍ من النقاط في خطاب بن علي:

- حالة الإرباك داخل النظام وعجزه عن معالجة الأزمة، بعد إدراكه أن المطالب باتت تستهدف إطاحته؛ لذلك عمد إلى التركيز على البعد الخارجي، وأن الثورة من صنع أطرافٍ خارجيةٍ تستهدف تونس. وهو خطاب تكرّر في الحالة المصرية والحالة السورية. إضافةً إلى محاولة التركيز على الجانب الاقتصادي بتفهم المطالب الاقتصادية متجاهلاً الشقّ السياسي من المطالب.

ويمكن في ضوء مقاربة نظريةِ المدْخلات والمخرجات لديفيد إيستون[١٦٩] في كيفية معالجة الأنظمة السياسية لأزماتها، ملاحظة عدم قدرة النظام التونسي بآلياته وأدوات إدارته الأزمة على التفاعل مع المدْخلات المتسارعة التي فرضها الشارع التونسي. الأمر الذي أدّى إلى قصور بنيوي عن إنتاج مخرجاتٍ سياسيةٍ من شأنها أن ترضي المطالب الشعبية. وفي هذه المرحلة، يصل النظام إلى وضع العجز وتتعطّل التفاعلات داخله، ما يؤدّي إلى ضرورة إزالته كنتيجةٍ حتميّةٍ لا مفرّ منها.

- محاولة النظام تبرير العنف الذي تمّ استخدامه من خلال التركيز على مصطلح «إرهابي» هي حالة تكرّرت في الثورة المصرية والليبية. وكان هدفها فقط وضع الغرب أمام خيارٍ محبطٍ: إمّا دعم النظام أو تقبّل البديل القادم المزعوم وهو «الإرهاب الإسلامي» الذي يثير تداعياتٍ مخيفة على مستوى النظام والرأي العام في الغرب. والمقصود ببساطةٍ هو استعطاف الدول الغربية الفاعلة على مستوى السياسة الدولية، أو تخفيف انتقاداتها وتحذيرها

---

(١٦٨) للاطلاع على نص خطاب بن علي الثاني، انظر الملحق رقم (١).

(١٦٩) David Easton, *A Framework for Political Analysis*, Prentice-Hall Contemporary Political Theory Series (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1965). David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley,1965).

من أن البديل الراديكالي «الإسلاموي» سيؤثّر بشكلٍ مباشرٍ في مصالحهم التي يضمنها النظام القائم. وقد بدا ذلك سهلاً، فهذا هو موقف المؤسّسات الحاكمة في الغرب أصلاً من الأنظمة الاستبدادية الموالية. لذلك، «نجح» النظام للوهلة الأولى في ذلك، إذ وقفت فرنسا إلى جانب بن علي. واقترحت وزيرة خارجيتها السابقة ميشيل إليو ـ ماري تقديم دعم أمني للنظام التونسي للاستفادة من الخبرة الفرنسية في مواجهة التظاهرات، في حين عجزت الولايات المتحدة عن تقديم موقفٍ واضحٍ من الثورة التونسية، واتّسم موقفها بالضّبابيّة حتى اللحظات الأخيرة قبل سقوط بن علي[١٧٠].

ـ أمّا المعطى الأخير الذي يدلّل عليه خطاب بن علي، فهو نضوج الثورة الشعبية في الأطراف، واستعدادها للانتقال إلى المراكز، والتي بدأت بصفاقس وانتهت بتونس العاصمة. هذا الانتقال الذي ينقلها في نظر النظام والنخب السياسية من حالة الانتفاضة الشعبية وأعمال الاحتجاج إلى حالة الثورة المحتومة النهائية. ونجد في خطاب بن علي قرارًا بخطوة تكرّرت أيضًا في حالة مصر، وهي إقالة وزير الداخلية. وقد تكرّرت هذه الخطوة في التاريخ التونسي بعد كلّ انتفاضة. وتتضمّن اعترافًا ضمنيًّا بفشل جهاز الأمن، ولكن من دون التّصريح هل يقصد به الفشل في قمع التّظاهرات لأنه لم يستخدم العنف الكافي مثلاً، أم أنّ الإقالة سببها استخدام العنف ضدّ المتظاهرين. ويمكننا بسهولة تخيّل موقف أنظمة الاستبداد من جهاز أمنيّ استخدم كمًّا من العنف تجاوز فيه المعايير كافّة إذا نجح في النهاية في القضاء على تهديد النظام. الأمور تقاس بنتائجها السياسية وليس بأخلاقيّتها. وفي الغرب كما في الشّرق، يعاقب المسؤول كما يبدو على الفشل، ويكافأ على النّجاح، وليس على الأسلوب الذي تحقّق به الفشل أو النجاح، أو أخلاقيّة هذا الأسلوب. وكان من الواضح في حالة إقالة وزير الداخلية أنّ النظام شخّص فشلاً، وأنه بدأ في التهرّب من المسؤولية، وحاول أن يقدّم ذلك للجماهير كأنّها محاسبة لمسؤولين، وذلك لغرض احتواء الغضب الشعبيّ.

---

(١٧٠) محمد بلوط، «الثورتان التونسية والمصرية تفضحان فرنسا،» **السفير**، ١٩/ ٢/ ٢٠١١.
<http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId = 1777&MulhakArticleId = 82520&MulhakId = 1336 >.

وفي أولى بوادر انحياز عناصر من الجيش التونسي للمحتجّين، قامت قوّات من الجيش في الرّقاب من ولاية سيدي بوزيد بالدفّاع عن بعض المحتجّين الذين احتموا بعربات الجيش. وهو ما اعتبر مؤشّرًا عن إمكانيّة تحييد الجيش في الصّراع بين الشّعب والحكومة(١٧١).

المرحلة الرّابعة: الثّورة في المركز وسقوط النّظام

اليوم السّادس والعشرون ١١/ ١/ ٢٠١١

بعد خطاب بن على الثاني دخلت تونس العاصمة على خطّ المواجهات بين قوّات الأمن والمتظاهرين، وقد عرض موقع اليوتيوب مقاطع من تظاهرات غير مسبوقة في حيّي التضامن تصوّر نشوب(١٧٢) مواجهات عنيفة بين الشبّان الغاضبين وقوّات الشرطة التي استعملت القنابل المسيلة للدّموع والرّصاص الحيّ لتفريق المواطنين. كما تمّ الاعتداء بعنف على العديد من المحامين والنقابيّين في شارع الحبيب بورقيبة. وتمّت محاصرة مقرّ الحزب الديمقراطي التقدّمي ومقرّ نقابة الصحفيّين بأعدادٍ كبيرةٍ من أعوان البوليس السياسي(١٧٣). ولكن هذه التظاهرات تحوّلت في المساء إلى فوضى، حيث تمّ الاعتداء على شركات ومحالّ تجارية وبنك كما حصل في حيّ سيدي حسين(١٧٤). وفي هذه المرحلة، تعمّدت وسائل الإعلام إظهار أعمال فوضى هوجمت فيها ونهبت أملاكٌ خاصّة على أنّها الاحتجاجات. والحقّ أنّنا قد لاحظنا في الأيام السابقة أنّ تحوّل أعمال الاحتجاج إلى فوضى واردٌ في المناطق المهمّشة (والأحياء المذكورة هي حزام فقرٍ حول العاصمة)، التي ترفع شعارات متعلقة بالحقّ في العمل والفقر، لكن ذلك يشير أيضًا إلى افتقاد التنظيم الذي يعطي النظام فرصة في اتّهام المحتجّين بارتكاب أعمال

(١٧١) موقع اليوتيوب، مقطع مرئي بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠١١: <http://www.youtube.com/watch?v=3UgJtvj16eY>.

(١٧٢) انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=XvCz9iGaoxo>.

(١٧٣) منظمة حرية وإنصاف، «تواصل وتوسّع الاحتجاجات ١١ جانفي ٢٠١١،» عن موقع الحوار نت، ١١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=13213>.

(١٧٤) راديو «كلمة تونس»، «مواجهات ليلة البارحة،» ١٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2883.html>.

الشّغب. وهو ما ورد في خطاب بن علي الثاني والثالث. مع ذلك كلّه، ستكون لهذه التحرّكات أهمية كبيرة بوصفها مدخلاً للثّورة إلى العاصمة.

لقد أدّى انشداد وسائل الإعلام التونسية والعالمية إلى أحداث العاصمة، إلى إغفال ما كان يحدث في مركز ولاية صفاقس، التي كان آلاف الطلاب والنقابيّين فيها ـ بدعوةٍ من الاتحاد التونسي للشغل في الجهة ـ يحاولون التظاهر في السّاحات وفي الشوارع العامّة. وقد قوبلت التظاهرات بقمع قوّات الأمن(١٧٥) التي حرصت على عدمِ سقوط القتلى بسبب حساسيّة المدينة.

لذا، سوف يتفاجأ الإعلام التونسيّ قبل العربيّ والعالميّ في اليوم التالي بالهزيمة الأمنيّة في صفاقس. فقد تجمّع متظاهرون يقدّرون بعشرات الآلاف بشكلٍ منظّم في الشّوارع وفي السّاحات العامّة يهتفون بسقوط النظام. ولم تفد إقالة بن علي وزير الداخلية التونسي رفيق بلحاج قاسم، وتعيينه أحمد فريعة بدلًا له، وإطلاق الأخير سراح جميع المعتقلين في الاحتجاجات الأخيرة(١٧٦). كانت هذه هي التظاهرات الضّخمة التي تناقلتها وسائل الإعلام على أنّها تظاهرات في العاصمة تونس، والحقيقة أنّها كانت تظاهرات صفاقس في اليومين التّاسع والعشرين والثّلاثين للثّورة.

اليوم السابع والعشرون ١٢/ ١/ ٢٠١١

حتميّة الرّحيل

سقطت صفاقس! وهي ـ كما أسلفنا ـ القاعدة الأساسية للسّلطة في الوسط والجنوب التونسيَّين. خرج في هذا اليوم عشرات الآلاف من مختلف الشرائح الاجتماعية وفي مقدّمها النقابيون والطلاب الذين انطلقوا بعد تجمّعهم أمام الاتحاد الجهوي للشغل(١٧٧)، واستهدف المحتجّون المقارّ الأمنيّة وسيّارات الشّرطة ومقرّ حزب التجمع الدستوري الحاكم

---

(١٧٥) من شهادة نجاة بن منصور.

(١٧٦) الجزيرة نت، «بن علي يقيل وزير داخليته،» ١٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C4C3AB02-7CE3-4FF6-8C26-AD77326EA625.htm>.

(١٧٧) من شهادة نجاة بن منصور.

وحرقوها[١٧٨]. وعرض موقع اليوتيوب مقاطع لتظاهراتٍ ضخمة وغير مسبوقة ولا يمكن مواجهتها[١٧٩]، هتفت ضدّ النظام، ونادت باسم الاتحاد التونسي للشغل[١٨٠].

لا شكّ في أنّ انضمام صفاقس إلى الحركة الاحتجاجية بهذا الزخْم لم يأتِ من فراغ، بل كان حصيلة نضوج التظاهرات النقابيّة في المدينة وفي محيطها طوال أسبوعين، استماتت فيهما أجهزة الأمن في محاولات الاحتواء ابتداءً بمنع التجمّعات السلميّة واعتقال التّلاميذ وإرهابهم، وانتهاءً بقمع التظاهرات النقابية، ومحاصرة التجمعات الطلابية في المعاهد والمدارس. ولقد كان لمجزرة القصرين غربًا، أثرٌ مهمّ في إعادة شحن بوادر الانتفاضة فيها كما جاء في شهادة نجاة بن منصور، لكنَّ رصد تفاعلات الحركة كما نقلتها لنا الأحداث، تبيّن أنَّ حزامًا من التحركات النقابية والطلابية كان فاعلًا حول صفاقس قبل أن تنضج الحركة الاحتجاجية فيها.

إنَّ المراقب لجغرافيا الثورة يجد أنها ـ منذ بدايتها ـ كانت تمتد لتحوّط مركز صفاقس، فقد بدأت الاحتجاجات في سيدي بوزيد شرقًا، ثم انتقلت بوادرها إلى القيروان في اليوم العاشر في الشمال الغربي لصفاقس، فولاية المهديّة شمالًا في اليوم الثالث عشر، واشتدت في مركز قابس جنوبًا في اليوم الخامس والعشرين. وفي هذا اليوم، الثلاثين، كانت المحصلة النهائية انتفاضة صفاقس بشكلٍ لا يمكن ردعه.

لقد كانت الثورة في صفاقس، على عكس العاصمة، متميّزة من ناحية الاصطفاف النقابي والطلابي الواسع، بحيث لم تشهد المدينة عمومًا أعمال

---

(١٧٨) راديو «كلمة تونس»، «تصاعد الاحتجاجات و انتشار الجيش،» ١٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2880.html>.

ولمشاهدة جانب من حرق سيارات الأمن، انظر: <*http://www.youtube.com/watch?v=h_vp92VJ5vA*>.

ولمشاهدة مشهد حرق مقر حزب التجمع الدستوري الحاكم، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=0JRHHVRVRHU>.

(١٧٩) انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=HfCRFGOsUXg>.

(١٨٠) في هذا المقطع يهتف عشرات الآلاف: «بالروح بالدم نفديك يا اتحاد،» <http://www.youtube.com/watch?v=DTOZEJjhWHU>.

عنفٍ وتخريب ضد الممتلكات الخاصة[١٨١]، مع أنّ المدينة في هذا اليوم كانت تحت سيطرة الجماهير التي تدفّقت إلى الشوارع والساحات. وممّا يجدر تسجيله أنّ الولاية لم تخسر منذ بداية انتفاضتها سوى قتيلين، وهو العدد الأصغر مقارنة بالولايات والمدن الأخرى المنتفضة[١٨٢]. وفي نهاية نهار هذا اليوم، انتشر الجيش في المدينة وسط ترحيبٍ من المواطنين، كما أظهرت ذلك التّسجيلات المرئيّة[١٨٣].

ولمقارنة الحالة الثورية في صفاقس، بالحالة في العاصمة في هذا اليوم، لا بدّ من الإشارة إلى أن الاضطرابات انتقلت من ضواحي المدينة إلى قلب العاصمة تونس. فقد نقل راديو كلمة أن عشرات «الباعة والمنتصبين» تظاهروا في نهج سيدي بومنديل حيث تباع السلع المقلّدة المستوردة من ليبيا. وقد تجمّع الباعة أمام قوس باب بحر في أواخر شارع بورقيبة وفي ساحة برشلونة، إلا أنّ قوّات الأمن تصدّت لهم ونجحت في تفريقهم[١٨٤].

لقد علّق الباحث التونسي محمد بوطالب على هذه الأحداث بالتحديد، مشيرًا إلى أن المعارك التي تدخلت لفضّها قوّات الأمن، وقعت بين مجموعات من أصيلي جلمة بسيدي بوزيد وبين مجموعات شبابية من منطقة باب الجديد ونهج الجزيرة، والتي عرفت استنجادًا بالأقارب وبأصيلي

(١٨١) من شهادة نجاة بن منصور.

من المهم الإشارة إلى أن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في ولاية صفاقس أفرزت تمايزًا واضحًا بين قوى الثورة وقوى النظام السابق، خلاف باقي الولايات التي أفرزت أيضًا فرطًا من الأحزاب الصغيرة التي شكلت امتدادًا لحالةٍ شعبية لا تجد لنفسها قيادة توجهها، فقد فُرزت في صفاقس كتلتان، الأولى هي القوى الرئيسة في هيئة ١٨ أكتوبر سابقًا: النهضة والمؤتمر والتكتل وحزب العمال الشيوعي، بينما هزمت الثانية والتي يمكن اعتبارها من بقايا النظام: آفاق تونس وقائمة صوت المستقبل، وهذه الأخيرة وضعت لاعبًا تونسيًا مشهورًا على رأسها، وهذا سلوك تكرر أيضًا عند حزب المبادرة بقيادة مرجان في ولايتي سوسة وبن عروس.

(١٨٢) المصدر نفسه.

(١٨٣) انظر إلى المقطع التالي على اليوتيوب في اليوم نفسه: <http://www.youtube.com/watch?v=p_5ZV-wbQ44>.

(١٨٤) راديو «كلمة تونس»، «تصاعد الاحتجاجات وانتشار الجيش».

الجهة؛ فالمناخ الثوري برأيه، أصبح يتيح للبعض الخروج عن القانون والاحتماء بالعلاقات الأولية[185]. وهو يقصد بذلك الانتماءات العشائرية.

إنّ المدقّق في طبيعة الاحتجاجات في هذا اليوم، يدرك أنّها لا تتعدّى حالة الغضب النابعة من حزام الفقر حول العاصمة، وقد أظهر ذلك تقرير إخباريّ على قناة العربية، عن تشييع جنازة أحد الضّحايا في أريانة أخذت شكل تظاهرة، وضمّت المئات من المتظاهرين. واستطلع التقرير آراء بعضهم، حيث يُفهم أنهم حين يصيغون دوافعهم للخروج يضيعونها على شكل مطالب اجتماعية تتمثّل في الفقر والتشغيل، فقد قال أحدهم: «نحْنا نعارْكو على الخبزة،» في حين قال آخر: «ما عنّاش مشكلة مع الرئيس ولا مع الدولة وسياستها، نحبّ نوكل لقمة الخبز والسلام عليكم»[186].

وليس من المفترض أن يعني ذلك التقليل من أهمية المطالب الاجتماعية، فهكذا ابتدأت الثورة أصلًا؛ ولكن المقصود من هذه الملاحظة هو إعطاء الاحتجاجات في العاصمة التونسية في ذلك الوقت بالتحديد حجمها الحقيقي. ففي حين نضجت وتبلورت في ولايات الوسط التونسي شعارات إسقاط النظام ورفض الفساد بكافة أشكاله، كانت العاصمة في هذا اليوم تشهد اضطرابات نشأت بسبب تضعضع هيبة النظام، وهو ما شجّع المحتجّين في حزام الفقر على الخروج ورفع مطالبهم الاجتماعية، وعلى القيام ببعض أعمال الاعتداء على الممتلكات[187].

---

(١٨٥) محمد نجيب بوطالب، «الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية،» **سلسلة دراسات وأوراق بحثية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١).

(١٨٦) لمشاهدة التقرير كاملًا، انظر الموقع الإلكتروني المدرج بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠١١، <http://www. youtube.com/watch?v=De0uCTlMouY>.

(١٨٧) شاع بعد صدور نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي انتخاب عدد كبير من المصوتين في أريانة لقائمة الحزب الليبرالي المغاربي عن طريق الخطأ. وقد أكد عدد من الناشطين التونسيين على الشبكات الاجتماعية أن وجود اسم الحزب على يمين حركة النهضة في ورقة الاقتراع هو الذي جعل هؤلاء؛ الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، يخطئون بتأشير علامة الاقتراع في الخانة التي تقع يسار حركة النهضة والتابعة لذلك الحزب المغمور. من المحتمل أن يكون هذا التشخيص صحيحًا خاصة أن بداية الاحتجاجات في أريانة؛ كما لاحظنا في هذا اليوم، عبّرت عنها طبقة =

تفيدنا في رصد أحداث هذا اليوم شهادة رمضان بن عمر، وهو معلّم من حيّ التضامن الذي كان من أوّل الأحياء التي انطلقت منها الاحتجاجات المطلبيّة منذ يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ولم يكتفِ بن عمر بالمشاركة في الاحتجاجات، بل أخذ على عاتقه أيضًا تصويرها ورفعها على صفحة الفيسبوك خاصّته.

يقول بن عمر: «لقد كان أوّل تجمع للمحتجّين التونسيين في ساحة بطحاء محمد علي، أي الساحة المقابلة لمقر الاتحاد التونسي للشغل، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ثم تطوّر الأمر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعد مواجهات بسيطة في الأيام السابقة، وكان المحتجّون حينها من الشباب المهمّش والمعطل، وأغلبهم ينتمون إلى الاتحاد العام لطلبة تونس، وهي منظّمة نقابية طلابيّة تضمّ التلاميذ الذين يأتون للدراسة في العاصمة من المناطق الداخلية، ولا يستطيعون إلا الإقامة في الأحياء الشعبيّة مثل حيّ التضامن. لقد كان هؤلاء يأتون نهارًا للتظاهر في الجامعة وفي ساحة بطحاء محمد علي، ثم يعودون مساء إلى المقاهي وإلى سكناتهم الداخلية. ولم يكن هؤلاء الشباب، في أغلبهم، يملكون الثقافة والوعي للتظاهر بطريقة سلمية وذلك بسبب الفقر والتهميش، فهاجموا الأماكن التي يعتبرونها سببًا في فقرهم مثل البنوك والشركات والمحالّ التجارية. أنا لا أبحث عن مبرر لهؤلاء الشباب، ولكنهم لم يتعودوا على التعبير عن آرائهم بطريقة واعية، وهذه الأملاك تعود لشخصيات متنفذة في الحزب الحاكم، والتي اعتبرها الشباب رموزًا للنظام»[١٨٨].

تؤكّد شهادة بن عمر إذن، أنّ الاحتجاجات التي عمّت الأحياء الطرفيّة في هذه الأيام، غلب عليها حالات الاعتداء الواسعة على مؤسّسات مختلفة. وفي إثر ذلك، تم الإعلان رسميًا عن حظر التجوّل في إقليم تونس الكبرى

= مسحوقة. ولكن من الراجح أن صعود مثل هذه الأحزاب الجديدة والمغمورة يعبّر أيضًا عن فئات اجتماعية من أحزمة الفقر انتخبت من عبّر عن حاجاتها المطلبية المباشرة في دعايتها الانتخابية، وبالطبع يسهل على الأحزاب المجهرية الجديدة التي تخوض الانتخابات لأول مرة أن ترفع سقف دعايتها ووعودها.

(١٨٨) من شهادة رمضان بن عمر.

بدايةً من الثامنة ليلًا إلى الخامسة والنصف صباحًا، وشهد الإقليم استنفارًا أمنيًّا كبيرًا فيما يشبه حالة الطوارئ، وأُغلقت جميع المحالّ التجارية[(١٨٩)].

على مستوى الجمهورية، أكمل الجيش هذا اليوم انتشاره في البلاد المنتفضة، وقد التزم أفراده سلوكًا مغايرًا لسلوك قوّات الشرطة، حيث عملوا على تجنّب الاصطدام بالمتظاهرين. كان واضحًا من سلوك أفراد الجيش أن هنالك قرارًا مختلفًا عن القرار الذي يوجّه عمل أجهزة الأمن. هذه الملاحظة تضاف إليها الأخبار الواردة من القصرين عن سلوك الجيش، أدّت إلى توافر شبه إجماعٍ لدى الشعب أن الجيش لن يدخل المعركة إلى جانب النظام، وأن الثورةً في طريقها لتحقيق أهدافها وهو من الأسباب التي شجّعتها على رفع شعارها إلى «إرحل».

وكما ذكرنا، حاول بن علي مواجهة الواقع الجديد، ولا سيّما المواجهات التي أسفرت عن مقتل العشرات خلال الأيام القليلة الماضية إلى التّضحية بوزير الداخلية رفيق بلحاج قاسم وتعيين أحمد فريعة وزيرًا جديدًا للداخلية. كما قام بن علي بتشكيل لجنةٍ خاصّةٍ للتّحقيق في الفساد، وفي ممارسات بعض المسؤولين؛ إلا أنّ إجراءاته لم تحقّق غايتها باحتواء الثورة، وباءت بالفشل، باعتبار أنّ المطالب الشعبية كانت تسبق الإجراءات المتّخذة، وكذلك المزاج الشعبي، الذي كان يتشدّد أكثر كلّما تراجع النظام، لأنه يستشعر قدرته على الإنجاز.

يأخذ عامل الزمن بعدًا هامًّا في مختلف الثورات العربية، وفي الاحتجاجات الحاصلة في الوطن العربي. وقد جرى تجاهل هذا البعد في التحليلات التي تناولتها؛ فعادةً ما تنشأ الاحتجاجات بطريقةٍ عفويةٍ لا ترفع شعاراتٍ جذريةً. يقابلها النظام بالتجاهل أو القمع من دون أن يدرك أن هذه المطالب التي عادةً ما تبدأ بمكافحة الفساد في الطبقة السياسية، ورفض الإذلال الذي تمارسه الأجهزة الأمنية، إنما تجسّد حالةً من الحساسية المفرطة من قبل الفئات الشابة لمسألة ارتباط النفوذ بالثروة والأمن بالتعسف، وهو

---

(١٨٩) الجزيرة نت، «ارتفاع القتلى وحظر تجول بتونس،» ١٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7CF68D6D-8A78-4DF6-B546-17702F8E73A2.htm>.

الذي يمثّل التعريف الإجرائي للفساد والظلم بالنسبة إليهم؛ فهو ليس الفساد الناجم عن سوء الإدارة، ولا هو الظلم الاستثنائي نتيجة إساءة استخدام القوة، بل هو الفساد والتعسف اليومي المختلط بالإذلال. وهو ما تمّت ملاحظته في الحالات التونسية، والمصرية، واليمنية، والسورية، والليبية.

لذلك ونتيجة الهوّة التي أحدثها النظام مع هذه الفئات الشبابية الناقمة والمعبّأة، لا تستطيع بيروقراطية الأنظمة العربية التعامل مع الفهم الحاصل الجديد، ولا سيّما مع اقتناع هذه الأنظمة بخبرتها في مواجهة ذلك بناءً على إرهاصاتٍ مماثلةٍ حصلت سابقًا. وهي لا تدري أن الثورات تولّد حالةً تراكميةً حالما تنتج الحالة الثورية يستحيل معها قبول أي إجراءٍ يتأخر عن مسار حركتها.

بدأ الاتحاد العام للشغل بإعلان الإضرابات من دون أن يتجرأ على إقرار إضراب عام واحد في البلاد بأكملها، ولكن الهيئة الإدارية للاتحاد سمحت في ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لكلّ جهةٍ بإعلان الإضراب بحسب الظروف التي تناسب تلك الجهة[١٩٠]. وكان من الطبيعي أن تكون فروع الاتحاد التونسي للشغل في صفاقس وما حولها؛ وهي أهمّ جهةٍ من حيث الثقل النقابي؛ أوّل من يعلن الإضراب العام الجهويّ في اليوم التالي. وكان الاحتجاج على استخدام الرصاص الحيّ ضد المتظاهرين عنوان الإضراب العام. وقد تبعتهم طبعًا تونس العاصمة بشكلٍ تدريجي حتى يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير. وهنا يمكن القول إنه منذ ذلك التاريخ دخلت الثورة مرحلة القمّة، وبدا الانتصار مسألة وقت.

حتّى هذا اليوم، طالبت أحزاب مثل حركة التجديد والحزب الديمقراطي التقدمي بمطالب إصلاحية. وهي مطالب أكثر وضوحًا في حالة الحزب الثاني، فهو مثلًا يطالب بنقل السلطة سلميًا في انتخابات تجري عام ٢٠١٤. في حين طرح المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي التونسي في بياناتهما في تلك الأيام إسقاط النظام الاستبدادي بشكل واضح[١٩١].

---

(١٩٠) بيان الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وهو متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.ugtt.org.tn/actualitees-details.php?id=616>.

(١٩١) انظر ملاحق ١١/ ١٧، ١١/ ١٨، ١١/ ١٩ و١١/ ٢٠.

اليوم الثامن والعشرون ١٣/ ١/ ٢٠١١

الخطاب الأخير

في هذا اليوم، استمرّت المواجهات في كافة أرجاء الجمهورية التونسية، وكان انسحاب قوّات الأمن من مناطق المواجهات إيذانًا بازدياد التظاهرات، وخصوصًا في العاصمة، التي استمرّ فيها عشرات النقابيّين في ساحة بطحاء محمد علي، في الهتاف ضدّ نظام بن علي، مردّدين شعارات: «بن علي برّة برّة»، و«يسقط جلّاد الشعب، يسقط حزب الدستور»، و«يا شهيد ارتاح ارتاح، سنطيح بالسّفّاح»، و«الحرية استحقاق يا عصابة السُرّاق»، و«بن علي يا شارون دم الشّعب لا يهون»، و«لا لا للرّصاص الحريّة هي الأساس»، وغنّوا النشيد الوطني التونسي. وقد حرصت قوّات الأمن، كما أظهر مقطع صوّره رمضان بن عمر، على حصار المحتجّين ومنعهم من الخروج من الساحة[١٩٢]. وفي هذه الأثناء، استمرّت هجمات المحتجّين من حزام الفقر على المقارّ الأمنية ومقارّ الحكومة، بالإضافة إلى الممتلكات الخاصة[١٩٣]. فقد نقل راديو «كلمة تونس»، وقوع اشتباكات عنيفة بين «الشباب الغاضب وقوّات الأمن وخاصّة في الأحياء الشعبية: الملّاسين، السّيجومي، الجبل الأحمر، منّوبة، وادي الليل، الانطلاقة، قصر السّعيد، التّضامن، العمران الأعلى، حيّ بن خلدون، الكبّاريّة، بومهل، حمّام الأنف، المدينة الجديدة، الورديّة، لاكانيا، المروج، العوينة، سكّرة، الكرم، البحر الأزرق، قرطاج وحيّ بوسلسلة بالمرسى»[١٩٤].

في مساء هذا اليوم، ألقى الرئيس زين العابدين بن علي خطابه الأخير، الذي قال فيه إنه فهم مطالب الناس، وإنه قد تمّت مغالطته، ووعد بمحاسبة المسؤولين، واتخاذ إجراءاتٍ في اتجاه الانفتاح السياسي والإعلامي، وتحسين

---

(١٩٢) مقطع فيديو من تصوير رمضان بن عمر: <http://www.facebook.com/video/video.php?v=1750400407139>.

(١٩٣) من شهادة رمضان بن عمر.

انتشرت بعد أيام صور عن أعمال النهب، انظر إلى المقطع التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=r8wdtwYNyE0>.

(١٩٤) راديو «كلمة تونس»، «تواصل الاحتجاجات رغم إغراءات بن علي،» ١٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-2891.html>.

الأوضاع الاجتماعية. وأمر قوات الشرطة بعدم إطلاق النار على المحتجّين. وأكّد أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، وأمر بإلغاء الرقابة على الإنترنت، وتكليف الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية ومنها السّكّر والخبز والحليب. كما اتّخذ بن علي في اليوم ذاته سلسلة من الإجراءات تشمل إقالة الحكومة التونسيّة، والدعوة إلى انتخابات تشريعيّة مبكرة.

وقد تناهت إلى الأسماع أنباء قيام بن علي بإقالة رئيس أركان الجيش التونسي رشيد عمار، ووضعه تحت الإقامة الجبرية، وتعيين مدير المخابرات أحمد شبير بدلًا منه، وذلك بعد أن رفض قائد الأركان التعهد بدورٍ أكثر فعاليّةً للجيش في قمع الانتفاضة، ورفض إصدار الأوامر للجيش بإطلاق الرّصاص الحيّ على المتظاهرين، وأنه طلب من الرئيس التنحّي ومغادرة البلاد[١٩٥]. ولكن وزير الدفاع السابق رضا قريرة صرّح لاحقًا، إنّ «الشائعات التي تقول بأنه تم عزل الجنرال رشيد عمّار من مهامّه بسبب رفضه الانصياع لأوامر بن علي الذي أمره بإطلاق النار لا أساس لها من الصحّة، ولم يتمّ وضع حدّ لمهامّ رئيس أركان جيش البرّ في أية لحظة»[١٩٦].

وانسحب الجيش من وسط العاصمة، تاركًا مواقعه لقوّاتٍ أمنيةٍ خاصّةٍ، واستمرّ مُرابِطًا قرب المنشآت العامّة والمباني الحكومية.

ربّما انطلق قائد الأركان في موقفه السابق من إدراك قيادة الجيش أن بن علي أصبح يمثّل عبئًا على الدولة واستقرارها. وكان لا بدّ من إزاحته من أجل تفادي حدوث حالة انهيار كلّي في الدولة. ولكن الحقيقة أن موقف الجيش لم يكن بالوضوح الذي يُدّعى. فقد شاب موقف قائد الأركان خلال الثورة الكثير من الغموض بسبب الروايات الإعلامية المتعدّدة، والتي صبّت جميعها في إطار مطالبة رشيد عمار لبن علي بالتنحّي. لكن هذا الموقف تأكّد ضمنيًّا فقط في أوّل ظهور إعلاميّ لرشيد عمّار بعد الثورة في ٢٤ كانون

---

(١٩٥) هادي يحمد، «دور الجنرال رشيد عمار في أحداث تونس،» موقع البيضاء نيوز، <http://www.albaidanews.com/news.php?action=view>.

(١٩٦) «وزير الدفاع التونسي الأسبق يورد تفاصيل جديدة عن يوم فرار بن علي،» **الوسط** (تونس)، ٩/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.tunisalwasat.com/wesima_articles/index-20110309-17060.html>.

الثاني/ يناير ٢٠١١، عندما تحدّث عن أنّ الجيش الذي حمى الثورة، وأسهم في نجاحها سوف يستمرّ في الحفاظ على مكتسباتها[١٩٧]. ولكن حتّى هذا التصريح الذي جاء بعد الثورة لم يكن واضحًا تمامًا. كما تأكّد من تقرير لجنة تقصّي الحقائق التي شُكِّلت بعد الثورة أنّ الجيش لم يُنفِّذ أوامر الرئيس بإطلاق النار على المتظاهرين في مرحلةٍ مبكّرةٍ إبان تظاهرات القصرين التي سقط فيها أكبر عددٍ من الشهداء في غضون أيامٍ معدودةٍ.

الجيش والدّولة: ثلاث حالات

من المهمّ العودة هنا مرّةً أخرى إلى النموذج التونسيّ والمصريّ في الفصل بين الدولة والنظام بواسطة محاولة مؤسّسة الجيش أن تميّز نفسها عن النظام (وهو يعني في حالة الاستبداد الفردي أوّلًا وقبل كلّ شيء أن تميّز نفسها عن رأس النظام). لقد تميّزت هذه الحالات في مقابل حالات ليبيا واليمن وسوريا. ففي ليبيا تمّ إضعاف الجيش القادر على التمايز عن النظام السياسي القائم، ثم تمّ حلّه فعليًّا، واستبدل بكتائب مواليةٍ قبليًّا وحتّى شخصيًّا للقذافي وأبنائه. وسميّت هذه الكتائب بأسماء الأبناء. ليست هويّة الدولة هنا واضحةً في مقابل النظام من جهةٍ، والشعب من جهةٍ أخرى. فهنالك جماعيّة أهلية عصبويّة تصل ما بين النظام و«الرعيّة» مباشرة من دون مؤسّسة الدولة ومن دون افتراض وجود شعب. في هذه الحالات تختفي الدولة ويختفي الشعب بالمنظور الرسمي. ويبقى النظام وجماعات أهلية يتعامل معها تمثل رعاياه.

وفي حالة اليمن، تخترق الجماعات المجتمع من جهةٍ والدولة النظام من جهةٍ أخرى، ما يشكّل أساسًا لتقسيم المجتمع والدولة والنظام عموديًا على أساس خطوط جماعاتٍ أهليةٍ مشتركةٍ للشعب والنظام والجيش، وبشكلٍ يستحيل معه الفصل أفقيًا بين الدولة والنظام وتوحيد الشعب في مواجهة النظام، وتحييد الدولة في هذه المواجهة. فقد بقيت وحدات عسكرية خاصة من الحرس الجمهوري وسلاح الطيران موالية للرئيس وعائلته، إضافة للأمن المركزي؛ في

---

(١٩٧) المنجي السعداني، «تونس: إطلالة قائد الجيش أثارت قلق النخب وخلقت انقسامات وتأويلات بشأن أهدافها،» **الشرق الأوسط**، ٢٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11747&article=605536>.

حين انشقّت قطاعات عسكرية أخرى وتنضمّ إليها وحدات باستمرار.

وفي الحالة السورية، انبرى الجيش كطرفٍ متماهٍ مع توجهات النظام لقمع الحركة الاحتجاجيّة بقوة، ويجري الحفاظ على ولائه بواسطة تسييسه وتعيين الضباط بموجب العصبيات الأهلية الطائفية وتحالفاتها العابرة للطوائف.

لقد انحاز الجيش التونسي إلى الشعب في اللحظة المناسبة حفاظًا على الدولة وعلى ذاته. وكان هذا الخيار حاسمًا في نجاح الثورة، فهو نوع من الانقلاب العسكري، الذي جرى في خضمّ الثورة. هل كان لدى الجيش خيار آخر؟ وهل لدى أيّ جيشٍ خيار في مواجهة الملايين من الناس في الشوارع؟ هذا سؤال مختلف، فنحن نميل للاعتقاد أنه مضطرّ للانحياز في النهاية للثورة كما جرى في الثورة الإيرانية[١٩٨]. لقد حصل ذلك في إيران بعد سقوط عددٍ كبيرٍ من القتلى بنيران الجيش. أمّا في تونس ومصر، فقد حصل هذا قبل أن يطلق الجيش النار على المتظاهرين. وكان موقف الجيش في مصر خروجًا عن سلطة وأوامر مبارك نتيجة لاختلاف على كيفية إدارة الدولة والتوريث أكثر ممّا هو انضمام للثورة. وكان خروج الجيش مبكرًا في حالة مصر. وبرأينا الخاص كان البيان رقم ١ الصادر عن قيادة الجيش في مصر يوم ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ عبارة عن انقلاب عسكري ناجم عن الوضع الذي أوجدته الثورة.

وطبعًا، يمكن القول إنّ عصيان الجيش للأوامر في تونس في النهاية هو نوع من الانقلاب العسكري، بمعنى عصيان الجيش لأوامر القيادة السياسية،

---

(١٩٨) ليس لدينا تقدير واضح لعدد القتلى في الثورة الإيرانية التي استمرت من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ وحتى كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ بتقطع. ولكن ما يهمنا هنا، هو أن الجيش الإيراني أطلق النار عدة مرات على المتظاهرين قبل أن ينحاز إلى الثورة. ولكن حتى يوم «الجمعة السوداء» في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، قُتل في التظاهرات بضع عشرات فقط. وقد جرى الحديث في حينه في أوساط قيادة الثورة عن بضعة آلاف، ولكن مؤسسة الشهداء بعد الثورة لم تأتِ إلا بأسماء ٧٩ شهيدًا. وكان هذا كافيًا كي ينحاز الجيش لاحقا للثورة. أما في حالتي مصر وتونس، فلم يطلق الجيش النار، ومن فعل ذلك هو الأجهزة الأمنية الأخرى. وفي حالة سورية حصل العكس تمامًا، إذ أطلق الجيش النار على المتظاهرين عدة مرات بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية، وقد قُتل أكثر من ألف متظاهر خلال شهرين، حتى كتابة هذه السطور. وتبلغ تقديرات المؤرخين الغربيين لعدد من قتلوا في الثورة الإيرانية بـ ٣٠٠٠ قتيلٍ كحد أقصى، وذلك في مدة تبلغ عامًا ونصف العام، في حين تتحدث مصادر الجمهورية الإسلامية عن ٦٠ إلى ٨٠ ألف شهيد.

وأنه كان ضروريًّا لنجاح الثورة. ولكنه ليس انقلابًا أدّى إلى تغيير النظام، بل هي ثورة أدّت إلى تغيير النظام، وهي عملية تضمّنت عصيان قيادة الجيش. فمن الصّعب، بل يكاد يكون مستحيلاً هزْم نظامٍ في دولةٍ، إذا ما ظلّ متماسكًا، وإذا لم تنقسم مؤسّسته الحاكمة بشأن الموقف من الثورة. لا بد من انقسام في الطبقة الحاكمة لكي تنجح الثورة. وإن الإمكانية الوحيدة لإسقاط نظام سياسي بقي متماسكًا هي اكتساحه أو دحره أو هزْمه بالقوة، وهذا يتطلّب أكثر من ثورةٍ سلميةٍ. أي أنه في حالة تماسك النظام بما فيه الجيش أمام الثورة السلمية وعدم حصول شروخ في داخله، قد يؤدّي ذلك إلى فشل الثورة أو الصّراع المسلّح. وفي حالة الثورة المسلّحة تبرز مجازفة حقيقيّة في أن تتحوّل إلى حربٍ أهليّة في ظروف نظام مسلّح أو تحميه جماعات مسلّحة. لا بدّ من تذكّر هذه المقولة النظريّة عند الحديث عن الثّورات الشعبيّة السلميّة. فهي لا تنتصر إلّا إذا استنتج النّظام أو قسْمٌ منه أنه لا بدّ من تغيير السّياسة القائمة.

نجاح الثّورة وهروب بن علي

١٤ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١١

تسارعت الأحداث في هذا اليوم الحاسم الذي شهد تظاهراتٍ ومواجهاتٍ عنيفةً في قلب العاصمة. خاصّة بعد أن أعلن بن علي قرار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة بعد إقالة الحكومة. وقبيل مغادرته تونس، أعلن الرئيس بن علي عن فرض حالة الطوارئ في جميع المدن التونسية. وبحسب التلفزيون التونسي فإنّ «حالة الطوارئ تعني أن أي تجمعٍ يزيد على ثلاثة أشخاصٍ ممنوع، وأنّ قوّات الأمن ستستخدم السّلاح ضدّ المشتبه بهم من الساعة الخامسة مساء وحتى السابعة صباحًا ولأجلٍ غير مسمّى».

وقد لوحظ في البيان الذي أذاعه التلفزيون التونسي، عدم استخدام مصطلح «الجيش» واقتصر النصّ على أنّ «قوّات الأمن» ستستخدم السّلاح. بعدها تمركز الجيش في ضاحية المرسي القريبة من القصر الرئاسيّ. وانتشرت وحدات منه في حيّ النصر في العاصمة تونس، في حين عمّت التظاهرات مختلف أنحاء الجمهورية، وخرجت مسيرة غير مسبوقة إلى مقرّ وزارة الداخلية في شارع بورقيبة في العاصمة، وزاد عدد المشاركين فيها على أربعة آلاف

شخص. يقول بن عمر: «الشوارع كانت خالية تمامًا، وقد أدّى انسحاب قوّات الأمن منها إلى فسح المجال أمام تدفّق المحتجّين. كانت لحظة تاريخية. لقد كانت كلّ التحرّكات الاحتجاجيّة قبل الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير معزولة. الذين انطلقوا من ساحة بطحاء محمد علي كانوا أقلّ من ألفي شخص، وتضاعف العدد في طريقنا إلى وزارة الداخلية. في البداية كان اتجاه واحد من شارع بورقيبة مليء بالجماهير، لكن شيئًا فشيئًا، امتلأ الجانب الثاني».

«أستطيع أن أقول لك إنّنا حين استطعنا الدخول إلى شارع بورقيبة شعرنا بسقوط بن علي، وقد حاولت قوّات الأمن إيقافنا على مدخل الشارع (عند تقاطع روما) وعند حدود المسرح البلدي، ولكنهم عجزوا أمام إصرار المتظاهرين، خاصّة أنّ اليوم كان الجمعة، ولأوّل مرّة يخرج الناس من بعض المساجد ويلتحقون بالجماهير. وفي حدود الساعة الحادية عشرة صباحًا، وصلنا إلى مقرّ وزارة الداخلية، وعلى الساعة الرابعة تقريبًا تم تفريق التظاهرة. بعد ذلك، عاد كل متظاهر إلى سكنه، وسمعنا في الساعة السادسة خبر مغادرة الرئيس زين العابدين تونس»[١٩٩].

وبعد مغادرته، أعلنت القوّات المسلّحة مطار قرطاج الدولي منطقةً عسكريّةً مغلقةً، وأُغلق المجال الجويّ التونسيّ لمنع بقيّة أفراد العائلة الحاكمة وأركان النّظام من مغادرة البلاد.

وتسلّم محمد الغنّوشي الوزير الأوّل المسؤوليات الفعلية في البلاد التي وُضعت تحت حالة الطوارئ[٢٠٠].

ومع إعلانه تنحّي الرئيس بن علي، أصدر محمد الغنوشي القائم بأعمال الرئاسة تعليماته لقوّات الجيش التونسي بالتدّخل لوقف أعمال الانفلات الأمنية التي شهدتها بعض المدن التونسية بعد سماع مغادرة بن علي. وقام الجيش بانتشارٍ واسعٍ في مختلف المدن التونسية لضبط الأمن. وبدأ في ١٦ كانون الثاني/ يناير بمهاجمة القصر الرئاسي، وتبادَل إطلاق النار مع أعضاء

---

(١٩٩) من شهادة رمضان بن عمر.

وقد صوّر بن عمر التظاهرة قبل دخولها إلى شارع بورقيبة، انظر: <http://www.facebook.com/video/video.php?v=1751661918676>.

(٢٠٠) الجزيرة نت، «تسلسل زمني لانتفاضة الشعب التونسي،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/6fb05549-3a55-41c4-b714-e5845949c366.htm>.

في جهاز أمن الرئاسة. في الأيام التالية، قام الجيش بتسيير دورياتٍ بهدف منع اندلاع أعمال العنف بعد أن تمّ اعتقال مدير الأمن الرئاسيّ السابق وعددٍ من مساعديه، بسبب قيامه بإعداد ميليشيات تخريب منظّمة لأعمال النّهب والسّلب وإثارة الفوضى.

لا يمكن الجزم حتّى اليوم بسبب مغادرة بن علي الحقيقي. وإذا كان خروجه معتمدًا على تقارير، فإنّنا نشكّ إذا كان هو ذاته يعلم سبب خروجه الحقيقيّ. هل كان أمرُه محسومًا فعلًا حين غادر، أم أنّ مغادرته ذاتها هي التي حسمت الأمر لصالح الثّورة؟ هل أقنعه قائد حرسه السّرياطي بالخروج من البلاد لأنه كان يخطّط للانقلاب عليه بعد خروجه، ففوجئ السّرياطي نفسه بأنّ كل شيء انهار بعد خروجه؟ أم ان الانقلاب هو انقلاب سمير الترهوني. لا ندري ولذلك نكتفي بإيراد الرواية كملاحظة هامش طويلة(٢٠١).

---

(٢٠١) يجري تداول روايتين بخصوص ما حدث يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في تونس، الرواية الأولى هي رواية الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي في بيان نشره سابقًا، تقول هذه الرواية باختصار أن زين العابدين بن علي استقل الطائرة التي نقلته إلى السعودية بعد أن أخذ وعدًا من مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي بالعودة إلى البلاد بعد استقرار الأمور.

أما الرواية الثانية فكشف عنها مدير الأمن الرئاسي التونسي السابق علي السرياطي أمام المحكمة يوم ٢٦/ ٧/ ٢٠١١ في تونس. وموجزها أنه جرى إنزال جوي لقوات الشرطة والحرس الوطني في مطار تونس قرطاج، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر اتصل به الرئيس بن علي طالبًا منه تجهيز طائرته لأجل سفر أسرة الرئيس إلى السعودية في الساعة السادسة مساءً من نفس اليوم، وأشار الرئيس في هذا الاتصال إلى أن سفر أسرته سيكون لفترة وجيزة فقط. وكان من المفترض أن يسافر السرياطي مع أفراد أسرة بن علي على متن نفس الطائرة، لكن الرئيس قرر في آخر لحظة أن يسافر بنفسه برفقة أسرته، على أساس أن يعود إلى تونس في اليوم الموالي. وجاءت شهادة العقيد سمير الترهوني رئيس قوات مكافحة الإرهاب التونسية لما حدث في نفس اليوم مفاجئة، ومن خلال مؤتمر صحفي عقده في تونس يوم ٨/ ٨/ ٢٠١١. وتقول رواية سمير الترهوني أنه في يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، قرر مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي ترحيل مجموعة من عائلة طرابلسي اجتمعت في قصر قرطاج إلى مدينة ليون الفرنسية على أول رحلة في الساعة الثالثة بعد الظهر خوفًا على أمنهم. وبموجبها أصدر الترهوني أمرًا في الساعة الواحدة بعد الظهر لنقيب من قوات مكافحة الإرهاب تحثه على حماية المتظاهرين أمام وزارة الداخلية من أي هجوم مسلح محتمل، وحماية وزارة الداخلية من المتظاهرين، ولكن من دون استعمال الأسلحة الناريّة.

وفعلًا في الساعة الواحدة والنصف تلقّى نفس النقيب أوامر من «مسؤولين رفيعي المستوى» في وزارة الداخلية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. وقرّر النقيب عدم تنفيذ هذه الأوامر. وأمر العقيد الترهوني على حد زعمه هذا النقيب بتفريغ أسلحة قواته المتواجدة أمام وزارة الداخلية من الرصاص الحي. فعندما وصلت العقيد الترهوني أنباء تفيد بأن مجموعة من عائلتي بن علي والطرابلسي تعد نفسها =

ولا ندري كيف كانت ستتطوّر الأمور لو بقي. ولكن بالتأكيد فإنّ خروجه عجّل بانهيار حكمه. فقد خرج قبل أن ينهار النظام. لقد كان خروج الرئيس

= لمغادرة البلاد في مطار تونس قرطاج، كما ورد في الرواية أعلاه، توجّه بقوّاتِه مباشرة إلى المطار لمنعهم من السفر. واستجاب للخروج معه ضابط واحد فقط من بين ضباطه الثلاثة. وفي الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة تمكّن العقيد سمير الترهوني وفريقه من إلقاء القبض على أفراد عائلة الطرابلسي، وخلال هذه العملية طلب رئيس أمن المطار زهير بياتي من الترهوني توضيح طبيعة مهمته ومصدر الأوامر التي ينفذها، فأجابه الترهوني بأنها أوامر عليا غير قابلة للنقاش، وأن عليه ألا يلعب بالنار، في هذه الأثناء اتصل علي السرياطي مدير الأمن الرئاسي بزهير بياتي طالبًا منه توضيح ما يجري في المطار. فاكتشف بياتي من المكالمة أن عملية الترهوني قد نُفِّذت من دون أوامر عليا. فسلم الهاتف للعقيد الترهوني ليردّ على أسئلة السرياطي بنفسه، لكن الترهوني أكد أن هناك أوامر عليا وراء العملية وقطع الخط. فاتّصل السرياطي مرة أخرى ليكرر نفس الأسئلة لكن الترهوني رد عليه نفس رده الأول. فهل كانت هنالك فعلًا أوامر عليا، أم لا، هذا أمر لا نعرفه. ولكن قوات مكافحة الإرهاب كانت تابعة للداخلية وليس للجيش، أي لا يمكن أن يكون رشيد عمار مصدرها.

أخبر السرياطي عناصر من قوات أمن الرئاسة المتواجدة في قصر قرطاج الرئاسي، وعددهم سبعين عنصرًا، بأن قوات مكافحة الإرهاب تحتجز أفرادًا من أسرتي بن علي والطرابلسي في المطار، فكان الجواب أن رفض خمسون عنصرًا من هؤلاء التصدي لقوات مكافحة الإرهاب وحماية عائلة الطرابلسي، ثم تخلوا عن أسلحتهم. في هذه اللحظة اضطر علي السرياطي إخبار بن علي بأنه لن يستطيع حمايته. إذا صحت هذه الرواية تكون هذه إحدى إمكانيتين للحظة فارقة للشعور بوجود انقلاب، أو ادعاء السرياطي بوجوده. وسنأتي على ذكر اللحظة الثانية. بموجب رواية الترهوني كان قد اتصل هو هاتفيًا بعقيد من قوات وحدة الحرس الوطني الموجودة في قصر قرطاج، وبعقيد من قوات التدخل السريع وأبلغهم باعتقال أفراد من عائلة الطرابلسي بناءً على أوامر عليا، وبأنهم بحاجة إلى دعم منهم. وبالفعل توجّه خمسون عنصرًا من قوات الحرس الوطني إلى مطار تونس قرطاج للالتحاق بقوات مكافحة الارهاب، وفي عين المكان اكتشف العقيد المسؤول عن هذه القوات أن العقيد الترهوني يتصرف بدون أوامر، ورغم ذلك يقرر دعمه. وعند وصول مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي برفقة الرئيس بن علي ومن معه من أفراد أسرته إلى المطار العسكري، اكتشف أن جزءًا من الحرس الوطني قد انضم إلى قوات مكافحة الإرهاب تحت رئاسة العقيد سمير الترهوني في مطار قرطاج، وهنا أخبر الرئيس بأنه لايستطيع حمايته وعليه مغادرة البلاد برفقة أسرته مؤقتًا إلى حين حل الأزمة القائمة. وهذه هي الإمكانية الثانية للحظة فارقة.

في الساعة السابعة و٤٧ دقيقة مساءً أقلعت الطائرة الرئاسية وعلى متنها بن علي وأفراد أسرته إلى السعودية. واتصل بن علي من الطائرة بوزير الدفاع رضا غريرة وأمره بإلقاء القبض على علي السرياطي، في انتظار عودته إلى تونس لمعرفة حقيقة ما يجري. وهذا تفصيل مهم. ولم تذكر أي من هذه الروايات دور الجنرال رشيد عمار.

ويدعي الترهوني أن محمد الغنوشي رئيس الحكومة قد اتصل به بعد مغادرة بن علي وتحدث معه كأنه قائد انقلاب.

نشرت أجزاء من هذا التقرير في الموقع الإخباري الفرنسي: Mediapart.fr على الموقع الإلكتروني: <http://www.fichier-pdf.fr/2011/08/09/14-janvier-tunis-mediapart>.

وقد تمَّ تداول هذه الرواية بتعديلات مختلفة في صحف عديدة لا مجال لتعدادها هنا.

عاملًا أساسيًّا في انهيار أجهزته الأمنيّة التي تعتبر أقوى من الجيش، كما كانت عاملًا في خروج قوى اجتماعية لم تخرج إلى الشّارع قبل ذلك. لقد كان بن علي نموذجًا لرأس الهرم المقلوب.

بعد مغادرة بن علي، أعلن رئيس وزرائه محمد الغنوشي تسلّمه رئاسة تونس معتمدًا على الفصل ٥٦ من الدستور(٢٠٢). بيد أنه، ومنذ اللحظات الأولى لإعلان محمّد الغنوشي تسلّمه مؤقّتًا رئاسة تونس، بادر خبراء القانون الدّستوريّ والسياسيون للتّشكيك في شرعيّة تولّي الغنّوشي مهامّ الرّئاسة حسب الفصل (المادّة) ٥٦، معتبرين أنّ موقع الرئاسة ظلّ شاغرًا بموجب الدستور، وأنّ هذا يقضي تسليم مهامّ رئيس الجمهورية لرئيس البرلمان حسب المادّة ٥٧ من الدستور(٢٠٣). في إثر ذلك، بدأت تظاهرات في قابس والقصرين تطالب برحيل الغنّوشي واحترام الدّستور.

ويحكم قضيّة شغور المنصب في السلطة فصلان في الدستور التونسي(٢٠٤)، فالنصّ الذي اعتمد عليه الغنوشي وهو الفصل ٥٦: «لرئيس الجمهورية إذا تعذّر عليه القيام بمهامّه بصفةٍ وقتيّةٍ أن يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأوّل ما عدا حقّ حلّ مجلس النوّاب. . . وأثناء مدّة هذا التعذّر الوقتيّ الحاصل لرئيس الجمهورية، تبقى الحكومة قائمةً إلى أن يزول هذا التعذّر، ولو تعرّضت إلى لائحة لومٍ. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النوّاب بتفويضه المؤقّت لسلطاته».

لقد أسقط الشعب الرئيس. ويعني ذلك أنّ رأس هرم السلطة قد أصبح شاغرًا. لذلك وبحسب الفصل ٥٧ الذي ينصّ على أنه «عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاةٍ أو لاستقالةٍ أو لعجزٍ تامّ، يتولّى فورًا رئيس مجلس النوّاب مهامّ رئاسة الدولة بصفةٍ مؤقّتةٍ لأجلٍ أدناه ٤٥ يومًا، وأقصاه ستّون

---

(٢٠٢) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «الغنوشي يتولى الحكم بعد تنحّي بن علي،» ١٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110114_opposition_tunisia.shtml.>.

(٢٠٣) حول خطاب تولّي الغنوشي الرئاسة وإعادة تولية المبزّع منصب الرئيس المؤقت انظر الملحقين الرقمين (٥) و(٦).

(٢٠٤) الجزيرة نت، «طعن في شرعية رئيس تونس المؤقت،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A524CBD4-FF20-48F0-973C-FA31763963D2.htm.

يومًا. ويؤدّي القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفةٍ مؤقّتةٍ اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، وعند الاقتضاء أمام مكتب المجلس. ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفةٍ مؤقّتةٍ الترشح لرئاسة الجمهورية، ولو في صورة تقديم استقالته. ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفةٍ مؤقّتةٍ المهام الرئاسية، على أنه لا يحق له أن يلجأ إلى الاستفتاء، أو أن ينهي مهام الحكومة، أو أن يحلّ مجلس النواب، أو أن يتّخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل ٤٦».

رئيس انتقاليّ، وتفكيك «الجيش الخاصّ»، وعودة المنفيّين

١٥ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١١ وما بعده

حسم المجلس الدستوريّ الجدل وأعلن رسميًا شغور منصب الرئيس، ما سمح بنقل صلاحيات الرّئاسة المؤقّتة إلى رئيس مجلس النوّاب فؤاد المبزّع الذي كلّف محمد الغنّوشي باقتراح حكومةٍ جديدةٍ[٢٠٥]. كما نقل التلفزيون التونسيّ عن المجلس الدّستوريّ التونسي قوله إنّه بموجب الدستور، فإنّ انتخابات الرئاسة الجديدة في البلاد يجب أن تجري في غضون ٦٠ يومًا اعتبارًا من ذلك اليوم.

بعد ذلك أُعلن عن اعتقال مدير الأمن الرئاسيّ الجنرال علي السّرياطي وعلى سليم شيبوب صهر الرّئيس المخلوع في بن قردان من قبل مواطنين. ونجحت قوّات الجيش الخاصّة في ملاحقة فلول الحرس الوطني والسّيطرة عليها. وقد أدى سلاح الطّيران العمودي دورًا هامًّا في هذا السّياق. فعلى الرغم من تمثيل المؤسّسة العسكريّة لخصائص الجيش الوطني الذي يرتبط بالوظيفة السياديّة للدولة، بما هي دولة بغضّ النظر عن أيديولوجيات حكوماتها، فإن بن علي حوّل «الحرس الوطنيّ» فعليًّا ووظيفيًّا إلى أشبه ما يكون بنمط «الجيوش الخاصّة» في دول المشرق العربيّ واليمن، التي تأخذ شكل فرقٍ عسكريةٍ للحرس الجمهوري. وتضم هذه وحداتٍ خاصةً من

---

(٢٠٥) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «المجلس الدستوري في تونس منصب الرئيس أصبح شاغرًا،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110115_tunisia_ghanoushi.shtml>.

النخبة. وكان يسود العلاقة ما بين «الحرس الوطني» وبين الجيش الوطني الارتياب وعدم الثقة، والإحساس بالتمييز، تمامًا كما هو الأمر في العلاقة ما بين الجيوش «الخاصة» والجيوش «العامة» في المشرق العربي. فالحرس الوطني أو الرئاسي هو جيش الرئيس المتسلط ونظامه، بينما الجيش هو جيش الدولة، ولا يمكن لجيش الدولة إلا أن يكون جيشًا وطنيًا.

لقد تأكّدت نوايا الجيش بأثر تراجعي حين أعلن قائد قوّات البرّ رشيد عمّار يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أنّ الجيش هو «حامي الثورة» وأنه «لن يخرج عن الدّستور». إنه شبه انقلاب عسكريّ يأتي في خضمّ ثورةٍ، وهو ناجم عن الاقتناع أنه لا مستقبل للنظام، وأنّ الجيش غير قادرٍ ولا راغبٍ في تنفيذ مذبحةٍ ضدّ المواطنين كوسيلةٍ للدفاع عن نظامٍ لن ينجو في النهاية.

في هذه المرحلة، بدأت الأحزاب السياسية المرخّصة بإصدار بياناتٍ تؤكّد موقفها من الثورة كعملية قلب لنظام الحكم. ويعتبر ذلك مأخذًا على الأحزاب باعتبار أنها لم تكن محرّضًا للثورة ومحرّكًا لها، بل إنها تأخّرت في اللحاق بركبها حتّى نضوجها، واتّضاح معالمها، واقترابها من تحقيق أهدافها. فقد أصدرت حركة «التجديد» بيانًا تعتبر فيه مغادرة بن علي انتصارًا لنضال الشعب التونسي، مع أنها لم تطرح هذا المطلب، أو ما يقترب منه في بياناتها السابقة، وتحدّد مهمتها في القضاء على المنظومة الفاسدة للنظام السابق. كما دعت محمد الغنوشي إلى التشاور مع القوى السياسية في تونس لتشكيل هيئةٍ لإدارة عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي[٢٠٦].

في حين أعلن رئيس حركة «النهضة» التونسية الشيخ راشد الغنّوشي أنّ قرار عودته إلى تونس من منفاه القسريّ في لندن مرتبط بقرارٍ من حركته التي باركت إطاحة الرئيس بن علي. وحدّدت «النهضة» مجموعة الخطوات الواجب القيام بها للحفاظ على الثورة، ومن أبرزها الدعوة إلى قيام مجلسٍ تأسيسي لإبطال الدستور، وحلّ المجلس النيابي والدستوري، وتنظيم انتخاباتٍ تشريعيةٍ خلال ستة أشهر، يتم بموجبها تشكيل حكومة إنقاذ وطني

(٢٠٦) للاطلاع على نص بيان حزب التجديد، انظر ملحق رقم (١٤).

شاملة[٢٠٧]. وأعلن منصف المرزوقي، رئيس «حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة» المعارض في هذا السّياق، أنّه يستعدّ للعودة إلى تونس.

من النّضال لإسقاط بن علي إلى النّضال لإسقاط النّظام

بعد فرار بن علي بدأت المرحلة الثوريّة الموجّهة ضدّ رجالات النظام السابق ومؤسّساته. حيث تبدأ الثورة بمطلب إقالة الرئيس، رأس الهرم المقلوب، حين تتمرّد على اكتفاء بعض المثقّفين والنّاشطين المجرّبين بإصلاحاتٍ يَعِدُ بها الرئيس مضطرًّا. ثم تتمرّد مرةً أخرى على الاكتفاء برحيله، وتطالب بتغيير النظام عبر تغيير رموزه. وحين يكتفي المجرّبون بذلك ويعتبرونه إنجازًا، فإن الجماهير تطالب بإقالة كافة المسؤولين من أعضاء الحزب السابق. وهي حتّى إن لم تطرح الجماهير برنامجًا سياسيًّا بديلًا واضحًا، إلا أنّها تعبّر عن ذاتها في هذه المرحلة بنفورها من الحزب الحاكم، ومن رموز الفساد، ومن الوزراء الذين عرفوا بمراءاتهم للدكتاتور. وتتوسّع مطالب الثورة وتمتدّ لتشمل الوزراء والمسؤولين الأمنيّين وحتّى القضاة.

يميّز هذا العمل الثوري الثورات التي لا تكسر جهاز الدولة بانقلابٍ، ولا تخرج بقيادةٍ ثوريةٍ واضحةٍ تحتلّ مكان النظام القائم؛ بل تزعزعه بالقرْع والطرْق عليه من خارجه من دون أن تقتحمه عنوةً. ويفتح النظام الباب بنفسه بعد أن ينشقّ، ولكن الجماهير لا ترى له فضلًا في ذلك، فتبدأ الاحتجاج من جديدٍ خوفًا من أن يحتويها النظام بتغييراتٍ شكليةٍ، ولا سيّما عندما تشعر أنّ مراكز قوّة النظام ما زالت في مكانها، وأنه قد يستعيدها إذا ما عادت إلى ممارسة حياتها العاديّة قبل إجباره على إجراء تغييراتٍ جذريّةٍ. هنا، تبدأ نقاشات لا تنتهي عن سؤال العودة إلى الحياة العاديّة أم الاستمرار إلى حين التأكّد من تحقيق المطالب.

تمتدّ هذه المرحلة ولا تنتهي عند نقطةٍ واضحة. فبعد سلسلةٍ من المساومات والتسويات بين الطرفين، سرعان ما تتحوّل إلى مجموعةٍ لا تنتهي من النضالات المطلبيّة المتفرقة لقطاعاتٍ مختلفةٍ ترى أن هذه المرحلة

---

(٢٠٧) للاطلاع على بيان حركة النهضة، انظر ملحق رقم (١٦/ ١).

مناسبة للاحتجاج بالتظاهر، وذلك بعد أن أصبح التظاهر سهلًا، وكلفته قليلة، وخشيةً من أن تضيع قضاياها في زحمة القضايا المثارة. وهي ترى طبعًا أنها رئيسة مثل غيرها، فتحاول أن تلفت النظر لمعاناتها. وهي ترى أن المرحلة مناسبة لطرح تظلّماتها كافةً. وفي مرحلة ما، تفقد هذه المظاهر التعاطف وتتحوّل إلى عبءٍ على التحول الديمقراطي في نظر الناس. لا شكّ في أن الأمر يصبح مرهقًا، ولكن مغزاه في أنماط التحول الديمقراطي هو الانتقال من أسلوبٍ أدّى وظائفه إلى اتّباع نفس الأسلوب في طورٍ آخر ينتظر تحقيق الوظائف الجديدة وقبل أن تنبثق أساليب التعبير الجديدة في جعل الثورة واقعةً موضوعيةً يستحيل العودة عنها.

في هذه المرحلة، كان الجيش هو المؤسّسة الوحيدة التي تستطيع أن تحمي الثورة وتحقّق مطالبها بإسقاط النظام من خلال ملاحقة الدائرة الصغيرة «الأمنيّة» للنظام السابق من جهةٍ، والحفاظ على استمرارية عمل مؤسّسات الدولة، وضمان الأمن اللازم لاستمرار الجماهير في نضالها لإسقاط النظام، ومحاولة إحداث قطيعةٍ نهائيّةٍ معه. لقد قام الجيش في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بالقبض على نحو خمسين جنديًّا «خاصًّا» من الحرّاس الشخصيّين للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في محافظة تطاوين جنوبي تونس، عندما كانوا هاربين نحو ليبيا على متن سياراتٍ لا تحمل لوحات تسجيلٍ، فيما استمرّت مطاردة الجيش التونسي لعناصر كان يعتقد أنها تسعى لإحداث البلبلة في البلاد. وقامت قوات من الجيش باعتقال وزير الداخلية التونسي السابق رفيق بلحاج قاسم بباجة في مسقط رأسه، عندما كان يستعد للهروب إلى الجزائر. كما تمكّنت قوّة من الجيش التونسي من اعتقال قيس بن علي ابن شقيق الرئيس زين العابدين بن علي بعد اشتباكٍ مسلّحٍ في بلدة مساكن الساحلية شرق تونس العاصمة.

ولأن الجماهير لا تمتلك برنامجًا سياسيًا بديلًا، فإن الأحزاب السياسية أخذت على عاتقها هذه المسؤولية. فهي، على الرغم من دورها المحدود في الثورة، ترى نفسها الوحيدة المؤهّلة، «كنخبٍ» منظّمةٍ وممثّلة لاتجاهاتٍ اجتماعية ـ سياسيةٍ، لإنتاج الظروف الموضوعية الضرورية لاستكمال إسقاط النظام والبدء بمرحلة التحول الديمقراطي. فقد دعا حزب العمال الشيوعي

التونسي إلى إنشاء جمعيةٍ تأسيسيةٍ تضع أسس جمهوريةٍ ديمقراطيةٍ رافضًا تولّي فؤاد المبزّغ مهامّ الرئاسة مؤقّتًا، كونه يمثل مؤسّسة البرلمان المنصّبة من قبل النظام السابق. وأن تكليفه لا يُحدث قطيعةً كاملةً مع رموز الحقبة الدكتاتورية السابقة. ودعا المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل إلى الحلّ الفوري للشُعَب المهنية للتجمع الدستوري الديمقراطي، وهي الوحدات التنظيمية التي كانت تضبط التنظيمات المهنية سياسيًا وسلطويًا، وتكوين لجنةٍ وطنيةٍ لمراجعة الدستور، و كلّ القوانين المتصلة بالإصلاح السياسي. كما طالب بعفو تشريعي، وفصل الأحزاب عن هياكل الدولة، في دلالةٍ واضحةٍ على نموذج حزب الدولة، ودولة الحزب في مرحلة بن علي، والمراجعة الجذرية لمفهوم الأمن وهياكله ومهامه.

وفي ظلّ هذه الدعوات، كان محمد الغنوشي يعلن عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ويقول إن مهام الحكومة تتمثّل في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية من خلال تحقيق إصلاح القوانين المنظّمة للحياة العامّة، والإعداد لانتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهةٍ تحت إشراف هيئةٍ مستقلةٍ وبحضور مراقبين دوليين، معتبرًا أن الكلمة الأولى والأخيرة تبقى للشعب. وأكد أنه تقرّر إطلاق سراح كلّ المساجين والموقوفين من أجل أفكارهم أو نشاطهم السياسي، وكذلك الشروع في الإعداد لقانون العفو التشريعي العامّ[٢٠٨].

ضمّت الحكومة الجديدة ستّة وزراء من الحكومة السابقة، كان بينهم وزراء الدفاع والداخلية والمالية والخارجية، وذلك على الرغم من الاحتجاجات في شوارع العاصمة، ومدن أخرى ضدّ الإبقاء على أعضاء النّظام السابق في الحكومة. وقد مُنح ثلاثة من قادة المعارضة مناصب وزارية؛ وهم: أحمد إبراهيم رئيس حزب التجديد الذي تولّى وزارة التعليم العالي، وأحمد نجيب الشابي مؤسّس الحزب الديمقراطي التقدّمي الذي عيّن وزيرًا للتنمية الجهوية، ومصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتّل

---

(٢٠٨) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس الحكومة تبدأ أعمالها بمشاركة المعارضة ووعود بإصلاحات سياسية،» ١٨/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110118_newgovernment_tunisia.shtml?print=1>.

للاطلاع على تركيبة حكومة الغنوشي الأولى انظر ملحق رقم (٩/ ١).

الديمقراطي للعمل والحريّات الذي عيّن وزيرًا للصّحة. واحتفظ كلّ من كمال مرجان وزير الخارجية، وأحمد فريعة وزير الداخلية، ورضا قريرة وزير الدفاع، ورضا شلغوم وزير المالية، بمناصبهم. ومن بين الوزراء الجدد الذين تولّوا وزاراتٍ مهمّةً الأزهر القرويّ الشابيّ لوزارة العدل وحقوق الإنسان، ومحمد جغام لوزارة السياحة والتجارة، وعفيف شلبي للصناعة والتكنولوجيا، ومحمد النوري الجويني للتخطيط والتعاون الدولي(٢٠٩).

رفض الشعب التونسي الذي صنع الثورة بقاء وزراء من العهد السابق في حكومة الغنوشي، وتحت الضغط الشعبي، واستمرار التظاهرات ضدّ الحكومة؛ قدّم ثلاثة وزراء ينتمون إلى المركزية النقابيّة في الاتحاد التونسي للشغل بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير استقالاتهم من الحكومة بسبب تشكيلتها التي سيطر عليها الحزب القديم الحاكم حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إلى جانب حيازته جميع الوزارات السيادية، ومنح القوى المعارضة والمستقلة مناصب وزارية هامشية جدًا. والوزراء هم عبد الجليل البدوي (وزير معتمد لدى الوزير الأول) وحسين الديماسي (وزير التكوين والتشغيل) وأنور بن قدور (وزير دولة للنقل والتجهيز).

وقد دافع رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشي في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عن احتفاظه بوزراء من الحكومة السابقة بمقاعدهم في حكومته. وقال إنه احتفظ بالوزراء ذوي «الأيدي النظيفة» الذين عملوا دائمًا للحفاظ على مصالح البلاد(٢١٠).

إلى جانب ذلك، برز نشاط أهلي تجلّى في تشكيل لجانٍ مدنيةٍ في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في الأحياء والمدن للدفاع عن المناطق التي سجّلت حدوث عمليات حرقٍ ونهبٍ اتهمت عناصر من الأمن الموالي للرئيس المخلوع بالضلوع فيها. وحاولت قوات الجيش مساعدة السكّان في مهمة الحفاظ على الأمن، ووضعت تحت تصرف المواطنين أرقامًا هاتفيةً للاتصال

---

(٢٠٩) المصدر نفسه.

(٢١٠) «الغنوشي يدافع عن وزراء بن علي،» **الوطن**، ١٩/ ١/ ٢٠١١، <http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=765FC90C-9A01-4251-BA87-23072330B13F&d=20110119>.

بالجنود في حالة وجود سياراتٍ مشبوهةٍ، أو إيقاف أفرادٍ مسلّحين(٢١١).

ودعا اللقاء الإصلاحي الديمقراطي إلى إنشاء جمعيةٍ تأسيسيةٍ تساهم فيها كل الفعاليات السياسية والنقابية لتأسيس جمهوريةٍ ثانيةٍ بدستورٍ جديدٍ خلال فترةٍ انتقاليةٍ يعقبها إجراء انتخاباتٍ برلمانيةٍ تحت إشراف دولي. وأكّدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان على ضرورة محاسبة المتسبّبين في قتل العشرات من المواطنين الأبرياء وجرحهم في التظاهرات السّلمية، مع التأكيد على الملاحقة القضائيّة لكلّ من أطلق النار، ومن أصدر التعليمات بذلك، وإلى إطلاق سراح الموقوفين في التحرّكات الأخيرة ومساجين الرّأي، والسّماح بعودة المغتربين لأسبابٍ سياسيّةٍ، والتعجيل باتّخاذ التدابير لإصدار العفو التشريعي العام. واستمرّت حركة التجديد في بلاغاتها التي تصدرها يوميًّا، حيث دعت في بلاغها في ١٨ كانون الثاني/ يناير الوزير الأوّل إلى الفصل بين أجهزة الدولة والتجمّع. وطالبت باستقالة وزراء التجمّع وتجميد ممتلكاتهم وحساباتهم البنكيّة، وحلّ جميع المؤسّسات المهنيّة في المؤسسات. وحذّرت من أنّها ستتراجع عن مشاركتها في الحكومة إذا لم تتحقّق هذه المطالب.

وفي ٢٠ كانون الثاني/ يناير عقدت الحكومة الجديدة أولى اجتماعاتها، واتّخذت عددًا من القرارات، أهمّها(*):

ـ الاعتراف بجميع الأحزاب والحركات السياسية المحظورة في البلاد. وإعلان الحكومة اعتزامها التقدم للبرلمان بمشروع قانونٍ للعفو عن كل السجناء السياسيين في البلاد(٢١٢).

ـ إعلان ثلاثة أيامٍ من الحداد على قتلى الاحتجاجات الشعبيّة

---

(٢١١) موقع «فرانس ٢٤»، «مواطنون مجندون» لحماية الأحياء في المدن التونسية،» ١٨/ ١/ ٢٠١١، <http://observers.france24.com/ar/content-tunisia-ben-ali-security-army-soldiers-citizens>.

(*) عن قرارات حكومة الغنوشي في أول اجتماع لها انظر ملحق رقم (٨).

بوابة الوزارة الأولى، «الاجتماع الأول لحكومة الوحدة الوطنية،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?id=1982&lang=ar>.

(٢١٢) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس: الاعتراف بالأحزاب السياسية المحظورة والإفراج عن المعتقلين السياسيين،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110120_tunisia_intrimgov.shtml>.

التي أطاحت الرئيس التونسيّ زين العابدين بن علي[213].

وقدّم الرئيس التونسيّ بالوكالة فؤاد المبزّع والوزير الأوّل التونسي محمّد الغنّوشي استقالتيهما من الحزب الحاكم سابقًا، في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، في خطوةٍ تهدف لتلبية مطالب أحزاب المعارضة[214]. واستقال جميع أعضاء الحكومة التونسية الانتقاليّة الذين ينتمون إلى حزب التجمّع الدستوري من الحزب[215].

وأعلن التلفزيون التونسي أيضًا اعتقال ٣٣ فردًا من عائلة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وهم يحاولون مغادرة البلاد. وتعهّد الرئيس الانتقالي فؤاد المبزع، في كلمةٍ بثّها التلفزيون، بقطيعةٍ كاملةٍ مع الماضي، وبنظامٍ قضائيّ مستقلّ، وحريةٍ للإعلام[216]. وفي أولى خطواتها بعد تشكيلها، صادقت حكومة الغنّوشي على مشروع قانونٍ للعفو التشريعيّ العام، يشمل المساجين السياسيين ومساجين الرأي كافة، في الوقت الذي نظّم عدد كبير من أفراد قوّات الأمن التونسي تجمّعًا احتجاجيًّا أمام مقرّ الحكومة المؤقّتة بالقصبة في العاصمة تونس، وقاموا بتظاهرةٍ في شارع الحبيب بورقيبة الرئيس بالعاصمة، ونفوا مسؤوليتهم عن عمليات قتلٍ وقعت خلال الثورة. ورفع عدد من أعوان الأمن الذين ارتدوا الشارة الحمراء جملةً من الشعارات، كان من أبرزها «أبرياء، أبرياء من دماء الشهداء»، و«يا بوليس يا مقهور ولّى عهد الدكتاتور». كما هاجمت الشعارات عددًا من المسؤولين بوزارة الداخلية الذين اعتبرهم المحتجّون مسؤولين عمّا حصل لهذا القطاع من مشاكل. كما قامت عناصر غاضبة من الشرطة التونسية في ٢٣/ ١/ ٢٠١١ وفي حدثٍ لافتٍ للنظر

---

(٢١٣) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس: الحداد لثلاثة أيام على قتلى الاحتجاجات،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، < http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110121_ tunisia_mourning.shtml >.

(٢١٤) الجزيرة نت، «استقالة الرئيس المؤقت والوزير الأول من حزبهما،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، < http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA634104-A861-428C-A546-734E21376536.htm >.

(٢١٥) موقع الدولية التونسي، «وزراء بن علي يتنصلون من عضوية حزبه الحاكم.. ولا استقالة من الحكومة،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، < http://www.doualia.com/2011/01/20/ministre-ben-ali-se-distancier-de-son-appartenance-a-un-parti-au-pouvoir >.

(٢١٦) موقع «فرانس ٢٤»، «اعتقال ٣٣ شخصًا من عائلة بن علي،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، < http:// www.france24.com/ar/20110120-tunisia-ben-ali-members-family-arrested >.

وغير مسبوقٍ في تاريخ تونس باعتراض سيارة الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزغ، وتمّ منعها لدقائق من الوصول إلى قصر الحكومة بالقصبة (وسط العاصمة) قبل أن تتدخل عناصر أخرى، وتفسح الطريق لها.

وفي أوّل موقف علنيّ للجيش بعد هروب بن علي، خرج الجنرال رشيد عمار قائد أركان الجيش في ٢٠١١/١/٢٤ وأعلن أن الجيش هو «حامي الثورة،» وأنه لن يخرج على الدستور، داعيًا المتظاهرين إلى إخلاء الساحة التي يوجد فيها مقرّ الحكومة؛ الأمر الذي فتح الباب للتجاذب في شأن مغزى الرسالة التي أراد الجيش إرسالها، فمنهم من رأى أن تصريحات عمار لا تعدو أن تكون من قبيل طمأنة التونسيين بوجود سلطة الجيش في ظلّ غياب سلطة الحكومة المؤقّتة، في حين رأى البعض فيها هاجسًا من خطرٍ مبطّنٍ من الجيش التونسي الذي قد تسعى قيادته إلى الاستفادة من حالة عدم الاستقرار لتعزيز مواقعها في إدارة الدولة(٢١٧).

دلّلت الأحداث والتطورات في مسار الثورة التونسية أن الجيش التونسي أدى دورًا مهمًا في إضعاف النظام إبان أحداث الثورة، ولم تظهر أي بوادر تشير إلى تدخل عسكري في الشؤون العامة، وإدارة الحكم التي ـ بحسب المزاج العام في تلك الفترة ـ يفترض أن تخضع فقط لإرادة الشارع التونسي الذي قاد التغيير(٢١٨).

لكن على الرغم من الضّمانات التي حاول الجيش أن يقدّمها لحماية الثورة، إلا أن الجماهير التي أنتجتها فضّلت الاعتماد على نفسها ليس في إطار التشكيك في نوايا الجيش، إنما للإسراع في تنفيذها. وقد أنجبت حركات الشباب في القصبة وما بات يعرف بـ «القصبة ١» (٢٣ ـ ٢٧ كانون

---

(٢١٧) السعداني، «تونس: إطلالة قائد الجيش أثارت قلق النخب وخلّفت انقسامات وتأويلات بشأن أهدافها».

(٢١٨) يذكر أن الجيش التونسي أُسّس في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، ويتكون من قرابة ٥٠ ألف عنصر، وهو متوجه بالأساس نحو تنفيذ المشاريع المدنية والمساعدة في الحد من الكوارث الطبيعية، كما يشارك بكثافةٍ في مهمات حفظ السلام تحت غطاء الأمم المتحدة. وينتمي نحو ٣٧ ألف جندي إلى وحدة المشاة. وتشارك تونس منذ سنة ١٩٦٠ في قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتشارك بنحو ١٠٠٠ جندي تونسي في مهمّة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الثاني/ يناير) و«القصبة ٢» (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١١) ما يمكن اعتباره إنجاز انتخاب المجلس التأسيسي المفترض أن يقرّ الدستور. فقد خرج جمهور الثورة لحمايتها. وكانت هذه التحركات التي فُضّ بعضها بالقوّة تطوّرًا هامًّا، ولم تحظ بالاهتمام الكافي لأن الرأي العام العربي والعالمي كان قد انشغل بماجريات الثورة المصرية ونتائجها.

وتواصلت في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١١ التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بإسقاط الحكومة المؤقتة وطرد رموز العهد السابق، وحلّ التجمع الدستوري الديمقراطي. وفي إطار الضغوط الشعبية للتخلص من رموز النظام السابق، استقال عبد الله القلال رئيس مجلس المستشارين في الغرفة الثانية في البرلمان التونسي ووزير الداخلية السابق في عهد زين العابدين بن علي، من رئاسة المجلس بعد يومين اثنين من وضعه رهن الإقامة الجبرية.

كما قدّم وزير الخارجية التونسي كمال مرجان في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، استقالته من حكومة الوحدة الوطنية، عقب أيامٍ من الاحتجاجات المطالبة برحيل الوزراء المحسوبين على حزب التجمعٍ الدستوري، على الرغم من استقالتهم منه[٢١٩]. وأعلن محمد الغنّوشي عن تركيبةٍ جديدةٍ للحكومة الانتقالية[٢٢٠]، استبعد منها وزراء فريق بن علي من المناصب الأساسية الخارجية والداخلية والدفاع والمالية. وعيّن الغنوشي أحمد ونيّس وزيرًا جديدًا للخارجية، كما تلا الغنوشي عبر التلفزيون العامّ لائحة أعضاء الحكومة المكلّفة بتنظيم انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ في الأشهر المقبلة[٢٢١].

حاولت الحكومة التونسية التّعاطي مع الوضع القائم من خلال عدّة خطواتٍ من أبرزها إعلان وزير التنمية الجهوية أحمد نجيب الشابيّ أنّ الحكومة التونسية وافقت على صرف ٥٠٠ مليون دينار (٣٥٤ مليون دولار)

---

(٢١٩) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «استقالة وزير الخارجية كمال مرجان،» ٢٧/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110127_tunisia_demos.shtml>.

(٢٢٠) للاطلاع على تركيبة حكومة الغنوشي الثانية انظر: ملحق رقم (٩/ ٢).

(٢٢١) موقع «فرانس ٢٤»، «الغنوشي يعلن عن حكومة جديدة ويستبدل وزراء الدفاع والداخلية،» ٢٧/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110127-tunisia-mohamed-ghannouchi-prime-minister-new-governement-formation-defense-interiors-ministers-out>.

تعويضًا لعائلات الذين قتلوا في الثورة التي مضى عليها شهر، واستقبال طلبات الترخيص من الأحزاب السياسية الممنوعة لمزاولة النشاط السياسي الحزبي. كما أصدرت الحكومة التونسية المؤقّتة في ٢٦ كانون الثاني/ يناير مذكّرة اعتقالٍ دوليةً بحقّ زين العابدين بن علي وزوجته ليلى، وأفرادٍ آخرين من عائلته تمهيدًا لمحاكمتهم، وتقدّمت بشكوى إلى الحكومة الفدرالية السويسرية في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لاستعادة الأموال والممتلكات المهرّبة من قبل الرئيس المخلوع بن علي وعائلته والمقرّبين منه. وقد أصدرت الشرطة الدولية (الإنتربول) في ٢٨ كانون الثاني/ يناير أمر ملاحقةٍ دوليةٍ لتحديد مكان وجود الرئيس التونسيّ المخلوع زين العابدين بن علي واعتقاله بالإضافة إلى ستة من أقاربه، بطلبٍ من السلطات التونسية. كما أعلن وزير الخارجية الكندي لورانس كانون في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ أن بلاده ستحاول الاستجابة لطلب الحكومة التونسية الجديدة بترحيل بلحسن طرابلسي شقيق زوجة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

على صعيد حراك الأحزاب، أعلن الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية عن عزمه العودة إلى بلاده بعد أن حصل على جواز سفره من السفارة التونسية في لندن، ورفض استبعاد حركته من العملية السياسية، لأن «حركة النهضة التي أفرزها الواقع التونسي تعبّر عن حاجة الشعب إلى هويتّه، وإلى أن يكون دينه الإسلامي هو الذي يؤطّر مطالب العدل ومطالب الحرية». وأكّد الغنوشي عزمه على مواصلة العمل السياسي والثقافي والاجتماعي في صفوف الشعب وليس على مستوى الحكم أو المنصب السياسي، مشيرًا إلى أنّ أعضاء حركته الذين يصغرونه سنًّا هم الذين سوف يشاركون في إدارة البلاد نحو حكمٍ عادلٍ ومقبولٍ[٢٢٢]. كما أصدر الحزب الوطني التقدّمي بيانًا من جامعة قابس، اتهم فيه الجيش التونسي بالتواطؤ مع قوات الأمن التابعة لحكومة النظام، وبمساعدة مليشيا التجمع لمهاجمة المعتصمين في ساحة القصبة. ويؤكّد أنّ الحكومة التونسية لا تنتمي إلى ثورة الشعب، وأن المؤسّسة العسكرية ليست محايدةً، و أن القول بأنها تقف إلى

---

(٢٢٢) وقد التزم الشيخ راشد الغنّوشي الذي عاد إلى تونس يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بهذا الوعد.

جانب الشعب وهْمٌ لا تسنده الوقائع. كما أصدرت حركة التجديد بيانًا تؤكّد فيه على تفهمها لمسؤولية الحكومة في حفظ الأمن، لكنها تنتقد اللجوء إلى فكّ الاعتصام أمام مبنى الحكومة بالطرق غير السلمية، وتطالب بفتح تحقيقٍ في أحداث فضّ الاعتصام بالقوة. كما صدر بيان تأسيسي للجنة الوطنية لحماية مكاسب الثورة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أسسها الشباب الذين اعتصموا أمام قصر الحكومة بالقصبة.

وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير، أعلن راشد الغنوشي أن حركة النهضة ستعمل لصالح الثورة الشعبية التي أجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على الهروب من تونس، معتبرًا أن حزبه سيخوض على الأرجح انتخاباتٍ تشريعيةً تتوفر لها مقوّمات النزاهة، لكنه ذكر أن قرارًا في هذا الصّدد لم يُتّخذ بعد.

لم تخلُ الثورة التونسية من بعض المظاهر الشعبوية التي رافقتها أثناء انضمام فئاتٍ إليها ـ من خارج نواتها الصلبة ـ بعد انتصارها، والتي جلبت معها ثقافةً أخرى. وعلى سبيل المثال، تمّ حرق كنيسٍ يهودي في محافظة قابس في جنوب العاصمة تونس، وربما حدث ذلك كردّ فعلٍ على علاقات بن علي مع إسرائيل، وكإشارةٍ لها في آنٍ واحدٍ. وقد أخرجها الوعي الشعبي كنقمةٍ ضدّ معبد يهودي. ولكن الأمر المميّز في هذه الثورة هو محدودية هذه المظاهر، وسط شائعاتٍ تشير إلى أن قوى النظام السابق تقف خلف هذه الهجمات، لأن الهدف السياسي منها واضح، وهو زرع الفوضى والفتنة، وتأليب الرأي العام العالمي المتعاطف مع الثورة لاتخاذ مواقف ضدّها بوصفها «معاديةً للساميّة».

ومع انتصار الثورة، والنّزوع الإعلاميّ لأسْطرة محمد بوعزيزي كبطلٍ لها في سياق عملية صناعة الرموز التي تتميز بها الثورات كافةً، يبدأ نوع من الالتفاف الرمزي على «براءة اختراع» عملية الانتحار والاحتجاج بحرق الذات. وفي هذا السياق الإعلامي المشهدي لهذه الصناعة والنقاش المثار بشأنها، اعتبر البعض أن عبد السلام تريمش سبق بوعزيزي إلى الانتحار حرقًا بسبب عربة «ساندوتشات». كما صرّحت عائلة شاب تونسيّ أنّ ابنها هو أوّل شهيدٍ حرق نفسه بسبب منعه من العمل، موضحةً أنه هو من ألهم الشهيد محمد بوعزيزي بحرق نفسه مبشّرًا بالثورة التونسية. وقال والده في مقابلةٍ مع صحيفة **القدس العربي** إن: «ابني أشعل نفسه الربيع الماضي في مقرّ بلدية المنستير ـ

التي تقع على بعد ١٦٠ كيلومترًا جنوب العاصمة تونس - احتجاجًا على منعه من البيع في عربته فأشعل معه فتيل الثورة التي التهبت بعد ذلك على يد بوعزيزي». وكنا كتبنا عن أسبقية تريمش في ريادة فعل بوعزيزي، كان الشاب عبد السلام تريمش (٣٠ سنة) قد أقدم بالفعل على حرْق نفسه صباح الثالث من آذار/ مارس ٢٠١٠ داخل مقر بلدية محافظة المنستير، في حادثٍ كان هو الأوّل في نوعه في تونس، وذلك احتجاجًا على قرار أمين عامّ البلدية الذي منعه من نصب عربةٍ كان يبيع عليها مأكولاتٍ خفيفةً بوسط المدينة. ونقلت خبر حرق تريمش لنفسه وقتها عدة وسائل إعلام كان من بينها قناة «الجزيرة»، لكن الحادث لم يؤدّ إلى ثورةٍ وقتئذ مثلما حصل بعد أشهرٍ حينما كرّر الفعل نفسه شاب تونسي آخر بمدينة سيدي بوزيد هو محمد بوعزيزي[٢٢٣].

وفي ردٍّ رسميّ بخصوص المظاهر الشعبوية التي ظهرت بعد الثورة، أكّد وزير الداخلية التونسي الجديد فرحات الراجحي في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ أن بعض أعضاء قوّات الأمن ينفّذون «مؤامرةً» لتقويض أركان الدولة بعد موجةٍ من العنف شملت حرق معبدٍ يهوديّ، وهجومًا على الوزارة ذاتها. واجتاحت عصاباتٌ عدّة مدارسٍ في العاصمة.

وعلى صعيد النشاط المدني، اتّفقت مجموعة من الصحافيين العاملين في عددٍ من وسائل الإعلام التونسية على إطلاق «حملةٍ وطنيّةٍ» للمطالبة بـ «بتطهير» المؤسّسات الإعلامية من الصحفيين والإعلاميين المحسوبين على النظام السابق، والدعوة لطرد كل من لا يحمل شهادةً في الصحافة وعلوم الإعلام، أو شهادةً جامعيةً في تخصصٍ آخر، من المؤسّسة التي يعمل فيها، أكانت خاصّةً أم عموميةً، وتعويضه بخرّيجٍ من معهد الصّحافة.

وأعلن وزير الداخلية في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١ أن رئيس الجمهورية المؤقّت قرّر تعيين ولاةٍ جددٍ في مختلف جهات الجمهورية.

يمكن القول إن التخلص من رموز النظام السابق هو العنوان الأبرز في نضال الثورة التونسية بعد «١٤ جانفي» لاستكمال أهدافها، بضرورة افتتاح

---

(٢٢٣) سليم بوخذير، «عبد السلام تريمش سبق بوعزيزي إلى الانتحار حرقًا بسبب عربة ساندوتشات،» **القدس العربي**، ٣١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today/31qpt960.htm&arc=data/2011/01/01-31/31qpt960.htm>.

عهد التحول الديمقراطي في تونس بشخصيات جديدةٍ، ورمزيّاتٍ جديدةٍ، ووجوهٍ جديدةٍ لم تشترك في استدامة الاستبداد والحزب الحاكم والطغمة السياسية ذاتها. وتوالت النجاحات في هذا الخطّ «التطهيري» الذي تطوّر إلى إنهاء مهام كافة أعضاء ديوان الرئيس السابق في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، وقرار وزير الداخلية التونسي بتجميد نشاط الحزب الحاكم في انتظار حلّه في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١١[٢٢٤]. لكنها لم تتوقّف عند هذا الحدّ، بل تجدّدت التظاهرات في عددٍ من المناطق التونسية للمطالبة بإصلاحاتٍ حقيقيةٍ، وإبراز اعتراضٍ حادٍّ على بقاء رموز نظام الحكم السابق، وعلى عدم تطهير الحكومة من العناصر الموالية لبن علي. ولا سيّما عندما قامت الحكومة بتعيين ولاةٍ جددٍ تمّ تعيينهم في مناصب إبّان الحكم السابق.

وفي خضمّ الاحتجاجات للقضاء على رموز الحكم السابق، التي ترافقت مع تساؤلات عن مستقبل الأحزاب الإسلامية في تونس، وبرامج عملها بعد الثورة، عقدت حركة النهضة في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ مؤتمرًا صحفيًا عرضت خلاله برنامج عملها للفترة المقبلة شارحةً جملةً من مواقفها حيال خطّها السياسي، وما يروّج عن طروحاتها المتعلّقة على وجه الخصوص بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومجلّة الأحوال الشخصيّة. وأكّد أعضاء الحركة على الطابع السياسي والمدني لحركتهم، وأن مسألة مجلّة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة لا لبس فيها، معتبرين أنّ المسائل التي تثار بشأنها التخوفات تعتبر في أدبيات الحركة منتهية، وكذلك في منهجها في التعاطي مع الشأنين الاجتماعي والسياسي، ولا سيّما أنّ مجلّة الأحوال الشخصية أصدرها فقهاء جامع الزيتونة، وهي ضمن الاجتهاد الإسلاميّ[٢٢٥].

على صعيدٍ آخر، وفي إطار حراك ما بعد إطاحة الرئيس بن علي، تمّ إطلاق أول محطةٍ فضائيةٍ في العهد الجديد تحمل اسم «صوت الناس» برأسمال خاص. وتعدّ هذه القناة أول قناةٍ مستقلةٍ في تونس. فقبل الثورة لم

---

(٢٢٤) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس: حظر نشاطات حزب الرئيس السابق بن علي،» ٦/ ٢/ ٢٠٠١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110206_tunisia_ruling_party.shtml>.

(٢٢٥) موقع مغاربية، «عودة حركة النهضة للساحة السياسية التونسية،» ٩/ ٢/ ٢٠١١ <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2011/02/09/feature-03>.

تكن هناك سوى القناتين الرسميتين، وقنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة وغير مستقلة، بل مساندة للنظام السابق، ومُسوّقة لخطابه بينها قناة «نسمة تي.في» و«حنّبعل» التي يملكها أحد القريبين من أصهار الرئيس المخلوع[٢٢٦]. مع الإشارة طبعًا إلى تغيّر الخطاب الإعلاميّ لهذه القنوات التلفزيونية جميعًا. إذ تحوّلت هذه القنوات طوال أشهر بعد الثورة إلى منبر حوار عمّا جرى ويجري، وعن مستقبل البلاد. واستضافت شخصياتٍ سياسيةً ومثقفين في تظاهرةٍ ديمقراطيةٍ من الحوار المدنيّ بخصوص النظام السابق والحالي ومستقبل البلاد قلّ مثيلها. وقد تبعتها قنوات التلفزة المصرية لاحقًا بعد سقوط مبارك، مع الإشارة إلى أن بعض قنوات البثّ المصرية الخاصة بدأت تغيّر نبرتها قبل سقوط مبارك بأيامٍ.

الظاهرة المتكرّرة هنا هي سرعة تملّص أبواق الأنظمة الإعلامية من المسؤولية، والانتقال بشكلٍ فجّ إلى معاداة النظام بعد أن هزم. وهنالك حالات فجّة فعلًا من الانتقال المفضوح من تطرف في مدح النظام والتعرض بالتحريض والسخرية لمنتقديه إلى مهاجمة النّظام بقسوة وسخرية أيضًا. وكان التسامح الفوري مع هؤلاء أمرًا لافتًا للنظر، ولا سيّما أنّ بعضهم يشمل «نجومًا» إعلاميّين قد يتأثّر جيلٌ كامل بسلوكهم. لقد بدأت عملية تنقية وسائل الإعلام المصرية من محرّري الصحف والتلفزيون الذين شاركوا في التحريض على المعارضة والتعبئة للنظام، وفي فبرْكة الأخبار والتشهير بخصوم النظام؛ ولكن هذا الإجراء يكاد لا يجري في الصحف والقنوات الخاصة.

وتكتسب هذه العملية أهميةً خاصةً لأنها تُرى وتُشاهد من قبل الجمهور، وبالتالي تُعتبر من أهمّ عمليات إنجاز مهام الثورة من خلال عملية الإصلاح، وإعادة بناء النظام. والإعلام هو أحد أهم المفاصل مثل أجهزة الأمن والدولة والبنوك والوزارات المختلفة. فالإعلام إذا لم يكن مقتنعًا بقيم الديمقراطية، ويقوم فقط بمراءاة النظام الجديد وتملقه لا يمكنه مرافقة صيرورة البناء الديمقراطي بشكلٍ بنّاءٍ.

---

(٢٢٦) سليم بوخذير، «تونس بعد الثورة: ميلاد أول فضائية خاصة ومعارضون يشتكون من مضايقة البوليس السياسي لهم،» **القدس العربي**، ٦/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alquds. co.uk/scripts/ print.asp?fname=data%5C2011%5C02%5C02-06%5C06qpt910.htm>.

بعد رموز النّظام... مؤسّسات النّظام

في إطار «الثورة الثانية» التي بدأت في حالتيْ مصر وتونس بعد مغادرة الرئيس وبدء انهيار النظام الحاكم، انبعثت قوى خلاقة في المجتمع تبلور خطابًا مدنيًّا، وتتشاور في شأن المستقبل، وتطرح مسألة تنقية النظام من العناصر السابقة. فتُطرح أسماء الفاسدين والمتورطين في جرائم ضدّ الشعب بالتفصيل. وترتفع الأصوات المطالبة بمعاقبتهم. وتُطرح مطالب جزئية ترجو فئات شعبية واسعة منها أن تلبّى في هذه اللحظة، سواء أكان ذلك نتيجةً لحماس ثوري أم نتيجة «الانتهازية» لمعرفة أن الدولة في هذه الحالة تكون ضعيفةً، ومن السهل إلزامها بقبول طلبات الشارع. وهذا كله أمر متوقع. لكن الأمر الرئيس هو ظهور الحيّز العام، وفضاء الحوار العقلاني بين المواطنين، واتخاذه مساحةً واسعةً وهو يبشّر بمستقبلٍ أفضل.

إن الفضاء العام الحيوي المفعّل بواسطة قوى التغيير، هو الضمان الرئيس لإصلاح النظام بموجب مبادئ الثورة. ولكنّ الحراك الاجتماعي لا يتوقف على ذلك، إذ يبرز فجأةً مع الضعف المؤقّت لبنية الدولة وانسحابها من بعض المجالات، ووجود نعراتٍ طائفيةٍ وتوتراتٍ قبليةٍ يتبعها حالة من الفوضى، وانتشار الجريمة، وانتشار التعدّي على الأملاك العامّة، والبناء غير المرخّص، والتجارة العشوائية وغير ذلك. وقد ظهرت برأينا ظواهر شبيهة في مصر. وهي ظواهر طبيعية طالما بقيت استثنائيةً لا تتسبّب في حدوث ذعرٍ عام. والقاعدة المهمة أن يكون هناك تصور واضح ومتفق عليه لدى القوى الثورية لصالح البلاد، على الرغم من التعددية، وأنه لا بدّ من تفضيل هذه الرؤية الموحّدة على المطالب الجزئيّة، وأن هذه الفوضى تتوقف مع عودة العافية والثقة بالنفس إلى جهاز الدولة بعد تنقيته.

على وقْع النجاحات التي يحقّقها المحتجون في تونس في استكمال ثورتهم التي أنتجت وبشكلٍ يومي استقالاتٍ وإعفاءاتٍ لرموز النظام السابق، بدأ الوعي الجمعي للمحتجّين بالانتقال إلى مرحلةٍ أخرى نابعةٍ من أنّ إحداث قطيعةٍ تامّةٍ مع النظام السابق يقتضي أيضًا التخلص من مؤسّساته كمجلس النواب الذي استمرّ في مزاولة نشاطه بعد هروب بن علي على الرغم من أن انتخابه قد تمّ في ظلّ الظروف التي كانت تحكم المرحلة السابقة. لذلك نظّم

المجلس الوطني للحريات في ٨ شباط/ فبراير ٢٠١١ تجمّعًا احتجاجيًا أمام مجلس النوّاب للمطالبة بحلّ البرلمان، وبعث هيئةٍ تأسيسيةٍ، معتبرًا أن الجلسة العامة التي دعا إليها مجلس النواب غير شرعيةٍ. كما تظاهر المئات أمام مقرّ البرلمان تنديدًا بجلسةٍ صوّت خلالها النواب بالأغلبية على قانونٍ يمنح الرئيس المؤقّت فؤاد المبزع صلاحيات إقرار القوانين عبر مراسيم في مجالاتٍ عدّةٍ، أهمها القانون الانتخابي والإعلام والاتفاقيات الدولية والعفو العام والإرهاب، بموجب المادة ٢٨ من الدستور[٢٢٧].

في ظلّ هذه التطوّرات، أعلن الجيش التونسيّ في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ أنه قد شرع في سحب دبّاباته وآلياته الثقيلة تدريجيًا من مواقعها في عددٍ من الشوارع في وسط العاصمة التونسية، وقام بإعادتها إلى الثكنات، وأبقى على عددٍ من الآليات الخفيفة المزوّدة برشاشاتٍ متوسطةٍ، وناقلات الجنود في بعض المواقع الحيوية في وسط تونس العاصمة فقط.

وكانت الساحة السياسية التونسية قد شهدت في هذه المرحلة تساؤلاتٍ عديدةً بخصوص قرارٍ كان قد أصدره الجيش في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١١[٢٢٨]، وعن مغزاه، وينصّ على دعوة الاحتياط في القوّات البرّية والجوّية والبحريّة. لذلك اضطرّت وزارة الدفاع التونسية في ١٠ شباط/ فبراير وتحت ضغط التساؤلات الشعبيّة التي أثارها قرارها باستدعاء الاحتياط إلى إصدار توضيح قالت فيه إن دعوة جيش الاحتياط «عملية قانونية تتم حسب القانون الأساسي العام للعسكريين، وقانون الخدمة الوطنية الذي نصّ في فصله العاشر على إدماج المجنّدين بعد قضاء مدّة الخدمة الوطنية، وبعد تسريحهم ضمن جيش الاحتياط لمدة ٢٤ سنةً،» ولفتت النظر إلى أنها «ترمي من وراء هذا الإجراء إلى دعم حماية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة والمؤسّسات الحسّاسة لإعادة

---

(٢٢٧) الجزيرة نت، «مطالب باستقالة وزير خارجية تونس،» ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0FB015ED-71BB-48DD-A921-C2E0F689BDA9.htm>.

(٢٢٨) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس: استدعاء الاحتياط والمتقاعدين من الجنود لضبط الأمن،» ٨/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110208_tunisia_army_hague_visit.shtml>.

الطمأنينة في نفوس المواطنين حتى ينصرفوا إلى عملهم دون خوفٍ»[٢٢٩].

وطبعًا، لم تشهد تونس في السابق تساؤلاتٍ علنيّةً عمّا تقوم به وزارة الدفاع، ولا توضيحًا من وزارة الدفاع للمواطنين بشأن أي خطوةٍ قامت بها. وبغضّ النظر عن وجاهة القلق والتساؤل وعن التوضيح فقد عبّر ذلك عن نشوء ثقافةٍ حكم جديدةٍ تؤسّس لأعرافٍ مواطنيةٍ جديدةٍ في تعامل الوزارات مع المواطنين.

وجاء التوضيح من قبل المؤسّسة العسكرية بعد مظاهر انفلاتٍ أمني في العاصمة تونس. وتجلّت هذه المظاهر في حدوث اشتباكاتٍ بين المتظاهرين في ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ وعناصر موالية للنظام السابق، وتدخّل الجيش مُطلقا أعيرةً ناريةً في الهواء لتفريق المتظاهرين. كما أعلن الجيش أنه أحبط محاولةً لتفجير معهدٍ بمدينة الكاف[٢٣٠]. وقامت قوّاته بتوقيف سيارةٍ في مدينة تطاوين على متنها أربعة أشخاصٍ، ومعهم كمّية من السلاح. وكانت السيارة قادمةً من مدينة بنزرت متجهةً إلى مدينة رمادة[٢٣١]. واعتبر الجيش أنّ قوّات الاحتياط ستؤدي دورًا في مساعدة الجيش على حفظ الأمن في ظل غياب هيكليةٍ واضحةٍ لقوات الشرطة.

وتطورت مطالب التظاهرات وأعمال الاحتجاج من الإلحاح على حلّ المجلس النيابي إلى مطلب إسقاط حكومة الغنوشي التي بدأت حملة عزل التجمع الدستوري، واستبعاد رموزه. كما قرّرت إيداع بلحاج قاسم وزير داخلية بن علي في السجن بتهمة القتل العمْد، وأصدر قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس بطاقة إيداعٍ بالسجن في حقّ سميرة الطرابلسي، شقيقة زوجة الرئيس المخلوع ليلى الطرابلسي، التي استجوبها قاضي التحقيق لتصبح المتهمة رقم ١٢ من الذين اعتُقلوا من ضمن

---

(٢٢٩) مركز الإعلام العربي، «الجيش التونسي يبدأ بسحب دباباته من شوارع العاصمة،» ١٢/ ٢/ ٢٠١١، <http://arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&ex=2&dir=news&lang=1&nt=1&nid=120632>.

(٢٣٠) راديو «كلمة تونس»، «قوات الجيش تحبط محاولة لتفجير معهد بمدينة الكاف،» ٩/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-3112.html>.

(٢٣١) راديو «كلمة تونس»، «القبض على سيارة مسلحة في تطاوين،» ٩/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.kalima-tunisie.info/kr/News-file-article-sid-3110.html>.

خمسة وعشرين متّهمًا متورّطين في الجرائم المالية[٢٣٢].

كما قامت وزارة الداخلية بفتح المجال لطلبات الترخيص لإنشاء أحزابٍ جديدة[٢٣٣] بعد جمودٍ تواصل سنواتٍ طويلة. وقُدّم عدد من الملفّات التي حظي بعضها بإيصالات إيداعٍ في حين لا يزال البعض الآخر في الانتظار حين كتابة هذه المخطوطة. وينص القانون أن تسلُّم إيصال إيداعٍ لا يعني الترخيص للحزب بالنشاط السياسي، بل إن القانون يتيح للهيئاتٍ المكلّفة بدراسة الملفّات مهلةً للنظر فيها؛ فإذا ما توفّرت الشروط لمنح الترخيص، أعلم بذلك وإن لم يُعلم الحزب بالرفض أو بالقبول بعد أربعة أشهر، يكون نشاطه قانونيًا، ويعدّ بالتالي اعترافًا رسميًّا به. وهذا يعني عددًا أكبر كثيرًا ممّا كان واضحًا لنا عند كتابة الكتاب.

كما قامت خليّة الإعلام والاتصال بوزارة الداخلية في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ بإنشاء صفحةٍ رسميةٍ على الشبكة الاجتماعية «فيسبوك». وتتضمن هذه الصفحة عدة أركانٍ خاصةٍ بالأخبار والمستجدّات عن أنشطة مختلف هياكل وزارة الداخلية والمسابقات التي تنظّمها إلى جانب تسجيلاتٍ مرئيةٍ وصوتيةٍ، وركن يمكّن زوار الصفحة من طرح محاور النقاش التي يرغبون فيها[٢٣٤].

وعلى الرغم من جميع الخطوات التي قامت بها حكومة الغنوشي إلا أنها لم تستطع إخماد زخْم التظاهرات التي تجدّدت خلال شهر شباط/ فبراير بشكل يوميّ لإسقاطها، إلى درجة أنّ هذه التظاهرات وصلت إلى مواجهاتٍ مع قوّات الأمن، وأدّت إلى سقوط قتلى، ما أدّى إلى اعتبار الحكومة امتدادًا للنظام السابق، وبالتالي يجب إسقاطها. وقد أعلن محمد الغنوشي في٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ تحت تأثير هذه الضغوط عن استقالته، وقام الرئيس التونسي المؤقّت فؤاد المبزغ بتعيين الباجي قائد السبسي وزيرًا أوّل

---

(٢٣٢) السبيل أون لاين، «عناصر «التجمع» تحاول العبث بالوضع الأمني لإفشال الثورة،» ١٠/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.assabilonline.net/index.php?option=com_content.

(٢٣٣) للاطلاع على قائمة الأحزاب المرخّص لها حتى تاريخ الانتهاء من تأليف هذا الكتاب انظر الملحق رقم (٢٠).

(٢٣٤) يمكن الاطّلاع على الصفحة على الرابط التالي: <www.facebook.com/ministere.interieur.tunisie>.

مكانه. والسبسي هو كما أسلفنا من أبرز وجوه الحقبة البورقيبية، فقد تسلّم العديد من الحقائب الوزارية ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩١، ومنها وزارات الداخلية والخارجية والدفاع، كما ترأّس مجلس النواب لغاية عام ١٩٩٠.

وضمّت حكومة السبسي ٢٢ وزيرًا و١١ مساعدَ وزيرٍ حافظ فيها غالبية وزراء الحكومة السابقة على حقائبهم، فيما تم تعيين أربعة وزراء جدد خلفًا للوزراء الذين استقالوا في أعقاب استقالة الغنوشي. والوزراء الأربعة الجدد هم عبد الحميد التريكي الذي أُسندت له حقيبة التخطيط والتعاون الدولي، خلفًا لمحمد النوري الجويني، وعبد العزيز الرّصّاع الذي أُسندت له حقيبة الصناعة والتكنولوجيا خلفًا لعفيف شلبي، ورفعت الشعبوني الذي أُسندت له وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلفًا لأحمد إبراهيم (الأمين العام الأول لحركة التجديد)، وعبد الرزاق الزواري الذي أُسندت له وزارة التنمية الجهوية خلفًا لأحمد نجيب الشابي الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي التقدمي. واستحدثت وزارة جديدة من قبل السبسي هي وزارة أملاك الدولة التي أسندها إلى أحمد عظوم[٢٣٥]. لقد وضعت بعض أحزاب المعارضة المرخّص لها سابقًا نفسها في مواجهة المدّ الثوري، فقد جلست في حكومة مع وزراء ينتفض الشارع ضدّهم. وبوعْي وكلائه أو من دون وعيهم كان هذا في الواقع ائتلافًا لقوى علمانية متشددة. وقد انهار تحت ضربات الشارع، وكان انهياره هذا مقدّمة لهزيمته اللاحقة في الانتخابات[٢٣٦].

وتحت ضغط الشارع، أعلن الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزّع عن مجلس وطني تأسيسي يتم انتخابه في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١١ يتولّى إدارة البلاد وإعداد دستورٍ جديدٍ، وذلك بعد أن أعلن المبزّع في ٤ آذار/ مارس عن إلغاء العمل بدستور العام ١٩٥٩، على اعتبار أنه «لا يلبّي تطلعات الشعب بعد الثورة» ويشكّل عقبةً أمام تنظيم انتخاباتٍ نزيهةٍ. وقد تم تأجيل موعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى يوم ٢٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠١١.

---

(٢٣٥) للاطلاع على تشكيلة حكومة السبسي الانتقالية انظر ملحق رقم (١٠).

(٢٣٦) لقد انتصر في انتخابات المجلس التأسيسي في الواقع ما يمكن تسميته بالائتلاف المضادّ، وهو من صمد من القوى السياسية في ائتلاف ١٨ أكتوبر.

الفصل السادس

المواقف الدولية من الثورة التونسية



أولًا: الموقف الأمريكي

لا يمكن قراءة العلاقات الأمريكية ـ التونسية من دون النظر في الرؤية الأمريكية للمغرب العربي ككل. ولا بدّ بالتالي من فهم أهمية المغرب العربي ككل بالنسبة إلى الإستراتيجية الأمريكية، لكي نعرف ماذا تعني تونس بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

لقد ظلّت منطقة المغرب العربي لفترةٍ طويلةٍ أقرب إلى السياسات والمصالح الأوروبية، ولا سيما الفرنسية التي استفادت من مواريث الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وحرصت باستمرار على تنميتها وصيانتها بما يؤمّن لها ديمومة النفوذ والهيمنة. وخلال الحرب الباردة اعتمدت الولايات المتحدة عمليًا على فرنسا لتعزيز السّيطرة الغربية في شمال إفريقيا وتثبيتها، رغم العلاقات المباشرة الوثيقة التي جمعتها بتونس والمغرب. مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافةً كبيرةً مثّلها تزايد الاهتمام الأمريكي بها، وتكثيف الصلات السياسية والاقتصادية بدولها. وكان الدافع الرئيس للاهتمام المباشر هو حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الجزائر وصراع السلطة المسلح مع الجماعات الإسلامية، إضافة إلى محاولة تجنّب تصعيد الصراع بين الجزائر والمغرب على الصحراء. وظلّ التشديد الأساسي للولايات المتحدة على العلاقة مع المغرب كحليف إستراتيجيّ يمكن الاعتماد عليه ضدّ الحركات الإسلامية. وكانت الولايات المتحدة شريكة لقلق حلفائها الأوروبيين من أن أي حالة من عدم الاستقرار سوف تؤدي إلى هجرات واسعة إلى أوروبا، إذ قُدّر عدد من لجأوا إلى فرنسا أثناء حالة الصراع المسلح في الجزائر بنصف مليون[١].

---

(١) Yahia H. Zoubir, «American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?,» Working Paper (Real Instituto Elcano), no. 13 (2006), (July 2006), p. 3.

الحقيقة التي لا مجالَ لتجاهلها أنّ علاقات الولايات المتحدة بدول المغرب العربي ليست وليدة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل كانت قويّةً حتّى في أوج النّفوذ الفرنسي، إلا أنّها لم تذهب إلى إسقاط العلاقة الفرنسيّة ـ المغاربيّة أو إلى تقليص نفوذ فرنسا في المنطقة[2]، بل ظلّت تحترمه على أساس قاعدة تقسيم النّفوذ بين الشركاء الإستراتيجيين في حلف الناتو. واستمرّ ذلك بعد نهاية الحرب الباردة إلى حدٍّ ما، لكن مع تصعيد وتيرة التنافس الفرنسي ـ الأمريكي، نظرًا لزوال نظام القطبين، وإعادة أوروبا لتعريف دورها في النظام الدولي، من خلال تكتلها الاقتصادي الجديد «الاتحاد الأوروبي» بعد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢. ولكن التنافس ظل مؤطرًا في إطار تعاون إستراتيجي بين الولايات المتحدة وفرنسا وكأدوار يكمّل أحدها الآخر.

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرّد سوقٍ من الأسواق الممكنة، ومجالًا قابلًا للاستثمار الثقافي الطويل الأمد فحسب، بل تعاملت معه بوصفه يمثّل موقعًا جيوسياسيًا حيويًا لها، من وجهة النظر العسكرية أيضًا، باعتباره حدًّا بريًّا وبحريًّا قريبًا من أوروبا والشّرق الأوسط. ويعود تاريخ هذا الاهتمام إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فبعد أن قرّرت الولايات المتحدة دخول الحرب، عملت بعد الحرب على إقامة قواعدَ عسكريّةٍ كبيرةٍ في المغرب العربي، جعلتها على مسافةٍ قريبةٍ من ساحة الصراع في أوروبا ومستعمراتها في الدول العربية، والتي استمرّت حتّى استقلال دول المغرب العربي، أبرزها في مدن القنيطرة وبن سليمان وبن جرير[3].

ويعود تاريخ الوصاية الأمريكية المباشرة على تونس حتّى في شؤون استقرار النظام إلى فترة الانتفاضة الكبرى الأولى عام ١٩٨٤، عندما جاء

---

(٢) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» في: إدموند غريب [وآخرون]، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) المصدر نفسه.

الجنرال فيرنون وولترز مبعوثًا إلى تونس لدعم حكومتها في محنتها، وأصبحت هذه البعثة مقدّمة لبعثات كثيرة من هذا النوع يتم فيها تقييم الأوضاع الداخلية في تونس مع الأمريكان.

عملت الولايات المتحدة على تطوير تعاونها العسكري والأمني مع تونس. وفي الواقع، فإن برامج التدريب العسكري المشتركة بين تونس والولايات المتحدة معروفة للجميع منذ الاستقلال. وقد أصبحت علنيةً في التسعينيات من القرن الماضي. فهناك مثلاً برامج التدريب الروتينية والتي يشارك فيها ضباط تونسيون في إطار برامج تدريبٍ تقام في الولايات المتحدة، والتي تتعلّق باستعمال الأسلحة الحديثة وصيانتها أيضًا. ومن المعروف على سبيل المثال أن زين العابدين بن علي قد شارك في دوراتٍ تدريبيةٍ مماثلةٍ في بداية حياته العملية. كما كان يتم إرسال قواتٍ أمريكيةٍ مع طائراتها «في مهام عسكرية» إلى تونس على الأقل مرةً واحدةً سنويًا منذ عام ٢٠٠٠[٤]. وقد مكّن التعاون الأمنيّ الوثيق بين الولايات المتحدة وتونس من التملّص من النقد الدولي في قضايا حقوق الإنسان، حتى في الفترات التي وجّه فيها جورج بوش نقدًا علنيًّا لحلفائه في هذه القضايا والتي طولب فيها زين العابدين بإجراء إصلاحات. وكذلك فعل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إبان زيارته لتونس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. ولكن النقد كان شفهيًا، وتوثّقت العلاقة بشكل خاصّ بعد موقف تونس «الإيجابيّ» من الحرب على العراق، واعترافها الفوري بمجلس الحكم الانتقالي. كما لعبت تونس «الورقة الإسرائيلية» لكي تخفف من نقد الولايات المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان، فدعت رئيس الحكومة شارون إلى تونس في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، وهي دعوة أحبطها الشعب التونسي. وكان ذلك نفس تكتيك الملك المغربي الحسن الثاني لاستعادة التأييد الأمريكي عندما دعا الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز لزيارة المغرب في صيف ١٩٨٦[٥]. فمنذ أن راهنت الأنظمة العربية على تحالفها مع

---

(٤) الطاهر الأسود، «ثوابت العلاقات التونسية ـ الأمريكية،» مركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://ifriqiyah.com/cms/content/view/510/1>.

(٥) Zoubir, «American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?,» p. 6.

الولايات المتحدة كأحد أهم الضمانات لاستقرار النظام، انتشرت مقولة السيطرة الصهيونية على صنع القرار في الغرب، وأن الوسيلة الأفضل لكسب ودّ الدول الغربية هي العلاقات الجيّدة مع إسرائيل. وهذا ما انتشر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بشأن العلاقات مع بريطانيا، حين كان الرهان عليها كقوة عظمى.

لقد جرى التعامل مع تونس كحليف. ولهذا، لم تسرِ عليها المعايير المتّبعة في نقد الأنظمة السلطوية غير الحليفة، فقد اعتبرت دولة «سلطوية متنورة». ولذلك، تم التغلّب على أول أزمة بين البلدين بسهولة نسبية. لقد نشبت أول أزمة في العلاقات التونسية ـ الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، في أعقاب قصف الطيران الحربي الإسرائيلي لحمّام الشط ضد القيادات الفلسطينية. ولكنها انتهت في نفس الشهر بإدانة إسرائيل في مجلس الأمن من دون أن تستخدم الولايات المتحدة حقّ الفيتو حفاظًا على كرامة الحليف التونسي وعلاقته مع الولايات المتحدة.

وقد راجت المقارنات بينها وبين دول سلطوية مثل عُمان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، التي بدأت التحول نحو الديمقراطية بنظام سلطوي. أما المقارنة مع عُمان، فبسبب النصائح التي أسداها زعماء البلدين للزعماء العرب للاعتراف بإسرائيل، وتحمّس عُمان للتدخل الأمريكي في الخليج في بداية التسعينيّات[٦].

خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وفي إطار

---

(٦) من أكثر الأمثلة فظاظة بهذا الشأن مقال تنظيري طويل لمثل هذه الأنظمة، يمجد النظام التونسي ويعتبره أمل المنطقة. انظر: Georgie Anne Geyer, «Tunisua: A Country that Works,» *Washigton Quarterly,* vol. 21, no. 4 (Atumn 1998), pp. 93-106.

تصدر هذه الدورية عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في جامعة محترمة هي معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT)، ولكنها تفقد رصانتها حين يتحمس كاتب المقال ويكيل المديح حتى لشكل زين العابدين وهدوئه وحكمته، ويصف قصوره بشاعرية ورومانسية. ويصفه بأنه «يبدو من اللقاء معه أنه ليس سلطويًا مثل بقية زملائه العرب» (ص ٩٥). كما يكتب أن النظام في تونس هو «نظام ديمقراطي تعددي،» وأن الحزب الدستوري يحظى بهذه الأغلبية ليس لأنه يتمتع بامتيازات نظام الحزب الواحد بل بسبب شعبيته، وبالعكس فهو يساعد الأحزاب الصغيرة ويمنحها مقاعد في البرلمان لكي تكون له معارضة (ص ٩٧). ونذكر أن هذا مقال في فصلية تصدر في جامعة أمريكية.

المساعدات العينية التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى تونس، حصلت تونس في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ على ما قيمته خمسة ملايين دولار في شكل مساعداتٍ عسكريةٍ خاصّةٍ ببرامج التدريب(٧).

وقد انتقلت العلاقات التونسية ـ الأمريكية في فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى مرحلةٍ أعلى من «التنسيق» العسكري والأمني، خاصة مع انتقال المؤسسة الأمريكية الحاكمة إلى التشديد على «مكافحة الإرهاب» بعد عام ٢٠٠١ كعقيدة في سياستها الخارجية في المنطقة العربية وفي جنوب غرب آسيا بشكل عام، تميّز بموجبها العدوّ من الصديق، كما تحدّد بموجبها درجة التحالف. هنا، كان النظام التونسي الحليف والمتورّط أصلًا في صراع مع التيار الإسلامي السياسي غير المسلّح، مرشّحًا طبيعيًّا لتحالفٍ أوثق. ومع انتشار عناصر محسوبةٍ على تنظيم «القاعدة» في شمال إفريقيا، وتبنّيها للهجوم الانتحاري الذي استهدف كنيس «الغريبة» في جزيرة جربة التونسية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، والذي أسفر عن مقتل ٢٢ شخصًا بينهم ١٤ سائحا ألمانيًّا، وجد المبرّر للمجاهرة بالتنسيق الأمني(٨).

وشكّل ذلك عاملًا إضافيًّا مباشرًا لمشاركة تونس إلى جانب الدول الأفريقية المطلّة على الصّحراء الكبرى في المناورات السنوية المشتركة مع الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ تحت مسمّى «الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب». وفي أوائل عام ٢٠٠٧ أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية القيادة الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» Africom من منطلق تنامي الإدراك بأهمية القارة الإفريقية بالنسبة إلى المصالح الوطنية الأمريكية. ويرجع إنشاء هذه القيادة إلى مجموعة عوامل جعلت إفريقيا في مقدّمة الاهتمامات الأمريكية، وأهمها: النفط، والإرهاب، والمناطق غير الخاضعة للسلطة(٩). وبذلك تكون «أفريكوم» آليّةً أساسيّةً لإدارة تلك المناورات الدوريّة والمنتظمة

(٧) الأسود، «ثوابت العلاقات التونسية ـ الأمريكية».

(٨) رشيد خشانة، «القيادة الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم»،» مركز الجزيرة للدراسات، ١٢/ ١١/ ٢٠٠٨، <http://aljazeera.net/NR/exeres/FC22A88A-0C4B-43C9-9C3D-9896E9F22DAC.htm>.

(٩) جيمس أر. هاك، «أمريكا ومفهوم القوة الناعمة في إفريقيا،» مركز أفريقية للدراسات والبحوث السياسية، ٥/ ٩/ ٢٠٠٩، <http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/4306/87>.

بين قوّات البلدان المغاربية، والقوّات الأمريكية من أجل خدمة الأهداف السابقة[١٠]، ما عنى انتقال مستوى العلاقات الأمريكية ـ التونسية إلى درجةٍ عاليةٍ من التنظيم والتخطيط بحكم التعاون ضمن إطار «أفريكوم».

وشاركت تونس في اجتماع وزراء دفاع الناتو/ المتوسّط الذي عُقد في سيبل (إشبيليا) في إسبانيا عام ٢٠٠٧. وكان التعاون الأمني علنيًّا وأكّده وليام وارد قائد «أفريكوم» أثناء زيارته لتونس في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١٠. كما جهر بتقديم مساعداتٍ عسكريةٍ إلى تونس في إطار ما يُعرف بالحرب على الإرهاب. وقال وَارْد خلال تلك الزيارة «نعم نحن نتعاون مع الحكومة التونسية، ونقدّم لها بعض التجهيزات والمساعدات، وننسّق معها، ونستمع إلى ما تقوم به من نشاطاتٍ في مواجهة الحركات المتطرفة، وذلك في تناغمٍ مع إستراتيجية بلادنا السياسية والعسكرية»[١١]. الحقيقة أبلغ من ذلك طبعًا. وقد كتب باحث أمريكي عام ٢٠٠٩ أنه بسبب النظر إلى تونس كبلد علماني تنافسيّ اقتصاديًّا، وغربيّ التوجّه ثقافيًّا، ويحارب التطرف والإرهاب، تمّ منحه تصريحًا مفتوحًا أو بطاقة بيضاء (carte blanche) كما يقال بالفرنسية، لكي يفعل ما يراه ضروريًّا للحفاظ على البلد «نظيفًا» من المتطرّفين[١٢]. والتصريح المفتوح يتعلّق طبعًا بانتهاك حقوق الإنسان.

وبعدما جرى في الجزائر بعد التحوّل الديمقراطي المبتور، ونشوء إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة بواسطة صناديق الاقتراع ثم الحرب الأهلية، أصبح استقرار الأنظمة في شمال إفريقيا قيمة قائمة بذاتها، وأصبحت عبارة «محاربة الإسلاميين المتطرفين» رديفة للحفاظ على الاستقرار. وليس لدينا شكّ في أن هذا كان أيضًا المدخل لتأهيل العقيد معمر القذافي التدريجي لتطبيع العلاقة مع الغرب أيضًا، خاصة بعد الحرب على العراق.

ظلّت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي خاضعةً لرؤية وزير

---

(١٠) خشانة، المصدر نفسه.

(١١) خميس بن بريك، «الولايات المتحدة تساعد تونس لمحاربة الإرهاب،» الجزيرة نت، ١/ ٦/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/144C312D-2760-4390-B244-168F4D14A362.htm>.

(١٢) Alejandro Sanchez, «Tunisia: Trading Freedom for Stability May not Last-An International Security Perspective,» *Defense Studies*, vol. 9, no. 1 (March 2009), p. 86.

الخارجية السابق هنري كيسنجر، الذي وضع تقسيمًا إداريًا لمناطق العالم، ألحق بموجبه المنطقة المغاربية بمنطقة الشرق الأوسط، وبقيت في إثره نفس درجة الاهتمام بمنطقة المغرب العربي سارية المفعول خلال فترة ولاية أوباما[١٣]، والتي تقوم على التعاون العسكري والأمني، مع الاحتفاظ بحقّ النقد اللفظي فقط لأوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية.

يدلّل على ذلك بسهولةٍ من خلال تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية يان كيلي عن نتائج الانتخابات البرلمانية التونسية ٢٠٠٩. فقد عبّر كيلي عن قلق واشنطن لعدم سماح تونس لأي مراقبين دوليين بمراقبة سير الاقتراع. غير أنه عاد وأكّد بأن الإدارة الأمريكية ستعمل مع الرئيس التونسي وحكومته على تعميق علاقات التعاون الثنائي بين البلدين، مشدّدًا على أنّ واشنطن ستواصل العمل مع تونس من أجل تحقيق إصلاحاتٍ سياسيةٍ[١٤].

في بداية عام ٢٠١٠، شاركت تونس في «شراكة شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية» NAPEO مع الولايات المتحدة، وهي شراكة بين القطاعيْن العام والخاص، تهدف إلى إقامة روابط أفضل بين روّاد الأعمال وقادة شركاتٍ تجاريةٍ في الولايات المتحدة وشمال إفريقيا (الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس)[١٥]. وقد ميّز هذا التعايش بين الدعم والتنسيق السياسي والأمني مع حلفاء أمريكا العرب من جهةٍ، والنقد اللفظي لسياسات هؤلاء فيما يتعلق بحقوق الإنسان سياسة الولايات المتحدة منذ كارتر، مع انقطاع ما في خطاب حقوق الإنسان في مرحلة ريغان وبوش الأب. ولكن، وفي المجمل، ظلّت هذه السياسة تحافظ على المصالح الإستراتيجية للولايات

---

(١٣) جمال أوكليلي، «إدوارد مورتيمر: الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي مرجعيته كيسنجر،» مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية: الجزائر، العدد ١٤٨٥٠، ٩/٤/٢٠٠٩، <http://www.ech-chaab.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=6053>.

(١٤) الجزيرة نت، «تونس ترفض قلق أمريكا لانتخاباتها،» ٢٨/١٠/٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3150E310-2C23-4865-9B01-23578B8962FB.htm>.

(١٥) أرشيف أمريكا دوت غوف، «إطلاق شراكة شمال إفريقيا للفرص الاقتصادية،» ٨/١/٢٠١٠، <http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2010/December/20101208135805x0.1861645.html?CP.rss=true>.

المتحدة كما تعرّفها إداراتها، محاولة أن توازن بينها وبين صورتها أمام رأيها العام والرّأي العامّ العربيّ. لقد ضيّقت الثورات العربية مع خروج الشعب إلى الشارع من الهامش الذي يتيح للولايات المتحدة اتّباع مثل هذه الازدواجية.

رد الفعل الأمريكيّ تجاه الثّورة التّونسيّة

يُلاحَظ على الموقف الأمريكيّ، أن لهجته تصاعدت مع تطورات الثورة وتفاعلاتها. فقد اتّسم هذا الموقف بدايةً بالدعوة إلى ضبط الأمن، وحماية المتظاهرين، إلا أنّه انتهى إلى الثّناء على الثورة والإشادة بها. ونؤكّد بالنسبة إلى سردنا أدناه أنّ الأيام غير المذكورة هي أيام لم تصدر فيها مواقف دولية تجاه الأحداث في تونس، ولا سيّما في بداية الثورة. ونقدّر أن ذلك يعود إلى المفاجأة والارتباك في التعاطي مع الأحداث التي لم يتوقّع أحد أن تتحوّل إلى ثورة، وأيضًا إلى تفضيل الانتظار حتّى يتبيّن الطّرف الذي سوف ترجح كفّته.

التزمت الولايات المتّحدة الصّمت تجاه الأحداث في تونس طوال ثلاثة أسابيع وحتّى استدعاء وزارة الخارجية الأمريكية السّفير التونسي في واشنطن محمّد صلاح تقية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث سلّمته رسالةً تعبّر عن القلق الأمريكيّ من الطريقة التي تمّ التعامل بها مع الاحتجاجات في تونس وتطالب باحترام الحرّيات الفردية ولا سيّما في ما يتعلق بإتاحة التواصل عبر الإنترنت[١٦].

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها حيال معلوماتٍ عن استخدام «مفرطٍ للقوة» من طرف القوى الأمنية لتفريق المتظاهرين في تونس. حيث أكّد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر أنّ «الولايات المتحدة قلقة جدًا حيال المعلومات التي تفيد باستخدامٍ مفرطٍ للقوة من طرف الحكومة التونسية»[١٧].

---

(١٦) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «الخارجية الأمريكية تستدعي السفير التونسي،» ٧/١/٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110107_tunis_us.shtml>.

(١٧) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «تونس: خمسة قتلى في أعمال عنف جديدة رغم إقالة وزير الداخلية،» ١١/١/٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110112_tunisia_deaths_capital_violence.shtml>.

وفي مقابلةٍ مع قناة العربية بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أكّدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عدم وجود اتصالاتٍ في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة والسلطات التونسية، وشدّدت على أن واشنطن ليست طرفًا في المواجهات الجارية بين محتجّين والسلطات التونسية، وأنّ الولايات المتحدة ستقوم بالاتّصال مع السلطات التونسية عندما تهدأ الأوضاع[١٨]. وفي يوم ١٢ من الشهر ذاته قال مارك تونر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية إنّ إدارة الرئيس باراك أوباما «قلقة جدًا بسبب تقارير عن استخدام الحكومة التونسية المفرط للقوّة» ضدّ المحتجّين.

النقطة الأبرز في الموقف الأمريكي، هي تحذير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في منتدى المستقبل بالدوحة بتاريخ ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ الحكّام العرب من أنهم في حاجةٍ إلى مكافحة الفساد، وضخّ حياةٍ جديدةٍ في أنظمتهم السياسية الراكدة، وإلا جازفوا بخسارة المستقبل لصالح المتشدّدين الإسلاميين[١٩]. وهذا نوع من النصائح الموجّهة في الواقع للحلفاء خشية من صعود عدوٍّ مشترك.

بعد ورود تقارير عن مغادرة الرئيس التونسيّ السابق زين العابدين بن علي البلاد، قال البيت الأبيض في بيانٍ له صدر بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إنه يراقب التطورات في تونس. وأكّد المتحدث باسم البيت الأبيض مايك هامر في بيانٍ «ندين العنف المتواصل ضد المدنيين في تونس، وندعو السلطات التونسية إلى الوفاء بالالتزامات الهامة التي قدّمها الرئيس بن علي في كلمته للتونسيين بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الأساسية، وعملية الإصلاح السياسي التي تشتدّ الحاجة إليها... للشعب التونسي الحق في اختيار رؤسائه، وسنراقب التطورات الأخيرة عن كثب»[٢٠]. وهذا يعني أنّ

---

(١٨) العربية نت، «كلينتون: احتجاجات تونس خليط من السياسة والاقتصاد، ولسنا طرفًا فيها،» ١١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/11/133074.html>.

(١٩) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «هيلاري كلينتون للحكام العرب: أصلحوا أنظمتكم وإلا خلفكم الإسلاميون،» ١٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110113_clinton_arabs.shtml>.

(٢٠) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «التطورات في تونس ردود فعل» ١٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110114_tunisia_reactions.shtml>.

الولايات المتحدة بقيت عمليًّا إلى جانب بن علي وتجنّبت حتّى نقده، إلا إذا اعتبرنا التعبير عن القلق نقدًا. وحتّى بعد أن غادر بن علي تونس، ظلّت تقدّر عاليًا وعوده في خطابه الأخير، وطالبت الحكومة التي تدير البلاد من بعده أن تلتزم بها.

مع بوادر نجاح الثورة عمليًا، نصحت الإدارة الأمريكية رعاياها بعدم السفر إلى تونس، وجاء في بيانٍ للخارجية الأمريكية أنها «تنبّه المواطنين الأمريكيين إلى تصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في تونس، وتوصي بإرجاء السفر غير الضروري إلى تونس في هذا الوقت»[(٢١)]. كما أعلن ستين كوك المسؤول عن مكتب الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في ١٤ كانون الثاني/ يناير، أن الجيش التونسي هو من أقال الرئيس بن علي، وأن الجيش مسيطر على البلاد. ثم أردف أنه ليس المهم أن يكون قادة الجيش ديمقراطيين أم لا، ولكن المهم هو تصميمهم على إزالة الفساد والنهب. ثم نبّه كوك إلى أن الثورة ضد بن علي كانت خاليةً من الإسلاميين، وهذا ـ على حدّ قوله ـ يطمئن المتخوّفين من أنّ القوى الإسلاميّة هي القوّة الاجتماعية القويّة الوحيدة في المنطقة. حتى هنا، كان الموقف الأمريكي حذرًا من دعم الثورة معتقدًا أن احتمال أن يحكم الجيش البلاد وارد. ويمنح الجيش فرصةً في الواقع لتجنب الديمقراطية والاكتفاء بمحاربة الفساد. ولكن، بعد أن اتّضح أن الثورة الشعبية مصرّة على حكمٍ ديمقراطي قد حسم الموقف، لم يكن هنالك من متغيّرٍ أقوى من إرادة الشعب في الثورات. فهذه الإرادة الشعبية هي التي تحدّد مواقف الآخرين وليس العكس.

الغريب أن الولايات المتحدة انتقلت من دعم نظام دكتاتوري ومستبدّ بشكل سافر إلى توجيه النصائح في كيفية الانتقال إلى الديمقراطية، كأنها كانت دائمًا تدعو إليها أو تدعمها في تونس، دون اعتذار أو تقديم كشف حساب عن التاريخ السابق. وهنا، نقدّم بعض النماذج عن نوع ردود الفعل

---

(٢١) The U.S. Embassy in Tripoli, «U.S. Embassy Warden Message: Updated Travel Alert- Tunisia,» 30/1/2011, <http://libya.usembassy.gov/service/information-for-travelers/warden-messages/u.s.-embassy-warden-message-updated-travel-alert--tunisia>.

الأمريكية التي تأتي بعد سقوط النظام: فبعد مغادرة بن علي أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اليوم التالي ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بـ «شجاعة وكرامة» الشعب التونسي، داعيًا إلى إجراء انتخاباتٍ نزيهةٍ وحرّة. وقال «إن كلّ أمّة تهب الحياة لمبدأ الديمقراطية بطريقتها الخاصة استنادًا إلى تقاليد شعوبها،» وأن الدول التي تحترم حقوق شعبها أقوى وأنجح من الدول الأخرى. وعبّر أوباما عن ثقته في أن مستقبل تونس سيكون أكثر إشراقًا في حال قادته أصوات الشعب التونسي[٢٢]. وانضمّت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى المحتفين لتعلن عن أملها في العمل مع التونسيين طوال هذه الفترة الانتقالية للسلطة. وقالت «نحن مصمّمون على مساعدة الشعب والحكومة على إرساء السلام والاستقرار في تونس، ونأمل أن يعملا سويّةً من أجل بناء مجتمعٍ أقوى وأكثر ديمقراطيةً ويحترم حقوق الناس». ولم يتخلّف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور الديمقراطي جون كيري عن الإدلاء بتصريحات هو أيضًا، فصرّح أن تداعيات فرار بن علي ستتجاوز حدود تونس، وأن الشرق الأوسط «يضم شعوبًا فتيةً تتطلع إلى مستقبلٍ خالٍ من أي قمع سياسي وفسادٍ وجمودٍ اقتصادي»[٢٣]. وقال فيليب كراولي المتحدّث باسم الخارجية الأمريكية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير، إنّه على الحكومة التونسية أن تنظّم المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية[٢٤]. وفي ٢٦ كانون الثاني/ يناير، عاد أوباما وأكّد أنّ بلاده تساند «شعب تونس وتدعم تطلّعاته الديمقراطية بعد تخلّصه من الدكتاتورية»[٢٥].

كانت حالة تونس هي الأولى التي تُمتحن فيها الولايات المتحدة بين الوقوف إلى جانب ثورةٍ حقيقيةٍ شعبيةٍ تدعو إلى الديمقراطية وبين الاستمرار في دعم نظامٍ حليفٍ لها، فانحازت للنظام ثم ارتبكت بعد أن اتّضح حجم

---

(٢٢) الجزيرة نت، «أوباما يشيد بشجاعة الشعب التونسي،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D0E6A7F8-EB8B-43AC-B41E-4717E44E0BDE.htm>.

(٢٣) الجزيرة نت، «دعوة غربية لانتقال سلمي بتونس،» ١٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4509C9ED-08F5-4456-B307-B640D8348EEB.htm>.

(٢٤) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «اعتقال ٣٣ شخصًا من عائلة بن علي،» ٢٠/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110117_tunisia_ali_family_tc2.shtml>.

(٢٥) الجزيرة نت، «أوباما يساند تطلعات شعب تونس،» ٢٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2A34B593-25EB-473E-96C2-F2372E2870F7.htm>.

الحركة الشعبية المشاركة. فقبل مدةٍ قصيرةٍ فقط، كانت الإدارة الأمريكية قد انتقلت بقيادة أوباما من التذرّع بتصدير الديمقراطية لتبرير التدخل العسكري في عهد المحافظين الجدد وإدارة جورج بوش الابن، إلى دعم الأوضاع القائمة في الدول الاستبدادية حفاظًا على الاستقرار، وعلى مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وقد خرجت الشعوب مطالبةً بالديمقراطية في المرحلة ذاتها التي تخلّت فيها الولايات المتحدة عن خطاب الديمقراطية في السياسية الخارجية. لقد ارتبكت الولايات المتحدة علنًا، ولم تتخلّ عن النظام الحليف في تونس إلا بعدما سقط. وقد ركّزت انتباهها على الحركة الإسلامية ودورها. فقد كانت أسيرة الخوف من أن تؤدّي الديمقراطية إلى فوز الحركات الإسلامية بالأغلبية.

وقد طرأت تحولات على الموقف من التيار الإسلامي خلال الثورات. ولكن هذا التحول قد بني على نقاشات دارت في مراكز الأبحاث في الغرب وفي الإدارة الأمريكية بشأن عدم إمكانية الاستمرار في مقاطعة التيار الإسلاميّ، خاصّة ما يمكن اعتباره تيارًا معتدلًا، وأن المقاطعة في حدّ ذاتها تستعدي هذا التيار الذي لم يكن معاديًا للولايات المتحدة في الماضي، بل للشيوعية وللقومية العربية. وقد جرت الكثير من الحوارات بين الإدارة الأمريكية وأوساط مرتبطة بها وبين فئات من التيار الإسلامي الإخواني وغيره. وقد تبيّن أنّ الحوار وعدم الإقصاء قد يقرب تيارات إسلامية ليس فقط من التعاون مع أمريكا كما جرى في العراق، بل حتى إلى عدم الاعتراض على تدخّلها ضدّ الأنظمة الحاكمة. وليس ذلك بجديد، فحزب الدعوة في العراق هو حزب إسلامي، وكذلك الحزب الإسلاميّ الإخوانيّ هناك. وكلاهما أيّد التدخل الأمريكي في العراق وتعاون معه. ويبدو أنّ تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تدفع باتجاه التقارب بين التيارات الإسلامية في المنطقة والولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وهي ترى أن الموقف من الأنظمة العربية قد يصلح أساسًا لبداية تعاون بين الطرفين، خاصّةً إذا لم يمسّ التيار بالالتزامات الدولية لكلّ دولة بما فيها السّلام مع إسرائيل وعلاقات التنسيق الأمنيّ مع الولايات المتحدة.

ونمط تخلّي الغرب عن حليفٍ له بعد أن ضعف، وهو النّمط الذي تبنّته

الدول الغربية لاحقًا بسرعةٍ أكبر في حالة مصر، سوف يترك أثرًا بالغًا في الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة. ويذكّر سلوك فرنسا مع زين العابدين بسلوك الولايات المتحدة تجاه حليفها التاريخي في إيران. فقد وجد الشاه ملجأ له في مصر تحت حكم السادات. ومنذ تلك المرحلة تبين أن الدول الغربية تعمل على أساس حسابات المصالح، وأنّ الصّداقات الشخصية بين حكّام دول العالم الثالث والموظفين في الإدارات الغربية هي كلام يصلح فقط لصفحات الفضائح في الصحف. والمهم أن الولايات المتحدة تُحرَج من بعض صداقاتها هذه أمام رأيها العام، وتبرّرها بالمصالح أو بعلاقة التحالف ضدّ عدوّ مشترك. وقد تجد في الرأي العامّ الغربيّ قطاعات ترى في التحالف مع الدكتاتوريات مصلحة، ولكن حين يفقد الدكتاتور سلطته يزول هذا المبرر تمامًا، ويتضح حينها أن المجاملات تصحّ في أزمنة أخرى. أمّا الأنظمة العربية التي يجري التخلي عنها فهي الأنظمة نفسها التي أغضبت رأيها العامّ، وتخلّت عنه في مواقف شتّى، لإرضاء السياسات الأمريكية الخارجية في المنطقة العربيّة.

ثانيًا: الاتّحاد الأوروبيّ وتصنيع أسطورة «المعجزة التونسيّة»

تشترك دول الاتحاد الأوروبي في العلاقات التجارية القوية مع دول شمال إفريقيا عمومًا، فما نسبته ٢٥ في المئة من الغاز الذي تستهكله يأتي من دول هذه المنطقة. كما أنها تشترك في القلق من أمواج الهجرة من شمال إفريقيا إليها في حالة حصول قلاقل، وتخشى تطور تيارات إسلامية متطرفة فيها. فأوروبا عمومًا تدافع عن مستوى معيشتها المرتفع ونمط الحياة فيها من «الدخلاء» ومن سكان مستعمراتها السابقة بشكل خاص. وكما أن ألمانيا تحمل غالبية هذه المخاوف والمسؤوليات وأيضًا المنافع من العلاقات مع شرق أوروبا كساحتها الخلفية، فإن إيطاليا وفرنسا وإسبانيا هي الدول الأكثر اهتماما بشمال إفريقيا. وكما تقيم ألمانيا منظمات دولية لتنظيم علاقات السيطرة والاحتواء أو الهيمنة بالقوة الناعمة في منطقة شرق ووسط أوروبا، كذلك تفعل دول البحر المتوسط المذكورة في العلاقة مع شمال إفريقيا. وفي هذا الإطار، طرحت فرنسا وإسبانيا عدة مبادرات من هذا النوع أهمها مبادرة الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية.

وقّعت تونس اتفاقية الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية (EMPI) في عام ١٩٩٥، ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٨[٢٦]. كما شاركت في مؤتمر برشلونة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥)، الذي تمّ فيه إعلان الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية. وتضمّن إعلان برشلونة دعم التبادل الاقتصادي بين الدول الأوروبية والمتوسطية. ونصّ على تعزيز الحرية والديمقراطية في الدول العربية.

تلقّت تونس الكثير من الثناء الأوروبي بحسب الأرقام ومؤشرات النمو والمديونية والصرف العام. ولكن بحسب مؤشر التنمية البشرية في عام ٢٠٠٦، وهو مقياس يأخذ في الاعتبار المسائل السياسية والاقتصادية (الحرية، الديمقراطية، حقوق المرأة، النمو الاقتصادي، البطالة. . .) تم تصنيف تونس في المرتبة ٨٧ عالميًّا. وهذا يعني أن تونس دولة متأخّرة جدًّا في مجال الحريات والديمقراطيّة وحقوق الإنسان، لأنّ مؤشّر التنمية البشرية يدلّ على تراجع مرتبتها على الرغم من أن مؤشراته الاقتصادية مقبولة نسبيًّا، بحسب الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي. وهذا يعني اكتفاء الأوروبيين بالكلام النظري عن تطبيق الحريات والديمقراطية المنصوص عليها في إعلان برشلونة حين تكون لديهم مصلحة سياسية مع دولة من الدول.

لم تمنع الممارسات الدكتاتورية للنظام التونسي الاتحاد الأوروبي من منح شراكةٍ خاصةٍ لتونس في المجالات الاقتصادية. فقد كانت تونس أوّل دولةٍ في جنوب المتوسط تُبرم اتّفاقًا للتجارة الحرّة مع الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨[٢٧]. كما لم تكفّ المنظّمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عن امتداح تونس، بل وصل الأمر إلى حدّ وصفها بعبارة «تونس: تنّين المغرب المقبل،» وذلك تيمّنًا بدول شرق آسيا التي حقّقت نموًّا ملحوظًا وتحوّلت إلى دولٍ صناعيّةٍ متطوّرةٍ نسبيًّا. ولكن التصنيع الذي جرى هنا هو تصنيع صورة تونس التي باشر بها شيراك في عام ١٩٩٢

---

(٢٦) بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨)**، ترجمة سليمان الرياشي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٧٠.

(٢٧) أربيان بيزنس، «بدء العمل بمنطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي،» ٢/ ٢/ ٢٠٠٨، <http://www.arabianbusiness.com/arabic/509945>.

عن «المعجزة التونسية». وانطلقت عملية تسويقٍ أورو ـ أمريكيةٍ تبنّتها المنظمات والوكالات التنموية الدولية، بمن فيهم خبراء التنمية في الأمم المتحدة، للنموذج التونسي «الاستثنائي» المزعوم. وفي عملية التسويق هذه، تحوّلت البنود والقيم المتعلقة بالديمقراطية والشفافية وحقوق الإنسان في اتفاقية الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية إلى «أضغاثٍ بلاغيّةٍ»، ليغدو القادة الأوروبيون والفرنسيون تحديدًا من أبرز منظّري النموّ التسلّطي الملبرل اقتصاديًّا، الذي لا يدوس على القيم السياسية التعدّدية والعقلانيّة والديمقراطية لليبرالية.

ومن الناحية السياسية، استمر الاتحاد الأوروبي في الترويج لـ «نظم الاعتدال»، والإشادة بالنظام التونسي لناحية مواقفه «المعتدلة» في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما بدا واضحًا هنا، ولع أوروبا بعلمانية النظام التونسي والإعجاب «الشديد» بها، فإلى جانب الإعجاب بـ «اعتدال» النظام في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي يأتي الإعجاب بالعلمانية التي تعتبر اعتدالاً، حتى لو كانت علمانيّةً أيديولوجيةً متطرّفةً، وحتّى لو كانت تستخدم كوسيلةٍ أداتيةٍ للإقصاء والتهميش السياسيَّين، وضدّ الديمقراطية. وقد حكمت هذه الدوافع السياسيّة تقييم الاتحاد أيضًا للشراكة مع المغرب والأردن ومنحهما «المرتبة المتقدمة» (Advanced Status) بتجاهل لمتطلبات الشراكة خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات المدنية وممارسة التعذيب(٢٨).

موقف الاتّحاد الأوروبيّ من الثّورة التونسيّة

لقد عبّر الاتّحاد الأوروبيّ خلال الثورة التونسيّة عن موقفٍ مرتبك. فقد فضّلت غالبية الدول الأوروبية انتظار رجحان الكفّة لتجنّب ردّ فعل النظام في حالة نجاحه في قمع الثورة، مع وجود مواقف مؤيّدة بشكلٍ كامل لزين العابدين كما في حالة فرنسا. وهو نفس الموقف الذي اتّخذه الاتحاد في حالة ثورة مصر. وقبل تنحية الرئيس المصريّ، تزعّم رئيس وزراء فرنسا مجموعة تشمل رئيس الاتحاد هيرمان ان رومبوي ومفوضة الشؤون الخارجية

(٢٨) Tobias Schumacher, «The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Acorness,» *Insight Turkey*, vol. 13, no. 3 (2011), p. 113.

كاثرين آشتون تعمل على إبقاء الرئيس مبارك في الحكم كـ «حصن ضدّ التطرّف الإسلاميّ،» بحيث يجري التحوّل الديمقراطي في ظل رئاسته. وفقط يوم ٤ شباط/ فبراير، أي قبل أسبوع من تنحّي الرئيس، أصدر مجلس الاتحاد بيانًا يدين فيه بحدّة العنف ويطالب السلطات المصرية أن تقابل الشعب بالإصلاح وليس بالقمع. وكان موقف الرئيس الأمريكي متقدمًا على الموقف الأوروبي فقد طالب مبارك في اليوم نفسه بالتنحّي[٢٩].

وفي حالة تونس، انتظر الاتحاد الأوروبي حتى ١٠ كانون الثاني/ يناير ليعبّر عن رأيه في أحداث الثورة التونسية عن طريق مايا كوسيانشيك، الناطقة الرسمية باسم كاثرين آشتون وزيرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوربي، مركّزةً على قضية المعتقلين، وعلى ضرورة احترام الحقوق المدنية الأساسية للتونسيين. وجاء في البيان «ندعو إلى ضبط النفس في استخدام القوة وإلى احترام الحريات الأساسية. وندعو على وجه الخصوص إلى الإفراج الفوري عن المدوّنين والصحفيين والمحامين وغيرهم من المعتقلين الذين كانوا يتظاهرون سلميًا في تونس»[٣٠]. جاءت هذه الدعوة المتأخّرة بعد مقتل أكثر من عشرين متظاهرًا على يد قوّات الأمن. ثمّ عاد الاتحاد الأوروبي، والتزم الصمت حتّى فرار بن علي.

وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير، دعا الاتحاد الأوروبي إلى «حلولٍ ديمقراطيةٍ دائمةٍ» في تونس، كما دعا إلى الهدوء. وقالت المسؤولة عن السياسة الخارجية للاتحاد كاثرين آشتون والمفوّض الأوروبي لتوسيع الاتّحاد ستيفان فولي، «نودّ أن نعرب عن دعمنا للشّعب التونسي، وعن اعترافنا بتطلّعاته الديمقراطية التي يجب تحقيقها بالطرق السلميّة»[٣١] وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ قرّر الاتحاد الأوروبي تجميد أصول الرئيس التونسيّ المخلوع زين العابدين بن علي وزوجته. ووافق وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي على هذه العقوبات بعد

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٣٠) محمد أمزيان، «الاحتجاجات في بلد الاعتدال والمعجزة الاقتصادية تحرج أوروبا،» إذاعة هولندا الحرة، ١١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.rnw.nl/arabic/article/272330>.

(٣١) الجزيرة نت، «دعوة غربية لانتقال سلمي بتونس،» ١٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4509C9ED-08F5-4456-B307-B640D8348EEB.htm>.

تلقّيهم طلبًا من الحكومة التونسية[٣٢]. ودخلت تلك الإجراءات حيّز التنفيذ في ٧ شباط/ فبراير عندما نشرت الصحيفة الرسميّة للاتحاد الأوروبي قائمةً بأسماء الشخصيات التونسيّة. وتصدّر القائمة، التي تضمّ ٤٨ شخصيّةً تونسيةً، الرّئيس الهارب زين العابدين بن علي وزوجته[٣٣]. و في ٣ شباط/ فبراير فقط، أقرّ البرلمان الأوروبي بيانًا أعرب من خلاله عن تضامنه مع الشعب التونسي، وتأييده للتحوّلات الديمقراطية في تونس. وادان البرلمانيون الأوروبيّون العنف ضدّ المتظاهرين، مطالبين بتحقيقٍ مستقلّ للكشف عن حالات استخدام القوّة غير المتكافئ والذي تسبّب في سقوط قتلى[٣٤].

فرنسا

تستند العلاقات التي تربط فرنسا وتونس إلى تاريخ طويل يتمثّل خصوصًا في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا على الدول المغاربية خلال مرحلة الاستعمار. كما تستند إلى عوامل جغرافيةٍ. وقد ارتكزت بنية العلاقات بين فرنسا وتونس على ثلاثة عناصر أساسية ومتداخلة. يتعلّق **الأوّل** بالتعاون الفرنسي ـ التونسي بعد الاستقلال للنهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دولةٍ جديدةٍ. أما العنصر **الثاني** فهو العلاقات الاقتصادية، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين. ويتلخص العنصر **الثالث** في التأثير الثقافي الناجم عن الاستعمار واللغة الفرنسية، والذي بلغ درجة التأثير الأيديولوجي. ولا شكّ في أنّ مختلف الروابط بين الجانبين، تدور في بنية العلاقات اللامتكافئة، التي ميّزت التعامل بين دول المركز ودول المحيط، والتي تجلّت سواء من خلال سياسة التعاون أم من خلال العلاقات التبادلية بين الطرفين[٣٥].

---

(٣٢) موقع «بي بي سي» باللغة العربية، «الاتحاد الأوروبي يجمد أصول الرئيس التونسي المخلوع بن علي،» ٣١/ ١/ ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/01/110131_tunisia_eu_ben_ali_assests_freeze.shtml>.

(٣٣) وكالة الأنباء الروسية «نوفوستي،» «العقوبات الأوروبية ضد بن علي تدخل حيز التنفيذ،» ٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://ar.rian.ru/policy/arabic_affairs/20110207/128611347.html>.

(٣٤) نوفوستي، «البرلمان الأوروبي يعرب عن تأييده للتحول الديمقراطي في تونس،» ٣/ ٢/ ٢٠١١، <http://ar.rian.ru/policy/arabic_affairs/20110203/128584233.html>.

(٣٥) الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

واصلت فرنسا سياستها الثقافية التي انتهجتها في ظلّ الحماية، بعد حصول تونس على استقلالها السياسي. وعملت على استمرار هيمنتها الثقافية عليها، وبوسائل متعددةٍ. وفي هذا السياق، بلغ عدد المعلمين الفرنسيين في تونس عام ١٩٦٠ أكثر من ١٧٦٥ معلّمًا. أمّا المتعاقدين الفرنسيين مع وزارة التربية فقد بلغ عددهم في ذلك العام ١٢٧٨ معلّمًا ضمن المعونة التقنية الفرنسية. وحتّى ذلك الحين، كان نصف ساعات التعليم الابتدائي باللغة الفرنسية، أمّا في التعليم الثانوي والعالي، فكانت الفرنسية هي المهيمنة[٣٦]. وفي المجال الاقتصاديّ، بقيت فرنسا المستثمر الأجنبيّ الأوّل في تونس. وفرنسا هي أيضًا الشّريك التجاريّ الرئيس لتونس. إضافةً إلى كل هذا، يعيش في فرنسا ما يقارب نصف مليون مهاجر تونسيّ.

استطاعت فرنسا خلال فترة حكم بورقيبة مواصلة السيطرة الثقافية والاقتصادية والسياسية على تونس كالتي كانت سائدةً خلال فترة الاحتلال، ولكن بأساليب الهيمنة والقوّة الناعمة. وعندما حصل «الانقلاب الطبّي» في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، تردّدت باريس في الاعتراف بانقلاب بن علي على رجل الدبلوماسية الفرنسية المفضّل. لكن بن علي قدّم ضماناتٍ لفرنسا بأن العلاقات الفرنسية ـ التونسية سوف تستمرّ وتتطوّر، ولم تتأخرّ فرنسا في التنكّر لصديقها التاريخيّ بورقيبة. وكان ليونيل جوسبان، الأمين الأوّل للحزب الاشتراكيّ، أوّل سياسيٍّ فرنسيٍّ يُستَقبل في قصر قرطاج، وكان بإمكانه أن يطلب مقابلة الرئيس المخلوع. لكنه فضَّل الامتناع عن ذلك وقال «إن ذلك غير ضروري ولا مُستَحَبّ، بورقيبة أصبح جزءًا من الماضي»[٣٧].

إنّ الذي ابتكر عبارة «المعجزة التونسية» هو جاك شيراك، عندما كان عمدةً لباريس خلال زيارته لتونس عام ١٩٩٢، والتي عاد وأكّد عليها عندما

---

(٣٦) علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٨)، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٣٧) نيكولا بو وجان بيير توكوا، **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه «المعجزة التونسية» الحقيقي**، ترجمة زياد منى (بيروت؛ دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٦.

أصبح رئيسًا للجمهورية الفرنسية(٣٨). وحتّى منتصف التسعينيّات، لم تلتفت فرنسا كثيرًا لخروقات حقوق الإنسان في تونس. ولكن بعد منتصف التسعينيّات، ازداد النقد الصحفيّ والأصوات في الرّأي العامّ الفرنسيّ ضدّ ما يجري في ذلك البلد، ما اضطرّ الحكومة الفرنسيّة إلى تعديل لهجتها العلنية في التعامل مع تونس، ولكن من دون أن يؤثّر ذلك في العلاقات. ولكنها كانت دائمًا تتحيّن الفرص لتوجيه المديح من جديد، وهذا ما حصل فعلًا بعد أن اتّخذت تونس مواقف مؤيّدة بشكل صريح للحرب الأمريكية على الإرهاب منذ عام ٢٠٠١. وفي تلك الفترة، شنّ نظام بن علي حملة إعلاميّة فاخرَ فيها بحربه الطويلة ضدّ «الإرهاب الإسلاميّ» في الوقت الذي تأوي فيه دول أوروبية «إرهابيّين» إسلاميّين، بما في ذلك العاصمة البريطانية، في إشارة لوجود راشد الغنّوشي فيها(٣٩). وبعد تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ زار شيراك كلًا من تونس والمغرب وفرنسا لغرض التنسيق في سياسة «مكافحة الإرهاب». وإلى جانب التقريظ العلني للرئيس التونسي على مكافحته المثابرة للإرهاب نتيجة لـ «قناعات راسخة لديه»، فقد امتدح شيراك أيضًا «الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المذهلة لتونس في ظل قيادة بن علي»(٤٠). وكان الحليف الدائم لبن علي «صديق الأوقات الجيّدة والسيئة» هو الديغولي «فيليب سيغان»، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية سابقًا، الذي كان جاهزًا دومًا لمقارنة بن علي بديغول. قبل زيارة بن علي لفرنسا في عام ١٩٩٧، وصف سيغان الرئيس التونسي بأنه «سياسيّ عصريّ، يدافع عن مفاهيم الإنسانية والحرّية حتّى النهاية». وفي أثناء مؤتمر التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٩٨، قال سيغان «إنّها فرصةٌ لأكرّر على الملأ إعجابي بحزبكم الذي لا أفوّت أبدًا فرصة ذكره كمثَل لأفراد حزبي. لقد عرف التجمع الدستوري الديمقراطي أكثر من أيّ حزبٍ آخر كيف يقوم بمهام حزب سياسي كبير وعصري»(٤١). هنا يجري

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٣٩) Pia Christina Wood, «*French Foreign Policy and Tunisia: Do Human Rights Matter?,*» *Middle East Policy,* vol. 9, no. 2 (June 2002), pp. 92-110, esp. 102.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤١) بو وتوكوا، المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

الحديث بالطبع عن حزبٍ عصريّ هو أداة بيد حكم الاستبداد.

لم يختلف الرئيس الفرنسي ساركوزي عمّن سبقه من القادة الفرنسيين، ولا سيّما الديغوليين منهم. وخلال زيارته لتونس في الأوّل من أيار/ مايو ٢٠٠٨، وبعد توقيعه صفقاتٍ اقتصاديّة ضخمة فاقت ملياريْ يورو، أشاد ساركوزي بسجّل تونس في مجاليْ مكافحة الإرهاب والحريات. وقال ساركوزي حينها إنّ تونس تحقّق تقدّمًا في مجال الحريات الشخصيّة، وإنّ بن علي استحقّ الثناء لأنه لم يفسح في المجال «للمتطرّفين» و«الظلاميّين» و«المستبدّين» الذين يحاولون جرّ البلاد إلى الخلف، وإن تونس تحقّق نجاحًا مدوّيًا في مجال الحداثة والمكانة المتميّزة للمرأة، وفي المجالات الاجتماعية، وإنّ «فرنسا ستظلّ مساندةً لتونس في انفتاحها»، معتبرًا أنّ تونس نموذجٌ يحتذى[٤٢].

وعلى العموم كان تقبّل نظام الحكم في تونس أكثر يسرًا على اليمين منه على اليسار الفرنسي، وذلك لعدة أسباب، منها أنّ القاعدة الاجتماعيّة لليسار الفرنسي أكثر تأثّرًا بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كونها الأقرب إلى الإرث الإنسانيّ المنحدر من مبادئ الثورة الفرنسية[٤٣]؛ ومنها أيضًا أنّ اليمين الفرنسي أكثر إصرارًا على متابعة سياسات الدولة العظمى، أي الاستمرار في التصرّف على أساس ضمان مصالح فرنسا كدولةٍ عظمى في سياساتٍ أقلّ احترامًا لحقوق الإنسان، وأقلّ حساسيّةً لها حتّى من سياسات الولايات المتحدة الخارجية، وخاصةً في إفريقيا. ولكن اليسار الفرنسي لم يقصّر في دعم النظام في تونس لأسبابٍ متعلقةٍ بالمصالح الفرنسية و«الاعتدال» المزعوم للنظام الذي يشمل موقفه «المعتدل» من إسرائيل، وعلمانيته التسلطية والتهميشية والأداتية. والنتيجة واحدة ولكن أسباب الدعم تختلف.

---

(٤٢) «ساركوزي يرد على منتقدي دعمه لبن علي: تونس نموذج يحتذى،» **الشرق الأوسط**، ١/ ٥/ ٢٠٠٨، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4>.

(٤٣) راشد الغنوشي، «ساركوزي في تونس الديمقراطية وحقوق الإنسان،» الجزيرة نت، ١٦/ ٦/ ٢٠٠٨، **الشرق الأوسط**، ١/ ٥/ ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1C68366E-710D-48FB-8B74-ED5559902D40.htm>.

لقد ظلّ المهم لدى الفرنسيين، هو أن تستعيد فرنسا مجالها الحيوي في مستعمراتها السابقة وتستثمره في التنافس على النفوذ مع الولايات المتحدة في إفريقيا وحوض المتوسط، ولو كان ذلك على حساب مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الشعوب الخاضعة لأنظمةٍ قمعيّةٍ. وتستمرّ فرنسا في تجاهل قمع حقوق الإنسان وتترك لرأيها العامّ مجالاً لنقد التجاوزات في هذه الدول، ما يضطرّها إلى مسايرته على مستوى التصريحات التي تُنتقى كلماتها بعناية. وبالمثل على المستوى الأوروبي، يترك نقد تجاوزات حقوق الإنسان للبرلمان الأوروبي، أمّا المجلس والمفوضية فلا تسمح لحقوق الإنسان أن تربكها عن رؤية القضية الأساسية ألا وهي العلاقات الإستراتيجيّة والسياسيّة[٤٤].

الموقف الفرنسيّ من الثّورة التّونسيّة

تقلّب الموقف الفرنسيّ من الثورة التونسية بين قطبين متناقضيْن، لا ينسجمان مع أيّ اعتبار أخلاقيّ أو حتّى معنويّ. فقبل تنحّي بن علي، لم يصدر عن فرنسا أيّ موقفٍ، إلا موقف وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل أليو ماري أمام البرلمان الفرنسي. وبعد خلع بن علي، صدر الموقف الفرنسي الثاني، الذي تخلّت فيه عن بن علي بشكلٍ مطلقٍ. وجاءت أولى ردود الفعل الفرنسية على التظاهرات التونسية من أعضاء في الحزب الاشتراكي الفرنسي المعارِض في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أدانوا فيها تدخّل الأمن التونسيّ في الاحتجاجات، وقمعه القاسي. وقد عبّر الحزب الحاكم في تونس عن رفضه لما وصفه بتدخّل الحزب الاشتراكي الفرنسيّ في الشأن الداخليّ التونسيّ[٤٥].

في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عبّرت وزيرة الخارجية ميشيل أليو ـ ماري أمام الجمعية الوطنية عن أسفها لأعمال العنف في تونس، دون أن تدين استعمال القوّة المفرطة ضدّ المتظاهرين. وعرضت على نظام الرئيس السابق

(٤٤) Wood, «French Foreign Policy and Tunisia: Do human Rights Matter?,» pp. 107-108.

(٤٥) الجزيرة نت، «تونس ترفض تدخلًا فرنسيًا بشؤونها،» ١/١/٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/90AA6FE9-0D3D-40A3-9A7D-D8EA495FC169.htm>.

زين العابدين بن علي تعاون فرنسا في مجال الأمن والحفاظ على النظام(٤٦).

وفي ١٢ كانون الثاني/ يناير، أدلى رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشي بتصريحٍ لقناة «بي أف أم»، انتقد فيه النظام التونسي، منددًا باستعمال القوة ضد متظاهرين مدنيين. وقال لارشي: «من غير الطبيعي لبلدٍ لديه اتفاقية شراكة متقدّمة مع الاتحاد الأوروبي أن يتجاهل أدنى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المعتمدة في أوروبا»(٤٧). ونحن نفترض أنّ من صرّح بذلك يعرف تمامًا حال حقوق الإنسان في تونس طوال عقدين ما قبل الثورة، ولم يؤثّر ذلك كثيرًا في علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبيّ.

وبعد ذلك بيومٍ واحدٍ، أي في الثّالث عشر من الشّهر ذاته، أعرب رئيس الوزراء الفرنسيّ فرانسوا فيّون، أثناء لقائه نظيره البريطانيّ ديفيد كاميرون في لندن عن القلق من «الاستخدام غير المتكافئ للعنف» في تونس، داعيًا «جميع الأطراف إلى ضبط النّفس واختيار طريق الحوار»(٤٨). وقبل يومٍ من رحيل بن علي، كان رئيس الحكومة الفرنسيّ يدعو إلى ضبط النفس، ويعرب عن القلق من «الاستخدام غير المتكافئ» للعنف. لم يتضمّن هذا الكلام الرسمي أيّ إدانة. ولكن في يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير، ليلة فرار بن علي، ادعت فرنسا أنها رفضت استقبال حليفها السابق بن علي على أراضيها(٤٩)، أي أنها تخلّت بسهولةٍ عن صديقٍ لم يسبق لها أن انتقدته قطّ، بل دأبت على تسويقه كنموذجٍ يُحتذى. هذا مع العلم أنه تتضح من الشهادات كافة أن زين العابدين نفسه لم يطلب اللجوء الى فرنسا، وأن هذا

(٤٦) موقع «فرانس ٢٤»، «ميشال أليو ـ ماري صدمت لأن البعض أراد تحريف تصريحاتها،» ٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110118-tunisia-revolution-french-foreign-affairs-minister-michele-aliot-marie>.

(٤٧) موقع «فرانس ٢٤»، «النظام يسعى لاحتواء الأزمة وردود الفعل الدولية تتواصل،» ١٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20100113-tunisia-international-reaction-usa-european-union-united-nations-position-violence>.

(٤٨) موقع «فرانس ٢٤»، «باريس تعرب عن قلقها من الاستخدام غير المتكافئ للعنف في تونس،» ١٣/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110113-france-tunisia-worry-violence-calls-dialogue-calm>.

(٤٩) الجزيرة نت، «ردود الفعل الدولية على أحداث تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F6697C2B-E8C3-41C5-B57E-0046C2867EEA.htm>.

ادعاء فرنسي جاء فقط للتبرع برفض طلبه لتحسين صورة فرنسا عربيًا. هذا مع العلم أن كل مطّلع على شؤون المنطقة يعرف عن علاقة زين العابدين بالأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود كان يتوقع أن يكون اتصاله الأول به.

فقط بعد سقوط بن علي، أي في الخامس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير، أعربت فرنسا عن دعمها للثورة. ونبذت زين العابدين بن علي نهائيًا، مؤكّدةً للمرة الأولى دعمها للتحرك الشعبي الذي أطاحه وفقط بعد أن نجح هذا التحرك الشعبي تمامًا في إبعاد بن علي؛ وهي التي ربطت ذلك فورًا بتقديم النصائح للتونسيين الذين لم يروا منها سوى الاستعمار ثم دعم الدكتاتورية، إذ دعت إلى إجراء انتخاباتٍ حرّةٍ بأسرع ما يمكن في تونس. وقالت إنّها اتّخذت خطواتٍ لمنع أيّ «تحرّكاتٍ مشبوهةٍ» للأموال والأصول التونسية في فرنسا. وذكر مكتب الرئيس نيكولا ساركوزي في بيانٍ أن فرنسا اتّخذت «الخطوات الضرورية لضمان وقف التحركات الماليّة المشبوهة فيما يتعلّق بالأصول التونسية»[(٥٠)]. وهي تحرّكات كان مرحّبًا بها في فرنسا إلى حينٍ قريبٍ.

كما أعلن المتحدّث باسم الحكومة الفرنسية فرنسوا بارون في يوم الخامس عشر نفسه الذي شهد تحوّلًا كاملًا في الموقف الفرنسيّ، أنّ باريس لا تتوقّع أن يستمرّ أقارب الرئيس التونسيّ السابق زين العابدين بن علي الموجودين حاليًّا في باريس في العيش على الأراضي الفرنسيّة، بل أن يغادروا فرنسا[(٥١)]. وهنا فاق النفاق الفرنسي كلّ تصوّرٍ، فحتّى أقرباء الرّئيس التونسيّ المخلوع يسمح لهم بالإقامة في فرنسا طالما كانوا حاكمين وأقوياء وهي مستفيدة منهم، وحين يصبحون في حاجةٍ إلى مكان إقامتهم في فرنسا فعلًا فإنّها تتخلّى عنهم.

وقد دافع الرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي عن تعامل بلاده مع الأزمة السياسية التونسية معترفًا أنّ «فرنسا نأت بنفسها عمّا يحدث،» وهي في

---

(٥٠) موقع «فرانس ٢٤»، «باريس تدعم الشعب التونسي لأول مرة منذ الاحتجاجات،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110115-nicolas-sarkozy-ben-ali-tunisia-france-paris-bank-credit-freeze-criticism>.

(٥١) «فرنسا لا تتوقع بقاء أقارب بن علي على أراضيها،» **اليوم السابع**، ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=337204>.

الحقيقة دعمت الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى أن فرّ في ١٤ كانون الثاني/ يناير. ولكنه صوّر الدعم كامتناع عن التدخل، والامتناع عن التدخل كفضلٍ من فرنسا، بتحويله إلى نوعٍ من احترام الحساسية تجاه التدخل الفرنسي في مستعمرةٍ سابقةٍ[٥٢]. وهذا هو الفنّ الساركوزيّ في تحويل اللياقة السياسية (Politically Correct) في خدمة أهدافٍ سياسيةٍ غير لائقةٍ. فهو يستخدم مثلاً تعيين نساءٍ من أصولٍ شمال إفريقيّةٍ عربيةٍ كوزيراتٍ في حكومته في الوقت الذي يتّبع فيه سياسةً محافظةً تميّز ضدّ الأجانب. وهو في حالة تونس يستدعي اللياقة السياسية بأثر تراجعيّ لتبرير دعم فرنسا لنظام استبداديّ، وتجاهل الثورة الشعبيّة عليه، من منطلق حساسية التدخّل في مستعمرة سابقة. في حين أنّ هذه الحساسية لم تعتبر دعم نظام مستبدّ قائمٍ على الاستمرار في الحكم تدخّلًا في شؤون تونس.

وسرعان ما يجري الانتقال من دعم الاستبداد بمبرّرات اللياقة السياسية بحجّة عدم التدخّل في شؤون مستعمرة سابقة لحساسيّة الأمر، إلى الوصاية على العمليّة الديمقراطية. وتجد هذه السياسة الجديدة أيضًا من يتعاون معها ولا سيّما بين النّخب الثقافية العربية، وذلك بواسطة تغييب قسريّ حتّى للذّاكرة القصيرة. قالت ميشيل أليو ماري في ٤ شباط/ فبراير في مؤتمر صحافيّ مشترك مع وزير الشؤون الخارجيّة التونسي أحمد عبد الرؤوف ونيّس: «نريد من تونس النموذجيّة أن تظهر للعالم بأسره بأنّها مدعومة بالكامل ومندمجة وتتمّ مواكبتها في حركتها من قبل فرنسا وبالطّبع من قبل أوروبا». وأضافت «إنّني دافعت شخصيًّا، إذا صحّ التعبير، عن تونس في مجلس وزراء الخارجية الأوروبيين، فيما يخصّ المساعدة والمواكبة لهذه التدابير، وأيضًا عن أهمية الإسراع في العملية التي تسمح لتونس بالاستفادة من الوضعيّة القانونية المتقدّمة ـ أعتقد أنه أمر رمزيّ جدًا ومهم جدًا»[٥٣]. وعبّرت وزيرة الخارجية الفرنسية ذاتها في ٧ شباط/ فبراير عن «صدمتها» من

---

(٥٢) موقع «فرانس ٢٤»، «ساركوزي يعرض المساعدة على التونسيين وباريس لم ترغب في التدخل في شؤون مستعمرة سابقة،» ٢٤/ ١/ ٢٠١١، <http://www.france24.com/ar/20110124-sarkozy-spells-out-ambitious-g20-g8-france-presidency-agenda-focus-commodities>.

(٥٣) موقع وزارة الخارجية الفرنسية، «لقاء ميشال أليو ـ ماري بنظيرها التونسي أحمد ونيس،» ٤/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/article2270.html>.

تحريف البعض لتصريحاتها عندما عرضت مساعدة فرنسا لبن علي في مجال الأمن. وقالت «لقد انتهى بي الأمر إلى التشكيك في نفسي. . . ويحصل في بعض الأحيان أن نسيء التعبير عن أنفسنا. لقد أعدت قراءة تصريحاتي للتحقّق ممّا قلته، وهو يتوافق مع ما كنت أفكّر فيه وليس كما سمعته والتفسيرات التي قام بها البعض»[٥٤].

ولكن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي سبقها في تحويل الموقف الفرنسيّ إلى موقف نضاليّ يتعرّض للنقد لكثرة دعمه للديمقراطية، فقلب النّقاش من دفاعٍ عن موقف فرنسا الداعم بقوّةٍ للدكتاتوريات إلى دفاعٍ عن موقف فرنسا المؤيّد للديمقراطية وكأنه يجري لومها على هذا الموقف. من هنا، ومن دون أن يمهل الذاكرة فترةً كافيةً لكي يمسّها النسيان، وخلال العشاء السنوي للجالية اليهودية في باريس الذي كان فيه ضيف الشرف في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١١ قال إن «واجب» فرنسا هو «مساعدة» التونسيين والمصريين في كفاحهم من أجل الديمقراطية وهذا «لا يعني أننا نتدخّل» في شؤونهم[٥٥].

لقد تحوّل الموقف الفرنسي الباحث عن النفوذ في المتوسط وإفريقيا عمومًا، إلى فاعل رئيس على الساحة الليبية. وهو يحاول أن يكون كذلك في سوريا. ولا شكّ في أنّ الثروة النفطيّة الليبية وإغراءات المشاركة في إعادة البناء، والموقف من سياسات البلدين الخارجية (سوريا وليبيا) قد دفعته إلى تأدية دور أكثر فاعلية وتدخّلًا في شؤونهما الداخلية بحجة الدفاع عن الديمقراطية. ولم تكن الديمقراطية في يوم من الأيام عاملًا ولا حتى دعائيًا في السياسة الخارجية الفرنسية، وخصوصًا في إفريقيا والدول العربية.

ثالثًا: مواقف الدّول الأوروبيّة الأخرى

لم تختلف الدول الأوروبية في نظرتها للنظام التونسيّ السابق عن الرؤية المشتركة التي تبنّاها الاتحاد الأوروبي، ولو أنها لم تصل إلى الحدّ الذي

(٥٤) موقع «فرانس ٢٤»، «ميشال أليو ـ ماري صدمت لأن البعض أراد تحريف تصريحاتها».

(٥٥) موقع إيلاف، «ساركوزي واجبنا مساعدة التونسيين والمصريين،» ٩/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/630831.html>.

بلغته فرنسا في مديحها للنظام التونسي. ويمكن إجمال مواقف الدول الأوروبية الأخرى بعد الثورة بأنها التزمت الصمت حتى فرار بن علي، وتوالت بعد انهياره التصريحات في دعم الثورة. فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ كانون الثاني/ يناير عقب إطاحة بن علي «إن تونس تعيش لحظةً تاريخيةً»، مشيرًا إلى أن التونسيين عبّروا في الأسابيع الماضية عن تطلّعاتهم[٥٦]. وفي يوم السّادس عشر من الشهر ذاته، ندّد وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بـ «أعمال العنف والنّهب في تونس»، معتبرًا أنّ العودة إلى الهدوء ضروريّة، كما رحّب بجهود «السلطات لإجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن»[٥٧].

ودعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في ١٥ كانون الثاني/ يناير تونس إلى «تأسيس الديمقراطية»، وعرضت مساعدة برلين لها في هذا الصدد. وقالت ميركل على هامش اجتماعٍ مغلقٍ لرئاسة حزبها المسيحي الديمقراطي بمدينة ماينز غربي ألمانيا «إن هناكَ الآن فرصةً لبدايةٍ جديدةٍ في تونس»[٥٨].

أمّا الخارجية الألمانية، فقد أعربت عن قلقها إزاء تطور الأوضاع في تونس. وجاء في بيانها أنّ وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله يتابع تطوّرات الأوضاع في تونس بـ «قلقٍ بالغ»[٥٩]. ولم تختلف إيطاليا في اتّباع نفس السلوك في استخدام المفردات والتعابير الغامضة من نوع «القلق». وكان الموقف الإيطالي حسّاسًا باعتبار أن السياسة الخارجية الإيطالية تولي المناطق التي كانت تستعمرها سابقًا أو تملك نفوذًا فيها، أو كانت تدّعي أحقيتها بها، أهمية خاصةً في تعاونها الدولي السياسي والتنموي، متضمّنًا التعاون الأمني غير المرئيّ، ليس في قضيّة المهاجرين غير الشرعيّين

---

(٥٦) الجزيرة نت، «ردود الفعل الدولية على أحداث تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F6697C2B-E8C3-41C5-B57E-0046C2867EEA.htm>.

(٥٧) الجزيرة نت، «دعوة غربية لانتقال سلمي بتونس،» ١٦/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4509C9ED-08F5-4456-B307-B640D8348EEB.htm>.

(٥٨) الجزيرة نت، «تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69414CB3-737A-4509-8EFA-CA9C5926722A.htm>.

(٥٩) مودرن نيوز، «آخر التطورات في تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.modern-news.net/details.php?show=newsbar1&ID=4873>.

فحسب، بل في كافة المجالات الأمنيّة. وكانت تونس تدخل في إطار هذه المناطق «العزيزة» على سياسة إيطاليا المتوسّطية، ونفوذها في المتوسّط، التي جرى بشأنها صراع حاد في ثلاثينيّات القرن العشرين وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بين فرنسا وإيطاليا. فقط بعد سقوط زين العابدين بن علي، دعا وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني في يوم الخامس عشر السحريّ نفسه مؤسّسات الدولة والمجتمع التونسي إلى «ضبط النّفس» و«الهدوء» و«التحاور» للخروج من الأوضاع الصّعبة الرّاهنة، لافتًا إلى أنّ بلاده ستدعم خيارات الشعب التونسيّ.

لم يصدر عن الحكومة الإسبانية تعليقٌ رسميّ على الأحداث في تونس قبل سقوط بن علي وبعده. وبدت إسبانيا في صمتها المطبق وكأنها في حالة «حدادٍ» غير معلنٍ. ولكن يمكن تفسير ذلك بالربط بين الموقف الإسباني والموقف الفرنسي من الثورة في تونس. بينما يلاحظ إشادة الصحف الإسبانية بالثورة التونسية بعد سقوط بن علي. وعلّقت صحيفة **ألموندو** الإسبانية بعد خلع بن علي «إنّ تونس أصبحت تتنفّس بحرية»[٦٠].

كما لا بدّ من التوقّف قليلًا عند الموقف الروسيّ؛ فخلال الأيام الأولى للثورة، وصف التلفزيون الروسي الانتفاضة في تونس ضدّ الرئيس زين العابدين بن علي بأنها «انقلاب»، فيما نأى الكرملين بنفسه عن توجيه أيّ تحذيراتٍ للنظام التونسي، فيما يخصّ استخدام العنف أو غيره، واكتفى بالتزام الصمت[٦١]. بعد سقوط بن علي، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانًا أعربت فيه عن أملها في إنهاء أعمال العنف في تونس، حيث جاء فيه «تتابع موسكو بقلقٍ كبيرٍ تطوّر الأوضاع في تونس الصديقة».

اتّضحت المحافظة السياسية الروسيّة تجاه عمليات التغيير الجارية في المنطقة التي أخذت تدك «عروشًا جمهوكيةً» وتهدّد أخرى بالسقوط ـ والتي لم يتوقّع أحد تساقطها بمثل هذه السرعة ـ أكثر ما اتّضحت في الموقف الروسيّ

---

(٦٠) «صحف إسبانية: تونس تتنفس بحرية بعد ثورة الياسمين،» **اليوم السابع**، ٢٣/١/٢٠١١، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=342106&>.

(٦١) «موسكو ترفض التدخلات الخارجية في مصر،» **اليوم السابع**، ٤/٢/٢٠١١، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=346373>.

في حالة الثورة المصرية، حيث أعرب وزير خارجية روسيا عن قلقه من الثورات في العالم العربي. وأوضح أنه قلق نابع أساسًا من إمكانية صعود الحركات الإسلامية في ظلّ دول الديمقراطية. وكان الوزير الروسي يعيد بهذا الأسلوب إنتاج فزّاعة «القادة المنهارين والمخلوعين في: إمّا نحن أو الإسلاميّون». كما أكّد هو ذاته بعد الثورة المصرية، وفي يوم ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ في لندن في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ، «أن الدعوة إلى القيام بالثورات هي دعوات غير بنّاءة». كما رأى أن مفتاح حلّ مشاكل منطقة الشرق الأوسط بيد المجتمع الدولي، حيث قال «الشيء المهم عدم التدخل في الأزمة من خلال تقديم النصائح التي تكون في بعض الأحيان ذات طابعٍ متطرف»[٦٢]. وحذّر من أن محاولات «تشجيع نموذجٍ معيّنٍ للديمقراطية» في بلدانٍ أخرى في الشرق الأوسط مثل إيران والبحرين قد ترتدّ آثاره في وجه الغرب، وأشار إلى الانتخابات الفلسطينية التي أسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلاميّة «حماس» في قطاع غزّة كنموذج[٦٣].

استخدمت روسيا ورقة التخويف من الصّعود الإسلامي بالحدّة نفسها التي ميّزت الفئات المتطرّفة في الولايات المتحدة. وهي بذلك لا تقوم بتخويف الدول الأوروبية فقط، بل هي ذاتها قلقة لأسبابها الداخلية الخاصة بها أيضًا. لقد عادت روسيا التي لم تتحرّر بعد من الحكم السلطوي بشكلٍ كامل إلى اتّباع سياسة مصالح اقتصاديةٍ صرفةٍ وشرهةٍ من دون قيمٍ أو بقيمٍ محافظةٍ في العلاقات الدولية تخلّى عنها حتّى الغرب ذاته. ويصحّ هذا بدرجةٍ أكبر على الصين. لدينا هنا دولتان تتعاملان في السياسة الخارجية بنمط سلوكٍ منزوع القيم تمامًا، بما في ذلك التحالف غير النقدي مع دولٍ استبداديةٍ قائمة لأهدافٍ اقتصاديةٍ. ويسمى ذلك في معجم المصالح «العاري» من القيم بـ «الحفاظ على الاستقرار».

أمّا بالنسبة إلى إيران، فقد شهدت علاقاتها مع نظام بن علي في

---

(٦٢) موقع روسيا اليوم، «لافروف: الدعوات إلى الثورة في الشرق الأوسط نتائجها غير مثمرة،» ١٥/ ٢/ ٢٠١١، <http://arabic.rt.com/news_all_news_middle_east/63601>.

(٦٣) «لافروف يحذر من آثار عكسية لتشجيع الثورات،» **الخليج**، ١٦/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.alkhaleej.ae/portal/ab255bd8-8b84-40a6-9f68-af131227e104.aspx>.

السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا على الأصعدة الاقتصادية والثقافية. وكان من نتائج هذا التطوّر، الإفساح في المجال أمام الدعوة الشيعيّة التي تعتبرها إيران جزءًا لايتجزّأ ممّا يمكن تسميته بـ «أمنها القومي المذهبيّ»، ومن ذلك تأسيس جمعية «آل البيت» في تونس في وقت اشتداد الحملات ضدّ الحركة الإسلامية وضدّ الفكرة الإسلامية التي يدين بها عامّة التونسيين[٦٤]. ولم يتمثل عنصر الاستفزاز في ترخيص تلك الجمعية، إذ إنّ مكانة آل البيت جليلة للغاية في صدور وعقول المسلمين كافّةً، بل تمثّل على وجه التحديد في استخدامها لأغراضٍ سياسيةٍ موجّهةٍ من قبل نظام بن علي ضدّ الحركة الإسلاميّة المحظورة قانونيًا، ومحاولة اكتساب رمزيةٍ معيّنةٍ في مواجهة تلك الحركة بتطوير العلاقة مع إحدى كبريات الدول الإسلامية في المنطقة، واستخدام هذه العلاقة لوضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مواجهة الحركة الإسلامية التونسية. وقد وصل مستوى التنسيق بين النظامين إلى درجة منع راشد الغنّوشي «زعيم حركة النهضة» من دخول طهران استجابةً لضغوطٍ من النظام التونسي، مرجّحةً بذلك مصالحها مع بن علي على علاقتها بحركةٍ إسلاميةٍ مقموعة. وللمفارقة، كان من أسباب اضطهاد حركة النهضة من قبل النظام في حينه مناصرتها للثورة الإسلامية في إيران[٦٥]. وكانت السلطات السعودية قد منعت راشد الغنّوشي أيضًا من دخول أراضيها لممارسة شعائر الحجّ أكثر من مرة، كان آخرها في عام ٢٠٠٨[٦٦].

بعد سقوط بن علي، حاولت إيران أن تتكيّف بشكلٍ «حذرٍ» مع الواقع الجديد. وأعربت الخارجية الإيرانية في ١٦ كانون الثاني/ يناير عن «أملها في استتباب الأمن في تونس في أقرب وقتٍ ممكنٍ، داعيةً إلى تلبية مطالب الشّعب التونسيّ. . . وأنّ ما يجري في تونس شأن داخلي يشير إلى حركةٍ

(٦٤) راشد الغنوشي، «منعت من دخول إيران،» حوار أجرته معه جريدة **الشروق** الجزائرية بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨، <http://www.echoroukonline.com/ara/interviews/29254.html>.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) «السعودية تمنع الشيخ الغنوشي من الحج للعام الثاني على التوالي،» **القدس العربي**، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٨، <http://alquds.co.uk/index.asp?fname=data%5C2008%5C12%5C12-07%5C04m58.htm>.

شعبيّةٍ». ونصحت كلّ الأطراف بالعمل على صيانة الأمن ومتابعة مطالبهم عبر القنوات القانونيّة والسلمية(٦٧).

خلاصة

في زمن الثورة التونسية لم تكن الدول قد بلورت موقفًا من «الربيع العربي» بعد. ولم يبدأ في استخدام هذا التّعبير إلا بعد الثورة المصرية وانتشار التظاهرات في عدد من العواصم العربية؛ فقد بلورت الدول الكبرى موقفها المساند للثورات العربية بعد الثورة المصرية، عندما اتّضح أنّ هنالك نزعةً عربية شاملة للتغيير، أي عندما أصبحت الانتهازية السّياسية تقضي بالوقوف إلى جانب القوى الصّاعدة. في الثورة التونسية، شهدنا موقف هذه الدول الأصليّ والأصيل في المنطقة العربية وهو الموقف البراغماتيّ الداعم لاستبداد الحلفاء، والمتساهل حتّى مع استبداد الخصوم، إذا كان البديل المطروح أسوأ، أو إذا كان الخصوم براغماتيّين إلى درجة تسمح بالتفاهم معهم. وينبع موقف الدول الغربية الكبرى من استقرار الأنظمة في المنطقة العربيّة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجيّة، ومن الموقف من الصّراع العربيّ ـ الإسرائيليّ والقضيّة الفلسطينية.

وحتّى بعد أن اتّضحت النزعة الجارفة للتغيير في المنطقة العربية، ظلّ هنالك فرق في رهان الدول الغربية الكبرى على التغيير بحسب الدول. إذ يتمّ إعلان مساندة الثورة في دولٍ مثل سوريا وليبيا، حيث تلتقي المصالح المذكورة أعلاه مع قوى التغيير الصاعدة، بما في ذلك أوساط من التيارات الإسلاميّة التي كان الموقف الغربيّ تجاهها إقصائيًّا بشكل عامّ، ولم يعد إقصائيًّا بشكلٍ كامل. وفي دولٍ مثل المغرب والبحرين والأردن وغيرها، نجد أن الموقف الغربيّ أقلّ تحمّسًا للتغيير وأكثر حثًّا للمعارضة على الاكتفاء بالإصلاح. من هنا، فإن السلوك الغربي في الحالة التونسية ما زال يحتفظ براهنية، ليس فقط لأن الدموع التي تذرف على حقوق الإنسان في الدول الأخرى هي دموع التماسيح، بل لأن لغة المصالح الإستراتيجية تبقى هي الأساس.

---

(٦٧) الجزيرة نت، «تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www. aljazeera.net/NR/exeres/69414CB3-737A-4509-8EFA>.

بدلًا من الخاتمة

لقد بدأنا هذا الكتاب بعنوان «العربيّ والتونسيّ في الثورة التونسية»، وقد اخترنا أن نختم هذا الكتاب بنفس الموضوع من زاوية ردود الفعل العربية، أي بالبعد العربيّ الراهن الذي يشكّل امتدادًا لما بدأ في تونس، وذلك لأنّ ردود الفعل العربية الرسمية تجاه الثورة التونسية تعطي مؤشّرًا للمستقبل، وبذلك تكتسب بداية الكتاب معنى آخر في النهاية. إنّ ارتباك الأنظمة العربية وحرجها، وصمتها المطبق أثناء الثورة وبعدها هو أفضل مؤشّر على نوع المرحلة التي افتتحتها المرحلة التونسية. بدأنا هذا الكتاب بفصل «بدلًا من المقدّمة. . العربي والتونسيّ في الثورة التونسية»، ونحن نختتمه بحالة البلبلة والارتباك التي عمّت النظم الرسمية العربية. فحتّى الأنظمة التي تنكر وجود أمّة عربية، أدركت كما يبدو أن هنالك ما هو مشترك يوحّد الأجندات على مستوى الرأي العامّ العربي، بل يجعل بعض الظواهر تنتشر كالعدوى من مجتمع عربيّ إلى آخر.

لقد التزمت غالبية الدول العربية الصّمت إزاء تطوّرات الأحداث في تونس، اعتبارًا منها أنها لا تتدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومن الواضح أنّها التزمت الصّمت ليس موافقةً أو عدم موافقةٍ على ما يجري، بل حذرًا وترقّبًا. فهي من ناحية ترى في أيّ تحرك شعبيّ يطيح نظامًا أمرًا غير محمود العواقب بالنسبة إلى الدول العربيّة كافّةً، لأنها جميعًا غير ديمقراطيةٍ. وهي تخشى طبعًا من استنتاج شعبٍ عربيّ ما أنّ الإمكانية الوحيدة لتغيير نظام الحكم في بلاده هي الثورة، ولا سيّما في غياب نزوع طوعيّ للإصلاح عند الأنظمة. كما تخشى أن ينتشر مثل هذا الاستنتاج كالعدوى.

من هنا، فإنّ المستغرب هو ليس صمت الدول العربية كدول غير

ديمقراطية أو ارتباكها، بل انتشار التوقّعات والمطالب على مستوى الرأي العامّ العربي من الدول العربية أن تفعل شيئا لمساعدة الشعب الثائر أثناء كل ثورة. فالشعوب العربية كما يبدو عروبية حتى حين تشتم وتتذمّر من العرب. إنّ أوّل ما يخطر ببالها هو سؤال «أين الزّعماء العرب؟» وباختصار «أين العرب؟». لقد كانت الثورة احتمالًا بعيدًا في الدولة العربية، وفجأة جعلتها الحالة التونسية ممكنةً، بل ملموسة وقريبة. ولكن الأنظمة من ناحيةٍ أخرى، ليست قادرة على استثارة رأيها العامّ المحلّي بموقف معادٍ تتّخذه من الثورة التونسية، وهو الرّأي العامّ الموجّه ضدّها أصلًا، والمنشغل والمنفعل بما يجري في تونس وكأنه يتم في داخل بلاده. ومن هنا فإن الصمت الرسمي العربي إزاء الثورات الجارية في بلدانٍ أخرى ينطوي على قلق حقيقي، وعلى غضبٍ مكبوت ضدّ هذه الثورات.

ولا بدّ هنا من الانتباه إلى أن الثورة التونسية هي التي نقلت كلمة «ثورة» من كلمةٍ سلبيةٍ في المعجم الشعبي العربي أو كانت موضوعًا للسخرية والتندّر في الثقافة الشعبية منذ أن ترادفت تلك الكلمة مع موقف سلبيّ من الانقلابات العسكريّة، ومنذ أزمة الأنظمة «الثورية» العربية ممثّلةً في «مجالس قيادة الثورة» وغيرها وأشباهها. لقد عاد الاعتبار للفظ ثورة كمصطلح. وعاد إلى التداول بأسلوب جدّي، ونقصد غير تهكّمي. وبالعكس، تحوّل مفهوم ثورة إلى مفهومٍ يثير الاحترام وحتى الرهبة والامتلاء الشعبي الروحي العربي، حتى سمع المواطن العربي فيه رفرفة أجنحة التاريخ. وترتّب على ذلك كله إنتاج قيمٍ سلوكيةٍ جديدةٍ تجاه مفهوم الثورة ومصطلحها ومعناها. ففي سوريا، كانت المتابعة «الحذرة» لتطورات ما يجري «ديدن» الجميع غير المصرّح به، بالنظر إلى أن الخبراء الدوليين قد سوّقوا لدى الحكومة السورية أسطورة «المعجزة التونسية»، واحتذاء نموذجها في النمو. ولكن الردّ جاء تمامًا على غرار «مصر ليست تونس» بأن «سوريا ليست تونس ولا مصر».

ولا شكّ أن لفظ «ثورة» في وصف ما جرى في تونس في أيامها الأخيرة هو الذي جعل اللفظ ممكنًا في الأيام الأولى للثورة المصرية، وذلك في وصف احتجاجٍ ضد الشرطة دُعي إليه بدايةً ليومٍ واحدٍ هو ٢٥ كانون

الثاني/ يناير. وأصبح استخدام كلمة «ثورة» أمرًا دارجًا في وسائل الإعلام بتداعياتٍ إيجابيةٍ وليست سلبيةً. ولا شكّ في أنّ هذا من دواعي خوف وتوجّس الأنظمة العربية التي ذهب إعلامها للترويج حتى ضدّ الثورات التونسية والمصرية بأثر تراجعي بأنها كانت عملية فوضى وتفكيك. جرى ذلك خاصة في الدول التي تعرضت لانتفاضاتٍ شعبيةٍ مثل اليمن[١] وسوريا.

وطبعًا، جاءت المواقف بعد مغادرة بن علي، فقالت وزارة الخارجية المصرية في بيانٍ لها إنّها تحترم خيار الشعب التونسيّ. وأضاف البيان «تؤكّد مصر احترامها لخيار الشعب في تونس الشقيقة لأنها تثق بحكمة إخوانها التونسيين»[٢]. ربّما حسبوا في حينه أنّ الثورة سوف تتوقّف عند تونس. أمّا بعد الثورة المصرية، فلم تصدر بيانات من هذا النوع[٣]، لأنّ الخطر على الأنظمة صار ملموسًا بعدها. وصدرت بيانات عديدة عن الدول العربية، أبرزها سوريا التي اعتبرت أن سقوط مبارك يعني سقوط نظام كامب ديفيد، والعديد من المواقف فيما يتعلق باحترام خيارات الشعب، لكن البيانات بقيت متوقفة عند احترام خيارات الشعب دون تحديد موقفٍ واضحٍ.

ووافقت السعودية على استضافة الرئيس التونسي المخلوع وأسرته. وأصدرت السعودية بيانًا للديوان الملكي السعودي، أكّدت فيه نبأ وصول بن علي إلى أراضي المملكة. والبيان نموذج للبيانات العربية التي تعطّل فيها العبارات العامة أيّ فهمٍ للموقف. وهي عبارات تستخدم خصّيصًا لهذا الغرض، أي لتعطيل إمكانية الفهم، وفتح المجال لأيّ تأويل. فقال البيان مثلًا إنّ السعودية رحّبت ببن علي «تقديرًا للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها الشعب التونسي الشقيق»، معْربةً عن «تمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمّتين العربية والإسلامية». وأكّد البيان تأييد الرياض «لكلّ إجراءٍ يعود بالخير على الشعب التونسي الشقيق»، الذي

---

(١) مقتطف من خطاب للرئيس اليمني يعتبر فيه الثورات خطة أمريكية ـ إسرائيلية، انظر: موقع «يمن نيشن»، «الرئيس اليمني يتهم إسرائيل وأمريكا بإدارة الثورات،» ١/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.yemennation.net/news6030.html>.

(٢) موقع «بي بي سي» باللغة العربية»، «التطورات في تونس ردود فعل،» ١٥/ ١/ ٢١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/01/110115_new_reactions_tunisia.shtml>.

(٣) باستثناء بيانات من دولة قطر.

أعلنت الحكومة السعودية «وقوفها التامّ إلى جانبه»، وأملها «في تكاتف جميع أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه»[٤].

وهذه، كانت أيضًا حال جامعة الدول العربية التي دعت القوى السياسية التونسية إلى «التكاتف والتوحّد». فقد جاء في بيانٍ صادرٍ عنها «تتوجّه جامعة الدول العربية بنداءٍ إلى كافة القوى السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين للتكاتف والتوحّد». . و«التوصّل إلى توافق وطنيّ بخصوص سبل إخراج البلاد من هذه الأزمة وبما يضمن احترام إرادة الشعب التونسيّ»[٥].

لقد قدّمت ثورة تونس، ومن بعدها بقيّة الثورات دليلًا جديدًا على أنّ الجامعة العربيّة هي مؤسّسة تنسيقيّة بين أنظمة عربيّة، وأنها بهذا المعنى لم تنشأ كهيئة ذات طابع مستقلّ نسبيًّا. وهي لم تشكّل كيانًا سياسيًّا من أيّ نوع. وقد خرجت الجامعة عن هذا التّعميم في حالة ثورة ليبيا، حين نجح ممثّلو مجلس التعاون الخليجيّ في تشكيل إجماع مؤقّت فيها ضدّ النظام الليبيّ. وقد شكّل هذا الإجماع الذي تراجعت عنه بعض الدّول لاحقًا، أو أصرّت أنه قد أسيء تفسيره، أساسًا لقرار مجلس الأمن بفرض الحظر الجوّي على ليبيا وحماية المدنيّين[٦]. وهو حظر أسيء تفسيره أيضًا، بحيث بات يشمل قصف القوّات الليبية حتّى حين لم تشكّل خطرًا، بل عندما أصبحت هي محاصرة. وغالبًا ما شكّل قصف قوّات الناتو ذاته خطرًا على المدنيّين.

وفي فترات سابقة، منعت قمّة الجامعة العربية في مصر قرارًا عربيًّا كان يمكن أن يشكّل بديلًا للتدخّل الأجنبيّ في العراق، وذلك بتعاونٍ مصريّ

---

(٤) الجزيرة نت، «السعودية ترحّب باستقبال بن علي،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/A63714D9-3A2E-4D5F-A3A8-8990D99F8CB4.htm>.

(٥) الجزيرة نت، «وسط صمت رسمي ترحيب عربي بتغيير تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/287D17E8-4F6B-442D-BCB7-F749799651F6.htm>.

(٦) فرض مجلس الأمن الدولي في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ القرار رقم ١٩٧٣ الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، ونص القرار على عدم السماح للقوات الأجنبية بالتوغل البري، إلا أنه أعطى لكل دولة حق اختيار شكل تنفيذ القرار بمفردها، وترك القرار الباب مفتوحًا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية المدنيين من دون تقييد أو تحديد الإجراءات. واعتبر أمين عام الجامعة العربية السابق عمرو موسى في تصريح لاحق في ٢٠ آذار/ مارس بعد بدء القصف الجوي على ليبيا أن ما يحدث يختلف عن الهدف من الحظر الجوي.

سعوديّ لمنع اتّخاذ قرار يقضي بتدخّلٍ أو وساطةٍ عربيّة بين العراق والكويت عام ١٩٩١[٧]. وفي الحقيقة، لم يكن الاستثناءان مختلفيْن كثيرًا، إذ ظلّ عدم الفعل هو القاعدة. ففي الحالتين، أدّى الإصرار على عدم الفعل إلى التدخّل الأجنبي. وهذا مفهوم؛ فالجامعة العربية لم تشكّل كيانًا مستقلًا عن مجموع أعضائه بحيث يتّخذ قراراته ويعمل على أساسها، فضلًا عن أنّ أعضاءها ليسوا دولًا ديمقراطيّة.

ومن خرج عن الصّمت هو العقيد القذافي طبعًا. فقد كان بصراحته المعهودة وانفتاحه اللفظي يكشف أحيانًا ما هو مكنون في نفوس الأنظمة العربيّة بشكل عامّ. وقد «تنبّأ» القذافي بأنّ التونسيّين سيندمون على «ثورتهم». وكانت الحالة الليبية الرّسمية حالةً خاصّةً من بين حالات ردود الفعل العربيّة، وذلك ليس فقط بسبب نكهة القذّافي الخاصّة في تعبيره بصراحةٍ عن مكنون نفس العديد من القادة العرب، حينما عبّر عن معارضته الصّريحة للثورة في رسالةٍ مباشرةٍ للشّعب التونسيّ، بل وأيضًا بسبب القرب الجغرافيّ والعلاقة الخاصّة التي تربط بين البلدين والزعيمين. ففي شهر آب/أغسطس ٢٠١٠ توتّرت العلاقات الليبية ـ التونسيّة في إثر إغلاق الجمارك الليبية لبوّابةٍ تجاريّةٍ حدوديةٍ رئيسةٍ تربط بين البلدين، وهي بوّابة «بن قردان»، ما دفع السلطات التونسيّة إلى حشد تعزيزاتٍ أمنيةٍ على الحدود بين البلدين. وانتهت الأزمة باتّفاقٍ ليبيّ ـ تونسيّ في الحادي والعشرين من الشّهر نفسه[٨].

لقد كانت علاقة القذافي بالرّئيس بورقيبة متوتّرةً بسبب التعارض الكامل بينهما في الشخصية والخطاب السياسيّ والمواقف. ولكن علاقة ليبيا بتونس تحسّنت نسبيًّا في فترة زين العابدين. من دون أن تصبح علاقات نموذجية، كما هو واضح من خلال التوتّر المذكور سابقًا. ومع ذلك، لم

---

(٧) عقد قادة دول الجامعة العربية بناءً على دعوة من الرئيس حسني مبارك قمة استثنائية في القاهرة بتاريخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ لبحث الأزمة العراقية ـ الكويتية، وصدر قرار القمة بالتصويت وليس الإجماع لأول مرة. وتمت الموافقة على دخول قوات أمريكية للأراضي السعودية والقبول بالحل الدولي للأزمة.

(٨) «اتفاق ليبي تونسي ينهي التوتر في المنطقة الحدودية بينهما،» **الشرق الأوسط**، ١٢/٨/٢٠١٠، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=583351&issueno=11589>.

يمنع هذا التوتّر الرئيس الليبيّ من أن يكون الرئيس - بل المسؤول - الوحيد في العالم الذي أبدى تأييده رسميًّا للرّئيس التونسيّ. وفي ٢٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠ طلب الزعيم الليبيّ معمّر القذافي من حكومته فتح سوق العمل في ليبيا أمام التونسيّين دون قيودٍ، وذلك لمساعدة نظام زين العابدين على تخفيف ضغط البطالة على نظامه. وكما ذكرنا في اليوميات، ففي اليوم الرابع عشر للثّورة، وجّه القذافي حكومته «باتّخاذ الإجراءات الفوريّة برفع كلّ الرسوم والقيود الإداريّة والماليّة عن دخول أبناء الشعب التونسيّ الشّقيق إلى الجماهيريّة العظمى، سواء كان لغرض السّياحة أو العمل أو لأيّ أغراضٍ أخرى، وأن يعامَلوا معاملة أشقّائهم الليبيين»[٩].

وبعد الإطاحة ببن علي، اعتبر القذافي أنّ الشعب التونسي تعجّل إطاحة الرّئيس زين العابدين بن علي، واصفًا إيّاه بأنه «أفضل» شخصٍ يحكم تونس. وقال القذافي في كلمة بثّها التلفزيون الليبي في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إنه كان يتعين على التونسيين الانتظار لحين انتهاء ولاية الرئيس بن علي، وأن «يتمّ التحوّل بالتي هي أحسن» مشيرًا إلى أنّ تونس «تعيش في رعبٍ وتحوّلت إلى دولة عصاباتٍ ونهبٍ وسلبٍ». وتابع قائلًا «وحتّى الرئيس، لو عملتم رئيسًا جديدًا، فهو سينساكم، ولو عوّضكم، ماذا سيعوّضكم؟ ملء الأرض لن يعيد لك ابنك... وأنا لا أعرف أحدًا هناك، أنا أعرف من بورقيبة إلى عند الزين. الزين إلى عند الآن، أفضل واحد لتونس، وعمله جعل تونس في هذه المرتبة». وقال إنه «لا يوجد أحسن من الزين أبدًا في هذه الفترة، بل أتمنّاه ليس إلى عام ٢٠١٤، بل أن يبقى إلى مدى الحياة». وبذلك برّر القذافي حتّى مقتل المتظاهرين إبّان الثورة محمّلًا المسؤولية للأهل الذين لم يصبروا ثلاث سنواتٍ إلى حين تنحّي بن علي: «لماذا هذا؟ هل من أجل أن تحوّلوا زين العابدين؟ ألم يقل لكم زين العابدين إنّه بعد ثلاث سنواتٍ لا أحبّ أن أبقى رئيسًا. إذن اصبر لمدّة ثلاث سنواتٍ ويبقى ابنك حيًّا. ألا تستطيع أن تصبر؟». لقد اتّبع القذافي خطابًا يميّز زعيمًا يمينيًّا محافظًا من حيث تأييد بقاء أيّ نظامٍ قائمٍ كقيمةٍ بحدّ ذاتها ويبرّر القتل لهذا

---

(٩) الجزيرة نت، «ليبيا ترفع قيود العمل عن التونسيين،» ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٠، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2A4D8CCA-9AA8-4317-93D9-96929D0093D6.htm>.

الغرض. فهو كمحافظ مستجدّ، أو بتعبير آخر كـ «محافظٍ جديد» عربيّ، يعارض أيَّ تغييرٍ باعتباره فوضى وعدم استقرار. لقد حذّر الزعيم الليبيّ من أنّ «الفوضى العارمة التي تجتاح المدن التونسيّة ووجود العصابات الملثّمة يمكن أن يفقد تونس المكانة التي وصلت إليها والنجاحات التي حقّقتها مثلما تبيّن ذلك مختلف التقارير الدولية. . . السّياحة هي القطاع الأساسيّ في تونس يمكن أن تتأثّر بشكلٍ كبيرٍ بما يجري». وقال إنّ «تونس يحسبها الناس، دولة سياحة، ودولة متحضرة، وأنّ السيّاح يكونون مطمئنّين، وإذا بها دولة ملثّمين، وعصابات الليل، وهراوات وسكاكين، وقتل وحرائق». واعتبر أنّ هذه الاضطرابات كانت ستصبح مبرّرةً فقط لو انتهجت تونس أسلوبه في الحكم والمعروف بالنظرية العالميّة الثالثة والذي يستبدل الديمقراطية النيابيّة بما يسمَّى بحكم الشّعب المباشر من خلال مؤسّسات يطلق عليها اللجان الشعبية[١٠].

لقد دافع القذافي عمليًّا عن أيّ نظام قائمٍ حتّى من النّوع الذي دأب على مهاجمة سياسته ونمط الحياة في ظلّه. وهذا يعني التّنبيه منذ تلك اللحظة ضدّ أيّ محاولةٍ لقلب نظام الحكم عنده[١١]. لقد بدأ في حينها بتصريحاتٍ وقائيّةٍ ضدّ أيّ ثورةٍ في ليبيا، خاصّةً وأنّ ما جرى في تونس ألهب خيال الشباب العربيّ في البلاد كافّةً، فما بالك بالبلد المجاور. ولا شكّ في أنّ توجّهه هو في الواقع توجّه غالبيّة الحكّام العرب. ولقد صدقت مخاوف القذّافي إذ نشبت فعلًا ثورة في ليبيا بعد فترة وجيزة. وكان هذا البلد مرشّحًا طبيعيًّا كدولة واقعة بين مصر وتونس.

لقد أوردنا تفصيلًا من خطاب معمّر القذافي بشأن ليبيا ليس لأنه قد شمّ رائحة الخطر على نظامه، وثبت بعد شهرين فقط صدق حدسه، بل لأنّها مناسبة لطرحٍ مفصَّل ترد فيه كافة مخاوف وتخويفات المحافظين العرب من الفوضى. وهو رأيٌ قائم بدرجات معيّنة في قطاعات من الرّأي العامّ، ولا

---

(١٠) الجزيرة نت، «القذافي تونس تعجلت بالإطاحة ببن علي،» ١٦/ ١/ ٢٠١١، <http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/7DBD18AA-59B9-411D-8B37-1A6B3F7B9378.htm>.

(١١) وقد استثنى عادة من ذلك الهجوم التغيير نحو نظام مثل نظامه، وذلك لكي لا يناقض ذاته في ادعاء المكانة الفكرية التي تجعل منه صاحب نظريةٍ في الحكم.

سيّما حين يظهر أن التحوّل الديمقراطي يحتاج إلى وقت وأن الثورة تكسر قيود الاستبداد، وتفسح في المجال بداية لتناقضات المصالح والآراء والأهواء أن تعبّر عن ذاتها بفوضى نسبيّة. وفي حالاتٍ أخرى مثل سوريا، تكسر الثورة قشرة الحداثة التي تغطّي التخلّف، فيظهر أنّ الدولة لم تقم بواجباتها في تحديث المجتمع وبناء مؤسّساته، بل راهنت على البنى الأهليّة القائمة لتثبيت التّناقضات وإحكام السّيطرة على المجتمع. وحالما تضعف الدولة، تظهر قوّة البنى الأهليّة والأفكار النمطيّة والفوارق الطائفية التي لم تخضع للمواطنة والوطنيّة. وهما وجهان لعملةٍ واحدة. وقد أخرجت الأنظمة هذه العملة من التداول، ولم تصكّ شبيهًا لها.

ولا بدّ من الملاحظة هنا أنّ الباب الرّئيس لعودة الثورة المضادّة وعناصر من النظام القديم إلى الحكم في تونس وغيرها، هو هذا الخوف من الفوضى لدى قطاعات من المجتمع. من هنا تبرز أهمية بناء المؤسّسات وانتظام الأحزاب السياسية الوطنيّة في تحالفاتٍ أو تنافس ديمقراطيّ تُحتَرَمُ قواعد لعبته. وهنالك فرق بين دول مثل تونس ومصر حوفظ فيها على مؤسّساتٍ عريقة للدولة واستحدثت أخرى في جميع العهود (وهي مؤسّسات صمدت على الرغم من المعايير غير المؤسّسيّة والفساد في عهود الاستبداد) من جهة، ودول يصعب أن تجد فيها مؤسّسة واحدة قويّة لا تنهار بانهيار نظام الحكم من جهة أخرى. من هنا، فإنّ مخاطر حالة الفوضى قائمة على درجات، وكذلك الوقت الذي يحتاجه كلّ مجتمع للتغلّب عليها.

وقد بدأ القذافي أيضًا في نشر فكرة أنّ البديل المطروح للأنظمة القائمة هو فقط البديل الإسلاميّ لاستنفار مخاوف الغرب. ففي يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في مقابلةٍ مع قناة «نسمة» التونسية الخاصّة، حذّر من استغلال خارجيّ لما أسماها «ثورة» قادها التونسيّون، واعتبر حركة النهضة و«الإخوان المسلمين في تونس» جزءًا من هذا المخطّط الأجنبيّ.

لقد التقى صاحب الخطاب الثوريّ مع صاحب الخطاب المحافظ من الحكّام العرب في رفض الخروج على طاعة وليّ الأمر. وتلاشى الفرق الأيديولوجيّ بين الحكّام، وأصبح الفرق الوحيد الهامّ هو ذلك الذي يميّز الحكّام عن الشعوب. وربّما زُفّت هذه البشرى أبكر ممّا يجب. فقد تبيّن

لاحقًا للرّأي العامّ، ما كان معروفًا للباحثين والمؤرّخين الجدّيين، أنه في بعض المجتمعات سوف تكتشف فواصل أخرى داخلية غير تلك التي تميّز بين الحاكم والشعب. ونقصد فجوات بين فئات من الشعب من نوع تلك التي ظهرت في العراق بعد انهيار الدولة وحلّ الجيش. وسوف تصبح هذه الفجوات هي الاستثمار الرئيس للأنظمة ضدّ الثورات العربية. إنّه الجهد المبذول في نفي المواجهة الثنائية «شعب ـ نظام حكم» بتقويض مفهوم الشّعب وتفتيته في الواقع.

ولم يصدر عن دول المغرب العربيّ أيّ تعليقٍ على الثورة التونسية، ولا ينطلق ذلك من رؤيةٍ كرؤية القذافي في تقييمه الإيجابيّ لحكم بن علي بالضرورة، وإنّما تخوّفًا من انعكاسات الثورة على أوضاعها الداخليّة. وكان الاستثناءَ تصريحٌ لوزير الدولة في الحكومة الجزائرية، أكّد فيه «أنّ الجزائر لن تجتاحها موجةُ اضطراباتٍ تنتشر عبر دولٍ عربيّةٍ لأنّها تستثمر عائداتها من الطاقة لتحسين حياة الناس»[١٢]. ولاحظ أنّ السياسيّ لم يعد يستخدم عدالة النّظام أو شرعيّته أو صحّة نهجه كمبرّر، بل بات يستخدم أسبابًا أداتيّة براغماتيّة تستخدمها الأنظمة في مداولاتها الداخليّة، مثل أنّ للدولة القدرة على تمويل الهدوء، أو باختصار منح الناس مستوى معيشة يسكتهم عن المطالبة بالحقوق السياسيّة. كما أنه في دول عربيّة أخرى، يُستخدم خوف الناس من الحرب الأهليّة مبرّرًا للبقاء في الحكم، ليس لأنّ نهج النظام صحيح، أو عادل، بل لأنّ البديل هو الحرب الأهليّة. وكان مثل هذا الكلام في الماضي يُترك للمحلّلين والمعلّقين.

قبل إنهاء هذا الكتاب، أُجّل موعد الانتخابات للجمعية التأسيسية لمدة ثلاثة أشهر كما جرت الانتخابات قبل دفعه للمطبعة. فبعد أن كان الموعد مقرّرًا في تمّوز/ يوليو أُجّل الموعد إلى ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. واستعدّ الشعب التونسي لخوضها كما بدأ مناقشاته الحادّة عن العلمانية والدّستور. واستقطب الخطاب السياسيّ الحزبيّ بين تحالف يقيمه حزب النهضة التونسيّ وآخر عن الحزب الديمقراطي التقدّمي وآخر تحت اسم

---

(١٢) رويترز، «بلخادم: العدوى التونسية لن تصل الجزائر،» ٣٠/ ١/ ٢٠١١، <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE70T0QB20110130>.

القطب الحداثيّ عن حركة التجديد وغيرها. وليست هذه النقاشات وما يرافقها من تذمّر وخيبات دليلَ فوضى، بل هي مخاض عسير لا بدّ منه في توليد عمليّة التحوّل الديمقراطيّ. ولا بدّ في أجواء الانفتاح أن تخرج إلى الهواء الطّلق كلّ الآراء المسبقة والأشباح التي عشّشت في الزّوايا المعتمة. وسوف تعتاد الأذن على الإصغاء لها وتفنيدها وإثباتها ودحضها. لقد أصبح ذلك ممكنًا. فليس الفرض إثباتًا، وليس القمع تفنيدًا، ولا الإقصاء دحضًا.

وقد فاز في الانتخابات عمليًّا تلك الأحزاب التي صمدت في حينه في تحالف ١٨ أكتوبر والتي تجسّد ثقافةً جديدة ترفض الاستقطاب بين الإسلام والعلمانيّة، وبين الهويّة العربيّة والتونسيّة، وخسرتها تلك القوى التي حاولت أن ترث الفراغ الذي تركه حزب التجمّع لناحية الخطاب العلمانيّ وهي التي انضمّت إلى حكومة محمّد الغنّوشي.

وتبقى تونس حالةً متطوّرة وناضجة كما قلنا. إنّها جسدٌ مدنيّ سياسيّ تمايزت فيه الأعضاء، ويكاد يكون مكتمل النّموّ. إنّها لوحة تمايزت فيها الألوان، ولا تكتفي بالأسود والأبيض. ففيها من التيارات العلمانيّة درجات، وكذلك درجات من التيارات القوميّة واليسارية والدينيّة وغيرها. والقوى التي يقف أحدها من الآخر موقف النفي الكامل كخير وشرّ هي قوى صغيرة وهامشيّة. وتجري محاولات لتحويل القوى العلمانيّة وتلك الدينيّة إلى نقائض، ولكن المواطن التونسيّ يراهن على التزامها جميعًا بمبادئ الديمقراطية في ظلّ مؤسّسات دولةٍ قائمة، كما مرّت تونس بتجربة اشتراكيّة متواضعة وخاضت تجربة لبرلة اقتصاديّة، وقد تعلّمت الكثير من إيجابيّات التجربتين وسلبيّاتهما. من هنا، فليس ضروريًّا أن ينشأ استقطابٌ يهدّد وحدة المجتمع والدّولة. ويصحّ ذلك على مصر أيضًا برأي هذا الكتاب. وعليه، تشكّل عملية التحوّل الديمقراطيّ الجارية في هذا البلد حالة متطوّرة مقارنةً ببقيّة الدول العربيّة. وتبرز أهمية الاستفادة ليس فقط من ثورتها بل أيضًا من عمليّة التحوّل الجارية فيها بعد الثورة. وسوف يُتاح للديمقراطيّين في بقيّة البلدان العربيّة أن يتعلّموا منها الكثير. والتّواضع في هذا المجال مطلوبٌ، لأنه لم يسبق أن خاضت أيّ دولة عربيّة تجربة التحوّل الدّيمقراطيّ حتّى الآن.

الملاحـق



(١)
نص الخطاب الأول للرئيس التونسي زين العابدين بن علي بعد اندلاع الثورة
(٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيّها المواطنون.. أيّتها المواطنات

لقد تابعت بانشغال ما شهدته سيدى بوزيد من أحداث خلال الأيام المنقضية. ولئن كان منطلق هذه الأحداث حالة اجتماعيّة نتفهم ظروفها وعواملها النفسية، كما نأسف لما خلّفته تلك الأحداث من أضرار فإنّ ما اتّخذته من أبعاد مبالغ فيها بسبب الاستغلال السياسي لبعض الأطراف الذين لا يريدون الخير لبلادهم ويلجؤون إلى بعض التلفزات الأجنبية التي تبثّ الأكاذيب والمغالطات دون تحرٍّ بل باعتماد التهويل والتحريض والتجنّي الإعلاميّ العدائيّ لتونس، يدعونا إلى توضيح بعض المسائل وتأكيد حقائق لا ينبغي التّغافل عنها.

أوّلًا: إنّنا نقدّر الشعور الذى ينتاب أيّ عاطل عن العمل وخصوصا عندما يطول بحثه عن الشغل وتكون ظروفه الاجتماعية صعبة وبنيته النفسية هشّة ممّا يودي به إلى الحلول اليائسة ليلفت النظر إلى وضعيته.

ونحن لا ندّخر جهدا لتفادي مثل هذه الحالات بالمعالجة الخصوصية الملائمة مواصلين سياساتنا وبرامجنا من أجل التشغيل ورعاية ضعاف الحال والإحاطة بالأسر المعوزة وتفعيل التنمية الجهويّة عبر برامج استثماريّة

متوالية شملت كلّ مناطق البلاد وكان آخرها ما أقررناه في المجلس الوزاري ليوم ١٥ ديسمبر الجاري وما أعلن عنه من برامجَ إضافية ستفوق الاعتمادات المخصّصة لها ستّة آلاف وخمسمائة مليون دينار في إطار حرصنا الدّائم على تأمين كلّ مقوّمات التنمية المتوازنة والمتكافئة بين الجهات والتوزيع العادل لثمارها بين الفئات.

ثانيًا: إنّ البطالة شغلٌ شاغل لسائر بلدان العالم المتقدّمة منها والنامية ونحن في تونس نبذل كلّ الجهود للحدّ منها ومعالجة آثارها وتبعاتها خصوصا بالنسبة إلى العائلات التي لا مورد لها. وستبذل الدولة جهودا إضافية في هذا المجال خلال المدّة القادمة.

وإذ حقّقنا نتائج مرموقة في مجال التعليم كمّيا ونوعيًّا هي محلّ تقدير وتثمين من قبل الهيئات الدولية والأمميّة المختصّة فإنّ ذلك يجسّم خيارا جوهريّا ثابتا في سياستنا من أجل بناء شعب مثقّف.

ومن أبرز تلك النتائج التطوّر الكبير لعدد خرّيجي مؤسسات التعليم العالي المنتشرة في كلّ أنحاء البلاد دون استثناء والذي فاق العام الماضي مثلا ثمانين ألف متخرّج. وهو عدد نعتزّ به ونتقبّل التحدّيات التي يطرحها علينا لتشغيل هذه النّسبة المرتفعة من حاملي الشهادات ضمن طالبي الشّغل وذلك عبر مختلف آليات التّشغيل وبرامجه.

ورغم الصّعوبات التي يطرحها هذا النّوع المستجدّ من البطالة فإنه يبقى مصدرا للتّفاؤل بالمستقبل تفاؤل شعب متعلّم يثابر من أجل الرقيّ ومزيد التقدّم.

ثالثًا: لقد دأبنا منذ التغيير على تكريس الحوار مبدأ وأسلوبًا للتّعامل بين سائر الأطراف الوطنية والاجتماعيّة حول القضايا والمستجدّات التي تطرح أمامنا. ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال رغم تفهّمنا أن نقبل ركوب حالات فرديّة أو أيّ حدث أو وضع طارئ لتحقيق مآربَ سياسويّة على حساب مصالح المجموعة الوطنيّة ومكاسبها وإنجازاتها وفي مقدّمتها الوئام والأمن والاستقرار.

كما أنّ لجوء أقلّية من المتطرّفين والمحرّضين المأجورين ضدّ مصالح

بلادهم إلى العنف والشّغب في الشارع وسيلة للتعبير أمر مرفوض في دولة القانون مهما كانت أشكاله وهو مظهر سلبيّ وغير حضاريّ يعطي صورة مشوّهة عن بلادنا تعوق إقبال المستثمرين والسيّاح بما ينعكس على إحداثات الشغل التي نحن في حاجة إليها للحدّ من البطالة. وسيطبَّق القانون على هؤلاء بكلّ حزم. بكلّ حزم.

رابعًا: إننا نجدّد التأكيد على احترام حرية الرّأي والتعبير والحرص على ترسيخها في التشريع والممارسة ونحترم أيّ موقف إذا ما تمّ في إطار الالتزام بالقانون وبقواعد الحوار وأخلاقيّاته.

إنّ الدولة ساهرة على إيجاد الحلول لتلبية طلبات الشغل التي سيتواصل تزايدها خلال السّنوات القليلة القادمة كما تعمل بالتوازي مع ذلك على مواصلة تحسين الأجور ودخل الأسر ومستوى العيش بصورة عامّة لكلّ التونسيين والتونسيّات.

خامسًا: إنّنا نقدّر صعوبة وضع البطالة وتأثيرها النفسي في صاحبها ولذلك فإنّنا ندعو الإدارة عند تعاطيها مع الحالات الصّعبة إلى تفادي أيّ تقصير في التواصل معها وإلى متابعتها. ويتعيّن على كلّ السلط الجهوية والمحلية أن تتحمّل مسؤولياتها في الإنصات إلى المواطن وإلى تضافر جهود الجميع للتعرّف على الوضعيات التي تستوجب عنايةً خاصّة لإيجاد الحلول لها وللسّعي إلى الاستجابة إلى أكثر الحالات احتياجا أو التي طال انتظارها للحصول على شغل. وإنّنا متمسّكون دوما بالبعد الاجتماعي لسياستنا التنموية حتّى لا تحرم جهة أو فئة من حظّها في التّشغيل والاستثمار.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٢)
نص الخطاب الثاني لبن علي
(١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

بسم الله الرحمن الرحيم..

أيّها المواطنون، أيتها المواطنات، في الداخل والخارج،

أتوجّه اليوم إليكم على إثر ما شهدته بعض المدن والقرى بعدد من الجهات الداخلية من أحداث شغب وتشويش وأضرار بالأملاك العموميّة والخاصّة. أحداث عنيفة دامية أحيانا أدّت إلى وفاة مدنيّين وإصابة عددٍ من رجال الأمن، أحداث قامت بها عصابات ملثّمة أقدمت على الاعتداء ليلا على مؤسّسات عمومية وحتّى على مواطنين في منازلهم في عمل إرهابيّ لا يمكن السّكوت عنه.

أحداث وراءها أيادٍ لم تتورّع عن توريط أبنائنا من التلاميذ والشّباب العاطل فيها. أيادٍ تحثّ على الشّغب والخروج إلى الشارع بنشر شعارات اليأس الكاذبة وافتعال الأخبار الزّائفة، استغلّت دون أخلاق حدثا أسفنا له جميعا وحالة يأس نتفهّمها كانت جدّت بسيدي بوزيد منذ أسبوعين.

وإذ نعرب عن بالغ أسفنا للوفيات والأضرار التي نجمت عن هذه الأحداث فإنّنا نجدّد تعاطفنا مع أسر المتوفّين رحمهم الله والمتضرّرين ونشاركهم ألمهم وحزنهم ونواسيهم صادقين الحبّ لكلّ أبنائنا وبناتنا دون فرق ولا استثناء. وقد أخذت العدالة مجراها للتّحقيق في ظروف وملابسات هذه الأحداث وتحديد المسؤوليّات فيها.

أيّها المواطنون.. أيّتها المواطنات

إنّ هذه الأحداث أعمال قلّة من المناوئين الذين يغيظهم نجاح تونس بل

يسيئهم ويحيّر نفوسهم ما تحقّق لها من تقدّم ونماءٍ تشهد به كلّ المؤسّسات والهيئات الدوليّة والأمميّة المعروفة بالموضوعيّة والنّزاهة. لقد ركب هؤلاء المغالطون موضوع البطالة بتوظيف حالة يأس فرديّة مثلها يتكرّر في جميع المجتمعات وفي عديد الأوضاع، مناوئون مأجورون ضمائرهم على كفّ أطراف التطرّف والإرهاب التي تسيّرها من الخارج أطراف لا تكنّ الخير لبلد حريص على العمل والمثابرة بلد موارده ذكاء أبنائه وبناته الذين راهنّا عليهم دوما ومازلنا لأنّنا نفضّل مجابهة التحدّيات وصعابها بشعب مثقّف على الأمان الوهميّ بشعب جاهل.

والجميع يعلم كمْ نبذل من جهود للتشغيل، التشغيل الذي جعلنا منه دوما أوْكد أولويّاتنا. والجميع يعلم كم هي كبيرة عنايتنا بحاملي الشّهادات العليا الذين كما قلْت نعتزّ بأعدادهم المتكاثرة ونعمل على رفع التحدّي الذي تطرحه هذه الأعداد لأنّ خياراتنا التربويّة من ثوابت مشروعنا الحضاريّ والسياسيّ وإجبارية التعليم ومجانيّته مبدآن لا محيد عنهما رغم ما يكلفانه من ضريبة اجتماعية واقتصادية ونشر المؤسّسات الجامعيّة في كامل جهات البلاد دون استثناء واقع ندعمه في كلّ مرحلة ولن نتراجع عنه.

إنّ سياستنا التعليمية مثلها مثل سياساتنا بشأن الأسرة والمرأة والشباب والطفولة وكذلك ما تبذله الدولة من جهود للإحاطة بضعاف الحال والحفاظ على القدرة الشرائيّة ودعم أسعار الموادّ الأساسية الذي يكلّف الميزانية ما يفوق ١٧٠٠ مليون دينار سنويًّا، نعم ١٧٠٠ مليون دينار سنويًّا هي من مفاخرنا. ولم نتردّد في تفعيلها رغم محدودية مواردنا الماليّة والطبيعيّة.

أيّها المواطنون.. أيّتها المواطنات

إنّ برنامجنا للفترة الجارية ومخطّط التنمية الثاني عشر والبرنامج الخاصّ بتنمية الجهات الداخليّة والحدوديّة والصحراويّة السابقة، السابقة كلّها لتلك الأحداث وكذلك ما اعتمدناه من برامجَ إضافية تصبّ جميعها في حلّ مشكلة البطالة وتدعم عملنا المتواصل لتحقيق تنمية متكافئة متوازنة بين الفئات والجهات توفّر الشغل وموارد الرّزق وتعطي الأولويّة إلى أبناء العائلات المعوزة وتخصّ حاملي الشهادات العليا بالبرامج الملائمة.

إنّ كلّ هذه السياسات والبرامج تعتبر في مستوى السياسات المعتمدة في بلدان العالم التي تعاني كلها من البطالة، فالبطالة ليست حكرا على تونس ولا تونس هي الأسوأ حالا بالنسبة إلى غيرها في هذا المجال. ولم يبق للمغالطين غير ركوب الحالات اليائسة وخدمة أهداف الأطراف الحاقدة والالتجاء إلى الفضائيات المعادية.

أيّها المواطنون.. أيّتها المواطنات

إنّنا نقول لكلّ من يعمد إلى النيل من مصالح البلاد أو يغرّر بشبابنا وبأبنائنا وبناتنا في المدارس والمعاهد ويدفع بهم إلى الشّغب والفوضى، نقول لهم بكلّ وضوح إنّ القانون سيكون هو الفيصل. نعم نقول لهم إنّ القانون سيكون هو الفيصل. ونحن نواصل الإصغاء إلى مشاغل الجميع ونسعى إلى معالجة الوضعيات الجماعية والفردية وندعم برامجنا من أجل التشغيل والتصدّي للبطالة دون المساس بجهودنا من أجل الرّفع من مستوى العيش وجودة الحياة ومواصلة الزّيادة في الأجور دون انقطاع من دورة تفاوضيّة إلى أخرى.

وقد قرّرنا ما يلي:

أوّلًا: مضاعفة طاقة التشغيل وإحداث موارد الرّزق وتنويع ميادينها ودعمها في كلّ الاختصاصات خلال سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ بمجهود إضافيّ هام من قبل الدولة والقطاع العموميّ وبتضافر جهود القطاع الخاصّ والقطاع البنكيّ والتعاون الدوليّ وسائر الأطراف المعنيّة. وذلك قصد تشغيل أكبر عدد من العاطلين عن العمل من غير حاملي الشهادات العليا وكذلك من بين فاقدي الشغل من كلّ الفئات والجهات. وسيستوعب هذا المجهود أيضًا كل حاملي الشهادات العليا الذين تجاوزت مدّة بطالتهم عامين قبل موفّى سنة ٢٠١٢، نعم قبل سنة ٢٠١٢ وأتعهّد بذلك، وبذلك ترتفع طاقة التشغيل الجمليّة خلال هذه الفترة إلى ٣٠٠ ألف موطن شغل جديد.

وكنّا أذنّا منذ أيام، للوزير الأوّل بالاتّصال برجال الأعمال والاجتماع بالاتّحاد التونسي للصّناعة والتجارة لحثّهم على المساهمة في دعم هذه الجهود بانتداب ما يضاهي ٤ في المئة من مجموع إطارات مؤسّساتهم من

بين حاملي الشهادات أي ما يقارب ٥٠ ألف انتداب جديد في كلّ الجهات. وقد لبّوا مشكورين دعوتنا. وقد أذنّا للحكومة بالمساعدة على تنفيذ هذه المبادرة ومتابعتها.

ثانيًا: عقد ندوة وطنية يشارك فيها ممثلون عن المجالس الدستورية والأحزاب السياسيّة والمنظّمات الوطنية ومكوّنات المجتمع المدنيّ المعنيّة وعدد من الجامعيّين والكفاءات من مختلف القطاعات ذات الصّلة وكذلك ممثّلين عن الجهات لطرح آرائهم واقتراح التصوّرات لمزيد دفع التّشغيل والمبادرة بما يستجيب للطلبات المنتظرة للشّغل خلال السّنوات القادمة. وستنتظم هذه الندوة خلال الشهر القادم إن شاء الله.

ثالثًا: إعطاء دفع جديد للإعلام الجهويّ بتخصيص مساحة يومية في التلفزة والإذاعات الوطنية لكلّ ولايات الجمهورية مع تكثيف شبكة الإذاعات الجهويّة والصّحافة المكتوبة بالولايات ودعم وحدات الإنتاج السمعيّة البصريّة بها لتعزيز هذه النقلة النوعيّة وذلك بما يفسح المزيد من فضاءات التعبير عن مشاغل المواطنين وطموحاتهم ويواكب واقع الحياة بالجهات.

رابعًا: دعوة نوّاب الشعب وأعضاء مجلس المستشارين والهياكل المركزيّة في الأحزاب السياسية إلى تكثيف حضورهم بجهاتهم واتّصالاتهم الدوريّة بالمواطنين للإصغاء إليهم والإحاطة بالحالات التي تعرض عليهم وإبلاغها إلى الجهات المعنيّة للسّعي إلى معالجتها وإيجاد الحلول لها.

كما نجدّد الدعوة في هذا الإطار إلى المسؤولين الإداريّين في المستويين الجهوي والمحلّي إلى تطوير قنوات الإحاطة بالمواطنين والإصغاء إلى مشاغلهم وتيسير طرق معالجة المسائل المطروحة وتذليل العوائق التي قد تعطّلها بالتّعاون مع المنظّمات المختلفة والنسيج الجمعياتي المختصّ.

خامسًا: وعلاوة على كل المجهودات التي ستبذل للتشغيل فإنني قرّرت إعفاء كلّ مشروع جديد مشغل تفوق نسبة التأطير فيه ١٠ في المئة ويبعث في جهات التنمية الداخلية من الضّريبة على الأرباح ومن مساهمة الأعراف في التغطية الاجتماعية وذلك لمدّة عشر سنوات.

وإنّنا ندعو الأولياء وسائر المواطنين إلى الحفاظ على أبنائهم من هؤلاء

المشاغبين والمفسدين بتكثيف الإحاطة بهم وتوعيتهم بمخاطر توظيفهم واستغلالهم من قبل هذه المجموعات المتطرّفة.

وإنّي أنتهز هذه المناسبة لأجدّد شكري وتقديري لأخي العزيز القائد معمّر القذّافي قائد الثورة الليبيّة للمبادرة الكريمة التي لقيت لدى شعبنا كلّ الارتياح بتيسير تنقّل التونسيّين وأعمالهم بالشقيقة ليبيا ومعاملتهم مثلهم مثل أشقّائهم الليبيين وهو ما يجسّم مجدّدا ما لمسناه دوما لديه ولدى الشعب الليبيّ الشّقيق من صدق الأخوّة وقوّة المساندة.

أيّها المواطنون.. أيّتها المواطنات

إنّ هذه الأحداث لا يمكن أن تفلّ من عزمنا ولا أن تنال من مكاسبنا بل يجب أن تستخلص جميع الأطراف العبرة منها وأن نواصل مسيرتنا بكلّ إرادة وحماس لأنّ عزّة تونس ومناعتها أمانة مقدّسة لدى التونسيّين والتونسيّات جميعًا.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٣)
نص الخطاب الثالث لبن علي
(١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشّعب التونسي،

نكلّمكم اليوم، نكلّمكم للكلّ في تونس وخارج تونس، نكلّمكم بلغة كلّ التونسيين والتونسيات، نكلّمكم لأنّ الوضع يفرض تغييرا، تغييرا عميقا. . نعم تغييرا عميقا وشاملا.

وأنا فهمتكم، أي نعم أنا فهمتكم فهمت الجميع: البطّال، والمحتاج والسياسي واللّي طالب مزيد من الحريات، فهمتكم، فهمتكم الكلّ. لكن الأحداث اللي جارية اليوم في بلادنا ما هيش متاعنا، والتخريب مش من عادات التونسي، التونسي المتحضّر، التونسي المتسامح.

العنف موش متاعنا، ولا هو من سلوكنا، ولا بدّ أن يتوقّف التيار. يتوقّف بتكاتف جهود الجميع، أحزاب سياسية، منظمات وطنيّة مجتمع مدني، مثقفين ومواطنين. اليد في اليد من أجل بلادنا. اليد في اليد من أجل أمان كلّ أولادنا. سيكون التغيير اللي أعلن عليه الآن استجابة لمطالبكم اللي تفاعلنا معاها. وتألّمنا لما حدث شديد الألم.

حزني وألمي كبيران لأنّي أمضيت أكثر من ٥٠ سنة من عمري في خدمة تونس في مختلف المواقع، من الجيش الوطنيّ إلى المسؤوليات المختلفة و٢٣ سنة على رأس الدولة، كلّ يوم من حياتي كان ومازال لخدمة البلاد، وقدّمت التضحيات وما نحبّش نعدّدها، كلكم تعرفوها، ولم أقبل يوما وما نقبلش باش تسيل قطرة دم واحدة من دماء التونسيّين.

تألّمنا لسقوط ضحايا وتضرّر أشخاص، وأنا نرفض أن يسقط المزيد بسبب تواصل العنف والنّهب. أولادنا اليوم في الدار، وموش في المدرسة، وهذا حرام وعيب لأنّا أصبحنا خائفين عليهم من عنف مجموعات سطو ونهب واعتداء على الأشخاص، وهذا إجرام، موش احتجاج، وهذا حرام. والمواطنون، كلّ المواطنين، لا بدّ أن يقفوا أمامهم، وأحنا أعطينا التعليمات، ونعوّل على تعاون الجميع، حتى نفرّق بين هذه العصابات والمجموعات من المنحرفين الذين يستغلّون الظرف وبين الاحتجاجات السلميّة المشروعة التي لا نرى مانعا فيها.

وأسفي كبير، أسفي كبير وكبير جدا، وعميق جدا، وعميق جدا، فكفى عنفًا كفى عنفا. وعطِيت التعليمات كذلك لوزير الداخلية وكرّرت واليوم نؤكّد يزِّي من اللجوء للكرطوش الحيّ، الكرطوش موش مقبول، ما عندوش مبرّر إلا لا قدّر الله حدّ يحاول يفكّ سلاحك ويهجم عليك بالنار وغيرها ويجبرك على الدفاع عن النفس.

وأطلب من اللجنة المستقلّة، أكرّر اللجنة المستقلة، التي ستحقّق في الأحداث والتجاوزات والوفيات المأسوف عليها تحديد مسؤوليات كلّ الأطراف، كلّ الأطراف دون استثناء، بكل إنصاف ونزاهة وموضوعية.

ونِسْتنَّى من كلّ تونسي، اللي يساندنا واللي ما يساندناش، باش يدعم الجهود، جهود التهدئة والتخلّي عن العنف والتخريب والإفساد، فالإصلاح لازْمُو الهدوء، والأحداث اللِّي شفناها كانت في منطلقها احتجاجا على أوضاع اجتماعية، كنّا عملنا جهودا كبيرة لمعالجتها، ولكن مازال أمامنا مجهود كبير، مجهود كبير لتدارك النقائص، ولازم نعطي لأنفسنا جميعا الفرصة والوقت باش تتجسّم كلّ الإجراءات الهامّة التي اتّخذناها.

وزيادة على هذا كلّفت الحكومة، اتّصلت بالسيد الوزير الأول باش نقوم بتخفيض في أسعار الموادّ والمرافق الأساسية، السكّر، الحليب، الخبز، والرّفع في ميزانيّة التعويض.

أمّا المطالب السياسيّة «وقلتلكم أنا فهمتكم» وقرّرت:

ـ الحرية الكاملة للإعلام بكلّ وسائله وعدم غلق مواقع الإنترنت ورفض

أيّ شكل من أشكال الرّقابة عليها، مع الحرص على احترام أخلاقيّاتنا ومبادئ المهنة الإعلامية.

- أمّا بالنسبة إلى اللّجنة اللي أعلنْت عنها منذ يومين، للنّظر في ظواهر الفساد والرشوة وأخطاء المسؤولين، وباش تكون هذه اللجنة مستقلّة، نعم باش تكون مستقلّة، وسنحرص على نزاهتها وإنصافها.

- والمجال مفتوح، من اليوم، لحرية التّعبير السياسيّ بما في ذلك التظاهر السلميّ، التظاهر السلميّ المؤطّر والمنظّم، التظاهر الحضاريّ، فلا بأس، حزب أو منظّمة يريد تنظيم تظاهرة سلميّة يتفضّل، لكن يعلم بيها، ويحدّد وقتها ومكانها ويؤطّرها، ويتعاون مع الأطراف المسؤولة للمحافظة على طابعها السّلميّ.

ونحبّ نؤكّد أنّ العديد من الأمور لم تجر كيما حبّيتها بكلّ صراحة، كيما حبّيتها تكون، وخصوصًا في مجالي الديمقراطيّة والحرّيات، وغلّطوني أحيانا، غلّطوني أحيانا بحجم الحقائق وسيحاسَبون نعم سيحاسَبون.

ولذا أجدّد لكم، وبكلّ وضوح، راني باش نعمل على دعم الديمقراطية وتفعيل التعدّدية. نعم على دعم الديمقراطية وتفعيل التعدّدية. وسأعمل على صون الدستور، دستور البلاد واحترامه، ونحبّ نكرّر هنا، وخلافا لما ادّعاه البعض، أني تعهّدت يوم السابع من نوفمبر بأنْ لا رئاسةَ مدى الحياة، لا رئاسةَ مدى الحياة، ولذلك فإني أجدّد شكري لكلّ من ناشدني للترشّح لسنة ٢٠١٤، ولكني أرفض المساس بشرط السنّ للترشّح لرئاسة الجمهورية. إننا نريد بلوغ سنة ٢٠١٤ في إطار وفاق مدنيّ فعليّ وجوٍّ من الحوار الوطني وبمشاركة الأطراف الوطنيّة في المسؤوليات.

تونس بلادنا الكلّ، بلاد كلّ التوانسة، تونس نحبّوها وكلّ شعبها يحبّها ويلزم نصونها. فلتبْق إرادة شعبها بين أيديه وبين الأيادي الأمينة التي سيختارها لتواصل المسيرة، المسيرة التي انطلقت منذ الاستقلال، والتي واصلناها منذ سنة ١٩٨٧. ولهذا سنكون لجنة وطنيّة تترأّسها شخصيّة وطنية مستقلّة لها مصداقيّة لدى كلّ الأطراف السياسيّة والاجتماعية للنّظر في

مراجعة المجلّة الانتخابيّة، ومجلّة الصّحافة، وقانون الجمعيات ـ إلى غير ذلك.

وتقترح اللجنة التصوّرات المرحلية اللازمة حتّى انتخابات سنة ٢٠١٤، بما في ذلك إمكانية فصل الانتخابات التشريعيّة عن الانتخابات الرّئاسيّة.

تونس لنا جميعا، فلنحافظ عليها جميعًا، ومستقبلها بين أيدينا فلنؤمّنها جميعا، وكلّ واحد منّا مسؤول من موقعه على إعادة أمنها، واستقرارها، وترميم جراحها، والدّخول بها في مرحلة جديدة تؤهّلها أكثر لمستقبل أفضل.

عاشت تونس، عاش شعبها، عاشت الجمهورية

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(٤)

قرارات بن علي قبل التنحّي

ـ تعديل وزاريّ محدود في (٣٠ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠) وإقالة وزير الداخلية في (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)

الوزارة	الوزير المقال	الوزير المعيّن
الاتّصال	أسامة رمضاني	سمير العبيدي
الشّباب والرياضة	سمير العبيدي	عبد الحميد سلامة
الشؤون الدينيّة	أبوبكر الأخزوري	كمال عمران
التجارة والصناعة التقليدية	رضا بن مصباح	سليمان ورق
كاتب دولة (مساعد وزير) لدى وزير الخارجيّة مكلّفا بالشؤون الأوروبية		عبد الوهّاب الجمل
الداخلية	رفيق بالحاج قاسم	أحمد فريعة

المصدر: موقع سي. أن. أن.، «بن علي يقرّ تعديلا وزاريًّا بعد احتجاجات ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠،» <http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/12/29/tunisian.president/index.html>.

موقع فرانس ٢٤، «بن علي يقيل وزيرالداخلية ويأمر بإطلاق سراح المعتقلين خلال الاحتجاجات،» <http://www.france24.com/ar/20110112-tunisia-interior-minister-ben-ali-free-arrested-youth-corruption>.

(٥)
نص خطاب محمد الغنّوشي إلى الشعب التونسي بعد رحيل بن علي

طبقًا لأحكام الفصل ٥٦ من الدستور الذي ينصّ على أنّه في صورة تعذَّر على رئيس الجمهورية القيام بمهامّه بصفة وقتية أن يفوّض سلطاته إلى الوزير الأول، واعتبارا لتعذّر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامّه بصفة وقتيّة، أتولّى بداية من الآن ممارستي سلطات رئيس الجمهورية وأدعو كافّة أبناء تونس وبناتها من مختلف الحساسيّات السياسية والفكرية ومن كافّة الفئات والجهات إلى التحلّي بالرّوح الوطنية والوحدة لتمكين بلادنا التي تعزّ علينا جميعا من تخطّي هذه المرحلة الصعبة واستعادة أمنها واستقرارها وأتعهّد خلال فترة تحمّل هذه المسؤولية باحترام الدستور والقيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية التي تمّ الإعلان عنها وذلك بكلّ دقّة وبالتشاور مع مختلف الأطراف الوطنية من أحزاب ومنظّمات وطنية ومكوّنات المجتمع المدنيّ.

والله وليّ التوفيق.

(٦)
المجلس الدستوري يسمّي المبزّع رئيسًا مؤقّتًا

إنّ المجلس الدستوريّ، بعد اطّلاعه على الرسالة الموجّهة إليه من قبل الوزير الأوّل بتاريخ ١٥ جانفي ٢٠١١

وبعد الاطّلاع على أحكام الفصل ٥٧ من الدستور فيما يخصّ شغور منصب رئاسة الجمهوريّة

وحيث اتّضح خاصّة من الرسالة المذكورة أنّ الرئيس زين العابدين بن علي غادر البلاد التونسية دون أن يفوّض سلطاته إلى الوزير الأوّل وفقًا لأحكام الفصل ٥٦ من الدستور

وحيث أنّه لم يقدّم استقالته من مهامّه على رأس الدولة

وحيث أنّ المغادرة تمّت في الظروف القائمة بالبلاد وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ

وحيث أنّ غياب رئيس الجمهوريّة بهذه الصورة يَحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامّه وهو ما يمثّل حالة عجز تامّ عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل ٥٧ من الدستور يعلن»

أوّلًا: الشّغور النّهائي في منصب رئيس الجمهوريّة

ثانيًا: إنّ الشروط الدستورية توفّرت لتولّي رئيس مجلس النوّاب فورا مهامّ رئيس الدولة بصفة مؤقّتة

يتمّ إبلاغ هذا الإعلان إلى كلّ من رئيس مجلس النوّاب ومجلس المستشارين وينشر هذا الإعلان بالرائد الرّسمي للجمهوريّة التونسية

وصدر هذا القرار في الجلسة المنعقدة بمقرّ المجلس الدستوري بباردو يوم السبت ١٥ جانفي ٢٠١١ برئاسة السيد فتحي عبد النّاظر وعضوية السيدة فائزة الكافي والسّادة غازي الجريبي والمنجي الأخضر ومحمّد رضا بن حماد ومحمد كمال شرف الدّين ونجيب بلعيد وإبراهيم البرتاجي والسيدة حميدة العريف.

(٧)
أول خطاب للرئيس المؤقّت فؤاد المبزّع
(١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

أيّها المواطنون.. أيتها المواطنات.. أبناء وبنات شعب تونس الأبيّ،

في هذا الظرف الهامّ والدقيق من تاريخ بلادنا العزيزة أهيب بكم جميعا وبسائر القوى الحيّة من أحزابٍ سياسية ومنظّمات وطنية وجميع مكوّنات المجتمع المدني إلى تغليب المصلحة الوطنية ومؤازرة قوّات الجيش والأمن الوطني في استتباب الأمن والحفاظ على الممتلكات الخاصّة والعامّة واستعادة الهدوء والطمأنينة في نفوس المواطنين في سائر الجهات بما يهيّئ لنا جميعًا الظروف الملائمة للأعداد للدّخول في مرحلةٍ جديدة تتحقّق فيها طموحات الشعب وتطلّعاته إلى حياة سياسية راقية تكرّس الديمقراطية والتعدّدية والمشاركة الفعلية لكافة أبناء تونس دون استثناء أو إقصاء في عمليّة إعادة البناء.

وأمّا بالنسبة إلى الحكومة وبعد استشارة المجلس الدستوريّ وفقًا للفقرة الثالثة من الفصل ٧٢ من الدستور حول سير المؤسّسة الدستورية. وبعد الاطّلاع على الفصلين ٥٠ و٥٧ من الدستور وحيث أنّ مهامّ الحكومة قد انتهت بموجب حلّها، وحيث تمّ تكليف الوزير الأوّل باقتراح أعضاء الحكومة. ونظرًا إلى أنّه في تاريخ الإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية، فإنه لم يتمّ بعد تسمية بقيّة أعضاء الحكومة فإنّ هذه الأخيرة تعتبر غير قائمة ممّا يجعل تطبيق ما جاء في الفقرة الرابعة من الفصل ٥٧ في خصوص الحكومة غير ممكن.

وحيث يقتضي سير السلطات العموميّة الدستورية واستمرار الدولة تشكيل حكومة طبقا لروح الدستور ومختلف أحكامه. وحيث تقتضي المصلحة العليا للبلاد أن تتكوّن حكومة وحدة وطنيّة. ولهذا أطلب من السيد محمّد الغنّوشي الوزير الأوّل اقتراح أعضاء هذه الحكومة طبقًا للفصل ٥٠ من الدّستور.

والسّلام

(٨)
قرارات أول اجتماع لحكومة الغنّوشي بعد الثورة
(١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

أقرّت الحكومة التونسيّة المؤقّتة في أوّل مجلس وزاريّ لها مجموعة من القرارات الهامّة هي:

ـ تبنّي قانون العفو العام ويشمل كلّ السّجناء والمحكومين في قضايا سياسيّةٍ، ومنهم الإسلاميّون وخاصّةً حركة النهضة المحظورة (سابقًا)، وإحالته إلى البرلمان. ويشمل القرار إنهاء العمل بإجراء «الرقابة الإدارية» التي يخضع لها السّجناء السابقون منذ تسعينيّات القرن المنصرم.

ـ إعلان حِداد وطنيّ لمدّة ثلاثة أيام على ضحايا الأحداث والاحتجاجات الأخيرة بعد رحيل بن علي.

ـ تعويض عائلات ضحايا الاحتجاجات.

ـ الاعتراف بكلّ الأحزاب السياسية المحظورة، واعتماد كلّ الأحزاب والحركات السياسية والجمعيات التي قدّمت طلب ترخيص.

ـ فصْل الدّولة عن الأحزاب السياسية.

ـ استعادة كلّ الممتلكات العموميّة التي استولى عليها الحزب الحاكم سابقا «التجمّع الدستوري الديمقراطي».

ـ استئناف الدّراسة التي أوقفتها الحكومة السّابقة وإعادة فتح المدارس والجامعات.

ـ سحب الأمن الجامعيّ الذي كان يرابط في الجامعات والكلّيات والمعاهد العليا في تونس، والذي كان يَحول دون تحرّك المنظّمات الطلابيّة.

المصدر: بوّابة الوزارة الأولى، «الاجتماع الأوّل لحكومة الوحدة الوطنيّة، ٢٠/ ١/ ٢٠١١،»
<http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?id=1982&lang=ar>.

(٩)
حكومتا محمّد الغنّوشي الأولى والثانية

(٩/ ١) حكومة الغنّوشي الأولى بعد الثورة
(١٧ ـ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)

* إلغاء وزارة الاتّصال (الإعلام)

الاسم	سنة ومكان الولادة	المؤهّل العلميّ	المنصب	الانتماء السياسيّ
محمد الغنّوشي	سوسة ١٩٤١	حاصل على إجازة في العلوم السياسيّة والاقتصادية من جامعة تونس	الوزير الأوّل	التجمّع الدستوري سابقًا
الأزهر القروي الشابيّ	الشابّة ـ ولاية توزر ١٩٢٧	حاصل على شهادة المدرسة العليا للحقوق بتونس ١٩٥٤	العدل	مستقلّ
رضا قريرة	سوسة ١٩٥٥	حاصل على الإجازة والأستاذيّة في العلوم الاقتصادية والتصرّف	الدّفاع الوطنيّ	التجمّع الدستوري سابقا
كمال مرجان	حمّام سوسة ١٩٤٨	حاصل على دبلوم جامعة ويسكنسون وأكاديمية الحقوق الدولية بلاهاي	الخارجية	التجمع الدستوري سابقا
أحمد فريعة	جرجيس ١٩٤٩	دكتوراه دولة للعلوم في جامعة باريس سنة ١٩٧٩	الداخلية	التجمّع الدستوري سابقا
العروسي الميزوري	ولاية نابل ١٩٥٠	دكتوراه دولة من جامعة الزيتونة بالتاريخ ١٩٩٥	الشؤون الدينية	مستقلّ
أحمد نجيب الشابيّ	العاصمة تونس ١٩٤٤	مناضل يساري	التنمية الجهويّة والمحلية	الحزب الديمقراطي التقدّمي
أحمد إبراهيم الأمين	جرجيس ١٩٤٦	أستاذ سابق للّسانيات المقارنة في جامعة تونس	التعليم العالي والبحث العلميّ	حركة التجديد

يتبـع

تابــع

مصطفى بن جعفر	تونس العاصمة ١٩٤٠	حاصل على شهادة الطبّ في باريس العام ١٩٧٥	الصحّة	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحرّيات استقال وكُلّف بدلا عنه المولدي الكافي في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١
محمد جغام	حمّام سوسة ١٩٤٣	موظّف دولة حاصل على إجازة من المدرسة القوميّة للإدارة	التجارة والسياحة	التجمّع الدستوري سابقًا
الطيّب البكّوش	القيروان ١٩٣٨	حاصل على شهادة الدكتوراه في اختصاص اللّسانيات	التربية والتكوين	الاتحاد العام للشغل (استقال في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)
منصر الرّويسي	ولاية توزر ١٩٤٠	تحصّل عام ١٩٦٤ على إجازة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتولوز	الشؤون الاجتماعية	التجمّع الدستوري سابقا
الحبيب مبارك	قفصة ١٩٥١	حاصل على شهادة الدراسات العليا في الصيدلة، اختصاص بيولوجيا من جامعة الصيدلة والطبّ ببوردو	الفلاحة والبيئة	التجمع الدستوري سابقا
محـمّـد الـنـوري الجويني	تونس العاصمة ١٩٦١	دكتوراه دولة في العلوم من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية	التخطيط والتعاون الدولي	مستقلّ
محـمـد عـفـيـف الشلبي	العاصمة تونس ١٩٥٣	دبلوم في الهندسة من المدرسة المركزية للفنون والمعامل بباريس اختصاص اقتصاد سنة ١٩٧٨	الصناعة والتكنولوجيا	مستقلّ
زهير المظفّر	صفاقس ١٩٤٨	دكتوراه الدولة في القانون العامّ والعلوم السياسية	التنمية الإدارية	التجمّع الدستوري سابقا
رضا شلغوم	قفصة ١٩٦٢	حاصل على شهادة الدراسات العليا اختصاص تمويل التنمية والإجازة في العلوم الاقتصادية ومتخرّج من معهد الدفاع الوطني	المالية	التجمع الدستوري سابقا
مفيدة التلاتلي	سيدي بوسعيد ١٩٤٧	مخرجة سينمائيّة	الثّقافة	مستقلّ

يتبــع

تابــع

ليليا العبيدي	ولاية بن عروس ١٩٤٩	حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم النفس سنة ١٩٧٨ وعلى شهادة دكتوراه دولة في علم الأناسة من جامعة باريس ـ ٧ سنة ١٩٨٦	شؤون المرأة	مستقلّ
صــلاح الــديــن مالوش	ولاية القيروان ١٩٥٦	دبلوم التصرّف في التنمية من جامعة بيتسبرغ بالولايات المتحدة	النقل والتجهيز	التجمع الدستوري سابقا
حسين الديماسي	المنستير ١٩٤٨	حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ١٩٨٢	التدريب المهني والتشغيل	الاتحاد العام للشغل (استقال في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)
محمد علولو	قابس ١٩٤١	طبيب مختصّ في أمراض القلب متحصّل على شهادته من كلّية الطبّ بستراسبورغ	الشباب والرياضة	مستقلّ
عبد الجليل البدوي	ولاية المنستير ١٩٤٧	دكتوراه دولة سنة ٢٠٠٣ في اختصاص اقتصاد التّنمية	نائب الوزير الأوّل	الاتحاد العام للشّغل (استقال في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)

(٩/ ٢) حكومة الغنّوشي الثانية
(٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ ـ ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١)

* استبعاد ١٢ وزيرا من الحكومة السابقة أعضاء في الحزب الدّستوري

الاسم	سنة ومكان الولادة	المؤهّل العلمي	المنصب	الانتماء السياسي
محمد الغنّوشي			الوزير الأوّل	التجمع الدستوري سابقًا
أحمد ونيّس	١٩٣٦ بتونس العاصمة	إجازة في الفلسفة من معهد الدراسات العليا الدولية بجنيف	وزير الخارجية (استقال في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١) وتولى بدلا عنه المُولدي الكافي	مستقل
محـمـد الـنّـوري الجويني			التّخطيط والتعاون الدولي	التجمّع الدستوري سابقا
محـمـد عـفـيـف الشلبي			الصّناعة والتكنولوجيا	التجمع الدستوري سابقا

يتبــع

تابـــع

فرحات الرّاجحي	العاصمة تونس ١٩٥٢	خرّيج كلية الحقوق بتونس في العام ١٩٧٥ وقضى ٣٦ عاما في سلك القضاء	الداخلية	مستقلّ
عبدالكريم الزبيدي	ولاية المهدية ١٩٥٠	حاصل على الأستاذية في العلوم الصيدلانية البشرية والأستاذيّة في الفيزيولوجيا البشرية والاستكشاف الوظيفيّ وشهادة الدكتوراه في الطبّ	الدّفاع	مستقلّ
جَلّول عياد	المنستير ١٩٥١	ماجستير في الاقتصاد من جامعة ميريلاند بأمريكا سنة ١٩٧٩، وعمل في عدد من المصارف الدولية	الماليّة	مستقلّ
أحمد نجيب الشابيّ			التنمية الجهوية والمحلية	الحزب الديمقراطي التقدمي
أحمد إبراهيم الأمين			التعليم العالي والبحث العلمي	حركة التجديد
العروسي الميزوري			الشّؤون الدينية	
حبيبة الزاهي بن رمضان	قفصة ١٩٥٠	أستاذة في الطبّ الوقائي بكلية الطبّ في تونس	الصحة	عضو مؤسّس لفرع تونس لمنظّمة العفو الدولية وللجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والجمعية التونسية للبحث حول التنمية
مهدي حواص	مرسيليا ١٩٥٩	شهادة الأستاذية في الرياضيات التطبيقية والأستاذية في الميكانيك من باريس	التجارة	مستقلّ
الطيّب البكّوش			التربية والتعليم	
محمد الناصر	المهدية ١٩٣٤	حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي من جامعة باريس/ بانتيون ـ السوربون/ سنة ١٩٧٦	الشؤون الاجتماعية	مستقلّ
محمد المختار الجلالي	سيدي بوزيد ١٩٤٧	حاصل على الإجازة في القانون العامّ	الزراعة (الفلاحة) والبيئة	عضو سابق في الاتّحاد الديمقراطي الوحدوي

يتبـــع

تابــع

عـزّ الـديـن بـاشْ شاوش	تونس العاصمة ١٩٣٨	عالم آثار وخبير دولي لدى اليونسكو و مدير المعهد القومي للآثار في تونس	الثقافة	مستقلّ
ليليا العبيدي			شؤون المرأة	
ياسين إبراهيم	بنزرت ١٩٦٦	تخرّج في المدرسة المركزية بباريس العام ١٩٨٩	النقل والتجهيز	مستقلّ
سعيد العايدي	العاصمة تونس ١٩٦١	مدير عامّ سابق لشركة هيومن ريسوسز اكسس للشرق الأوسط وإفريقيا المختصّة في نشر البرمجيّات	وزير التكوين المهني والتشغيل	مستقلّ
محمد علولو			الشّباب والرياضة	

(١٠)

حكومة الباجي قائد السبسي
٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١

الاسم	المنصب	الانتماء السياسي
الباجي قائد السبسي	الوزير الأوّل	حركة الديمقراطيّين الاشتراكيين
الأزهر القروي الشابيّ	العدل	مستقلّ
عبد الكريم الزبيدي	الدفاع	مستقلّ
الحبيب الصّيد	الداخلية	رئيس ديوان سابق في الداخلية «موظّف دولة»
محمّد المولدي الكافي	الشؤون الخارجية	دبلوماسي سابق
محمّد الناصر	الشؤون الاجتماعية	مستقلّ
جلّول عيّاد	الماليّة	مستقلّ
العروسي الميزوري	الشؤون الدينيّة	مستقلّ
الطيّب البكّوش	وزير التّربية	الاتّحاد العامّ للشغل
مهدي حواص	وزير التجارة والسياحة	مستقلّ
محمد المختار الجلالي	وزير الفلاحة والبيئة	عضو سابق في الاتحاد الديمقراطي الوحدوي
ياسين إبراهيم	النّقل والتجهيز	مستقلّ
عزّ الدين باش شاوش	الثّقافة	مستقلّ
رفعت الشعبوني	التعليم العالي والبحث العلمي	مستقلّ
حبيبة الزاهي بن رمضان	الصحّة العمومية	مستقلّ
ليليا العبيدي	شؤون المرأة	مستقلّ
سعيد العايدي	التّشغيل والتّكوين المهني	مستقلّ
محمد علولو	الشّباب والرّياضة	مستقلّ

يتبـع

تابــع

عبد الحميد التريكي	التّخطيط والتعاون الدولي	موظّف دولة
عبد العزيز الرصّاع	الصّناعة والتكنولوجيا	موظّف دولة
أحمد عظوم	وزير أملاك الدّولة والشؤون العقارية	قاض سابق
عبد الرزّاق الزّواري	التّنمية الجهويّة	أستاذ جامعي

المصدر: بوّابة الحكومة الإلكترونيّة، «تركيبة الحكومة التونسيّة المؤقّتة،» <http://www.tunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=145&Itemid=183>

(١١)
بيانات الأحزاب والاتحاد العام التونسي للشغل

(١/١١)
بيان الحزب الديمقراطي التقدّمي
مع بداية أحداث سيدي بوزيد

الحزب الديمقراطي التقدّمي

بيــــان

جدّ صباح اليوم بمدينة سيدي بوزيد حادث أليم وبالغ الخطورة تمثّل في إقدام شابّ ـ مرّة أخرى على إضرام النّار في نفسه أمام مقرّ الولاية في حركة يأس وفي تعبير صارخ عن الشعور بالظّلم وبانسداد الأفق الذي أصبح يتملّك أعدادا متزايدة من شباب تونس.

وتفيد أخبار جهة سيدي بوزيد أنّ الشابّ محمد البوعزيزي الذي لم يتجاوز عمره العشرين ربيعا هو يتيم الأب والعائل الوحيد لأسرته ولأخيه المعاق، لم يجد من سبيل لتوفير لقمة عيش كريم إلا العمل كبائع متجوّل للخضر والغلال وهو يعاني من المضايقة المتواصلة بتعلّة عدم قانونيّة نشاطه وقد تعرّض صبيحة يوم الحادثة إلى مصادرة بضاعته وهي التي تمثّل مورد رزقه الوحيد، وحين يئس من استردادها وأمام سوء المعاملة التي تعرض لها تحوّل إلى مقرّ الولاية ومن أمامها أضرم النّار في نفسه ممّا تسبّب له في حروق بليغة وهو يرقد الآن في المستشفى بين الحياة والموت.

وأمام هذا التطوّرات الخطيرة والأليمة يعبّر الحزب الديمقراطيّ التقدمي عن كامل مؤازرته لعائلة الشابّ البوعزيزي ولكافة أهله بسيدي بوزيد ويؤكّد أنّ تواتر مثل هذه الأحداث في سيدي بوزيد وجندوبة والمنستير وغيرها من جهات البلاد ليعبّر عن حالة احتقان شديدة وعن شعور بالظلم والحيف الاجتماعي لا يجد من السلط الرسميّة إلا التّجاهل والصد.

ويحمّل الحزب الحكومة المسؤولية كاملةً لما يمكن أن ينجرّ عن هذه الأحداث من توترات ومنزلقات خطيرة ويجدّد تأكيده أنّ رفع التحدّيات الاجتماعية التي تواجه تونس تمرّ بالضرورة عبر مراجعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعيّة في اتّجاه التوزيع العادل للثروات ودفع التنمية في الجهات المحرومة وفي مناخٍ من الشّفافية وتكافؤ الفرص وفتح مجالات التعبير الحرّ لكلّ فئات التّونسيين وأوّلهم شباب البلاد بُناة الحاضر والمستقبل.

تونس في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

ميّة الجريبي

الأمينة العامّة

الحزب الديمقراطي التقدّمي

بيان الحزب الديمقراطي التقدمي، <http://www.tunisnews.nhet/17Decembre10a.htm>.

(٢/١١)

بيان حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

«سيدي بوزيد»: إرهاصات وطن يحترق

حركة النهضة

كان لنبإ إقدام الشابّ المتعلم محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسمه أمام مقرّ الولاية وقع الصاعقة على المدينة وعلى عشيرته فهبّوا في غضبةٍ عارمة يحاصرون مقرّ الوالي ويمْطرونه حجارةً محتجّين على سلوكه الأرعن بل الإجرامي إزاء شابّ حاصل على درجة علميّة عليا، قد عيل صبره بحثًا عن شغل يليق به، فما ظفر به، ما اضطرّه من أجل إعالة إخوته الثمانية بعد وفاة والده إلى أن يشتغل تاجرا متجوّلا بعربته يجرّها، عارضا بضاعته البسيطة في الأسواق، فطارده عمّال البلدية كما فعل أمثالهم بالقاضي الشيخ صالح بن عبدالله البوغانمي، لانتزاع رشوة منه، فلمّا رفض صادروا بضاعته، فاندفع إلى مقرّ الولاية طالبا مقابلة الوالي ليعرض عليه مظلمته، فصفق الباب في وجهه، فأظلمت الدّنيا في وجه الشاب واستبدّ اليأس به فأضرم النار في جسمه، فحُمل إلى المستشفى على مشارف الموت، وقُطعت أنباؤه عن ذويه، ممّا رجّح هلاكه، كما هلك شبّان قبله بنفس الوسيلة ولنفس الأسباب في أكثر من جهة في البلاد، وعبّر أهل المدينة عن غضبهم بموجة احتجاج عارمة تعيد للأذهان ما حدث في منطقة المناجم وفي فوسانة وجبنيانة والصّخيرة في بحر السّنتين الماضيتين. وكان واضحًا اشتداد ضغط الأزمة الاجتماعيّة في البلاد تفاقما للبطالة وللفوارق المشطّة بين الجهات

وتفشّي أخبار نهب الأرزاق من قبل العوائل المتنفّذة وشركائهم في الحزب الحاكم والدولة بما يشبه أنظمة المافيا المحميّة بجيوش من البوليس سرعان ما تحاصر أيّ تحرّك احتجاجي لتعمل فيه آليّات القمع والاعتقال والمحاكمات الصّورية التعسّفيّة والانتقام والتشفّي.

وإزاء هذا الحدث الفظيع، جزء، من تصاعد الأزمة في البلاد، فإنّ حركة النّهضة:

- تعبّر عن تضامنها الكامل مع الشابّ المصاب راجية له من الرحمن الرحيم عاجل الشّفاء وتترحّم عليه إن سبق إليه القضاء، كما تعبّر عن تضامنها مع أسرته وعشيرته ومع أهل سيدي بوزيد المظلومين.

- تدعو كلّ القوى السياسية إلى حوارٍ وطنيّ حول أزمة البلاد الاجتماعية والسياسية المتصاعدة من أجل وضع حدٍّ لمسار من تدهور متسارع قد لا يقف عند احتراق ثلّة من خيرة شباب البلاد بل إلى حرق البلاد كلّها، هذا نذير من النّذر الأولى «النجم».

لندن في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

رئيس حركة النهضة

الشّيخ راشد الغنّوشي

(٣/١١)

الحزب الديمقراطي التقدّمي:
بيــان ثانٍ حول أحداث سيدي بوزيد

تستمرّ الاضطرابات بمدينة سيدي بوزيد لليوم الرابع على التوالي، على إثر إقدام الشابّ محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسمه.

إنّ ما أقدم عليه هذا الشابّ خرّيج الجامعة الذي لم يجد شغلًا كريمًا ليس عملا معزولا ولا الأوّل من نوعه، بل اندرج ضمن سلسلة من الأحداث المأساويّة المماثلة التي جدّت بمدن المنستير وفريانة والمظيلّة خلال الأشهر القليلة الماضية، وكانت عنوانًا على حالة اليأس التي استولت على الشّباب العاطل عن العمل وخاصّة منهم الحاملين للشّهادات الجامعية.

ولم تواجه الحكومة هذا الوضع بما يستدعيه من تروٍّ وبحثٍ عن الحلول وإنّما لجأت كالعادة إلى المعالجة الأمنيّة ممّا زاد الوضع تفاقمًا. ويُذكّر الحزب في هذا السّياق بأنّ الأحداث الجارية اليوم بسيدي بوزيد، ليست سوى تعبير عمّا يعانيه الشباب من اضطهاد على أيدي قوّات الأمن ومن شعور بالغبن والحيف الاجتماعي، وهو علامة على الاحتقان الذي يتغذّى من استشراء الفساد واستغلال النّفوذ وانسداد أفق التشغيل.

وكانت هذه العوامل ذاتها هي التي وقفت وراء انتفاضة الحوض المنجميّ قبل عامين، ووراء انتفاضة أهالي بنقردان والصّخيرة وقصر قفصة هذا العام، ووراء غيرها من التحرّكات الاحتجاجيّة التي جرت بمدن الشابّة وجبنيانة وبوسالم وجندوبة خلال نفس المدّة.

إنّ كلّ هذه العوامل متجمّعة في كامل مناطق البلاد وخاصّة منها أحزمة المدن الكبرى، ومنها تونس العاصمة، لكن لا يبدو أنّ السّلطة مدركة

لدلالاتها أو لما تحمله من أخطار على استقرار البلاد في المدى المنظور، ممّا يجعل سياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها، والمراهنة على الحلول الأمنيّة قاصرتين عن معالجة هذه الأزمة العميقة.

والحزب الديمقراطي التقدّمي إذ يعبّر لأسرة الشابّ محمد بوعزيزي عن بالغ مشاعر المواساة والتّضامن، وإذ يتمنّى له الشّفاء العاجل، وشعورا منه بالمسؤولية الوطنيّة فإنه يطالب الحكومة:

١ ـ بسحب قوّات الأمن فورا من مدينة سيدي بوزيد ومن محيطها.

٢ ـ بإطلاق سبيل كافّة المعتقلين وإيقاف كافّة التّبعات العدلية ضدّهم.

٣ ـ فتح حوار مباشر مع ممثّلي الشباب العاطل عن العمل ومع الهيئات المدنيّة التي تأسّست خلال هذه الأحداث بهدف إحداث مواطن شغل بالجهة عاجلا، والتّمهيد لوضع خطّةٍ تنمويّة تراعي التوازن والعدل بين الجهات.

وإذ يُحيّي الحزب الديمقراطي التقدّمي الحركة الاحتجاجيّة بسيدي بوزيد ويُكْبر الدّور الذي تلعبه جامعة الحزب فيها، فإنه يؤكّد على أنّ الإجراءات العاجلة التي يقتضيها إيقاف تدهور الوضع لن تأخذ معناها أو تعرف مجراها نحو الإنجاز الفعليّ ما لم تقترن بإصلاحاتٍ هيكليّة تتّصل بالنّظام السياسيّ وبإستراتيجيّة التّنمية المتّبعة وذلك بـ:

١ ـ تحرير الحياة السياسيّة ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنيّة وخاصّة في وسائل الإعلام والاتّصال والفضاءات العامّة.

٢ ـ الدّعوة إلى ندوة وطنيّة حول الإصلاح السياسيّ والاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبيّة وهيئات المجتمع المدنيّ لتأمين طريق للانتقال إلى الديمقراطيّة في أفق سنة ٢٠١٤.

تونس في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

عن الحزب الديمقراطي التقدمي

الأمين العامّ

ميّة الجريبي

(٤/١١)

المؤتمر من أجل الجمهورية

حتى تتحقق السّيادة للشعب والشرعية للدولة والكرامة للمواطن

بيـــــان

بعد الرّديّف ومدنين، سيدي بوزيد والبقيّة آتية لا ريب فيها

تشهد مدينة سيدي بوزيد منذ يومين أحداثا بالغة الخطورة حيث انفجر الوضع الاجتماعي بعد اضطرار شابّ إلى إحراق نفسه للاحتجاج على انسداد كل آفاق الحياة أمامه، مما أدّى لخروج تظاهرات صاخبة وُوجهت ولا تزال بردّة فعل هستيرية من قبل شرطة النظام وصلت إلى حدّ عزل المدينة وتطويقها بالكامل.

إنّ المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يعتبر منذ تأسيسه النظام أكبر خطر يهدّد مستقبل تونس ولم يكفّ عن المناداة بالتخلّص منه بالمقاومة المدنيّة، يلاحظ ما يلي:

أوّلًا: أنّ حادثة الانتحار الأليمة التي اضطرّ لها الشابّ محمد بوعزيزي بحرق نفسه ليست أوّل انتحار فالظاهرة، خاصّة بين العاطلين أصحاب الشهادات الجامعية، في تفاقم مستمرّ والنظام يسعى جاهدًا لحجبها حيث تعتبر أرقام الانتحارات سرّ دولة يهدّد الصورة التي يريد النظام تقديمها عن نفسه خاصة إذا أضيفت للقائمة القاتمة كل الذين يموتون في قوارب الموت وقد سدّت أمامهم كل إمكانيات العيش الكريم في بلد «الاستقرار» و«المعجزة الاقتصادية».

ثانيًا: أنّ أحداث سيدي بوزيد ليست ظاهرة منعزلة. فهي حلقة من

سلسلة الأحداث العنيفة المماثلة التي شهدتها في السنتين الأخيرتين مدن الرديّف وقفصة ومدنين ولا شيء ينذر بأنها ستكون آخر مدينة تنتفض لأن البلاد التونسية بقراها ومدنها تواجه نفس القمع السياسي وتعاني من نفس الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وتقاسي من الإحباط وغياب كل أمل في المستقبل. إنّ ما يعبّر عنه أهالي سيدي بوزيد عبر شعارهم «خبز وحرية وكرامة وطنية» هو ما يشعر به كلّ تونسي يرى النّهب والسّلب بأمّ عينيه ويعايش الظلم يوميًّا ويعاني من الاحتقار ويطالب بابتلاع أكبر الأكاذيب.

ثالثًا: إنّ أحداث البارحة في الرديّف ومدنين واليوم في سيدي بوزيد وغدًا في أيّ مكان هي تتويج لفشل النّظام السياسي والاقتصادي والأخلاقي الكامل الذي لم يعد بوسع الأبواق المأجورة تغطيته أو تبريره. وممّا لا شكّ فيه أنّ أكبر عامل للإفلاس التام لنظام بن علي هو فساده وفساد عائلته وأنّ هذا الفساد يضرب الاقتصاد التونسيّ في الصّميم لا فقط لأنه يهرّب ملايير كان بوسعها إحداث مَواطن شغل بالآلاف وإنما لأنه يضرب الاستثمار الداخلي والخارجي إذ لا يوجد رأسمال محلّي أو دولي يقبل بالانخراط في منظومةٍ اقتصادية تتحكّم فيها عصابات المافيا ولا يضمنها احترام قانون أو قيم.

رابعًا: نحن اليوم أكثر من أيّ وقت مضى أمام سلطة فاقدة لكلّ هيبة وكلّ مصداقية وكل شرعية واليوم فاقدة لأعصابها إذ تجد نفسها معزولة وفي عنق الزّجاجة والانتفاضات الشعبية تتابع والاحتجاج يخرج من دائرة النّخب إلى الشارع، ومن ثمّ لا خيار لها غير مواصلة الهروب إلى الأمام ممّا يعني أنّ علينا انتظار مزيدٍ من القمع لمحاولة التغطية على الإفلاس الشّامل.

من هذا المنطلق إذ يحيّي المؤتمر من أجل الجمهورية نضال أهالي سيدي بوزيد فإنه يدعو كلّ التونسيين للتّضامن معهم حتى نفوّت على النظام المافيوزي فرصة الاستفراد بالتونسيّين أفراد وجماعات وجهات. ومن بين وسائل هذا التضامن يجب كسر طوق الحصار المضروب على سيدي بوزيد بالتوجّه للمدينة جماعات وأفرادا من كلّ أنحاء البلاد.

كذلك وفي إطار الدعم المعنويّ الذي تداعت إليه منظّمات وشخصيات وطنية فإنّ المؤتمر من أجل الجمهورية يدعو هو الآخر لأن يكون يوم غد

الاثنين يوم إضراب جوع وطنيّ وأن يكون يوم الخميس ٢٣ ديسمبر يوم تجمّعات احتجاجيّة أمام سفارات النظام المافيوزي في كلّ بلد يمكن فيه تنظيم مثل هذا الاحتجاج.

إنّ أحداث سيدي بوزيد تؤكّد مرة أخرى أنّ البلاد في كفّ عفريت وتونس اليوم في خطر ومن ثمّ فإنه من واجب كلّ التونسيّين وأصدقاء الحرية في العالم التجنّد لإنقاذ بلادنا من عنف طغمة معزولة لا خيارَ لها غير مزيد من القمع لمواصلة النّهب والسّلب.

عن المؤتمر من أجل الجمهورية

د. منصف المرزوقي

١٩/١٢/٢٠١٠

(٥/١١)

الحزب الديمقراطي التقدّمي

بـلاغ صحفـي

لم ينقضِ أسبوع على إقدام شابّ على إضرام النار في نفسه وفي ظلّ تواصل الاحتجاجات الشعبية في مدينة سيدي بوزيد ومختلف القرى المحيطة بها حتّى أقدم شابّ ثانٍ هو حسين الفالحي على الانتحار بتسلّق عمودٍ كهربائي في حركة يأس بالغة الدّلالة والخطورة.

وحسين الفالحي هو شابّ معدم تفيد المعطيات بأنّه كان تقدّم عديد المرّات إلى السّلط الجهويّة بمطالب لإعانته وتمكينه من شغل يقيه الحاجة والخصاصة. ولمّا لم يجد الإحاطة والآذان الصّاغية، وفي ظلّ الأحداث التي تعيشها سيدي بوزيد لم يجد أمامه من حلٍّ سوى أن يضع حدًّا لحياته بهذه الطّريقة المؤلمة.

يحدث هذا والإعلام الرّسمي وشبه الرّسمي منصرفان تمامًا عن هذه الأحداث بالغة الخطورة، كما يأتي هذا ووزير الداخليّة يصرّح ـ بعد صمتٍ حكوميّ قارب الأسبوع ـ أنّ ما حدث هو حالة «عاديّة» و«معزولة».

إنّ انتهاج الحكومة سبيل الهروب إلى الأمام وتجاهل المطالب الشعبيّة المشروعة في الشغل والكرامة والتّعاطي مع قضايا الشباب والعاطلين عموما، بالقمع والإيقافات والبحث عن شمّاعات تعلّق عليها إخفاقاتها في

توفير التنمية العادلة وإشاعة الأمان، لهو تفصٍّ من المسؤولية وتأجيج للاضطرابات من شأنهما أن يفتحا الباب أمام كلّ المخاطر ويهدّدا استقرار البلاد بصفة جدّية.

والحزب الديمقراطي التقدّمي إذ يتوجّه بكامل عبارات المواساة والمؤازرة لعائلة الشابّ الفالحي فإنه يطالب الحكومة من باب المسؤولية الوطنية، بأن تتحلّى بشجاعة الإقرار بإخفاق خياراتها الاقتصادية والاجتماعية وأن تبادر إلى وضع الملفّات الحارقة على بساط الحوار الوطنيّ الواسع، وتتخلّى عن سياسة الدعاية الديماغوجية التي لن تزيد الهوّة بينها وبين المواطنين إلا اتّساعا.

ويهيب الحزب بكافّة المناضلين السياسيين والديمقراطيين والمناضلين من أجل الحرّية مهما كانت مواقعهم اتّخاذ كلّ المبادرات لحمل الحكم على التخلّي عن سياسة الهروب إلى الأمام والإقرار بحقّ التونسيّين في حياة متطوّرة قوامها الحرّية والعيش الكريم.

تونس في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

الأمينة العامّة

ميّة الجريبي

(٦/١١)

حزب العمّال يدعو إلى تكثيف التضامن مع أهالي سيدي بوزيد

بيـــــان

تتواصل للأسبوع الثاني على التوالي الاحتجاجات الشّعبية العارمة على البطالة والفقر والتّهميش والظلم بمنطقة سيدي بوزيد. وممّا أجّج الاحتجاجات إقدام شابّ ثانٍ معطّل عن العمل (حسين الفالحي ٢٥ سنة) على الانتحار يوم ٢٢ ديسمبر بصعقة كهربائيّة من جهة، وتجاهل السّلطة لمطالب الأهالي والاستخفاف بها ومواجهتهم بالقمع الهمجيّ من جهة ثانية.

إنّ إصرار أهالي سيدي بوزيد على مواصلة الاحتجاجات رغم القمع المسلّط عليهم والحصار البوليسيّ المضروب على منطقتهم يؤكّد عمق الأزمة الاجتماعية التي تعاني منها بلادنا والتي هي نتاج طبيعيّ لاختيارات اقتصاديّة رأسمالية تابعة وفاشلة لم تؤدّ إلا إلى استقطاب رهيب بين حفنة من العائلات المقرّبة من القصر والتي استحوذت على مقدرات البلاد الاقتصادية والماليّة من جهة، وغالبية الشعب التي تفقّرت والتي تكتوي يوميّا بنار البطالة والفقر وارتفاع الأسعار الذي لا يتوقّف والتردّي المستمرّ للخدمات الاجتماعيّة وللبيئة والمحيط من جهة ثانية.

إنّ ما يحدث في سيدي بوزيد هو امتداد لما حدث قبل مدّة في منطقة الحوض المنجمي وفريانة ثمّ في الصخيرة وجبنيانة وبن قردان. ومن المؤكّد أنّ الحركة لن تتوقّف في سيدي بوزيد بل إنها مرشّحة في المستقبل إلى الامتداد إلى مناطقَ أخرى وربّما إلى البلاد قاطبة لأنّ المشاكل التي أثارت الاحتجاجات في المناطق المذكورة هي مشاكل عامّة حتّى وإن اتّخذت شكلا

حادًّا وأعمق في الشّريط الغربي للبلاد. كما أنّ نظام الحكم لم يعد له ما يقدّم لغالبيّة الشّعب غير العصا ومزيد الإجراءات التي تعمّق معاناته (الترفيع في الأسعار، الطّرد الجماعيّ، مراجعة نظام التّقاعد).

إنّ حزب العمّال الشيوعيّ التونسي إذ يحيّي نضالات أهالي سيدي بوزيد التي مثّلها مثل نضالات أهالي الحوض المنجميّ والصّخيرة وبن قردان وغيرها ترشد إلى الطريق الحقيقي للتغيير، طريق النّضال والصّمود:

يعبّر مجدّدا عن مساندته المطلقة لأهالي سيدي بوزيد ولمطالبهم المشروعة وعلى رأسها الحقّ في الشّغل وفي العيش الكريم.

يطالب برفع الحصار الأمنيّ المضروب على المنطقة وبإطلاق سراح كافّة الموقوفين والتحقيق الفوريّ والمستقلّ في ما حصل من أحداث ومحاسبة المسؤولين أمرا وتنفيذا عمّا لحق الأهالي من قمع وتنكيل.

يتوجّه بأحرّ التّعازي لعائلة الشابّ حسين الفالحي ويدعو إلى ضمّه إلى قائمة شهداء تونس كما يعبّر مجدّدا لعائلة محمّد البوعزيزي عن عميق تضامنه متمنّيا لمحمد الشّفاء العاجل.

يهيب بكافّة القوى الديمقراطيّة والشّعبية بتكثيف التّضامن مع أهالي سيدي بوزيد وعدم إتاحة الفرصة للسّلطة للانفراد والتّنكيل بهم.

يؤكّد أنّ ما جدّ في سيدي بوزيد يبيّن مرّة أخرى الحاجة الملحّة إلى تغيير جوهري وشامل في بلادنا من أجل وضع حدٍّ للاستبداد والاستغلال الفاحش والفساد.

يدعو قوى المعارضة السياسيّة والمدنيّة إلى استخلاص الدّرس من كلّ الأحداث الجارية ببلادنا وتوحيد الصّفوف في جبهة عريضة من أجل التّغيير الديمقراطيّ والاجتماعيّ.

تونس في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

حزب العمّال الشيوعي التونسي

(٧/١١)

التيار القومي التقدّمي في تونس: معًا لفكّ الحصار المضروب على سيدي بوزيد

بسم الله الرحمن الرحيم

جماهير شعبنا العربيّ في تونس

بعد انتفاضة الحوض المنجميّ، والاحتجاجات السلمية في مدن المحرص وبن قردان احتجاجًا على حالة البطالة وسياسة التفقير وغلاء الأسعار وتفشّي الفساد وظاهرة الرّشوة والمحسوبية في أغلب مؤسّسات الدولة كان ردّ النظام في تونس على كلّ ذلك بأسلوب القمع والتّنكيل وأمعن في الاعتداء على الأهالي، وزجَّ بالعديد من قياداته النقابيّة والفكرية والحقوقية وكلّ الذين ساندوا هذه التحرّكات المشروعة في السّجون واتّبع خطّة المزيد من التضييق على الأهالي وأغلق الفضاء العام، بخنق الحريات العامّة ومتابعة الصحفيين. وهاهو النظام يتعامل بنفس الأساليب مع احتجاجاتٍ سلميّة لأهالي ولاية سيدي بوزيد على ذات الأسباب التي تنكّر لها النظام وأبواق دعايته في الانتفاضات السابقة المطالبة بحقّ الشّغل، وحقّ الحياة الكريمة بعيدا على أسلوب القهر والإذلال الذي تمارسه السّلطة وممثّليها من أجهزةٍ أمنيّة وشُعب دستورية وميليشيا تقوم بالمهامّ القذرة لترويط أبناء شعبنا الأعزل تراقب الناس في كلّ كبيرة وصغيرة حتّى حوّلت حياتهم اليومية إلى جحيم. إنّ إقدام شابّ في مقتبل العمر على الانتحار، بعد أن تمّ حرمانه من مصدر رزقه الوحيد الذي لجأ إليه مضطرًّا بسبب حرمانه من حقّه في عملٍ يتماشى ومؤهّلاته العلمية باعتباره خرّيج جامعة،

مع ما يمثّله مفهوم الانتحار من تحريم في موروثنا الثقافي ودیننا الحنيف يبيّن حجم المعاناة التي يتعرّض لها المواطن من قبل أجهزة النظام. إنّ السلطة كما عوّدتنا دائما اختارت كعادتها أسلوب البطش والقمع، وإطلاق الرّصاص الحيّ على المواطنين، ممّا أدّى إلى سقوط شهداء، وزجّت بالمئات في المعتقلات. وفرضت حضر تجوّل غير معلن في العديد من مدن الولاية بوزيّان، علي بن عون، بير الحفيّ، المكناسي وقامت بخلع المحلات والمنازل وإفساد الممتلكات وترويع للأهالي، ومارست الاعتداءات المتوالية على المواطنين بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات، وقامت أيضًا بعسكرة العاصمة والعديد من المدن.

جماهير شعبنا

إنّ الهبّة الجماهيرية العفويّة التي اندلعت في مدن سيدي بوزيد هي انعكاسٌ لحالة الاحتقان الشعبيّ الذي تعيشه تونس وهي تعبيرٌ صادق من الأهالي عن رفضهم لحياة المهانة والذّل ويأسهم من الخيارات الاقتصادية الجائرة والظالمة وتكذيبهم للدّعاية الزائفة التي تروّج لإنجازات وهميّة للنظام. إنّها التعبير الحيّ عن عمق شعبٍ بأكمله فشلت آلة الدّعاية وثقافة الاستهلاك التي تروّجها في قتل ثقافة الرّفض والمقاومة في شعب تونس العربيّ وإنّ صمود أهالي سيدي بوزيد لليوم العاشر ومواصلة تحدّي آلة التّرهيب لهو التعبير الحقيقيّ عن بسالة شعبنا ورفضه للظّلم والطّغيان وللحيف والحرمان. وإنّ ردّ فعل النّظام على هذه الانتفاضة لهي التعبير الحيّ عن عزلته على جماهير شعبنا وعن طبيعته القمعيّة. إنّ مضامين الانتفاضة تأكيد عن فشل خيارات هذا النّظام التنمويّة سياسيّا واقتصاديّا وعن استشراء ظاهرة الفساد وسوء التصرّف في المال العامّ وعن الهوّة السّحيقة التي تفصل بين الفئة الحاكمة وجماهير الشّعب الكادحة.

جماهير شعبنا

إنّ التيار القومي التقدّمي في تونس إذا يقف إجلالا لأرواح الذين سقطوا برصاص القمع واستبسلوا في المطالبة بحقوقهم، وإذ يحيّي صمود الأهالي ودفاعهم عن حقّهم وحقّ أبناء تونس في حياةٍ حرّة كريمة فإنه يؤكّد على:

١ ـ أنّ انتفاضة سيدي بوزيد أثبتت مرّة أخرى لبعض المشكّكين في قدرات شعب تونس العربيّة على ما يمتلكه هذا الشّعب من قدرات هائلة في مواجهة القمع وعلى استعداده للعطاء والتّضحية من أجل حياة حرّة كريمة ومن أجل إرساء ديمقراطية سليمة. إنّنا كقوميّين تقدّميين واثقين أنّ أسلوب التّغيير الحقيقيّ لا يمكن أن يكون إلا بالشّعب ومن خلال الالتحام به والتعبير عن معاناته اليومية. وهذا درسٌ للذين يبحثون عن حلول فيما وراء البحار أو يستعطفون دوائر ما انفكّت تبرهن على معاداة طموحات شعوبنا وأمّتنا العربيّة.

٢ ـ دعمه الكامل واللا مشروط لكلّ مطالب الأهالي وحقّهم في العمل وفي حياةٍ حرّة كريمة ونصيبٍ عادل من ثروة البلاد.

٣ ـ إنّ التيار القومي التقدمي إذ يتناقض مع خيارات النظام الاستبدادية والرأسمالية فإنه يؤكّد رفضه المطلق للأساليب القمعية التي اعتمدها النظام في التعامل مع تظاهراتٍ سلميّة ومطالب تمثّل الحدّ الأدنى لحياةٍ كريمة، وما انجرّ عنها من قتلٍ واعتداءات على الأهالي وعلى الممتلكات. . .

٤ ـ تنديده ورفضه للحصار الجائر الذي يضربه النظام على أهالي سيدي بوزيد وإقحامه لقوّات الجيش «حامي الوطن والشّعب» في معركة طرفها أبناء الشّعب المعدم.

٥ ـ تحميله مسؤوليّة سقوط ضحايا في صفوف الأهالي إلى نظام الحكم في تونس صاحب السّوابق في استعمال القوّة والتي أسفرت أيضًا عن سقوط قتلى في صفوف الأهالي العزّل.

٦ ـ دعوتنا إلى تشكيل لجنة وطنيّة مستقلّة وممثلة لكلّ شرائح شعبنا وقواه الحيّة للنّظر في ما جرى من انتهاكاتٍ واعتداءات في الانتفاضات الأخيرة، وفتح تحقيق مستقلّ ومحاسبة المسؤولين المتسبّبين فيها.

٧ ـ إطلاق سراح الموقوفين فورًا، وإعادة المفصولين عن أعمالهم، ورفع المظالم التي سلّطت على قيادات الحوض المنجميّ النّقابية.

٨ ـ إطلاق سراح كلّ الطّلاب المساجين، وإيقاف التّبعات والمحاكمات التي يتعرّض لها العديد من الطّلاب، ومنهم طلبة سوسة.

وإذ يؤكّد التيّار القوميّ في تونس على عدالة المطالب المرفوعة من أهالي سيدي بوزيد، فإنّه يدعو جماهير شعبنا في باقي مدن وقرى البلاد وفي مقدّمتهم النقابيّون والمناضلون الحقوقيون، وكلّ القوى الحيّة في القطر إلى الانخراط في أساليب الضّغط المدنيّة والتظاهر السلميّ لدفع السلطة إلى فكّ الحصار المضروب على سيدي بوزيد.

لا للاستبداد.. لا للفساد.. من أجل توزيع عادل للثّروات

معًا من أجل كسر قيود الاستبداد.. معًا من أجل دحر الفساد. معًا من أجل ديمقراطيّة سليمة

عاشت نضالات جماهير شعبنا من أجل الحرّية والوحدة والاشتراكيّة.

التيّار القوميّ التقدّمي في تونس

في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

(٨/١١)

حزب العمّال الشيوعي التونسي: الشغل والحرية والكرامة للشعب التونسي

دعت مجموعة من النقابات العامّة والجامعات النقابيّة التابعة للاتحاد العامّ التونسي للشغل إلى تجمّع تضامنيّ مع أهالي سيدي بوزيد اليوم، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠، أمام المقرّ المركزيّ للاتحاد بالعاصمة. وقد تدخّل البوليس، الحاضر بأعداد ضخمة، بوحشيّة من أجل منع العمّال والأجراء والنقابيّين والناشطين من الوصول إلى مكان التجمّع، ومنع من تمكّن منهم من تجاوز الحواجز الأمنيّة والوصول إلى مكان التجمّع من التظاهر سلميًا. وقد أدّى هذا العنف البوليسيّ إلى جرح العديد من المناضلات والمناضلين.

كما تدخّل البوليس بنفس الوحشيّة في القصرين ومدنين وغيرها من المدن التونسيّة لمنع التظاهرات والمسيرات الشعبيّة الاحتجاجيّة التي تندّد بالبطالة والفقر والحرمان والفساد المستشري في أوساط العائلة الحاكمة ومحيطها اللّذيْن نهبا خيرات البلاد وثرواتها وحوّلاها إلى ملكيّة خاصّة بحمايةٍ من أجهزة الدولة والحزب الحاكم.

إنّ إمعان نظام الحكم في قمع الاحتجاجات الشعبية يبيّن أنّه لا يكتفي بنهب المواطنين وتجويعهم وتفقيرهم بل يحرمهم أيضًا من حقّهم في التعبير عن آرائهم ومطالبهم بهدف إذلالهم وإخضاعهم وثنيهم عن النّضال.

إنّ حزب العمّال الشيوعي التونسي إذ يؤكّد وقوفه إلى جانب التحرّكات الشعبية المتزايدة والتي تؤشّر لإمكانية قيام انتفاضة شعبية عارمة ضدّ الاستغلال والنّهب والفساد والاستبداد السياسيّ، فإنه يعتبر أنّ مسؤولية كلّ

القوى المناضلة تكمن اليوم في توحيد الحركة الاحتجاجيّة حول شعار مركزيّ واحد «شغل حريّة كرامة وطنيّة» وحول مطالب اجتماعية وسياسية واضحة حتّى لا تذهب التّضحيات سدًى.

من أجل:

- الحريّة السياسيّة للشعب التونسيّ ووضع حدّ لنظام الاستبداد.
- إلغاء برامج الخراب الهيكليّ والخوصصة واتّباع سياسة اقتصاديّة واجتماعية جديدة تعبّر عن إرادة الشّعب التونسي وتخدم مصالحه وتوفّر له الشّغل والعيش الكريم.
- وضع حدٍّ للفساد ومحاسبة العائلات والأشخاص الذين نهبوا البلاد ومصادرة الممتلكات والثروات التي نهبوها.

وبشكل مباشر لا أقلّ من:

- إطلاق سراح كافّة المعتقلين على خلفيّة الاحتجاجات الاجتماعية بمن فيهم معتقلو الحوض المنجميّ وعلى رأسهم الفاهم بوكدّوس وحسن بن عبد الله.
- فكّ الحصار البوليسيّ المضروب على سيدي بوزيد وكافّة مناطق الاحتجاج واحترام حقّ المواطنات والمواطنين في التّعبير عن آرائهم ومطالبهم بكلّ حرية.
- إقرار منحة للعاطلين عن العمل تحفظ كرامتهم وتمتيعهم بمجانيّة النّقل والعلاج.

حزب العمّال الشيوعيّ التونسي

٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

(٩/١١)

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين

بيـــــان

(تونس في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

إنّ الأحداث الفواجع التي تجري في منطقة سيدي بوزيد بمختلف جهاتها والتي راح ضحيتها عدد من خيرة شبابنا إنما هي نتيجة حتمية للاحتقانات المتوالية التي راكمتها السلطة بفعل إصرارها على اختياراتها الخاطئة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وإنّ ما وقع بصفة عفوية من احتجاجات على أحوال البطالة عامة وعلى عدم تشغيل حاملي الشهادات خاصة لدليل ساطع على أنّ القضية قضيّة وطنية عامة تهم البلاد كلها ولا تعني منطقة بذاتها، وهو إلى ذلك دليل صارخ على أزمة سياسية واجتماعية هيكلية مرتبطة وثيق الارتباط بالتنمية والديمقراطية على حدّ سواء.

فالمواطنون قد ضاقوا ذرعا بالتفاوت المجحف بين الجهات والفئات وباحتكار الثروة بين أيدي فئة قليلة محظوظة على حساب قطاعات واسعة من الشعب الذي أصبح يشعر بالحيف والغبن ويشهد التصرّف غير الحكيم في مقدّرات البلاد عبر توزيع الثروة توزيعا غير عادل زيادة على انحسار دور الدولة انحسارا بات مخلا بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا الجانب السياسي ـ وهو الأصل في كل المشاكل على اختلافها ـ فيتّسم خاصّة بانسداد الآفاق نتيجة كبت الحريات ومنطق السيطرة والانغلاق والضيق بالآراء المخالفة والتنظيمات المستقلة. فقد عملت السلطة ـ بمختلف الوسائل والأساليب ـ على تدجين المجتمع ومسخ العمل السياسي والنيل من هياكله

وأطره وذلك باصطناع مؤسسات فضفاضة وتنصيب هياكل صورية تفتقر إلى الحدود الدنيا من التمثيلية والمصداقية والشرعية، ومن بين الأدلة على ذلك سلسلة التنصيبات الواقعة على عدد من التنظيمات الحزبية والمهنية والجمعياتية على غرار ما تعرضت له حركتنا ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ـ وجمعية القضاة ونقابة الصحفيين فضلا عن المشاكل التي تعمّدت السلطة افتعالها من أجل عرقلة نشاط الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد جعلت السلطة من مثل هذه التنظيمات مجرّد أذناب تابعة تدور في فلكها وتقدّم لها شهادات الولاء طمسا للحقائق وتبريرا للنهج التحكمي والممارسات السلبية، الأمر الذي أدّى إلى إفقاد المجتمع الحدّ الأدنى من التوازن السياسي والاجتماعي.

وإنّ حركتنا ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ـ من خلال هياكلها الشرعية المعبّرة عن إرادة إطاراتها ومناضليها وانطلاقا من وفائها للمبادئ الوطنية التي قامت عليها وناضلت من أجلها:

ـ تعبّر عن صادق تعاطفها مع أهالي الضحايا ومساندتها لمطالب المحتجّين المشروعة ودعمها لحقوقهم في الشغل والمواطنة والحياة الكريمة ونصيبهم المستحق من ثروات البلاد وخيراتها بعيدا عن أي تمييز أو تهميش.

ـ تحمّل السلطة مسؤولية ما حدث ويحدث باعتبار سياستها القائمة على كبت الحريات وسدّ المنافذ أمام التعبير عن الآراء المخالفة زيادة على احتكار السلطة للدولة وتسخيرها لأجهزتها خدمة للمحظوظين والموالين.

ـ تدعو السلطة إلى الإعراض عن اتّباع نهج أثبت فشله الذريع ولم يزد الديكور الديمقراطي ولا المنطق الأمني ولاً الهروب إلى الأمام الأزمة المستحكمة إلا استفحالا والمخاطر إلا تفاقما، كما تدعوها إلى الانفتاح على المجتمع بمختلف مكوّناته اهتماما بمشاغله الفعلية وعلاجا لقضاياه الحقيقية وفقا للمصلحة الوطنية التي يجب أن تكون فوق كل اعتبار.

عن المكتب السياسي

المنسّق العام للحركة

أحمد خصخوصي

(١٠/١١)

حزب الخضر للتقدّم

(تونس، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)

بــلاغ

تابع حزب الخضر ببالغ الاهتمام تطورات الأحداث في ولاية سيدي بوزيد ويهمّه أن يعبّر للرأي العام عن موقفه المبدئي إزاء أهميّة تدعيم روح الحوار وتغليب المصلحة الوطنيّة بعيدا عن كلّ مظاهر العنف المتبادل أو المزايدات السياسيّة أو الحزبيّة الضيّقة.

إنّ معضلة البطالة والتشغيل أصبحت اليوم مشغلا وطنيّا بامتياز، ولم يعد بالإمكان القفز على تداعيات هذا الملف الاجتماعي بالنظر لمحوريّته في استدامة مناخ الأمن والاستقرار ومواصلة مسيرة النماء والتقدّم لبلادنا في أجواء من الثقة والشفافيّة وبعيدا عن كلّ أنواع المغالطات وبالتعاطي العقلاني والموضوعي مع جملة التطوّرات والأحداث.

ويدعو المكتب السياسي لحزب الخضر للتقدّم الحكومة إلى إعادة رسم خططها التنمويّة وفق الأهداف النبيلة للبرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤ وبما يعكسُ تنفيذ خطوات عمليّة لرصد الأولويات التنمويّة التي تستجيب لخصائص المرحلة الراهنة وتوزيع ثمار الثروة الوطنيّة بالشكل الواسع على كلّ الجهات والفئات ونشر الاستثمارات العموميّة في مجال البنية الأساسيّة لتغطّي الجهات الأقلّ تنمية وتطوّرا،

ناهيك وأنّ السبل ممكنة لتحقيق ذلك سواء عبر المخطّط التنموي المتحرّك أو الاعتمادات الإضافية أو التعديليّة لحساب ميزانية الدولة.

ويأمل حزب الخضر للتقدّم أن يتحقّق المشروع الرئاسي الرائد المتعلّق بمدّ الطرقات السريعة لتصل مختلف ولايات الجمهوريّة وتربط بينها وبالأخص تلك الموجودة في الشريط الغربي ووسط البلاد وجنوبها، ويرى الحزب أنّ مدّ هذه الطرقات السريعة في آجال معقولة سيمكّن من تغيير عديد المعطيات على أرض الواقع وسيدفع بالتنمية في الجهات الداخليّة إلى آفاق أرحب وأوسع، على اعتبار ما تمثّلهُ الطرقات من عامل لتعزيز إمكانات الاستثمار العمومي والخاص وتحقيق الربط السريع والسلس مع مختلف الموانئ البحريّة والجويّة واعتبارا كذلك لما في مختلف الجهات الداخلية ومنها سيدي بوزيد من فرص وإمكانات استثمارية هائلة.

ويؤكّد الحزب في مثل هذه الظرفية التي تتطلّب المقترحات والمبادرات والنيّة الصادقة وتجسيد مبادئ التضامن الوطني على ضرورة مسارعة المجموعة الوطنية بجميع مكوناتها من سلطة حاكمة وأحزاب سياسية ومنظمات وطنية وجمعيات للتحرّك بقصد بعث «صندوق وطني للبطالة» تُسندُ له مهمّة مرافقة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم إلى حين حصولهم على موطن شغل.

كما يُطالب حزب الخضر للتقدّم الهياكل الإدارية المعنية بملف التنمية الجهوية إجراء كشوفات محيّنة عن مآل الحوافز المالية والمنح والإعفاءات الجبائية الّتي أقرّتها التدخلات الرئاسيّة المتتالية لفائدة الجهات الداخليّة، كما تدعو هياكل التشغيل والإدماج المهني إلى تقديم معطيات موضوعيّة عن مساهمة مختلف الآليات الداعمة للتشغيل في تغيير واقع التشغيل بتلك الجهات وخفض نسبة البطالة بها، ويرى الحزب أنّ من أوكد الضرورات اليوم هو إجراء المزيد من المرونة في بعث المشاريع الخاصة ومزيد تشجيع الشباب على المبادرة ومتابعة برامجهم وتوجيههم نحو القطاعات المجدّدة والواعدة.

كما يعتقد حزب الخضر للتقدّم أنّ الوقت حان لتجاوز عقلية البيروقراطية الإدارية والأبواب المغلقة التي لا تزال تستهوي بعض الإداريين خاصة في

الجهات الداخليّة والتي تعدّ من أهمّ السلوكات التي قد تُفاقم مشاعر الإقصاء أو التهميش لدى الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة الشباب، ويدعو الحزب إلى إدارات ومكاتب مفتوحة للاستماع والإنصات والمتابعة وتلقّي التشكّيات والملفات الخاصّة تنفيذا للتوجّهات السامية التي ما فتئ رئيس الجمهورية يؤكّد عليها بل ويعتبرها أساسا للحكم الرشيد وحسن تصريف أحوال الدولة والمجتمع في كلّ المواقع وفي كل الجهات والقطاعات والميادين.

ويحمّل حزب الخضر للتقدّم القطاع الخاص مسؤوليته التاريخية في مثل هذه الظرفية الدقيقة ويدعوه إلى المساهمة في تعزيز واقع الاستثمار والتنمية في مختلف الجهات الداخلية ناهيك وهو قطاع قد قدّمت له المجموعة الوطنية الكثير من الامتيازات والحوافز ويحظى برعاية موصولة من قبل رئيس الدولة، ويدعو الحزب بالمناسبة الأعراف ورجال الأعمال التونسيين إلى فتح فضاءات للتعريف بالفرص التنموية والاستثمارية والتعويل على الكفاءات الشابة المتخرّجة وتحقيق الترابط والتواصل المطلوب مع التونسيين بالخارج والمستثمرين من الدول الصديقة والشقيقة.

إنّ ما جدّ من أحداث في سيدي بوزيد ومن قبلها في الرديّف وبن قردان مسائل اجتماعية ملحّة موضوعيّة ناجمة بالأساس عن تزايد عدد المتخرجين من الجامعات والكليات والوافدين الجدد على سوق الشغل كنتيجة لمراهنة بلادنا على العنصر البشري واستثمارها في التعليم والتحوّلات الديمغرافية التي يعرفها مجتمعنا والمتميّزة خاصة بارتفاع نسبة الشباب ومن ثم ارتفاع المنتمين للفئة النشيطة الباحثة عن شغل.

ويعتبر حزب الخضر للتقدّم أنّ التحرّك في مجال المطالبة بالشغل أو تحسين ظروف العيش يعدّ مطلبا مشروعا على أنّه من الهام التأكيد على أهميّة تأطيره من قبل مختلف الأطراف الاجتماعية ومكوّنات المجتمع المدني وإبعاده عن كلّ مظاهر العنف والإضرار بالممتلكات العموميّة، وبالمناسبة فإنّ الحزب يندّد بتعمّد بعض الأطراف المناوئة ركوب أحداث سيدي بوزيد الأخيرة وتوظيفها لما جرى لغايات سياسيّة مفضوحة لكسب التعاطف من شأنها أن تدفع إلى المزيد من التوتّر وغياب الفرص التنمويّة عن الجهة عبر نشر ما ليس موجودا أو تهويل الأمور وتضخيمها ومحاولة

صرف نظر المستثمرين ورجال الأعمال عن الانتصاب في مثل هذه الجهة العزيزة علينا جميعا.

ويجدّد حزب الخضر للتقدّم التذكير بمواقفه المبدئية وانحيازه لمختلف الفئات الشعبية ومتساكني الأرياف والمناطق النائية وحقّها في العيش الكريم ويؤكّد الحزب على أن مزيد تعزيز سياسة الحوار السياسي والاجتماعي هو الأداة الأنجع لمعالجة القضايا ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطن بعيدا عن المزايدات السياسوية أو الحسابات الضيّقة وبعيدا عن كلّ الشعارات وكل ما من شأنه أن يفاقم مظاهر التوتّر ويمسّ بالممتلكات العامّة والخاصّة والسلامة الجسدية للأفراد والاستقرار الاجتماعيّ الذي تنعم به بلادنا.

حزب الخضر للتقدّم عن/ المكتب السياسي

الأمين العامّ منجي الخمّاسي

(١١/١١)
بيان حركة النهضة

بسم الله الرحمن الرحيم

محاكمة ظالمة في حقّ الشيخ القاضي صالح بن عبد الله

مرّة أخرى يكون القاضي والسّجين السابق والقيادي في حركة النهضة، السيد صالح بن عبد الله، ضحيّة لمحاكمة سياسية ظالمة، حيث حكم عليه اليوم٠١ جانفي ٢٠١١، بستة أشهر سجن نافذة.

ورغم أنّ الانتفاضة الشّعبية التّي تعمّ البلاد اليوم كان سببها اضطهاد المواطن محمد بوعزيزي وحرمانه من شغله كبائع متجوّل، فإنّ محاكمة السيد صالح بن عبد الله جاءت بعد أن عمد أعوان التراتيب البلدية، مرفقين بعمدة حي المروج الخامس، إلى منعه بالقوة من مزاولة عمله بالسوق حيث يقوم ببيع الخضر وأصرّوا على حجز بضاعته وأدواته، وإزاء رفضه الانصياع لهذه الإجراءات التعسفية تعرّض للتعنيف والسبّ والشّتم، وكالعادة في مثل هذه الحالات انقلب الضحيّة متّهما بعد أن عمد رئيس مركز الشرطة بالمروج الخامس الذي اعتدى على الشّيخ صالح بن عبد الله بالعنف، بتلفيق قضية كيدية.

ومع ذلك تجرّأت المحكمة وقلبت القضية ضدّ الضحيّة، مما يؤكد إصرار السلطة على المضيّ في الحلّ الأمني والمحاكمات الظالمة، وذلك دليل ساطع على نفاق السلطة عندما تدّعي تفهّمها لمطلب حقّ الشغل.

كما يسلّط هذا الحكم مرّة أخرى على المظلمة المسلّطة على المساجين

المسرّحين من حركة النهضة وغيرهم، الذّين يتعرّضون لشتّى أصناف الإقصاء والحرمان من الشغل ومن الحقوق الأساسية.

إنّ حركة النهضة:

ـ إذ تعبّر عن تضامنها الكامل مع الشيخ صالح بن عبد الله فإنها تدين بشدة هذا الحكم الصادر في حقّه وما يمثّله من ظلمٍ اجتماعيّ وسياسي.

ـ تطالب بمحاكمة الأعوان الذين اعتدوْا بالعنف الشّديد على الشيخ القاضي بن عبد الله وإنصافه بدل قلب الحقيقة وتحويله إلى متّهم ظلما

ـ تدعو السلطة لوضع حدٍّ لتوظيف القضاء للانتقام من خصومها السّياسيين، واستخلاص الدروس من الانتفاضة الشعبيّة التي تعُمّ البلاد والتي عبّر فيها الشعب عن رفضه الصّارخ لهذه السلطة.

لندن ١ جانفي ٢٠١١

الشيخ راشد الغنّوشي

(١٢/١١)
حزب العمّال الشيوعي التونسي مع الجماهير الشعبية التي تنتفض وترسم طريق التغيير

بيان عن حزب العمّال الشيوعي

تعيش تونس منذ يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ على وقع الاحتجاجات الشعبية ضدّ البطالة والفقر والتهميش والغلاء والاستغلال الفاحش والفساد والظلم والاستبداد. لقد انطلقت هذه الاحتجاجات من سيدي بوزيد قبل أن تعمّ معظم مناطق البلاد لأنّ الحرمان والظلم المعيشين في سيدي بوزيد، يمثلان ظاهرة عامّة تضرب غالبية الشعب التونسي، ولأن الاحتقان الشعبي في سيدي بوزيد هو نفسه في كافة مناطق البلاد الأخرى.

لقد واجه نظام بن علي البوليسي والاستبدادي انتفاضة سيدي بوزيد والاحتجاجات في المناطق الأخرى بأسلوبه المعتاد، القائم على التعتيم الإعلامي والتضليل والمغالطة والكذب والقمع البوليسي الوحشي بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين العزّل والقتل، بنيّة إخماد نار الاحتجاجات بسرعة ومنع تطوّرها.

ولكن هذا الأسلوب فشل هذه المرّة أيضًا، بل إنه أجّج الاحتجاجات ووسّع نطاقها ودفع المحتجّين إلى تحويل مطالبهم من مطالب اجتماعية إلى مطالب سياسية تهمّ قضيّة الحريات. وحتى عندما خطب بن علي في اليوم الثاني عشر من الانتفاضة ليطلق الوعود الكاذبة ويتوعّد بتشديد القمع الذي لم يستثن أحدا، فإن الجماهير الشعبية ردّت عليه بمواصلة احتجاجاتها.

إن الشعارات التي رفعتها الجماهير المنتفضة من جنوب البلاد إلى شمالها عبّرت بشكل مكثّف عمّا تراكم في وعيها خلال العشرين سنة الأخيرة من حكم بن علي: «التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق،» «هزّوا يديكم ع البلاد يا عصابة الفساد،» «شغل حرية كرامة وطنية،» «حريات حريات لا رئاسة مدى الحياة،» «يسقط حزب الدستور يسقط جلاد الشعب،» «من بنزرت لبن قردان شعب تونس لا يهان،» «بن علي يا جبان شعب تونس لا يهان» «لا لا للطرابلسية يا سرّاق الميزانية»...

لقد أدركت الجماهير الشعبية بحسّها أن النظام الذي يحكمها لا يمثّلها بل يمثّل «عصابة من السراق،» حفنة من العائلات التي تنهب خيرات البلاد وثرواتها وميزانيتها وتبيعها للرأسمال الأجنبي، وهو يحرم الشعب من حريته وحقوقه مستخدما القوّة الغاشمة لأجهزة الدولة التي تحوّلت إلى «دولة للعائلات،» بغرض إذلاله وإخضاعه وترهيبه وثنيه عن النضال جاعلا من تونس سجنا كبيرا ومن التعذيب أسلوب حكم.

إن الجماهير الشعبية المنتفضة طرحت التغيير كمسألة ملحّة مؤكّدة اقتناعها بأن طموحاتها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق لها في إطار نظام بن علي. كما أن هذه الجماهير رسمت بنفسها طريق التغيير وهو طريق النضال، طريق الانتفاضة، دون مهادنة للدكتاتورية، وهو معطى جديد على غاية من الأهمية.

إنّ الشعب التونسي في حاجة إلى نظام جديد، ديمقراطي، وطني، شعبي، نابع من إرادته ويمثّل مصالحه العميقة، ومثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية بعد أن يكون وضع حدًّا للاستبداد وتكون مهمّة هذا المجلس صياغة دستور جديد يحدّد أسس الجمهورية الدّيمقراطية ومؤسساتها وقوانينها.

إنّ الاحتجاجات الشعبية لا تزال مستمرّة إلى اليوم، ولا يمكن لأحد التكهّن من الآن بتطوّراتها. ولكن تونس، سواء استمرّت هذه الاحتجاجات أو تمكّنت الدّكتاتورية النوفمبرية من إخمادها بالقوّة الغاشمة، لن تبقى كما كانت قبل انطلاق الانتفاضة في سيدي بزيد. إن تونس تدخل مرحلة جديدة

من تاريخها تتميّز بنهوض الشعب من أجل استعادة حريته وحقوقه وكرامته.

إن هذا الوضع يطرح مسؤولية المعارضة وخاصّة فصيلها المتجذّر. إن ما يحتاجه الشعب التونسي في مثل هذه اللحظة التاريخية هو القيادة السياسية التي تسلّحه بالوعي والتنظيم، ببرنامج التغيير وخطّته.

إنّ المعارضة بكل قواها السياسية والمدنية المنظّمة وغير المنظّمة مدعوّة إلى تكتيل صفوفها حول رؤية وبرنامج للتغيير الديمقراطي لتشكّل البديل للاستبداد والدّيكتاتورية.

إنّ حزب العمال الشيوعي التونسي يجدد الدعوة إلى عقد الندوة الوطنية للمعارضة التونسيّة التي ستعالج هذه المسألة في أسرع الآجال.

كما يجدد الدعوة إليها للتنسيق اليومي على المستوى الوطني والمحلّي من أجل دعم التحركات الشعبية وتوجيهها نحو مطالب ملموسة ومحدّدة حتى لا تنتهي الحركة إلى فراغ. ومن أبرز هذه المطالب:

وقْف الحملات القمعية وإطلاق سراح كل المعتقلين ومحاسبة المسؤولين أمرا وتنفيذا عن أعمال القمع والتعذيب ونهب الممتلكات والقتل التي استهدفت المواطنين والمواطنات.

رفع كل القيود الأمنية والقانونية والعملية عن حرية التعبير والتنظم والتظاهر.

إقرار إجراءات فورية لفائدة المعطّلين عن العمل: منحة البطالة والعلاج والنّقل المجّانيّان والاعتراف بالأطر التنظيمية المستقلّة للمعطلين عن العمل.

إنّ حزب العمال الشيوعي التونسي يؤكّد بمناسبة الذكرى ٢٥ لتأسيسه أنّه سيظل كما كان دائما إلى جانب العمال والكادحين والفقراء وفي طليعتهم من أجل تونس جديدة، تونس الحرّية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

تونس في ٣ جانفي ٢٠١١

(١٣/١١)

حركة التجديد

إلى الإخوة المناضلين من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة والحق في الشغل المعتصمين بدار الاتحاد المحلي للشغل بمدينة الرديف

الإخوة الأعزاء،

أمام استمرار تجاهل السلط لمطالبكم المشروعة المتمثلة بالخصوص في استرجاع حقوقكم كاملة غير منقوصة ووضع حدٍّ لكل أنواع المضايقات المسلطة عليكم وعلى من شارك منذ جانفي ٢٠٠٨ في التحركات الاجتماعية الاحتجاجية بمنطقة الحوض المنجمي، دفاعا عن الحق في الشغل والعيش الكريم والتوزيع العادل للثروة،

فإن حركة التجديد، إذ تحيّي بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الحركة الاحتجاجية بالحوض المنجمي، صمودكم ورباطة جأشكم وثباتكم على المبدإ، فهي تعبر لكم عن مساندتها المطلقة لمطالبكم ولتحرككم المشروع ووقوفها إلى جانبكم حتى تحقيق هذه المطالب بما في ذلك إطلاق سراح المناضلين حسن بن عبدالله والفاهم بوكدوس وغيرهما وإصدار عفو يشمل كافة المحاكمين بسبب مشاركتهم في حركة الاحتجاج. وإرجاع من فقدوا شغلهم على خلفية تلك التحركات إلى سالف خططهم.

كما تؤكد حركة التجديد نداءها إلى السلط العليا بالبلاد كي تطوى نهائيا صفحة التعامل الأمني مع الحركات الاجتماعية في بلادنا والتخلّي عن سياسة التجويع التي لا تولّد إلا اليأس، وذلك باتّخاذ إجراءات جدية

من أجل تهدئة الخواطر ووضع حد للاحتقان وتنقية المناخ الاجتماعي والسياسي وفتح صفحة جديدة من الحوار البنّاء حول ملفّات التشغيل والتعليم والتنمية الشاملة والعادلة، وحول مستقبل تونس الذي يهم كل أبنائها دون استثناء وما يستدعيه أمنها واستقرارها من إصلاحات سياسية جوهرية لا غنى عنها فيما يتعلق بنمط الحكم وبالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تونس في ٥ جانفي ٢٠١١

الأمين الأول

أحمد إبراهيم

(١٤/١١)

حركة النهضة:
النظام التونسي يرتكب مجزرة في القصرين

بسم الله الرحمن الرحيم

تدخل انتفاضة شعب تونس أسبوعها الرابع حيث تتصاعد فعالياتها الشعبية في أرجاء البلاد احتجاجا على البطالة ونهب الأرزاق والإمعان في إهانة المواطن والتنكيل به من طرف سلطة لا تجد ما تستجيب به لإرادة التغيير الشعبية العارمة غير تصعيد القمع والزّجّ بالجيش ذاته من أجل إخماد ثورة الشعب غير مترددة في اقتراف مجازر عبر الأمر بإطلاق الرصاص الحيّ إلى صدور محتجّين مسالمين، وهو ما دأبت سلطة القمع على ارتكابه وتفاقم الأيام الأخيرة في مناطق سيدي بوزيد والقصرين وبخاصّة مدينة تالة الباسلة كما فعلت البارحة حيث أطلقت السلطة العنان لقوى القمع ردًّا على إسقاط صور الرئيس وتمزيقها، ما أودى بحياة عدد كبير من المواطنين سقطوا صرعى رصاص القناصة على غرار ما يفعل الصهاينة في فلسطين، فضلا عن مئات الجرحى ضاقت بهم المستشفيات ورفض بعضها استقبالهم. هي مجزرة بأتم معنى الكلمة ترتكبها وحدات مختصة.. فضلا عن تواصل الاعتقالات والتنكيل بالمواطنين وبالشباب في كل أرجاء البلاد.

إن حركة النهضة إزاء إمعان السلطة في صمّ آذانها عن تلقّي رسائل انتفاضة الشعب الثائرة على البطالة ونهب الأرزاق وامتهان كرامة المواطن وإمعانها في دفع الحلّ الأمني إلى أقصاه:

ـ تحمّل السلطة المسؤولية كاملة على ما ارتكبت وترتكب من مجازرَ في حقّ شعبنا وتطالبها بالتوقّف فورا عن إطلاق النار ورفع الحصار عن مدينة تالة والقصرين وباقي المدن والقرى والمحاصرة وإطلاق سراح المعتقلين.

ـ تعبّر عن دعمها الكامل لانتفاضة شعبنا ولمطالبه المشروعة في العيش الكريم واحترام كرامة المواطن ووضع حدٍّ للاستبداد ونهب الأرزاق.

ـ تدعو كل قوى الشعب ونخبه إلى الالتحام أكثر بفعاليات الانتفاضة الشعبية التلمذية والطلابية والنقابية. . ، فلا تتركوا أبطال ضحايا الظلم وبخاصة في مناطق سيدي بوزيد والقصرين. . تنفرد بهم الذئاب.

ـ تنادي قوى المعارضة الجادّة إلى الاجتماع السريع والتوحّد لاتّخاذ الموقف الملائم للحدث الجلل.

ـ تترحّم على أرواح القتلى وتحتسبهم عند الله شهداء سائلين الله لهم القبول ولذويهم الصبر وأن يخلف شعب تونس الأبيّ والمسلمين فيهم خيرا.

قال تعالى ﴿**ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربّهم يرزقون**﴾ (البقرة).

حركة النهضة

الشيخ راشد الغنّوشي

٤ صفر١٤٣٢

٩ جانفي ٢٠١١

(١٥/١١)

المؤتمر من أجل الجمهورية:
معًا حتّى رحيل الدكتاتور بن علي: معًا نبني البديل

بعد المجزرة الفظيعة التي ارتكبها البارحة ـ في تالة والقصرين زبانية نظام الدكتاتور المجرم بن علي واتضاح نيته وأد تحركات الشعب بالرصاص والدم ـ وأمام التفاقم الخطير للأحداث وخروجها عن السيطرة واعتبارا للطبيعة البوليسية للنظام واعتماده الأرعن على الأسلوب الأمني في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، فإن أخشى ما نخشاه هو تكثّف جرائم الاعتقال والتعذيب والقتل المفضية لسيل حمّاماتٍ من الدماء في صفوف أبناء شعبنا الأغرّ.

إنه وضعٌ لم تعرفه تونس أبدا حيث خرج بداهة عن سيطرة نظامٍ فقدَ منذ زمن بعيد كل مصداقية ومنذ ثلاثة أسابيع كلّ قدرة على إخضاع المجتمع بعد أن انهار حاجز الخوف عند شبابٍ مصمّم أكثر من أيّ وقت مضى ألا يرضخ للاستبداد والفساد والقمع.

مهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه فإننا ولجْنا مرحلة ما بعد بن علي حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن تمديد وتوريث وإنما عن بديل للرجل ولنظامه بعد تجاوزهما كل الخطوط الحمراء والدخول في مواجهة مفتوحة بالرصاص الحي مع شعبنا الأعزل المسالم.

إن المؤتمر من أجل الجمهورية الذي أثبتت الأحداث صحة تحليله لطبيعة النظام وحصافة دعوته للمقاومة المدنية التي التجأ إليها شعبنا بعد أن

فهم استحالة إصلاح هذه الدكتاتورية، ومن باب حرصه على سلامة الوطن والمواطنين، وإيمانا منه بدور الطبقة السياسية المناضلة في اقتراح الحلول والقيام بالمبادرات التي تفرضها خطورة الأوضاع، وتواصلا مع نهجه في رفض الحلول المغشوشة فإنه:

١ ـ يحيّي شهداءنا الأبطال الذين تساقطوا لحدّ الآن عبر أنحاء البلاد والبارحة في تالة ويعدهم أنّ دماءَهم لن تضيع هدرا حيث ستتحقق الحرية التي ماتوا من أجلها وستعتبر كل روح أُزهقت جريمة قتل يحاسب عليها من أطلق النار ومن أعطوا الأوامر وعلى رأسهم الدكتاتور.

٢ ـ يدعو قوات الجيش والشرطة لعدم الإذعان لأوامر إطلاق النار على إخوانهم العزّل الذين يطالبون بالحقوق التي صادرتها العصابات الفاسدة ويدعو الشباب وكل القوى الحيّة لتكثيف الاحتجاجات السلمية بهدف واحد هو رحيل الدكتاتور حيث لا أفق لعودة السلم لتونس غير هذا.

٣ ـ يتوجه بنداء عاجل لكل الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل الدكتاتور اليوم قبل الغد وقبل وقوع مزيد من الجرائم ويطالبهم بفتح باب الحوار مع المعارضة الحقيقية للتأسيس لمرحلة انتقالية يمكن فيها للأحزاب أن تنتظم وللخيارات السياسية أن تتبلور في إطار حرية الرأي لبناء الدولة على أصلب الأسس أي الانتخابات الحرة التي تعيد للشعب سيادته وللمواطن كرامته وللدولة شرعيتها. وفي مثل هذا الإطار فإن المؤتمر من أجل الجمهورية يؤكّد استعداده الكامل لدعم أيّ توجّه يحفظ كل حقوق شعبنا ولا يعيدنا إلى أيّ من الحلول المغشوشة التي يمكن أن تتستّر وراءَها دكتاتورية جديدة.

إنّ من يبحث عن البديل خارج منظومة سيادة الشعب يهين شعبنا الذي لن يقبل مجددا أن تسرق سيادته وأن تنتصب على رأسه سلطة تستمد سلطانها من شرعية القوة لا من قوة الشرعية.

٤ ـ يدعو كل قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي، لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس الغد ويكون حصنا منيعا أمام انطلاق دكتاتورية بوليسية

جديدة تضحّي ببن علي وعائلته للمحافظة على نفس النظام. ويعلن المؤتمر أنه ينطلق من الآن في جملة من الاتصالات مع كل الأطراف دون سعي للوصاية وخارج كل إقصاء لكي يقع هذا المؤتمر في أقرب الأوقات ويكون عملنا جميعا.

٥ ـ يناشد أصدقاء تونس في الخارج حكومات ومؤسسات مجتمع مدني وقف كل دعم لدكتاتورية متهالكة ويؤكد على أن البدائل ستكون ديمقراطية مؤمنة بحقوق الإنسان وملتزمة بسياسة حسن الجوار والسعي لتوطيد علاقات التعاون الوثيقة مع كافة شركاء تونس وخاصة محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي.

عن المؤتمر من أجل الجمهورية

د. منصف المرزوقي.

المؤتمر من أجل الجمهورية

السيادة للشعب، الشرعية للدولة، الكرامة للمواطن

٩ جانفي ٢٠١١

(١٦/١١)

الحزب الديمقراطي التقدمي
بيان المكتب السياسي
من أجل حكومة إنقاذ وطني
(١٠ ـ ١ ـ ٢٠١١)

إن إطلاق النار العشوائي على المواطنين العزّل يوم أمس وتواصل سقوط العشرات من الأبرياء بين قتيل وجريح في مدن تالة والقصرين والرّقاب يشكّل منعرجا خطيرا في مجرى الأحداث الجارية في بلادنا.

لقد جاءت هذه الأحداث تعبيرا عن إخفاق السياسات الحكومية في العديد من القطاعات الحيوية وعلى رأسها قضايا التشغيل والتوازن الجهوي ومقاومة الفساد كما رفعت هذه الأحداث الغطاء عن إخفاق السياسة الإعلامية للحكومة وكشفت عن قصور الهيئات «المنتخبة» في التعبير عن مشاغل المواطنين وهمومهم.

ومن جهة أخرى، كشفت هذه الأحداث من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن أزمة الثقة وعمق الهوّة التي باتت تفصل بين الشعب والحكم، وعن تطلع الشعب إلى التغيير السياسي والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي.

إن معالجة هذه الأزمة في أسبابها العميقة وأبعادها المختلفة تتطلب إقالة الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تعيد الثقة إلى المواطنين وتأخذ

على عاتقها إنجاز برنامج الإصلاح الشامل الذي ينشده الشعب وعلى رأسه المهام الخمس التالية:

١ ـ الوقف الفوري لإطلاق النار على المتظاهرين وسحب قوات مكافحة الشغب وقوات الجيش حالا من داخل المدن وإطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية الجارية وفتح تحقيق حول ظروف إطلاق النار على المواطنين وتعقّب المسؤولين عنه وفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل عن العمل قصد إيجاد الحلول العاجلة لهم.

٢ ـ إقرار منوال للتنمية يرفع من معدلات النمو بما يضمن امتصاص البطالة وتحقيق التشغيل الكامل وتوجيه الاستثمار إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية تستوعب المهارات والكفاءات التونسية وتنمّي البحث العلمي والتقدّم التكنولوجي.

٣ ـ النهوض بالتنمية الجهوية بما يحقق التوازن والعدل بين الجهات بواسطة مجالس منتخبة في مستوى الولايات تأخذ بيدها قضايا التنمية الجهوية وترصد لها موارد خاصة من الضرائب المحلية ومن ميزانية الدولة.

٤ ـ إقرار الشفافية في المعاملات ومقاومة الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وإرساء آليات المراقبة الداخلية والخارجية للإدارة وتعزيز دور الإعلام واستقلال القضاء.

٥ ـ مراجعة القوانين المنظمة للحياة العامة (قانون الصحافة والأحزاب والاجتماعات العامة والمجلة الانتخابية) والتحضير لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها تحت إشراف هيئة مستقلة وبحضور مراقبين دوليين وتعديل الدستور بما يحدد عدد ولايات رئيس الجمهورية ويضمن حرية الترشح والتداول السلمي على الحكم في أفق سنة ٢٠١٤.

لقد فقدت الحكومة الحالية ثقة الشعب نهائيا وهي عاجزة عن تحقيق هذا البرنامج الإصلاحي الذي لن تجد تونس طريقها إلى الاستقرار ما لم يوضع موضع التنفيذ. لذلك بات من المتأكد تشكيل حكومة إنقاذ وطني

تأخذ على عاتقها إنجاز هذا البرنامج وإعداد تونس للانتقال إلى الديمقراطية في أفق ٢٠١٤.

إن تشكيل هذه الحكومة يتوقف على مدى تبني المطالبة بها من قبل قوى المجتمع المدني والحركة السياسية وخاصة من قبل الحركة الاحتجاجية في الجهات التي رفعت عاليا ودون لبس مطلب التغيير السياسي. وإذا ما استمر النظام الحالي في تجاهل هذه الحاجة الوطنية الماسّة فإنه يضع مستقبل البلاد على طريق المجهول ويتحمل وحده كل ما يمكن أن ينتج عن ذلك من أحداث.

إن الحزب الديمقراطي التقدمي إذ يرفع عاليا هذا المطلب فهو يناشد كافة قوى التغيير داخل المجتمع والدولة إلى أن تلتف حول هذا المطلب وتجعل منه المدخل لحل قضايا التنمية والتشغيل والإصلاح السياسي التي ينشدها التونسيون.

(١٧/١١)

بيان حركة التجديد حول خطاب رئيس الدولة (١)

إنّ حركة التجديد كانت تنتظر بفارغ الصّبر خطاب رئيس الجمهورية، شأنها شأن الشعب التونسي، وكانت تتطلع إلى أنّ الانتظارات التي عبّرت عنها مختلف شرائح المجتمع والتي هزّت البلاد منذ قرابة الشهر ستجد في هذا الخطاب ما يشفي الغليل وأنّ إجراءات حازمة سيقع اتخاذها لتهدئة الوضع.

إن حركة التجديد بعد استماعها لهذا الخطاب تعتبر أن ما جاء فيه لم يكن في المستوى المنتظر من حيث ما يتطلبه الوضع وما تفرضه تطلعات الشباب التونسي.

إن هذا الخطاب ينطوي على رفض للاستجابة إلى المطالب التي عبرت عنها الحركة الاجتماعية وأكدتها تطلعات الشعب التونسي إلى الحريّة والمواطنة. وهذا الرفض يجسّمه ما جاء في الخطاب من اتهام أيادٍ داخلية وخارجية «يغيظهم نجاح تونس» والتشهير بحركة يقودها مناوئون يعملون لحسابهم. . .

إن حركة التجديد ترفض بشدة هذا التفسير الذي ينكر وجود أزمة عميقة، سياسية واجتماعية، تحمل في طيّاتها تهديدا خطيرا لحاضر ومستقبل بلادنا وتعتبر الإجراءات المعلن عنها في هذا الخطاب لا تعطي الردّ الملائم للأوضاع الرّاهنة.

إن القضايا الأساسية والحادّة والمتعلقة بالفساد والمحسوبيّة وبالإثراء اللّاشرعي للأوساط القريبة من السلطة وقع التغافل عنها في هذا الخطاب،

والحال أن هذه المسائل كانت محلّ تشهير عبّرت عنها بوضوح الحركة الاجتماعية في مختلف الجهات والصّادرة عن كلّ شرائح المجتمع وعن الشباب. أمّا في ما يخصّ القضايا الأساسية المتعلقة بالتفتح الديمقراطي وبالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد وقع اختزالها في اقتراح تنظيم ندوة حول مسألة التشغيل والتنمية الجهويّة.

إنّ هذا الخطاب في الجملة لا يساهم في تهدئة الخواطر بل على عكس ذلك فإنه قد يؤدّي إلى تصاعدها وانتشارها. إنّ ما جاء في هذا الخطاب يفتح المجال لمخاطر جسيمة ومتعدّدة.

إن حركة التجديد تؤكد بكلّ حزم أن البلاد تحتاج إلى حلول عاجلة وبالخصوص:

- إيقاف حمّام الدم وذلك بإصدار أمر بوقف إطلاق النار على الشبّان الذين يتواصل سقوطهم إلى اليوم بأعداد كبيرة تحت الرّصاص.
- إطلاق سراح كلّ الأشخاص الذين وقع إيقافهم.
- تشكيل لجنة مستقلّة تكلّف بتحديد مسؤولية وتورّط بعض الأجهزة وبعض الجهات الرسميّة أو غير الرسميّة في التصعيد الذي أدّى إلى تعفّن الوضع وإلى وقوع حصيلة دمويّة مِؤلمة.
- احترام حقّ التظاهر السلميّ.
- الاعتراف بشرعيّة الطموحات الشعبية والتعجيل بتنظيم ندوة وطنية تجمع كافّة القوى الوطنية بالبلاد.

(١٨/١١)

الحزب الديمقراطي التقدمي

بيـــــان

أعلن الوزير الأوّل عن إقالة وزير الداخلية وإطلاق سراح المعتقلين على خلفيّة الأحداث الجارية وتشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد والرّشوة ولجنة أخرى للتّحقيق في ما قد يكون حصل من تجاوزاتٍ وأخطاء.

إنّ هذه الخطوة وإن مثّلت إقرارا بأنّ طريق القمع مسدود ووضعت الإصبع على موطن الدّاء المتمثل في استشراء الفساد فإنها تبقى دون الاستجابة للمطالب التي رفعها الشعب التونسي في انتفاضته.

ويؤكّد الحزب الديمقراطي التقدمي:

- أنّ المطلوب عاجلا هو الوقف الفوري لإطلاق النار على المتظاهرين وسحب قوّات الأمن من المدن وإطلاق سراح جميع المعتقلين دون استثناء.

- وأنّ تونس لهي في أمسّ الحاجة اليوم إلى إصلاحٍ شامل وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولّى تنفيذ المهامّ التالية:

- إقرار منوال للتنمية يحقّق التوازن والعدل بين الجهات والفئات.

- مكافحة الفساد والرّشوة واستغلال النّفوذ وإرساء آليّات شفّافة لمراقبة الإدارة.

- تحرير الحياة السياسية وإرساء منظومة إعلامية تعدّدية وضمان استقلال القضاء والتحضير لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها تحت إشراف مستقلّ.

- تعديل الدستور بما يهيّئ البلاد إلى التداول السلميّ على الحكم في أفق ٢٠١٤.

إنّ الإسراع بإنجاز هذه المهامّ العاجلة من شأنه إعادة الاستقرار وتأمين البلاد ضدّ مخاطر الهزّات العنيفة وقطع الطريق أمام الانفلات الأمنيّ والفوضى المدمّرة وإعادة الثقة والطمأنينة إلى نفوس التونسيّين.

ميّة الجريبي

الأمينة العامّة

١٢ جانفي ٢٠١٠

(١٩/١١)

المؤتمر من أجل الجمهورية

بيـــان

اختطف البوليس السياسي هذا الصّباح الأخ حمّة الهمامي الناطق باسم حزب العمّال الشيوعي التونسي بعد خلع باب بيته والاعتداء عليه وعلى عائلته بالعنف ولا يزال إلى حدّ كتابة هذا البيان مجهول المصير.وسواء كان الهدف من العملية إرهاب الأخ الهمّامي أو عقابه لمطالبته الواضحة برحيل الدكتاتور بن علي أو لوقْف الزّحف الشعبي فهو لن يتحقّق فقد زال عهد الوعد والوعيد.

ليكن في علم الطّاغية وزبانيته أنّهم مسؤولون شخصيّا عن حياة حمّة الهمّامي وسلامته الجسدية مثلما هم مسؤولون عن كلّ شهيد يسقط وسيحاسبون على كلّ جريمة قتل.

تحيّة لحمّة الهمّامي، تحيّة لكلّ المناضلين، تحيّة لشعبنا الأبيّ ورحم الله الشهداء ورزق ذويهم جميل الصّبر والسّلوان.

لقد قربت نهاية الطّاغية فيا حماة الحمى هلمّوا هلمّوا لمجد الزّمن، هلمّوا لمزيد من الإصرار، لمزيد من الثّبات، لمزيد من العزم على كسر كلّ القيود التي كبّلنا بها الطاغية المجرم وإنها لمقاومة مدنيّة حتّى النّصر. . . أي حتّى سقوط النظام. . . حتّى إيقاف بن علي ومثوله أمام المحاكم. . . حتّى استعادة كلّ أموالنا التي سرقها هو وعائلاته. . . حتّى انتصاب الدولة الديمقراطية. . . حتّى عودة السيادة للشّعب والكرامة للمواطن والشرعيّة للدولة.

إنّها لحظة الحسم فكونوا على موعد مع التّاريخ

عن المؤتمر من أجل الجمهورية

د. منصف المرزوقي ١٢/ ١/ ٢٠١١

(٢٠/١١)

بيان حزب العمّال إلى الشعب التونسي وقواه الديمقراطية

إنّ حزب العمّال يعتبر أنّ الخطاب الذي ألقاه بن علي عشيّة اليوم هو تكرار لخطابه السابق، فهو يجرّم الاحتجاجات الشعبيّة ويعتبرها كالعادة شغبا وتشويشا، ومؤامرة على تونس من صنع «متطرّفين» و«مأجورين» و«عصابات إرهاب» مزعومة. وهذا الأسلوب يهدف إلى قلب الحقائق والهروب من المسؤوليّة والبحث عن كبش فداء لتبرير أعمال القمع والقتل التي يتعرّض لها الشعب التونسي على يد قوات البوليس والتي أدّت إلى سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى في مختلف أنحاء لبلاد وخاصّة في تالة والقصرين والرقاب وسيدي بوزيد ومنزل بوزيّان.

لقد عاد بن علي في خطابه إلى لغة التهديد والوعيد التي لم تُجْد نفعا في السّابق ولم يتّخذ إجراءات عاجلة بشأن وقف إطلاق النار على المتظاهرين وإرجاع قوّات البوليس والجيش إلى ثكناتها وإطلاق سراح كافّة المعتقلين وإطلاق الحرّيات واحترام حقّ الشعب في التعبير والتجمّع والتظاهر والتنظّم بحريّة. وما من شكّ في أنّ إمعان بن علي في التّهديد من شأنه أن يؤدّي إلى سقوط المزيد من الضّحايا في صفوف الشعب وربّما إلى حمّام دم، نحن نحمّل مسؤوليته من الآن وبكلّ وضوح للسّلطة.

كما أنّ بن علي أطلق وعودا جديدة حول التشغيل وهي وعود لا يعرف أحد من أين ستموّل وكيف ستنفّذ من طرف إدارة غارقة في الفساد والمحسوبيّة. وإذا كانت هنالك إمكانيات لتشغيل ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل في ظرف وجيز، فلماذا تركت السلطة الأمور تتطوّر إلى هذا الحدّ لتعلن عنها؟ ولماذا لم تعلن إجراءات عاجلة لفائدة المعطّلين عن العمل بتمتيعهم بمنحة بطالة تحفظ لهم كرامتهم.

إنّ القضايا التي أثارتها الاحتجاجات الشعبيّة هي قضايا جدّيّة وعميقة، لا تتعلّق بالبطالة فحسب بل كذلك بالاستغلال الفاحش وغلاء المعيشة والتّفاوت الجهويّ الصّارخ والفساد والظلم والاستبداد. وقد بيّن نظام الحكم بسلوكه اليوم أنّه عاجز عن تقديم الحلول المناسبة لهذه القضايا.

إنّ نظام الحكم فشل اقتصاديّا واجتماعيّا وسياسيّا. وقد قالت الجماهير المحتجّة والمنتفضة كلمتها فيه وعبّرت عن رغبة عميقة في التغيير. إنّ هذه الجماهير تطالب برحيل بن علي الذي يستحوذ على الحكم منذ ٢٣ سنة وبوضع حدّ للاستبداد وإطلاق الحريّات الفرديّة والعامّة وإقامة مؤسّسات ديمقراطيّة على كافة المستويات وقضاء عادل ومستقلّ ومحاسبة المتورّطين في الفساد وإرجاع أموال الشعب للشعب.

إنّ حزب العمال مع شعبنا بعمّاله وكادحيه وفلاحيه ونسائه وشبابه ومثقّفيه ومبدعيه، معهم جميعا في رغبتهم في التغيير. وهذا التغيير المنشود لا نراه إلا في رحيل بن علي عن السلطة وحلّ مؤسّسات الحكم الحاليّة الصّوريّة وتشكيل حكومة وطنيّة مؤقتة تنظّم وتشرف على انتخابات حرّة ونزيهة ينبع منها مجلس تأسيسي مهمّته سنّ دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهوريّة الديمقراطيّة الجديدة والحقيقيّة التي تكرّس سيادة الشعب وتضمن فعليّا الحريّة والديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان والمساواة والكرامة، وتنتهج سياسة اقتصاديّة واجتماعيّة جديدة وطنيّة وشعبيّة توفّر الشغل ومقوّمات العيش الكريم لكافّة أبناء الشعب وبناته وتقضي على دابر الفساد والمحسوبيّة والتمييز الجهوي.

هذا هو الحلّ الذي يقترحه حزب العمّال والذي يراه مناسبا.

إنّ حزب العمال يتوجّه إلى كلّ الأحزاب والقوى السياسيّة والنقابيّة والحقوقيّة وإلى الشباب وإلى المثقفين والمبدعين من أجل تكتيل الصفوف حول بديل مشترك لنظام الاستبداد، استجابة لإرادة الشعب ورغبته، حتّى لا تذهب تضحياته ودماء شهدائه سدى.

حزب العمال الشيوعي التونسي

١٠ جانفي ٢٠١١

(١٢)

حــرية وإنـــصاف

تونس في ١ صفر ١٤٣٢ الموافق لـ ٩ جانفي ٢٠١١

أوقفوا المجزرة

في تطوّرٍ بالغ الخطورة لتعامل السلطة مع الحركة الاحتجاجية الشعبية السلمية التي انطلقت من ولاية سيدي بوزيد وامتدت إلى ولاية القصرين وشهدت تضامنا واسعا على مختلف جهات البلاد، أقدمت قوات الشرطة اليوم الأحد ٠٩ جانفي ٢٠١١ على قتل ٢٥ مواطنا في أقل من يومين ١٩ منهم من مدينتي تالة والقصرين و٦ من مدينة الرقاب بولاية سيدي بوزيد وجرح العشرات إصابة عدد منهم بليغة وذلك باستعمال الرصاص الحي وإصابة الضحايا في الرأس والصدر بما يفيد وجود تعليمات بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وليس فقط لمجرد الإنذار أو التفريق وهو ما تكرر في مدن مختلفة وبنفس الطريقة.

وقد تحولت مواكب جنازة الشهداء إلى مسيرات شعبية حاشدة مرددة «لا إله إلا الله والشهيد حبيب الله»، وتخللت إحدى الجنازات مواجهات عنيفة مع قوات الشرطة بمدينة الرقاب. كما أنّ عددا من المدن التي شهدت المواجهات تخضع لإعلان حظر التجول. كما أن وحدات من الجيش تمركزت بعدد من مدن ولايتي القصرين وسيدي بوزيد بعد فشل قوّات الحرس والشرطة في السّيطرة على الأوضاع.

كما شهدت اليوم الأحد مدينة سوسة مواجهات بين الطلبة وقوّات

الشرطة وكذلك مدينة الشابة التي شهدت مسيرة سلميّة تحوّلت إثر تدخّل قوّات الشرطة إلى مواجهات واعتقالات.

وحريّة وإنصاف:

إذ تبلغ بكلّ ألم وأسى تعازيها الصادقة لعائلات الشهداء وللشعب التونسي وتمنيّاتها بالشّفاء العاجل للجرحى فإنها:

١ ـ تدين بأشدّ العبارات إقدام السلطة على استعمال الرّصاص الحيّ ضدّ المواطنين المدنيّين العزّل المشاركين في الحركة الاحتجاجية السلميّة وتدعو إلى فتح تحقيق جدّي ومستقلّ في عمليات القتل وكلّ الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها قوّات الشرطة والحرس منذ انطلاق الأحداث في سيدي بوزيد ومحاسبة المسؤولين أمرا وتنفيذا مهما كانت صفتهم والتعويض لعائلات الضّحايا.

٢ ـ تدعو إلى رفع الحصار عن المدن بولايتي سيدي بوزيد والقصرين وإعادة وحدات الجيش إلى الثكنات وإطلاق سراح كلّ المعتقلين واحترام الحقّ في حرية التّعبير والتنظّم والاجتماع والتظاهر السلمي لمختلف الفئات حتى يستطيع المجتمع المدنيّ أداء دوره في تأطير المواطنين وعدم دفع البلاد إلى المجهول.

٣ ـ تستنكر بشدّة السياسة الإعلامية للسّلطة التي انتقلت من التعتيم إلى التّضليل والتشويه وتطالب بتحرير قطاع الإعلام واحترام الرّأي المخالف.

٤ ـ تعتبر أنّ تواصل الأحداث للأسبوع الرابع واتّساع رقعتها وازدياد حدّة المواجهات بين المواطنين وقوّات الشرطة دليل على أنّ السلطة لم تحترم حقّ التظاهر السلمي وأنّ الإجراءات التي وعدت بها متأخرة وقاصرة على حلّ مشكلة البطالة والتفاوت في توزيع الثروة بين الجهات والفئات وتطالب بوضع حدٍّ للمراهنة على الحلول الأمنية في معالجة القضايا الاجتماعية.

عن المكتب التنفيذي للمنظّمة

الرّئيس

الأستاذ محمد النوري

(١٣)

بيان الاتحاد العام التونسي للشغل بعد هروب بن علي



الإتحــاد العــام التونســي للشغــل

بيـــــان

إن المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للشغل المجتمع اليوم السبت 15 جانفي 2011، على إثر تدارسه لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالبلاد وما نتج عن نضالات العمّال والنقابيين وعموم الشعب وما أثبته مناضلوا الإتحاد العام التونسي للشغل من قدرة على تنظيم حركة الإضراب وعلى تأطيرها وإنجاحها:

1)- يتوجّه بتحية إكبار إلى عموم الشعب لما خاضه من النضال في مواجهة الظلم والقهر والاضطهاد وكافة مظاهر الحيف والارتشاء وسوء التصرّف ويجدّد التنديد الشديد بحملات الإبادة والاغتيالات التي استهدفت الأبرياء العزّل الذين تظاهروا من أجل الحقّ في العمل اللائق في مجتمع تميّزه الحريّات والديمقراطية وحقوق الإنسان، الحقوق الأساسية للعمّال جزء لا يتجزء منها.

2)- يشيدون بالدّور الذي قام به الإتحاد العام التونسي للشغل في تنظيم النضالات التي خاضها العمّال بقيادة هياكلهم النقابية الجهوية والقطاعية وعلى نجاحهم في احتضان بقية شرائح الشعب وفي حمايتهم والدّفاع عنهم وعن مصالحهم الاجتماعية.

3)- يدعو إلى ضرورة الالتزام بتطبيق الدّستور وباحترام فصوله المتعلّقة بآليات الخروج من الأزمة وبتشكيل حكومة ائتلاف وطني تتركّب من الحساسيات الفكرية والسياسية والاجتماعية ولا تشمل وجوها قديمة من الحكومة المنحلة، من مهامها المؤكدة العمل على حماية المواطنين والأسر من كلّ مظاهر السطو والاعتداء والسهر على سلامتهم.

4)- يؤكّد ضرورة التشكيل الفوري للجان التالية:

أ)- لجنة تقصي الحقائق لمقاضاة كلّ من ثبت تورّطه في اغتيال أبناء الشعب سواء بإطلاق الرصاص أو بالأمر بذلك.

ب)- لجنة متابعة المرتشين والمتلاعبين بأموال الشعب والمتسبّبين في الفساد بأشكاله مهما كان شأنهم تتكوّن من شخصيات مستقلة ومن حقوقيين يتمّ الاتفاق حولهم عبر التشاور مع مكوّنات المجتمع المدني.

ج)- لجنة وطنية لمراجعة الدستور والمجلة الانتخابية وكلّ القوانين المتصلة بالإصلاح السياسي بما يضمن الإعداد لانتخابات ديمقراطية تعكس طموح جماهير شعبنا وتستجيب لما رفعه المنتفضون من مطالب وبما يؤسّس لحكومة برلمانية تؤسّس لدولة القانون والمؤسّسات .

5) يدعو إلى التحرير الفعلي للإعلام عبر حلّ المجلس الأعلى للاتصال و الوكالة التونسية للإتصال الخارجي وتشكيل لجنة مستقلّة تدير شؤون الإعلام في بلادنا.

6)- يدعو إلى الحلّ الفوري للشعب المهنية وللجامعات المهنية المنجرّة عنها والتي كانت من أسباب التوتّر داخل مؤسسات الإنتاج ومواقع العمل.

7)- يتمسّك بضرورة سنّ عفو تشريعي عام.

8)- يدعو إلى فصل الأحزاب عن هياكل الدولة وإلى المراجعة الجذرية لمفهوم الأمن وهياكله ومهامه.

9)- يؤكّد الحقّ في التظاهر السلمي وفي التنظّم بعيدا عن أيّة ضغوطات أو قيود.

10)- ينبّه إلى ضرورة الحفاظ على الممتلكات العمومية والخاصة وعلى التعبير السلمي الحرّ ويدعو أصحاب المؤسّسات ومحلاّت البيع إلى العودة إلى نشاطهم الاقتصادي وفتح محلاتهم عملا على تلبية حاجيات المواطنين للحدّ من بعض مظاهر النهب والسّطو التي تمارسها مجموعات مشبوهة الهويّة.

11)- يدعو الهياكل النقابية الجهوية والمحليّة إلى تشكيل لجان لحماية مقرّات الإتحاد والممتلكات العمومية ومؤسّسات العمل ولحماية الأسر والمواطنين وعموم الشعب من كلّ مظاهر السّطو والاعتداء.

تونس، في 15 جانفي 2011

الأمين العام

عبد السلام جراد

(١٤)

بلاغ من حركة التجديد عن قرارات حكومة الغنّوشي الأولى

بعد أوّل اجتماع لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والإعلان عن جملةٍ من القرارات والإجراءات، أصدرت حركة التجديد التصريح التالي:

١ ـ إنّ قرارات استقالة أعضاء الحكومة المنتمين للتجمع الدستوري من مسؤولياتهم الحزبية واسترجاع ممتلكات التجمع الراجعة للدولة وإصدار العفو التشريعيّ العامّ والسّماح بالنشاط القانونيّ لكافة الأحزاب السياسيّة التي تطلب ذلك، هي قرارات هامّة وتتجاوب مع مطالب الشعب.

٢ ـ تذكّر حركة التجديد أنها قبلت، إلى جانب ممثلين عن الأحزاب الديمقراطية وشخصيات وطنية ذات مصداقية، المساهمة في الحكومة الانتقالية، بالرغم من وعيها التامّ بعديد النقائص في تركيبتها وتمثيليّتها، أنها وضعت شروطا واضحة لضمان حدٍّ أدنى من مصداقيتها وهي ترى أنّ هذه الشروط قد بدأت تلبيتها باتّخاذ تلك القرارات، ممّا يؤكّد تكامل العمل من داخل الحكومة والضّغط الشعبيّ من خارجها للتحقيق التدريجيّ لكافة المطالب التي رفعتها ثورة الشعب المجيدة، وفي مقدّمتها مزيد من الإجراءات العاجلة لتجسيم القطع الفعليّ والنهائي مع مخلّفات العهد البائد، ورموزه بما في ذلك داخل الحكومة.

٣ ـ إنّ موقفنا قد انبنى على الوعي بدقّة المرحلة وخطورة استمرار الفراغ على مستوى السّلطة التنفيذيّة وهو ما من شأنه أن يَحول دون ضبط الانفلات الأمنيّ وحماية ممتلكات الشّعب وتأمين العودة التدريجيّة إلى

الحياة الطبيعية باستئناف النشاط الاقتصادي وضمان تزويد منتظم للأسواق، وتواصل عمل المؤسسات الإدارية والخدماتية والإنتاجية، وإعادة فتح المؤسسات التعليمية إلخ. . . وإرجاع الطمأنينة للنفوس، وقطع الطريق أمام محاولات إرباك الوضع وضمان تواصل المسار بكل استقلالية، بعيدا عن تدخلات الأطراف الأجنبية التي تخشى انتقال الحالة الثورية إلى بلدانها.

٤ ـ تؤكد الحركة على الأهمية المحورية لانطلاق أعمال اللجنة العليا للإصلاح السياسي في أقرب الآجال بمشاركة كافة مكونات الطيف السياسي والمدني والحساسيات الفكرية الموجودة في المجتمع دون استثناء وذلك بهدف صياغة أسس المنظومة السياسية الديمقراطية الجديدة، وتطالب الحكومة بأن توفّر لها كافة الإمكانيات لأداء مهامّها على أفضل وجه.

٥ ـ إن الحركة ستواصل بكل حزم ومسؤولية الدفع من داخل الحكومة ومن خارجها باتجاه تفعيل لجنتي تقصي الحقائق في ملفات التجاوزات الأمنية الخطيرة وقضايا الفساد والرشوة، للوصول سريعا إلى نتائج ملموسة تتيح محاسبة المسؤولين الذين تثبت إدانتهم بكل صرامة وفي إطار القانون.

٦ ـ تدعو الحركة كافة الفئات الشعبية والنخب الوطنية إلى مواصلة اليقظة، والتعبير عن مشاغلها بجميع الوسائل المتاحة بما في ذلك عن طريق التحركات السلمية في الشارع بهدف الدفع إلى تحقيق مطالبها المشروعة وحماية مكاسب ثورة الشعب وإنجاز مهام المرحلة الانتقالية نحو الإصلاح السياسي المنشود.

تونس في ٢١ جانفي ٢٠١١

المصدر: <http://www.tunisnews.net/21Janvier11a.htm>.

(١٥)

بيان رابطة اليسار العمّالي

لا لحكومة الغنوشي المبزّع التجمعية صنيعة أمريكا وفرنسا

منذ ١٤ جانفي وبقايا نظام وأجهزة الدكتاتور الفارّ زين العابدين بن علي تناور بشتّى الطرق والأساليب لإعادة ترتيب بيت الدكتاتورية وتأمين نقل السلطة على أساس القاعدة الدستورية للثنائي فؤاد المبزع والغنوشي اللذين هما من أبرز رموز نظام دكتاتورية بن علي. ولئن تمكنت بقايا النظام من جرّ حزب نجيب الشابي وحركة أحمد إبراهيم وبعض الشخصيات الأخرى ليكونوا أعضاء في حكومة الغنوشي الأولى في محاولة لوقف مسار الثورة إلا أن المناورة لم تنجح ووقع الردّ عليها بمزيد تأجيج التظاهرات على طول البلاد وعرضها المنادية والمتمسكة برحيل الغنوشي وبحل أجهزة النظام وعلى رأسها حل حزب التجمع الدستوري والتي بلغت أوجها بتنظيم اعتصام قصر الحكومة.

أمام هذا الواقع واصل المبزّع والغنوشي ومن ورائهما أجهزة النظام التشبث بأسلوب المناورة معتمدين هذه المرة على شريك نظام بن على التاريخي بيروقراطية الاتحاد العام التونسي للشغل كوسيط للمحافظة على السلطة بعد أن تراجعت هذه البيروقراطية عن موقفها السابق الذي كان رافضا لحكومة يكون التجمع الدستوري طرفا فيها ومناديا بحل هذا الحزب وهو موقف فرضه عليها تمسك الجماهير الشعبية وإصرارها على رحيل حكومة الغنوشي وكذلك موقف القاعدة النقابية المناضلة التي كان لها دور في قيادة نضالات الحركة الشعبية.

إن موقف الاتحاد والذي عبّر عنه موقف جزء من هيئته الإدارية المنعقدة

يوم ٢٧ جانفي المساند للتحوير الذي أجري على الحكومة والذي وقع التخطيط له وإملاؤه من قبل فرنسا وأمريكا عبر وكيل الخارجية الأمريكية [فيلتمان] والذي لا يعكس في الأخير غير تكريس حماية مصالح هذين البلدين ومحاصرة الثورة والمدّ الثوري الذي يمكن أن ينتج عن استمرارها في عموم المنطقة العربية لضمان تواصل سياسة الهيمنة الإمبريالية تلك السياسة التي لم تنتج غير المزيد من الاستغلال والتفقير والتهميش والتبعية هو موقف منحاز لبقايا نظام بن علي ومعادٍ لمطالب الجماهير والثورة.

لقد كشفت حكومة الغنوشي والمبزع التجمعية صنيعة فرنسا وأمريكا عن وجهها القمعي والدموي والمعادي لإرادة الجماهير والثورة منذ يومها الأول لما عمدت وعبر جهاز وعصابات بوليسها إلى التدخل بالقوة في ساحة القصبة وقمع المعتصمين بأشرس الطرق. وبرغم حل الاعتصام فإن ثورة الحرية والكرامة مستمرة وما انفكّ شعبنا بكل فئاته العمالية والشبابية والنسائية وقطاعاته المناضلة من نقابيين وهيئات سياسية وحقوقية وأحزاب ومنظّمات سياسية متمسّكا بإنجاز مهمات ثورته والمضيّ قدما في اتجاه تحقيق كل أهدافها عبر مواصلة النضال الجماهيري وبكلّ الأشكال ولن يثنيَه عن ذلك محاولات بقايا أجهزة وعصابات النظام الدكتاتوري التي تحاول أن تقطع هذا المسار سواء ببث الفوضى أو بالدعاية لهذه الحكومة اللاشرعية والتي ليست إلا استمرارًا لنظام بن علي وحلفائه الإمبرياليين.

إن رابطة اليسار العمّالي تعبّر عن تمسّكها بمطالب جماهير شعبنا وتعتبر أن حكومة الغنوشي الجديدة ما هي إلا مناورة جديدة لوقف ثورتنا دون تحقيق مطالبها وهي محاولة جديدة قديمة قامت على نفس أرضية سلطة بن علي ووفق قوانينها وأجهزتها القمعية وبيروقراطيتها وبتدخل فرنسي أمريكي مفضوح وعليه فإننا نتمسك بمطالب شعبنا وندعو لمواصلة التحركات والصمود في وجه التحالف الجديد [المبزع، الغنوشي، الشابّي، بن إبراهيم، جراد] المدعوم من فرنسا وأمريكا كما ندعو اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات الجهوية المعارضة للحكومة الجديدة إلى الالتفاف حول جبهة ١٤ جانفي لمواصلة النضال من أجل تحقيق مطالب ثورة الحرية والكرامة والمتمثلة في:

- إسقاط حكومة الغنوشي والمبزّع التجمّعية صنيعة أمريكا وفرنسا.

- حلّ التجمّع الدستوري.

- حلّ البرلمان ومجلس المستشارين وكلّ الهيئات المنصّبة.

- حلّ جهاز البوليس السياسي.

- رفع حالة الطوارئ.

- مصادرة أملاك التجمع وأملاك العائلة الفاسدة.

- إعلان برنامج إصلاحات فوري يقوم على:

- تشغيل المعطّلين عن العمل

- ترسيم كلّ العمّال الوقتيّين.

- حلّ شركات المناولة.

- تخفيض مباشر في أسعار الموادّ والخدمات الأساسية.

- مراجعة قانون الجباية.

- إلغاء المديونية.

- تكوين حكومة مؤقّتة [يفرزها المؤتمر الوطنيّ لحماية الثورة ذو الطبيعة الشعبية العمّالية الديمقراطية] حكومة تتيح أوسع مجالٍ لممارسة الحرّيات لتنظيم انتخابات مجلس تأسيسي تنبثق عنه حكومة شعبية عمّالية.

الثلاثاء: ١ شباط/ فبراير ٢٠١١

المصدر: <http://www.marxy.com/africa/tunisia/declaration-ligue-travail-gauche030211.htm>

(١/١٦)

حركة النهضة تحدد موقفها مما يحدث في تونس

لقد توج الله العدل الرؤوف الرحيم ثورة شعبنا المباركة بالنجاح في إحاطة أبشع دكتاتور نكبت به هذه البلاد الطيبة. وبقي على هذه الثورة المباركة أن تواصل ضغطها على النخبة السياسية والثقافية حتى تنجز مهماتها في الإطاحة بالمنظومة الدكتاتورية التي تم إرساؤها وترسيخها خلال أكثر من نصف قرن، دستورا وقوانين ومؤسسات ورجالا، لصالح بديل ديمقراطي حقيقي يعيد الكرامة للمواطن والسلطة للشعب والهيبة للقانون والاعتبار للأخلاق وللشفافية وللمحاسبة والاستقلال للقرار الوطني وللعدالة في توزيع الثروات بين الجهات.

غير أنه لئن اقتضت ضرورة ملء الفراغ الانطلاق من الدستور الحالي المصاغ على مقاس الدكتاتور والحزب الواحد الانطلاق من الدستور القائم، فتولى السلطة رئيس للجمهورية ووزير أول تم تكليفه بتشكيل حكومة ائتلافية، فإن التمادي في الركون إلى هذا الدستور وما انبثقت عنه وعن ما يسمى المجلس النيابي من قوانين ومؤسسات يمثل خطرا حقيقيا على ثورة الشعب وهدرا إن لم يكن خيانة لدماء شهدائها وجرحاها والتفافا أثيما حول أهدافها، وذلك لما يعلمه الجميع من الطبيعة الدكتاتورية الانفرادية التي صيغ وفقها هذا الدستور على مقاس الدكتاتور وما انبثق عنه من قوانين تدور كلها في فلك مصالح الحزب الواحد والزعيم الفرعون.

إزاء هذه الإخطار المحدقة بثورة الشعب ودماء الشهداء ومعاناة أجيال من التونسيين من كل الاتجاهات في مناهضة نظام عصابة الفساد والاستبداد

نظام الحزب الواحد المستبد، فإن حركة النهضة ترى من واجبها الوطني والديني أن تؤكد من أجل الوفاء لدماء الشهداء ومنع احتواء الثورة والعبث بها القيام بالخطوات الآتية:

١ ـ الدعوة إلى مجلس تأسيسي يمثل كل الاتجاهات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات التي شاركت في الثورة وعمادة المحامين وفعاليات من أصحاب الشهائد المعطلين ممن كان لهم فعل في الثورة.. وذلك من أجل وضع دستور ديمقراطي لنظام برلماني يوزع السلطة على أوسع نطاق ويضع نهاية حاسمة للعهد المشؤوم، عهد الحزب الواحد والزعيم الفرعون.

٢ ـ يعلن المجلس التأسيسي إبطال العمل بالدستور القائم وحل المجالس التي تأسست عليه: النيابي والدستوري والمستشارين

٣ ـ تنظم خلال ستة أشهر انتخابات تشريعية تعددية ينطلق منها إعادة بناء مؤسسات النظام الجديد

٤ ـ خلال الستة أشهر يستمر عمل رئيس الجمهورية بعد تشكيل حكومة إنقاذ وطني لا تسني أحد إلا رموز السلطة البائدة وكل

من شارك في الفساد وقمع الشعب ونهب ثرواته ويكون على عاتقها ترتيب الانتقال الديمقراطي الحقيقي بالبلاد.

ومن أجل ذلك فإن حركة النهضة:

أ تدعو القوى السياسية المعارضة إلى الحوار للاتفاق على معالم المشروع المجتمعي الجديد الذي يؤسس للبديل الديمقراطي الحقيقي.

ب تدعو شباب الثورة إلى ملازمة أتم حالات اليقظة لمراقبة عمل النخب، والوقوف سدا منيعا كلما ظهر انحراف بالثورة عن أهدافها في قبر نظام الفساد والاستبداد. كما تدعوهم إلى تشكيل لجان في الإحياء لمنع كل محاولة اعتداء على أموال الناس أو أرواحهم أو أعراضهم.

جتدعو قوات الجيش والأمن إلى حراسة مؤسسات البلاد والأمن الخاص والعام، وملاحقة فلول فرق الموت التي خلفها الطاغية وراءه تعيث

في البلاد فسادا لإثبات أن التونسيين همج ولا يستحقون الحرية ولا يصلح أمرهم إلا بكتاتور.

حتدعو إلى حل كل الأجهزة الأمنية كالبوليس السياسي وفرق الاستعلامات والحرس الرئاسي، التي أوغلت في دماء الناس وأعراضهم وثرواتهم

خندعو القوى الدولية والمجاورة إلى تأكيد احترامها لإرادة التونسيين في بناء نظام ديمقراطي عادل.

«ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم» (الروم)

لندن في ١٦ جانفي ٢٠١١

رئيس حركة النهضة

الشيخ راشد العنوشي

المصدر: تونس نيوز، «حركة النهضة تحدّد موقفها ممّا يحدث في تونس،» ١٥/ ١/ ٢٠١١، <http://www.tunisnews.net/15Janvier11a.htm>.

(٢/١٦)

بيان حركة النهضة ضدّ حكومة الغنّوشي الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــان

في الوقت الذي يصرّ فيه شعبنا الأبيّ على مواصلة ثورته ضدّ الاستبداد والفساد من أجل الكرامة والحرّية والعدالة الاجتماعية عبر الاعتصامات والتظاهرات في العاصمة وفي مختلف الجهات، تصرّ السلطة الحاكمة على تجاهل مطالب الشعب ومواجهة تحرّكاته باعتماد القوة المفرطة واستعمال القنابل المسيلة للدموع والرّصاص الحيّ بما أدّى إلى سقوط العديد من الشهداء والجرحى ممّا يهدّد بدخول البلاد في مناخ من الاضطراب والمواجهات مع تعيين وزير أوّل جديد بعد استقالة السيد محمّد الغنّوشي. . .

وإنّ الحركة التي تجدّد وقوفها مع شعبها ومع مطالبه المشروعة وتتبنّاها كاملة بكل مسؤولية وجدّية تعتبر أنّ البلاد في حاجة إلى إجراءات فورية وجدية تعيد الطمأنينة وتجسّد إرادةً واضحة في القطع مع الاستبداد والفساد دون رجعة وهي إذ تسجّل خطورة استمرار السلطة الحاكمة على نهج الانفراد بالرّأي باتخاذ قرارٍ في تعيين وزير أوّل دون التشاور مع بقية الأطراف السياسية ومكوّنات المجتمع المدني والشّباب المشارك في الثورة والمدافع عن مبادئها تعتبر:

١ ـ أنّ الحكومة الحالية فقدت كلّ مبرّر لاستمرارها خاصّة بعد فشلها في تحقيق مهامها الدنيا وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم بما يفرض تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقاليّة تحظى بثقة كل الأطراف السياسية والاجتماعية عبر مشاورات واسعة لا تستثني أحدا تكون مهمّتها تصريف الأعمال إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يسهر على إعداد دستور جديد.

٢ ـ أنّ التوافق هو أساس كلّ اختيار وأنّ إدارة المرحلة الانتقالية باقتدار والخروج بالبلاد من المأزق يقتضي القطع مع القرارات الانفرادية والتزام كلّ أعضاء الحكومة الانتقالية بعدم الترشّح في الانتخابات القادمة وإعادة تشكيل كلّ اللّجان باتفاقٍ بين كلّ مكوّنات المجتمع أحزابا وجمعيات وهيئات وتحديد آليات وصيغ وآجال العودة للشرعية بصفة جماعيّة وتوافقيّة.

٣ ـ أنّ استعادة ثقة الشعب وتجاوز حالة الاحتقان والتوتّر يقتضي المبادرة باتّخاذ خطوات عاجلة وفورية مثل إيقاف المسؤولين عمّا وقع من أعمال قتل ومحاكمتهم وردّ الاعتبار لعائلات الشهداء والجرحى والجهات المحرومة والإسراع في تحقيق مطالب أبناء هذه الجهات ووضع حدّ لتهميشهم وحلّ البوليس السياسي الذي يرمز استمراره لتواصل الحكم الاستبدادي وتحرير الإعلام وانفتاحه على كلّ الأطراف دون إقصاء كحلّ المؤسّسات الصوريّة السابقة تجاوبا مع روح الثورة وتطهير القضاء من الفاسدين وضمان استقلاليّته والاعتراف الفوري بكل الأحزاب والجمعيات التي طلبت ذلك وتحقيق ما جاء في قانون العفو العامّ من إطلاق لسراح كلّ المستفيدين منه وتمتيع الجميع بحقّهم في العودة لأعمالهم والإسراع في ضبط آليات التّعويض.

وإنّ حركة النهضة ومن منطلق مسؤوليتها الوطنية وحرصها على حماية البلاد وتجنيبها المنزلقات وتحقيق أهداف الثورة ومبادئها تناشد كلّ التونسيين التمسّك بمنهج النضال السّلمي وتفادي الوقوع في ما من شأنه أن يشوّه ثورته ويهدّد أرواح العباد وأملاكهم والتصدّي لكلّ محاولات التّخريب والسّطو وكشف مقترفيها وعزلهم وهي تدعو بهذه المناسبة الرئيس المؤقّت لتحمّل مسؤولياته كاملة في الدفاع عن استقلال البلاد ومؤسّساتها وعلى ثورة شعبنا البطل والقطع النّهائيّ مع العهد البائد وخياراته ورموزه وأساليبه.

تونس في ٢٤ ربيع الأوّل ١٤٣٢/ ٢٧ فيفري ٢٠١١

رئيس حركة النّهضة

راشد الغنّوشي

المصدر: «بيان من حركة النهضة حول استقالة محمّد الغنوشي،» ٢٧/ ٢/ ٢٠١١. <http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=15327>.

(١٧)

تأسيس المجلس الوطني لحماية الثورة

بـــــلاغ إعلامـــــي

التئم اليـــوم الجمعـــة 2011/02/11 بمقر الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة بباب بنات تونس اجتماع ضم ممثلي الهيئات والأحزاب والجمعيات والمنظمات الموقعة أسفله.

وقد تدارس الحاضرون المقترحات المتعلقة بتأسيس هيئة وطنية لحماية الثورة وفاءا لدماء الشهداء وانتصارا لطموحات شعبنا وتكريسا لمبادئ ثورته ودرءا لمخاطر الالتفاف عليها وإجهاضها وتجنيب البلاد الفراغ.

وقد اتفق المشاركون رغم اختلاف مواقفهم من الحكومة الحالية قبولا أو رفضا، على أهمية تأسيس هذه الهيئة التي أطلق عليها اسم " المجلس الوطني لحماية الثورة" وفقا للمبادئ التاليـــــــــة:

1/ أن تكون لها سلطة تقريرية وذلك بأن تتولى السهر على إعداد التشريعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها(إلغاء القوانين المنافية للحريات الخ...).

2/ مراقبة أعمال الحكومة المؤقتة التي تتولى تصريف الأعمال وإخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية لتزكية الهيئة.

3/ إعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحياتها وتركيبتها حتى تكون حصيلة وفاق على أن يُعرض إلينا ما تطرحه من مشاريع على المجلس للتصديق عليها.

4/ اتخاذ المبادرات التي يفرضها الوضع الانتقالي في كل المجالات وفي مقدمتها القضاء والإعلام.

5/ تتركب الهيئة من ممثلين عن الأطراف السياسية والجمعيات والمنظمات والهيئات الموقعة أسفله ومن ممثلين عن مختلف الجهات على أن يتم ذلك بشكل توافقي.

6/ يصادق على بعث الهيئة بمرسوم يصدره الرئيس المؤقت.

الإمضـــــــــــاءات:

	الطـــــــرف	الاســـم واللقــب	الإمضـــــاء
1	الهيئة الوطنية للمحامين	عبد الرزاق كيلاني	
2	الاتحاد العام التونسي للشغل	حسين العباسي	
3	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	مصطفى بن جعفر	
4	حزب العمال الشيوعي التونسي	حمة الهمامي	
5	التيار البعثي	خير الدين الصوابني	
6	حزب حركة النهضة	نور الدين البحيري	
7	حركة الشعب	عمر الشاهد	
8	حركة الوطنيين الديمقراطيين	شكري بلعيد	

9	حركة البعث	خميس الماجري	
10	الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين	سمير ديلو	
11	رابطة اليسار العمالي	نزار عمامي	
12	المؤتمر من أجل الجمهورية	عبد الرؤوف العيادي	
13	الحركة الوحدوية التقدمية	زهير نصري	
14	حزب العمل الوطني الديمقراطي	عبد الرزاق الهمامي	
15	جمعية القضاة التونسيين	أحمد الرحموني	
16	اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل	سالم العياري	
17	منظمة حرية وإنصاف	الأستاذ محمد النوري	
18	حزب تونس الخضراء	فوزي الهذباوي	
19	النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين	منجي الخضراوي	
20	الودادية الوطنية لقدماء المقاومين	علي بن سالم	
21	تيار الإصلاح والتنمية	محمد القوماني	
22	الاتحاد العام لطلبة تونس	عز الدين زعتور	
23	الحزب الشعبي للحرية والتقدم	منصف الشيخ	
24	اليساريون المستقلون	طارق الشامخ	
25	مركز تونس لاستقلال القضاء والمحاماة	المختار اليحياوي	
26	الوطنيون الديمقراطيون الوطد	جمال الأزهر	
27	رابطة الكتاب الأحرار	جلول عزونة	
28	الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب	راضية النصراوي	

(١٨)

مجلس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

مرسوم عدد ٦ لسنة ٢٠١١ مؤرّخ في ١٨ فيفري ٢٠١١ يتعلق بإحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

إنّ رئيس الجمهورية المؤقّت،

باقتراحٍ من الوزير الأوّل،

بعد الاطّلاع على الفصلين ٢٨ و٥٧ من الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد ٤٨ لسنة ٢٠٠٤ المؤرّخ في ١٤ جوان ٢٠٠٤ المتعلق بتنظيم عمل مجلس النوّاب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تمّ إتمامه بالقانون الأساسي عدد ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ المؤرّخ في ٢٢ ماي ٢٠٠٦ وخاصّة الفصل ٣٢ منه،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد ٨١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة، وعلى القانون عدد ٥ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٩ فيفري ٢٠١١ المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل ٢٨ من الدستور،

وعلى الأمر عدد ٤٠٠ لسنة ١٩٦٩ المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٦٩ المتعلق بإحداث وزارة أولى وضبط وظائف الوزير الأول.

يصدر المرسوم الآتي نصّه:

الفصل الأول ـ تحدث هيئة عمومية مستقلّة تدعى «الهيئة العليا

لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسيّ والانتقال الديمقراطيّ».

الفصل ٢ ـ تتعهّد الهيئة بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي، ولها إبداء الرأي بالتنسيق مع الوزير الأول حول نشاط الحكومة.

الفصل ٣ ـ تتكوّن الهيئة من:

ـ رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والسياسي،

ـ نائب رئيس يتم تعيينه من الشخصيات السياسية ومكونات المجتمع المدني المشاركة في الهيئة باقتراح منها،

ـ مجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكوّنات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممّن شاركوا في الثورة وساندوها يتم تعيينهم بقرار من الوزير الأول باقتراح من الهياكل المعنية، وتتولى ضبط التوجهات الكفيلة بملاءمة التشاريع المتصلة بالحياة السياسية بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الانتقال الديمقراطي ولها اتخاذ ما تراه من اقتراحات لضمان استمرارية المرفق العمومي وتجسيم أهداف الثورة ومطالبها،

ـ لجنة خبراء متكونة من أخصّائيين يعيّنهم رئيس الهيئة لا يقلّ عددهم عن العشرة، تتولى صياغة مشاريع القوانين وفق التوجهات التي يتم ضبطها من قبل الهيئة، وتعرض مشاريع القوانين المعدّة من طرف اللجنة على الهيئة للمصادقة عليها قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية،

ـ مقرّر عامّ، يدوّن أعمال الهيئة في محاضر جلسات يعيّن بناءً على اقتراح من الهيئة،

ـ ناطق رسمي باسم الهيئة تختاره هذه الأخيرة من بين أعضائها لمدة محددة لضمان التداول.

الفصل ٤ ـ يسهر رئيس الهيئة على حسن سير أعمالها ويدير جلساتها

ويتولى حفظ وثائقها ويمثلها لدى الغير. ويمكن له تفويض كامل صلاحياته أو بعضها لنائبه أو لأحد أعضاء الهيئة.

الفصل ٥ ـ تتّخذ الهيئة قراراتها بالتوافق وإن تعذّر بالأغلبية ويكون صوت الرئيس مرجّحا عند تساوي الأصوات، ويحضر أعضاء لجنة الخبراء أشغال الهيئة وليس لهم حقّ التصويت. وتخصّص جلسة دورية للمتابعة وتضمن ملاحظات الهيئة بمناسبة هذه الجلسات وقراراتها صلب تقرير يُرفع إلى رئيس الجمهورية وإلى الوزير الأول.

الفصل ٦ ـ يمكن عند الاقتضاء لرئيس الهيئة بعد استشارتها إحداث لجان مختصة في مواضيع معينة تندرج ضمن مشمولاتها.

الفصل ٧ ـ تجتمع الهيئة بدعوة من رئيسها أو من ثلثي أعضائها وتكون مداولاتها سرية. ولا تكون جلساتها شرعية إلا متى توفر النصاب بحضور أكثر من نصف أعضائها.

الفصل ٨ ـ تحمّل المصاريف المتعلقة بأعمال الهيئة بما في ذلك مصاريف تنقّل وإقامة أعضائها على ميزانيّة الوزارة الأولى.

الفصل ٩ ـ يرفع رئيس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لرئيس الجمهورية وللوزير الأوّل آراءَها واقتراحاتها وتقريرا حول أشغالها وما أنجزته ضمن مشمولاتها وتسهر الهيئة بالتنسيق مع الوزير الأول على متابعة تنفيذ ما اقترحته لتجسيم أهداف الثورة ولضمان حسن سير المرفق العام وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

الفصل ١٠ ـ الوزير الأول مكلّف بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من ١٨ فيفري ٢٠١١.

تونس في ١٨ فيفري ٢٠١١.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع

المصدر: «مرسوم إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي،» ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١١.

(١٩)
قائمة أعضاء هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

■ **ممثّلو الأحزاب السياسيّة**

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
- حركة التجديد
- الحزب الديمقراطي التقدّمي: منجي اللوز
- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات
- حركة النهضة
- الحزب الاشتراكي اليساري: البشير العبيدي
- حزب العمل الوطني الديمقراطي: محمد جمور
- حزب تونس الخضراء: عبد القادر الزيتوني
- حزب الإصلاح والتنمية: محمد القوماني
- حركة الوطنيّين الديمقراطيّين: شكري بلعيد
- حركة الوحدويّين الأحرار: بشير البجاوي
- المؤتمر من أجل الجمهورية: سمير بن عمر

■ **ممثّلو الهيئات والمنظّمات والجمعيات ومكوّنات المجتمع المدني**

- الاتحاد العامّ التونسي للشغل: منصف اليعقوبي، رضا بوزريبة

- الهيئة الوطنية للمحامين: سعيدة العكرمي
- جمعية القضاة التونسيين: أحمد الرحموني
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: مختار الطريفي
- الجمعيّة التونسية للنّساء الديمقراطيات: سناء بن عاشور
- جمعيّة النساء التونسيات للبحث حول التنمية: راضية بالحاج زكري
- العمادة الوطنية للأطبّاء: محمد نجيب الشعبوني
- المجلس الوطني للحرّيات بتونس: عمر المستيري
- الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيّين: سمير ديلو
- جمعية حرية وإنصاف: محمد النوري
- نقابة الصحافيين التونسيين: نجيبة الحمروني
- نقابة الأطبّاء الأخصّائيين للممارسة الحرّة: فوزي الشرفي
- حركة تحديث الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية: قيس السلامي
- منظّمات المهاجرين: كمال الجندوبي، محمد لخضر لالة
- الجمعية الوطنية لغرف عدول الإشهاد: عماد عميرة

■ شخصيات وطنية

- مصطفى الفيلالي
- العيّاشي الهمّامي
- جليلة بكار
- أنور بن قدور
- محمد البوصيري بوعبدلّي
- فرحات القمرتي

- منير قراجة
- منجي بن عثمان
- محمّد الصغير أولاد أحمد
- إبراهيم بودربالة
- عبد العزيز المزوغي
- عبد الستّار بن موسى
- عبد الجليل بوراوي
- منصف ونّاس
- عبد الحميد الأرقش
- سفيان بالحاج محمد
- هادية جراد
- علي المحجوبي
- مختار اليحياوي
- عبد المجيد الشّرفي
- محمود الذوّادي
- محمد بوزغيبة
- سامي الجربي
- نورة البورصالي
- درّة محفوظ
- خديجة الشّريف
- زينب فرحات
- لزهر العكرمي

- هالة عبد الجوّاد
- محسن مرزوق
- لطيفة لخضر
- حسين الديماسي
- منجي ميلاد
- عدنان الحاجي
- سمير الرابحي
- سامية البكري
- علياء الشريف
- أحلام بالحاج
- كلثوم كنّو
- جلبار نقاش
- مصطفى التليلي
- سوفي بيسيس

(٢٠)
قائمة بأبرز الأحزاب المسجلة أو في انتظار التسجيل في تونس بعد الثورة

الحزب	الاتجاه السياسي	الأمين العام
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	اشتراكي ديمقراطي	إسماعيل بولحية
الحزب الاجتماعي التحرّري	ليبرالي	منذر ثابت
حركة التجديد	ديمقراطي تقدمي حداثي	أحمد إبراهيم
حزب الوحدة الشعبيّة	قومي اشتراكي	محمد بوشيحة
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	اشتراكي قومي عربي	أحمد إينوبلي
حزب الخضر للتقدّم	تيار الوسط	المنجي الخماسي
حزب تونس الخضراء	تيار الوسط	عبد القادر الزيتوني
الحزب الديمقراطي التقدّمي	يساري	زعيم الحزب: أحمد نجيب الشابي الأمين العام: مية الجريبي
التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	اشتراكي ديمقراطي	مصطفى بن جعفر
الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء	وسطي معتدل	آمنة منصور القروي آمنة منصور القروي
حزب المستقبل من أجل التنمية والديمقراطية	يسار الوسط	سميح السحيمي
حزب العمّال الشيوعي التونسي	ماركسي لينيني	حمة الهمامي
حزب اليسار الحديث	يساري	فيصل الزمني
الحزب الاشتراكي اليساري	ماركسي	محمد الكيلاني
حركة الوطنيين الديمقراطيين	ديمقراطي اجتماعي	شكري بلعيد
حزب النّضال التقدّمي	ماركسي	منجي الهمّامي
حركة المواطنة والعدالة	ديمقراطيّ حداثي	عبد الرّحيم الحجوجي

يتبـــع

تابــع

حزب العمل الوطني الديمقراطيّ	ماركسي	عبد الرزاق الهمامي
حزب آفاق تونس	العدالة الاجتماعية	محمّد الوزير
حزب الكرامة من أجل العدالة والتنمية	الأصالة والحداثة (إسلاميّ معتدل)	فخر الغضاب بن سالم
حزب العدالة والمساواة	وسطي	شكري الغضّاب
حزب الكرامة والمساواة	إسلامي معتدل	رياض العامري
حزب الشباب الديمقراطي	شعار الحزب «العلم والكرامة والعدالة»	شاكر سعيد
حركة الفضيلة	حرّية ـ إصلاح ـ تنمية	رمزي الخليفي
حركة مواطنة	ليبيراليّ اجتماعي	الرئيس: عامر الجريدي الأمين العام: فوزي بن سالم
الحزب الإصلاحي الدستوري	يمين الوسط	رضا عيّاد
حزب الجمهوريين الأحرار	يمين الوسط	نزيه الصويعي
حزب الأحرار	ليبرالي	نادر بن تركية
المؤتمر من أجل الجمهورية	يسار الوسط	المنصف المرزوقي
حزب العمل التونسي	حزب نقابي	عبد الجليل البدوي
حركة شباب تونس الأحرار	حرية ـ رفاهية ـ عدل	الصحبي مختار
حزب قوى الرابع عشر من جانفي ٢٠١١	وسطي يساري	وحيد ذياب
التحالف الوطني للسلام والنماء	وسطي	إسكندر الرقيق
التحالف من أجل تونس	وسطي	كريم الميساوي
حزب الوفاق الجمهوري	وسطي	مصطفى صاحب الطابع
حزب المبادرة	وسطي	كمال مرجان
حزب الإصلاح والتنمية	وسطي علماني	محمد القوماني
حركة الإصلاح والعدالة الاجتماعية	ديمقراطي اجتماعي	مصطفى بدري
حركة الإصلاحيين التونسيين	وسطي علماني	عمر صحابو
حزب المجد	مواطنة ـ جمهورية ـ ديمقراطية	عبدالوهاب الهاني
حزب الكرامة والعمل	وسطي محافظ	محمد عادل الهنتاتي
الحزب الحر الدستوري الديمقراطي	وطني دستوري ـ نهج بورقيبة	الرئيس: عبد المجيد شاكر الأمين العام: فيصل التريكي
حزب الاستقلال من أجل الحرية	يمين الوسط	نبيل القرجي
حزب العدالة والحرية	وسطي	بشير السعيدي

يتبــع

تابـــع

حزب الحرية والتنمية	وسطي	بدر الدين الربيعي
حزب الوسط الاجتماعي	وسطي	عمار سلامة
حزب تونس الكرامة	يساري	الأزهر بالي
الاتحاد الشعبي الجمهوري	يمين الوسط «محافظ»	لطفى المرايحى
حركة الكرامة والديمقراطية	وسط	محمد الغماض
حزب الوفاء لتونس	وسطي	أنور الطاهري
حركة البعث	اشتراكي قومي عربي	عثمان بن حاج عمر
الحركة الوطنية للعدالة والتنمية	قومي عربي	مراد الرويسي
حركة الشعب الوحدوية التقدمية	قومي عربي ناصري	خالد الكريشي
حزب الطليعة العربي الديمقراطي	قومي عربي اشتراكي	خيري الصوابني
حزب الأمة الثقافي الوحدوي	وحدوي قومي عربي إسلامي	محمد الحامدي
حركة الشعب	قومي ناصري يوسفي	محمد برهامي
الجبهة الشعبية الوحدوية	قومي ماركسي	عمر الماجري
حزب العدالة الاجتماعي الديمقراطي	اجتماعي ديمقراطي	أمين المناعي
حزب اللقاء الشبابي الحر	يسار الوسط	محمد العياري
حزب العدالة والتنمية	إسلامي معتدل	عبد الرزاق العربي
اللقاء الإصلاحي الديمقراطي	إسلامي معتدل	خالد الطراولي
حركة النهضة	إسلامي محافظ	الرئيس: راشد الغنوشي الأمين العام: حمادي الجبالي
حزب التوحيد والإصلاح	إسلامي محافظ	محمد الهادي العايب
حزب المستقبل	ليبرالي	محمد الصحبي البصلي
الحزب الليبرالي المغاربي	ليبرالي	محمد البوصيري بوعبدلي
حزب الأحرار التونسي	ليبرالي	منير بغطور
حزب الشعب من أجل الوطن والديمقراطية	ماركسي	زين العابدين الورتاني
حركة بلادي	وسط	كامل لوحيشي
حزب التقدم	يسار الوسط	فتحي توزري
حزب الإرادة	إصلاحية وسطية	محمد لطفي
حزب الاتحاد الوطني الليبرالي	ليبرالي	مراد قويعة
حزب المسؤولية الوطنية	ليبرالي	زهير هرباوي
الحزب الديمقراطي للعدالة والرخاء	ليبرالي	مراد كريمي

يتبـــع

تابــع

حركة الديمقراطية والتنمية	ليبرالي	عبد الرحمن بهلول
الحركة الإصلاحية التونسية	إصلاحية وسطية	عمر صحابو
الحزب الشعبي للحرية والتقدم	اشتراكي	جلول عزونة
حركة الكرامة والتنمية	إسلامي وسطي	عبد الواحد اليحياوي
حزب الوطن	وسط	أحمد فريعة
حزب الأمانة	يمين الوسط	فتحي العيوني
حركة الجمهورية الثانية	يمين الوسط	طارق المكّي
حزب تونس الحديثة	الوسط	محمد أمين إمام
الحركة التونسية للعمل المغاربي	وحدوي وسطي	مصطفى المنيف

المراجـع

١ ـ العربية

كتب

الاتحاد العام التونسي للشغل. **التشغيل والتنمية في ولاية قفصة: العوائق والآفاق**. تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

ـــــ . **التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة**. تونس: قسم الدراسات والتوثيق، ٢٠١٠.

أرندت، حنة. **في الثورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب؛ مراجعة رامز بورسلان. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨. (العلوم الإنسانية والاجتماعية)

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدّمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

بلخوجة، الطاهر. **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ١٩٩٩.

بن حميدة، عبد السّلام. **تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس ١٩٢٤ ـ ١٩٥٦**. صفاقس: دار محمد علي الحامي، ١٩٨٤. ٢ ج.

بن عاشور، محمد الفاضل. **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٣.

بو، نيكولا وجان بيير توكوا. **صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه «المعجزة التونسية» الحقيقي**. ترجمة زياد منى. دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٥.

بوعزيزي، محسن. **التعبيرات الاحتجاجيّة والمجال الاجتماعي**. تونس: الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٩.

بوقرّة، عبد الجليل. **حركة آفاق: من تاريخ اليسار التونسي، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥**. تونس: دار سيراس للنشر، ١٩٩٣.

بوقنطار، الحسان. **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩)

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **أبحاث مختارة في القوميّة العربية**. ط خاصّة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٧)

حنفي، ساري (محرر). **حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

خضر، بشارة. **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨)**. ترجمة سليمان الرياشي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

سارة، فايز. **الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ ـ ١٩٨٤**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٦.

السبسي، الباجي قائد. **الحبيب بورقيبة.. المهم والأهمّ**. نقله عن الفرنسية محمد معالي. تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠١١.

الشاطر، خليفة (مشرف). **الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**. تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعية، ٢٠٠٥. (سلسلة تونس عبر التاريخ؛ ج ٣)

الصغيّر، عميرة علية. **اليوسفيون وتحرّر المغرب العربي**. تونس: المغاربية للطباعة والإشهار، ٢٠٠٧.

غريب، إدموند [وآخرون]. **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢)

الكواري، علي خليفة (محرر). **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

لبيض، سالم. **الهويّة: الإسلام، العروبة، التونسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

محافظة، علي. **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥)

نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

دوريات

بشارة، عزمي. «في الثورة والقابلية للثورة.» **سلسلة دراسات وأوراق بحثية** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات): آب/ أغسطس ٢٠١١.

بوطالب، محمد نجيب. «الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية.» **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

الشابي، نجيب. «العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة ١٨ أكتوبر في تونس.» **الآداب**: العددان ١١ ـ ١٢، ٢٠١٠.

قبانجي، جاك. «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟: مقاربة سوسيولوجية.» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٤، ربيع ٢٠١١.

لبيض، سالم. «الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس ١٩٥٧ ـ ١٩٨٧.» **مجلة علوم إنسانية** (تونس): السنة ٢، العدد ١٨، شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

ندوات، مؤتمرات

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي». إعداد غسان سلامة. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٠.

مؤتمر «الثورات والإصلاح والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية»، عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة خلال الفترة ١٩ ـ ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

رسائل جامعية، أطروحات

العلاني، علية. «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأوّل.» (شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الاجتماعية، تونس، ١٩٨٦).

٢ ـ الأجنبية

Books

Davis, Mike. *Planet of Slums*. London; New York: Verso, 2006.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999.

Chalmers, Douglas A. [et al.]. *The New Politics of Inequality in Latin America: Rethinking Participation and Representation*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1997. (Oxford Studies in Democratization)

Cox, Robert W. *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*. New York: Columbia University Press, 1987. (Power and Production; v. 1)

Easton, David. *A Framework for Political Analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1965. (Prentice-Hall Contemporary Political Theory Series)

_____. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley, 1965.

Harrigan, Jane and Hamed El-Said. *Aid and Power in the Arab World: IMF and World Bank Policy-Based Lending in the Middle East and North Africa*. Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Harrod, Jeffrey. *Power, Production, and the Unprotected Worker*. New York: Columbia University Press, 1987. (Power and Production; v. 2)

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991. (Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4)

King, Stephen J. *Liberalization against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 2003. (Indiana Series in Middle East Studies)

Mittelman, James H. (ed.). *Globalization: Critical Reflections*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996. (International Political Economy Yearbook; v. 9)

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2009. (Oxford Studies in Democratization)

Serra, Narcis and Joseph E. Stiglitz. *The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2008. (Initiative for Policy Dialogue Series)

Vandewalle, Dirk (ed.). *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Zartman, I. William (ed.). *Tunisia: The Political Economy of Reform*. Boulder, CO: L. Rienner, 1991. (SAIS African Studies Library)

Periodicals

Brownlee, Jason. «Hereditary Succession in Modern Autocracies.» *World Politics:* vol. 59, no. 4, July 2007.

Diamond, Larry. «Economic Development and Democracy Reconsidered.» *American Behavioral Scientist*: vol. 35, nos. 4-5, March-June 1992.

Geyer, Georgie Anne. «Tunisia: A Country That Works.» *Washington Quarterly:* vol. 21, no. 4, Autumn 1998.

Hachana, Mohamad. «Twenty Years of Change: Tunisia's Journey of Progress Continues.» *Mediterranean Quarterly*: vol. 19, no. 2, 2008.

Hibou, Beatrice. «Domination and Control in Tunisia: Economic Levers for the Exercise of Authoritarian Power.» *Review of African Political Economy*: vol. 33, no. 108, 2006.

Hurt, Stephen, Karim Knio and J. Magnus Ryner. «Social Forces and the Effects of (Post)-Washington Consensus Policy in Africa: Comparing Tunisia and South Africa.» *Round Table*: vol. 98, no. 402, June 2009.

Lipset, Martin. «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review:* vol. 53, no. 1, March 1959.

Mahjoub, Azzam. «Economic, Social and Cultural Rights in Tunisia: An Assessment.» *Mediterranean Politics*: vol. 9, no. 3, Autumn 2004.

Martin-Munoz, Gema. «Political Reform and Social Change in the Maghreb.» *Mediterranean Politics*: vol. 5, no. 1, Spring 2000.

Pevná, Katarína. «Revolutions in Tunisia and Egypt and political participation of Islamists.» *International Issues and Slovak Foreign Policy Affairs*: vol. 20, no. 2, 2011.

Sanchez, Alejandro. «Tunisia: Trading Freedom for Stability May not Last: An International Security Perspective.» *Defense Studies*: vol. 9, no. 1, March 2009.

Schumacher, Tobias. «The EU and the Arab Spring: Between Spectatorship and Actorness.» *Insight Turkey*: vol. 13, no. 3, 2011.

Solimano, Andres. «Beyond Unequal Development: An Overview.» *Policy, Research Working Paper*: no. 2091, March 1999. < http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id = 623903 >.

Waisman, Carlos. «Capitalism, The Market, and Democracy.» *American Behavioral Scientist*: vol. 35, nos. 4-5, March - June 1992.

Wood, Pia Christina. «French Foreign Policy and Tunisia: Do Human Rights Matter?.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 2, June 2002.

Zoubir, Yahia H. «American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region?.» *Working Paper* (Real Instituto Elcano): no. 13, July 2006, <http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/mediterranean+arab+world/dt13-2006>.

Conferences

Latin American Adjustment: How Much Has Happened?. Edited by John Williamson. Washington, DC: Institute for International Economics, 1990.

٣ ـ شهادات وحوارات مع أشخاص شاركوا في الثورة

أمين البوعزيزي

علي البوعزيزي

رشدي حرشاني

رمضان بن عمر

سمير كوكة

نجاة بن منصور

وائل العيفي

٤ ـ وثائق رسمية وبيانات وتقارير

الدستور التونسي.

بيانات الاتحاد العام التونسي للشغل.

بيانات الحزب الديمقراطي التقدمي.

بيانات حزب التجديد.

بيانات حركة النهضة.

بيانات منظمة حرية وإنصاف.

بيانات رابطة اليسار العمّالي.

تقارير منظمة العفو الدولية.

تقارير منظمة «هيومن رايت ووتش».

وثائق ويكليكس.

٥ ـ مواقع إلكترونية

أ ـ مواقع إخبارية تونسية

موقع راديو «كلمة» تونس.

البديل: الموقع الإلكتروني لحزب العمّال الشيوعي التونسي.

موقع تونس نيوز.

وكالة وات.

ب ـ مواقع حكوميّة

موقع السفارة الأميركية في ليبيا وتونس.

موقع أمريكا دوت غوف.

موقع بوّابة الوزارة التونسيّة الأولى.

موقع وزارة الخارجيّة الفرنسيّة.

ج ـ وكالات أنباء وصحف ومواقع إخباريّة

صحيفة **الأخبار** اللبنانية.

صحيفة **الخليج** الإماراتيّة.

صحيفة **الحياة**.

صحيفة **الصّباح** التونسيّة.

صحيفة **السّفير**.

صحيفة **الشّرق الأوسط**.

صحيفة **الشّروق** التونسيّة.

صحيفة **الشّروق** الجزائرية.

صحيفة **الشّعب** الجزائرية.

صحيفة **القدس العربي**.

صحيفة **اليوم السابع** المصريّة.

مركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية.

موقع البيضاء نيوز.

موقع الجزيرة نت.

موقع الحوار المتمدّن.

موقع الدولية التونسي.

موقع السبيل أون لاين.

موقع الصّحافة.

موقع العربية نت.

موقع أخبار العالم.

موقع أريبيان بيزنس.

موقع أوروبا نيوز.

موقع إذاعة هولندا الحرّة.

موقع إيلاف.

موقع أيام الثورة.

موقع إحصاءات الإنترنت العالمية.

موقع بي بي سي. العربي.

موقع روسيا اليوم.

موقع سي.أن.أن باللغة العربية.

موقع فرانس ٢٤.

موقع كلمة التونسي.

موقع مركز الإعلام العربي.

موقع ميديل إيست أون لاين.

موقع وكالة الصحافة الروسية «نوفوستي».

موقع وكالة الصحافة الفرنسية.

وكالة رويترز.

موقع يمن نيشن.

د ـ مواقع تواصل اجتماعي

الفيسبوك.

اليوتيوب.

فهـرس عـام

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- ي -

هذا الكتاب:

- هل نبدأ مع الثورة التونسية حقبة جديدة تبدأ بدورها تاريخاً عربياً جديداً؟

- من المبكر الإجابة عن هذا السؤال؛ فظاهرة الثورات العربية تحتاج إلى سنوات، أو حتى إلى عقود، لتظهر نتائجها وتتضح بنيتها، وإذا كانت النتيجة قيام مجموعة دول عربية ديمقراطية، فليس لدينا شك في أننا سنبدأ بذلك تحقيباً جديداً في تاريخ الوطن العربي...

- وتبقى تونس حالة متطورة وناضجة، إنها جسد مدني سياسي تمايزت فيه الأعضاء، وتكاملت مراحل نموه...

- في تونس من التيارات العلمانية درجات، وكذلك من التيارات القومية واليسارية والدينية وغيرها، وتبقى هامشيةً ومعزولةً القوى اللاغية بعضها البعض الآخر، حيث تجري محاولات تحويل علمانيين وإسلاميين إلى نقائض.

- المواطن التونسي يراهن على التزامها جميعاً مبادئ الديمقراطية في ظل مؤسسات دولة قائمة.

الدكتور عزمي بشارة

- يشغل منصب المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة) وهو عضو في مجلس إدارته.

- عمل سابقاً كأستاذ للفلسفة وتاريخ الفكر السياسي في "جامعة بير زيت" لمدة عشر سنوات بين عامَيْ ١٩٨٦ و١٩٩٦.

- أسّس عدة مراكز بحثية في فلسطين.

- صدرت له كتب ومؤلفات في الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفة، من بينها: "العرب في إسرائيل رؤية من الداخل"، "النهضة المعاقة"، "من يهودية الدولة حتى شارون"، "في المسألة العربية"، "أن تكون عربياً في أيامنا"، "الثورة والقابلية للثورة"، "الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث"، "المجتمع المدني: دراسة نقدية".

- حاز على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من "جامعة هومبولدت" في برلين - ألمانيا سنة ١٩٨٥. وكان بشارة قد انتخب عضواً في البرلمان ممثلاً عن العرب في الداخل، وممثلاً الحزب العربي الذي أسّسه وهو التجمع الوطني الديمقراطي، لأربع دورات متتالية بين سنة ١٩٩٦ وسنة ٢٠٠٧. تعرّض للملاحقة من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب مواقفه السياسية. يعيش حالياً في قطر.

السعر: 17 دولارًا

ISBN 978-9953-0-2823-1

9 789953 028231

الطبعة الثانية

